د. فهد العرابي الحارثي

المعرفة قوة.. والحرية أيضاً!

«المستقبل ليس هدية .. المستقبل إنجاز»

د. فهد العرابي الحارثي

المعرفة قوة .. والحرية أيضاً!

«المستقبل ليس هدية .. المستقبل إنجاز»

ح فهد العرابي الحارثي، 1431هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحارثي، فهد العرابي

المعرفة قوة والحرية أيضاً. / فهد العرابي الحارثي. - الرياض، 1431هـ
(618) ص؛ 17X24سم

ردمك: 978-603-00-5601-9
1- المقالات العربية
2- المعرفة أ. العنوان
ديوي 081 1431/6751

رقم الايداع: 1431/6751
ردمك: 978-603-00-5601-9

حقوق النشر محفوظة للمؤلف
alorabi11@gmail.com

الطبعة الأولى
بيروت **1431**هـ / **2010**م

تصميم وإخراج

مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام

ص.ب **88111** الرياض **11662** المملكة العربية السعودية
هاتف: **4624229** فاكس: **4610324**
www.asbar.com

طبع في بيروت - لبنان

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الإهداء

مرة أخرى
إليك يا وطني البهيّ!
في سيفك الصقيل
وعباءتك المطرّزة بالذهب!

المحتويات

المقدمة 15

الفصل الأول

الحرية، عطراً ودمعاً ومطراً..! 25

النموذج.. والخلل 32
سؤال النظام التربوي 36
الإبداع قمر الحرية 49
الديموقراطية المبكرة 52
الإخضاع.. وقيم الإذعان 54
تبعية معقدة 58
تحاقد المثقفين 62
الجديد.. المريب والمرتاب 65
عقلنة التراث 73
معضلة "المحتوى" 78
بعض تحديات الثورة التقنية 81

شرعنة "الاتباع" 86
سباق المعرفة.. والحرية "المستبدة" 94
الحرية.. وعولمة الأقطار 105
مَنْ يقاوم مَنْ 110

هوامش الفصل الأول 117

الفصل الثاني

التعليم .. الذي لا يفعل شيئاً 121

بطالات متنوعة 135
خارج العالم 141
التعليم والإنتاج 144
أزمة القيم 146

هوامش الفصل الثاني 149

الفصل الثالث

عصرنا العربي.. والتغيير المخاتل 153

تقنية القرن.. بامتياز 158
وملابس ذكية.. أيضاً 160
حروب الجراثيم 163
صحة المستقبل 165
الآتي المذهل! 167
عقل المستقبل! 170
استقبالنا المستقبل 175
عالمٌ لا يشبه نفسه! 179

تغذية الوهم 185

هوامش الفصل الثالث 189

الفصل الرابع

البحث العلمي: الإنتاج وتحسين الحياة 193

انفاقات.. لدعم المستقبل 200
إخفاقات.. لدفن المستقبل 208
بعض محطات المستقبل: في الصين واليابان.. وآخرين! 217
مبادرات واعدة 226
أمية المستقبل 232

هوامش الفصل الرابع 239

الفصل الخامس

صانعو المستقبل 245

شهادات.. بلا أهداف 254
أرقام.. للتفكرّ 259
ملاحظات مهمة: الشيخ وغاسل الصحون 267

هوامش الفصل الخامس 271

الفصل السادس

عبر الكون 275

مجتمع المعرفة: تجارب 287
التعليم هو الرهان 292

"الثورة" هي الحل! 293
مبادرات خجولة.. أحياناً! 296
هوامش الفصل السادس 305

الفصل السابع

الثقافة الأفقية.. وموت النخبة! 309
الـ "ما فوق.. واقع" 314
مصير العالم.. والفرد 316
غربال المعرفة 318
ديمقراطية المعرفة.. ونهايات النخبوية 322
تدفق معلوماتي هائل.. ومتجدد 324
الإعلام الجديد.. والنمو الأفقي للثقافة 327
وهج التقنية .. دمج الوسائل 334
بقاء غير مؤكد للصحافة الورقية 337
موت الكِتَاب.. أيضاً 340
أفقية الثقافة من جديد 342
الشفاهية الثانوية 346
التحدي والمواجهة 348
اقتصاد جديد 359
الإنترنت.. فوبيا تدفق المعلومات 364
الجغرافيا الشفافة 366
مفتاح المعرفة.. الجديدة 369
معضلة العربية 381
هوامش الفصل السابع 387

الفصل الثامن

"اذهبوا إلى الغرب وتجاوزوه" 397
الحضارات لا تنشأ في العزلة 402
عشوائيات الابتعاث.. والحاضنات الواهنة..... 407
قيم يابانية 411
ملاحظات أخرى 413
احتشاد حول "الخاص" 415
حكمة العصر 416
هوامش الفصل الثامن 419

الفصل التاسع

سُلطة الغرب.. ليست أحجية! 421
علاقة مختلة بالتنمية 428
الأزمة المتفاقمة 432
مثقفون بلا ملامح 434
سجالات العلاقة 440
هوامش الفصل التاسع 449

الفصل العاشر

إسرائيل والعرب: العلم في "خط المواجهة" 451
الأمية: إسرائيليون وعرب 459

مشكلتنا مع مفهوم العلم 464
الموظفون.. و"أشباح" العلماء 467
النزوح والهجرة 476
الحرب والتكنولوجيا 492
الحق وحده لا يكفي 494

هوامش الفصل العاشر 497

الفصل الحادي عشر:

العرب في محيطهم: سؤال السيطرة على المستقبل

..... 503

من يغير مجرى التاريخ؟ 508
استئصال التخلف..... 510
نواة التنمية 512
صفات ليست مريحة 515
بائعوا الأسلحة ومشتروها: تمنيات متعثرة 519
رائحة البارود 525

هوامش الفصل الحادي عشر 529

الفصل الثاني عشر

صناعة "الجيل المسخ".. وتحديات اليوم الآتي

.. 533

مؤتمرات وقرارات 539
خريجون ولكن 542
بطالات معطلات 547
ما هي التنمية؟ 549

تعليم جامعي: الراهن الموجع 553
استثناءات 560
هوامش الفصل الثاني عشر 563

الفصل الثالث عشر

التعليم المعتل: مسؤوليات مهملة 567

الحماسة للتعلُّم: الآخرون ونحن 573
تجربة للمراجعة 581
ملل يمتد! 586
هوامش الفصل الثالث عشر 593

المراجع والمصادر 595

فهرست الأعلام 603

فهرست الأماكن 609

مقدمة

الجغرافيا السياسية والاجتماعية العربية محتشدة بالألغام، والمسالك الوعرة، والمنعطفات الخطرة: تنميات متعثرة، بطالات متنوعة، أمّيات علمية وثقافية مختلفة، أزمة فقر، أزمة حريات وحقوق إنسان، أزمة هويات ومواطنة، تشرذمات عرقية وطائفية، حروب وفتن داخلية تنذر بمزيد من الانحدار، أوضاع إقليمية أمنية وسياسية هي، في المجمل، على حافة الهاوية، ومكتنزة بالأوجاع والحقد والأطماع والضغائن وشهوات الدمار.

أما الإنسان العربي؛ فقد دفعته هذه الظروف مجتمعة، وعلى الرغم منه، إلى حالات متقدمة جداً من "الإحباط" و"اللامبالاة" والاكتئاب الشديد، فانعزل عن همومه الوطنية والقومية، ورضي بالانهزام والانكسار والانطواء، فلا هو بالكريم في داره، ولا هو بذي قيمة تذكر في موازين "القوة" فوق الكوكب الذي يعج اليوم

بالأقوياء والأذكياء والفصحاء من بناة الرفاه والمستقبل.

يدخل العرب اليوم القرن الجديد وهم أضعف مما كانوا عليه في القرن الماضي، فالأمية الهجائية مازالت فائقة، والأمية العلمية والثقافية لا قبل لأحد بمواجهتها، وبؤر الفقر والعوز تزداد توسعاً، والحكومات والمليشيات والطوائف والعرقيات منشغلة بالحروب (ست جبهات مشتعلة الآن في العالم العربي، ومثلها جاهزة للانفجار في أي لحظة)، والعرب لم ينتبهوا حتى الآن إلى الوقت الذي يفرّ من بين أيديهم وهم يواصلون غرقهم واندثارهم، وخروجهم من حلبات السباق.

التنميات العربية، تنميات ملفقة، عرجاء، عمياء، انعزالية، صممت للاستهلاك السريع وليس للإبداع والرسوخ والثبات والشراكة الحقيقة في المنجز البشري على مستوى الكون. وهي خلقت ثقافة مجتمعية مصابة بأنواع من العلل المستعصية، أظهرها وأبرزها ثقافة البطالات المتنوعة التي اكتسبت شرعيتها، كما يقول أحد الباحثين، من نظام اقتصادي واجتماعي مختل، يحتاج إلى هيكلة جديدة تضع نصب عينها تنمية الإنسان، والارتقاء به، وتفجير طاقاته وإمكاناته. فالرفاه الذي يدخل من باب ثقافة "الإنتاج" وتنمية القيم المفضية إليه هو شيء آخر مختلف تماماً عن الرفاه الذي يداهمنا من أبواب "الاستهلاك" والكسل، أو من باب الفهم الخاطئ للمستقبل وشروطه وظروفه وتحدياته.

ولننظر إلى حجم "الزيف" فيما يراه العرب من وهم التحضر الذي أحرزوه في تاريخهم الحديث. فأي تحضر هذا إن لم يكونوا هم الذين صنعوه بأنفسهم ، أي: بقواهم البشرية وبسواعد شبابهم

المكتنزة بالمعرفة؟ ، أما إذا هم"يشترونه" بالسخي من أموالهم، كما هو حاصل الآن، فهذا ليس سوى تحضر مزيف.

ولا نظن أن العرب يجهلون، حتى الآن، مواطن الضعف في مشروعهم التنموي المترامي، فهي من الوضوح والشموخ بدرجة لا يمكن لأي عين أن تخطئها، وأبرزها أو أهمها القعود عن اللحاق بعلوم العصر وتقنياته، فهم لا يضعون الخطط والبرامج من أجل إعداد الأجيال لخوض غمار هذا التحدي الذي يهون أمامه أي تحدٍ آخر.

إن العرب، على غزارة ثرواتهم، تعاني أكثر مجتمعاتهم من أسوأ وأرذل أنواع الفقر؛ لأنه فقر القادرين على الثراء فيما لو قدر لهم أن يبنوا تصوراً أكثر صلابة للمستقبل.. المستقبل المبني على العلم والمعرفة، فالناس الذين يعيشون تحت خط الفقر، هم أولئك الذين تكون نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية محدودة بفعل عدم التأهيل لمجالات الإنتاج.

وإضافة إلى الفقر، فإن من المشكلات المتصلة بوجود العرب أنهم، على غزارة تراثهم الثقافي والإبداعي، عملوا دائماً على تقزيم "الحرية" وشيطنتها وأبلستها، وجعلوها ذات مخالب وأنياب سامة ومميتة، فحكموا على عقولهم بالسكون والتشرذم والجمود والركود، ولاسيما في عصورهم المتأخرة. وهم اعتبروا الديموقراطية مرضاً ينبغي تحاشيه، وإذا مارسوها أو اقتربوا منها فهي تجيئ مشوهة، حافلة بالعلل والزيف، ما يدفعها إلى أن تكون، على عكس غاياتها، مصدراً للصراعات والاقتتالات والفتن كما يحدث ونشاهده اليوم في أكثر أقطار العرب. أما المؤسسات التعليمية في العالم العربي التي

تخرج هذه الأعداد الكبيرة من "حاملي الشهادات"، فهي كما يقول أحد الباحثين، تعتبر، ضمن الواقع الضحل صناعياً وتخطيطياً، قطاعاً استهلاكياً أخطبوطياً يضاعف ويعقد المشكلات المطروحة.

مني العرب بهذا المصير الأغبر منذ عشرات السنين، ففقدوا موقعهم القديم في أعلى السلم الحضاري، وتهاووا إلى مستويات دنيا من التخلف والجهل. إننا نحن الذين أهملنا أنفسنا حتى أصابنا الترهل والخمول، والتهاب المفاصل، وجميع أمراض الشيخوخة.

ولا مفر من تأكيد حقيقة ما يرتع فيه العرب اليوم من واقع مرّ. وسيزداد القوي في هذا العالم قوة، وسيزداد بالمقابل الضعيف ضعفاً، وستكون ثرواته، في هذه الحالة، أكثر قربا إلى الأفواه النهمة التي جعلت من رخائها هدفاً أساساً؛ حتى لو كان ثمن ذلك الرخاء مزيداً من السحق للآخرين.

إن ما تحقق للعرب المعاصرين لا يتناسب بحال مع جذورهم البعيدة في الحضارة والعلم. وكان الأحرى بهذا العدد الضخم من البشر، والأحرى أيضاً بذلك المخزون المتراكم القديم من الحضارة ومنتجات الإبداع أن يتحول، كل ذلك، في الحاضر من حياة العرب، إلى وقود لمستقبل أفضل، وإلى ملهم لإبداعات لا تهون، ولاكتشافات لا تضعف، أو تتوقف. فالعرب هم أول من يدرك بأنهم إنما سادوا في حقبهم التاريخية السحيقة بما تحقق لهم من "إبداع"، وبما تيسر لهم من ثقافة غنية شامخة.

والموارد الطبيعية بدون عقول تمدها بالحياة وتكسبها معناها، ما هي، كما يقال، إلا مجرد جماد ساكن، غامض، منغلق، غير ذي أهمية. وهي تظل على هذه الحال من الجمود والانغلاق إلى أن

يقترب منها الإنسان فيحولها بعبقريته إلى منتج من شأنه أن يسهم في تطوير الحياة. والإنسان غير قادر على أن يقوم بهذه المهمة إن لم يستحوذ على القدر اللازم من "المعرفة"، وإن لم يواصل، ودون انقطاع، عنايته واهتمامه بتنمية تلك المعرفة.

وإن من العبث أن نقحم عالمنا العربي اليوم في سباق العلوم الجديدة، فهو سباق استأثر به الأقوياء، الأشداء على أنفسهم وعلى مستقبلهم.. إن المسافة التي تفصل العرب اليوم عن عصرهم هي المسافة نفسها التي تفصل العقل عن اللاعقل، وتفصل التفوق عن الفشل، وتفصل الطموح عن التخاذل.

وما لم ندركه حتى الآن أن العالم يتهيأ لتغيير صورته بالكامل في كل لحظة، سواء على مستوى علاقاته، أو على مستوى التحديات الجديدة التي اختارها لنفسه ولمستقبله، والمتابعون لحركة الكون ومباغتاته يؤكدون أنه لن يكون هناك أدنى شبه، أو أدنى قربى، بين عالم الغد القريب وما سبقه من عوالم منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها. ولم تشهد البشرية سرعة للمستقبل مثل ما هي عليه اليوم، وبمثل ما ستصبح عليه غداً، وكل حاضر في عالمنا الجديد هو ماضٍ، وكل مستقبل هو حاضر عابر لا يتمهل ولا يستقر. العالم الجديد هو عالم لا يشبه نفسه، فهو في حالة تغير دائم. هو عالم يشبه دائماً الآتي "المتوهم" أو المتخيل، أو الذي ماينفك يحلم به كُتّاب الخيال العلمي.

"نحن اليوم آخر جيل من حضارة قديمة، وأول جيل من حضارة جديدة، ويجب أن نضيف على هذا أن جزءاً كبيراً مما نعانيه من الإضطراب والقلق والضياع يصدر مباشرة عن الصراع الذي

يمزقنا؛ ويداخل أيضاً مؤسساتنا السياسية. وهذا الصراع هو الذي يقوم بين حضارة الموجة الثانية، التي تدخل في دور الاحتضار، وبين الحضارة الفتية، حضارة الموجة الثالثة، التي تتهيأ للهجوم لاقتلاع ما سبقها".[1]

وامتثالاً لشروط الحاضر الجديد وضوابطه، يقول مفكرون أمريكيون: "إننا نحن، آخر الأمر، المسؤولون عن حركة التغيير، ولنقل إن علينا أن نبدأ بتغيير أنفسنا عن طريق التعلم بأن لا نغلق عقولنا قبل الأوان عما هو جديد".[2]

كيف يمكن الخروج على شروط هذا العالم الجديد الذي يتشكل أمام عيوننا؟ لا مجال!.. والأجدى هو أن نجاريه قبل أن يبتلعنا أو يدهسنا أو يركز أعلامه فوق رفاتنا. ومجاراته تأتي بالأخذ بوسائله، وباللعب بسيوفه، فنكون شركاء له، نعرض بضاعتنا إلى جانب بضاعته، ونصعد هامة المنابر التي يرتقيها، فلا نتركه يستحوذ على السوق وحده، فلا تجد أجيالنا غيره، ولا تقابل من هو سواه، ونحن على يقين بأن في ما لدينا ما يغرينا، وبأن في ما عندنا ما يروينا، إذا ما أحسنا العمل، وإذا ما أخلصنا النية، وإذا ما كانت ثقتنا في أنفسنا أكبر مما هي عليه في واقع الأمر. ونحن إذا اكتفينا في مقاومتنا بمجرد الصمود والعناد في مواجهة الصفعات واللكمات فلن نحصل إلا على مزيد من تلك الصفعات واللكمات، إننا

---

(1) الفين توفلر وهايدي، إنشاء حضارة جديدة (دراسة) ترجمة حافظ الجبالي، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص19،

(2) الفين توفلر وهايدي، إنشاء حضارة جديدة (دراسة) ترجمة حافظ الجبالي، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص105.

اليوم كمن يحارب طواحين الهواء، فلا السلاح هو السلاح، ولا الأهداف هي الأهداف، فالسلاح وَهْنٌ، والهدف وهمٌ.

هل أننا لم ندرك بعد هول ما يجري؟ ومن ثمّ لم ندرك كذلك بأن ما حدث ويحدث هو بناء جديد لعالم جديد لن نتمكن بأن نكون جزءاً منه إلاّ إذا أتقنا شروطه، واستوعبنا أدواته، وفهمنا بعمق شديد فلسفته وتصوراته في كل ما يتصل بمستقبل الكون؟ إن الذي يدفعنا إلى مثل هذه التساؤلات أن شيئاً لم يتغير في نظمنا التعليمية، أو في مفهوماتنا التنموية والثقافية، فما نبرح نتشبث بالوسائل والبرامج التربوية والثقافية التقليدية التي لا تقود اليوم إلى أي شيء.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، أي النظم التعليمية والبرامج التربوية والثقافية، بل إن من البواعث على الحزن أن يكون من أهداف مؤسساتنا التعليمية والثقافية والاجتماعية صناعة أجيال من الإمعات، أو المستسلمين، أو الخائفين، أو الضعفاء، أو المقيدين في أيديهم وأرجلهم ورقابهم بسلاسل من الوهم. فليس بمثل هؤلاء نستطيع أن نبني مستقبلاً أجمل وأفضل. إن بناء أجيال تؤمن بالحرية والمستقبل هو التحدي القائم والماثل لقرننا الجديد الواحد والعشرين.

إن سباق اليوم هو سباق التكنولوجيا واقتصادات المعرفة، ولا سبيل إلى الدخول في هذا المضمار، وبالتالي الانعتاق من ربقة التخلف؛ إلاّ بأن يدرك العرب الشروط اللازمة لذلك، وأهمها، بطبيعة الحال، إعادة النظر في نظم التعليم ومناهجه، أي بمعنى آخر: إعداد الأجيال الجديدة وتهيئتها لقرن جديد مختلف عن كل القرون

الأخرى، وهو قرن لا سيطرة للعرب عليه، كما هو حالهم في القرون الأخرى القريبة السابقة. ولم يكن من السهل على الغرب أن يصنع تفوقه الحضاري، وأن يحكم قبضته على مستقبل الكون، وأن يبسط هيمنته على شعوب الأرض كلها، لو لم يتسلح بالعلم، ومن ثم يستأثر بأعمق أسراره.

نحن مدعوون لأن نكون جزءاً من مجتمع المعرفة، نأخذ منه ونعطيه، ننهل من مكتسباته، ونسخرها لمستقبلنا، نضيف إلى منجزاته، ونكون الشركاء المقتدرين على الوفاء بحقوق الشراكة وواجباتها. بهذا فقط نستطيع أن نحجز مقعدنا في القطار الذي ينتظره الجميع وهو لن ينتظر أحداً.

إن إعداد الأجيال للمهمة الحضارية التي تنتظرهم هي مسؤولية تاريخية ملحة، وغير قابلة للتسويف أو المماطلة أو التلكؤ. وهي تأتي، في أهميتها وحساسيتها، قبل أي مسؤولية أخرى، مهما كان حجمها، ومهما كان مردودها المادي، أو غير المادي.

وإن العقول المبدعة، المثابرة، الطموحة، هي التي تخلق المستقبل، وهي التي تُوجده على صورتها، وهي التي تفجر الثروة من العدم.. وفي الوقت ذاته؛ فإن الثروة بدون تلك النوعية من العقول تشبه أموال السفيه، أو المال السائب، الذي لا حامي أو مرشد له، فيضيع ويتبدد، وهو حتماً يتعرض للاستغلال من غير أهله حتى آخر قطرة، أو حتى الرمق الأخير.

نعم! نحن أمة لها تاريخها الحضاري الزاهر، ولكن أين هو

موقعنا اليوم، هل يكفي أن نقف على الأطلال، أو نعيد ونكرر قصص بطولاتنا القديمة؟.

إن الإيمان بحتمية "الدورة" الحضارية التي ننتظر أن تعيد لعالمنا المغلوب ما كان عليه في سالف العصور من "تسيُّد" لا يكفي وحده لتحريك هذه "الدورة" ودفعها إلى الأمام. بل إننا نقول للمؤمنين بحتمية هذه "الدورة": لا تتفاءلوا كثيراً، ولا تركنوا، في تحقيق ذلك، إلى نواميس التاريخ وقوانينه فقط، فالدورة الحضارية لن تأتي وحدها، وإنما يجب أن نعلم أن من أبرز مستحثاتها تكوين الأجيال القادرة على استيعاب ما يجري، ومن ثم توظيف ما تستوعبه للتجاوز نحو ما هو أفضل.. نحو مغامرات أصيلة وبناءة.. ونحو مراجعة واعية ومسؤولة، مراجعة دائمة لما نحن عليه.

وإذا قررنا قبول التحدي، وصممنا على أن نمضي فيه، فإن ما نريده حالاً، وقبل أن يرتد إلينا طرفنا، هو الشروع في لملمة جراحنا التي تبدأ من أهمية إعادة النظر في طرق بناء أجيالنا لتكون قادرة على استيعاب ما يجري حولها، وتكون مؤهلة للانخراط في السباق الذي لن يتوقف، والذي سيقذف إلى خارج الحلبة كل الضعفاء وكل الواهنين، فلا يؤثرون في عالمهم ولا يتأثرون به.

هذه هي الأفكار التي يدور حولها موضوع هذا الكتاب، والمؤلف يحاول أن يلامس تحديات عصره ومشكلات العرب مع تلك التحديات، فالتحديات كثيرة وكبيرة، والمشكلات عميقة ومبهتة، وهي، كلها، تتلخص في أن هناك تغيرات حثيثة ومتوثبة ومذهلة في هذا العالم، يقابلها، عند العرب، سكون مطبق، وجمود مدلهم، أو

أنهم يقابلونها بمعالجات سطحية غير مدركة للسباق المحموم الذي يحتاج العقل والعلم، وهما، وحدهما، ما يحدد ملامح المستقبل.

عرض المؤلف، في فصول الكتاب الثلاثة عشر، ما يعتقد أنها مسارات محتومة للمنافسة، وما يعتقد أنها قضايا جديرة بالمناقشة والتداول، فهي، في نظره، أوجاعنا التي انهكتنا وقعدت بنا عن حَلّ مشكلاتنا مع التنمية والتفوق، ومع الرفاه والمستقبل، وهو لم يعد يتذكر أين قرأ هذه العبارة "المستقبل ليس هدية.. المستقبل إنجاز"، ولكنه آمن بها، واعتنقها، ووجد أنها أهم ما يلخص فكرته الرئيسة في هذا الكتاب.

المؤلف

الفصل الأول

الحرية،
عطراً
ودمعاً
ومطراً..!

أما عموم الناس عندنا، فقد خلقوا على صورتنا، فهم لم يعتادوا على اختلاف المناهل، ولم يتربوا على تعدد المشارب، فالاختلاف يسبب لهم عسر الهضم، والتعدد ينتج عنه الدوار والتشتت والغثيان وضعف الشهية.. والمثقفون أنفسهم يعززون هذا الواقع لأنهم يفيدون منه في تكريس سلطاتهم، مهما كانت انتماءاتهم أو مشاربهم الفكرية. وقد يكون من نتائج ذلك على المجتمع: الهزال والاضمحلال وفقر الدم، وبالتالي الحيرة والضياع.

وتجريم حق الاختلاف إنما يعود إلى ثقافة القطعيات، والحديات، والثنائيات، فليس هناك سوى "الأبيض" و"الأسود" .. الحق الكامل.. والباطل الكامل.. طريق واحد نحو السداد والفلاح.. وطريق واحد نحو الشر والضلال. ويصعب أن ندرك أن الخير هدف يقود إليه أكثر من طريق، وأن المستقبل الجميل غاية يوصل إليها أكثر من سبيل، وأن الاختلاف إثراء، وأن التنوع والتعدد هما الأفق الفسيح للحرية والإبداع.

الفصل الأول

الحرية، عطراً ودمعاً ومطراً..!

قرأت، في يوم ليس ببعيد، عبارة بهذا المعنى: التعليم في العالم العربي، وربما في دول العالم الثالث مجتمعة، لا يؤهل للإبداع. أي أن حضوره التراكمي والنوعي في ذاكرة الجيل لا يفضي إلى تكوين شخصيات علمية مستقلة، منفتحة على الجديد، متحررة من سلطة المألوف، والمتواتر، والمتفق عليه، أي، بعبارة أخرى، هو تعليم لايصنع شخصيات تهوى المغامرة، وتتطلع إلى ارتياد الزوايا المجهولة، وتتحداها، وتحاورها، وتنقضها، وتعيد بناءها من جديد. وتلك معاينة مخيفة إن صدقت (ونعتقد أنها صادقة) لأن ذلك مفاده، على سبيل المثال، أن الدعوة المتكررة، أو الطموح القديم، لما كنا نسميه "نقل التكنولوجيا" أو توطينها، سيظل مجرد شعار مفرغ من محتواه الموضوعي، فأين هو "العقل" الذي يمكن أن يرتقي إلى حدود شروط هذا النوع من التحدي إن لم يكن عقلاً مغامراً، يهوى المجهول، ومنطلقاً كهواء الحرية ذاتها؟! وأين هي، يا ترى، الخطط والبرامج التي أُعِدّت، في مؤسساتنا التربوية من أجل المساهمة في

بناء ذلك العقل ذي الشروط الذهبية السالفة الذكر؟!.

إن الطموح إلى ما يسمى قديماً "نقل التكنولوجيا" أو توطينها هو، في غاياته الموضوعية، تكوين البنى البشرية الرائدة التي يخرج من بينها "المبدعون" الذين، وحدهم، يستطيعون تحقيق الهدف الأسمى لمشروع "نقل التكنولوجيا" الذي هو، حديثاً وأكثر من أي يوم مضى، اللحاق بركب التقنيات العالية، وما يتصل بها من ثورات معرفية ومعلوماتية واتصالية متفوقة. وما هو ذلك الهدف إن لم يكن أيضاً تحول مجتمعاتنا من مجتمعات "مستهلكة" فحسب، إلى مجتمعات "منتجة"؟! أي مجتمعات لا "تشتري" التكنولوجيا وإنما تستنبتها، أو"تخلقها" من أصلها.

لا بل أنه ينبغي، في لحظة حلم مشروعة، أن تكون الاستراتيجية البعيدة التي تمتد تحت شعار "نقل التكنولوجيا" العالية وغير العالية، هي تجاوز ما حققه العالم الصناعي المتقدم من إنجازات. فمن حقنا أن نحلم، وليس من حق أحد أن يتهمنا بالجنون!!

إننا ندرك بأننا مازلنا نمشي.. ولكن، مع الأسف، بعكس اتجاه السجاد المتحرك، فنحن، هكذا، ثابتون أمام النقطة ذاتها، على الرغم من أننا نمشي! أي أن مشينا اليوم لا يحقق أي تقدم، في الوقت الذي نرى فيه الشعوب التي تتحكم في مصير العالم وثرواته، لاتتوقف عن الوثب، أو القفز الحثيث، إلى مواقع أكثر شموخاً. هل معنى ذلك أن من حقنا أن ندفع بحلمنا إلى حافة الهاوية، أو إلى حافة الجنون، فنتصور أنه، مع التصميم والإرادة، ومع توفر القدرة للتفوق على أنفسنا، ستمضي "الدورة الحضارية" في مسارها هذا

إلى أن تكمل مسافتها، ثم يعود إلينا دورنا في الريادة والسيادة العلمية والتقنية؟ لكن كيف سيتيسر لنا ذلك؟ إذْ يبدو أن العبارة المشؤومة التي أشرنا إليها في بداية الكلام تعطينا معادلاً واقعياً آخر، فنصحو فجأة من الحلم، أو من الجنون، لنتساءل: أين هو الجيل الذي سيساعد تقاليد التاريخ، وسيدفع بنواميس "التداول" بين الحضارات، إلى المضي في أفلاكها، فيتم تبادل المواقع، وتتحقق لمرة أخرى جدوى التبصر الرومانسي، حتى لو كان ذلك فيما يتعلق بأهم ما يواجهنا من تحديات.. أعني – تحديداً - مشكلتنا مع الإبداع بشكل عام.

وحتى لا نتشعب، وتضيع بنا السبل، فإننا نركز على ما استقر عليه مفهوم "نقل التكنولوجيا" حسب المتابعة للقيم الريادية التي يحملها الجيل. ونحن نعني الجيل الذي نتلقفه على أبواب مدارسنا وجامعاتنا، وهو في كلمة مختصرة جيل من "المتعلمين".. المتعلمين فقط.. وهذه طبعاً كارثة حقيقية، تفسد جميع الأحلام المشروعة، أو غير المشروعة. وأول مظاهرها، بل أبرز تلك المظاهر، أنها تتناقض مع أهداف ووسائل الإستراتيجية التي رسمت لنقل التكنولوجيا (هل هناك إستراتيجية أصلاً؟!).

وهكذا، فإن مفهوم نقل التكنولوجيا، إذن، ينكمش على نفسه، يضيق ويضيق، حتى لا يتجاوز هذا المعنى: "نقل" تعني: شراء، و"تكنولوجيا" تعني: لعب المدنيّة الاستهلاكية. وهكذا تكون هذه المسألة المرهقة قد حسمت إلى الأبد. ويكون ذلك الشعار الجميل، أو الحلم الذي ترددده خطط التنمية المختلفة، وتغنيه الأجيال في أروقة الجامعات والمؤسسات العلمية، مجرد جملة إنشائية فضفاضة،

لا هدف حقيقي لها، وليس أمامها غاية واضحة، وهي تشبه جملاً أخرى كثيرة تحتشد في خطابنا الثقافي والاجتماعي، والتنموي عموماً، دون أن يكون لها معنى بيِّن، أو دلالة ساطعة.

وماذا يمكننا أن نقول، والحال كذلك، عن علاقتنا بالإنجازات الحضارية البشرية الراهنة؟! إنها، بهدوء شديد، علاقة سالبة، فنحن لا نؤثر في تلك الإنجازات البتة، أما تأثرنا بها فهو تأثر استهلاكي يومي مدمّر. وعندما نحاول استشراف المستقبل الذي لا يبدو غامضاً أبداً، فإننا نؤكد بكل تواضع بأننا سنظل مستهلكين للعب الحضارة ولسنا مبدعين لها.

النموذج.. والخلل

وفضلاً عن تبديد الثروات، والمدى البعيد الذي نبلغه في سوء استغلالها، فإن هذا، من جانب نظري بحت، له مضاعفات وأعراض مدمرة أخرى، إذْ نقول للقلقين على الهويات، والانتماءات: إن الالتباسات الفكرية ستزداد تعقيداً في ذهنيات الأجيال القادمة، لأننا في حالةٍ كهذه سنُرْكَن، بل سنُرتَهَن، أكثر وأكثر، إلى "الآخر" الذي تعلمنا أن لا نحبه، ونهمل بالتالي، وشيئاً فشيئاً، مقوماتنا الذاتية، كما يجري الآن، فعلياً وواقعياً، لدى جحافل ليست قليلة من أجيالنا. وهذا هو التهديد الحقيقي للموروث برمته، وللخصائص الحضارية الخاصة التي ننادي دائماً بالحرص عليها، وصيانتها، وحمايتها من أي تهديد. وهل يمكن لنا أن نتصور موقعنا القادم في عالم المدنيات الكاسحة، أو الحضارات السيدة؟!!

إن من أقسى ما تعانيه أجيالنا اليوم، بالإضافة إلى ذلك، هو أن

"خصوصيتها" أريد لها أن تكون خصوصية غير متحركة، غير متجددة، وغير قادرة على التفاعل مع خصوصيات الآخرين، بل تكاد أن تكون خصوصية "صورية جامدة لفظية فقط"[1] وليس غريباً، والحال هكذا، أن نلاحظ أن حشوداً من الأجيال تعاني، من جهة أخرى، من غربة شديدة عن كوامنها الذاتية، كما تعاني من شكها الدائم في مقوماتها الخاصة، فهي مبهورة بما يدور حولها، وخارج نطاقها، وهي مأخوذة بما ترصده من إنجازات خارقة تتم في بيئات غير بيئتها، وهي غير قادرة على تحقيق الاندماج، أو تحقيق التواصل المطلوب مع تلك البيئات، ولهذا، فهي مشدودة أبداً إلى سارية في مهب الريح، بين الثبات والإغراء، بين الهداية والإغواء، لكن الإغراء والإغواء، في الغالب، هما اللذان يكسبان، فيرتفع عَلَم "الخلاص" الوهمي في أيدلوجيات أو ثقافات أو مرجعيات أخرى، ثم يكون الشك، ويأتي التردد، والنتيجة هي: إما الإذعان، والانسلاخ من الذاتي و"الخاص"، وإما حالة الالتباسات التي تفضي دائماً إلى العديد من أعراض التوتر الفردي، أو حتى الجماعي. وهذا التوتر ليس له سوى نتيجة واحدة معروفة، وهي أيضاً.. وأيضاً.. تقتضي تعطيل قيم الإبداع، أو تعطيل الفعل الجماعي، الواعي بقيم التاريخ، المدرك لشروط التفوق.

إن التأكيد، في المقابل، على خصوصياتنا، عند الأجيال التي تنشأ بيننا، أمر مهم، بل إنه من شروط البقاء والاستقلال، فهو لازم للحاضر والمستقبل، ولكن ينبغي أن لا نقدم لهم تلك الخصوصيات على أنها النقيض، والمفاصل، والمصادم، للثقافات أو الحضارات الأخرى، ينبغي أن نقدم تلك الخصوصيات على أنها جزء من المشروع الإنساني الكبير. وهي، في اختلافها، إنما تؤكد "التنوع"

المتوخى في الحضارة البشرية، ذلك التنوع الذي هو المصدر الأساس لثراء تلك الحضارة. ومهما اختلفت ثقافتنا عن ثقافات غيرنا فإن فيها دائماً ما يؤكد حقيقة "المشترك العام" الذي يوحد جميع الثقافات. ونحن في عصرنا اليوم يلزمنا التأكيد لأجيالنا على "المشتركات" ولابد من السعي لردم الفجوة بين التمايزات أو المفترقات، ولهذا ينبغي إدخال البعد العالمي في المناهج الدراسية، وفي الأطروحات الثقافية والعلمية، وألا يكون ذلك في شكل صور وأنماط تاريخية منعزلة وجامدة، بل في شكل ديناميكي متفاعل، يشجع الأجيال على أن يكونوا طرفاً في الدراسة والفهم والتفسير، وبالتالي يكونون مسهمين في الإسهام في تقديم الحلول لمشكلاتهم، ولعلاقاتهم مع بقية شعوب الكون. فهناك في النتيجة، مصير مشترك للإنسان وللحضارة الإنسانية، مهما تعددت الخلفيات الثقافية والقومية والعرقية. فمشكلة التلوث، مثلاً، لا تعرف الحدود الجغرافية أو السياسية، إنما هي مشكلة صنعها الإنسان بدرجات متفاوتة، وهي تلحق الأضرار بالإنسان في كل مكان. والبطالة، مثلاً أيضاً، هي مشكلة عالمية، قد تظهر في مجتمع بعينه، وقد تعاني من آثارها مجتمعات العالم المختلفة، بدرجة أو أخرى.[2] وما حدث في العام 2008م من كارثة اقتصادية لا يمكن حصر آثارها، أو قصر مخاطرها، على أجزاء محددة من الكوكب، فهي طالت كل الأقطار، وهي نالت من كل الشعوب. والحل الأمثل لها كان ينبغي أن يسهم في إيجاده الجميع دون تفريق. وقد أظهرت هذه الكارثة، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن لا مفر، اليوم على الأقل، من الاقتناع بأن هناك مصائر مشتركة لشعوب الأرض لم يعد بالإمكان القفز عليها، أو تجاوزها وتجاهلها. وقد زادت العولمة وثورة الاتصالات من تفاقم

هذه الحقيقة، وهي رسختها، وأسهمت في تفصيل آلياتها ونتائجها.

ينبغي أن نُعَلِّم أجيالنا إن رفضنا للتبعية، أو أن مقاومتنا الاستمرار في كوننا عالة على حضارة العصر، لا يضمر، بأي حال، عداء لهذا العالم، ولا يعني أننا ننطوي على النية في صدامه، أو أننا نتشبث بما يفشي الموقف الراهن أو العلاقات القديمة من تناقضات. إن ما ينبغي أن نجعل العالم يدركه عنا، هو أن رفضنا للاستمرار في كوننا عالة عليه أمر يتعلق بطموح مشروع لنكون متساوين معه، أو منافسين فيما يتحقق من إنجازات. ولابد من تحرير مفهومات المنافسة والتفوق والقوة مما علق بها، على مرّ التاريخ، من شوائب البطش أو الاستبداد أو الإلغاء أو المصادرة. وهذه المفهومات، ينبغي للعالم كله أن يفهمها اليوم، فهي إثراء للموروث الإنساني، وهي دعم لتقدم البشرية، وذلك ما يحقق الاستقرار والهدوء والسلام، ومزيداً من الرفاه، ومحاربة الفقر والجوع والمرض والجهل في أي مكان فوق الكوكب.

وهل يحق لنا أن نتفاءل، بعد هذا، بأن روحية التعاون مع العالم ستكون، في وقت لاحق، أفضل مما هي عليه الآن، فلا يجد أقوياؤه الحجة في التضييق علينا بأننا خصوم له وللحياة، وأننا غير جديرين بحيازة "القوة" من أي نوع، لأنها سوف تسخر للتدمير بدلاً من البناء، كما يحق لنا أن نتفاءل كذلك بأن أجيالنا، أو بعض فئاتهم، ستتراجع عن فكرة التخندق في صفوف المناهضين أو الأعداء للمغاير والمختلف عنا، فلا تهمل بناء حضارتها الجديدة، فتظن أن قدرها هو فقط الاستشهاد، أو القتل، أو التخصص في

هدم ما يبنيه الغير، لأننا دائماً مستهدفون به، فبما أنه ليس كالذي لدينا فإن المقصود به إذن هو تدميرنا؟

سؤال النظام التربوي

يلزمنا أن نفهم العالم بأننا نقدر أهمية القيم الإنسانية الكبرى، وأننا من حماتها، ومن المدافعين عنها. ولا نريد له أن يكتشف أننا، إضافة إلى تجميد خصوصياتنا، والانغلاق أو الانكفاء عليها، ترعبنا الحرية، وهي تقض مضاجعنا آناء الليل، وهي ترهقنا وتنهكنا أطراف النهار.

وكيف يمكن لنبتة المغامرة أن يكتمل نموها في ظل واقعنا التربوي المرير الذي يتميز بسماتٍ بائسة يأتي في مقدمتها كبت الحريات، وجعل ذلك الكبت، على إطلاقه، من لوازم الانضباط، وهو من شروط الأدب والأخلاق، بل إنه من قوانين توازن الكون، التي بدونها يختل نظام الأفلاك والنجوم، ويتعرقل نظام دوران الأرض حول الشمس. فتتحول "الحرية" هكذا إلى عمل مشين، وقيمه غير لائقة، بل إنها أحياناً جريمة لا تغتفر.

ومازال جيلي القريب على الأقل يتذكر بأننا كنا نفهم "الحرية" على أنها تفسخ وانحلال، بل إنها قد تقتضي، في أحايين كثيرة، الخروج على القيم، بل على الدين ذاته! وأما الشخص "المتحرر" فهو، بشكل أو بآخر، من تكون "بوابة" أخلاقه مفتوحة على الآخر، فهي لا تصد ولا ترد، فيعبر من خلالها كل شيء، تجسيداً للتسيب والميوعة والانفلات. وهكذا نشأ جيلنا وهو يعيش، وللعجب، حالات

مقيتـه مـن المقاومـة الـشديدة لأعـز وأشـرف مـا يتمنـاه أي إنـسان، وهو: الحرية.

ويندرج تحت مفهوم الحرية المطلق الضخم الفضفاض مفهومات أخرى أقل ضخامة، وأكثر وضوحاً وتحديداً، مثل حرية الاختيار، وحرية القرار، وحرية التفكير، وحرية التدبير، وحرية الإقدام، وحرية الإحجام. وقد كان جيلنا، والأجيال التي قبله، تعتقد بأن المبادرة إلى التعبير عن الرأي، هي في معظم الأحيان، "لقافة". وأن الاختلاف مع "الأكبر" أو "الأعلم" حتى وإن كان اختلافاً راقياً، هو حتماً "وقاحة" ينبغي الإقلاع عنها، والتخلص منها. أما مسائل الاختيار والقرار والتدبير فهي دائماً من اختصاصات "الكبير" الذي منحه عمره الزمني، أو موقعه الاجتماعي أو العائلي، صفات الأكمل، والأكثر حكمة، والأكثر عقلاً وخبرة، وليس لمن دونه في ذلك المستوى من السلطة والنفوذ سوى السمع والطاعة، أو بمعنى آخر: الصمت والإذعان.

ويسري هذا النظام الأخلاقي، بالضرورة، بل لزوماً، داخل المؤسسات التعليمية التي يتشكل أو يتكون فيها وعي الأجيال. فعلى مستوى التعليم الجامعي، الذي يكتمل فيه النضج، يظل الطالب "تلميذاً صغيراً" مهيض الجناح، حضوره غير واضح، وليس مقبولاً منه أن يفكر، أو يناقش، أو يتساءل، أو يردد غير ما يتفوه به أستاذه النحرير، وهو لو فعل خلاف ذلك فهذا معناه أنه يضمر تطاولاً على العلم نفسه، فضلاً عن أنه ينطوي على استخفاف بالمعلم، وبموقعه، وبتاريخه، وبجميع سلطاته، فهو يسفّه آراءه، وينتهك حرماته، وهو يستكبر عليه وعلى عقله. فيبقى الطالب متلقياً

سالباً يكتنز ما يلقى عليه، أو ما يقدم له، دون مساءلة، ودون مناقشة حميمة.

وفي السياق ذاته، فإن الواقع التربوي العربي، لا يعمل على تنمية الملكات الذاتية لدى الأجيال. فالتلميذ يتعلم، في مؤسساتنا التعليمية، كيف يكون له "مثل أعلى" وهذا جيد، وهو أمر لا اعتراض عليه، ولكن لا ينبغي المبالغة في هذا وصولاً إلى المستوى الذي لا ينتج لنا سوى أجيال "اتباعية" وأفواجاً من "الإمعات". على المؤسسات التعليمية أن تحاول أن تترك للتلميذ الفرصة أو الخيار ليجعل من نفسه هو مثلاً أعلى.

كما أن المؤسسات التعليمية تلقن التلميذ كيف يجب أن "يُحْتَرم المنهج" وهذا حسن، ولكن لماذا يحاسبونه عندما يخل بهذه القاعدة الذهبية فـ"يجتهد" أو يفكر بصوت مرتفع، أو يفتح جمجمته الصغيرة للشمس؟! فحتى في التعليم الجامعي، عندنا، يعامل المدرسون الأفاضل الزيادة في ورقة الامتحان معاملة النقصان. والطالب مهدد بالرسوب والفشل، لو لم يوح لمدرسه "العظيم" بأنه لا يمكن أن يأتي بأحسن مما تعلم منه. فالامتحانات هي لقياس قدرة التلميذ على الحفظ والاسترجاع، وهي تخلو من قياس وتقييم مهارات وقدرات التلميذ الأخرى، مثل التفكير الحر، والإبداع، والابتكار.[3] ولهذا ظهرت الملخصات والموجزات. وظهرت تجارة خدمات الطالب، التي تتولى ترويج كتب المدرسين ومحاضراتهم. وظهرت الدروس الخصوصية. وظهر الغش، وظهرت الغفلة أو التغافل. فلا يشعر الطالب نحو هذه المعلومات بأي رابط غير إرضاء مدرسيه وكسب ودّهم، وغير تأدية الامتحان الذي لا مفر منه. والطالب لا يرى نفسه في حاجة إلى تلك المعلومات، لا قبل

الامتحانات ولا بعدها. وهو يتمنى أن يحصل على أعلى الدرجات دون أن يقرأ كلمة واحدة. وهو معذور في هذا التمني الفاسد، مادام المجتمع قد أهمل الهدف الحقيقي للتعليم، وهو توفير الحد الأعلى لنجاح أبنائه في القيام بمسئولياتهم بعد التخرج.[4] ومن أبرز تلك المسؤوليات: الإسهام في الحراك التنموي في البلاد، والاستجابة لمتطلبات سوق العمل، ولمتطلبات الإنتاج.

والنظام التعليمي الذي يفرض ذلك النوع الجامد البليد من العلاقة بين الطلاب والمناهج والمعلم لا يؤمن، حتماً، بأن من الضروري أن يدرك الطلاب أن الساعات التي يقضونها في الاستماع لمحاضرات الأساتذة، لابد أن ينفقوا ضعفها على الأقل للبحث عن مصادر أخرى للمعرفة وللمعلومات، وللقيام بالتجارب العلمية أو الملاحظات الميدانية.[5]

وبما أن مثل هذه الأمور لا تحدث في الكثير من جامعاتنا فإن؛ معظم الخريجين، ممن حصلوا على تقديرات عالية، يعجزون عن معرفة الاستخدامات السليمة للمصادر والمراجع، بل إنهم يعجزون عن إدراك آلية البحث عن تلك المراجع والمصادر في المكتبة، فما بالك بالإنترنت التي مازالت فوبيا التكنولوجيا الحديثة تضع بيننا وبينها أعظم السدود المنيعة.

إن من سمات أزمة الإبداع عندنا ما ينتجه النظام التربوي لدينا من آفة التعويد على التلقُّن، واختزان المعلومة كما هي، في جمودها، وفي غموضها، معزولة عن أي سياق معرفي أو اجتماعي. وليس مطلوباً من التلميذ أن يفهم ويستوعب، أو أن يحول تلك المعلومة إلى سلوك، أو إلى منهج تفكير..مطلوب منه فقط أن يحفظ

المعلومة لينساها بعد الامتحانات، أو ليرددها باقي عمره كالببغاء، فلا يراجعها، ولا يعيد تقويمها، ولا ينظر في جدواها على ضوء متغيرات زمانه، أو مستجدات عصره.

إنه التلقين الذي يلغي العقل، ويرسخ الإرهاب الفكري، ويعزل المتعلم عن الإطار الكلي لواقعه، وبالتالي يعوق قدرته على المشاركة في التنمية.[6]

والمدرس الجامعي، مثلاً، هو في واقع الأمر مدرس ثانوية "كبير" مطلوب منه "حشو" ذهن الطالب بالمعلومات، أما مسألة المساعدة على خلق "تفكير منظم" لدى الطالب، كما هو الهدف الأول والحقيقي للجامعة، فإن هذا هو آخر ما يفكر فيه المدرس، وآخر ما ترمي إليه الجامعات العربية. دور الطالب هو الاستماع، وحسن الإصغاء، والحفظ. أما البحث والتحليل، والإسهام المباشر في المادة العلمية، وإعادة إنتاجها، فهذا ما لا يشغل بالَ أحد به.

ونتذكر أيام الدراسة في الغرب أن الطالب يأخذ مكان المدرس كلما لزم الأمر، فهو الذي يبحث عن المعلومة، وهو الذي يختار طريقة توظيفها، وهو الذي يعيد بناء نتائجه على ضوئها. والمدرس، في هذه الحالة، ليس له من مهمة سوى ضبط المنهج، والمتابعة، والإرشاد إلى بعض أدوات البحث. فالطالب هنا هو بمثابة "شريك" للأستاذ، وليس "أداة" صماء، عديمة الحركة أو التأثير فيما يجري من حولها.

ويسمي أحد الباحثين التلقين في المدارس والجامعات العربية بـ "الإخضاع" الذي يأخذ شكلاً خاصاً هو "إرهاب" المتعلم. فالتلقين إنما يهدف إلى التسليم التام بما يتعلمه الفرد، دون أي

تفكير، أو رفض، أو حتى تساؤل، فيصبح العقل ليس أكثر من أداة ترديد وحفظ، بدلاً من أن يكون وسيلة تحليل ومعرفة ونقد.[7]

لقد ظل التعليم في العالم العربي مقترناً، دائماً، بمفهوم التلقين والحفظ والترديد، وظلت التربية نفسها مرتبطة أبداً بمفهوم القسر والإرغام والاتباع والإذعان وعدم إتاحة الفرصة للاختلاف، فكانت الحصيلة تخريج طلاب محدودي القدرات، وهم لا يرومون أي مبادرات، ولا يتجاوز طموحهم العلمي أكثر من الحصول على "وظيفة" أو مركز اجتماعي يرتزقون منه.[8]

ولم تتعود أجيال العرب على فكرة أن الفعل الحضاري، وصناعة الحاضر، وبناء المستقبل، هي أمور تعد من أبرز مسؤوليتها قبل أي أحد آخر سواها. فالحضارة إنجاز جماعي، وهي فكر، ومناخ، وليس لها أن تكون أبداً قراراً سياسياً أو إدارياً فقط. والجيل لن يستطيع أن يضطلع بهذه المهمة الضخمة إذا ظل معطل التفكير، غير قادر على الاختيار، وغير قادر على الإضافة.

الفعل الحضاري، أو صناعة المستقبل، هو التنمية، والتنمية هي الأجيال ذاتها، نعني الأجيال القادرة على الإنتاج، وعلى الإبداع، وهي لن تكون كذلك إذا ما كانت العملية التربوية في مجملها تشكو من هذه الأنواع من الخلل الذي لا تخطئه العين.

إن التربية/ التعليم في العالم العربي ليس لهما، بما هما عليه اليوم، أن يؤهلا لتخريج "مبدعين". وهذا بالتالي يحتم علينا أن نعيد النظر، فعلاً، في مؤسساتنا العلمية والأكاديمية، بحيث نراجع، بجديّة، أهدافها وغاياتها وفلسفاتها، وسياساتها، وبرامجها. وتلك

مهمة لابد أن تعتبر من أوجب المهمات، وأكثرها إلحاحاً واستعجالاً وخطورة.

ويذكر أن من أهم أفكار عبدالرحمن الكواكبي التربوية، قوله بأن التربية لا تؤتي ثمارها إلا في جو من الحرية والعدل. فالتربية والاستبداد ضدان لايجتمعان. و"التربية تتناول الجسم والنفس والعقل، غير أن الاستبداد يورث الجسم الأسقام، ويسطو على النفس، فيفسد الأخلاق، ويضغط على العقل فيمنع نماءه" ويقول: "التربية هي طريق الأمم إلى الحرية والتخلص من الاستبداد وحكم الطغاة" و"التربية هي ضالة الأمم، وفقدانها هو المصيبة العظمى التي حلت بالشرق".[9]

وقد قامت البروفيسورة ألين ج لانجر أستاذة علم النفس بجامعة هارفرد بإعداد دراسة بعنوان:"التعليم الواعي"، ضمت ثلاثة بحوث:

البحث الأول: أجري على مجموعة من المسنين لدراسة تأثير مبدأ "الاختيار" على الصحة العقلية، فقد قامت بتقسيم هؤلاء إلى مجموعتين، الأولى: وهي أوضحت لهم أهمية أخذ قراراتهم بأنفسهم في تحديد يوم من أيام الأسبوع لمشاهدة فيلم، وكما أوضحت لهم ضرورة الاختيار بين مجموعة من النباتات للاعتناء بواحدة منها. أما المجموعة الثانية: فقد تأثروا "سلباً" بالمساعدة المقدمة لهم من طاقم العاملين، والمتمثلة في أخذ القرارات نيابة عنهم. وقد كانت النتيجة أن الأشخاص الذين كانوا في وضعية "الاختيار" كانوا أكثر

تنبهاً وتعلماً ونشاطاً وسعادة من الأشخاص الذين لم يعطوا حق الاختيار.

البحث الثاني: فقد قامت الباحثة، في المرحلة الأولى، بإعطاء درجات متفاوته من المساعدة لثلاث مجموعات تقوم على حل أحجية. المجموعة الأولى: تمت مساعدتها بشكل كبير للوصول إلى الحل. المجموعة الثانية: جاءت مساعدتها بشكل محدود، وذلك عن طريق إجابة الأسئلة بأسئلة أخرى تقوم بتنشيط العقل. وأما المجموعة الثالثة فلم تطلع على الأحجية من الأساس. وفي المرحلة الثانية من التجربة تم إعطاء أحجية جديدة للمجموعات الثلاث، فجاءت النتيجة على النحو الآتي: بالنسبة إلى المجموعة التي تمت مساعدتها بقدر محدود في المرحلة الأولى فقد تخطت بشكل ملحوظ المجموعة التي حظيت بالمساعدة الأكبر، أما المجموعة الثالثة التي لم تعط الأحجية في المرحلة الأولى، وبالتالي فهي لم تتلق أي مساعدة، فقد تخطت المجموعة الأولى التي تمت مساعدتها بشكل كبير.

البحث الثالث: انصب على مبدأ "الفراغ العقلي"، هو يعود إلى حالة عقلية يقوم فيها الأشخاص بالتجاوب مع العالم حولهم، فهم يعتمدون على تعريفات عقلية أنشئت في الماضي، فلا يقومون بأي نشاط لخلق تعريفات عقلية جديدة. وبطريقة ما فهؤلاء الأشخاص لا يقومون ببناء معان جديدة للأحداث التي تحدث من حولهم، وعندما يتم تحليل المعلومات، بفراغ عقلي، فإن هذه المعلومات تبقى مجمدة على حالتها الأصلية التي أخذت بها.

وذكرت الباحثة قصة مثيرة لامرأة كانت تقوم باستئصال جزء

كبير من ديك الحبش، قبل طهوه في الفرن، لتتخلص منه. وعند سؤالها عن السبب، جابت بأن "هذا ما كانت تقوم به أمي دائماً". فسئلت الأم من جهتها، فكانت إجابتها مشابهة لإجابة ابنتها، فوالدتها هي الأخرى كانت تفعل ذلك. فسئلت الجدة التي أجابت ببساطة: بأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يتناسب فيها حجم الديك مع حجم حلة الطهي المتوفرة لديها. وهكذا خلصت البروفيسورة لانجر إلى ما مفاده "أنه في الأصل عند تعلم أي شيء يكون هنالك سبب ما في النص يجعل هذا الشيء منطقياً في وقته. وما نحن بحاجة إليه هو إعطاء الطلاب المعلومات بطريقة تجعلها ذات فائدة لهم حتى وإن تغير النص، وبغير هذا فإننا جميعاً نهدر جزءاً كبيراً من اللحم الجيد". (10)

نحن تعودنا، وعودنا بالتالي أولادنا، على أن نتلقَّف الحلول، لا أن نجتهد في البحث عنها. لقد أحببنا المعرفة السهلة، المعرفة المعلبة، المعرفة ناقصة الحيوية والفيتامينات. لم نكن ندرك أن المداومة على هذا النوع من المعرفة تجلب بالضرورة الوهن والإنهاك والأسقام. نحن نتجاهل أن العقل، أو النشاط الذهني، له مفاصل وعضلات، وهو يحتاج إلى حركة، وإلى تمارين مستمرة، وإلاَّ فهو سيصاب بالترهل والضعف، والعجز، وسيكون عرضة للشيخوخة المبكرة، وربما للإصابة بالسكتة المفاجئة.

نحن تعودنا، أيضاً، على استقبال كثير من المسلمات، في ممارساتنا، وفي طرق تفكيرنا، دون أن نفحص تلك المسلمات، ودون أن نختبرها، ودون أن نعرف المنطق الذي أوجدها، أو الذي يدعم استمرارها. لا، بل إننا لا نريد أن نخوض مثل هذه المغامرة

"الخطرة"، فهي قد تقودنا إلى تساؤلات أصعب وأمر، وهي قد تثير فينا الشكوك، وقد تدفعنا إلى مزيد من القلق. وكل هذا طبعاً على افتراض أننا فكرنا فعلاً في شرعية خوض مثل تلك المغامرة. وكم ستكون مفاجأتنا مذهلة لو عرفنا أو اكتشفنا أن المنطق الذي يسند الكثير مما استقبلناه من مسلمات هو منطق "الإناء الذي كانت تطبخ فيه" الجدة ديك الحبش في قصة الباحثة ألين ج لانجر السالف ذكرها، وهو الإناء المتاح للطهي في عصرها، وهو ببساطة لم يكن يتسع لطهي كائن بحجم ديك الحبش، فكانت تستأصل جزءاً منه على مضض. لقد تمسكنا، بلا وعي، بما كانت تفعله تلك الجدة، وتوالت أجيالنا وهي ترمي خلف ظهورها، جزءاً معتبراً من لحم ديك الحبش، مما هو مفيد لمجرد أن الجدة، رحمها الله، كانت تفعل ذلك. لقد كان السّر في "الإناء"، ونحن حتى لو عرفنا ذلك السرّ فإننا، لفرط "احترامنا وتقديرنا" لذكرى الجدة، ينبغي أن نرمي بجزء من لحم ديك الحبش حتى لو اتسع له كاملاً "إناؤنا" المعاصر!

العصر اليوم يحتاج إلى معلم، يتغير دوره جذرياً، فهو خريج مؤسسة كانت تهدف إلى تخريج "موظفين"، يعملون في إطار نظم جامدة، ويلتزمون بقواعد جامدة، وليس مطلوباً منهم أن يفكروا، أو يجتهدوا، أو يخرجوا عن حدود المكتوب. ينبغي للمعلم الجديد أن يحول العملية التربوية إلى مشروع "شراكة"، متوائمة ومتكافئة، بين المنهج والمدرس والتلميذ. وينبغي للمعلم الجديد أيضاً أن يعطي للتلميذ الحق في التساؤل حول الجزء المستأصل من ديك الحبش، وحول "إناء" الجدة، وحجمه وشكله، ومدى صلاحه أو وفساده.

إننا لم ندرك بعد، اليوم على وجه التحديد، أن المعلم ينتمي

إلى عصر، وأن التلميذ ينتمي إلى عصر آخر غيره، ما يستلزم إعادة بناء العلاقة بين الطرفين، فلا يكون المعلم سوى مصدر واحد من مصادر المعرفة، ومن مهماته أن يسهل وصول التلميذ إلى المصادر الأخرى المتعددة، وأن يشجعه على تنميتها والاستفادة منها. فتكون التربية نفسها عملية خارجية وذاتية متفاعلة مستمرة مدى الحياة، ولا ينبغي لها أن تكون مقيدة، أو مشروطة بظرف زمني أو موضوعي من أي نوع.[11]

إن التربية المطلوبة اليوم ليست أن "تعلّم" التلميذ، بل هي، بالأحرى، أن تساعده على أن يتعلم كيف يتعلم. وهي كذلك أن تساعده على أن يتعلم كيف يعيش بإيجابية مع الآخرين.[12]

وينبغي للمعلم الجديد كذلك أن يقوم بوظيفة رجال الأعمال، ومديري المشاريع، والوسطاء الاستراتيجيين، بين المدرسة والمجتمع. وأن يكون دائماً محفزاً للتلاميذ من أجل اكتشاف مواطن النبوغ والعبقرية والموهبة في أنفسهم. ينبغي للمعلم الجديد، أخيراً، أن يكون معلماً له ثقافته المتنوعة، وله إمكاناته الفكرية المتقدمة، القائمة على الإحساس بالمتغيرات. وأن يكون قادراً على مشاركة التلاميذ في استكمال استعدادهم للتعامل مع مستقبل مختلف كلياً عن الحاضر فما بالك بالماضي.[13]

ونتذكر الآن أن "مفهوم" الحرية الطليق لم يتحرر من أثقاله، أو من قيوده الشنيعه، عند أمثالي من الطلاب العرب، إلا بعد أن التحقنا بجامعات الغرب، التي يكون فيها الطالب هو محور النظام التعليمي كله، وهو محركه، وهو أداته، وهو غايته. فالطالب هناك هو "صانع" الدرس، وهو الذي يبنيه، وهو الذي يهدمه. له كامل الحق

في أن يكون ما يشاء، وأن يقول ما يشاء، وأن يأخذ ما يشاء، وأن يدع ما يشاء. والمطلوب منه، في المستوى الأول، أن يكون صاحب منهج! .. أي أن عليه أن يتعلم المنهج، وله الحق في أن يخترعه إن استطاع، أو يزيده أو ينقصه إذا احتاج الأمر.

هناك في الغرب أدركنا أننا نتاج تربية تتصف، كما يقول أحد التربويين، بضعف مناهجها، وضعف تقنياتها التربوية. وهي لا تدفع الطالب لاكتشاف ذاته ومحيطه، بل تقوم على بناء صورة فكرية، الطالب جزء منها، وليس له أن يكون مهندسها أو محورها. وهناك فقط أدركنا أن على التربية العربية المعاصرة أن تبني قدرات ومهارات الاكتشاف، بدءاً من اكتشاف الذات وانتهاء باكتشاف المحيط الطبيعي والاجتماعي المحلي والعالمي، ما يساعد في تنمية طاقات الإبداع، وإمكانات المشاركة والمسئولية والعمل.[14] أدركنا أيضاً أهمية الديمقراطية في الإدارة، فهي تعتمد على مشاركة أطراف العملية التعليمية (الإداريون، التلاميذ، المدرسون) كلهم. فالإدارة ينبغي أن تشجع على انتعاش الحوار، وتبادل الآراء، فلا يستبد أحد برأيه وسلطته. نعني الإدارة التي تحترم استقلال وكرامة كل طرف في العملية التربوية، سواء كان تلميذاً أو معلماً، ذكراً أو أنثى.[15]

هناك في الغرب تتعدد الاحتمالات، وتضيق أو تقل القطعيات. من هنا لمع اسم المربي الأمريكي جون ديوي (1859-1952م) الذي صار بفلسفته البراجماتية، وتطبيقاتها في مجال التربية، فيلسوف أمريكا المعبر عن روحها، بل هو قائد نهضتها التعليمية. فهو من مكن للتربية الأمريكية أن تنتقل من تربية تقليدية، تقوم على نقل العلم، والاهتمام بالكتاب، ما يقتضي سلبية المتعلم، إلى تربية

متفاعلة حيوية تقدمية، يكون المتعلم فيها هو الأساس، وهو الأصل. فهي تستثير نشاطه، وتحفز إيجابياته، وتستخرج كوامنه، وتدفعه إلى الخلق.. إلى الإبداع. وهذا من أهم الأسباب التي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقود العالم كله اليوم.[16]

وهناك، في الغرب فقط، عرفنا ما هو أهم، فلقد عرفنا أن الحقيقة ليست حكراً على أحد، فكل واحد يستطيع أن يختار حقيقته، أو يصنعها.

وهناك أيضاً أدركنا أنه يمكن أن يكون للنص الواحد، أياً كان ذلك النص، أكثر من تأويل، وأن تأوُّل النص يحكمه المعنى، وأن المعنى يحكمه المنطق المعرفي الابستمولوجي، ويكوّنه، في الوقت ذاته، الظرف التاريخي والجغرافي، ويكيفه الأفق الثقافي الراسخ.. والأفق الثقافي الطارئ أيضاً.

وأخيراً.. هناك، في الغرب كذلك، عرفنا أن هذا الكوكب يعج بسوانا من البشر، وهم شركاؤنا فيه، وهم يحملون أفكاراً غير أفكارنا، ويختارون أسلوباً، أو أساليب، لبناء علاقتهم بالكون والحياة والأشياء، هي، بالتأكيد، تختلف في القليل أو الكثير عن أسلوبنا.

نحن اليوم في عصر التعليم المفتوح، والجامعات والمعاهد الافتراضية، وقد نتلقى تعليمنا من مدرس موجود في ستكهولم ونحن في صنعاء أو القاهرة أو الرياض، وشركاؤنا في الفصل الدراسي قد يكونون، في الوقت ذاته، موجودين في استراليا والجابون والبرازيل وبكين وطوكيو. نعم، يمكنك اليوم أن تختار المعلم الذي تريد، والعلم الذي تريد، من أي مكان تريد، دون أن تبرح مدينتك أو قريتك الصغيرة. نحن في عصر جعل المتحف

البريطاني ومكتبة الكونغرس ومكتبات اسطنبول في متناول يدك وأنت في أقصى الشرق أو أقصى الغرب، أو في أعلى الشمال أو في أسفل الجنوب. بإمكانك أن تقرأ الواشنطن بوست واللوموند وأنت في أي جهة من جهات الدنيا، وبإمكانك أن تصنع لك أصدقاء ورفقاء في أي مكان فوق الكوكب، وتحاورهم ويحاورونك، وتقول لهم ما تشاء ويقولون لك ما يشاءون، وأنت قابع في كوخك الصغير في مدينتك أو قريتك النائية. وهذا كله إنما جاء نتيجة إعجاز العلم الجديد: الإنترنت والإيميل وغرف الدردشة. فهي أعطت للمكان مفهومه الحديث، إذ أضحى بلا أسوار أو حوائط أو سقوف، إنه في متناولك، وهو أقرب منك إليك. وهما جعلا للزمن مفهومه الجديد كذلك، فهو فوق الحساب، ويتداخل فيه الليل والنهار، وتتماهى فيه الساعات والدقائق الثواني. فأنت موجود في كل مكان، وأنت ماثل في كل لحظة. ولم يعد من المستغرب، أو المستنكر، أو المثير للدهشة، أن تخرج اللوموند أو الهيرالد تربيون أو باقي صحف العالم بالخبر الرئيس "المانشيت" في صفحاتها الأولى عن أنباء تتردد حول صفقة (فشلت) عن شراء مايكروسوفت لمحرك البحث ياهو بأكثر من 45 مليار دولار. هذا هو الحدث اليوم: الخبر المعرفي الذي احتل مكان الخبر السياسي في صحف العالم، والبطل لم يعد صانع السياسة، بل هو صانع المعرفة، والهدف الأقوى لم يعد فتح الأمصار، والاستحواذ على منابع المواد الخام، بل هو الغزو المعرفي أو الاقتصاد المعرفي بمعنى أدق.

الإبداع قمر الحرية

الإبداع لا يولد على أيدي الإمعات أو الموثقين إلى الصخر، أو

المكبلين بالسلاسل والحديد. الإبداع هو نتاج "الحرية" وهو رضيعها، وهو قمرها الذي لا يغيب. ولم يكن للغرب أن يحقق ما وصل إليه من رقي من دون أن يطلق سواعد أبنائه وعقولهم للريح، ومن دون أن يدعهم يستنشقون كل الأنسمة، ويشربون من كل الأقنية، لكي يزداد خيالهم فحولة، ولكي تزداد سواعدهم فتوة.

ولقد كانت النظريات التربوية التي استحدثت في العالم الجديد ذات تأثير كبير في دول تروم التقدم والرقي، وتطمح إلى المنافسة أو هي تعمل عليها. وأوضح مثال على ذلك ما يحدث منذ سنوات في روسيا بعد انهيار الستار الحديدي وانقشاع السحب الملبدة للنظام الشمولي الذي يقوم على دوغمائية مستبدة لا تقبل بغير تقديس الحزب، وتعظيم الهامات المؤسسة التي ترعى نقاء الأيدلوجيا. أما الصين فقد قيل إن بريطانيا سيطرت على القرن التاسع عشر، وأمريكا كان لها القرن العشرون، أما القرن الواحد والعشرون فستسيطر عليه الصين. فالصين اليوم، في تجربتها العلمية والتكنولوجية هي البعبع الشرس الذي يتربص بالكبار، والذي يتوقع له أن يزاحمهم بقوة، بل قد يقصيهم عن مواقعهم، ليتصدر المقدمة. ولكن هذه المسيرة المنذرة الحافلة للصين لم تكن في منأى عن المؤاخذة أو التشكيك، وطبعاً، ودائماً، انطلاقاً من قضايا تتعلق بـ "الحرية"؛ إذْ يقول أحد الكتاب الأمريكيين: ربما يكون مشوارنا، نحن الأمريكيين، قد انتهى، ومع ذلك فأنا غير مستعد لتسليم الصين القرن الواحد والعشرين. ثم يضيف شارحاً: لقد قامت الصين بجهود مدهشة للقضاء على الأمية، وزيادة عدد خريجي المدارس الثانوية والجامعات الجديدة "لكنني على قناعة بأنه من العسير إنتاج ثقافة ابتكار في بلد يضع "غوغل" تحت الرقابة.

إنهم هكذا يقيدون قدرات الناس على التخيل، والسعي للحصول على ما يريدون".. "إن الصرامة مع الكفاءة، بدون حرية، لن تنقل الصين إلى أي مكان؛ على الصين أن تجد طريقة للانفتاح والتخفيف من القيود، بدون فقدان التحكم".[17] والمقصود بمراقبة "غوغل" عدم جاهزية الصين بعد للتخلص تماماً من التراث "الماوي" وتعاليم الكتاب الأحمر، فهي تعتقد أن عليها أن تستمر في تعهدها الحفاظ على "انضباط" ما يقدر بخمس سكان الأرض من البشر. وعلى الرغم من كل ما أظهرته الصين من انفتاح على العصر وعلى منجزاته الجديدة، وعلى الرغم من التصاعد السريع الملفت في نمو اقتصاداتها وصناعاتها؛ إلاّ أن الكاتب الأمريكي غير قلق على موقع الولايات المتحدة المتقدم على الجميع ما دام أن هناك، في الصين، عقلية إدارية أو سياسية أو تربوية مازالت تؤمن بإقامة الحواجز، وإغلاق الأبواب، وسدّ النوافذ. إن ذلك يعني، فيما يعنيه، أن الصين، على ما لديها من إمكانات، ومن مقومات القوة، مازالت غير مدركة لشروط الفضاء الذي يسبح فيه عالمنا الجديد، و"غوغل" ما هو إلاّ مجرد مؤشر لعوالم المعرفة الجديدة، وما اتخذته الصين حيال إحدى معجزات العصر هو مؤشر، أيضاً، إلى مقاومة المعرفة، ومقاومة المعرفة هي خلل واضح في مسيرة المنافسين، ولاسيما الكبار.

ولكن لابد أن تدرك أمريكا، من جهتها، أن الحرية بدون الصرامة والكفاءة لن تأخذها بعيداً، إذ لا ينبغي أن تتحول "الحرية" إلى ميوعة، أو انفلات، أو فوضى وعبث، أو خمول وكسل، أو غرور أو استكانة، فالحرية المقصودة هي الحركة الدائمة باتجاه الجديد، ونحو المجهول. والحرية، أيضاً، هي التنعّم باختيار أدوات التحدي.

وهناك في أمريكا اليوم مؤسسات كثيرة تعمل على أفكار واقتراحات من شأنها تطوير التعليم الأمريكي بشكل راديكالي، فقد دخل العالم اليوم عصراً صارت فيه الأفكار والإبداعات هي جواز السفر الحقيقي إلى العمل الجيد والإنجاز الفاعل الممتع.[18] ففي الاقتصاد، المحكوم بالعولمة، لن تحافظ أمريكا على موقعها في العالم، إذا كانت لا تقدم إنتاجاً مبتكراً ومنافساً، أو متفوقاً على المستوى العالمي.[19]

الديموقراطية المبكرة

لعل المؤسسات التعليمية في عالمنا العربي، بعدم دعمها لفرص الحرية في التعامل مع الأفكار والإبداع، تغفل أو تهمل أهم وأبرز مسؤولياتها التربوية، وهو بناء أجيال قوية، واثقة، شجاعة، مبدعة. فالتعليم، كما قال أحد المثقفين العرب، ليس حركة نهضوية إصلاحية فقط، بل هو أيضاً عملية تنموية إنسانية. والتعليم يُعّد، بناءً عليه، عنصراً أساسياً في نشوء المجتمع الديمقراطي، وفي التمكين للحريات العامة. وليس لمجتمع أن يبدع إذا ما ظل منغلقاً على نفسه، فلا يسمح بالتفاعل مع ما يجري حوله، أو ما ينجز من إبداعات عصره، فهذا بلد مثل الهند، استطاع أن يحقق بفضل تجربته الديمقراطية الأكبر والأمثل في العالم، (فقد قهرت تباين العقائد والفلسفات)، وبفضل نظامه التعليمي المتقدم، استطاع أن ينشئ اليوم الأجيال الجديدة التي قضت على أبرز مشكلاته (الجوع)، فهذه الأجيال هي "النفط" الهندي الذي لا ينضب.

إن الارتقاء بالنظام التربوي والتعليمي في العالم العربي، وإخراجه من قوقعة المتلقين والخضوع والاتباع، هو الذي سيؤدي

إلى خلق قدرة أكبر لدى الأجيال على مواجهة التحديات، والتصدي للظروف المعقدة التي يتعرض لها مستقبل العرب. [20]

إن تعليم الناس الحرية، معناه تربيتهم على أفضل الأسس الإنسانية، وإن إدخال الديمقراطية في أجهزة التربية والتعليم في الوطن العربي، معناه تدشين مستوى متقدم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنمية مسؤولة تساهم في رعايتها والحفاظ عليها أجيال قوية، واثقة ومبدعة. وإن هذا من التنمية ليس هو ما عرفناه من تجارب سابقة فيما يمكن أن يسمى بتنميات "الكفاف" أو تنميات "الاستهلاك"؛ بل إنها على خلاف ذلك تماماً: تنميات مستقصية تدرك استحقاقات العصر وتحديات المستقبل في مختلف أشكالها وألوانا وخياراتها.

أجل، لابد أن يشعر كل مواطن أنه يؤلف وحدة ضرورية ضمن مجتمعه. وهذا ما يخلق الشخصية المستقلة الشجاعة. والدولة ذاتها إنما تكون قوية إذا ما كان مواطنوها أقوياء، وأذكياء. وهي ضعيفة عندما يكون هؤلاء ضعفاء، متخاذلين، جبناء، مستذلين. الدولة العظيمة تستمد قوتها من مجتمعاتها القوية، وهذه المجتمعات تستمد قوتها من قوة أبنائها. الدولة الطموحة لا ترتفع على الأشلاء والحطام والهلاميات، بل ترتفع فوق السواعد المفتولة، والهامات المرفوعة.[21] فلا ينبغي أن نصنع أجيالاً من الإمعات، أو المستسلمين، أو الخائفين، أو المقيدين في أيديهم وأرجلهم ورقابهم بسلاسل من الوهم أو الخوف أو الرهاب السياسي أو الاجتماعي، فليس بمثل هؤلاء نستطيع أن نبني مستقبلاً أجمل أو أفضل، وليس بمثل هؤلاء يمكننا أن نحقق التقدم الذي نروم، ولاسيما في عصر

يضع للعقل والمعرفة موقعاً يتقدم على كل ما سواه.. عصر يبدل جلده، ويغير ملامحه في كل لحظة.. عصر يتحول فيه المستقبل إلى حاضر في أشد من لمح البصر.

الإخضاع.. وقيم الإذعان

إن النظامين التربوي والاجتماعي، عند العرب المعاصرين، لم يستطيعا، في الغالب، أن يعملا على تكوين الإنسان القادر على تحقيق ذاته، واكتشاف قدراته، والمشاركة البناءة في حياة مجتمعه.

وقد ظهرت بعض دراسات في السنوات الماضية، تبحث في بنية العائلة العربية، وخصائصها، والثقافة التربوية السائدة فيها، وما تعززه من تأثيرات اجتماعية وسياسية. وقد خلصت تلك الدراسات إلى أن تداخل النظام الأبوي مع نظام التبعية، خلال القرنين الماضيين، أدّى إلى قيام بنية اجتماعية سياسية، يمكن وصفها بالنظام الأبوي الجديد، وهو "نظام ليس بالتقليدي وليس بالحديث، بل يكاد يكون نسيجاً وحده" له أنماطه الخاصة في التفكير، والعمل، والقيم، والسلوك. وأهم خصائصه:

التفتت والتشرذم الاجتماعي: فالعائلة أو العشيرة أو الطائفة أو الجماعة الأثنية، تقوم فيه بدلاً من الأمة، أو عوضاً عن المجتمع المدني. بل إن تلك المفهومات هي التي تشكل أساس العلاقات الاجتماعية. وهكذا ينبغي أن نفهم ما جرى في المجتمعين العراقي واللبناني منذ أن سقطت السلطة المركزية الديكتاتورية في الأول بعد الاحتلال الأمريكي، ومنذ أن تزعزعت دعائم الدولة التوافقية في

الثاني بعد مقتل الرئيس الحريري، وما جاء بعد ذلك من أحداث. ولعل باقي المجتمعات العربية الأخرى لا تختلف كثيراً عن العراق ولبنان، فهي تستكين فوق براكين من الطائفيات والأثنيات البالغة الحساسية والخطورة. ولا نظن أن مجتمعاتنا العربية قادرة، في أي يوم، على تجسيد التجربة الهندية في التعايش المشترك، وفي الإيمان الحقيقي بقيم المواطنة أو الأمة، وفي جعل الديمقراطية هي الحلّ.

ثبات سطوة التنظيمات والمؤسسات السلطوية، فالتسلط والقسر يأخذان مكان العدل والمساواة. وولاء الناس هو ولاء للأشخاص وليس للأفكار، وهم معتادون على "الخضوع" أكثر مما هم منساقون، في مواقفهم وتصرفاتهم، عن قناعة وإيمان.

الأخذ بالنماذج المطلقة في النظر والعمل، واللجوء إلى القطعيات.

دعم السلوك المبني على العادات والتقاليد والأعراف بدلاً من الاجتهاد، أي الإبداع والابتكار.[22]

وهذه الخصائص، جميعها، تفضي إلى واقع لا يتيح مجالاً رحباً من الحرية والاستقلال. وهو بالتالي واقع لا يساعد على تكوين شخصية مهيأة للإبداع، بسبب ما يفرضه من قسوة وتسلط وصرامة.

إن تلك الخصائص التي تتسم بها العائلة العربية هي النموذج المصغر لما هو عليه المجتمع إجمالاً. وثمة نماذج أخرى من البنى

المتصلة بالبيئة، مثل بيئات البادية، والريف، والحضر، وما تولده كل منها من أنماط من السلوك، ومن قيم ثقافية خاصة، تنعكس آثارها على مفهوم الحرية، ونطاق ممارساتها.[23]

ويؤكد أحد المثقفين أن التربية عندنا لا ترمي سوى إلى تحقيق هدف أساسي وهو: "إخضاع الفرد وكسر شوكته".[24] ونحن مازلنا نتذكر أن ما يشير إليه مفهوم "التربية" على مستوى التداول الشعبي، أو في المتناول اليومي، هو أنها نوع من السمت الملتبس، الذي يقوم على فكرة السلوك والتصرف وفق ما يرضي المحيطين (السائد والمألوف) مع الالتزام بكل تعابير المجاملات المعتادة. فالطفل يكون قد أحسنت تربيته في حالة واحدة فقط، وهي عندما يلتزم الهدوء، ويكون منضبطاً في تصرفاته وسلوكه، في الأكل والشرب، وطريقة الجلوس، وحسن الإنصات، وعدم الإكثار من الكلام، والتداخل، ومقاطعة الكبار. فهو هكذا اكتملت فيه غايات التربية التي لا تتجاوز هذه الحدود الضيقة. ومثل هذه السلوكات، إذا صح أنها من مقتضيات التربية الجيدة، قد لا تأتي بالضرورة استجابة لنمط عالٍ من التربية، بل إنما تكون نتيجة لـ"شوكته المكسورة". وتحرص كثير من الأسر العربية على استخدام ما يتاح لها من وسائل القسوة والتأنيب والتبكيت لتخضع أبناءها لمنظومتها من العادات أو التصرفات، دون أن تحاول، في الأغلب، أن تزرع ذلك فيهم عن طريق الحوار والمناقشة أو عن طريق دعم نموذج القدوة الحسنة، مع الحفاظ على كرامتهم، وصيانة كبريائهم.

تخضع التربية لفكرة الاقتداء والأنماط التي يتخذها سلوك

الوالدين (وأعضاء العائلة الآخرين). وتتخذ عملية إخضاع الفرد أشكالاً عدة، منها ما هو نفسي (سيكولوجي)، ومنها ما هو فكري (أي: تعلّمي).

أما على الصعيد النفسي فتأخذ الأشكال الرئيسة للإخضاع، كما يرى التربويون، ثلاث طرق: العقاب الجسدي، والتخجيل، وهو محاولة خلق الشعور بالذنب. بالإضافة إلى الاستهزاء الذي يرتكز على التقليل من قيمة الفرد تجاه نفسه وتجاه الآخرين. والأب والأم ليسا، وحدهما، مصدر الألم والقهر والشعور بالعجز، بل هناك أشخاص آخرون يشتركون معهم في قهر نزعة الاستقلال والحرية في الفرد.[25] ولاشك أن هذه الممارسات تلتقي أو تنسجم مع مقومات النظام الاجتماعي العام الذي يرتكز، من جهته، على القهر والتعذيب والتنكيل، وعلى الوصاية، وعلى انعدام الثقة في قدرة الناس على تحديد خياراتهم، وبالتالي تحمل مسؤولية تلك الخيارات أياً كانت نتائجها.

إن مجمل القيم التي تأسس عليها النظام الاجتماعي العربي لا تنسجم من حيث طبيعتها مع فكرة الإبداع، وهي لا تهيئ له المناخات الطبيعية لينمو، أو يقف على قدميه. بل إنها، في الغالب، تعرقله، أو تثبطه، أو تذبحه في مهده. وهي قيم لا تنتمي بالضرورة إلى مقدس تصعب مقاربته، أو لا يمكن لأحد التدخل فيه، بل هي متوارثات يمكن النظر فيها، لتكتسب المجتمعات العربية الأهلية لبناء منظومات جديدة من المفهومات التي تؤسس لعلاقات سوية داخل الأسرة، أو خارجها في المجتمع الأوسع. والغاية هي تنمية إنسانية الإنسان التي

تكـون الحريــة ذروتهــا، ويكــون الإبــداع هــو نتاجهــا، ومحــصلتها، وثمرتها اليانعة.

تبعية معقدة

ونـضيف إلـى سـلبيات عـصرنا العربـي ونقـاط ضـعفه؛ العلاقـة التبادلية التشابهية بين الناس والنخبة المثقفة، فهي علاقة تفتقد، في عمقهـا، إلى روح المسؤولية، كمـا تعوزهـا، فـي الوقـت ذاتـه، النزعـة المرجوة نحو العقل الذي يشترط التقويم، والمراجعة، والنقد الحر. وكـان خيـر مـن وصـف تلـك العلاقـة، وحـدد ملامحهـا، واحـد مـن المثقفين أنفسهم، إذ قـال: "الجمهـور الـذي يجابهـه المثقـف جمهـور نـصف أمـي. إنـه يبتلـع كـل مـا يقـدم إليـه مـن دون تـردد أو تـساؤل. والنخبة المثقفة القادرة على النقد والتقويم، منصرفة إلى شؤونها، لا يهمهـا إلا مـا يمـس مـصالحها مباشـرة. فـالمثقف ينتظـر مـن أصـدقائه الإطـراء والمـديح، ومـن أعدائـه الـذم والقـدح، وبهـذا فإنـه لا يـشعر بمسؤولية ثابتة، ولا يخضع لمقاييس موضوعية ملزمة، والعكس هو الواقـع، فهـو يـشعر بأنـه حـر طليـق مـن أي التـزام، وأن كـل الأمـور سـواء(...) ولـيس مـن المـستغرب، والحالـة هـذه، أن تـنخفض نوعيـة إنتـاج مثقفينـا إلـى درجـة الإسـفاف، مـا يـسهل سـلطة الفكـر الأجنبـي، الغربي تحديداً، علينا، فهو يبقى المحك الأخير للقيم التي نعجز عن تحقيقها".[26]

هـل فيمـا يقولـه هـذا المثقـف تـسفيهاً لمـا ينجـز أقرانـه مـن المثقفين مع الحفاظ الكامل على مقومات "سلطتهم"، فكل ما يقولون حـق لا يقبـل الـدحض أو الـنقض؟ أو أن المقـصود هـو تقـزيم

الجمهور، وشرذمته، وجعله في موضع "الإمعة" الذي يلتهم كل ما يقال له أو يلقى عليه دون فحص أو اختبار أو مساءلة؟ نحن نظن أنه يرمي إلى الأمرين معاً، فديكتاتورية المثقفين العرب الواهمة هي التي اقتضت وجود جمهور مسلوب الإرادة. وهذا الجمهور، لجهله ولسوء التربية التي تلقاها، يبقى دائماً في موقع الانبهار تجاه ما يقوله من يعتبرون أنفسهم أنصاف أنبياء. وعندما أمن هؤلاء مغبة الحساب أو العقاب انصرفوا إلى شئونهم، فتسيبت مسؤولياتهم، وبالتالي انخفض مستوى إنتاجهم، واستسهلوا القشور، وتفاقم بعدهم عن العميق والجذري والحاسم. وبين الجمهور المستسلم لمثقفيه، والمثقفين غير الآبهين لجمهورهم، نستطيع أن نستوضح واقع المنجز الثقافي العربي، وما هو عليه من ضعف، أو بالأحرى إسفاف، كما هو وصف المثقف الذي أشرنا إليه أعلاه، ما سهل تسلط الفكر الأجنبي، المتصف بالحرية، والإبداع، والمسؤولية. فقد كان واقع الثقافة العربية هذا دافعاً للكثيرين للبحث في ذلك الفكر الأجنبي عن الإجابات المتوخاة حول أسئلة عصرهم، وحول مستقبلهم الكامن في غموضه وفي المجهول. وهنا إشارة واضحة إلى حالة معقدة من حالات "الاتباع" المتحكمة في تفكيرنا، وفي مناهجنا، وفي نظرتنا للمستقبل، وهي حالة تضاف إلى الحالات الأخرى التي تشكل في مجموعها حقيقة وضع العرب، في علاقتهم بثقافاتهم الخاصة، وفي صلاتهم بالإنجازات البشرية الأخرى، لاسيما المتقدمة.

إن علاقة العرب بثقافتهم، إضافة إلى ما تقدم، هي علاقة سالبة، ساكنة، خامدة، وخاملة، كما أن النظام الثقافي العربي، في الوقت

ذاته، هو في الغالب نظام "أناني"، منغلق، ومغرور، فهو لا يرى سوى نفسه، وهو يؤمن بأنه "نظام مكتمل" مُلْهَم ومُلْهِم، ولا يستسلم للمساءلة، أو الحوار، أو النقد الحر. وهو غير قادر على اكتشاف نقاط ضعفه، هذا في حال أنه أعطى لنفسه، من الأساس، الحق في الاعتقاد باحتمال انطوائه على نقاط ضعف. كما أن أقل ما يوصف به هذا النظام أنه نظام "مستبد"؛ فهو يضع نفسه فوق الناس، فهو أبو الحكمة وهو جدها، وليس مطلوباً، أو بالأحرى ليس متاحاً، أن يفكر أحد، أو يحاول أن يناقش ذلك النظام، أو ينتقده، أو يطعن فيه. والعصر الذي نعيشه اليوم تخصيصاً لا ينسجم مع هذا النسق في التفكير، أو في الخطاب، أو في النظر إلى الأشياء، بل هو يقترح أنساقاً أخرى تستند إلى نسبية العلم والمعرفة، وهذا ما يقتضي احترام التعدد والاختلاف، وبناء وجهات نظر متطورة متغيرة، وهي، بالتالي وبالضرورة، ليست حدية أو قطعية. فكل شيء قابل للتطور والتغير والتبدل، وعلى الإنسان أن يتحكم في العلم، وفي العصر نفسه، بما يفيده ويصلح حاله وحال الآخرين.[27]

أما عموم الناس عندنا، ولاسيما في عصرنا هذا، فقد خلقوا على صورتنا، فهم لم يعتادوا على اختلاف المناهل، ولم يتربوا على تعدد المشارب، فالاختلاف يسبب لهم عسر الهضم، والتعدد ينتج عنه الدوار والتشتت والغثيان وضعف الشهية.. ويتم هذا بتعزيز دائم ومستمر من "المثقفين" المستفيدين من هذا في تكريس سلطاتهم على الناس مهما كانت انتماءاتهم أو مشاربهم الفكرية، وقد يكون من نتائج كل ذلك الهزال والاضمحلال وفقر الدم، وبالتالي الحيرة والضياع. وكل ذلك إنما يعود، أيضاً، إلى ثقافة القطعيات،

والحديات، والثنائيات، فليس هناك سوى "الأبيض" و"الأسود" .. الحق الكامل.. والباطل الكامل.. الطريق إلى السداد والفلاح.. أو الطريق إلى الشر والضلال. ويصعب أن ندرك أن الخير هدف يقود إليه أكثر من طريق، وأن المستقبل الجميل غاية يوصل إليها أكثر من سبيل، وأن الاختلاف إثراء، وأن التنوع والتعدد هما الأفق الفسيح للحرية والإبداع. ولقد انهارت كثير من الحضارات والإمبراطوريات التي ألغت الناس، وقاومت الإبداع، وحاربت الأفكار، وأقامت الحجب والسواتر حولها، وحول أفكارها الخاصة الضيقة. وتحولت هي إلى ديكتاتوريات مقيتة بغيضة، فدخلت إلى دهاليز العتمة، وانزوت وانغلقت، وشرعت في أكل نفسها، فخارت قواها إلى أن تلاشت. وليس هناك أوضح مما حدث لبعض الإمبراطوريات الشمولية، ومنها الاتحاد السوفياتي، الذي لم يتداع فجأة فحسب، بل لقد نالت شظايا انهياره من بعض الدول المنخرطة في فلكه، فانفردت عنه تلهث باتجاه رياح الحرية، تلهث وهي تلعن "سنسفيل" الحزب الأوحد، والأيدلوجيا المنغلقة الواحدة.

أما علاقة العرب بثقافة الآخر فهي إنما تظهر على أحد وجهين: وجه رافض، منغلق، معرض تماماً عن أي منجز يأتي من الخارج أو من الغير، مهما كانت نجاعته، ويأتي هذا الموقف من منطلق أن لا خير إلا في ما هو عندنا، وأن كل ما يجيء من عند الآخرين لا يخلو، في الغالب، من الشرور والآثام والآفات، وهو يحمل معه الخطر والدمار والموت الزؤام.

أما الوجه الثاني للعلاقة: فهو التبعية البليدة المقلّدة، فهي مرتهنة لرؤى الآخر وتصوراته، دون حتى مجرد التفكير في مساءلة

تلك الرؤى، أو نقد تلك التصورات، وفحصها واختبارها. بل إن الانقياد الأعمى لها من قبل بعض مثقفينا جعلهم يتعثرون في فهمها، ومن ثم يفشلون في التعامل معها، فتكون النتيجة أنهم ينزلونها أحياناً في غير منازلها، أو أنهم يعيدون إنشاءها بطريقة غير أمينة، فلا هي بالوفية للأصل، ولا هي بالإضافة التي تستحق النظر. وقد ظهرت في العالم العربي تجارب كثيرة تختلط فيها المفهومات، وتلتبس المصطلحات وتستعجم، أو أنها لا تنسجم مع مضموناتها ودلالاتها الأصيلة، فتستفحل حالة العقم في البيئة الثقافية، وتتفاقم وضعية الجمود.

تحاقد المثقفين

وإذا كان من أسباب ذلك كله ضيق فضاء الحرية، الفضاء الذي يمكن أن ترفرف في جنباته أجنحة المثقف العربي، فإن ذلك "الضيق" يزداد "ضيقاً" نتيجة بعض ممارسات المثقف نفسه.

لقد تمكن المثقف في الغرب من الحصول على جميع حقوقه، وهو الأمثل في ممارسة مسؤولياته .. كما أن علاقته بالسلط المتعددة اتخذت، منذ أزمان بعيدة، أشكالاً واضحة من أشكال الاستقلال، والاحتكام إلى قيم الحرية والعدل، إذ إن تقاطع المصالح، الوطنية أو القومية، أو تداخلها بين الطرفين لا يسمح بأي حال باللجوء إلى البطش أو التنكيل، وبالتالي فإن المثقف هناك لا يقع ضحية لهواجس حسابات أخرى خارج مسؤولياته في المجتمع التي يعمل على تأديتها بكفاءة واقتدار. وفي الوقت الذي أنجز فيه المثقف في الغرب تلك المكاسب، وبالتالي تخلص من هواجس

البطش، وكوابيس التنكيل، يلاحظ أن المثقفين العرب، عوضاً عن تصحيح علاقتهم بالسلط المختلفة على ذلك النحو، فهم ما يبرحون يعملون ليس فقط على تكريس العلاقة القمعية المرتابة وتنميتها، بل إنهم لا يستنكفون عن الإفادة من منتجاتها، فيصبح ما ينشأ بينهم من "تحاقد" أو "تحاسد" دافعاً إلى المبادرة من طرفهم إلى استفزاز السلط، بل استعدائها على بعضهم البعض. فليس غريباً في مثل هذه الحال أن يكون من ديدن هؤلاء المثقفين "الوشاية" ببعضهم. وإذا كان من صفات الوشاية أن تكون سرية أحياناً، فقد يأتي الاستعداء، في أحايين أخرى، بلا حياء، علنياً عبر المنابر، أو الكتب، أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة، فيحذر الناس وينذرون، وتستدرج السلط للتدخل، وبالتالي يأخذ هذا التدخل أشكالاً مختلفة، تنتهي كلها بشلّ حركة المثقف وإرباكه وتعطيله عن مهماته. والسلط هنا ليست بالضرورة السلطة السياسية، فللمجتمع سلطاته الأخرى، سواء الدينية أو العرفية، أو أي أنساق أخلاقية وثقافية أخرى. فيكون تحاقد المثقفين أو تحاسدهم مصدراً أو دافعاً لنشر الشكوك التي قد تطال العقائد والضمائر والأخلاق، فتحتشد في مواجهة المستهدفين، الذين هم جزء من جسد الثقافة، ألوان من التحديات النفسية وغير النفسية، أقلها تأجيج كراهية الناس لهم، أو إضعاف الثقة فيهم، وفي صدقهم وولائهم، وأقواها، أو أصعبها، نبذ هؤلاء المثقفين وإقصاؤهم. بل قد يصل الأمر إلى تهديد أمنهم، وتعريض حياتهم وحياة أسرهم للعديد من المخاطر. وهذا الوضع لم يقتصر على عصرنا الحالي اليوم، فقد ظل تحاقد المثقفين العرب وتحاسدهم مناط كثير من المحن التي تعرض لها بعض العلماء والمثقفين منذ الإمام أحمد بن حنبل في العصور

العباسية، وهو الفقيه الغيور المجتهد، وحتى طه حسين في العصر الحديث وهو الأديب والباحث الذي يخطئ ويصيب، وهل الخطأ يستوجب التصويب أو أنه، عوضاً عن ذلك، يصبح الذريعة الماثلة والجاهزة لتصفية الحساب مع "الخصوم" أو يكون المسوِّغ لإشباع نوازع المنافسة والغيرة والحقد؟.

وقد عرفت ثقافات أخرى، غير العربية، ألواناً من التحاسد والتحاقد بين المثقفين، ولكننا لا نظن أنها بلغت في تلك الثقافات ما بلغته عند العرب، من حيث التواصل والديمومة، وهي تعود بشكل أو بآخر إلى طبيعة العلاقة التي حددها المثقف العربي لنفسه مع السلط السياسية والاجتماعية والدينية، إذ اختار في الأغلب الانحياز إلى تلك السلط، واعتبارها هي موئل الحق والعدل، وإن في تصالحه معها تبادل لمنافع تعود بشيء من القوة والمنعة، والعكس صحيح.

ومن أبرز ما يحرض على تأجيج تحاسد المثقفين العرب وتحاقدهم: عدم تعودهم على حق "الاختلاف"، وعدم إقرارهم بشرعية المغايرة. فالاختلاف هو، في النظام الثقافي العربي، المروق، والتمرد، وهو القطيعة مع الأنساق المتواترة، وهو الرفض للتاريخ، وهو الدحض للسائد والمألوف. وبالتالي؛ فليس لكل هذا سوى مصير واحد هو المصادرة، فهو الخطأ، وهو الخطر في الوقت ذاته.

المغايرة، إذن، ليس لها إلا مآل واحد هو الإلغاء، والشطب، والضرب والحرب، لأن من نتائجها تشتيت العقول، وإرباكها، وزجّها في المجهول، والغامض، ودفعها إلى تجاذبات لا طائل البته من ورائها! وهي لا تقود إلاّ إلى الانقسام والاحتراب والتشرذم والعياذ بالله!! والفضاء الثقافي، على هذا، لا يتسع سوى للون واحد،

وصوت واحد، وملامح واحدة، وليس هناك مكان لألوان أخرى، وأفكار أخرى، وأصوات أخرى، بل إن المكان لا يتسع إلا لفكرة واحدة هي: أنا فقط.. "ومن بعدي الطوفان"، أو أنا الطوفان وليهلك تحت رماحي وسنابك خيولي كل من هو غيري، أو كل من هو ليس أنا، أو كل من هو ليس صدى لصوتي، أو كل من هو ليس صورة لملامحي، أو كل من هو ليس مطابقاً للوني ولمزاجي. وكثير من حركات التجديد، أو المساءلة والنقد الحر، واجهت هذه المشكلة، وتعرضت لألوان من التنكيل والوقيعة، بدلاً من الحوار والفحص والاختبار والوصول إلى كلمة سواء.

الحوار هو أداة العقل، وهو الذي يقود إلى الحكمة، ولا يمكن أن يتحقق العدل بالقسر أو الإكراه أو تكميم الأفواه، أو حجب الآراء والأفكار وقتلها. الأفكار لا تموت بالبطش بل إنه غالباً ما يزيدها ألقاً واشتعالاً. وهي تتغير أو تتصحح فقط بالمناقشة وقوة الحجة.

الجديد.. المريب والمرتاب

إن "الجديد" عند الكثيرين من العرب هو "الدخيل" والغريب والآفة، وهو الإنجاب غير الشرعي، وهو "المولى" الذي لا حسب ولا نسب له، وهو الطفيلي الذي يتغذى على الأطراف، وهو رفيق الإكراه، فيحاذر، وأنَّى له أن يصبح واحداً من صلب القبيلة، أو أن يكون بأي حال منتمياً إلى الأرومة الصافية النقية. أما النزوع إلى الجديد في بدايته فيعد تحدياً سافراً للأصيل، وللحق. بل يعتبر مجرد التفكير فيه مروقاً غير مسؤول، وهو خرق للناموس الطبيعي، وخروج مذموم على المتفق عليه. إنه فعل لا يخلو من الغرور

والغطرسة، والخيلاء، والجنون، فمن هو هذا الذي سيروم الجديد؟ إن ذلك عندنا هو بداية انهيار البناء، وبداية الخروج على كل شيء، ورفض كل شيء، واستبدال كل شيء، فينتشر الخوف، وتلتهب رياح الذعر، فتلك هي المغامرة القاتلة، وهذا هو الارتماء المجنون في أحضان المجهول. ثم تتصاعد دعاوى التوبيخ، والتبكيت، والتحقير، وتقوم بالتالي قائمة الإرهاب اللغوي، واللفظي. فيكون ذلك، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، درساً لكل من تسول له نفسه "المريضة" أن يجرب، أو يحاول، أو يغامر. وهكذا في ظل "العصبية الثقافية" الممقوتة التي هي جزء من نظامنا الثقافي، ننسى دائماً أن الإبداع هو أحلى المغامرات وأجملها وأنبلها. وأن "الجديد" لا يجب أن يكون مرفوضاً في كل حين، بل إنه، من حيث المبدأ، مطلب وطني وإنساني ملح للمضي نحو الأفضل.

إن الجديد هو وقود المستقبل، بل إنه هو المستقبل، وما هو المستقبل إن لم يكن "جديداً"؟ هل المستقبل هو اجترار الحاضر، أو تكرار الماضي؟ نحن لا ندعو إلى رفض الحاضر أو القطيعة مع الماضي، فمن لا حاضر أو ماضٍ له لن يكون له مستقبل. ونحن نعتز بماضينا ولا نفرط فيه، فهو حقيقتنا، وهو جزء أصيل فينا، ولكن لا ينبغي أن يلغي ذلك مستقبلنا، ولا يجب أن يمنعنا من التفكير فيه، ومحاولة بنائه بما يجعلنا أمة خلاقة ومبدعة، ومتواصلة مع مشروع التشييد والإنجاز، فلا نكتفي بما حققه الآباء والأجداد، بل نضيف إليه ما نخلقه نحن؟ ونهيئ الفرصة لمن يأتون بعدنا ليكملوا المشوار، فيخلقوا أدواتهم وأهدافهم، فنكون هكذا أمة "حية"

متجددة لا تقنع بما أنجزت، بل تطمح إلى ما هو أبعد.. دائماً.

وهنا أيضاً نقول بأن أزمة "الجديد" ليست مقتصرة على الثقافة العربية، فقد واجه المبدعون المجددون كثيراً من العنت والمقاومة في ثقافات أخرى، ولكننا نحسب أن الوضع في الثقافة العربية هو على حال أشد وأقسى، وهو وضع يتغذى من النظام الثقافي السلطوي الموصوف بالأنانية والغرور وبالتالي لانطلاقه، فيعتقد أنه "مكتمل" ولا زيادة فيه لمستزيد، وهو ليس به حاجة إلى أي جديد.. مهما كان هذا الجديد.

ومازلنا نذكر معارك المثقفين العرب الدامية حول التجديد والتقليد في الأدب والشعر، على سبيل المثال، فهي تنتهي دائماً أو غالباً عند درجة إخراج المجدد من الملّة، لأن هواجس الخوف من الجديد، أو بالأحرى حالات الفوبيا التي تنتابنا من جرائه، تجعلنا نتصور وقوع المحن، والفتن، والكوارث التي ستلتهم كل شيء. وبدلاً من التخفيف من أعداد التابوهات العربية المتوهمة، المعيقة لأي انطلاق، المعرقلة لأي تفكير حر، تتزايد مع الأسف، تلك التابوهات وتتكاثر دون أي منطق عقلي أو علمي.

وفي حمأة التناقضات القاتلة في منهج الحوار بين "الحداثي" و "التقليدي" في ثقافة العرب؛ كان لابد لذلك الحوار أن ينتقل إلى خارج ظروفه الواقعية الحقيقية، ما أفقد "الخطاب النقدي" المتداول، غالباً، كثيراً من شروطه العلمية والموضوعية. وأضحى تحديد موقع الأطروحة القديمة أو الجديدة من "الثقافي" إنما يخضع لاعتبارات أيديولوجية صرفة، وهي غير بصيرة أحياناً، ومتعصبة، ومنغلقة، وعمياء، في أكثر الأحيان. إن لقاءات

"المؤسستين" التقليدية والحداثية أصبحت محسومة سلفاً، فهنا "مرتدون"، عصاة، مستلبون، وهنا رجعيون وغير طليعيين، بل تكفيريون أحياناً. وانشغل الفريقان بترديد ما في قاموسيّ الردة والرجعية من اتهامات أيديولوجية جاهزة.. نقول انشغلا عن إعادة اكتشاف ما هو نابه في التراث، وعن فحص المشروعات والاقتراحات الجديدة، أو اختبارها أو قياس أساليبها ومناهجها قياساً مخلصاً وشريفاً. وهما هنا اختارا الطريق السهلة في إنتاج "الثقافي" وفي تحديد مسارات "النقدي" بالذات. فالأيسر هو مصادرة الآخر وإلغاؤه من الأساس، لكن الأصعب هو مناقشته ومجادلته بإخلاص ونزاهة، والاشتراك معه في بلورة الخيارات النهائية ضمن منهج علمي وحضاري واضح.

ولهذا فنحن نصطدم، من حين لحين، بمن يعطي تحفظاته على الموروث في مجمله وهو لا يعرفه، ولم يجربه. كما نلاحظ – في المقابل – أن هناك من يقف في وجه الاقتراحات الجديدة أو المشروعات الثقافية الحديثة وهو يجهلها، ولم يحاول مجرد محاولة أن يقيسها أو يختبرها. وأنت دائماً أمام "عصبيات" ثقافية مقيتة، وأمام أيدلوجيات جاهلة عمياء لا يربطهما بـ "الثقافي" الذي نطمح إليه أي رابط. ولا يستطيع أن ينكر معظم عناصر الفريقين أن المرجعية الثابتة التي تستند إليها طروحاتهم، أو بالأحرى مواقفهم وأحكامهم، هي مرجعية واهنة، ومبتسرة، وغير دقيقة. لأن مادتها الأولى هي: إما مقالات صحفية سريعة، ضيقة الأفق، ضعيفة المضمون بطبيعتها، ولا يحتمل فضاؤها أو غرضها الأساسي أكثر من هذا الواقع. وإما تأويلات ارتجالية غير منصفة للموروث، وترجمات غير دقيقة للمستعار الثقافي، يغلب عليها في أكثر الأحيان

اضطراب المفاهيم واختلاطها، كما أنها تتميز بالتضارب في الأداء بشكل خاص، والتناقض في المصطلحات بشكل عام.

فالعصبية للموروث تجر أصحابها، أحياناً، إلى مأزق ديماغوجي لا يحسدون عليه، فها هم لا يستثنون مما أنجزه الأولون شيئاً، حتى البارد والساذج والرديء منه.

والانحياز غير الرشيد للجديد، أو المستعار الثقافي، يدفع بأصحابه أحياناً إلى مأزق استلابي مؤاخذ، وهو الدفاع الشرس الأعمى عن طروحات ومناهج وأفكار غير جديرة، وربما تبرأ منها منشئوها الأصليون أو عدلوها، أو طوروها، أو أضافوا إليها.

والفريقان بهذا المنهج إنما يكرسان، في النتيجة النهائية، قيم "اللا علم". فهما يرسخان جذور الجهل، ويصرفان الأنظار والعقول والذكاء عن صميم "الثقافي" وعن الفضاء الرحب للإبداع. إننا لا نرى ولا نسمع، في الغالب، إلا ألواناً من السجالات العقيمة، والمرتبطة في معظمها بغايات نفعية. فالتقليديون يريدون الظهور أمام الدهماء والجمهور الغالب على أنهم الأكثر غيرة على الأصالة والتراث، وأنهم هم الحراس الحقيقيون للهوية العربية والإسلامية في أبعادها التاريخية الفلسفية والعقائدية، وأن غيرهم هم المفسدون والعملاء والمتآمرون والمشبوهون.. وأحياناً، طبعاً، الملحدون. أما الحداثيون أو أنصار الجديد، فيودون بدورهم، أن يبدوا أمام "الصفوة" أو النخب، أو الجيل الذي يبحث عن دور طليعي في حركة التحديث الشاملة، أقول يودون أن يبدوا أمام هؤلاء على أنهم "وردة العصر" ونخبه العتيد، وأنهم هم الذين يملكون مفاتيح المستقبل، وأن لديهم وحدهم التفسير الصحيح لحركة التاريخ،

وديناميته، وحتمياته، أما غيرهم فهم الرجعيون أو رموز التخلف، أو المعرقلون لعجلة التقدم.

وكل من الادعاءين يحتوي في داخله على مبرراته، ومقوماته العاطفية والموضوعية. وكل من الادعاءين يحمل بريقه الخارجي، وله لمعانه القشري. أما جمهور الفريقين فينطبق عليه الوصف الذي مرّ ذكره؛ وهو أنه "جمهور نصف أمي، يبتلع كل ما يقدم له من دون تردد أو تساؤل". ونضيف: بل من دون قدرة على التمييز، أو الاختيار، أو الانتخاب، أو التدخل في فرض الحسم المناسب للموقف والظرف.

وهذا الجمهور في وضعيته السلبية هذه، وفي تصنيفه التقليدي السالف، يدفع إلى استذكار بعض القيم العاطفية والوقائع التاريخية التي ساعدت، من الداخل، على نموه بهذا الحجم وبهذه الهيئة، وهي التي أسهمت، من جهة أخرى، بالنسبة إلى مزيفي التقليدية والحداثة معاً، في إعطائهم الفرصة لاستغلالها على نحو ما تقدم. ومن بين تلك القيم والوقائع:

أولاً: إن الجمهور ذو الميول المحافظة مازال شبح الاستعمار والاحتلال الأجنبي، الذي صادر وطنيته، وألغى سيادته، ماثلاً في ذهنه. فأشكال الحروب والعلاقات الدموية والاستبدادية التي ربطت تاريخه بتاريخ الغرب، إنما تلح عليه بتلوين كل ما يجيء من "الآخر" بألوان لها طعم التسيُّد، أو الهيمنة، أو "حتماً" الرغبة في إلغاء شخصيته القومية والدينية. فيغريه هنا الحديث عن غزو آخر سماه في معظم الأحيان "الغزو الفكري"، كما تستهويه في هذه الحالة سبل مقاومته ومصادمته أكثر مما يغريه أو يستهويه الانفتاح

عليه واعتباره نوعاً من أنواع التلاقي أو التلاقح مع الثقافات والمعارف الأخرى أو الجديدة.

كما أن الرفض الظاهر للعلاقة السياسية الوضيعة بالغرب هو أحد الأسباب التي يستند إليها التقليديون عاطفياً في مناهضتهم للحداثة ولمناهجها الجديدة، المأخوذة أصلاً وأساساً عن ذلك العالم. فالغرب لا يداهن في مواقفه المنحازة المعلنة لخصوم العرب، وهو لا يضمر احتراماً كبيراً لتاريخ العرب وحضارتهم، وهو لا يرى فيهم إلا تابعين مغلوبين مهزومين مستغلَّين. وهذه الروح نفسها هي التي تجعل الكثيرين يلتفون حول المناهضين لكل ما هو آت من الغرب ممن لا يستطيعون الفصل بين "السياسي" و"الثقافي"، وممن لا يؤمنون بأن أخذ الصالح من الحضارات الأخرى لا يعني بالضرورة العبودية لتلك الحضارات، أو الانقياد لها، أو الإيمان بكل قيمها، أو اعتناق كل مشروعاتها.

إن مواقف كهذه تستبطن في العادة القلق من التفوق الغربي، وبالتالي رفضه والاحتجاج عليه. فهي حالة عاطفية، انتقامية، تسفيهية، تطال "المجد" الذي يمعن الغرب في محاولة احتكاره لنفسه، في الوقت الذي يحاول فيه حشر الشرق كله في دونية حضارية اتخذت أشكالاً متعددة: عرقية ودينية وثقافية. وهذه الحالة تسهم دائماً في تشجيع فكرة الطعن في كل ما هو غربي، كما تدفع في الوقت ذاته إلى التعصب، من باب المواجهة والمصادمة، لكل ما هو تراث ثقافي خاص وذاتي، وصرف النظر عما سواه.

ثانياً: إن الجمهور الذي يبحث عن دور في حركة التحديث الشاملة، والذي لا يخفي ميوله للطروحات الحداثية، ولاسيما في

الثقافة في أبعادها المختلفة، إنما يعبر في معظم الأحيان عن تطلع ريادي، ولكنه محكوم هو الآخر بظروفه العاطفية الخاصة. فهو يتوق إلى التخلص من كل ما يشير إلى ارتكاسه، أو تقاعسه، بالنسبة إلى الحركة السريعة التي تصبغ مسيرة العالم كله نحو التحديث، أو التطوير، أو الاستئناف، أو التجاوز، في كل مجالات الحياة. إنه يريد أن يجرب تفوقاً جديداً يعيد له ثقته التاريخية القديمة كصانع حضارة. وهو يريد، بطريقته، أن يفجر، بمعطيات إنسانية متعددة، مشروعه الحضاري الخاص والجديد. وفي نتيجة هذا كله يريد أن يلغي نهائياً الصفة "الرسمية" التي ألصقت به، وهو أنه "متخلف" فلا يوحي له تاريخ تطور هذه الصفة إلا بقيم سوداء، تقصيه إلى ذيل التصنيفات التي أرادها الغرب لهذا العالم الذي يتسيد عليه بلا منازع. وقد ارتأت دوائر الأمم المتحدة أن تخفف من جلافة عبارة "التخلف" الملصقة بهذا الإنسان، فاختارت تعبير "البلدان النامية" أو "الأقل نمواً"، ثم اختارت نعوتاً أخرى من بينها النعت الذي أصبح أكثر شيوعاً وهو "العالم الثالث".

والحداثيون لكي يؤججوا هذه العواطف في جمهورهم ومريديهم؛ يومئون دائماً إلى تفوق "الآخر" وريادته العلمية والإبداعية، ويتهمون المثقف التقليدي بأنه مصدر التثبيط، وهو لا يشعر بمسؤولية ثابتة وقوية تجاه حضارته، وتجاه مجتمعه في تطلعه إلى الأفضل، ولا يخضع لمقاييس موضوعية ملزمة. فكأن الحداثي هو الآخر، وبطريقته، يوحي لجمهوره بأن "الحل" عنده، وأن الخلاص من تسلط "الآخر" إنما سيتحقق على يديه، وأن منهجه هو المنهج القويم (الاستعارة، الهضم، المزج، ثم التفجر الذاتي الخاص)، فهذا المنهج هو الذي سيفسح للإنسان العربي

مكانه على خارطة الإبداع الإنساني، وهو الذي سيعيد إليه مكتسباته التاريخية القديمة كصانع حضارة (ندّي، ومتفوق).

لاشك أن هناك جانباً منفعياً استهلاكياً واضحاً لمزاعم الفريقين ولعصبيتيهما، والذي يدفع إلى بروز هذا الجانب، ووضوحه أكثر من غيره، هو طبيعة العلاقة المتوترة بينهما، فهي نقلت الحوار، كما أسلفنا، إلى مستوى غير نظيف من الإدانات وتبادل التهم. ويتراءى للملاحظ أحياناً أنه أمام منافسة بين فريقين لكرة القدم، وكل فريق يريد أن يضع جمهوره أو قاعدته الشعبية على أسس من منطق التهريج والهلس والصوت المرتفع. ولهذا فقد قلنا إنهما قد اختارا الطريق الأسهل في الصراع؛ وهي طريق "المصادرة" وإلغاء الفكر المقابل بما لا يتفق أساساً مع منطق الأشياء والبقاء. وبين هاتين العصبيتين الثقافيتين، بما تحملان من مزاعم، لم نستطع، بكل أسف، أن نمسك بشيء.

عقلنة التراث

ولا مانع في هذا السياق أيضاً من التعرض لما يعده البعض شائكاً، ومكتنزاً بالمزالق والشبهات، فيحسن، إذن، عدم إثارته، من وجهة نظرهم. ونعني هنا الدعوات المتقطعة، والخجولة في معظم الأحيان، لإقامة حوار موضوعي عقلي مع الموروث في مجمله، وبدون انتقاء أو غرض. وطبعاً لا نقصد هنا، مرة أخرى، ثوابت الدين، أو ما هو معلوم من شرع الله بالضرورة، وإنما الأمر يتعلق بـ "الثقافي" في مفهومه العام، وبما هو بشري، وبما هو مستجيب للتأمل والتبصر والنقد والمراجعة. إن حواراً كهذا يؤدي، بلا شك،

إلى شحذ الموروث، وصقله، وتنقيحه، وعقلنته، وإخراجه من دهاليز الخرافة، وتنقيته من أغراض الأيدلوجيا، أو الطحن السياسي المشتهر بتزييف الوعي، وتزوير التاريخ. كما أن هذا الحوار من شأنه أن يؤدي إلى صقل رموز الموروث، وصهرها، وزجها نحو الوهج الذي يليق بها. فيكون موقفنا من الموروث، هكذا، هو أن نطرح منه البارد والباهت والمريب والزائف، والمشتبه به، وما لا عقل له، وأن نبقي فيه على الزاكي والنابه، والمحرض على التخيل والحلم.

إن تكريس الموروث الثقافي على أنه كله حق أمر فيه كذب كثير، ثم فيه، بعد هذا، دعوة لاحتذائه، والنسج على منواله بكل تشوهاته. ونحن نعلم أن في تاريخنا، وفي ثقافتنا، تشوهات كثيرة، فهي إنتاج بشر، والبشر يصيبون ويخطئون، ويوفقون أحياناً، ولا يوفقون أحياناً أخرى، ويعملون ما هو في مصلحتهم اليوم، ولا يكون بالضرورة كذلك في المستقبل. فبحسب تغير الزمان والمكان، وبمقتضى تبدل المعطيات والظروف والأسباب قد يرون غداً ما لم يروه بالأمس. وليس العيب هو أن نعلن نتيجة كهذه، أو أن نتعامل معها كما هي في حقيقتها، ولكن العيب، كل العيب، هو أن نبقى أسرى لأشياء ليس لها عقل، وليس لها أي صفة من صفات الجلالة أو القداسة أو الارتقاء فوق مستوى المناقشة والمراجعة. فتقديم الرمز التاريخي للناس على أنه، مثلاً، يخلو من العيوب والمآخذ، ذلك أمر فيه غش كبير، ثم فيه، أخطر من ذلك، دعوة لتمثل ذلك الرمز بكل ما قد يكون فيه من حماقات أو عاهات. وما ذلك الرمز في النهاية سوى بشر مثل غيره، فهو غير معصوم، وهو يصيب

ويخطئ، كما أن فيه ما يحمد، وفيه ما يذم، وفيه نقاط القوة، وفيه نقاط الضعف.

ثم من الذي يقول بأننا لابد أن نأخذ بكل ما يصلنا من الماضي لمجرد أنه ماضينا، ولمجرد أننا ألصقنا به لضرورات التعبير "نون" المتكلمين؟ فكأن تلك النون المشؤومة التزام لازب، لا فكاك منه، عقدناه في أعناقنا بحيث يصل الوفاء له إلى مستوى التضحية بالعقل وبالمستقبل.

إن ماضينا هو مثل ماضي باقي الأمم: فيه الجميل وفيه الأقل جمالاً. فيه المفيد وفيه غير المفيد. فيه ما ينبغي أن نفخر به، ونتمثله، ونحتذيه، وفيه ما ينبغي إهماله أو إنكاره أو عدم الالتفات إليه.

ثم، من حيث المبدأ، لماذا يشغلنا هذا الماضي، بخيره وشره، عن المستقبل، وعن الاستعداد له، وعن مواجهة تحدياته، وعن أن نكون قولاً وعملاً "خير أمة أخرجت للناس"؟ لماذا لا نقول في أنفسنا وفي العلن: الطالب في مدرسته، أو الباحث في جامعته، حر في أن يقبل على "نقائض" الأمويين أو يرفضها؟ وهو حر كذلك في أن يعد المتنبي أعظم الشعراء، أو يجعله أكثرهم نفاقاً ووصولية وانتهازية ونرجسية؟ وهو حر، أخيراً، في أن يرى أن في ما قام به العرب من "إعادة إنتاج" الفرس في "ألف ليلة وليلة" أو "كليلة ودمنة" ريادة فكرية، أو أن يعدّ ذلك سرقة واحتيالاً واستلاباً ثقافياً وحضارياً! إلخ.

إن الموروث الذي نقدسه ليس بهذه القدرة على الصمود طويلاً في وضعية المقدس؛ فهو في واقع الأمر بنية ثقافية تدخلت فيها أجيال وأعراق مختلفة، كما لونتها أيدلوجيات وأهواء طائفية

وسياسية متعددة، وهي نتجت عن بيئات جغرافية واجتماعية وثقافية متنوعة. وقد تكون هذه الأمور ذاتها هي سرّ تألقه، بل هي أهم أسباب ثرائه. إن بنية التراث محكومة، في الغالب، بكل تلك الأشياء، وهي خاضعة لتأثيراتها المرحلية والدائمة. والتراث يبقى ويصمد كلما صهرناه، وكلما أدخلناه إلى النار، لغسله من الصدأ والترهل والشوائب، وهو يزداد قوة وثباتاً كلما أخرجناه للشمس والهواء، وهو يكون أكثر حيوية كلما نفضنا عنه الغبار، وشاغلناه، وناقشناه، وتعاملنا معه تعامل الراشدين، وهو هكذا تزداد صدقيته، ويزداد اقترابه منا ، فهو معنا وليس ضدنا، وهو إلى جانبنا وليس فوقنا، وهو صديقنا وليس عمنا، وهو حبيبنا وملاذنا وهويتنا وليس أبداً قاهرنا أو المستبد بنا.

ينبغي أن ندقق تماماً في نظرتين، مهمتين ومطلوبتين، إلى الموروث، الأولى: النظر إليه من حيث كونه منتوجاً أو منجزاً يدل على مرحلة أو مراحل من تاريخ أمة من الأمم، فهو يفسر تلك المرحلة أو يشرحها أو يبررها. والثانية: هي النظر إلى ذلك الموروث على أنه بنية ثقافية معقدة، ينبغي تفكيكها وتحليلها وفحصها ومقاربتها، وذلك بهدف اختبارها، واكتشاف حقيقتها، وقياس صدقها، لتكون، هكذا، أكثر نقاء، وأسطع بهاء.

وإن تلك النظرتين إلى الموروث لا علاقة لهما بما يثار، أحياناً، من دعاوى القطيعة مع الماضي، أو من مزاعم النزوع إلى الإلزام بالصلة البليدة به. ولا علاقة لهما بشعار: من لا ماضي له فلا مستقبل له بالمقابل. ولا بشعار: الماضي هو القيد والمستقبل هو الانطلاق والحرية. إن النظرتين ذاتهما لا تتناقضان أبداً مع فكرة

الاعتداد بالماضي، والتشبث بالخاص، وجعلهما أساساً أصيلاً في بناء الأجيال التي ينبغي أن تكون شديدة الثقة في تاريخها، وفي خصوصياتها الثقافية. فقط نريد أن نقول بأن الإيمان بالموروث، وبالماضي، وبالخاص، لا يعني عدم نقدها، أو عدم مساءلتها ومناقشتها. إن التعامل مع الموروث أو الماضي أو الخاص، ينبغي أن يقوم على أساس أنها نتاج بشر، وهذا لا يعني تجريدها من هيبتها، فلكي تحتفظ تلك الهيبة لابد أن تتحول إلى "تابو"، أو إلى "مقدس" يعد المساس به خيانة، أو استلاب، أو استغراب، أو غير ذلك.

وعلى مستوى تطوير الخطاب الديني والتجديد فيه، فلو لم تطرح حركة الإصلاح الإسلامية التي قادها الشيخ محمد عبده ومعاصره جمال الدين الأفغاني منظومة فكرية وفلسفية أفضت إلى بعض تصورات المستقبل؛ لما استطاع الإسلام أن يحدث نفسه كي ينافس الغرب.[28]

إنه بدون ذلك التطوير والتجديد في الخطاب لم يكن ليستطيع أن يبلغ شيئاً من ذلك، بل إنه كان سيظل عاجزاً تماماً عن أن يحقق أي تفوق على ذاته. والمقصود هو أن يجدد الإسلام في خطابه الثقافي والسياسي والاجتماعي ليستوعب تحديات اليوم، وليكون على بينة من شروط المواجهة مع المستقبل. ومرة أخرى فإنه بغير هذا المستوى من الجاهزية سيفرغ الإسلام من أهم مضمونات رسالته، فيتحول، بفعل المتغيرات السريعة في عالمنا اليوم، إلى مجرد طقوس عبادية لا شأن لها بمشروع تطوير الحياة.

إن المهم في كل ما ذكر أعلاه هو ألاّ يصبح الماضي، بأي

شكل، عبئاً على المستقبل، بل يجب أن يكون أصلاً في بنيته، وينبغي أن يكون محفزاً باتجاهه، ومحرضاً على المزيد من المغامرات الموصلة إليه. والتجربة اليابانية الحديثة تُستدعى وتستحضر هنا.. فاليابانيون نهضوا، بعد التحطيم الذي تعرضوا له في بداية هذا القرن، ليس فقط لأنهم ذهبوا إلى الغرب وقرروا أن يتجاوزوه، ولكن، كذلك، لأن الموروث الياباني ظل ملهماً لهم، ومولِّداً ثرًا لطاقات التحدي الهائلة التي أوصلتهم اليوم إلى ما أوصلتهم إليه. ويعتقد الياباني بأن لا قيمة له دون موروثه، ودون الماضي الذي انبثق منه. وهو بمنجزه الحديث فحسب ليس أكثر من نسخة مكررة ممسوخة من الغرب.. نعم فهناك، اليوم وغداً، "هوية" يابانية على الرغم من كل شيء.

معضلة "المحتوى"

إن من بواعث تهافت محتوى التعليم العربي: أنه يعبر عن التفكير القائم على الترقيع، ويتمثل هذا، حسب أحد الباحثين،[29] في الصراع المستمر بين القديم والجديد من المفاهيم والاتجاهات والأنظمة، وكل الثنائيات والازدواجيات المعروفة. فالمناهج العربية يتجاذبها تياران: واحد ينحاز كلية للتراث والثقافة العربية التقليدية، فهي العلم كله، وفيها مفاتيح المجهول، وبها الزاد المطلوب للحاضر، وفيها ما يلزم من الاستعداد للمستقبل، وهي الأنقى، وهي الأتقى، وهي الحق وغيرها الباطل، وهي العصمة من الحاقدين. ويحدث هذا على حساب حضارة العصر وثقافته ومستجداته، بدعوى الحفاظ على الهوية العربية وصيانتها، والنأي بها عن الخلل والزلل. ثم يقدم، بعد ذلك، هذا التراث على نحو لا يستثير العقل، فينزل منزلة المسلمات

والحقائق التي ينبغي عدم الاقتراب منها بالتساؤل، أو المناقشة، أو التمحيص والتدقيق. فالتعليم العربي يقوم على التجزيئية أو المصرفية (التعليم البنكي Education Banking) – بتعبير باولو فريري الشهير – اعتماداً على التلقين الذي يلغي العقل ويرسخ الإرهاب الفكري ويعزل المتعلم عن الإطار الكلي لواقعه ويعوق قدرته على المشاركة في التنمية. فيعزل التراث هكذا عن الواقع المعاش، إذ يسحب المتعلم من واقعه إلى عالم يؤمن به ولكنه لا يعيشه، فيغترب عن ذاته الماثلة، ويقصى عن حضارته الراهنة وما تعج به من معارف وإنجازات. وبعد أن يأخذ به الوهن مأخذه، فتتفشى غربته، وتضمحل أدواته، لا يجد له مناصاً من تسليم قياده للمتقدمين عليه فتتكرس تبعيته، ويظل مرتهناً لنتاج ثقافات أخرى في الفكر وفي الإبداع وفي سواهما، فهو يستهلك ولا ينتج، وهو يأخذ ولا يعطي، وهو "العالة"، ويصعب هكذا أن يكون "الشريك" المؤثر في المنجز الإنساني.

أما التيار الآخر المناط به تجهيز "المحتوى" القائم على الترقيع فهو التيار المنكر لتراثه، المسفه له، فيرى فيه العبء الثقيل، المنهك لمستقبله، المعطل لتقدمه، وبالمقابل فهو يغالي في تقديس قيم الآخر الممسك اليوم بزمام القوة، ومن ثم يخلص إلى أنّ أول شروط الفلاح التخلص من القديم أو القطيعة معه.

ومن أين لنا بـ"محتوى" يحتكم إلى العقل وينأى عن العصبية والجهل والغرض.. محتوى متوازن يقدم للأجيال موروثاً نقياً محفزاً على الحلم والإبداع، ويقدم لهم، في الوقت ذاته، منجزات عصرهم ليزدادوا بها قوة ومناعة، ولتدفعهم إلى المستوى المأمول من

الشراكة والمنافسة. فنحن ندين مختطفي الأجيال إلى خارج تاريخهم وتراثهم، ونحن ندين أيضاً العصبية العمياء لذلك التاريخ وذلك التراث.

إن علينا أن نجعل أجيالنا تحب تراثنا لا أن تخاف منه، أو ممن يدّعون أنهم حراسه الأمناء. وعلينا أن نساعد تلك الأجيال على اعتناق قيمنا وليس أن نسقطها فوق رؤوسهم من الأعلى وبحدّ القوة، فالحب هو الذي يبقى ويصمد ويستمر، والإيمان عن قناعة هو الذي يستقر في الوجدان، وفي الضمير، وهو الذي يخامر الروح، ويتوطد في النفس، وهو الذي يمنح القوة والثبات. أما الإذعان فليس هو الذي يوصل ما نريد إلى القلب، بل إنه قد يخلق أحياناً حالة من الصمت، وربما الانتظار، إلى اليوم الذي تلوح فيه الفرصة بالانقلاب أو الرفض أو المروق. وهنا تكون النتيجة ماحقة، ويكون الخراب بلا حدود. ولقد ثبت أن الصدق والإخلاص والتضحية معان لا تعيش أو تنمو في تربة زائفة أو ملفقة. الكذب والرياء والنفاق هي المعاني التي تتقن انتشارها في مثل هذه التربة. ونحن نريد أجيالاً مؤمنة صادقة، ولا حاجة لنا بأجيال مترددة مرتبكة.. وأحياناً زائفة ومشككة.

وحتى لا نظهر هنا وكأننا متحاملون على الموروث، لمجرد أنه موروث، فهذا ليس هدفنا أو غايتنا، نكرر ما قلناه سابقاً من أننا ينبغي أن نربي أجيالنا على فكرة أن التحليل، والتدقيق، والمراجعة، والاختبار، كلها أدوات ووسائل يجب أن تطال أيضاً "الواقع" الماثل، فهو ليس معصوماً أو منزهاً أو مبرأً لمجرد أننا نحن الذين صنعناه، أو أننا مازلنا نصنعه. إن ما يعنينا هو الإخلاص للفكرة

ذاتهـا.. أي: فكـرة النقـد والمـساءلة والاختبـار، أي: تنميـة روح التحليل والمراجعة والتقويم، أي: الإسهام في خلق الفرد المستقل، والقضاء على فرص وجود الفرد الإمعة. فينبغي أن يشجع الجيل على محاولات اختبار "الواقع" ومراجعته، وتقويمه، وقياسه، وتهذيبه، والحذف منه، والإضافة إليه، والتدقيق في إيجابياته وصقلها، والبحث في سلبياته والكشف عن وسائل علاجها.

"لابد من إبراز أولوية النقد كشرط مبدئي لازدهار المجتمع وتطور الحضارة، فكل محاولات التحديث، وكل جهود التنمية، وكل نشاطات التعليم والإعلام والتثقيف، تبقى كليلة وعاجزة ما لم تكن مصحوبة بالفكر النقدي".[30]

لابد أن يتجاوز الإنسان الحر المبدع، القيود الوهمية التي لاتستند إلى ثابت ديني، ولا تنتمي إلى منظومة الحقائق المطلقة، فيضع كل شيء تحت التحليل والنظر النقدي.[31] فلم تنجح أمة من الأمم في مشروعها الحضاري، وفي تطوير وسائل حياتها إلا بعد أن نجحت في تطوير الأساليب التي تمكن الناس من استغلال طاقاتهم الكامنة، وذلك بتوفير الحرية والمبادرة والتفكير المستقل، وبالتالي إنصاف العقل، ومنحه فرصته، وتقليده مسؤوليته.

بعض تحديات الثورة التقنية

نحسب أن الفجوة ما تفتأ تزداد تفاقماً بين الثقافة العربية والأجيال الجديدة، ونحن نعني الثقافة العربية في ملامحها الجادة، بل ملامحها المنحازة إلى الصرامة، بحكم طبيعتها المتجهمة، وبحكم تقاليدها المحافظة المتواترة عبر القرون. وفي الوقت الذي آثرت فيه

تلك الثقافة التشبث بتلك الطبيعة والاعتصام بتلك التقاليد، وهو ما استحال إلى نوع من الجمود، فقد استدرجت الأجيال الجديدة نحو فضاءات بدت أكثر رحابة، وقد لعبت التكنولوجيا الجديدة والمعلوماتية دوراً بليغاً في ذلك الاستدراج، فأخذنا نسمع بما يسمى بـ"ديمقراطية المعرفة" وهي ما بشرت به العولمة في تجلياتها الكبرى. فالجميع يرسلون ويستقبلون، والجميع يتبادلون المعرفة، وهو ما يعني سهولة الوصول إلى المعلومات وأتاحتها للجميع بدون وصاية من أحد، ودون ادعاء أو إملاء. وأخذت، بناء على ذلك، تتلاشى فكرة سلطات الأولين على الآخرين، أو بمعنى آخر ديكتاتورية المثقفين. كما تلاشت في الوقت ذاته ما تسمى بأزمة مصادر المعرفة، واقتصارها على معين واحد، أو لغة واحدة، فالتكنولوجيات الجديدة فتحت للناس آفاقاً رحبة للاتصال بثقافات وأفكار وأطياف متنوعة ربما كانت أكثر ملاءمة للعصر الجديد وللمعاش اليومي. ولم يقف تأثير التقنية عند هذا الحد بطبيعة الحال، بل لعله استوجب دفع الناس إلى الإقبال على لغة التقنية ذاتها وهي طبعاً اللغة الإنجليزية، وكثيراً ما نشاهد في بيوتنا اليوم أولادنا ومن هم في سنهم لا يستهلكون في الأغلب سوى منتجات ثقافية غير عربية.

ومن جهة أخرى فقد اقتضت "ديمقراطية المعرفة" أن تفتح الأبواب على مصراعيها لكي يتحول مستهلكو تلك المعرفة إلى منتجين لها في الوقت نفسه، فانتشرت المواقع والمدونات والمنتديات بشكل كبير: سياسية واجتماعية وتعليمية وترفيهية وموسيقية وفلسفية وأدبية وصحية، وحول الأزياء والأفلام والإعلان،

والعلاقات العامة، والتسويق والتدريب، ورفع كفاءة العاملين. وقد طورت الأدوات التي تسمح للأفراد بالتدوين، وأضحى هذا الأمر متيسراً لأي شخص. وهناك اليوم الملايين من المدونات، وهي ما زالت في ازدياد مستمر. ولقد ظهر اليوم، في العالم، ما يسمى "الناشرون الجدد"، وهم متفائلون بمستقبل نشاطهم، ويرون فيه خدمة للمبدعين الشباب الذين يئسوا من محاولات اقتحام قلاع شركات النشر التقليدية.

لا بل إن النشر الإليكتروني حطم بلا هوادة سلطة الناشرين، فأضحى بمقدور الشباب الجديد أن ينشروا رواياتهم وكتبهم ومؤلفاتهم للملأ دون أي وسيط آخر غير إرادتهم.

ليس هذا فحسب، بل لقد وضعنا المؤلفون الجدد أمام ممارسات لم نكن نعرفها من قبل في كتابة النصوص، ولاسيما الإبداعية منها. فالمؤلف الجديد يشرع في طرح النص الذي يريد على الإنترنت ثم يتوسل بعد ذلك مشاركة جمهوره. وإذا كانت النصوص الورقية لكبار المبدعين لا يتعدى انتشارها بضعة آلاف من القراء؛ فإن النص الإليكتروني اليوم يبلغ المتفاعلون معه عشرات بل مئات الآلاف.

هذا الشيوع الثقافي ألغى فكرة التراتبية التقليدية بين النخبة والجمهور، ودحض مفهوم الثقافة القادمة من الأعلى إلى الأسفل، إنها، اليوم، الثقافة الأفقية التي تتغذى من الأطراف.(سنتعرض لهذا في فصل قادم) وكما فقد المثقف التقليدي سلطته فإن الخوف هو أن تفقد الثقافة التقليدية، شيئاً فشيئاً، سلطتها كذلك. وأول ملامح

الاغتراب، أو الانهيار، ما نلاحظه من مظاهر سقوط سلطة اللغة ذاتها.

لقد تهاوت تقاليد وقيم كثيرة في صناعة الثقافة، وفي التعامل مع مصادرها، وفي مواصفات القائمين عليها إنتاجاً وتصديراً. فهي أضحت بلا حيطان، فيسهل اختراقها من الأطراف وهي لم تعد بتلك الوعورة، فيسهم في خلقها وإنتاجها الجميع.

إن مما تسببه مثل هذه الثورات، أو الهزات العنيفة لقيم الكتابة، وتقاليد النشر، ما يسمى بسقوط السلطات اللغوية، حتى أن ما كان يسمى تراجعاً أو انهياراً للغة بدا مقبولاً ومرحباً به اليوم. والواقع الذي لا مراء فيه أن تحول اللغة (المحكية) إلى لغة مكتوبة؛ هو انحدار إعلامي وثقافي يتحقق بصمت. وقد لاحظنا شيئاً من هذا أثناء الحديث عن بعض المحاولات الحكائية على الإنترنت أو الشعرية على الجوالات. وهل الوقت مناسب هنا لأن نقرع أجراس الإنذار، فنقول بما قال به أحد الباحثين، من أن هذا الانحدار "قد يكون تعميمه، أو ترسيخه، مسألة زمن نجد أنفسنا فيه أمام لغة محكية مكتوبة، متداولة، حية، يستعملها العرب ويتواصلون بها، تقابلها لغة فصحى ثانوية غير متداولة إلا بالنزر اليسير في المدارس. والخطير أن هذه المدارس في تراجع، بعدما لاحظنا أن مجمل الإصلاحات التربوية والمدارس المعاصرة (في بعض البلدان العربية) تتركز في اختزال الكتابة بالشفوية، لأنها عملية ليبرالية في زمن تبدو فيه الكتابة سلطة اصطناعية منفّرة، والإملاء عملاً قمعياً مقابل الصوت، وهو عفوي".[32]

وكما يقال فلكل ثورة ضحاياها، ولكل معركة شهداؤها، وهذا

هو ما جرى ويجري بالنسبة إلى "مزاج" الثقافة الصارم، الثقافة القادمة "من فوق".. وبما أن الواقع، المحتشد بتحديات التقنية، يقول إن الثقافة هي اليوم صناعة الجميع، والجميع هم الذين يختارون ما يرون من وسائلها.. ومنها طبعاً اللغة! فلا مفر من أن يكون لهذا الواقع تجلياته الخاصة به، وقد ظهر أن من تلك التجليات: سقوط سلطات اللغة.

إن من أبرز مشكلات جمود الثقافة العربية التقليدية اليوم، أو تقاعسها، أنها لا تعير مستجدات عصرنا اليوم ما ينبغي من اهتمام، فكأن العرب ما زالوا يعتقدون بأن الوسائل الجديدة للمعرفة إن هي إلاّ "ظاهرة" عابرة غير مستقرة، أو غير ثابتة، فأقصوا أنفسهم عنها، وتحصنوا بمفهومات عتيقة بائدة، وظلت ثقافتهم بعيدة، إلى حد كبير، عن متناول الأجيال التي اختارت أو انحازت إلى وسائل العصر الجديدة، ولهذا فإن المحتوى العربي على الإنترنت هو أقل وأضعف المحتويات من لغات وثقافات أخرى.

هكذا تزداد الفجوة تفاقماً بين الأجيال الجديدة وثقافتهم، فهي ليست بالمستوى المطلوب من حيث السهولة واليسر وفق ما تمليه الأدوات أو الوسائل التي في حوزتهم أو في متناولهم، وهم، أي هذه الأجيال، تركوا لمصيرهم مع إغراءات التقنية الجديدة وغواياتها، ومن ثم استفحل ارتكانهم إلى "الآخر" الذي يخيفنا دائماً، وازدادت الفجوة التي تفصلهم عن ثقافتهم تفاقماً، وليس لها إلاّ أن تكون كذلك ما دامت تلك الثقافة تتشبث بجمودها، وما دام الفضاء ينقل إلينا منتجات ثقافية أكثر حيوية، وأكثر رشاقة.

إلى أي مدى سيأخذنا هذا التيار الجارف بعيداً عن ثقافتنا

التقليدية؛ هل ستبدو هي، وسيبدو تراثنا، أكثر بعداً عنا؟ نحن نريد أن تتنازل ثقافتنا عن "استبداديتها" ولكننا لا نريدها أن تبتعد عنا فتصبح "غريبة" علينا. هل يكفي انتماء هذه الثقافة إلى حضارة "مؤمنة" يسندها كتاب مقدس هو القرآن الكريم.. نقول: هل يكفي ذلك لمواجهة التيار الجارف الجديد الذي شرع في تحطيم كل شيء؟ قد يكفي ذلك ولكن عندما نقلع عن فكرة "الاستبداد" المنفرة، وعندما نستخدم هذه الوسائل الجديدة نفسها للتواصل مع ناس اليوم.. وناس الغد.

نحسب أن الخيارات أمام المعنيين بشؤون الثقافة العربية هي خيارات محدودة، فلا مفرّ من التعرف على أدوات العصر الجديدة، والتآلف مع مزاجه الجديد أيضاً، فيصار أولاً إلى تعزيز المحتوى العربي على الإنترنت، ملاذ الأجيال الجديدة، ثم، ثانياً، حشد كل ما يمكن من عناصر الإثارة والتشويق، ما يدفع تلك الأجيال إلى التآلف والتفاعل مع تراثهم وثقافتهم. وهذه أمور لا تنسجم مع العزلة التي فرضها المثقفون التقليديون على أنفسهم، إذ حسبوا أن في إحجامهم عن خوض التجارب الجديدة ما يوطد احتجاجهم عليها؛ وبالتالي رفضها ومحاربتها والقضاء عليها. إن الخوف الحقيقي هو أن تقضي هي على ثقافتنا وعلى قيمها وعلى لغتها. تلكم هي بعض علل الثقافة العربية، قديمة وجديدة. فالحذر.. الحذر.. قبل أن يفوت الأوان. أكثر مما فات.

شرعنة "الاتباع"

أضحى من الواضح أن المنظومة العربية في الثقافة والفكر لم

تستطع، حتى الآن على الأقل، الانطلاق والتحرر من قيود "الاتباع". بل إن من الملاحظ، في أحيان كثيرة، أن الاتباع ظل إحدى القيم التي نفاخر بها، حتى لو كان ذلك في المجالات التي تستمد شرعيتها وخلودها من الإبداع ذاته. ونعود لنكرر بأن كلامنا هذا لا يشي، بطبيعة الحال، بالدعوة إلى التدخل في الثوابت، وإنما يدعو فقط إلى الحوار مع كل ما هو بشري في أصله، وفي تطوره، مما ينبغي أن لا يكون في منأى عن المساءلة أو المقاربة، أو الفحص، أو التطوير المستمر، أو حتى التغيير، بمقتضى ما تتطلبه دواعي المصلحة، أو دواعي التسابق نحو الأفضل.

إن "الاتباع" هو الفكر الإمعة، الفكر المقلد، وهو "نقيض واضح للحضارة ومرتجياتها"[33] والاتباع لا ينمو إلا في بيئة تضعف فيها أسباب الإبداع، أو تضلّ في جنباتها نظم التربية الخلاقة.

الاتباع ينمو في البيئة التي تضعف فيها روح "النقد" العلمي الحر، وهذه آفة من أهم وأقسى آفات المناخ الفكري والعلمي التي لم يستطع أن يتجاوزها العرب المعاصرون، فالإنسان "لا يكون من هو، ولا يستخرج من ذاته كامل إمكاناته وعطائه إلا إذا امتلك روح النقد، نقد الزاد الذي يقدمه له المجتمع نقداً علمياً حراً".[34]

إن التعليم من دون الفكر النقدي يكون ضرره أكثر من نفعه، لأنه يوسِّع دائرة المسلمات، ويرسِّخ السائد، ويخلق عند الدارسين عادات التلقي والقبول دون مساءلة، ودون حوار أو مناقشة، فيبقون طوال حياتهم تابعين منقادين، وغير قادرين على التفكير المستقل، والاختيار الحر.

فهم لم يعتادوا على تحليل الآراء والمواقف ومحاكمتها، وليس

للحرمان من الفكر النقدي سوى نتيجة واحدة، وهي استمرار هيمنة المسلّمات، والجمود المقيت في الأفكار.[35]

لماذا لا نشجع على التفكير الحر، والتفكير التحليلي والتركيبي والنقدي لدى أبنائنا وتلاميذنا وباحثينا؟ لقد توصل إكزينوفان إلى أن البشر بقدر فطنتهم لأخطاء الآخرين يغفلون غفلة مطبقة عن أخطائهم . "إنهم يتقبلون أخطاء أنفسهم انحيازاً لها، أو جهلاً بحصول الخطأ منها، ومع الزمن تتراكم الأخطاء والأهواء، ثم تتوارثها الأجيال بوصفها حقائق. وفي غياب الفكر النقدي فإن كل جيل يضيف أخطاء جديدة، وتظل الأجيال تتوارث هذا الركام من الأخطاء والأهواء والأوهام، وبذلك تتراجع الإنسانية بدلاً من أن تتقدم، ولا مخرج من هذه النتيجة المأساوية إلا بالفكر النقدي ليعيد غربلة السائد وتمحيصه".[36]

لقد كان النقد الحر قيمة تراثية قديمة في الثقافة العربية والإسلامية. فهذه الثقافة، في نسختها القديمة، تتضمن صراحة، في منهجها وفي أداءاتها المختلفة، إكباراً للنقد، وللتنوع، وللحرية في التناول، وللصدق في تقويم الأفكار والأشياء. والتاريخ يحفل بالعديد من المواقف والأحداث التي تؤكد هذه الحقيقة. وقد يصعب الاسترسال في ذكر تلك المواقف والأحداث تفصيلاً، ولكن يكفي أن ننظر إلى المناخات التي أفسحت لنشوء مدارس الكلام في عصور الإسلام الأولى، فضلاً عن تعدد المذاهب الفقهية، والاجتهادات المختلفة في التفسير والتأويل، ناهيك عما جرى في فضاءات الأدب والشعر من تجديدات وولاءات وانطلاقات لم تدخر جوانب وقضايا "أخلاقية" يصعب تناولها أو التطرق إليها اليوم بالمستوى نفسه من الوضوح والصراحة.

لقد عزز التراث الإسلامي هذه القيم، وهي التي كان لها الفضل

في النهضة الفكرية والعلمية التي شهدتها الدولة الإسلامية في المشرق العربي، وكذلك الحال في المغرب والأندلس.[37]

ولقد عرفت السلطة المرجعية الدينية في الثقافة العربية الإسلامية تمثيلاً معرفياً متنوعاً في القرون الأربعة الأولى، فكان يمثلها فلاسفة ومتكلمون ومنطقيون ومعتزلة ومتصوّفون وشعراء وعلماء لغة، إلى جانب الفقهاء والمحدثين. "إن ذلك الحضور المعرفي (والثقافي) المتنوع، لم يكن سبيلاً للتوازن والانفتاح فحسب، بل لقد كان هو اللقاح الذي أنتج محاصيل الإبداع والاجتهاد التي عرفناها على الأصعدة المعرفية والتشريعية والتصورية والجمالية، وأثمرت نهوض المسلمين الحضاري".[38]

فلا مراء، إذن، في أن النقد الحر قيمة تراثية قديمة، وهو، في الوقت ذاته، قيمة حديثة، وينبغي أن تظل دائماً متوهجة، فالتراث الإسلامي مليء بالإكبار لحرية الفكر، وللصدق في تقويم الناس والأشياء، وللجرأة في الجهر بالرأي، وفي نقد العرف، ورفض الظلم ومجابهته، أياً كان مصدره (أصابت امرأة وأخطأ عمر). وفي الحديث (إذا لم يبق في أمتي من يقول للظالم يا ظالم فقد تودع منها).[39] والمفكرون الذين قادوا أممهم نحو العزة والمنعة والتقدم، في كل مفاصل التاريخ، إنما هم المفكرون الأحرار الذين أجروا الأمور في مختبر العقل، فلم يسلِّموا، ولم يعتقدوا بأن ما قيل قد قيل، أو أن العالم وصل إلى غايته، أو أن التاريخ بلغ نهايته، وأن الحكمة اكتملت، وأن لا زيادة لمستزيد.

إن من الضروري أن تتضمن المناهج الدراسية تأكيد المنهج

النقدي الذي شجعه الإسلام وحث عليه. وهو، في الوقت ذاته، المنهج الذي أكده تاريخ الحضارات الأخرى كلها وأثنى عليه. وهنا يصبح النقد أداة حاضرة ومتحفزة لغربلة المعرفة، وتنقيحها، وتنقيتها من الشوائب، وتصبح، هكذا، المراجعة الدائمة ملازمة لعملية التعلم بوصفها عملاً منهجياً دائم التغيّر بالنظر إلى ما يداهم العصر من مستجدات. فالنقد يصاحب التفكير، وهو لا بد أن يلازم التعلّم، وعندما يكون الإنسان مدركاً لضعف الأساس الذي بنى عليه آراءه وأحكامه؛ فإن هذا يجعله منفتح العقل، ليسمع كل الآراء، ويصغي لكل الأفكار، ويظل مستعداً لتعديل آرائه، ومراجعة مواقفه، والعدول عن أحكامه، متى تبين له ما يستوجب ذلك.[40]

ويدعو بعض التربويين إلى إدخال منهج النقد الاجتماعي في المدارس، فإن ذلك سيمكن التلاميذ من التعرف على قضايا ومشكلات اجتماعية، يفحصونها بعقلية متبصرة، قائمة على التفسير والتحليل والتقويم، وهذه أعلى مدارج التفكير لدى الإنسان.[41]

إن الواقع الذي يعيشه المجتمع العربي اليوم هو غير هذا تماماً. فنحن لا نعلم أولادنا حقوقهم في النقد، بل أننا نجعلهم يظنون أن النقد، في الغالب، وقاحة، وتمرد، وسوء أدب، بل هو دحض للتاريخ إن كان ثقافياً، وهو انتقاص للمنجز إن كان اجتماعياً أو اقتصادياً، وهو خيانة وتشكيك في الشرعية إن كان سياسياً. وكيف نتوخى أو نتوقع جيلاً يسهم في البناء والتنمية الإسهام المثمر المنتظر إذا ظل حبيساً لهذه المحاصرة التي تأخذ بتلابيب العقل والخيال والضمير!

إن مما ينهك المستقبل العربي، فضلاً عن التنميات المتعثرة

والـديون الـضخمة التـي ينـوء بهـا كاهلـه، وفـضلاً عـن الانـشقاقات، والتـشرذمات، والحـروب الداخليـة، ومـشروعات الإبـادات التـي يعـرض نفسه لهـا، عـدم الاهتمـام بفكـرة "الإبـداع" أو مناخاتـه، أو شـروطه ومتطلباتـه.. ومـن ثـم فهـو غيـر قـادر علـى إدراك أن الإبـداع قيمـة تربويـة وإنـسانية لا غنـى لأي أمـة طموحـة عـن صـقلها فـي أجيالهـا، وترسيخها في ضمائرهم ووجداناتهم، ما يعني أيضاً التفاني والإمعـان فـي إمـدادها بأسـباب الحيويـة والـوهج الـدائم. فـالملاحظ، عنـد التربـويين والمعنيـين بـشئون التنميـة، أن العـرب، مـن خـلال نظمهـم التعليميـة عمومـاً، ومـن خـلال مفهومـاتهم الـسائدة للتقـدم والعلـم، لا يولـون جانـب "الإبـداع" مـا يـستحقه مـن اهتمـام ورعايـة وتعهـد بالصقل والتطوير، فهل يغيب عن أذهـانهم أن روح الإبـداع، هـي روح ذات شـأن خـاص فـي المـشروع الكبيـر.. مـشروع انتقـال الأمـة مـن مرحلة استهلاك الحضارة ومنتجاتها، إلى مرحلـة الإسـهام فـي إبـداعها وإنتاجها؟[42]

لقـد انطلقـت اليابـان الجديـدة مـن نظريـة عمليـة واضـحة وغيـر معقدة، مازالت مستمرة منذ بدايـة النهـضة اليابانيـة الأولـى فـي القـرن التاسع عـشر، وهـي باقيـة إلـى اليـوم، وهـذه النظريـة تـرى أن الإنـسان الحرّ، المنطلق، المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجيا المتطـورة، هـو الوحيـد القـادر علـى إحـداث تنميـة مـستدامة، فالإنـسان الحـر المبـدع هو رأس المال الأهم في زمـن العولمـة والتحـولات العلميـة المتـسارعة في القرن الحادي والعشرين.[43]

الإبـداع، إذن، هـو أداة التغييـر، وهـو سـبيل الاكتـشاف، وارتيـاد

المجهول، والتجريب في المغامرة الإيجابية، وهو محرك كل عمل إنساني ذي شأن. أنه الوقدة التي تستخرج من الأشياء دوماً معانٍ جديدة وبنى جديدة.[44]

إن ما تحقق للعرب المعاصرين في هذا المجال الحيوي لا يتناسب بحال مع جذورهم البعيدة في الحضارة والعلم. وكان الأحرى بهذا العدد الضخم من البشر، والأحرى أيضاً بذلك المخزون المتراكم القديم من الحضارة ومنتجات الإبداع أن يتحول، كل ذلك، في الحاضر من حياة العرب، إلى وقود لمستقبل أفضل، وإلى ملهم لإبداعات لا تهون، ولاكتشافات لا تضعف، أو تتوقف. فالعرب هم أول من يدرك بأنهم إنما سادوا في حقبهم التاريخية السحيقة بما تحقق لهم من "إبداع"، وبما تيسر لهم من حضارة غنية شامخة.

وحين نتحدث عن ضعف قيم "الإبداع" وهوانها، تتداعى إلى الأذهان حالاً آفة "الاتباع"، وهي الآفة التي تنهك حاضر العرب، وبالتالي تفرض ملامح صورة غير مشرقة لمستقبلهم، في ضوء المتابعة والتقويم المستمرين لواقعهم الفكري والثقافي والتربوي. فالعرب اليوم هم "اتباعيون" في كل شيء، بل أنهم سيظلون، هكذا، عالة على حضارات غيرهم من الشعوب التي أخذت بأسباب التقدم، أو قولوا بمعنى أدق: ارتضت خيار الإبداع.

ويلاحظ بعض الباحثين أنه، على مستوى التعليم مثلاً، عندما تنشأ الجامعات في العالم العربي، فإنها غالباً ما تكون انعكاسات ضحلة للمؤسسات التي يجري تقليدها في الخارج، فتولد وفق بنية مقلدة، وهي تأتي مشوهة، ومحرومة من الاستعدادات والتجهيزات

والأدوات اللازمة والضرورية للنشاط الفكري والعلمي. ثم إنها تكون محرومة كذلك من روح التسامح بالنسبة إلى الآراء، والنتائج، والانتماءات المنبثقة عن مؤسسات البحث فيها. فلا الفصل الدراسي هو الفضاء الرحب الديمقراطي، الذي يعتد فيه برأي الطالب، أو يعول فيه على إسهاماته، ولا البحث العلمي هو ذلك النشاط العقلي الحر، أو أنه المشروع الفكري المستقل، الذي تحظى نتائجه بما يلزم من الاستقلال أو الاعتداد والاعتبار. ولعلي أتذكر هنا ما قاله أحد الأساتذة الجامعيين الأجانب، بعد زيارته، منذ سنوات، للمباني والفصول الدراسية الجديدة في جامعة الملك سعود بالرياض، لقد ذهل لما رأى من الأبهة والفخامة في التصميم والتنفيذ والتجهيز والتأثيث، ولكنه التفت إلينا ملاحظاً ومتسائلاً: "وإن الأهم من كل هذا هو ماذا يقال داخل هذه القاعات الجميلة؟! فالجامعة ليس من الضروري أن تكون الانتركونتيننتال، وإنما الألزم هو أن يرفرف في أرجائها طائر الحرية والإبداع، وأن تخلص للعلم".

إن تلبد سماء الحرية والإبداع بالغيوم والعواصف والرعود، ما يقتضي حتماً عدم الإخلاص للعلم، ربما كان، ذلك أحد الأسباب الواضحة وراء الهجرة الواسعة للكفاءات العلمية، والقدرات العقلية المبدعة، إلى خارج أوطانها (سنتعرض لهذا في فصل لاحق). ولعل ذلك أيضاً هو أحد أسباب الإنتاجية الهزيلة للقوى البشرية العلمية التي تبقى، أو التي تعزف عن الهجرة. فهي يائسة محبطة، أو أنها تنصرف نحو تحقيق مكاسب أخرى ليست بالضرورة بذات علاقة مع تأهيلها أو استعداداتها العلمية.

إن القوى البشرية العلمية العربية في العام 1979م تساوي من حيث العدد مثيلتها في الولايات المتحدة، وتتجاوز مثيلتها في

المملكة المتحدة أو اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية. وإذا جاز للمرء أن يقارن بين أداء هذه المجتمعات العلمية المختلفة، تعذر عليه أن يجد أي إنجاز علمي متحقق في الوطن العربي يمكن أن يقارن بإنتاج المجتمعات العلمية الأخرى. وما أسباب ذلك إلاّ ظروف المؤسسات نفسها، وإلاّ نوعية القيم العلمية والمنهجية التي تحكمها.[45] فالظروف دائماً صعبة، فهي تعاني من شح التمويل، وضعف التجهيز، والقيم العلمية والمنهجية هي قيم مختلفة، لأنها محكومة بحساسيات ومحظورات ومخاوف وأوهام من خارجها.

ويقول أحد الباحثين: "إنه على صعيد الخطاب العلمي المسألة مفهومة، فنحن لا نتبع علماً، وكل ما لدينا أصداء لا تنجز شيئاً، ولكننا ما زلنا، حتى الآن، نريد، وبقوة، أن يصغى العالم إلى خطابنا الأدبي والفني والثقافي بعامة، بل ونذهب إلى شتى التفسيرات لأننا لا نحظى بالتفاتة من جائزة نوبل، أو بترجمات واسعة، وما إلى ذلك".[46]

سباق المعرفة.. والحرية " المستبدة"

إن من البواعث على الحزن أن يكون من أهداف مؤسساتنا التعليمية والثقافية والاجتماعية صناعة أجيال من الإمعات، أو المستسلمين، أو الخائفين، أو الضعفاء، أو المقيدين في أيديهم وأرجلهم ورقابهم بسلاسل من الوهم. فليس بمثل هؤلاء نستطيع أن نبني مستقبلاً أجمل وأفضل. إن بناء أجيال تؤمن بالحرية والمستقبل هو التحدي القائم والماثل لقرننا الجديد الواحد

والعشرين، وهو قرن المعرفة، وحرية المعرفة، وسرعة انتقال المعرفة، فلم يعد من اللازم للدول التي تطمح إلى الرفعة والسؤدد وقوة السلطان أن تبني الجيوش العسكرية، وأن تتوسع، وأن تقهر التضاريس، وأن تغير ملامح الجغرافيا. لم يعد من اللازم فعل كل ذلك لأن مفهوم القوة، ومكونات القوة، قد تغيرت، فالمعرفة اليوم هي القوة، واقتصادات المعرفة تعد اليوم الأهم بين مصادر الرفاه والرخاء، ولكي تصل إلى خيرات العالم، ولكي تستحوذ على نصيبك منها، لست في حاجة إلى الانتقال من مكانك، ولست في حاجة إلى اختراق صفوف المحاربين، ولست في حاجة إلى التضحية بالآلاف من أبنائك في ساحات المعارك أو في حلبات الوغى، فبدلاً من تسليح هؤلاء الأبناء بالنار والبارود ليجلبوا لك الغنائم، عليك أن تسلحهم برحيق المعرفة، سلاح العالم الجديد، فبها وحدها سيفتحون الأمصار، وبها وحدها سيتجاوزون إلى النصر، وسيتوافرون على الرفاه والرخاء. لقد أضحت ساحات المعرفة هي ساحات التطاول في البنيان، وهي ساحات المنافسة في العمران. وهذا التغير الشديد في تقاليد الصراع وميادينه هو الذي جعل الهند اليوم تكسب معركتها مع الفقر بلا شهداء، وجعل الصين تكسب حربها مع التفجر السكاني الهائل بلا محاربين، وجعل سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية تتفوق على مثيلاتها في مجالات التنمية بلا ضحايا أو قتلى أو مشردين، فجيوش المعرفة في بنجالور وبودونغ وغيرها هي التي جلبت الغنائم، وهي التي جعلت لنمور الاقتصاد وأسوده الجدد هذا الموقع المتوثب الذي هو وحده أصبح المثير لخوف الكبار، سواء

قالوا ذلك صراحة أو لم يقولوا شيئاً. إن جيوش المعرفة من آسيا أصبحت تقتسم رغيف الخبز مع الأمريكي في وادي السليكون في لوس أنجلس أو في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في قلب أوروبا.

إن الأجيال التي تؤمن بالمستقبل هي وحدها الأجيال المهيأة لاعتناق العلم، وإنه لمن أبرز شروط العلم وأوضحها الحرية، تلك الحرية التي تعني تفجير الطاقات الهائلة الكامنة، وتعني السعي الحثيث الذي لا ينقطع من أجل البحث عن الحقيقة والحكمة وأسباب القوة.

ولكي نكون في ركاب العالم "الجديد" فليس لنا سوى العقل، وسوى المعرفة، وسوى الحرية.

ونحن نصف عالمنا اليوم بالجديد لأنه بالفعل كذلك، فالحرية في كل مكان هي موضوعه، وهي هدفه وأبلغ غاياته. بل إنها هي تاج مجمع المعرفة والاتصال، وهي أبرز مقتضيات العولمة.

لقد تغيرت كثيراً طبيعة المجتمع الإنساني اليوم، فقد ذابت الفوارق، وتوحدت السلوكات، وتشابهت الثقافات أو زادت فرص نشوء المشتركات العامة بين الشعوب. كل هذا على الرغم مما تبديه الثقافات والاقتصادات القوية من هيمنة واقتحامات فادحة مهما بلغت نعوتها، ومهما زادت فردانية الفرد وانطوائه عن محيطه القريب، إلا أنه أضحى ممعناً في بناء وترسيخ علاقات جديدة مع جماعات وأفراد تقتصر معرفته بهم على ما يتبادله معهم من رموز وصور ومعلومات. وهكذا؛ فإن الشيء الوحيد الذي له الفاعلية الأولى في "التغيير"؛ هو تكنولوجيا الاتصال. إذْ أتاحت تواصلا إنسانيا لا يمكن أن ينقطع، توصلا يزاوج الأفكار ويدفعها إلى الاحتكاك

والتلاقح والتوالد والتكاثر، وينقل، في الوقت ذاته، ساحات الصراع إلى مجالات وفضاءات وأشكال مختلفة، غير الحروب أو نوازع التوسع الأخرى، العسكرية وغير العسكرية.

إن إذابة الفوارق، وتزاوج الأفكار، تعني، في غاياتها النهائية، ذلك "الحلم" البعيد، الغائر في الماضي، الباهت البارد في الحاضر، الشارد المشرد في المستقبل.. أي: "العالمية" أو المجتمع الإنساني الواحد! ولم تستطع هذه الفكرة "المثالية" أن تتخلص من رومانسيتها إلاّ بعد أن اهتدت القوى الكبرى في الكون إلى صيغة تستجيب للحلم! وتحقق لتلك القوى مزيداً من النفوذات والأطماع، بل تدفع إلى إعادة حياكة العالم على صورة واحدة لن يكون للمستضعفين فيها من نصيب، ومنهم طبعاً قومنا العرب، وهذا هو ما يُعبَّرُ عنه اليوم بالعولمة.

فهذه العولمة، في إطارها التنفيذي، تبدو وكأنها تهدف إلى تحقيق الجزء المهم من ذلك "الحلم" القديم، للمجتمع الإنساني الواحد، فهي تقترح أنماطا من الأفكار، ونماذج من المواقف والتصرفات والسلوكات، تقتضي كلها الشروع في القضاء على الفوارق، وتنمية مساحات المشترك البشري العام.

فالعولمة تنادي، هكذا، بالتخفيف من حدة التناقضات والتعارضات والتصادمات. وهي اليوم، في وجهها البهيّ، الليبرالية والنيوليبرالية، وهي الديموقراطية، وهي الشركات المتعددة الجنسيات، وهي السوق المالية المتوحدة المفتوحة، وهي التجارة الحرة ورأس المال الطليق، وهي شبكات الاتصال المتقدمة، وهي تدفق المعلومات وتبادلها.

إن التواصل الكامن في طموح العولمة هو، حسبما يعبر عنه

بعض المثقفين المهتمين، تدشين لعصر ما بعد الدولة القومية، أي: الثورة الجديدة في التاريخ، التي ستكون قوتها المجموعة الإنسانية، بدل الجماعة الوطنية والقومية. ويتساءل أحد الباحثين: هل هو انتقال من بُنى القبيلة والشعب والأمة، التي صنعت دول العصرين: الوسيط والحديث، وثقافاتها وحضارتها، إلى بنية إنسانية أشمل؟ ذلك، على الأقل، ما توحي به عبارة العولمة. غير أن الأمر في المطاف الأخير لا يعدو أن يكون فرضية فحسب، والتاريخ القادم وحده قمين بأن يقيم الدليل عليها، أو يرفع لباس الادعاء عنها، وتجريدها منه. ومثل هذا القول؛ إنما يعكس ضعف الإيمان بنجاعة العولمة، ويعكس القلق الشديد أيضا حيال نتائجها.

ليس هذا هو كل ما في العولمة، فهي أيضاً.. وأيضاً.. "تدفقات وموجات تخترق السيادة الوطنية، والهياكل الاقتصادية، والمقومات الثقافية، وأنماط التفكير والسلوكات الخاصة بالشعوب والحضارات المختلفة"، وهي تحقق للأقوياء، كما قلنا، أكثر مما كانت تحققه الاجتياحات العسكرية، أو التطلعات الاستعمارية القديمة.. والخاسر الوحيد هم دائماً الضعفاء، أو الذين لم يتمكنوا من بناء نفوذات تكنولوجية واقتصادية مؤثرة. أي: كما هي حال قومنا العرب.

العولمة هي إلغاء تام للمسافات، وللفضاء القومي، فلم يعد أحد سيداً على فضائه؛ حتى داخل بيته (الحرية الغاصبة). وإلغاء الفضاء القومي، قلل كثيرا من نفوذ السلطات المحلية، بل أن هناك من المثقفين المعنيين بالعولمة من يعبر عن هذا الواقع الجديد بما

يسميه: "إلغاء السياسي" أو نهاية السياسي، وهو واقع جديد في عالم اليوم، يتخذ شكلين واضحين من أشكال التفكير والممارسة:

الشكل الأول: يتعلق بالإجراءات، وبتغير مفهومات النفوذ والقوة ومواقعهما. وهذا يرتبط بما يسمى "أقصدة العالم"، أو أقصدة الحياة. فالخصخصة، مثلاً، سحبت امتيازات كثيرة من حوزة السياسي، فهي، في واقع الأمر، تنازل الدولة عن عدد من سلطاتها للقطاع الخاص: الكهرباء، الهاتف، الطيران، البريد، السكك الحديدية، والطرق والموانىء والمطارات... إلخ. بل أن هناك في صفوف النيوليبراليين، كما يذكر بعض المثقفين، من يطالب بخصخصة الأمن الداخلي والخارجي، أي: الشرطة والجيش. وهكذا، يأخذ مبدأ السيادة الداخلية في التقلص والتقهقر.

وإن فكرة تحويل العالم كله إلى سوق واحدة خاضعة لسيطرة الشركات الكوكبية؛ هي أمر يفضي، أيضاً، إلى مثل هذه النتيجة. يقول أحد الباحثين: وهكذا، بعد أن كانت الرأسمالية تستند على قوة الدولة ودورها في تأمين مصالحها، أصبحت الرأسمالية متعددة الجنسيات، وهي في موقع قوي يمكنها من الاستغناء، إلى حد غير قليل، عن بعض وظائف الدولة التقليدية، فهي لم تعد في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية لتأمين مصالحها الخارجية، إذ إن قوتها الاقتصادية تمكنها من دخول أي دولة. وهذا ربما يفسر ما يلاحظ من عمليات خفض نفقات التسليح (في الدول المتقدمة طبعاً!)، ويفسر كذلك التردع إلى الإلغاء التدريجي للجيوش، والتحول إلى جيوش محترفة قليلة العدد نسبياً، وذات تكنولوجيا فعالة، عالية الدقة، بالغة التعقيد. ورأسمالية اليوم، كما يرى بعض المهتمين

بأبحاث العولمة، لم تعد في حاجة إلى الدولة في مجال خدمات الأمن الداخلي، وفض المنازعات المدنية، وخدمات البريد والاتصالات. والأكثر من هذا أنه، في ضوء التطور المذهل الذي حدث في نظام النقد الدولي، وتعويم الأسعار، وتحرير القطاع المالي، والاستخدام الواسع لبطاقات الائتمان، لم تعد الدولة مسيطرة على الكتلة النقدية داخل حدودها.

لا مجال، إذن، لأن تكون "كامل" المصالح الاقتصادية الجديدة تحت هيمنة القوى الداخلية للدولة، بل لابد أن يحكمها قانون لا سلطان لأحد عليه إلا السلطة المخولة بتنفيذه، وهي السلطة التي حبلت بالعولمة، وأرضعتها من ثديها، وأعطتها من قوتها، أي: الشركات المتعددة الجنسيات، ومن ثم منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي بشرت منذ مولدها بقوانين جديدة، من شأنها أن تنظم حركة السوق، وحركة التبادل. وبسبب رأس المال الذي يتحرك في كل المواقع على الكرة الأرضية ؛ أصبحت سيادة قوانين العولمة تتجاوز سيادة القوانين المحلية. ودول كثيرة وجدت، وستجد نفسها مضطرة إلى تكييف، إن لم نقل تغيير، قوانينها وأنظمتها الداخلية، لتكون متوافقة مع المفهومات الجديدة، والأوضاع الجديدة، لتنقل رؤوس الأموال، ولتدفقات الأسواق، والتجارة الحرة، وتبادل المعلومات وتنميتها.

وهكذا؛ فإن السوق، في واقع الأمر لم تعد فقط سوقاً للسلع والخدمات، بل هي أيضاً سوق لتبادل الأفكار والمواقف والتصورات، وهي سوق لتقاربات على مستوى العادات الجديدة، والسلوكات الجديدة أيضاً. والحكومات المحلية لم يعد بمقدورها أن تقسر

الناس على الولاء المطلق لثقافتهم القومية من حيث أنها تعتبر نفسها الحارس الأمين لتلك الثقافات، وهي مهما فعلت من ممارسات أو إجراءات؛ القسر فإن ذلك لن يحقق الهدف؛ لأن الاختراق أكبر من أن يواجه بمجرد الكبح أو القمع. إن هذا كله يعني أن الخيارات أمام الناس أصبحت أكثر ثراءً، وأن هامش حرياتهم أصبح أكثر رحابة. ولابد أن نلاحظ أن الانفراجات التي حدثت في بعض المجتمعات "المحافظة"؛ إنما يعود الفضل فيها على التحولات الكوكبية التي لا خلاص لأحد منها، ولولا تلك التحولات التي لم تستأذن أحداً في الشيوع والرواج لبقيت شعوب كثيرة محرومة من شموس الحريات التي هي اليوم أغلى ما يجنيه مواطن قرننا الجديد. إن تلك الحريات هي التي اقتحمت دون تردد أو تلكؤ أو خوف معاقل حصينة للتقليديين، كانوا يعتقدون أنه لايمكن اقتحامها، وصار همهم اليوم ليس بناء السدود وإقامة الحواجز من أجل عزل الناس عما يجري حولهم، فهذا أمر خارج عن السيطرة، ولكن همهم بالأحرى هو تبطيء التحولات كلما كان ذلك ممكناً. لقد تحول التقليديون، المستعصون على إدراك حقيقة ما يجري في عالمهم، تحولوا إلى مجرد عصا مهمتها فقط تعطيل سرعة انطلاق العجلة. لقد شغلهم ذلك عن أن يتهيأوا للمستقبل المختلف، وأن يستعدوا له، فيكونوا جزءاً منه، بل يصبحوا عنصراً من مكوناته، وبهذا فقط سيضمنون أنه لن يخرجهم من جناته إن كان له بالفعل جنات!

الشكل الثاني من أشكال إلغاء السياسي: شكل يتعلق بأساليب الحكم، وبمستوى جديد من مستويات العلاقات الدولية. وهذا الشكل يرتبط بنفوذ الإعلام، وقوة سطوته. يقول أحد الباحثين: لم

يعد رؤساء الدول اليوم مطلقي التصرف في بلدانهم، يفعلون ما يحلو لهم، حتى وإن كان مخالفا للأخلاق والقوانين. لقد صارت القيود التي تقيد حركتهم كثيرة، وهي ليست صادرة من الناخبين المحليين فقط، بل أن ما يقيد سلوكهم أيضاً مبادىء عامة يحميها نظام دولي جديد مفتوح. فالطغيان والاستبداد وجرائم الحرب والديكتاتورية، التي تمارسها بعض الأنظمة فوق الكوكب، لم تعد بمنجى من محاسبة العالم كله (هل انتبه لهذا العرب؟). أما العلاقات الدولية؛ فقد دخلت مستوى جديداً ومثيراً من مستويات العولمة، إذ أخذ يتحكم في تلك العلاقات الواقع الجديد لتداخل المفهومات، وتماهي القوانين، وتشابك القيم. وقد أدى هذا الوضع إلى إلغاء ما هو تقليدي في تلك العلاقات، ليضع في مكانه الجديد المتداخل المتماهي، ما رفع، منذ وقت سابق، على سبيل المثال، الحماية عن رجال اعتبروا، في تقويمات العالم الجديد، من أكبر المنتهكين لحقوق الإنسان، (الجنرال بينوشيه/ تشيلي، رولار كابيلا/ الكونغو، صدام حسين/ العراق، وسلوبودان ميلوسوفيتش، ثم بعد ذلك رادوفان كاردزيتش، اللذان قادا حملات الإبادة في البوسنة. وقد حفلت القائمة بمطلوب عربي آخر هو الرئيس السوداني الحالي عمر البشير)، وقديماً.. قديماً.. كان هذا الأمر يدخل في باب انتهاك العلاقات الدولية، والتدخل في الشئون الداخلية للبلدان والشعوب، أما اليوم فهو أصبح شكلاً من أشكال سيادة القوانين الإنسانية المشتركة، وهو مازال يكتسب الدعم الكامل من الإعلام ومن المنظمات والهيئات الدولية، الرسمية والأهلية، ما يشكل إزعاجاً غير منقطع لـ "المتضررين" منه!.. ومنهم بالتأكيد العرب!

وقد قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبريت

أنه، وفي ظل هذا العالم، ينبغي على المجتمع الدولي الاعتراف بإمكانية تجاوز مبدأ السيادة القومية في حالات الطوارىء، مثل الحاجة للحيلولة دون وقوع عملية تطهير عرقي، أو إبادة جماعية، أو إلقاء القبض على مجرمي الحرب، أو استعادة الديمقراطية، أو توفير الإغاثة والمساعدات الإنسانية في حالات الكوارث عندما تكون الحكومات الوطنية عاجزة أو غير مستعدة للقيام بذلك.

وتضيف: يذكر أنه في التسعينات، حدث عدد من السوابق التي يمكن الاعتماد عليها، فمثلاً: تدخلت إدارة الرئيس جورج بوش الأب للحيلولة دون حدوث مجاعة في الصومال، وكما تدخلت لمساعدة الأكراد في شمال العراق. وقد أعادت إدارة كلينتون القائد المنتخب على السلطة في هاييتي، وأنهى حلف الناتو الحرب التي دارت رحاها في البوسنة، وأوقفت حملة سلوبودان ميلوسوفيتش الإرهابية في كوسوفو. وأوقف البريطانيون حرباً أهلية في سيراليون، وصرحت الأمم المتحدة بتنفيذ مهام لإنقاذ الأرواح في تيمور الشرقية ومناطق أخرى. عكست تلك الإجراءات وجهة النظر التي ترى أن النظام الدولي قائم بهدف تعزيز قيم جوهرية معينة بينها التنمية والعدالة واحترام حقوق الإنسان.[47]

إن الحرية في قرننا الجديد، هي القيمة الأعلى والأقوى من حيث التكاثر السريع في الفضاء الذي تشغله أو تسبح فيه، فكأن هذا القرن هو قرن الحرية سلباً أو إيجاباً. فلم يعد هناك اليوم أي أهمية للحُجّاب والحراس والبوابين الذين كانوا يسمحون بالدخول لمن يريدون، ويمنعون من ذلك من لا يريدون. الأبواب كلها أضحت اليوم مفتوحة، والنوافذ جميعها أصبحت مشرعة، ومنابر الكلام

الجديدة ما تبرح منصوبة لكل من يريد الكلام. والكاتب هو نفسه الناشر، وهو نفسه الرقيب. ومدونته الإلكترونية المشاعة هي صحيفته، وهي كتابه، وهي منبره. والمتلقي شريك فاعل في صناعة الفكرة، وفي صياغة الرسالة، فهو يقرأها، وهو يكتبها، وهو يودعها عقله ووجدانه. وهذه هي ثقافة اليوم، وثقافة الغد، الثقافة التي تمتد أفقياً، فلا تنصب على الرؤوس رأسياً، فنحن في عصر الإعلام التفاعلي، الكل يقول.. والكل يتكلم.. ولا سلطة لأحد على أحد.

وفي سياق الاقتصاد الجديد، والمفهوم الجديد لانتقال المعرفة وتداول المعلومات فقد تحولت الدور الصحفية المهمة إلى إضافة بدائل جديدة إلى منتجها التقليدي (الصحافة الورقية)؛ فهي تكون On Line، ليس فقط من خلال مواقعها الإلكترونية، وإنما من خلال منتجات أخرى إذاعية مسموعة، ومسموعة مرئية. والصحفّي الحديث اليوم هو الصحفيّ الذي يؤدي جميع هذه الأدوار بكفاءة ومهنية عاليتين، والهدف دائماً هو الوصول إلى الناس عبر كل الطرق. ومن خلال جميع الوسائل المتاحة التي ستزيد في عولمة العالم، بل في عولمة الأقطار في داخلها.

واليوم إذا تصفحت موقع "نيويورك تايمز" فلا تفاجأ إذا رأيت لدى قراءة إحدى القصص بوجود خيار يخولك قراءة نسخة مترجمة منها من الإنجليزية إلى لغة أخرى، كالروسية والعربية مثلاً. فموقع الصحيفة النيويوركية بدأ العمل على تجربة يحاول من خلالها التواصل مع قراء جدد.. وبلغتهم هذه المرة، وذلك عبر ترجمة بعض الموضوعات وإنشاء منتديات إلكترونية للمناقشة والحوار، وتبادل الأفكار.

ولغرض التواصل أنشأت "نيويورك تايمز"، أيضاً، قسماً خاصاً

لمناقشة بعض القضايا الخاصة بالعالم العربي، وقد أطلقت عليه اسم "المجلس"، وحالياً معظم التعليقات حول سلسلة "الجيل المؤمن" آتية من موظفي مكتب "نيويورك تايمز" بالقاهرة.[48]

إن العصر الذي كانت الدولة والحزب الحاكم ينفردان فيه بالإعلام، أصبح اليوم وراءنا. وإن إطلاق الحرية الإعلامية وإخضاعها فقط للمنافسة، أدخل العالم في عصر جديد، يحار الإنسان في وصفه، فكيف بالتحكم فيه سياسياً وديموقراطياً على الأسس والقواعد والمعايير المعتمدة في القرنين السابقين.

إن الأمم المتحدة والحكومات في العالم باتت مدركة لتضخم حجم وسائل الإعلام الحديثة، التي لم تعد القوانين الوطنية أو الاتفاقات الدولية قادرة على الوقوف في وجهها، أو حتى ضبطها أو مراقبتها. ولاسيما عندما ندرك أن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في العالم تقف بقوة إلى جانب الحرية الإعلامية وتعارض كل تقييد أو كبت لها.

نعم، إن من الوسائل المثيرة في مشروع العولمة، التطور التقني المذهل في وسائل الاتصال الحديثة في العالم، ما جعل كل العالم حاضرا في كل العالم، دفعة واحدة، وهذا ما أسهم في فضحنا، وفي الكشف عن سوءاتنا وعوراتنا، فهو رفع "الستر" عنا، فتحولنا، رغماً، عنا إلى "فرجة" لعالم اليوم. أمة ذابحة منذبحة، لا علاقة لها بماضيها الذي كان مجيداً، ولا بمستقبلها الذي لا تعرف كيف ستكون نهايته.

الحرية.. وعولمة الأقطار

إن عالمنا اليوم المعتمد كله على فكرة "التواصل" وتبادل

الأفكار؛ هو نفسه العالم الذي بدا أكثر تقارباً على الرغم من كل ما يقال عما سمي بـ "صراع الحضارات" أو تنافر البشر وتدافعهم. بل أننا بصدد ما يمكن أن يسمى "عولمة الأقطار" بعد الذي تحقق على مستوى "عولمة العالم". وقد كتب أحد المثقفين عن الانتخابات الرئاسية في أمريكا يقول: "ليست هذه انتخابات رئاسية عادية في أميركا، فالمناخ الذي أدى إلى بروز وتقدم أوباما، ليس مناخاً عادياً. فقبل أربعة عقود فقط كانت "المؤسسة" الأمريكية البيضاء لا تزال تطلق النار على الطلاب السود إذا أرادوا الانتساب إلى الجامعات. وكانت لا تزال تغتال رمزاً من رموز الحقوق المدنية في حجم مارتن لوثر كينغ. لكن ها هي أميركا الآن يجتاحها إعصار حار يُدعى أوباما. والظاهرة في هذا الإعصار أن الأكثرية الساحقة في شعبيته بين البيض لا بين السود. وبين الكهول وليس بين الشبان. ومن وقف وراء أوباما حتى الآن؟ من قدم له التبرعات الهائلة؟ ليس فقراء السود؛ بل أغنياء الحزب الديمقراطي. وإذا كان المال هو نصف المعركة الرئاسية، فإن هذا النصف قدمه محافظو الحزب؛ وخصوصاً بعض اليهود، منهم: (أورون كرامر، ألان سولومونت، مارك كورنبغ، وآخرون).[49]

وفيما يدخل أوباما إلى البيت الأبيض تجلس جدته لأبيه، في قرية نيانغومو – كوكيغلو، غرب كينيا، وهي تنتظر هذا اليوم الكبير. وتمتلىء القرية بالأساطير والخرافات مثل كل مجتمعات الفقر!. لكن كل المخيلات لم تصل على أن حفيد القرية سوف يصبح ذات يوم رئيساً على أمريكا، يقارن بجون كينيدي وإبراهام لنكولن، "وأوباما

نفسه نشأ في إندونيسيا وتعلم في هونولو، وهارفارد، وعمل في شيكاغو وهارما، ورأى قرية والده في غرب كينيا، وله أخ يعيش في الصين وخاطب إلى صينية، وله إضافة على كل ذلك جدتان، واحدة بيضاء في كانساس وواحدة في نيانغومو – كوكيغلو، تعتمر اللفة الأفريقية العالية العالية – هذا الخليط الساحر من الثقافات والعروق والهجرات، يكتسح الآن البلاد التي أرادها الرجل الأبيض فناء حديقته الأوروبية الصافي. ذبح الهنود على أنغام الهارمونيكا أيام الجنرال كاستر، واسترق الأفارقة، وأقام الأسوار في وجه اللاتينيين".[50] وقد قال روبنسون يوجين: لم أكد أتمالك نفسي ليلة الثلاثاء عندما ركزت كاميرات التلفزيون على القس جيسي جاكسون في الحشد الموجود في غرانت بارك في شيكاغو ورأيت الدموع تسيل على وجهه. لقد ذهب انفعاله وتهديده، وحل محلهما تواضع في رهبة وفرحة عامرة. وتذكرت كيف كان شاباً يافعاً عام 1968م عندما وقف في شرفة لوران موتيل مع القس مارتن لوثر كينغ الصغير، قبل اغتيال كينغ بدقائق، وقبل اندلاع النيران في المدن الأميريكية بساعات.[51] "لقد قال الشعب الأمريكي كلمته ليتحقق (الحلم) الأمريكي الذي كان مجرد تصوره على أرض الواقع بحاجة إلى معجزة، حيث يبرز المهمشون ويكون لهم شأن عظيم، كما تم اليوم على يد باراك أوباما المواطن الأمريكي الهجين، الذي كما ذكر أعلاه شخصيته المتميزة، وأصبح الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية.[52] هذا هو ما قاله رونالد ريغان ذات مرة: "إنه الصباح من جديد في أمريكا وأشعر بدفء أشعة الشمس

الجديدة على وجهي".[53] ومهما قلنا عن الإنكفاءات التي نتجت، وتنتج للوهلة الأولى، عن صدمة العولمة، فإن ما حدث اليوم في دولة ذات تاريخ وتراث عريقين مثل فرنسا لا يمكن فهمه إلاّ في ضوء ما تتعرض له مجتمعات اليوم من تغيرات وتحولات لم يكن لأحد أن يتنبأ بها من قبل .. "مهاجران في الإليزيه"، تلك كانت صيحة أحد المثقفين العرب وهو يكتب عن زواج نيكولا ساركوزي "الهنجاري" وكارلا برونـي "الإيطالية". والذين يعرفون اعتزاز الفرنسيين بفرنسيتهم، ويدركون مدى تعلقهم بقوميتهم لم يكونوا يتصورون أن هذا ممكن الحدوث في يوم ما، أي أن ينتخب هؤلاء أحد أبناء المهاجرين، فيكون هو نابليون الجديد، الذي يتجاوز، من جهته، فيجعل من عارضة أزياء ومغنية إيطالية، لم تكن تحمل الجنسية الفرنسية بعد، سيدة فرنسا الأولى، فتشرق شمس الغد ويكون في الإليزيه مهاجران "يحكمان" شعباً كان مما يمقت فيه تمسحه بشوفينية غير مريحة. تلك هي عولمة الأقطار التي جاءت تالية لعولمة العالم. والفرنسيون أنفسهم الذين كانوا يستنكفون عن الحديث مع الآخرين بلغة أخرى غير لغتهم؛ ها هي أجيالهم الجديدة الآن تتباهى وتتفاخر بإجادة اللغة الإنجليزية، لغة الثورات المعرفية الجديدة، ولغة السياسة الدولية، ولغة الاقتصاد الجديد، ولغة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية.

وفرنسا "الساركوزية"، القريبة جداً اليوم من أمريكا، كنا، وإلى وقت قريب، نقرأ عن مقاومتها الشديدة لاجتياحات العولمة، ولاختراقات الثقافة الغالبة، التي اقتحمتهم في صيغتها الأمريكية. فقد

ظل الفرنسيون هم أكثر الأوروبيين مناهضة للأمركة. وقد ذكر أحد الباحثين، أن فرنسا كانت تنوع مجال مقاومتها للغزو الأمريكي، فهي تحصن إنتاجها الفكري بإجراءات فرضت على التلفزيون، مثلاً، كأن يخصص 60% من برامجه للإنتاج الأوروبي، فلا تريد أن يطغى الإنتاج الأمريكي المتدفق. كما أنها حجبت المساعدات المالية والمادية عن جميع التظاهرات الثقافية الفرنسية التي لا تجعل اللغة الفرنسية لغة أعمالها. وهي كانت تمنع المسؤولين من الحديث في التظاهرات العامة بغير الفرنسية.

وفرنسا هي التي ألحت، يوما ما، على ألا ينتخب على رأس الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، بعد نهاية ولاية بطرس غالي، من لا يتقن الفرنسية. وقد تم لها، في وقته، ما تريد في شخص كوفي أنان.

وفي إحدى قمم الدول الناطقة باللغة الفرنسية التي شهدها الرئيس فرنسوا ميتران، دعا الراحل المؤتمرين إلى مساعدة فرنسا على الدفاع عن لغتها وهويتها في مواجهة الغزو الفكري الأمريكي.

وشن وزير ميتران للثقافة، حملة على الولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع اليونيسكو في دورتها التي انعقدت بالمكسيك، قائلا: إنني أستغرب أن تكون الدول (يقصد أمريكا) التي علّمت الشعوب قدرا كبيرا من الحرية، ودعت إلى الثورة على الطغيان، هي التي تحاول أن تفرض ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع. إن هذا شكل من أشكال الإمبريالية المالية والفكرية، فهذا الشكل من

الإمبريالية لا يحتل الأراضي، ولكن يصادر الضمائر، ومناهج التفكير، واختلاف أنماط العيش.

أما الرئيس الفرنسي شيراك؛ فقد ذهب إلى أن عارض بشدة إنشاء مطعم ماكدونالد في برج إيفل.

لقد تغير كل هذا اليوم، فالفرنسيون لم يعودوا الفرنسيين الذين عرفناهم، والرئيس الذي يقاوم "الهيمنة" الأمريكية لم يعد هو الرئيس، وعاصمة النور مليئة بماكدونالد، والهامبرجر، وإعلانات الكوكاكولا، وأفلام هوليوود، وغيرها من المنتجات الأمريكية ذات الصبغة الشعبية الجماهيرية.

مَنْ يقاوم مَنْ؟

كيف يمكن الخروج على شروط هذا العالم الجديد الذي يتشكل أمام عيوننا؟ لا مجال!.. والأجدى هو أن نجاريه قبل أن يبتلعنا أو يدهسنا أو يركز أعلامه فوق رفاتنا. ومجاراته تأتي بالأخذ بوسائله، وباللعب بسيوفه، فنكون شركاء له، نعرض بضاعتنا إلى جانب بضاعته، ونصعد هامة المنابر التي يرتقيها، فلا نتركه يستحوذ على السوق وحده، فلا تجد أجيالنا غيره، ولا تقابل من هو سواه، ونحن على يقين بأن في ما لدينا ما يغرينا، وبأن في ما عندنا ما يروينا، إذا ما أحسنا العمل، وإذا ما أخلصنا النية، وإذا ما كانت ثقتنا في أنفسنا أكبر مما هي عليه في واقع الأمر. ونحن إذا اكتفينا في مقاومتنا، بمجرد الصد والرد؛ فسنكون كمن يحارب طواحين الهواء، فلا السلاح هو السلاح، ولا الأهداف هي الأهداف، فالسلاح وهن، والهدف وهم.

وإذا أردنا أن يكون لنا موقع قدم، ولو متواضع جداً، في عجلة

العولمة السريعة، فنؤثر كما نتأثر، ونعطي كما نأخذ، فإن ذلك ممكن جدا، على الرغم من عدم سهولة المهمة البتة، فقد أثبتت الأحداث وأثبت التاريخ، أن شعوب العالم تستطيع أن تنصت إلينا عندما نقول مفيداً، وفي ثقافتنا، وفي حضارتنا، كثير مما هو مفيد.

إن الدخول في العولمة باتجاه الآخر؛ أمر ممكن إذا ما وجد التصميم، وإذا ما توفرت الإمكانات اللازمة لذلك، وليس صحيحا دائما أن الآخر لا ينصت إلا لصوته، ولا يطرب إلا لغنائه هو، وتغريده هو. لا شيء يستطيع أن يلغي الشمس إذا ما سطعت، أو يلغي القمر إذا ما اكتمل، والسماء مفتوحة لكل من خلق الله.. فهل نصعد؟

لقد أثبتنا نحن العرب أننا، بالفعل، غير قادرين على إعادة اكتشاف ثقافتنا، وغير موفقين - في معظم الأحيان - في إعادة صياغتها، فنحن لا نقول إلا المكرور، الباعث على الملل. ونحن لا نبحث إلا عن الجامد المثير للسأم. فأمام العجز عن الاستجابة العملية للنهم المعلوماتي أو الإعلامي، كثافةً، وأمام إصرارنا على الفشل في تقديم ثقافتنا الأصلية التقديم الصحيح، والجذاب، والمثير للاهتمام، نوعاً، فقد لجأ جمهورنا، بقضه وقضيضه، إلى وسائط الآخر، وهي بالفعل الأكثر إثراء، والأكثر إغراء، والأكثر جاذبية. وهكذا، وجدنا أنفسنا مستهلكين، رغما عنا، لثقافات غير ثقافتنا، ولأفكار غير أفكارنا، ولأنماط سلوكية هي من غير أنماطنا، بل إنها لا تلتقي في أغلبها مع رغباتنا الأصلية، ولا تتفق مع حاجات بيئاتنا، أو سياق حضارتنا.

وإذا كان دخولنا المتأخر، في النظام الاتصالي الجديد، يجد

تبريره ومنطقه في تخلفنا التكنولوجي؛ فإن من الصعب تبرير عجزنا التام عن إعادة إنتاج ثقافتنا الخاصة بنا، ومن ثم تعبئتها في أوعية أو قوالب وسائطية جذابة، ومثيرة للاهتمام.

لقد كان من نتائج الإنهاك الظاهر على منجزنا الإعلامي العربي أن فقدت وسائطنا الإعلامية طريقها إلى وجدانات الناس، وبالتالي؛ ظهر الخلل جليا في وفائها بأهم ما هو مطلوب منها، ومن ذلك:

أولا: القدرة على إثراء الناس في ثقافاتهم الأصلية، وبالتالي؛ تعزيز ثقتهم في تلك الثقافة. ونحسب أن هذا الأمر، بالتحديد، هو ما يعد العمق الصحيح في وظائف الإعلام على إطلاقها. ومن أجل ذلك ترصد الميزانيات الضخمة، ومن أجل ذلك أيضا تستحضر الأفكار، ومن أجل ذلك، كذلك، تعبأ وتؤهل وتدرب الأطر؛ البشرية؛ التي يكون في مقدرتها أن تجعل من المنجز الإعلامي منجزا حيا، متحركا، يمشي فوق الأرض، ويغمرها بالمطر والتفاؤل.

ثانياً: أظهر المنجز الإعلامي العربي الراهن، عدم القدرة، أيضا، على الوصول إلى المستوى النابه من رسالته، وهو: تعزيز فرص المقاومة، وتدعيمها، عن طريق تحصين الناس ضد ما يمكن أن يسمى بعوامل التعرية الثقافية. وهذا التحصين، إضافة إلى زرع الثقة في الخاص وتكريسها، هو الإبداع الدائم، للبديل القوي، والجذاب، والمنافس.

إننا لا نستطيع أن ندعو إلى قفل الأبواب، أو إلى سد النوافذ، أو إلى حجب أشعة الشموس، فهذا أمر لم يعد ممكنا أصلا، حتى لو رغبنا فيه، أو طمحنا إليه. فالاجتياحات حاصلة رغم أنوفنا،

والاختراقات ستتكرر كل لحظة مهما كرهنا، والصالون المفتوح المكشوف باق ومستمر ومتنام، شئنا أم لم نشأ.

والدولة التي لا تستطيع أن تقفل فضاءاتها لصدّ القادم من الخارج؛ هي اليوم عاجزة، أو شبه عاجزة، عن مجابهة أو مواجهة ما ينتج حتى في الداخل، وهذه هي إحدى سطوات أو سلطات الثورة الاتصالية والثقافية الجديدة، فلا حيلة ممكنة في مواجهتها، وإذا بقيت، حتى الآن، بعض "الحيل" القليلة للصدّ والردّ؛ فهي في طريقها إلى الزوال، لسبب بسيط، هو: أن العالم لن يتوقف عن التغير، وأن التقنية لن تتوقف عن التجدد، وهي ستتخلص من كل العوائق والسدود، مهما كان حجمها، ومهما كانت قوتها. وبدلاً من الانشغال بتلك الحيل القليلة الباقية، الآيلة للزوال حتماً، لماذا لا نفكر، منذ الآن، بل منذ الأمس، في إعداد الخطط والبرامج للبدائل الأجدى والأنفع والأرسخ، من أجل تنمية إعلامية وثقافية قوية، واثقة، مستدامة.. ومن أجل بناء وحدة وطنية متماسكة.. ومن أجل الحفاظ على "الهوية" التي لا تقبل أجيالنا بديلاً عنها؟! ولنظهر، أمام تلك الأجيال، بأننا نحن الذين نمنحها الثقة، وأننا نحن الذين نمنحها بالتالي الحرية، في زمان لم يعد لدينا السلطة الكاملة على غواياته أو لعواجه.

إننا لا يمكن أن نضع قفصا حديديا مغلقا حول كل مواطن، فلا يرى ولا يسمع ولا يتكلم ولا يتنفس. لكن من الممكن جدا أن "نثري" وجدانه، قبل أن "يحتله" الآخرون، فنجعل ذلك الوجدان يقبل، في أقل الأحوال وبأقل الأضرار، بمبدأ التعايش بين ثقافته

الأصلية وما هو مفيد من ثقافات أخرى، وأفكار أخرى، أو سلوكات أخرى.

إن مقاومة العولمة الثقافية ليست بالدعوة لقطع آصرة التفاعل الثقافي مع العالم الخارجي، أو بالانكفاء الثقافي للمغلوب على منظوماته المعرفية والثقافية التقليدية. إن مقاومة العولمة، في نظر بعض الباحثين، هي شكل من أشكال الممانعة ضد الاستسلام، وهي أيضا محاولة للبحث عن نقطة توازن في مواجهة عصف التيار الثقافي الجارف، وهي، في كل الأحوال، تظل محاولة سلبية للدفاع عن الثقافة والأنا الجمعي، وهي ، في كل الأحوال أيضاً، مقاومة خاسرة، إن لم تتحول إلى مقاومة إيجابية، تتسلح بالأدوات نفسها، التي حققت عولمة ثقافة الآخر.

إن أساس الفلاح في المقاومة هو الثقة في "الخاص"، والثقة في النفس، وهذه الثقة هي التي تبدد الهلع من رياح الحرية. والحرية هي التي ستجعل الأجيال تقبل علينا وعلى ما عندنا باقتناع وإيمان وفداء. والحرية هي التي ستعمل على تحشيد الناس حول ما يحسون أنه لهم ومنهم وفيهم. الناس بطبيعتهم يمقتون الإكراه ويفرون من القسر، وإذا رضخوا لهما فهم أجساد هامدة، ودماء باردة، وقلوب شبه ميتة، وهم أقرب إلى التمرد والعصيان في السر دائماً، وفي العلن كلما وجدوا فرصة لذلك. وفي ظل ما هو متاح اليوم لشباب العرب والمسلمين من اطلاع واحتكاك بثقافات الشعوب الأخرى، وهو كثير، هل رأينا إلا المزيد من التشبث بالعقيدة والتراث والهوية، ومهما قيل عن أسباب الصحوة الدينية التي نلاحظها اليوم في كل مكان على خريطة العالم الإسلامي؛ فلا يمكن

إلاّ أن يكون من أهم أسبابها احتشاد الناس حول عقيدتهم لشعورهم المتزايد بأنها لهم ومنهم وفيهم، وأنها هي الهوية التي ستقيهم شر الذوبان في سواهم، وهم لا يريدون أبداً أن يكونوا سواهم. بل لعل من أسباب التطرف في تلك الصحوة، من جهة، ومن دوافع التشبث الشديد بالوطن ووحدته، من جهة أخرى، الشعور بالهلاك وبالظلم، وبطغيان الأقوياء، الذين أخذونا، ومسخونا، وهم في أقوالهم وتصرفاتهم لا يبدون أي فهم لنا، أو لثقافتنا، أو لخصوصياتنا.

إن الحرية التي نقصد لا تعني الانفلات أو الرفض أو التمرد أو الفوضى أو ما تشي به هذه المفهومات في أقاصيها من مخاوف على مستقبل الهوية و"الخاص" والمنجز المكتمل، بل على العكس؛ فإن الحرية التي نعني هي المساءلة والمقاربة والفحص، لمزيد من إذكاء جذوة المنجز، ولدعم الهوية، ولصقل "الخاص"، فبالحرية نستطيع أن نلج بقوة مملكة الإبداع، وبالإبداع يمكننا أن نسمو بـ "الخاص" وأن نرتفع بالهوية، وأن نجعل من المنجز المكتمل منجزاً أكثر إغراءً وأكثر بهاءً وأكثر صدقية.

وليس من العدل تقزيم الحرية، وليس من الحق شيطنتها أو أبلستها أو جعلها ذات أنياب ومخالب سامة ومميته، إن معنى ذلك هو الحكم على الحياة بالسكون والتشرذم، ومعناه أيضاً القضاء على العقل بالجمود والركود، وهذه ليست من حكمة الله في خلقه، ولأننا خالفنا تلك الحكمة فقد كتب علينا، سبحانه وتعالى، أن نكون اليوم تابعين مقلدين، وعاجزين عن أن نأخذ موقعنا المتقدم بين شعوب الأرض.

هوامش الفصل الأول

(1) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا 2004م، ص106 .

(2) انظر السابق، ص121.

(3) انظر السابق، ص126.

(4) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية استراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م.
http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc

(5) انظر السابق.

(6) محمد فالح الجهني (د.) ماذا توقعت النخب العربية للتعليم، مجلة المعرفة، عدد 156، مارس 2008م.

(7) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1975، ص122.

(8) الطيب تيزيني (د.) حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً، دمشق 1971م، ص321.

(9) محمد المرواني، مجلة المعرفة، مارس 2008م.

(10) سعود عبدالعزيز كابلي، صحيفة الوطن 18نوفمبر،2007م.

(11) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ص106.

(12) انظر السابق.

(13) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية استراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م.
http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc

(14) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ص106.

(15) انظر السابق، ص123.

(16) عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص117.

(17) توماس فريدمان، صحيفة الشرق الأوسط، 15ديسمبر2006م.

(18) انظر السابق.

(19) انظر السابق.

(20) مصطفى الفقي، صحيفة الحياة، 10 أكتوبر 2006م، ص17.

(21) عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي. القاهرة، مصر، ص117.

(22) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995م، ص65.

(23) انظر السابق، ص66.

(24) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ص107.

(25) انظر السابق، ص108.

(26) انظر السابق، ص119.

(27) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ص106.

(28) إدوارد سعيد، (د.) الثقافة والإمبريالية، ط3، دار الآداب للنشر، بيروت 2004م، ص103.

(29) محمد فالح الجهني (د.) ماذا توقعت النخب العربية للتعليم، مجلة المعرفة، عدد 156، مارس 2008م.

(30) إبراهيم البليهي، الفكر النقدي هو محرك الحضارة، صحيفة الرياض، 11 مارس2007م.

(31) عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد85 .

(32) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ط1، بيروت 2005م، ص474 .

(33) عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85.

(34) انظر السابق.

(35) إبراهيم البليهي، الفكر النقدي هو محرك الحضارة، صحيفة الرياض، 11مارس 2007م.

(36) انظر السابق.

(37) عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، الكويت، ص ص179-180.

(38) محمود صباغ، صحيفة الوطن، 13مارس2007م.

(39) عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد85.

(40) إبراهيم البليهي، الفكر النقدي هو محرك الحضارة، صحيفة الرياض، 11مارس2007م.

(41) حسن علي مختار (د.) قضايا ومشكلات في المناهج والتدريس، ط1، مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة 1985م، ص77.

(42) عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85.

(43) أحمد الخطيب (د.) تجديدات تربوية وإدارية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن 2006م، ص311.

(44) عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85.

(45) انطوان زحلان (د.) العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 102-103.

(46) محمد الأسعد، لا خطاب علمي لدينا، صحيفة القبس، 8مايو1986م.

(47) صحيفة الشرق الأوسط، 13 يونيو 2008م.

(48) انظر السابق.

(49) سمير عطاالله، صحيفة الشرق الأوسط، 22فبراير2008م.

(50) انظر السابق، 5 يونيو 2008م.

(51) يوجين روبنسون، الصباح في أمريكا، صحيفة الشرق الأوسط، 26يوليو 2008م.

(52) سعود البلوي، دموع جيسي جاكسون.. وأوبرا وينفري.. وآخرين، صحيفة الوطن، 7نوفمبر2008م.

(53) يوجين روبنسون، الصباح في أمريكا، صحيفة الشرق الأوسط، 26يوليو2008م.

الفصل الثاني

التعليم ..
الذي لا يفعل شيئاً

إن الانتقال من الاستهلاك إلى الإنتاج هو أول الطريق إلى الاستقلال، وبداية المشوار إلى التفوق في الإنجاز، الذي بدونه لا يمكن للأمة أن تفسح لها مجالاً في الصفوف الأولى بين الأمم المتقدمة. والطريق إلى هذا الهدف واضحة أمامنا: نهضة علمية مواكبة للتطورات الهائلة التي تجتاح كوكبنا الأرضي اليوم. نعني: تلك التطورات التي بدونها لن نستطيع أن نرى أبعد من أنوفنا، وهي حتماً تعتمد على ما لم نملك بعد (لا بفلوسنا ولا بغيرها).

الفصل الثاني

التعليم .. الذي لا يفعل شيئاً

يعد استئصال التخلف الخطوة الأولى، بل إنه المهمة التمهيدية الضرورية للانخراط في طاحونة التنمية بمنتجاتها المختلفة التي تقتضي السير قدماً في مضمار التطور الاقتصادي والاجتماعي.[1] فالتنمية، عند بعض الباحثين[2] صيرورة مجتمعية واعية، يكون من نتائجها إيجاد تحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تصبح قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتياً. والتنمية، من حيث انعكاسها على المعيش اليومي للناس، هي تحقيق زيادة منتظمة في متوسط دخل الفرد على المدى المنظور، وهي، في الوقت نفسه، موجهة نحو تدعيم علاقات اجتماعية وسياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وكل من الجهد والإنتاجية. كما تستهدف التنمية ضمان حق الفرد في المشاركة السياسية وإدارة حاضر المجتمع ومستقبله. ومن البدهي أن يكون من غايات التنمية أيضاً، تعميق متطلبات أمن المواطن، واستقراره في المدى الطويل.

فالتنمية، مهما تطاولت في رومانسيتها عند البعض، ومهما اشتطت في مثالياتها الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، فهي

لابد أن تظل محافظة على أقرب غاياتها وأهمها، وهي الغايات المتصلة بالناس، أي هؤلاء الذين صنعوها في الأصل، والذين ستؤتيهم أكلها في المنتهى. فما هي التنمية دون هؤلاء الناس؟! فالارتباط هنا ارتباط عضوي، ارتباط وجود، فلا نتائج بدون مقدمات، والمقدمات هي الوعي بالمستقبل والإعداد له، والنتائج هي إنسان قادر على أن يقود مشروع التحدي ليصل به إلى نهاياته. وما هو الإعداد للمستقبل إذا لم يكن قائماً على العلم، وعلى اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة، الذهنية وغير الذهنية.

التنمية، إذن، ليست حالة شعورية مفعمة بالأنانية والخيلاء والزهو.. وليست حلماً غامضاً يأتي ويغيب.. ويغيب ويأتي.. ونترقبه عند طلوع الفجر أو مع غياب الشفق..

والتنمية أيضاً ليست شعاراً لحملة انتخابية واهمة، كما أنها ليست عنواناً لمستقبل بلا ملامح. التنمية، في ظاهرها، هي عملية حسابية سهلة وواضحة، لكنها، في الوقت ذاته، معادلة صعبة لا تتحقق إلاّ للشعوب التي تمكنت من عناصرها المتداخلة، واستلهمت شروطها المتفاقمة، ومن ثم جعلتها هدفاً قومياً ووطنياً بيناً لها.

التنمية، هكذا، وسيلة من أجل الوصول إلى غايات أساسية منشودة بذاتها، تمثلها مجموعة المطامح والآمال المستمدة من تطلعات الناس إلى حياة أفضل. و"لابد من الإحاطة الوافية بماهية الغايات المنشودة بشموليتها، لكي يتسنى إدراك طبيعة الشروط والمقومات اللازم توفيرها واستخدامها فعلاً في عمليات التنمية، بما يضمن جعل "الوسائل والممارسات" مناسبة وكافية وناجعة لبلوغ تلك الغايات".[3] فإذا تحقق للفرد كل ذلك، فإن هذا يعني أن

التطلعات والطموحات الوطنية أو القومية نحو التفوق ستكون أكثر يسراً، فالانتقال من الاستهلاك إلى الإنتاج هو أول الطريق إلى الاستقلال، وبداية المشوار إلى التفوق في الإنجاز، الذي بدونه لا يمكن للأمة أن تفسح لها مجالاً في الصفوف الأولى بين الأمم المتقدمة. والطريق إلى هذا واضحة أمامنا، وأولها نهضة علمية مواكبة للتطورات الهائلة التي تجتاح كوكبنا الأرضي اليوم. نعني تلك التطورات التي بدونها لن نستطيع أن نرى أبعد من أنوفنا، وهي حتماً تعتمد على ما لم نملك بعد (لا بفلوسنا ولا بغيرها) وهو التكنولوجيا المتقدمة، وكيف لنا، ونحن الأعلم بأحوالنا، أن نطمح إلى خلق تكنولوجيا محلية، أو أقلمة (توطين) تكنولوجيا مستوردة، وتطويرها، والإضافة إليها، في عملية تهجين خلاقة، مدعومة بمستوى متقدم من التقدير لأهمية البحث العلمي؟!

إن معركة التكنولوجيا، أو الكفاح في سبيل تقنية وطنية، هي قضية القضايا في الدول النامية كلها، بما فيها الدول العربية. فكيف لهذه الدول والمجتمعات أن تنتقل إلى عصر التكنولوجيا، لتصبح شريكة في بناء الحضارة البشرية، بدل أن تكون مجرد مستهلكة لها؟ والمشكلة، كما يرى أحد الباحثين[4]، لا تنحصر في مسألة استيراد التكنولوجيا، أو استهلاكها، والبقاء في موقع التبعية، بل إن المشكلة هي، قبل كل ذلك وبعد كل ذلك، إنما تكمن أصلاً في عدم القدرة على خلق المناخ الملائم لبعث روح الابتكار والإبداع لدى الأجيال الجديدة في الدول النامية، أو على الأصح المتخلفة.

وباحث آخر[5] أمعن النظر في تحديد الكفاءة المطلوبة في التعامل مع فكرة نقل التكنولوجيا، وتحدث عن مستويات تلك الكفاءة

على هذا النحو: المستوى الأدنى، ويكون التركيز فيه على الدراية بها، ومتابعة تطوراتها، وتطبيقاتها، وتحديد الاحتياجات الوطنية لها، حسب أولوياتها. أما المستوى المتوسط، فهو يعني القدرة على تطويع التكنولوجيا، وربما الابتكار فيها، دون اكتمال متطلبات استغلال هذا الابتكار استغلالاً اقتصادياً. ثم يأتي المستوى الأعلى، وهو الذي تتوفر فيه القدرة على تصميم المنتجات وتصنيعها، وتسويقها، والدخول عن طريقها إلى حلبة المنافسة الدولية.

ونتساءل من جهتنا: ما هي درجة الوعي عندنا بهذه المستويات الثلاثة؟ وما الذي نفعله اليوم، أو فعلناه بالأمس، من أجل تأكيد درجة الوعي تلك؟! هل ما يجري في جامعاتنا أو حقول البحث عندنا يقنعنا بأننا على الطريق الصحيح للوعي بتلك المستويات، وبالتالي العمل على استيعابها والأخذ بأسبابها، ومن ثم بلوغ أرقاها؟ أم أننا، حقيقية، ما ننفك منشغلين بالثروة "المتدفقة" وبأعراضها المتعددة، معتقدين أن التنمية ليست سوى الانتقال من طور المجتمعات الريفية أو القبلية إلى طور التمدن. هذا التمدن المحصور عندنا في مجرد التعامل مع أدوات الحضارة ولعبها بصفتنا "مشترين" وليس لكوننا منتجين!

إننا منشغلون أيضاً بتحديد "مجال" العلم، وتحجيم تطلعات المؤسسات التعليمية في مناهجها ووسائلها. تلك التطلعات التي كان يفترض أن تفضي إلى إشادة علاقة منطقية ومؤثرة ورائدة بحركة التنمية الشاملة. التنمية التي يكون الإنسان "المقتدر" هو صانعها، وهو، في الوقت ذاته، أهم أهدافها وأبرز غاياتها.

يجب أن نسهم إسهاماً جاداً وسريعاً في تحقيق المستوى

المطلوب من الكفاءة في مواجهة التقدم التكنولوجي الذي يجتاح العالم اليوم، وأن نتعرف على المدخل المناسب للاحتياجات الوطنية، وعلى ضوء ذلك نصل إلى المهمة الأخرى الأكثر إلحاحاً، وهي تخطيط المناهج والمقررات بحيث تستجيب فعلاً لتلك الاحتياجات[6]، وهذا إنما يحصل بالانخراط الفوري في مشروع حقيقي وشجاع لإصلاح التعليم.

وتتداعى التساؤلات هذه المرة هكذا: هل دول العالم الثالث على وعي تام باحتياجاتها الوطنية؟ وهل هي على معرفة بأولوياتها التنموية؟ أم أنها مستغرقة في رفاهية اللحظة، أو ربما أزمتها، وهي لا تدري شيئاً عن تلك الاحتياجات، كما أنها على غير معرفة بتلك الأولويات؟ هل تؤمن تلك الدول بأن المناهج التعليمية، وحدها، قابلة للتشكّل من أجل الوفاء بتلك الاحتياجات، ومن أجل مواكبة تلك الأولويات؟ أم أنها ما تفتأ تكرّس للمفهوم البارد للعلم المنعزل عن حاضر الناس ومستقبلهم؟

وأبعد من هذا، هل هناك وعي واضح بالمسألة التنموية ككل؟ وهل هناك إدراك صاف لشروطها المرحلية والدائمة؟ ماذا تعدُ هذه الدول لتجاوز مستوى الاستهلاك الذي تغرق فيه إلى الأذنين، لتنتقل إلى مستوى استيعاب التقدم التكنولوجي، وفهمه، ثم، بالتالي، الوصول إلى مستوى الابتكار الذي يتم عن طريق الدخول إلى حلبة المنافسة المحتدمة؟! إن نتيجة المواجهة الموضوعية لهذه التساؤلات "الحادة" ستفضح الحجم الحقيقي للمعضلة، ومن ثم نكشف عن الشكل الفاحش لمسؤولياتنا القائمة.

ومادمنا نتحدث عن سلبية التعليم فيما يتصل بخلق أجيال

قادرة على تحقيق الغاية البعيدة لمشروع "نقل التكنولوجيا" أو خلقها، فإنه يحسن بنا أن نختبر ذاكرتنا الجمعية، نحن العرب، في مفهومها المحدد للعلم والتعلم، وسنجد أن أساس المشكلة يكمن، جدلياً، وتاريخياً، في ذلك المفهوم، وسنجد أن "العلم" لدينا، "ظل، بمستواه البدائي، موازياً لمستوى تأثير التطور الضحل في حياة المجتمع ككل، فقد أرغم العلم على أن يظل يحبو في أقبية الكتاتيب والمدارس والمؤسسات التعليمية العليا (الجامعات) المتخلفة"، دون أي محاولة تذكر لمراجعته وتقويمه، وبالتالي تثويره ليكون على مستوى التحديات الكبيرة التي وقفت أوطاننا عاجزة عن مواجهتها أو حتى مجرد فهمها. [7] وقد ساد، خلال فترة طويلة من تطور وطننا، بعد الحرب العالمية الثانية، الفهم البدائي السطحي للعلم، فتحت هذا التعبير"علم" كانت الجماهير، وإلى حد كبير المثقفون منهم، لا تعرف، بشكل أساسي، سوى الجانب البليد والسلبي للتعليم: فالعلم ما هو إلا اكتساب معلومات ومعارف يحتفظ بها الإنسان للوجاهة الاجتماعية، أو للارتزاق المباشر، كالحصول على وظيفة.[8]

نعتقد، هكذا، أن عمق المشكلة إنما يكمن في علاقة الجماهير في البلدان النامية، بالعملية التعليمية. فالجامعات، والمؤسسات التعليمية الأخرى في مجملها، تكاد تقتصر مهمتها على تخريج "موظفين" وحفّاظ، ومرددين لمقولات، ومستحضرين للتاريخ والشعر، وليس مثل هذا الجيل هو الجيل الفاعل المؤثر في حركة النمو الاجتماعي والاقتصادي والتقني.

لا غرابة في أن نجد أن العديد من الشباب لا يذهبون في

علاقتهم بالجامعة إلى أبعد من الطموح الفردي في الحصول على "وثيقة" التخرج التي تؤهل لوظيفة ما، في مصلحة أو مؤسسة أو وزارة ما.

وحتى التعليم الثانوي ما يزال يعتبر أن هدفه الأول، ووظيفته الأساسية، أن يعد التلاميذ ليشغلوا وظائف في الدولة، أو، مؤخراً، خارج الدولة (في القطاع الخاص).

وأحياناً قد يكون الهدف هو إعداد التلاميذ للالتحاق بالجامعات والمعاهد العالية، من أجل أن يحظوا برضاء العائلة والأقارب والأنساب والأحباب، فالدرجة الجامعية هي مصدر سعادة الوالدين، وهي مفخرة الأدنيين ومحط عيون الأبعدين أيًّا كان نوعها أو مجالها.

ذلكم كان هو الهدف من التعليم الثانوي، على الرغم من أن الأوضاع الجديدة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تحيط بعالمنا العربي، تقتضي أن يكون تحقيق النمو المتكامل لشخصية التلميذ من أهم غايات التعليم بصورة عامة، والتعليم الثانوي بصورة خاصة. إن هذه النظرة المحدودة القاصرة إلى هدف المدرسة الثانوية ووظيفتها ما تزال، حتى الآن، هي الغالبة والمسيطرة على أوضاع التعليم الثانوي في البلاد العربية.[9]

ونعتقد أن الغلطة هنا هي غلطة ذات صلة بالتاريخ في الأساس، ويلعب "التواتر" الثقافي والاجتماعي والسياسي في ترسيخها دوراً مهماً. فهذه الدول النامية كانت مستعمرة لسنوات طويلة، وعلاقة الناس بالنهضة في بلدانهم كانت علاقة ثانوية، أو أنها علاقة معطلة ومعزولة. وكان الأهم بالنسبة لهؤلاء هو الحصول على "عمل"

أو وظيفة، ولم يتح لهم المستعمر أن يبنوا أي صلة بتطلعات وطنية محددة، لا من حيث إعادة اكتشاف المكونات الذاتية للوطن، فهي تمسخ كل يوم، ولا من حيث البناء الجديد للدولة ولمؤسساتها، فليست لهم من دولة أصلاً. وأما بعد الاستقلال فلم تستطع القوى المنتصرة على الاستعمار أن تراجع بدقة ووضوح مؤسسات إنتاج الأجيال (المدارس والجامعات)، ولم تستطع أن تحدد لها مساحات جديدة في الحراك العلمي والتربوي وصناعة الأجيال، سواء من حيث الوسائل أم الأهداف، فكان هذا الوضع المتواتر هو الذي جعل التعليم يحبو، وإلى هذا اليوم، في الكتاتيب، وفي جامعات تعتبر متخلفة، قياساً إلى تطلعاتها القريبة والبعيدة. وهذه الجامعات، في عمومها، لم تحقق لنا حتى الآن سوى تخريج أجيال من المتعلمين (متعلمون فقط) وأجيال من الموظفين (موظفون فحسب)، ولو استطاع المثقفون والتربويون أن يبنتشلوا مفهوم العلم والتعلم من ذلك التواتر المريض، لوجدنا أنفسنا اليوم أمام حجم أقل من الموظفين، وأمام حجم أكبر من الفاعلين، والمبدعين، والمؤثرين في حركة التنمية. بل لكان من الممكن أن نتحرر من خناق ذلك المفهوم الضيق للتعليم الذي لا تتجاوز حدود اكتساب الفرد بعض المعارف للوجاهة أو للوظيفة. وللحق، ففي كثير من بلداننا العربية هناك سياسات تعليمية، وهناك استراتيجيات وأهداف وبرامج، وهي ربما تكون دقيقة وواضحة، ولكنها تبقى كذلك على الورق فقط، أما في أذهان التنفيذيين؛ فهي مجرد وثيقة أو وثائق أعدت للقراءة لمرة واحدة في العمر فقط. إنها لمجرد الاطلاع والإحاطة. أمّا التطبيق فمختلف، أو مرتهن لما نشأ عليه المنفذون البعيدون، في أغلب الأحيان، عن فكرة ما نحتاج إليه اليوم من الانفتاح على الجديد،

ومن ضخ مزيد من الحيوية والراهنية إلى التعليم.

ويرى جانييه، أن وضع الأهداف يشكل الخطة الضرورية الأولى في أية عملية تعليمية، وهو يعتبرها الموجه الرئيس للمعلم والمتعلم. فعلينا، كما يقول، أن نعرف ماذا نريد من طلابنا؟ أي ماذا سيفعلون بعد إتمام عملية التعليم؟ وعلى الطلاب أنفسهم أن يعرفوا تماماً ما الذي يترتب عليهم القيام به بعد التعلم[10]، فالأهداف تبنى وفق ما تقتضيه الاحتياجات التنموية في البلاد. وهي لابد أن تساعد على اكتشاف المتعلم لقدراته الشخصية، ومقوماته الذاتية، التي ينبغي أن تتلاءم مع متطلبات استراتيجية التعليم وخططه. وهذه خطوة أولى في طريق الحل للتضخم الكبير في أعداد الخريجين الذين لا يستفاد منهم بالطريقة الضرورية والملحّة.

ويلاحظ بعض الباحثين أن التعليم الثانوي والجامعي، حسب المفهوم الفاقد لغاياته، ربما يكون قد ساهم، في بعض الدول، في إيجاد القيادات المسيرة للبلاد، وهي خاضت غمار تجارب إدارية وتنموية بدائية. غير أن من أكبر المشاكل المصاحبة لهذا النوع من التعليم، كما يلاحظ الباحث نفسه، هي سرعة نموه بدون ضوابط وضمانات كافية لتحقيق نوعية رفيعة من منتجاته. فأصبح التعليم العالي، على هذا النحو، مطلباً أسرياً واجتماعياً، لارتباطه بالوظيفة، وبالموقع الاجتماعي والأسري، وأصبح الاتجاه لتوفيره، بأي شكل، سائد في تلك الدول، من غير استعداد بشري وفني لمسئوليته، فأهمل، هكذا، التخطيط اللازم لمقابلة احتياجات البلاد.[11]

وإننا نعلم أن هناك بلداناً لم تراجع، مع الأسف، مناهجها التعليمية منذ نهضتها الحديثة، فهي تعتقد أن الهدف الكبير، الذي

ظلت تنزوي تحته جميع الأهداف الأخرى، هو إكساب الطالب معارف متنوعة لا هدف لها ولا غاية سوى "أن يملأ الولد مكانه في مجالس الرجال"، فيتحدث عن أخبار العرب، وأيامهم وأحسابهم وأنسابهم وأشعارهم وإمبراطورياتهم العظمى القديمة، في بلاد الفرس والأندلس وبغداد ودمشق. وأن يستطيع أن يبين أسباب الصراع الفكري بين المعطلة والمرجئة والمعتزلة وسواهم من الفرق الكلامية. ونحن لا نريد أن نقلل من أهمية هذه الأمور أو ضروراتها التاريخية، لكننا نوردها، هنا، مثالاً إيحائياً للقيم التي عطلت التعليم عن النمو، وعرقلته عن التفاعل مع احتياجات العصر، وطموحات التفوق.

لو خرجت عجلة التعليم عندنا عن هذه المسارات الضيقة فهي ستفقد توازنها، وستتخبط ذات اليمين وذات الشمال، لأن المشكلة دائماً هي مشكلة "الأهداف" .. فهي إما غير موجودة، أو غير واضحة، أو أنها لا تستند إلى فلسفة تربوية واجتماعية دقيقة. إنها تشكو غالباً، وكما قلنا في مكان سابق، من عزلتها عما يجري فعلاً على الأرض. وكثيراً ما تغدو الأهداف التربوية الكبرى مرجعاً نظرياً، وهي قلّما تترجم إلى أهداف تفصيلية في المناهج والخطط التربوية وسواها. وهكذا يبتعد، في خاتمة المطاف، ما يجري في الفصل الدراسي عما وضع للتربية من أهداف كبرى، فيسد العمل التربوي؛ الفعلي والجزئي الذي يتم في الفصل نوافذ الفكر، ويحول دون رياح التغيير، وفق الأهداف المرسومة. وتبرز بذلك ظاهرة تسود النظام التربوي العربي وهي أن يغدو النظام التربوي غاية في ذاته، هدفه تسيير نفسه، بدلاً من أن تكون غايته الإسهام في بناء المجتمع ككل من خلال أهداف محددة.[12] وهو لا يرتبط كمًا ومحتوى، بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. كما أن التربية العربية

تشكو كذلك من عدم وضوح الفلسفة التربوية التي تثوي وراء هذا النظام، وضعف ارتباطها بالفلسفة الاجتماعية العامة.[13] ولهذا لا أحد من المخططين، أو القائمين على المؤسسات التعليمية يستطيع أن يفسر لك وجود بعض التخصصات مما لا حاجة راهنة له، وكذلك عدم وجود تخصصات أخرى مهمة تستجيب لحاجات تنموية ملحة.

بطالات متنوعة

وعليه، فإن الباحثين التربويين لا يخفون قلقهم الشديد من هذه المسائل، ونجد، في استقراءاتهم المتعلقة بهذه الأمور، ما يؤكد الرؤية القاتمة التي نحن بصددها، فيما يتعلق بالمناهج؛ فهم يرون أنها تشكو من ثغرات عديدة، يذكرون من أبرزها:

- عجزها عن مواكبة العصر المغذّي في سيره، وفي تطوّره العلمي والتقني، وبالتالي ضعف استجابتها لحاجات المجتمع المستقبلية.

- ضعف الارتباط بين المناهج وحاجات التنمية، أهدافاً ومحتوى وطرائق.[14]

وقد أفرزت هذه الأوضاع، والروح المسيرة لها، أنواعاً من البطالات؛ ومنها: "البطالة المثقفة"، أي: بطالة الشهادات، فنحن نعرف أن هناك دولاً عربية انتهى خريج الجامعة فيها، بدواعي الفاقة، إلى البحث عن أعمال أو وظائف متدنية، كالخدمة في المطاعم، أو القيام بأعمال الحراسة، أو السياقة، أو الرعي، أو سواها. وهناك "البطالة المقنعة" و"البطالة المرفهة"، وهذان النوعان هما أكثر انتشاراً في دول الخليج، حيث تتوفر الثروة النفطية لدعم الميزانية

العامة. فالدولة، في السابق، تضمن الوظيفة للخريج بدون اللجوء إلى تقويم الحاجة إليه. بل إنها تعتبر، في تلك الأيام، أن من مسؤوليتها توظيف جميع الخريجين بغض النظر عن تخصصاتهم، وبغض النظر أيضاً عن علاقة تلك التخصصات باحتياجاتها الحقيقية. ولعل الاستجابة لمثل هذا الالتزام من قبل الدولة تجاه مواطنيها كان مقبولاً قبل تكاثر جحافل الخريجين، أما بعد ذلك فقد أدى هذا الأمر إلى تضخم الميزانية العامة للدولة، بحيث أصبح نصيب الفرد منها يعادل أربعة أمثال ذلك في ميزانية الولايات المتحدة على سبيل المثال.[15] وبعد أن تفاقمت المطالب والالتزامات التي نتجت عن الارتفاع المطرد في عدد السكان، وعن تعدد أوجه الصرف في مجالات أخرى عديدة، وجدت الدول النفطية نفسها، أو بعضها، في درجة لم تعد تمكنها من الجهر بالتخلي عن مسؤولية إيجاد الوظائف أو فرص العمل لمواطنيها، وإلا فستعتبر في نظر هؤلاء المواطنين مقصرة في واجباتها تجاههم، ومن هنا سمعنا ونسمع عن الحملات المتكررة، والقاسية أحياناً، عن توطين الوظائف في القطاع الخاص، وعن فرض ذلك بالقوة، حتى وإن كانت مخرجات التعليم، أو مستويات التدريب لا تتناسب مع ما يريده السوق.

إن هذه الدول تعاني من حداثة النظام التعليمي، والطفرة الاقتصادية غير المتوازنة، التي أثرت على القيم الاجتماعية للعمل، والجدية فيه، وذلك على الرغم من وجود محاولات جادة لتطوير الإدارة، وعلى الرغم من وجود نواة جيدة للقيادات الإدارية.[16]

ومع انحسار قوة النفط وتأثيره، سيعود إلى هذه المجتمعات وعيها. وربما تعود، مستقبلاً، إلى التصدي للقيام بوظائف تعطلت

عن القيام بها منذ فترة طويلة، أو انحرفت عن القيام بها.[17]

والذي يبدو لنا في المجمل، أن علاج هذه المشكلة إنما يكمن في وجوب إعادة النظر في أهداف التعليم الثانوي، وفي تحديد الغايات التي ينبغي على التعليم الثانوي أن يحققها.

ولسنا نغالي إن قلنا إنه، على الرغم من الحلقات الدراسية، والمؤتمرات العديدة، التي عقدت حتى اليوم حول موضوع التعليم الثانوي في البلدان العربية، فإن أهداف تعليمنا الثانوي في معظم البلدان العربية ما تزال غير واضحة تماماً، ولا هي محددة تحديداً موضوعياً علمياً.[18] ولا يظهر أمامنا سوى هدف واحد واضح، وهو، كما قلنا أعلاه، الحصول المبكر على وظيفة، أو نيل شرف الالتحاق بالجامعة بغض النظر عن النتيجة، أو بغض النظر عن احتياجات سوق العمل، أو متطلبات التنمية.

فبالإضافة إلى ما تحتاجه مجتمعاتنا من إرساء قيم جديدة للعمل، كالالتزام، والجدية، وترشيد الجهود، والنفقات، ومحاربة النزعة الاستهلاكية المدمرة.[19] فلابد من الحد من التضخم المتزايد المرضي في أعداد الطلبة الجامعيين، وخصوصاً في الكليات النظرية التي تساهم في تخريج أشباح من "العلماء" فاقدي الصلة الحية بمشكلات التقدم وتحدياته في بلدانهم. وإذا كان هناك من يرى في ظاهرة التضخم هذه نوعاً من التقدم، والعافية الثقافية، فلابد أن يدرك أن الأمر في حقيقته، وضمن ظروف هذا الوطن عامة، ما هو إلا مضاعفة لمشكلاته.[20] وبغض النظر عن مفهوم بعض الباحثين للتقدم، ولمحفزاته الأيدلوجية التي يؤمنون بها، إلا أن فيما يقولون أحياناً تنبيهاً إلى سوء توزيع الأجيال على قنوات التعلم المتعددة،

حسب ما تمليه الضرورات التنموية والمدنية المعاصرة، وحسب ما تمليه احتياجات البلاد نفسها.

إن من الواضح، إذن، أن هناك بلداناً تنفق مواردها على أنواع من التعليم لا تتفق مع متطلباتها الحقيقية في مشروعها التنموي، ونتيجة لذلك تتوفر لديها أعداد من الخريجين، والقوى البشرية ذات المستوى العالي، ولكنها لا تحتاج إليها. وهذا لا يعني فقط سوء التوزيع، وخطأ تقويم الاحتياجات، ولكنه يعني، أيضاً، تركيز بعض الدول على نوع واحد من التعليم، وهو التعليم الجامعي، بمستوياته المختلفة.[21] وهذه المشكلة أفضى إليها سوء التخطيط، فظلت مكاتب التوظيف تكتظ بالجامعيين العاطلين، بينما تشكو حقول تنموية أخرى من العوز والفقر في القدرات البشرية المؤهلة المدربة، ذات الخبرة.

إننا نجد أنفسنا اليوم أمام دول تتخبط في سياساتها التعليمية، فتهتم اهتماماً خاصاً بالتعليم الجامعي، وهي تدرك أن لا حاجة ملحّة إلى هذا النوع من التعليم. وهي قد تفعل ذلك لأن الجامعات عندها تمثل رمزاً بالغ الأهمية، للمكانة القومية! ونصباً تذكارياً للثقافة المحلية!.[22] ولا نرى، حقيقة، المسوغ المنطقي لذلك الانبهار الاجتماعي السطحي بالتعليم الجامعي، حتى لقد تحول في بعض البلدان، كما قلنا في مكان سابق، إلى غاية في حد ذاته. والغريب أن الدولة، في العالم الثالث كله، ظلت تساير مثل هذا الانبهار الاجتماعي، فلا تفعل شيئاً يذكر في سبيل استيعاب الطلبة في ميادين أخرى، مهنية أو تقنية وتطبيقية، فهي تكرس اهتمامها على التعليم الجامعي فحسب، وكأنها تعتبره بذلك الواجهة الحضارية

الوحيدة لها، بينما نجد أن هناك دولاً متقدمة تعطي اهتماماً كبيراً لمجالات التعليم الأخرى، وبمختلف مراحلها، بما في ذلك التعليم الابتدائي، للتأسيس، ولاكتشاف المواهب والقدرات الغضة، ومن ثم توجيهها وتنميتها بما يخدم الأهداف الوطنية أو القومية. ولسنا نعلم إن كانت حكومات البلدان العربية تدرك أن محاولاتها في تطوير المجتمع، وأن خططها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لا يمكن أن يكتب لها النجاح فتؤتي أكلها، مالم تفعل مثلما تفعل الدول ذات النضج التعليمي، فتسخر التعليم لخدمة التنمية ومستقبل الناس وليس العكس، إذ تسخر الناس أنفسهم لعجلة تعليم متآكل بليد لا يقدم شيئاً.[23]

ونورد في هذا السياق تجربة المدارس الثانوية في الدانمرك مثلاً، فهي مكنت قواها العاملة "من أن تكيف نفسها بسهولة مع الوضع الجديد الناتج عن فتح وإنشاء المزارع في العالم الجديد، وعن تغيير اقتصادها من اقتصاد مبني على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد مبني على الزراعة الحديثة".[24] فهي أعادت هيكلة التعليم الثانوي عندها، بما يكفل لها تحقيق استراتيجياتها، وبلوغ أهدافها الوطنية، التي تروم الوصول إليها، وفق ما تتيحه لها مقوماتها الاقتصادية والبيئية. ولم تحاول الدانمرك أن تكون نسخة أخرى من شركائها في أوروبا، أو من دول أخرى، متقدمة أو غير متقدمة، في باقي العالم. لقد كانت واعية تماماً لإمكاناتها هي، ولاحتياجاتها هي، وهي عملت على خلق ميدان لسباق لا يشبه أحداً بالضرورة.

إن مسألة الاهتمام بالتعليم الجامعي، فقط، عند العرب تعني: سوء التقويم لأهمية مراحل التعليم الأخرى وسوء التقدير لمدى

حساسيتها، كما تعني، أيضاً، الانشغال عن إيجاد الحلول للاحتياجات التنموية الأخرى، وتعني، أخيراً، أنه ليس هناك محاولة لخلق التواؤم المطلوب بين قنوات التعليم وضرورات التطوير، أو ضرورات تحقيق مشروع "نقل التكنولوجيا". ولسنا متأكدين من أننا ندرك حقيقة أن التعليم التكنولوجي هو الوسيلة التي ينقل المجتمع بواسطتها البراعة المهنية إلى قوة بشرية مختاره.[25] من أجل أن يلحق ذلك المجتمع بركب الحضارة المعاصرة، المعتمدة أساساً على المعارف التقنية التي دونها لن تكتب له أي فرصة للتقدم والمنافسة.

إن كل ذلك يعني، من جانب آخر، أن العملية التعليمية تظل، عندنا، تحتفظ بتقاليدها البالية، في تلقين المعارف التي قد لا تفيد الخريج، ولا تفيد بالتالي بلاده، فهو يخرج "متعلماً"؛ ولكنه لا يكون "مؤثراً" على الأقل بالطريقة المنتظرة منه، وبحجم الاحتياج له، في بلاد هي في أمس الحاجة إلى استثمار قدراته وإمكاناته.

إن العناية بأهداف التعليم ومناهجه هي مطلب وطني ملح وحاسم، وأكثر من ذلك، فإن غربلة تلك الأهداف، وتجديد تلك المناهج أمر يحتاج، دائماً، إلى تقويم، وإلى إعادة نظر. والاحتكام في أمر كهذا إنما يعود، بشكل قطعي، إلى الضرورات المستجدة التي تطرأ على حياة الناس، وعلى نمو البلاد وتطلعاتها.

التربويون، وجميع المعنيين بشئون التعليم، يؤكدون على هذا المنعطف الهام في العملية التعليمية، لأنهم يريدون لها أن تحقق غايتها الكبرى، التي تعني نمواً مضطرداً، وسباقاً متصلاً، نحو الأفضل. "فالتغيير السريع الذي يطرأ على المجتمع والعالم نتيجة

التقدم العلمي والتقني يفرض تغييراً موازياً في أهداف التعليم واستراتيجياته. فالأهداف التي كانت سائدة منذ ربع قرن، مثلاً، قد لا تكون مناسبة لمطالب المجتمع الحالي وحاجاته، وهذا يفرض تعديل المناهج القائمة، أو تعميم مناهج جديدة تناسب تلك الأهداف".[26] والحق أننا اليوم في عالم يتغير ويتجدد في كل لحظة، وهو لم تعد لديه القدرة على المكوث في مكانه أو البقاء على حاله مدداً طويلة.

خارج العالم

وماذا نقول لهذه الثورة العلمية التكنولوجية التي تمور من حولنا، والتي هجرت إطار "الكهروميكانيك" الذي لجأت إليه الثورة الصناعية خلال ثلاثة قرون، وغدت أمام مبادئ علمية جديدة، وتقنيات جديدة، كل الجدة، "نجمت عن اللقاء والتفاعل بين الإلكترونيات والمعلوماتية، وعلوم الفضاء، وعلوم البحار، والصناعة البيولوجية، وهي جعلت هذه الأشياء، جميعها، في خدمة الطاقة الجديدة".[27] فما الذي فعلناه في محاولة فهم هذا العالم الجديد؟! وما الذي فعلناه لمقابلة ما يفرضه علينا من تحديات، أهونها وأقربها أن نسير في ركابه، أو على هامشه على الأقل. نعم! فنحن نعتبر اليوم في خارجه، وبعيداً جداً عن سياقاته.

إن من يحاول استقراء ما يجري أو يدور في عقول المسؤولين عن التعليم في محيطنا العربي سيصاب بإحباط شديد، بل خيبة ما بعدها من خيبة، وما ذلك إلاّ لأنه سيجد أن التعليم يسير في أفلاك غير أفلاك هذا العالم، فإما أنه لا يعتبر نفسه جزءاً منه، أو أنه يعتقد أن بإمكانه أن ينعزل عنه، ولذا فهو باق على ما كان عليه آباؤه

الأولون البعيدون والقريبون. ونحن لا نروم، الآن على الأقل، درجة عالية من التفاعل بين الإلكترونيات والمعلوماتية، بحيث نكون من روادها، أو صناعها، أو مبدعيها، نريد بكل تواضع، أن نرى أبناءنا يجيدون استخدامات الحاسب الآلي في المدارس، ويستطيعون أن يبحثوا عن المعلومات التي يريدون بالوسيلة الأسهل والأسرع والأنجع: الإنترنت. هل هذا الذي نطلبه كثير؟!.. إنه، وعلى تواضعه، غير متوفر، إما لأننا بقينا، في بعض أقطارنا، أوفياء لفلسفتنا القديمة: أعداء ما نجهله، أو لأننا لا نقوى ، في بعضها الآخر، على توفير ذلك لأجيالنا، فنحن مدينون لصندوق النقد الدولي، أو أننا نشتري الأسلحة لنحارب، أو لنتحارب، أو للزينة والفرجة، فلا يبقى شيء للمدارس أو للتعليم أو لهذا الترف العلمي الجديد.

هل نستطيع أن نفهم أو ندرك هذا المستقبل الجديد الذي يتربصنا، والذي يشير إليه تقرير "Fast" الذي وضعته أوروبا في العام 1982م، لمحاولة استشراف مستقبلها العلمي والتقني والصناعي؟ لقد توقع التقرير: أن يكون أكثر من نصف السكان النشيطين اقتصادياً قد غيروا عملهم خلال عقد التسعينيات، أو عدّلوا، على أقل تقدير، من مؤهلاتهم كلياً أو جزئياً، بسبب التقنيات الحديثة، والمعلومات والاتصالات وسواها. هذا في التسعينيات، وهذا في أوروبا، التي تسير في طريق العلم والتقنية بخطى واسعة، أما عالمنا، الذي هو خارج السياق، فلا نحسب أنه يملك أي رؤية لما سيكون عليه وضع الأجيال في السنوات العشرين القادمة، بل إنه، بطبيعة الحال، لم يحدد موقعه المنتظر بعد في هذا العالم المتلاطم الجديد. لا نريد أن نتهم بالمبالغة أو التهويل، فنكتفي بالإشارة إلى

حقيقة لم تعد قابلة للأخذ والرد، وهي أن هذه الثورة العلمية التقنية تغدو عالمية شاملة، يوماً بعد يوم، ولا بد، بالتالي، من النظر فيما تمليه على التربية، وعلى سواها من الميادين الأخرى، من تغيير وتجديد، تلبية لتحديات المستقبل العجيبة. إن هذا يفرض قدراً من المرونة والتنوع في فروع الدراسات المختلفة، وفي لائحة التخصصات.[28] وإن التحولات التقنية التي تحدث اليوم في مجالات الإنتاج، والاتصال، والعلاقات الاجتماعية، وسواها، تتطلب إحداث ثورة تربوية، سواء في بنى التربية، أو محتواها، أو إدارتها. وأهم ما في الاتجاهات التربوية الجديدة، المستجيبة لمطالب التحولات التقنية، جانب إنساني يتعلق بما يتوجب على الجميع إدراكه؛ وهو أن الثورة الجديدة أدت إلى قيام علاقات جديدة على المستوى الكوني.. أي بين سكان هذا الكوكب. هذا بالإضافة إلى جانب آخر يتعلق بربط التربية بالعمل.

ففيما يتعلق بالجانب الأول، يؤكد العديد من الباحثين على أن وسائل الاتصال خلقت نمطاً من العلاقات له وجهان: وجه كوني، لا يخفي حقيقة التباعد الجغرافي، ويعمل على تقليصها أو إلغائها (كما مر بنا في الفصل السابق)، وهو يحمل قيماً وعادات مختلفة، وأحياناً متناقضة ، متبادلة بين البشر دون أن يغادروا مواقعهم. ووجه محلي داخلي، وهو يفضي إلى تخفيف درجة التآلف في صميم العلاقات المجتمعية والأسرية ذاتها، فقد يشعر مواطن القرن الجديد بتقارب شديد مع من ينأى عنه: جغرافياً وثقافياً، كما لم يحدث هذا من قبل على مر التاريخ، في الوقت الذي يشعر فيه بأن الفجوة آخذة في الاتساع بينه وبين من يحيطون به، وذلك بالصورة التي يمكن وصفها بأن: القريب جسداً بعيد نفسياً وفكرياً، والبعيد جسداً قريب

روحياً وسلوكياً، ولعل من أبلغ ما يعكس ذلك كتاب "موت الأسرة"، لعالم الاجتماع ديفيد كوبر الذي استدل فيه على أن الأسرة بطابعها الكلاسيكي قد ماتت. وهذا يعني أنه "لابد أن نفكر بطريقة عالمية، ونتصرف بطريقة محلية"، بحيث يكون البعد العالمي جزءاً أساسياً من تفكيرنا، فنكون بهذا مسلحين بلغة العصر الجديد، ومفاهيمه، وآلياته، بالقدر الذي يؤهلنا للتعامل معه، ويؤهلنا، أيضاً، للقدرة على التكيف مع الظروف المحيطة.[29]

التعليم والإنتاج

أما فيما يتعلق بالجانب الثاني، وهو جانب ربط التربية بالعمل، فإن ذلك يعني تعدد أشكال التعليم وأنماطه وصوره، وانفتاحه على عالم العمل، والإنتاج، واستجابته للحاجات المتباينة للأفراد والجماعات والمهن.[30]

ليس من الممكن اليوم الإبقاء على التخصصات التقليدية ذاتها، كما أنه ليس من المقبول حماية الهيكلية التربوية التقليدية نفسها، وإلاّ فإننا سنجد أنفسنا أمام أنواع جديدة كارثية من البطالات، فأصحاب التخصصات التقليدية لن يجدوا لهم مكاناً في المجتمع الجديد، المجتمع الذي بنى ويبني علاقاته وفرصه على "الإنتاج". هذا فضلاً عن أن الأمة التي لن تلتفت إلى واقع ومستقبل العالم الجديدين، في ظل هذه الثورات المتواترة المتوالية السريعة، لن يكون لها موقع في حلبات المنافسة.

أجل! لقد توثق اليوم، أكثر فأكثر، مفهوم التعليم من حيث ارتباطه بـ "الإنتاج" أو بالعمل، ليس فقط لأن ذلك يحدّ من البطالة

أو يضمن فرص عمل جديدة للشباب، ولكن لأن تقدم الأمة نفسها يستوجب ذلك ويفرضه في ضوء هذا الإنقلاب الكبير الذي أحدثته الثورة العلمية الجديدة، ولا يمكن أن يكون لنا نصيب في هذه الثورة إن لم ندرك شروطها ومتطلباتها، ومن ثم نعمل كل ما يمكننا للانخراط فيها، لنصبح جزءاً أصيلاً فيها.

ولكل ما تقدم ذكره؛ فإننا ما نفتأ نسمع عن مطالبات مستمرة بمنح دور متزايد، في مجال التربية والتعليم، وللمؤسسات الصناعية والتجارية، وبالتالي؛ الاهتمام بالإعداد في مواقع العمل نفسها. وهذا الدور لا يقف عند المستوى التنسيقي الذي يكتفي بمجرد تحقيق قدر من الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات القطاع الخاص من الخريجين، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك، أي إلى أن يكون القطاع الأهلي "شريكاً" استراتيجياً وتنفيذياً في مشروع التعليم برمته. وإذا كان هناك من يرى أنه، مهما ثقلت الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة، فهي ستظل الممول الرئيس للتعليم، فإن ذلك لا يمنع أن يكون هناك مصادر أخرى للتمويل، ومنها: الشراكة بين دولة فعالة، وقطاع خاص مزدهر، وأن تتيح الدولة للمنظمات الأهلية غير الحكومية المساهمة في تمويل التعليم وتسييره. وأن تستعين بالقروض والإعانات الدولية (خاصة بالنسبة للبلدان التي لا تكفي مواردها العامة لتغطية التعليم ما قبل الجامعي). وأن تفرض رسوماً أو ضرائب رمزية على السلع الكمالية لتستثمر حصيلتها في المشروعات التربوية.[31]

إن من تقاليد العصر الذي نعيشه، نظراً لظروفه الخاصة به، ونظراً لربطه التربية والتعليم بالعمل والإنتاج، تأكيد فكرة الشراكة

بين الدولة والقطاع الأهلي والمواطنين والهيئات غير الحكومية عموماً في إنتاج المعرفة، وفي تهيئة الأجيال لميادين الإنتاج.[32] ولا نعرف سبباً للوجل الذي ينتاب بعض الدول جراء مبادرات القطاع الخاص في الاستثمار في مجالات التعليم المختلفة، فهي إما تمنع ذلك، أو أنها تضع من التشريعات والأنظمة ما يعرقل أي نوايا حسنة ترمي في هذا الاتجاه. إن فكرة مسؤولية الدولة عن إعداد الأجيال وتشكيل وعيهم هي فكرة ماتت، أو ينبغي لها ذلك، بعد موت الإيديولوجيا وانحسار الأنظمة الشمولية. وعملياً؛ لم يعد بإمكان الحكومات اليوم أن تضطلع بتلك المسؤولية وحدها، ليس فقط لأن ذلك يعجزها مادياً على المدى الطويل؛ ولكن أيضاً لأن شراكة القطاع الخاص أصبحت جزءاً من المتطلبات التربوية ذاتها.

أزمة القيم

ولا نريد أن يكون تركيزنا هنا على تحقيق المكاسب المادية لسباق التعليم، أو على قصر فكرة التقدم على التكنولوجيا وصناعاتها واقتصاداتها، بل لابد أن نذكر، بالأهمية نفسها، ضرورة النظر إلى أزمة القيم التي يمكن أن تتخبط فيها بعض مجتمعات اليوم. فالغايات الكبرى للتربية، التي تحددها الفلسفة التربوية، لا توضع على نحو نظري مجرد، بل تنبثق من الواقع الاجتماعي والتربوي. إنها، كما يرى أحد الباحثين، غايات تصدر عن التفكير العميق في أزمة عصرنا، وأزمة حياتنا، وعلى رأسها أزمة القيم، وما يرتبط بها من أزمات في المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وأزمة التخلف الحضاري، وما وراءه من أسباب ثقافية واجتماعية. وهذا لا يعني، ألا تكون تلك الغايات مرتبطة بالتاريخ الماضي والتراث، كما

ذكرنا في الفصل السابق، فالماضي حاضر في الحاضر، كما أن الحاضر مشرئب نحو المستقبل، فضلاً عن أن أهمّ غايات التربية هي أن نجعل الإنسان كما يرى الباحث نفسه، قادراً، بفضل النظرة النقدية الحرّة، على تحقيق التفاعل الأصيل والخصيب بين هويته وذاته وآرائه من جهة، والعصر الذي يحيا فيه من الجهة الأخرى. إن غايات التربية، التي تحددها الفلسفة التربوية، ليست غايات خالدة لا تحول ولا تزول، ولا تتغير أو تتبدل، أو تتطور، إننا لا نرسم تلك الغايات إلى الأبد، وإنما توضع بصفتها تصوّرات مستقاة من الواقع، تتغير بتغيره، ويتم التحقق منها، وامتحانها، وتطويرها، عن طريق ممارستها في المؤسسة التربوية. بل إنها بناء نبنيه من خلال حركة الحياة، وصراعاتها، ومشكلاتها المختلفة. وعلى هذا النحو تأخذ إعادة توليد الغايات التربوية صورة رسالة، بل صورة معركة في سبيل الرسالة.[33]

إن توجهنا إلى إيجاد الحلول التربوية لأزمة القيم الممكنة، في عصر تكثر تحدياته، وتتعدد غواياته، إيجابية كانت أم سلبية، أمر لا مفر منه إذا نحن أردنا أن نمضي في طريقنا إلى أن نكون شركاء في بناء الحضارة البشرية الجديدة، دون أن يمس ذلك ثوابت هويتنا، وهذا لا يعفينا من العودة لنؤكد بأن تصورنا لتعليمنا "الذي لا يفعل شيئاً" يتضخم بشكل مذهل، ويدعو إلى الدهشة، مع فجر كل يوم جديد، ولاسيما بعد هذه الانفجارات الهائلة في التقنية العالية، والمعلوماتية، أو اقتصادات المعرفة، فضلاً عن تحديات المنافسة، والفرص الضائعة والمحرجة، التي تفرضها العولمة، أو بمعنى آخر: هيمنة الكبار على الصغار.

نعم! نحن أمة لها تاريخها الحضاري الزاهر، ولكن أين هو

موقعنا اليوم، هل يكفي أن نقف على الأطلال، أو نعيد ونكرر قصص بطولاتنا القديمة؟

إن الإيمان بحتمية "الدورة" الحضارية التي ننتظر أن تعيد لعالمنا المغلوب ما كان عليه في سالف العصور من "تسيُّد" لا يكفي وحده لتحريك هذه "الدورة" ودفعها إلى الأمام. بل إننا نقول للمؤمنين بحتمية هذه الدورة لا تتفاءلوا كثيراً، ولا تركنوا، في تحقيق ذلك، إلى نواميس التاريخ وقوانينه فقط، فالدورة الحضارية لن تأتي وحدها، وإنما يجب أن نعلم أن من أبرز مستحثاتها، تكوين الأجيال القادرة على استيعاب ما يجري، ومن ثم توظيف ما تستوعبه للتجاوز نحو ما هو أفضل.. نحو مغامرات أصيلة وبناءة .. ونحو مراجعة واعية ومسؤولة، مراجعة دائمة لما نحن عليه.

هل ندلكم على وصفة سهلة للدخول السهل في عصر العلم الحديث، والتقنية الحديثة: الخط واضح، فمع وجود الإيمان الحقيقي بتحديات العصر ومغرياته، ومع وجود التصميم والإرادة، بينت التجارب أن معركة التنمية يمكن أن تختصر الزمن إذا ما تم التركيز على تنمية الموارد البشرية، بصفة عامة، وعلى من هم في سن العمل بصفة خاصة، فإنجلترا احتاجت إلى 130 عاماً لتتحول إلى عصر الصناعة، بينما اختصرتها فرنسا إلى 70 عاماً، وألمانيا إلى 44 عاماً، والصين إلى 34 عاماً، واليابان وروسيا إلى 26 عاماً.[34]

إن تعليمنا اليوم هو، باختصار، التعليم الذي لا يفعل شيئاً، ونحن بأيدينا يمكن أن نجعله يفعل كل ما نشاء.. إن شئنا!

هوامش الفصل الثاني

(1) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص228.

(2) علي خليفة الكواري، ماهية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة غير منشورة 1981م، نقله عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، ص13.

(3) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ص226. وهناك تعريفات ومفهومات أخرى للتنمية سنعرضها في صفحات لاحقة من الفصل الثالث عشر ص ص 29– 32.

(4) سينوت حليم دوس (د.) قضية التكنولوجيا وبراءات الاختراع في الدول النامية، مجلة التعاون، عدد2، أبريل 1986م، ص139.

(5) أسامة أمين الخولي (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد85.

(6) انظر السابق.

(7) الطيب تيزيني (د.) حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً، دمشق 1971، ص ص 313- 314.

(8) انظر السابق.

(9) أحمد منير مصلح، نظم التعليم في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، الرياض، ص327.

(10) عبدالمجيد نشواتي، علم النفس التربوي. ط9، مؤسسة الرسالة، الأردن 2002م، ص48.

(11) عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، الكويت، ص52.

(12) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ص ص 94-95

(13) انظر السابق، تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85 .

(14) انظر السابق، مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995م، ص81.

(15) عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، الكويت، ص184 .

(16) انظر السابق، ص79.

(17) سعد الدين إبراهيم، صحيفة القبس، العدد 5075 في 21شوال1406هـ

(18) أحمد منير مصلح، نظم التعليم في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، الرياض، ص329 .

(19) عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، الكويت، ص181.

(20) الطيب تيزيني (د.) حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً، دمشق 1971م، ص317.

(21) عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص125.

(22) فريدريك هاربيسون، و مايرز، تشارلز، نقله عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص127.

(23) أحمد منير مصلح، نظم التعليم في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، الرياض، ص199.

(24) فريدريك هاربيسون، وتشارلز مايرز، نقله عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص127 .

(25) أنطوان زحلان (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد86.

(26) عبدالمجيد نشواتي، علم النفس التربوي. ط9، مؤسسة الرسالة، الأردن 2002م، ص120.

(27) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995م، ص142.

(28) انظر السابق، ص143.

(29) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية استراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م.
http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc

(30) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995م، ص143.

(31) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا 2004م، ص125.

(32) انظر السابق، ص106.

(33) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995م، ص96 .

(34) علي فخرو (د.) الإنسان والتنمية في الخليج العربي، محاضرة ألقيت ضمن مشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي، جامعة قطر، مايو 1982م، نقله عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، الكويت، ص28.

الفصل الثالث

عصرنا العربي..
والتغيير المخاتل

أما موضوع التغيير، فهو الذي سيجتاحنا سلباً، أي: أن كل شيء سيتغير من حولنا إلى أن تزداد غربتنا رسوخاً عن عالمنا.. ستسحقنا، مرة أخرى، عجلة التخلف، ولكنها ستكون هذه المرة أمعن في الإيذاء، فهي أكثر قدرة على التدمير ومضاعفة الخسائر، فالقويُ الذي نواجهه هو أكثر قوة من كل ما شهدنا في عصورنا المختلفة، وبالمقابل، فإن ضعفنا لامناص من تفاقمه، والمعادلة هنا بالغة السهولة، وهي مرتبطة بعلاقة طرد أو إقصاء تلقائية، فكلما ازداد القويّ اختراقاً للمستقبل، ابتعد الضعيف أكثر وأكثر، متقهقراً إلى الوراء، ما يزيد في حجم الفجوة أو المسافة الفاصلة.

الفصل الثالث

عصرنا العربي..
والتغيير المخاتل

الذي يقرأ اليوم عن تكنولوجيا النانو يمكنه أن يتصور حجم التطور المذهل الذي حدث وسيحدث في مجالات وحقول وتطبيقات "التقنية".. تقنية اليوم.. وتقنية المستقبل، كما يمكنه، بالتالي، أن يطلق خياله الرحب في قياس "الانفجار" الكبير، الذي ما فتئ ينمو، في مجال تطور العلم.

وتقنية النانو ليست سوى واحدة من أعاجيب العصر الجديد الذي يقتحمنا بلا رأفة، فهناك أعاجيب أخرى نقرأ ونسمع عنها، ولا نستطيع أن نزعم، نحن العرب، أن علاقتنا بها يمكن أن تتجاوز هذا المستوى البسيط المتواضع من الصلة. لماذا؟ بكل بساطة، أو بكل فجاجة، لأننا غير مهتمين بما يجري في عالمنا اليوم من إنجازات علمية مبهرة، فقد اكتفينا بموقف المتفرج، أو المنتظر لما سينجم عنه هذا السباق العلمي المحموم من نتائج، وقد نستطيع أن نجد مكاناً قصياً على أطراف المائدة الحافلة، بعد أن يكون قد انفض الجمع، وبعد أن يكون المنتصر قد ملأ خزائنه بالغنائم الكبرى ثم

رحل. ولاشك أن جامعاتنا ومراكز البحث عندنا ما فتئت تجدد إخلاصها لحالات التخاذل التي تعيشها منذ سنين، فشبابنا أبعد ما يكونون عما يجري فوق هذا الكوكب من اقتناص لفرص القوة، ومن تنافس لا يبرد أو يتثاءب في مجالات الإنجازات التقنية والعلمية، وكما أن علماءنا الذين يغادروننا إلى الغرب لا يعودون إلينا، ولماذا يعودون إلينا؟ فهم لا يجدون عندنا إلا ما يكبل مواهبهم، وما يعيق قدراتهم وما يشلّ شللاً كاملاً كوامن الإبداع فيهم: فلا ميزانيات، ولا تجهيزات، ولا مناخات للحرية، ولا عقليات أو بيئات إنتاج تقدر أهمية ما يفعلون. [1]

تقنية القرن.. بامتياز

ونعود إلى ما كنا فيه من ذكر النانو تكنولوجي، أحد بَواقع زماننا هذا، إن صح التعبير، إذْ يؤكد المختصون على أن من سيحقق تقدماً في تقنيات النانو (التقنيات المتناهية في الصغر) سيتحكم في الاقتصاد العالمي في هذا القرن الواحد والعشرين، وذلك بما تقدمه هذه التقنية من فرصٍ هائلة للإبداع والثراء والتنوع والفاعلية والجودة في مجالات الصناعة والزراعة والطب، بل حتى على مستوى الاستخدامات الأمنية والعسكرية المختلفة. فهي بالفعل تقنية القرن الجديد بامتياز، وهناك سباق محموم بين الدول المتقدمة، في مجال التمويلات الهائلة من أجل تطويرها، ومن أجل الاستحواذ على مفاتيح أسرارها (تريليونات من الدولارات).

وتكنولوجيا النانو تُعنى بتطوير وإنتاج أدوات وأجهزة متناهية

في الصغر، عن طريق التحكم في ترتيب الذرات والجزيئات داخل المادة.[2]

ولتبسيط الفكرة حول "النانو" فهو، باختصار، يشير إلى واحد من مليار من المتر مثلاً. ويصف توماس كيني Thomas Kenny من جامعة ستانفورد، حجم النانو بأمثلة كثيرة، منها أنه بعرض الحمض النووي DNA منقوص الأوكسجين نفسه، أو بحجم عشر ذرات هيروجين، أو أنه لا يتجاوز نمو ظفر الإنسان في ثانية واحدة، أو ارتفاع قطرة ماء، بعد بسطها كلياً على سطح مساحته متر مربع واحد. والنانو يساوي أخيراً واحد على عشرة من سماكة الطبقة الملونة على النظارات الشمسية.

وكلمة "النانو" مشتقة من كلمة نانوس الإغريقية، وتعني القزم. ويتعامل العلماء والمهندسون مع المادة في هذا المقياس على مستوى دقيق جداً، أي على مستوى الذرات والجزيئيات النانومترية، ليس لبناء أجهزة نانومترية فحسب، بل لخلق مواد جديدة، ذات ترتيبات وتجمعات وخصائص مبتكرة، وغير موجودة طبيعياً، من شأنها أن تفتح آفاقاً جديدة في العلوم والتكنولوجيا، وتؤدي إلى تطبيقات حياتية مختلفة. بالإضافة إلى إمكانية تحريك الذرات والجزيئيات بدقة لإحداث تفاعلات كيماوية، مما يؤدي إلى تصنيع أو تعديل بعض الجزيئيات الإحيائية المهمة. [3]

ويشار إلى أن تكنولوجيا النانو قد تنبأ بها، منذ بدايات النصف الثاني من القرن الماضي، العلماء وكتّاب الخيال العلمي. ومن أولئك عالم الفيزياء الأمريكي ريتشارد فينمان Richard Feynman الحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء العام 1965م. أما المؤسس

الفعلي لعلم النانو تكنولوجي فهو عالم الفيزياء الأمريكي أريك دريكسلر Eric Drexler مؤسس معهد استشراف النانو تكنولوجي Institute Foresight في كاليفورنيا، إذْ نشر عام 1986م، كتابه الشهير "محركات التكوين أو الخلق" Engines of Creation ، الذي يعد من الكتب الرائدة في مجال النانو تكنولوجي، فقد بين فيه أفكاره ورؤيته لمستقبل واعد، تكون فيه آلات صغيرة، بحجم الجزيئات، قادرة على صنع آلات أخرى، وبالتالي التناسخ ذاتياً. كما بين فيه مخاطر هذه التكنولوجيا متصوراً كابوساً من الآلات الدقيقة التي يخرج استنساخها عن نطاق السيطرة، مُنتجةً خليطاً يستهلك كل شيء. وتُعد النانو تكنولوجي الآن من مجالات البحث النشطة جداً التي يقوم بدراستها العديد من العلماء في كل أنحاء العالم في مختبرات حكومية وتجارية. [4]

وملابس ذكية.. أيضاً

ويُبْنى هذا العلم على التعاطي بالجزيئات كما ذكرنا أعلاه، وفق علوم هي مزيج من الكيمياء والفيزياء والهندسة؛[5] ويتكشّف المستقبل عن أن الهدف هو اندماج تكنولوجيا المعلومات والبيولوجيا وعلوم الطبيعة وعلوم الفضاء مع هندسة التحكم التلقائي والاتصالات، لتخلق مزيجاً علمياً تكنولوجياً يصعب، إن لم يستحل، التكهن بنتائجه.

وكان تساؤل العلماء في البداية حول إمكانية تصميم أجهزة متطورة يمكنها التعامل مع تلك القياسات الدقيقة في مجال النانو تكنولوجي، وقد نجح هؤلاء في بناء ميكروسكوبات ضخمة تستخدم

لتصوير الذرات والجزيئات، كما تستخدم لتحريكها من مواضعها، من أجل بناء تركيبات جديدة للمادة، أو من أجل إنتاج مواد جديدة غير معروفة. فتكنولوجيا النانو تركز على تعديل البناء الذري أو الجزئي للمادة، لبناء تراكيب جديدة وبتكلفة اقتصادية منخفضة.[6]

ففي مجال المباني، ستخرج إلى الوجود البنايات الضخمة التي تستطيع إرسال إشارات لاسلكية عندما تحتاج إلى صيانة، أو أنها قد تستطيع صيانة وإصلاح نفسها. ويمكن أن تدخل هذه التقنية مواد البناء ذاتها، مثل الطلاء والأسمنت، وذلك لتقويتها، وللتعقيم وإزالة الروائح، ومقاومة التشابك، ومنع نفاذ الملوثات الخارجية التي تطلقها الطائرات إلى داخل المنازل. كما يمكن التحكم في المناخ الداخلي للأبنية، فيما يعرف بالنوافذ الذكية. وستقدم تقنية النانو فرصاً كبيرة للأسواق فيما يتصل بمواد بناء ذات جودة وأداء عاليين يفوقان بكثير المنتجات المتوفرة حالياً.

وفي مجال إنتاج الطلاءات خصوصاً، فقد طورت إحدى الشركات نوعاً من الطلاء يعتمد على حبيبات النانو، ويتميز بكفاءته في مقاومة التصدع، والحفاظ على الألوان، ومقاومته للغبار والمياه. وهناك طلاءات أخرى ساهمت حبيبات النانو في تخفيض تكلفتها، مثل الطلاءات المانعة للانعكاسات التي تستخدم في بعض المنتجات، مثل العدسات. كما تستخدم حبيبات النانو في إنتاج طلاءات أخرى واقية من أشعة الشمس، أو تحول دون تكون الضباب على الأسطح.[7]

ويمكن تطوير خلايا شمسية باستخدام الطاقة المستخدمة في الإضاءة، وهذا سيشكل إنجازاً كبيراً في مجال توفير الطاقة، لأن

أكثر من 25% من الطاقة الكهربائية المتوفرة في العالم تستخدم في الإضاءة. كما أنها، وفق التقنية الجديدة، ستكون زهيدة الثمن، وصديقة للبيئة. (8)

ومن المتوقع أن يكون لتقنية النانو دور مهم في معالجة المياه، ولاسيما أن 80% من الأمراض المعروفة في الوقت الراهن تنتقل عن طريق المياه. ونظراً لصغر حجم الجراثيم المسببة للأمراض، فإن أفضل الوسائل لمعالجتها هي تلك التي تعتمد على تقنية النانو، وقد قام بعض الباحثين بالعمل على صنع فرشاة لتنظيف الأسنان تكون أسنانها أكثر نحولاً من شعر الإنسان بألف مرة. فمن شأن فرشاة بهذا الحجم التصدي للملوثات العالقة في الماء. (9)

ويستخدم ثاني أكسيد التيتانيوم النانوي في صناعة معاجين الأسنان، وفي صناعة مواد التجميل، خاصة كريمات التبييض، وفي صناعة مستحضرات الوقاية من أشعة الشمس، لأن له خاصية محفزة للضوء. (10)

أما ثيابنا فستأخذ بيانات عن صحتنا، وتنبهنا لعوامل بيئية مضرة، وستنظف نفسها من الأوساخ والروائح، دون أي مساعدة، وستقوم بتدفئة أو تبريد الجسم، حسب درجة الحرارة الخارجية. فقد توصل العلماء في جامعة هونج كونج إلى ابتكار ملابس ذكية تغسل نفسها بنفسها. ويتم ذلك عن طريق تغليف الأقمشة القطنية بجسيمات صغيرة نانوية من مادة ثاني أكسيد التيتانيوم، التي تعمل كمحفزات لتحطيم الجزيئات الكربونية، حيث تحتاج فقط إلى أشعة الشمس لتنشيط هذا التفاعل المؤدي إلى النظافة. ويمكن تصنيع هذه الأقمشة وتحويلها إلى ملابس ذاتية التنظيف، تزيل الأوساخ

والملوثات البيئية والجراثيم. كما يمكن تحويل تلك الأقمشة إلى ثياب عسكرية تحمي الجندي من القنابل. وتعدّ أسواق الملابس من أكبر الأسواق التي ستستفيد من تقنية النانو، كما أن هذه التقنية من أقرب التقنيات المتوقع وصولها إلى الأسواق. (11)

وتوظف تقنية النانو لتطوير أنظمة آلية من شأنها الحد بشكل كبير من الحوادث، فضلاً عن استعمالها في تطوير وسائل نقل فعالة باستخدام مواد ذات أداء أفضل. (12)

حروب الجراثيم

ومما قرأنا أن إحدى أهم المواد التي أنتجتها تكنولوجيا النانو "أنبوب الكربون"؛ وهو عبارة عن مادة خفيفة جداً ومرنة، ويمكن بواسطتها إنتاج كوابل تستخدم لـ"مصعد فضائي" ليصل إلى المحطة الفضائية على ارتفاع 36 ألف كيلومتر من الأرض، وتتيح لرواد الفضاء أن يواصلوا منها رحلاتهم إلى كواكب أخرى.

وعلى ذكر الفضاء؛ فهناك تطبيقات أخرى لتقنية النانو تستخدم لتطوير مواد قوية وخفيفة الوزن ومتعددة الاستعمالات لتعزيز الأداء في تشغيل الطائرات والمراكب الفضائية وخفض تكاليفها. كما تستخدم لإنتاج إلكترونيات أكثر سرعة من شأنها أن تمكن مركبات هوائية، آلية وموجهة ذاتياً دون أي وجود بشري، من الاستطلاع والمراقبة. (13)

ويمكن للنانو أن يحضر جيشاً من الجراثيم، بواسطة الآلات المتناهية في الصغر، يوجهها مثلاً إلى وزارة الدفاع الأمريكية لتصل من ممرات الهواء، التي لا يمكن حراستها، إلى جهاز الكومبيوتر،

الذي يسيطر على كل إدارة العمليات العسكرية، لتدميره أو للسيطرة عليه.

وبالمناسبة، ففي مجال الاستخدامات العسكرية يمكن صناعة أسلحة لا يمكن مشاهدتها، وهي قادرة على مهاجمة أهدافها بدقة دون أن تستطيع الأجهزة الدفاعية إعاقتها. بل يمكن صناعة بلايين الأسلحة الفتاكة التي تتحرك وتعمل ذاتياً، ولا تتطلب وجود جنود لتوجيهها، بل من الممكن برمجتها لتكون انتقائية في حروبها. وقد تستخدم في الاغتيالات؛ لأنه من الصعب اكتشافها قبل التنفيذ، كما أنه من الصعب تتبعها ومعرفة مصدرها.[14]

وكما يقول المفكر الفرنسي جان بودريار: "هي الحرب بوصفها تحطيماً للخصم، ونزوة تكنولوجية، ومهلوسة، وتتابعاً لمؤثرات خاصة، الحرب وقد صارت فيلماً قبل كثير من اندلاعها. الحرب تلغي نفسها في الاختبار التكنولوجي، وهي كانت بالنسبة إلى الأمريكيين قبل كل شيء مختبراً للتجارب، وحقلاً هائل الاتساع لاختبار الأسلحة ووسائلها وقدرتها.[15]

وهو يشير هنا، بطبيعة الحال، إلى الحروب الأمريكية الأخيرة ولاسيما في الخليج: تحرير الكويت، واحتلال العراق، فقد كانت الحربان مختبراً لتجارب الأسلحة "الذكية" عالية التقنية، وعالية التدمير، وهي، في الوقت ذاته، الأكثر أماناً بالنسبة إلى مستخدميها، إذْ كان التعويل في استخدامها على "غرف العمليات" وشاشات العرض، والكي بوردز، والتوجيه الآلي. وقد حققت تلك الأسلحة من دقة التهديف ما لم تحققه الحروب التقليدية فيما سبق من أزمنة.

ومع هذا؛ فإن ما يبشر به الزمن الآتي القريب سيكون أكثر خصوبة فيما يتصل بالنزوات التكنولوجية الأكثر إدهاشاً.

صحة المستقبل

وستتمكن تقنية النانو، في مجال الطب، من صناعة مركبات صغيرة جداً، تدخل عروقنا، لتسافر فيها، وتُجري تشخيصها لكل ما تراه، ثم بعد ذلك ترسل تقاريرها إلى أجهزة كومبيوتر في مكان ما. ومن أهم خصائص تقنية النانو، وربما أكثرها نفعاً للتطبيقات المتعلقة بالطب الأحيائي، القدرة على تصغير تقنيات أجهزة التشخيص إلى أحجام بالغة الصغر ما يمكّن من ابتلاع قرص صغير يحتوي على جهاز لقياس ضغط الدم. (16)

لقد فتح هذا التطور باباً كبيراً في إمكانية استخدام النانو في وسائل التشخيص الأخرى، مثل: جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي، والتصوير بالموجات فوق الصوتية، والأشعة المقطعية، وأجهزة الطب النووي، ما يرفع من كفايتها وقدرتها على اكتشاف الأمراض بشكل مبكر، ويعطي الطبيب معلومات واضحة عن المرض، ومكانه، وحجمه، ومدى انتشاره. (17)

وتساهم التقنيات المعتمدة على النانو في تحليل العينات المأخوذة من المريض في وقت قصير وبحجم أقل، ما يمكن الطبيب من اتخاذ قراره في الوقت المناسب. وستوفر تقنيات التصوير المعتمدة على النانو الفرصة لمتابعة تطور المرض (Monitoring)، ومراحل علاجه، كما هو الحال في علاج مرض السرطان بأنواعه المختلفة. ويعد مرض السرطان من الأمراض الأكثر انتشاراً في

أنحاء العالم، فقد تم اكتشاف أكثر من عشرة ملايين إصابة جديدة، وقد توفي أكثر من ستة ملايين من المصابين حول العالم في عام 2002م، وفي كثير من الحالات يكون اكتشاف السرطان قد تم في وقت متأخر، ما يقلل من فرص نجاح علاجه، ولهذا؛ فإن التطور النانوي في مجال تشخيص مرض السرطان سيساهم في اكتشافه مبكراً وإمكانية استئصاله وعلاجه قبل أن يستفحل.[18]

وتعطي تقنيات النانو الفرصة للقضاء على الأمراض دون اللجوء إلى استخدام العقاقير، فمثلاً: يمكن استخدام أشعة الليزر لتسخين الخلايا الملتصقة بحبيبات النانو فقط، ما يؤدي إلى إتلافها، وبالتالي إتلاف الخلايا السرطانية دون غيرها. كما أن استخدام الطريقة نفسها في القضاء على فيروس الإيدز يعد أمراً ممكناً. وقد قام باحثون بمركز أبحاث السرطان في جامعة ميتشيغن في الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تجارب على فئران مصابة بسرطان في الدماغ، وذلك بحقنها بدواء ومادة متباينة داخل جسيمات متناهية الصغر، بحيث يتم التحكم في وصل الدواء، وتتبع حركته، عن طريق جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI)، ومن ثم التأكد من أن الدواء يؤثر فعلاً على الخلايا السرطانية دون السليمة. وقد جمع الباحثون، في هذا الإنجاز الطبي، بين التشخيص والعلاج في الوقت ذاته. فقد تم تحديد مكان الورم، ومتابعة تقلصه واضمحلاله، ثم جرى علاجه، إذ أظهرت النتائج الأولية أن حيوانات التجارب استجابت للعلاج.

وقد توصل باحثون في جامعة نبراسكا في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نتائج شبيهة. وأوضح باحثون من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا أنه بمثل هذه التقنيات توصلوا إلى اكتشاف عقد

لمفاوية صغيرة الحجم في مرضى سرطان البروستات لم يكن بالإمكان اكتشافها في الماضي.[19]

وسيمكن صناعة غرفة عمليات كاملة في كبسولة صغيرة، يتم وضعها داخل جسم المريض، لتقوم بتنفيذ برنامج العملية، حسب حالة المريض.

ومن التطبيقات الطبية المهمة، نجاح أحد العلماء في وضع حبيبات النانو المغناطيسية في الأذن لإعادة قدرة السمع فيها. ويعد هذا إنجازاً مبهراً، لفائدته العظيمة في مساعدة كثيرين ممن يعانون من ضعف السمع.[20]

وقد أثمر البحث في مجالات النانو تكنولوجي عن سلسلة من المنتجات الجديدة؛ مثل ريبورت صغير يمكنه أن يتجول في شرايين الجسم لتنظيفه من بقايا الدهنيات التي تؤدي إلى النوبات القلبية.[21]

أما في مجال الزراعة، فتستخدم تقنية النانو في تعزيز الإنتاجية، للإطلاق البطيء، ولضخ الجرعات الفعالة من الماء والمواد المخصبة للزرع. كما تستخدم لمراقبة جودة التربة وسلامة المزروعات ولإزالة ملوثات التربة.

الآتي المذهل!

وفي مجال الحاسبات، فإن هذا التوجه المعروف بالانكماش حتى درجة التلاشي، مع إمكانية مُضاعفة قدراته وسهولة استعماله، سيمكن من ابتكار رقاقات الكومبيوتر التي تخضع بدورها لقانون مور Moor's Law. ، الذي ينصّ على أن الرقاقات هذه ستتضاعف كل

ثمانية أشهر، العمر المتعارف عليه في أحجام أجيالها، ثم تنخفض كلفتها مع انخفاض حجمها. وهكذا تبقى الأجيال تتلاشى وتنقرض إلى ما يفوق التصور.[22]

وبما أن الحجم له اعتبار في عالم الحاسب الآلي والإلكترونيات، فيذكر أن الحاسب الخارق اليوم، الموجود في مراكز الأبحاث والتطوير، أو في الجامعات الكبيرة، سيكون مجرّد "ساعة يد" في المستقبل القريب.

وعلى مستوى أجهزة الذاكرة الرقمية، فبفضل حبيبات النانو يتوقع الباحثون أنه بالإمكان تخزين الإشارة الرقمية الواحدة في كل حبيبة نانوية واحدة. "وإن تم ذلك فإنه من الممكن مضاعفة سعة الذاكرة الحالية إلى مئة ضعف. ويمكن بهذا استيعاب مليوني كتاب في مساحة لا تتعدى السنتيمترين المكعبين".[23]

ونستطرد في خوارق الحاسبات القادمة، إذ يذكر بيل جيتس، أن الكمبيوترات ستصبح "ذكية" جداً، إذ ستنعقد لها السيطرة "وتتخلص من أي حاجة إلى العقل البشري. فمنذ عقود عديدة يحاول العلماء الذين يدرسون الذكاء الاصطناعي تطوير كمبيوتر يتمتع بسمات الفهم والسليقة الإنسانية. وقد اقترح الان تورنج في العام 1950م ما أصبح يطلق عليه "اختبار تورنج". فإذا ما تسنى لك أن تجري محادثة مع كمبيوتر وإنسان آخر، كلاهما بعيد عن مجال رؤيتك، ولم تكن متأكداً أيهما الكومبيوتر وأيهما الإنسان، فسيكون قد أصبح لديك آلية ذكية".[24]

ولقد سعى مصممو الجيل الخامس في الحاسب إلى تطوير حاسب "ذكي" قادر على التحليل والتركيب، وعلى الاستنتاج

المنطقي، وحل المسائل، وبرهنة النظريات، وفهم النصوص، وتأليف المقالات. [25]

وسيصبح من السهل زرع رقاقة دقيقة في خنصرك تمكنك من شراء أي شيء، وفي أي وقت، ومن أي مكان، من خلال تشغيلها وحسب. فرقاقة الخنصر تمكن البائع من التحقق من شخصيتنا، ومن إعطاء رقم الحساب المصرفي، وتخويل البنك دفع المبلغ المطلوب في الوقت ذاته. [26]

وأفادت تقارير علمية عن جهود بحثية يقوم بها علماء بريطانيون في علم الأعصاب، تسمح بالولوج في شخصية الإنسان، وتساعد على قراءة نواياه العدوانية، قبل أن يقدم على أي فعل. ويعتمد ذلك على تطوير تقنيات مسح عالي الدقة لنشاط الدماغ، يمكن من خلاله توقع تصرفات الإنسان قبل حدوثها. وفي الولايات المتحدة يسير هذا المشروع بشكل آخر تحت اسم PHI، ويؤمل أن يكون نظاماً جاهزاً للاستخدام في غضون سنوات قليلة، وتعتزم وزارة الأمن الداخلي الأمريكية المساهمة في إنجاحه، بغرض قراءة النوايا الإرهابية عند المشتبه بهم قبل أن يرتكبوا جرائمهم. والسلطات الأمريكية تحث العلماء وشركات التقنية على تكثيف جهود البحث والتطوير من أجل تسخير التقنيات الحديثة لمساعدة رجال الأمن في تمييز (الإرهابي المحتمل)، وتعتزم السلطات الأمريكية توزيع هذه التقنيات في عدد من الموانئ والمطارات بحلول عام 2012م. وقد قيل بأن مثل هذه المشروعات تثير حفيظة وقلق المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حماية الخصوصية الفردية. [27]

وهكذا؛ فإنه من الممكن توظيف تقنية النانو في مجال

التجسس، إذ من الممكن أن تزرع في الدماغ أجهزة متناهية الصغر تقرأ أفكار الناس وتبعث بها لمركز المعلومات، ليتم تحليلها والتعاطي معها. وقد تزود هذه الأجهزة بقدرات تمكنها من شل قدرات من يفكر خلافاً لما يهواه من يملك التقنية. ومن الممكن تصنيع 50 بليون جهاز في وقت قصير وبتكلفة لا يمكن اعتبارها عائقاً. ثم تُبثُ في الهواء ليستنشقها الناس، وتصل إلى الجهاز الدموي ومن ثم إلى الدماغ. والمواد النانوية صغيرة لدرجة أنه يمكنها اختراق أغشية الدماغ والوصول إلى خلايا المخ والتحكم فيها، أو تعطيلها. [28]

عقل المستقبل!

ويشير جيروم جلين في كتابه "عقل المستقبل: الذكاء الصناعي" Future Mind: Artificial Intelligence ، الصادر في العام 1989م، إلى أن المجتمعات الصناعية تعتقد اليوم بأن البشر سوف يندمجون مع التقنية، وأن التقنية ستندمج بالتالي مع الوعي، ما يؤدي إلى ظهور سايبورغ Syborg ، أي الإنسان فائق القدرات، أو الذي جرى تحسين قدراته عن طريق شرائح الكومبيوتر المبثوثة في جسده. [29] ويرى جلين بأنه سوف يتم صناعة أدوات وأجهزة نانوية تستخدم كملحقات مكملة للجسم البشري، سواء لاستبدال أعضاء أو في أغراض علاجية، أو لمضاعفة قدرات البشر الجسدية والعقلية، مثل: زرع رقائق عصبية لتكون أدوات وصل إلكترونية مع الخلايا العصبية للإنسان، وتتصل بكومبيوتر، وبالتالي ستختفي

مظاهر الاختلاف والتمايز بين البشر والآلات، ويبدأ معها عصر التقنية الواعية، أو عصر "ما بعد المعلوماتية".[30]

وفي العام 2000م، تمكن فريق من علماء الهندسة البيولوجية في جامعة كاليفورنيا بيركلي الأمريكية، برئاسة العالم بوريس روبينسكي، من إنتاج أول شريحة كومبيوترية حية، عن طريق دمج شريحة كومبيوترية وخلية بشرية حية، ليضعوا بذلك أول لبنة في بناء رقائق إلكترونية جديدة، من الممكن أن تحدث ثورة غير مسبوقة في مجال عمليات زرع أجهزة إلكترونية لتدعيم قدرات الجسم البشري. كما أن هذه الرقائق والدوائر الإلكترونية، سوف تساعد على زرع أعصاب وأجزاء من المخ وأنسجة وأعضاء جسدية أخرى، ما سيسهم في تصحيح كثير من المتاعب الصحية الموروثة، وكذلك تجاوز الحدود التي تفرضها الطبيعة على إمكانات الإنسان الجسدية.

وفي عام 2001م، تمكن العالمان الألمانيان غونتر زيك وبيتر فرومهيز، في معهد ماكس بلانك للكيمياء الحيوية في ميونيخ، من دمج حوالي 20 خلية عصبية من دماغ حيوان الحلزون الرخوي snail مع رقيقة إلكترونية من السيليكون، لإنتاج أول شريحة عصبية إلكترونية حية، وقد نجحت الرقاقة الإلكترونية في التخاطب مباشرة مع الأعصاب، وكأنها عصب حي. وقد نجح هذان العالمان، أيضاً، في دمج أنسجة من المخ الحي، استخلصت من فأرة مختبرية، مع رقيقة إلكترونية تماثل الرقائق الإلكترونية لجهاز الكومبيوتر. ومن شأن مثل هذه الإنجازات أن تساعد في إنتاج أجهزة بيونية (بيولوجية

إلكترونية حية) فائقة الدقة والطاقة. كما تساعد في صناعة أجهزة الكومبيوتر البيولوجية المنافسة لذكاء الإنسان. بالإضافة إلى صناعة آلات ذكية هي حصيلة الدمج بين دماغ الإنسان والكمبيوتر، مثل صنع رقائق عصبية لدعم ذكاء البشر، والتوصل لأدوات للتخاطب المباشر بين الإنسان والأجهزة وشبكة الإنترنت.

يقول العالم الأمريكي راي كيرزويل، الخبير البارز في الذكاء الصناعي، إن الذكاء غير البيولوجي سيكون شائعاً بحلول عام 2019م، حيث سيتم حقن مجسات نانوية في أوردة وشرايين الإنسان، وزراعة رقائق إلكترونية دقيقة في بعض أعضائه، يمكن أن تؤدي وظائف المخ، وسيتمكن الإنسان وقتها من تقاسم الذكريات والمشاعر والأحاسيس والخبرات الداخلية، من خلال بثها إلكترونياً إلى الآخرين، إذْ سيمكن إعادة هندسة الدماغ البشري، من خلال برامج كومبيوترية، قد لا تتجاوز تكلفتها أكثر من ألف دولار، وذلك لزيادة القدرات الذهنية بما يعادل ألف مرة مما هي عليه الآن.[31]

ويعمل بعض العلماء، في معاهد بالو آلتو، على محاكاة الجهاز العصبي في الجنس البشري. وما يتوقعون إنجازه في هذه المختبرات هو تكوين بدائل للأعصاب في الجسم البشري، لا تستخدم في جسم الإنسان فحسب، بل أيضاً في أجهزة الكمبيوتر والرجال الآليين. وإذا استطاع علماء تكنولوجيا علم الأحياء تحقيق نتائج في هذا المجال، فقد نرى استبدالاً لبعض أعصابنا بأسلاك عضوية يمكن أن تعيش داخل جهازنا الجسدي.[32] ومن المحتمل على المدى البعيد صناعة أعضاء صناعية عصبية معقدة للتغلب على الاضطرابات العصبية عند الإنسان تُجري حالياً أبحاث وتجارب، بهدف استبدال شرائح

سليكونية إلكترونية رقيقة بالأجزاء المصابة في الخلايا العصبية لدماغ الإنسان. وتقوم تلك الشرائح ببعض وظائف الذاكرة، ما سيمكن الشخص المريض من استعادة الذاكرة. فتلك الرقائق الإلكترونية تقتضي تعزيز القدرات الدماغية أو العصبية للإنسان، من خلال تعويض الخلايا العصبية المتضررة في الدماغ، عن طريق تلقي النبضات الإلكترونية ومعالجتها، ومن ثم الاتصال بجوانب حية في الدماغ. فالعالم الأمريكي ثيودور بيرجر، أستاذ هندسة الطب الحيوي ومدير مركز الهندسة العصبية في جامعة جنوب كاليفورنيا، يقوم بمجموعة من الأبحاث، بهدف تطوير بعض لغات البرمجة في شرائح الكومبيوتر السليكونية لتؤدي بعض أعمال المراكز العصبية عند الإنسان. كما يقوم العالم جون دونوهيو، رئيس قسم العلوم العصبية بجامعة براون الأمريكية، ومؤسس شركة سايبر كاينتكس التي تعمل في مجال التقنية الحيوية في ماساشوستس، بزرع رقيقة إلكترونية دقيقة جداً تبلغ مساحتها أربعة مليمترات، سميت باسم "بوابة المخ" Brain Gate، أسفل عظام الجمجمة، في أدمغة خمسة أشخاص مصابين بالشلل الرباعي، وذلك لتحفيز أمخاخهم لتوليد الأفكار، وإرسال الأوامر منها إلى الكومبيوتر لتنفيذها. ويأمل العلماء أن تساعد هذه الرقائق تدريجياً الأفراد المصابين بأضرار في الحبل الشوكي، أو بالسكتة الدماغية، على توفير حياة أفضل لهم، وتنفيذ بعض الأعمال، مثل فتح أو غلق الأضواء، أو تشغيل الأجهزة عبر أجهزة التحكم عن بعد (الريموت كنترول). ويعد عالم الأعصاب الأمريكي فيليب كينيدي، من شركة نيورال سنغنال في أتلنتا بولاية جورجيا الأمريكية، أول باحث ينجز أول تواصل بين الكومبيوتر والدماغ على مرضى الشلل، فقد قام في العام 1998م

بزرع أقطاب في دماغ شخص مشلول كلياً، وجعله يستخدم عقله، ليتهجى كلمة بواسطة الكومبيوتر. وفي العام 2001م، قام معهد إعادة التأهيل في شيكاغو بتزويد الأمريكي جيسي سوليفان، الذي قطعت يداه نتيجة حادث في العمل، بذراع بيونية، تحصل على أوامرها من الدماغ، ويمكن التحكم بها عن طريق الأفكار. وقد منحته الذراع الإحساس بالاستقلالية من جديد، حيث أمكنه القيام بأشياء؛ مثل: حلاقة ذقنه، وري النباتات، وقطع أعشاب الحديقة.[33]

تقوم هذه الحقائق التي تداهم مستقبلنا على ثلاثة مقومات رئيسة: الخبرة، والمال، والوعي بأهمية السيطرة على المستقبل. والذين يتحكمون في هذه المقومات الثلاثة اليوم هي الدول الغنية التي لا يسلم مشروعها الكبير من بعض الانحرافات الأخلاقية إن صح التعبير، فاستخدامات العلم تتم في بعض من الأحيان تحت ضغط شديد من جهة هاجس المال، فتتنافس الشركات والمؤسسات على تمويل الأبحاث التي تفضي إلى خلق فرص أكبر للكسب، في الوقت الذي تضعف فيه الحماسة لتمويل الأبحاث أو المشروعات الأقل دخلاً، ولاسيما في مجالات الطب والمجالات الأخرى التي تهدف إلى تحسين الحياة. وفي المضمار نفسه يقع استخدام العلم أحياناً في مأزق من ترف الاستشراف والاكتشاف، فيتم الإنفاق بسخاء كبير على فكرة ليست عاجلة مثلما ذكرنا أعلاه من دعم نشاط العقل عند الإنسان من خلال رقائق عصبية لتحفيز ذكائه والتوصل لأدوات التخاطب المباشر بينه وبين الأجهزة الكمبيوترية وشبكة الإنترنت، في الوقت الذي ما ينفك العالم اليوم يحفل بالكثير من الأمراض الفتاكة التي أودت بحياة الكثيرين، ولاسيما في البلدان

الفقيرة، ما يؤكد الحاجة الأكثر إلحاحاً لتكريس نشاط البحث والعلم في هذا المجال قبل غيره على سبيل المثال.

مجالات كثيرة تدخل فيها النانوتكنولوجي، وهي ستغير حياتنا أضعافاً، بل سيحدث هذا بما يوازي عشرات الألوف من المرات التي استطاع فيها الإنسان تغيير حياته منذ بدء الزمان وحتى يومنا هذا. وسيصبح محتوى أكثر أفلام الخيال العلمي خصوبة الآن، مجرّد تخيلات بسيطة لطفل صغير.[34]

استقبالنا المستقبل

مليارات من الدولارات تنفق سنوياً من أجل تطوير هذه التكنولوجيا الجديدة، وقد تنبأت مؤسسة العلوم القومية الأمريكية بأن سوق خدمات النانو ومنتجاتها ستصل إلى تريليون دولار في العام 2015م. وهي ستحدث ثورة صناعية هائلة، وستغير هيكل الصناعات الحالية بشكل جذري، عن طريق التطبيقات الهائلة في مجالات الفيزياء والبيولوجيا والكيمياء والطب والفضاء.[35]

ويتصور أحد الباحثين المستقبل القريب لعلاقة الغرب (صاحب الخبرة) بالشرق الذي هو مستهلكها على هذا النحو: فهم "سيعزفون قريباً عن زياراتهم القصيرة لديارنا (الشرق) وسيرسلون "الدوبلير" في هيئة نظم الخبرة expert systems (خبراء آليين) لتشخيص الأمراض، والتنقيب عن الموارد الجيولوجية، وفرز تصميم النظم، وتحليل التربة ومراقبة الإنتاج، وإصلاح الأعطال، وتحليل مضمون النصوص. وهم بالقياس ما عادوا في حاجة لإقامتنا بينهم

في مدنهم الآلية وقراهم الذكية، فالروبوت يقوم بأعمال المهارات الدنيا التي كانوا فيما مضى يوكلونها لعمالتنا الرخيصة".[36]

ولقد استطاعت الصين أن تتحوّل إلى حاضن أساسي لتقنيات النانو تكنولوجي وشركاتها. وهي تعد المركز الأساسي لعلوم النانو تكنولوجي عالمياً.[37]

ويذكر أن إيران حازت على المرتبة الأولى في العالم الإسلامي في مجال هذه التكنولوجيا، كما حازت على المرتبة الثانية والثلاثين على الصعيد العالمي، وستبلغ المرتبة الخامسة عشرة في العام 2015م. وقد أنشئت في إيران، في العام 2003م، لجنة خاصة لتطوير تكنولوجيا النانو بإشراف مباشر من رئيس الجمهورية. وهناك 1400 متخصص يعملون في هذا الحقل حالياً، في مرحلة الماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى 40 شركة.[38]

وفي سبتمبر 2008م، وقعت مصر ممثلة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اتفاقية مع شركة "أي بي إم" لإنشاء "المركز المصري للتميز في النانوتكنولوجي"، والذي يعد أول مركز متخصص للنانوتكنولوجي في مصر وشمال إفريقيا.[39]

وفي السعودية تمت الموافقة مؤخراً على إنشاء، معهد الملك عبدالله لأبحاث "النانو" بجامعة الملك سعود. وكذلك إنشاء مركز تقنية "النانو" بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وقد عملت جامعة الملك سعود على الاستعانة بخبرات عالمية، في هذا المجال، ومن ذلك القيام بعقد شراكة مع جامعة إلينوي، ومركز أبحاث العالم الدكتور هنش في ألمانيا، وكذلك الأكاديمية الصينية في "النانو" وجامعة شنغهاي.[40]

كما قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية باستثمار 30 مليون ريال سعودي في هذه التقنيات 2007م، وهي تنوي استثمار 120 مليون ريال على مدى السنوات الخمس المقبلة، وذلك لإنشاء أحدث المنشآت المجهزة لتقنية النانو؛ وتهدف إلى تطوير برنامج تعليمي وموارد تعليمية، بالإضافة إلى برنامج تدريبي مكثف لتأهيل قوة عاملة ماهرة ومتخصصة في هذه التقنية.[41]

ولكن.. وكما نلاحظ، فإنه في الوقت الذي يؤكد فيه المهتمون في العالم بأن من سيحقق تقدماً في تقنيات النانو سيتحكم في الاقتصاد العالمي في هذا القرن الجديد، كما أنه سيحقق لنفسه من القوة والتفوق ما يضمن له الاستقلال والمركز المتقدم بين الشعوب الطموحة... وفي الوقت الذي تتسابق فيه الدول الصناعية والمتقدمة على إنفاق المليارات لمزيد من البحث والتنقيب والاكتشافات في مجالات هذه التقنيات الجديدة ومجاهيلها، وأسرارها المبهرة.. نقول في هذا الوقت الذي تلوح لنا فيه أوضاع المستقبل على هذه الهيئة المدهشة؛ تظهر الإنجازات العربية في مجالات النانو تكنولوجي على قدر كبير من التواضع، بل إن تقنيات النانو لم تجد في جامعاتنا العربية ومراكز الأبحاث المختلفة سوى بعض الاهتمامات الخجولة، أما مستويات الإنفاق فهي من جهتها على قدر كبير من الضعف الذي لن يحقق أي شيء. ومع احترامنا للمبادرات التي تمت في هذا الشأن في بعض الجامعات العربية؛ فهي لا تظهر القدر المطلوب أو المتوخى من الجدية والحزم؛ نظراً لما عكسته من مستوى الاهتمام المتواضع جداً، المتمثل في الأموال الهزيلة المستثمرة. وهذا ما يذكرنا ببعض الممارسات التي تقدم

عليها بعض مؤسساتنا: إمّا لغرض إبراء الذمة أو لتحسين الواجهة من حيث الشكل وما يتطلبه من الإكسسوارات التي لا تعني في العمق أي شيء، كما أنها لا توصل إلى أي هدف صميمي طموح، وهذا ما فعلناه تجاه كثير من تحديات "الموجة الثانية" الصناعية، إذْ كان يهمنا في المشروع التنموي عدد المصانع أكثر مما يهمنا ما تصنعه، حتى لو كان أكياس للزبالة أو حفائظ للأطفال، وهو ما جرى الأخذ به تجاه الانطلاقات الأولى لـ "الموجة الثالثة"، ولاسيما في مجال الاتصالات، فقد ملأنا الفضاء بالأقمار الصناعية ولكن ليس لأكثر من ملء الأرض بالفضائيات الهزيلة؛ بل المعيبة. ولا حرج عندي في هذا الوصف. وبالمناسبة؛ فقد ذكر أحد التقارير بأن عدد القنوات الفضائية الرقمية، المشفرة والمفتوحة، يبلغ في عام 2010م، على مستوى العالم ما يقرب من 60 ألف قناة فضائية، تبث من خلال عشرات الأقمار الصناعية. ويشير التقرير إلى أنه في عام 1989م كان هناك قرابة الـ 700 قناة في العالم، وازداد العدد مطلع عام 1997م إلى 2500 قناة، وقبل أن ينتهي العام قفز هذا الرقم إلى 5 آلاف قناة، وبحلول عام 2001م وصل إلى 9345 قناة، ومازال العدد يتزايد كل يوم تقريباً. وفي العالم العربي يصل عدد القنوات المفتوحة والمشفرة على القمرين العربيين فقط (عربسات ونايلسات) إلى أكثر من 500 قناة من القنوات الغثة، وأكثر من 70% منها تجارية مملوكة للقطاع الخاص، والعدد في ازدياد سريع ومطرد والعياذ بالله.[42]

والسؤال: هل يعني كل ذلك أننا أصبحنا من المؤثرين في صناعة المعلومات، أو في الوعي بمستقبل المجتمع المعرفي

وباقتصاداته، واتصالاته، وعلاقاته بالغد الذي يمثل "ما بعد الحداثة"؟! نحن اليوم في مرحلة ما بعد الحداثة، وغداً سنكون فيما بعدها، أو فيما يليها، وهي بحسب الإيقاع المتسارع لما نحن فيه ستداهمنا بما لم يدر بعد في خيالنا.. أبداً.

عالمٌ لا يشبه نفسه!

هنا اليوم، تكنولوجيا طاغية "تتعامل مع الأرقام والرموز بأنواعها، مع الصوت والنص والصورة، مع المكتوب والمنطوق، مع المحسوس واللا محسوس، تتعامل مع العقل ومع الغدد، مع العناصر المادية الظاهرة والأسرار البيولوجية والسيكولوجية الدفينة، مع المحدد والقاطع والواقعي، وأيضاً، مع المتميع والمحتمل والوهمي (...) ولا عجب، إذن، أن تنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة، من غرف العمليات إلى غرف المعيشة، ومن المفاعلات الذرية إلى أدوات المطبخ، ومن المكتب والمصنع والمدرسة إلى العالم على اتساعه".[43]

إن العالم بناء عليه، يتهيأ لتغيير صورته بالكامل في كل لحظة، سواء على مستوى علاقاته، أو على مستوى التحديات الجديدة التي اختارها لنفسه ولمستقبله، لن يكون هناك أدنى شبه، أو أدنى قربى، بين عالم الغد القريب وما سبقه من عوالم منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها.

لقد عرفت الإنسانية منذ بدء الخليقة موجتين كبيرتين من التغيير، كل منهما ألغت، إلى حد كبير، ثقافات ومدنيات سابقة،

وأحلت محلها صور حياة لم تكن تدركها الأجيال السابقة لها. والموجة الأولى تعني الثورة الزراعية وهي امتدت آلافاً من السنين. أما الموجة الثانية فهي تعني انطلاق الحضارة الصناعية التي اقتضت نحواً من ثلاثمائة سنة. أما اليوم، فإن تسارع خطوات التاريخ، أكثر بروزاً "ومن المرجّح أن تقوم الموجة الثالثة، وتصبح واقعاً مقرراً، خلال عدة عشرات من السنين، وعلى ذلك، فإن الذين سيسكنون هذا الكوكب في مثل هذه اللحظة الحرجة سيعيشون ويشهدون صدمة الحاضرة الثالثة".[44]

وقد نلاحظ بوادر التغيير أو بوادر العصر الجديد تطال أنماط بعض الأعمال التي ظلت لدى كثيرين تتسم بصفات أو ممارسات تكاد تستقر في المخيال الثقافي كجزء أصيل من ملامحها.

فقد عرفنا الميكانيكيين في ورش السيارات ممتلئي الأيدي بالشحم واللحم، انسجاماً مع متطلبات مهنتهم. إن هؤلاء يستخدمون اليوم "نظاماً إعلامياً informatique (أو معلوماتياً)، أنشأه Heulett Packard ، سيساعدهم على ملاحظة الأعطال، ويقدم لهم باستمرار مئة خريجة تكنيكية، ومعطيات مختزنة في الذاكرات الإلكترونية. ويطلب منهم هذا النظام معلومات تكميلية حول السيارة التي يصلحونها؛ ويساعدهم على البحث، حدسياً، عما ينبغي لهم، أو ما يحتاجون إليه، في كتل من الأدوات؛ وهو ينشئ لهم علاقات استنتاجيه، ويقود الناس، خلال المراحل المتتالية للعمل. ترى أيكون هؤلاء عندما يتحادثون مع النظام، ميكانيكيين أم أناس يفكرون؟ كما يلاحظ بأن مربيي الماشية يحسبون اليوم مكاسبهم بالاستعانة بالحواسيب، ويقوم عمال "صناعة الحديد" بمراقبة لوحات

الكترونية؛ ويُشغل رجال المصارف المختصون بالتوظيف كل ميكروياتهم السهلة الحمل، لكي يعملوا أو يتدخلوا في الأسواق المالية. (45)

وهناك مفكرون يتحدثون اليوم عما يسمونه بـ"الديمقراطية نصف المباشرة" أو حتى "الديمقراطية المباشرة"، فيشارك الجميع في القرارات وليس فقط "ممثلو الشعب"، وهم يرون أن العالم في ظل الثورة التقنية والمعلوماتية ينبغي أن يتجه إلى هذا الأسلوب في صناعة القرارات، فلم يعد هناك من "أكثريات" كان يجسدها مجتمع الموجة الصناعية الذي تلتقي مؤسساته وفعالياته في كثير من الأهداف، لقد كان أسلوب الأكثرية يناسب حاجات ذلك المجتمع السابق. إن المجتمع اليوم يتشظى ويتناثر بسرعة إلى مجموعات كبيرة من "الأقليات"، والمقصود هو الأقليات المهنية في ظل التنوع الشديد المتناثر في مجالات التقنيات الحديثة، ولن تلتقي تلك الأقليات لتؤلف 51% المطلوبة لتحقيق فكرة الأكثرية. لقد أصبح المجتمع الجديد اليوم أكثر تنوعاً، وأعظم انفتاحاً واختلافاً عن كل المجتمعات التي عرفناها في الماضي. "ولعل مؤرخي الغد سيجدون في التصويت والبحث عن أكثرية مراسم بالية أنشأها بدائيون يشكون من نقص التواصل فيما بينهم" يوم كانت فكرة الاستفتاء في الولايات المتحدة، مثلاً، (الديموقراطية المباشرة) تصطدم بأن واقع الاتصالات لم يكن قادراً على ضمان نتائجها، وهو ما لم يعد يمثل أي مشكلة اليوم، فالتقدم المدهش الذي يتحقق الآن يفتح لأول مرة شبكة خارقة للعادة من وسائل المشاركة المباشرة للمواطنين في القرار السياسي.

وقد شهدنا منذ مدة يسيرة "حدثاً تاريخياً يعد سابقة عالمية"، فبفضل التقدم الاتصالي اليوم استطاع سكان ضاحية من ضواحي كولومبس في أوهايو أن يشاركوا في إعداد خطة ضاحيتهم، من غير أن يتركوا أعمالهم، ولم يكن مطلوباً منهم سوى الضغط على زر معين يعطيهم الفرصة للتعبير الفوري عن آرائهم ومقترحاتهم حول أمور من طبيعة سياسية، كوضع نظام للمساكن أو العقارات، أو مشروعات الطرق، إلخ. وهم لا يكتفون بالتصويت بـ"نعم" أو "لا"؛ ولكنهم كانوا يستطيعون التدخل في النقاش المباشر أيضاً.

لابد إذن من معركة مديدة لإعادة النظر في كثير من الأمور: "أو لإلقاء الكونجرس في سلة القمامة، هو واللجان المركزية، وأيضاً المكاتب السياسية للدول الصناعية الشيوعية، وكذلك الجمعية الوطنية الفرنسية، ومجلس اللوردات، والبوندستاغ، والدبيت الياباني". فعلى كل هذه البنى أن تتغير تغيراً أساسياً؛ فهي لم تعد تتلاءم مع حاجات عالم آخذ في التطور بأشكال لم يسبق لها مثيل.

إن هذه التغيرات تؤدي مجتمعة إلى تحول غير مألوف لصور عملنا (عامل يفكر، ويطرح الأسئلة، ويغامر). وكذلك صور حياتنا (حياة تتحول إلى رموز وصور وإشارات ومنتجات لا تتوقف عن التوالد). (46)

"ونحن آخر جيل من حضارة قديمة وأول جيل من حضارة جديدة، ويجب أن نضيف إلى هذا، أن جزءاً كبيراً مما نعانيه من الاضطراب، والقلق، والضياع، يصدر مباشرة عن الصراع الذي يُمزقنا، ويداخل أيضاً مؤسساتنا السياسية. وهذا الصراع هو الذي

يقوم بين حضارة الموجة الثانية، التي تدخل في دور الاحتضار، وبين الحضارة الفتية، حضارة الموجة الثالثة، التي تتهيأ للهجوم، لاقتلاع ما سبقها".[47]

يقول مفكرون أمريكيون: "إننا نحن، آخر الأمر، المسؤولون عن حركة التغيير. ولنقل إن علينا أن نبدأ بتغيير أنفسنا عن طريق التعلم بأن لا تغلق عقولنا قبل الأوان، على ما هو جديد. وهذا يعني أن نقف ضد خانقي الأفكار السريعين إلى القضاء على كل موقف جديد، بدعوى أنه غير واقعي، أو لا يمكن تحقيقه، نعني أولئك المدافعين باستمرار عن كل ما سبق أن وُجدَ، حتى ولو كان سخيفاً، قاهراً، أو غير قابل للاستغلال بدعوى أنه صالح للاستخدام".[48]

وإذا كان يظهر مثقفون أمريكيون مثل هذا الضجر تجاه التعليم في بلادهم، وتجاه الإيقاعات التقليدية في نمو وعيهم بالمستقبل الذي سيداهم مجتمعاتهم، إذا كان شيئاً من هذا يحدث في أمريكا التي تعد الرائدة في حضارة القرن الجديد، ما الذي يمكن أن يقوله مثقفونا في العالم العربي وبلدان العالم الثالث برمتها عندما يتأملون ما يجري لأجيالهم؟ نحن لن نحلم بالتغيير قبل أن نحلم بمواكبة ركب العلم.. نعني العلم الحديث.

إن هذه الثورة الهائلة في العلم هي التي تقود التغيير، وهي لم تهبط فوق رؤوس أهلها دفعة واحدة، بل جاءت نتيجة تراث علمي وعقلي طويل ومتراكم، ونتيجة تاريخ فلسفي وتربوي نابه يتأسس على الحرية والإبداع والمثابرة والاكتشاف. فتكنولوجيا النانو، أو سواها من معجزات التقنيات الجديدة، ما هي سوى مرحلة في

خطوط إنتاج طويلة تضرب بجذورها في البعيد. وهم لم يصلوا إليها بالصدفة، ولم يعثروا عليها ملفوفة في مناديل معطرة تحت وسادة الصباح، بل لقد تم لهم ذلك عبر الإيمان بالعقل، وبقدراته الفائقة على الإبداع والابتكار. فالعلم هو تأسيس وتأصيل لإمكانات العقل البشري التي نكتشف، مؤخراً، أنه لا تحدها الحدود. والعلم هو الذي سيحدد موقع كل أمة في أفق المستقبل القريب والبعيد.

ولم تشهد البشرية سرعة للمستقبل بمثل ما هي عليه اليوم، وبمثل ما ستصبح عليه غداً، كل حاضر في عالمنا الجديد هو ماضٍ، وكل مستقبل هو حاضر عابر، لا يتمهل، ولا يمكن له أن يستقر. بعبارة أخرى: لقد طغت سرعة المستقبل حتى ألغت الحاضر فأصبح متداخلاً مع الماضي، فكأنه لم يعد هناك حاضر، لأنه يتحول عاجلاً إلى ماض تحت ضغط مداهمات المستقبل وسرعته. لهذا قلنا وسنقول بأن العالم الجديد لا يشبه نفسه، فهو في حالة تغير دائم، إنه عالم يشبه دائماً الآتي "المتوهم"، المتخيل، الافتراضي، أو الذي مازال يحلم به كتّاب الخيال العلمي.

لقد زادت سرعة "السجاد المتحرك" تحت أرجلنا، نحو الخلف، بشكل لم يسبق له مثيل، وهذا ما يزيد في صعوبة التحديات التي تواجه الأمم الضعيفة التي لا قدرة لها على المكابدة من أجل اللحاق بما لا يمكن اللحاق به.

ومن أهم ما نرى، ضمن هذا النسق المتوخى لمزاج الكون في وضعه الجديد، هو تأكيد حقيقة ما يرتع فيه العرب اليوم من واقع مرّ، إذ سيزداد القوي قوة، وسيزداد الضعيف ضعفاً، بل إن الضعيف سيكون الضحية الأولى لتلك المعجزات التي لا قبل له بها، فتكون وبالاً عليه، وعلى ثرواته واقتصاداته، فهي ستقرب تلك الثروات أكثر

وأكثر إلى الأفواه النهمة التي جعلت من رخائها هدفاً أساساً، حتى لو كان ثمن هذا الرخاء مزيداً من السحق للآخرين. وهل نلوم القوي على قوته؟! أم أن الأحرى هو أن نعنّف الضعيف على القبول بأن يبقى دائماً ضعيفاً؟!

تغذية الوهم

هل ندرك الآن، نحن العرب، الحجم الهائل للمسافة التي تفصلنا عن عصرنا؟! ألا نشعر بمزيد من الغربة المتفاقمة عن الزمان الذي نعيش فيه؟ أم أننا من الحمق بحيث نشعر، على العكس، بأننا جزء من عصرنا: استيعاباً وتفاعلاً وإنتاجاً؟! هل ينتابنا الخوف والهلع مما ستتعرض له حياتنا من تغيير، أو انقلاب فظيع؟ أم أن ما سيحدث سيكون بالنسبة إلينا أمراً طبيعياً، وهو غير مفاجئ، وغير مباغت أو مخاتل، لأننا على علم تام بقدومه، وبما يتطلبه من تهيئة أو استعدادات؟ إننا لا نستطيع أن نتصور ما ستكون عليه الإجابات المطلوبة لمثل هذه التساؤلات المرّة، ولكن المسافة التي تفصل العرب عن عصرهم هي المسافة التي تفصل العقل عن اللا عقل، وتفصل التفوق عن الفشل، وتفصل الطموح عن التخاذل. وهم أثبتوا دائماً قدرتهم على تغذية الوهم. وهم لا حيلة لهم، هذه المرة، أيضاً، إلاّ باستدعاء الماضي واستحضاره، ليملأ الفراغ، وليقينا، جدلاً، مما ينتابنا من الإحباط، فهو ملاذنا الذي نلجأ إليه عندما يأتي الحساب، نقلب صفحاته، ونتمعن في سحناته، ونطري فتوحاته، ونطرب لمنجزاته، فترتاح ضمائرنا، وتهدأ نفوسنا، فما لنا وما للمستقبل ما دمنا نمتلك ماضياً كهذا الماضي، لا؛ بل أن هذا

الماضي سيكون هو المسؤول، بسلطته ورحابة نفوذه، عن اختيار موقعنا من المستقبل الثقيل الذي ما ينفك يداهمنا في كل لحظة!

إن من العبث أو الجنون أن نقحم عالمنا العربي في سياق الحديث عن سباق العلوم الجديدة، فهو سباق استأثر به الأقوياء، الأشداء على أنفسهم وعلى مستقبلهم. إننا لو فعلنا ذلك، لا سمح الله، فإن من شأن ذلك أن يحول كلامنا هنا من نسق الجدية إلى حوزة الهزل أو المزاح الثقيل والسخرية المرة. فلنعد إذن إلى العقل، لنقيِّد تصوراتنا بضوابطه.

أما موضوع التغيير؛ فهو الذي سيجتاحنا سلباً، أي أن كل شيء سيتغير من حولنا إلى أن تزداد غربتنا رسوخاً عن عالمنا.. ستسحقنا مرة أخرى عجلة التخلف، ولكنها ستكون هذه المرة أمعن في الإيذاء، فهي أكثر قدرة على التدمير ومضاعفة الخسائر، فالقويُّ الذي نواجهه هو أكثر قوة من كل ما شهدنا في عصورنا المختلفة، وبالمقابل فإن ضعفنا لامناص من تفاقمه، والمعادلة هنا بالغة السهولة، وهي مرتبطة بعلاقة طرد أو إقصاء تلقائية، فكلما ازداد القوي اختراقاً للمستقبل كلما ابتعد الضعيف، وربما بالنسبة نفسها أحياناً، إلى الوراء، ما يزيد في حجم الفجوة أو المسافة الفاصلة.

أما إذا قررنا قبول التحدي، وصممنا على أن نمضي فيه؛ فإن ما نريده حالاً، وقبل أن يرتد إلينا طرفنا، هو الشروع في لملمة جراحنا التي تبدأ من أهمية إعادة النظر في طرق بناء أجيالنا لتكون قادرة على استيعاب ما يجري حولها، وتكون مؤهلة للانخراط في السباق الذي لن يتوقف، والذي سيقذف إلى خارج الحلبة كل الضعفاء وكل الواهنين، فلا يؤثرون في عالمهم ولا يتأثرون به.

إن ما يجري اليوم عندنا في مشروع صناعة الأجيال لا يبعث على كثير من الأمل أو التفاؤل، إذْ إننا لا نفعل أكثر من تكريس العزلة حول تلك الصناعة، فهي تغرق في الخمول والجمود والرتابة، وهي دائماً ما تجفل من زحف المعارف الجديدة، أو لعلها تظن أن تلك المعارف هي من الحيازات اللازبة لغيرها، فهي لا شأن لها بها إلاّ عندما تكون ناجزة، فتشتريها أو تستهلكها، هذا على الرغم من أن ما حدث ويحدث أمام عيوننا، في بلدان مثل بلداننا، يؤكد أن مَنْ يعقد العزم على الدخول في السباق فهو لن يغادره خالي الوفاض.. ولنتأمل ماذا يجري في الهند، وما الذي تحقق وسيتحقق في الصين.. مثلاً.. نقول مثلاً!

لا يكفي أن نشتري أو أن نستهلك "المنتج"؛ إذ ينبغي أن نحاول الاستحواذ على ما "قبل المنتج".. أي البنى الفلسفية والثقافية التي اقتضته أو هي أفضت إليه، بالإضافة إلى إدراك النظريات والمعادلات، وتأكيد قيم الإنتاج. إن المعرفة مع العقل الحر هما اللذان سيجعلاننا قادرين على المفاوضة حول "شراكة" مقبولة ومنصفة في بناء المستقبل.. مستقبلنا ومستقبل العالم.

هوامش الفصل الثالث

(1) استعرضنا بعض هذه الإشكاليات في فصل آخر من هذا الكتاب حول معضلات النزوح والهجرة (ص50 من هذا الكتاب)، ونذكر الآن من بين هؤلاء العلماء، ممن لهم صلة بموضوعنا هنا، عالم الفيزياء الأميركي العربي الأصل البروفسور منير نايفة، وهو أحد أبز علماء العالم في النانوتكنولوجي وبخاصة في مجال "جزئيات السليكون النانونية" Silicon Nanoparticles وهو أيضاً مؤسس رئيس شركة نانوسيليكون الأميركية وموقعها على شبكة الإنترنت www.nanositech.com

(2) صفات سلامة، صحيفة الشرق الأوسط، 26 مايو 2007م.

(3) صحيفة الشرق الأوسط، 27 ديسمبر 2007م.

(4) صفات سلامة، صحيفة الشرق الأوسط، 26 مايو 2007م.

(5) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 184، الكويت، ص18.

(6) صفات سلامة، صحيفة الشرق الأوسط، 26 مايو 2007م، وأيضاً أحمد مغربي، صحيفة الحياة، 1يونيو 2007م.

(7) يزيد العسكر (م.) وآخرون، مجلة العلوم والتقنية، الرياض، أبريل 2007م، ص16.

(8) مها محمد عمر خياط (د.) مجلة العلوم والتقنية، الرياض، أبريل 2007م، ص28.

(9) عبدالرحمن بن علي المهنا (د.) وآخرون، مجلة العلوم والتقنية، الرياض، أبريل 2007م، ص9.

(10) مها محمد عمر خياط (د.) مجلة العلوم والتقنية، ص30، وأيضاً صحيفة الشرق الأوسط، 27 اكتوبر2007م.
(11) انظر السابق.
(12) عبدالرحمن بن علي المهنا (د.) وآخرون، مجلة العلوم والتقنية، الرياض، أبريل2007، ص11.
(13) انظر السابق.
(14) أسعد سراج أبو رزيزه (د.) صحيفة الوطن، 11سبتمبر 2008م.
(15) جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبدالله، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أبريل2008م، ص119.
(16) عبدالرحمن بن علي المهنا (د.) وآخرون، مجلة العلوم والتقنية، الرياض، أبريل2007م، ص9.
(17) هشام بن عبدالعزيز الهدلق (د.) مجلة العلوم والتقنية، الرياض، أبريل2007م ص34.
(18) انظر السابق، ص33.
(19) "نشر حديثاً عدة أبحاث تبين مساهمة تقنية النانو في دفع عجلة التطور في التشخيص الطبي، خاصة في مرض السرطان، إلا أنه ينبغي التأكيد على أن هذه الأبحاث في مراحلها الأولى من إجراء التجارب على الحيوانات، وقد تأخذ وقتاً طويلاً حتى يثبت نجاحها وسلامة استخدامها على الإنسان"، انظر السابق.
(20) يزيد العسكر (م.) وآخرون، مجلة العلوم والتقنية، ص ص 16-17.
(21) صحيفة الشرق الأوسط، 27أكتوبر2007م.
(22) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ط1، بيروت 2005م، ص 425.
(23) يزيد العسكر (م.) وآخرون، مجلة العلوم والتقنية، ص15.
(24) مي العبدالله سنو (د.) الاتصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة، دار النهضة العربية، بيروت 2001م، ص103.

(25) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 184، الكويت، ص71.

(26) ألفن توفلر، وهايدي، الثروة واقتصاد المعرفة، ترجمة محمد زياد يحيى كبة، الرياض، جامعة الملك سعود 2008، ص436.

(27) فائز الشهري (د.)، صحيفة الرياض، 7 أكتوبر2007م.

(28) أسعد سراج أبو رزيزه (د.)، صحيفة الوطن، 11سبتمبر 2008م.

(29)"سايبورغ" صاغه، في العام 1960م، عالما الفضاء الأمريكيان مانفريد كلاينز وناثان كلاين، من الكلمتين Cybernetic Organism وتعني، حرفياً، كائناً مهجناً من الآلة والأعضاء الحية. ويرتبط بهذا التعبير أيضاً، تعبير آخر يسمى "بيونكس Bionics (أي "بيوني")، وهو مشتق من الكلمتين Biological Electronics ، وتعني دمج المكونات الإلكترونية بالمكونات البيولوجية. ويدخل المصطلحان ضمن علم السيبرنتيكا Cybernetics، أي: علم دراسة الاتصالات، والتحكم الآلي في النظم العصبية للكائنات الحية ومحاكاة الآلات لها، ويهتم هذا العلم بدعم النظم البيولوجية من خلال توصيلها بأعضاء صناعية أو أنظمة صناعية أخرى، كما يهتم بتطوير آلات أفضل، من خلال فهم مبادئ التصميم البيولوجي والعمل على محكاتها في الآلات. وانظر أيضاً سلامة، صفات، صحيفة الشرق الأوسط، 14نوفمبر 2006م.

(30) صفات سلامة، صحيفة الشرق الأوسط، 14نوفمبر 2006م.

(31) انظر السابق.

(32) صحيفة الشرق الأوسط، 27 أكتوبر 2007م.

(33) صفات سلامة، صحيفة الشرق الأوسط، 14نوفمبر2006م.

(34) صحيفة الشرق الأوسط، 27 أكتوبر 2007م.

(35) صفات سلامة، صحيفة الشرق الأوسط، 26 مايو 2007م.

(36) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، ص ص 26-27.

(37) أحمد مغربي، صحيفة الحياة، 1يونيو 2007م.

(38) موقع إنباء الإخباري، أخذ في 17فبراير2007م
http://www.inbaa.com/modules.php?name=News&file=article&sid-17414

(39) صفات سلامة، صحيفة الشرق الأوسط، 31أكتوبر، 2008م.

(40) صحيفة الوطن، 3ديسمبر 2007م.

(41) عبدالرحمن بن علي المهنا (د.) وآخرون، مجلة العلوم والتقنية، الرياض أبريل 2007م، ص2.

(42) صحيفة الوطن السعودية، 21نوفمبر2008.

(43) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، ص14.

(44) الفين توفلر وهايدي، إنشاء حضارة جديدة (دراسة) ترجمة حافظ الجبالي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ص17.

(45) انظر السابق، ص52- 53.

(46) في الديمقراطية نصف المباشرة وسلطة الأقليات، انظر الفين توفلر وهايدي، إنشاء حضارة جديدة (دراسة) ترجمة حافظ الجبالي، من منشورات اتحاد الكتاب العرب.

(47) الفين توفلر وهايدي، إنشاء حضارة جديدة (دراسة) ترجمة حافظ الجبالي، ص19.

(48) انظر السابق، ص105 .

الفصل الرابع

البحث العلمي:
الإنتاج وتحسين الحياة

تعني أمية المستقبل، الجهل التام به، ونحن ينبغي أن لا نكابر أو نعاند أو نغالط فنقول لسنا جاهلين بحضارة العصر، نحن بالفعل لا ندرك أو لا نفقه من حضارة عصرنا إلاّ ما هو مزجي على قارعة الطريق. فعلاقتنا بحضارة العصر علاقة متسولين أو، على أفضل الاحتمالات، "متسوّقين"، وهؤلاء المتسوقون ينقصهم، في غالب الأحيان، أمور كثيرة، أبسطها الخبرة في الاختيار أو شروط "الشراء".

نحن لا نشجع مؤسساتنا البحثية أو ندعمها من أجل تحسس تضاريس النفق الذي نجتازه، ومن أجل استكشاف المجهول الذي ينتظرنا. وعلماؤنا الذين يغادروننا إلى الغرب لا يعودون إلينا، ولماذا يعودون إلينا؟ فهم لا يجدون عندنا إلا ما يكبل مواهبهم، ويعيق قدراتهم ويشلّ شللاً كاملاً كوامن الإبداع فيهم: فلا ميزانيات، ولا تجهيزات، ولا مناخات للحرية، ولا بيئات إنتاج تقدر أهمية ما يفعلون.

الفصل الرابع

البحث العلمي: الإنتاج وتحسين الحياة

إن الخطأ الفادح المتمثل في تكريس المفهوم التقليدي الاستهلاكي للعلم، والمتمثل أيضاً في النأي عن إعادة النظر في نظم التعليم، إذ يتم الارتكان فقط إلى الوسائل التقليدية، فليس هناك من تحريض لكوامن الإبداع لدى الجيل، هي كلها أمور أدت، كما يرى أحد الباحثين[1]، إلى إفشال أي محاولة عربية للاقتراب من الشعار الذي أطلقه، في القرن السادس عشر، فرانسيس بيكون: "المعرفة قوة" Knowledge is power ، عندما مثلت التطبيقات العسكرية رافعة مهمة للتقدم التكنولوجي، وصار التطبيق المنهجي للاكتشافات والابتكارات التكنولوجية في المجال العسكري أحد الأبعاد الثابتة في السياسات القومية. وليس في الإمكان إنكار دور ألبرت أينشتاين، صاحب النسبية، في بدء مشروع مانهاتن الذي انتهى إلى تصنيع القنبلة الذرية على أساس المعارف التي تكونت في مجال الفيزياء الذرية والرياضيات والكيمياء.[2] ويبدو أن العرب تحديداً، وبحسب ذلك الباحث، لم يلامسوا شعار فرانسيس بيكون ولو بالحد الأدنى. فالمؤسسات التعليمية في العالم العربي التي تخرج هذه الأعداد

الكبيرة من "حاملي الشهادات" تعتبر، ضمن الواقع الضحل صناعياً وتخطيطياً، قطاعاً استهلاكياً أخطبوطياً يضاعف ويعقد المشكلات المطروحة. فهناك "ظاهرة تتعاظم في خطورتها في بعض أقطار الوطن العربي، وهي الاتساع الأفقي في التعليم، دون أن يرافقه عمق علمي، وتركيز على مبدأ الاختصاص العلمي"، وهنا إشارة، من بعيد، إلى ظاهرة ما يسمى بـ "أشباح العلماء"، لكن في الوقت ذاته هنا دعوة إلى تلافي مشكلة أخرى من مشكلات التعليم، وهي عدم تعميق "الاختصاص" الذي هو في حدّ ذاته معضلة كبيرة، ولاسيما في الحالة التي تكون فيها إمكانات العمل محدودة، بحيث يتحول الاتساع الأفقي في التعليم إلى عبء اجتماعي واقتصادي. وهذا ما هو حاصل في كثير من بلدان العالم الثالث اليوم، فهي لم تعد تجد أمكنة كافية لاستيعاب إفرازات الاتساع الأفقي في التعليم.

إن التصدي لتلك الاستهلاكية الأخطبوطية يجب أن يجيء عبر قناتين:

الأولى: وهي تحقيق "نظرية العلم" أو "علم العلم". ومن أهداف هذه النظرية: "أن نخضع النشاط العلمي نفسه لدراسة علمية تضبطه، وتجعل منه قدرة منظمة عملاقة، نستطيع توظيفها في خدمة التنمية الاجتماعية الشاملة"، ويكون للعلم غاية أو غايات تجتمع كلها في غرض أن يكون ذلك مسخر، بالدرجة الأولى، للإنتاج والعمل، وتحقيق مجتمع الرفاه والتفوق.[3]

أما القناة الثانية: فهي المتمثلة في "تحويل المؤسسات التعليمية إلى مراكز للبحث العلمي المنتج، أي: البحث الذي يوظف في خدمة احتياجات المجتمع الراهنة والمستقبلة"، فنخرج البحث

العلمي من مأزق "الترف الأكاديمي" المحض، ونجعله الوسيلة، أو إحدى الوسائل، إلى تحسين مستوى الحياة والرفع من كفاءتها[4]، بحيث تكون مهمة المؤسسات العلمية البحث المتواصل عن المقومات الضرورية لنهضة الأمة، والتركيز المستمر على اكتشاف كوامنها الطبيعية، واحتياجاتها الحقيقية، التي تهيئ لها التكامل الشامل في مختلف جوانب النهوض، بحيث تتجاوز مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج والقوة والتأثير. فالمؤسسات التعليمية، على هذا النحو، هي الميدان الخصب لإنتاج الأفكار، ولاكتشاف الجديد، ولارتياد المجهول، ولتفريخ المواهب الفذة، واستيعابها، وتنميتها، والعمل الدؤوب على تطويرها، وتهيئتها، بهدف استغلال إمكاناتها، وتفجير مكنوناتها.

ولكن البحث العلمي، كما هو ملاحظ ومعروف، مازال يتعثر في عالمنا العربي، لأن مفهومنا لأهدافه وغاياته تقع عرضة لخلل كبير. فالبحث العلمي عندنا، وكما ذكرنا أعلاه، يدخل في الغالب في باب "الترف الأكاديمي"، وهو يقف متصلباً عند هذه الغاية، ويصطدم بها، فلا يتجاوزها إلى ما هو أهم، وهو خدمة المجتمع، وخدمة مؤسساته الإنتاجية، بما ينعكس، دائماً أو غالباً، في خطوات واثقة نحو مزيد من الرفاه. فالبحث العلمي في المجتمعات المتقدمة يجد "الدعم" السخي من المؤسسات، الرسمية وغير الرسمية، المستفيدة، لأنه، أي: البحث العلمي، يُترجَم أو يتحول في العموم إلى "منتج" استثماري داعم، هو من جهته، للتنمية الاجتماعية العامة، أو للصناعة، أو للاقتصاد. فالبحث العلمي، في هذه الحالة، وبهذا المعنى، هو "استثمار" وليس ترفاً أكاديمياً عشوائياً. ولا نظن أن البحث العلمي في عالمنا العربي سيشهد الازدهار المأمول

ما لم يعالج ذلك الخلل الكبير الذي لم يترك له أي فرصة ليأخذ المكان الأحق به اهتماماً، وأهمية.

إن التقدم الهائل السريع الذي يشهده العالم اليوم له أسباب كثيرة، يقف في مقدمتها الاهتمام الشديد بالبحث العلمي، ففي الوقت الذي تقف فيه المشروعات العربية، في مجال البحث والتطوير، عند عتبة الدعاية البعيدة عن جدية الإنجاز، نجد أن دول العالم المتقدم تكرس الكثير والوفير من إمكاناتها لدعم البحث والتجارب العلمية المختلفة من أجل التطوير، ومن أجل مستقبل أكثر ثباتاً.

إنفاقات.. لدعم المستقبل

وقد استعرض بعض الباحثين[5] واقع البحث العلمي عند العرب، وعند غيرهم ممن تجاوزونا، وممن سيظلون في منأى بعيد عنا في مدارج الطموح والتفوق، فكان مما ذكر: أن بلدان العالم، المتفوقة تنفق حوالي 2,1% من مجمل دخلها الوطني على مجالات البحث العلمي، أي: ما يساوي حوالي 536 بليون دولار. ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب 3,4 مليون باحث، أي: بمعدل 1,3 باحث لكل ألف من القوى العاملة. وقد قدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير بما يقارب 417 بليون دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأسره على البحث العلمي. والولايات المتحدة وحدها تنفق سنوياً على البحث العلمي أكثر من 168 بليون دولار، أي حوالي 32% من مجمل ما ينفق العالم كله على البحوث. وتأتي اليابان بعد الولايات المتحدة، إذ تنفق في هذا المجال أكثر

من 130 بليون دولار، أي: ما يوازي أكثر من 24% من إنفاق دول العالم. ثم يتوالى بعد ذلك ترتيب دول العالم المتقدم في الإنفاق على البحث العلمي على هذا النحو: ألمانيا، ثم فرنسا، ثم بريطانيا، ثم إيطاليا، ثم كندا، ليكون مجموع ما تنفقه الدول السبع الأولى أكثر من 420 بليون دولار. ففي هذه الدول السبع مليونان و265 ألف باحث، يمثلون أكثر من 66% من جملة الباحثين في العالم، ويكلف كل باحث منهم حوالي 185 ألف دولار في السنة.

وقد تصدرت الدول الاسكندينافية قائمة الدول الأوروبية الداعمة للبحث والابتكارات، وذلك بالنسبة إلى نواتجها القومية، فجاءت النسب التي خصصتها تلك الدول للبحث والتطوير على هذا النحو: السويد 4.27%، فنلندا 3.51%، الدانمرك 2.6%. وتأتي بولندا بنسبة 0.59% في المرتبة الأخيرة بين الدول الأوروبية.[6]

إن ما يلاحظ من المستوى المرتفع للتفوق التنموي: الاجتماعي والاقتصادي في تلك المجتمعات، هو أمر يتفق مع سخاء البذل أو الصرف على مؤسسات صناعة الأفكار، أي: على مراكز البحوث، وعلى برامجها، وعلى من يعمل بها أو ينتمي إليها من الباحثين.

وإن باقي دول العالم جميعهم (ومنهم طبعاً العرب)، لا يتجاوز إنفاقهم على البحث العلمي أكثر من 116 بليون دولار. وهذا المبلغ ليس لأمة العرب فيه سوى 535 مليون دولار فقط، أي 11 في الألف من دخلهم القومي!! ومعظم الدول العربية لا تظهر أرقامًا وإحصاءات عن الباحثين والبحث العلمي، فإذا ظهر شيء من ذلك فيكون مخجلاً بكل المقاييس: الإمارات 0.6%، والكويت 0.2%، والأردن 0.3%، وتونس 0.3%، وسوريا 0.2%، ومصر 0.2%.[7]

كما أن جملة الباحثين من قومنا هم أقل من 16 ألف باحث فحسب، وتكلفة الباحث الواحد في السنة لا تتعدى 36 ألف دولار فقط لا غير. وفي إحصائيات صادرة عن الجامعة العربية في العام 2006م أنه يقابل كل مليون عربي 318 باحث، في الوقت الذي تصل فيه النسبة في الغرب إلى 4500 باحث لكل مليون شخص.

ويذكر أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي مليار و 774 مليون دولار في السنة (أكثر من ثلاثة أضعاف ما تنفقه الدول العربية مجتمعة). وهو ما يوازي 2,5% من دخل إسرائيل القومي. وقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل، في العام 2004م، إلى 4.7% من ناتجها القومي.[8] كما أن معدل ما تصرفه حكومة إسرائيل على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي ما يوازي 30.6% من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله، أما باقي الموازنة فهو للرواتب، والمنشآت، والصيانة، والتجهيزات.[9] وجملة الباحثين في إسرائيل (الصغيرة) حوالي 11 ألف باحث (16 ألف باحث فقط من ثلاثمائة مليون عربي)، وتكلفة الباحث الواحد في الدولة اليهودية 162 ألف دولار في السنة (أي أكثر من أربعة أضعاف تكلفة الباحث العربي). وفي الوقت الذي يوجد في العالم العربي 363 باحثاً لكل مليون نسمة، فقد بلغ عدد الباحثين في إسرائيل 25 ألفاً، بمعدل 5 آلاف باحث لكل مليون نسمة. وتلك أعلى نسبة في العالم بعد اليابان التي وصل العدد فيها إلى 5100 باحث. وتنفق إسرائيل سنوياً أكثر من 581 مليون دولار على البحث والتطوير فقط.[10]

وبالنظر إلى نسبة الإنفاق على البحث العلمي، من حيث الدخل

القومي، فإن إسرائيل تتساوى في الصرف على البحث العلمي مع اليابان والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا. وإسرائيل هكذا تتقدم على دول مثل إسبانيا وتركيا.

وتقدم الحكومة الإسرائيلية 40% مما يصرف على البحث العلمي، وهناك مصادر خارجية تقدم للبحث العلمي في إسرائيل أكثر من 41%.

وعلى المستوى الأوروبي؛ فقد أقام الأوروبيون في نهاية الخمسينيات مشروعاً يهدف إلى توحيد جهود البحث العلمي في أوروبا، إذ تم وضع أول خطة خمسية للبحث العلمي المشترك بين دول الاتحاد، للفترة من 1958م إلى 1962م، ثم تبعتها الخطة الخمسية الثانية من 1963م إلى 1967م. وفي العام 1968م أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً سلبياً عن تجربة توحيد البحث العلمي في أوروبا، حيث أوضح التقرير أن الدول الأعضاء كانت تفضل العمل ضمن برامجها البحثية المستقلة عن البرامج المشتركة، وعليه لم تتم الموافقة على الخطة الخمسية الثالثة، ونتج عن ذلك تعطيل معظم البرامج البحثية المشتركة حتى العام 1973م. غير أن الفجوة الكبيرة التي شعر الأوروبيون أنها تفصلهم عن الولايات المتحدة في المجال التكنولوجي، وازدياد هجرة الأدمغة من أوروبا إلى أمريكا، أعادهم إلى التفكير مرة أخرى في ضرورة توحيد جهود البحث العلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ففي العام 1974م قام الاتحاد الأوروبي بتفعيل برنامج أولي يعرف باسم ESPRIT European Strategic Programmed for Research and Development in Information Technology ، ويهدف إلى التعاون بين الدول

الأعـضاء فـي البحـث العلمـي والتطـوير فـي مجـال تكنولوجيـا المعلومـات. وكـان مـن أهـم مزايـا هـذا البرنـامج مـشاركة القطاعـات الصناعية في كل مراحله، كما يشترط اشتراك شركتين على الأقل من دولتـين أعـضاء فـي الاتحـاد مـع إحـدى الجامعـات والهيئـات البحثيـة المختلفة، وأن تساهم مجتمعات الدول الأعضاء بما يعادل 50% من قيمـة البحـث. وقـد حـدد الإعـلان الأول (1981-1987م) أن يكـون الـدعم للبحـوث الكبيـرة التـي لا تـستطيع الدولـة العـضو الوفـاء بهـا منفردة، سواء من ناحية التكاليف المالية أو الخبرة المهنية والعلمية. وكمـا جـدد الإعـلان أن يعـود البحـث بالفائـدة الماليـة المباشـرة علـى الدولة المشتركة به، وأن يعالج مشاكل ملحة، وأن تكون معالجته مما يتطلـب جهـوداً مـشتركة، وأن يـساهم فـي توحيـد وتماسـك الـسوق المشتركة، وأن يدعم توحيد القوانين والمعايير المنظمة للمجتمعات الأوروبية أو العلوم والتكنولوجيا. وكان من نتيجة ذلك كله تحسن أداء قطاع الصناعة، وارتفاع قدرته التنافسية من 17% إلى 32% في ثلاثة أعوام.

وقد بلغت ميزانية الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي من 2002م إلـى 2006م 17.5 بليـون يـورو، وهـي تمثـل 3.9% مـن الموازنـة الإجمالية للاتحاد الأوروبي في العام 2001م. وفي أقل من عقدين مـن الزمـان تـضاعف تمويـل البـرامج المـشتركة للبحـث العلمـي 366%.[11]

أمـا فـي اليابـان، فإنـه خـلال الـسنوات العـشر الأولـى مـن تـاريخ المعجزة الاقتصادية والصناعية التي تحققت هناك، وحتى الآن، فقد

وظف اليابانيون حوالي 3% من الدخل القومي لأغراض البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي.[12]

وقيل بأن ميزانيات البحث العلمي في اليابان ظلت دائماً من أكثر الموازنات سخاءً في العالم، وكان الهدف من ذلك واضحاً لدى اليابانيين؛ وهو خلق جيل ياباني جديد، ويشارك في توطين العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وتطويرها، وتحويلها إلى سلع تجارية، تضيف مداخيل مالية كبيرة.

وقد شمل توطين التكنولوجيا مجالات النقل البري والبحري والجوي. وأجهزة الإعلام، والاتصالات، والآلات الطبية، والروبورت أو الإنسان الآلي، وغيرها.[13]

ويبدي اليابانيون اهتماماً كبيراً بفكرة التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، ويتركز التعاون بشكل كبير على ابتكارات التكنولوجيا الجديدة. وقد سُمح للمؤسسات الصناعية بزيادة مساهمتها في المؤسسات الأكاديمية، إذ بلغت في العام 1986م؛ أكثر من 1503 مليون دولار، ثم ارتفعت في العام 1996م لتصل إلى حوالي 3918 مليون دولار، كما سمح لهذه المؤسسات بالحصول على مقاعد للموهوبين Endowed Chairs في الجامعات، وقد بلغ عدد الجامعات التي تمنح مقاعد للمؤسسات الصناعية 98 جامعة. وتعزز هذه المساهمات فكرة "الشراكة" بين الطرفين، وهي تأتي على أشكال متعددة، منها: دفع رواتب للباحثين العاملين في مراكز البحوث، وتفريغهم للعمل فيها. وزيادة مساحة المختبرات والمعامل، وتزويد المعامل بالمعدات والتجهيزات، وتقديم المنح والهبات لأعضاء هيئة التدريس.

وهناك تعاون مشترك بين الصناعات اليابانية والجامعات

الخارجية، وبالأخص الجامعات الأمريكية. وحسب إحصائيات وزارة التربية والعلوم اليابانية، فإن المؤسسات الصناعية اليابانية قد أنفقت في الفترة ما بين 1986-1991م مبلغ 93 مليون دولار لصالح جامعة هارفارد الأمريكية، مقابل خبرات وبحوث لصالح الشركات اليابانية.[14]

وإجمالاً فإن دعم حكومة اليابان للبحث العلمي لا تتجاوز 21,5%، مما ينفق في هذا المجال، بينما القطاع الصناعي وحده يقدم أكثر من 68%، وحوالي 11% تقدمها مصادر أهلية أخرى.

وإذا انتقلنا إلى ألمانيا، فسنلاحظ أنه يستوي ما يقدمه القطاع الصناعي هناك للبحث العلمي مع ما يقدمه القطاع نفسه في الولايات المتحدة، وهو حوالي 60% مما يصرف على البحث العلمي والتطوير. (في الولايات المتحدة تقدم الحكومة حوالي 38% وأقل منها بقليل ألمانيا.. حوالي 37%).

ووفق معلومات أخرى فإن القطاع الخاص في ألمانيا يساهم، على الأحرى، بما نسبته 70% مقابل 30% للقطاع العام. وتتعادل النسبة بين القطاعين، العام والخاص، في الولايات المتحدة بحوالي 50% لكل منهما.[15]

وتولي دول جنوب وشرق آسيا أهمية متزايدة للبحث والتطوير، فقد رفعت كوريا الجنوبية نسبة إنفاقها على البحث والتطوير، من 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1980م إلى 2.89% في العام 1997م، ووجهت اهتمامها نحو الإلكترونيات، وعلوم البحار والمحيطات، وتقنيات البيئة، وتقنيات المعلومات،

وأدوات التقييس، والمواد الجديدة، وعلوم الفضاء والطيران.

أما الصين فقد خططت لرفع نسبة إنفاقها على البحث والتطوير من 0.5% من إجمالي الناتج المحلي في العام 1995م إلى 1.5% في العام 2000م، ووجهت أيضاً أهداف خطتها الخمسية خلال تلك الفترة نحو تحسين تطبيقات التقنية في قطاع الزراعة، وتطوير البنية الأساس الوطنية للمعلومات، وزيادة التطوير في عمليات التصنيع.[16]

ويذكر أن الشركات العالمية الألف الأولى المنفقة على البحث العلمي زادت استثماراتها في البحث والتطوير في العام 2006م ضعف قيمة إنفاقها في العام 2005م. ويشكل إنفاق تلك الشركات في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان 95% من الإنفاق الإجمالي على البحث. وقد سجل الإنفاق على البحث والتطوير نمواً موازياً لنمو المبيعات في العام 2006م؛ إذ ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير من جانب الشركات العالمية الألف الأولى عن إنفاق العام 2005م بأربعين مليار دولار ليبلغ 447 ملياراً، أي: بنسبة ارتفاع مقدارها 10%. وتمثل الزيادة ضعف النمو السنوي المتراكم لخمسة أعوام للمجموعة، ومبلغاً يوازي ضعف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006م لجمهورية أيرلندا.

وللمرة الأولى خلال أربعة أعوام، استقرت نسبة البحث والتطوير مقارنة بالمبيعات، فانتهت بتراجع مستدام لأربعة أعوام، مع نسبة إنفاق على البحث والتطوير موازية لنسبة نمو المبيعات (والتي هي أيضاً 10%). ورفعت الشركات الأمريكية إنفاقها الإجمالي على البحث والتطوير بـ 13%، ما يمثل المصدر الأكبر لنمو الإنفاق بين الشركات الألف الأولى. وحافظت الشركات في أمريكا على صدارتها

للإنفاق على الابتكار، بعدما زادت إنفاقها الإجمالي على البحث والتطوير بـ 21 مليار دولار في العام 2006م، مقارنة مع الصين والهند اللتين رفعتا إنفاقهما بـ 400 مليون دولار فقط خلال الفترة نفسها. ويمثل إنفاق الشركات القائمة في الصين والهند وباقي الدول النامية حول العالم 5% فقط من إنفاق الشركات الإجمالي على البحث والتطوير في العام 2006م، لكن معدل نمو إنفاقها لخمسة أعوام يمثل رغبتها في اللحاق بالآخرين سريعاً، وقد رفعت الصين والهند إنفاقهما في العام 2006م بـ 23,5%، بعد المحافظة على معدل نمو نسبته 25% لمدة خمسة أعوام.

وقد وسعت الشركات الأمريكية رقعة صدارتها في البحث والتطوير، فأنفقت 4,8% من المبيعات على البحث والتطوير، مقارنة بنسبة 4,6% في العام 2006م، بينما أنفقت الشركات اليابانية 3,7% من المبيعات، والشركات الأوروبية 3,4%. وتقدر بوز ألن هاملتون أن الشركات المبتكرة الألف الأولى ساهمت في 84% من الإنفاق العالمي الإجمالي للشركات على البحث والتطوير البالغ 540 مليار دولار، و52% من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير البالغ 879 مليار دولار، بما في ذلك الإنفاق الحكومي، وإنفاق المؤسسات التي لا تتوخى الربح في هذا المجال. فأكثر من ثلثي الإنفاق الإجمالي لعام 2006م تركز على ثلاثة قطاعات فقط: المعلوماتية والإلكترونيات 29%، والصحة 22%، والسيارات 17%.[17]

إخفاقات.. لدفن المستقبل

إن النسبة الأكبر من الميزانيات المهترئة المخصصة للبحث

العلمي في البلدان العربية تقدمها الحكومات.. طبعاً جرياً على العادة المتبعة وهي أن الحكومة عند العرب هي الأب والأم والجدة، وهي التي يجب أن تفعل كل شيء.

وتشير التقارير الصادرة عن الجامعة العربية في العام 2006م، إلى أن الدول العربية تنفق دولاراً واحداً على الفرد في مجال البحث العلمي، بينما تنفق الولايات المتحدة 700 دولار لكل مواطن، والدول الأوروبية حوالي 600 دولار.[18] وتؤكد الدراسة الصادرة عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي ضعيف للغاية حتى في دولة كبرى مثل مصر؛ إذ لا يتجاوز فيها ما ينفق على البحث العلمي 0.02% من الموازنة العامة.[19] وقد ذكرت إحصاءات اليونسكو للعام 1999م أن الإنفاق على البحث العلمي في الأردن 0.3%، وفي المغرب 0.2% وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية 0.1% ، والإمارات 0.6%، والكويت 0.2%، ومصر 0.2% من إجمالي الناتج القومي.[20]

بل إن المقلق أن نسبة ما تنفقه البلدان العربية الغنية من دخلها الوطني على البحث العلمي يقل بكثير عما تنفقه البلدان العربية الفقيرة أو متوسطة الدخل!

وتشير الإحصائيات، إلى أن إجمالي الإنفاق على البحث والإنماء في الجامعات، وفي مراكز البحث والإنماء العربية، قد بلغ 3.2 مليار دولار في العام 1990م، بعد أن كان في حدود 2.3 مليار دولار في العام 1985م، أي ما يعادل 0.57% من إجمالي الناتج القومي في المنطقة العربية. وهذه النسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، إذ لا يقل متوسط ما ينفق

على البحث العلمي عن 2.92% من إجمالي الناتج القومي لتلك الدول.[21]

ويؤكد أحد الباحثين أن العالم العربي يصرف 0.4% في الألف مما يصرفه العالم على البحث العلمي، ولا يتجاوز تمويل البحوث في العالم العربي 0.2% في الألف من التمويل في الدول المتقدمة.[22] وفي نسبة البحوث العلمية المنشورة دولياً، تصل الحصة العربية إلى 0.15% في الألف فقط، مقارنة بـ 34% لدول الوحدة الأوروبية، و 36% للولايات المتحدة.[23]

ويذكر بعض الباحثين[24] أن أحد أهم نقاط الضعف في الاهتمام بالبحث العلمي عند العرب إنما تتمثل في أن مسؤوليته ظلت مقصورة على الحكومات، فهي المصدر الرئيس للتمويل طيلة السنوات الخمسين الماضية. وتذكر بعض الإحصاءات أن القطاع الخاص في الدول العربية لا يساهم بأكثر من 10% فقط من نفقات البحث العلمي، والتطوير التقني، أما 90% الباقية فتقع على عاتق القطاع الحكومي وهي، في الوقت ذاته، عرضه للهدر بسبب ما عرف عن إدارة الحكومات من الترهل الإداري، وسيطرة الإجراءات البيروقراطية.[25]

ووفق إحصاءات أخرى يبلغ التمويل الحكومي للبحث العلمي حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3% للقطاع الخاص و 8% من مصادر مختلفة يضاف إلى ذلك العلاقة الهزيلة أو المعدومة بين قطاعات الصناعة وعالم الأعمال

من جهة، ومؤسسات البحوث الجامعية وغير الجامعية من جهة أخرى.

ومن المعلوم أن تلك القطاعات لا تتمتع حتى الآن بالقدرة على إدراك دور البحث العلمي في دعم الكفاءة الاقتصادية، وتطوير الإنتاج، وتحسينه، وبالتالي النمو المستمر في الاستثمار والدخل.

كما أن البلدان العربية بصورة عامة تفتقر إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل! وليس لديها ما يسمى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وليست هناك صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير.

وقد ظلت مؤسسات البحث العلمي في العالم العربي في نظر معظم أصحاب القرار والسياسيين، كغيرها من مؤسسات الدولة الخدمية، وذلك من حيث النظر في دعم تطورها، فبدلاً من أن تأخذ هذه المؤسسات بفكرة تخصيص مكافآت معقولة تجتذب أفضل الخبرات والمؤهلات فهي أصبحت، مع الأسف، مؤسسات تكتظ بالموظفين، الذين تشكل رواتبهم وحدها أكثر من 90% من مجمل الميزانيات المخصصة للبحوث!! على وهنها وضعفها في الأصل.

إن مرتبة بلدان العرب في معدلها العام من حيث الإنفاق على البحث العلمي تأتي في الأدنى بين مناطق العالم كلها، وهي تأتي حتى بعد إفريقيا! .. الفقيرة!

وقد أظهرت بعض الدراسات أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث. ولما كان عدد أعضاء هيئة

التدريس نحو 55 ألفاً، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود 0.3% وهو وضع يرثى له؛ إذ يبلغ 10% من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة.[26] وذكر د. أحمد زويل في كتابه "عصر العلم" أن نسبة الأوراق العلمية المقدمة من الجامعات العربية تتراوح بين 0.0003% من مجموع الأبحاث المحكّمة التي تقدمها جامعات العالم.[27]

ويذكر أنه لا توجد في الوطن العربي قاعدة بيانات عربية عن النشاط العلمي، ولا عن المعاهد أو المراكز التي تجري البحث العلمي، وليست هناك وسائل فعالة لنقل الخبرة ونتائج البحوث إلى المؤسسات الصناعية، أو مكاتب الاستشارات.. إلخ.[28]

وقد أعاد بعض الباحثين ضعف إنتاجية الباحثين العرب إلى أسباب؛ منها:

1) عدم قناعة معظم الحكومات العربية بجدوى الأبحاث العلمية في رفع مستوى الإنتاجية، والدخل القومي، ودخل الفرد.
2) عزوف القطاع الخاص بشكل شبه كامل عن إجراء البحوث العلمية.
3) ضعف دخل الباحث مقارنة بغيره ممن يعملون في التجارة أو إدارة الأعمال أو في الصناعة أو الخدمات.
4) عدم توافر التجهيزات والوسائل العلمية الجيدة والمتطورة في مراكز البحوث والجامعات في أكثر الدول العربية، كما أن المتوفر منها لا يفاد.[29]
5) عدم وجود استراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي.

6) هجرة العلماء العرب إلى خارج أوطانهم.. إلى الدول المتقدمة.

أما فيما يتصل بالجامعات العربية؛ فإن حصتها فيما ينفق على البحث العلمي والتطوير لا تتجاوز 30% من ذلك الإنفاق، وهي نسبة ضعيفة بل هي هزيلة جداً مقارنة بما تحصل عليه مثلاً جامعة بيركلي الأمريكية لفروعها التسعة من حكومة ولاية كاليفورنيا مقابل خدماتها البحثية، إذ تحصل هذه الجامعة على ستة أضعاف ما ينفقه العرب على التعليم العالي بمجمله في كل الجامعات العربية.[30]

وإن ما نعرفه عن مستوى دعم البحث العلمي في السعودية، مثلاً، أمر لم يكن، في السابق، يبشر بخير كثير، فالمتداول أن أضعف المخصصات في ميزانيات الجامعات السعودية هي مخصصات البحث العلمي، والوضع هكذا يعني أن الجامعات السعودية تهمل أهم وأبرز أهدافها، ولاسيما ما يتصل من تلك الأهداف بتنشئة الباحثين المقتدرين، وتنمية البيئة البحثية العلمية. وهذا ما يدفعنا ويدفع كثيرين غيرنا إلى القول أحياناً بأن الجامعات السعودية ليست أكثر من "مدارس ثانوية" كبيرة، يجتر فيها الطالب معلومات مكرورة، بل إنه محاصر بين تعليمات المدرس الضيقة الدقيقة، وأوراق الفلوسكاب البائسة التي تقذف بها إليه مراكز "خدمات الطالب"، وهي عبارة عن المادة العلمية التي ينبغي له أن يحفظها، ثم يصبها في ورق الامتحان.

ولا نعرف أن الجامعات السعودية تتخذ طريقاً إلى مدرسيها فتسألهم عما قدموه لطلابهم من مهارات أو خبرات بحثية، عدا استظهار دروسهم الرتيبة المكررة. ولا نعرف أن جامعة سعودية

واحدة رعت مسابقة للبحث العلمي بين طلابها، أو حتى بين مدرسيها، وبالنسبة إلى هؤلاء؛ فإن غرض البحث العلمي ظل محصوراً في غاية واحدة، وهي الترقيات الأكاديمية التي تتم في الغالب بهدف تحسين الدخل.

وقد ذكر أحد الأكاديميين السعوديين مرة أن السعودية هي أكبر دولة بترولية، ولكنه لا يستطيع أن يقول "بأن بها مركزاً واحداً لبحوث الكيمياء. ويضيف: بل إن شركة أرامكو العملاق البترولي الضخم تبنت خلال الفترة الأخيرة مركزاً للبحوث والتطوير، وهو يعنى ببحوث البترول والغاز، ولكنها لم تستكمل المركز بشكل كامل، بل اكتفت بإنشاء جزء منه (بنسبة الربع تقريباً) على أمل أن تستكمل الباقي في المستقبل إن شاء الله!. ويبدو أن أرامكو لم تتجه هذا الاتجاه إلا بعد أن يئست من الجامعات السعودية وتأكد لديها أنه لن يكون هناك مراكز للبحوث (عليها القيمة) في الجامعات السعودية، لأن البحث لا يعني الجامعة لا من قريب أو بعيد.[31] وذكر الأكاديمي نفسه أن الجامعة السعودية فارغة من الداخل، مفرغة من الباحثين الحقيقيين، فلم يعد البحث العلمي مجدياً للأستاذ السعودي، وهو يرى نفسه يعاني بشكل مستمر من بيروقراطية الجامعة، ومن تسلطها، ومنحها البحوث لمن لا يستحق، وكأن البحوث هي لمساعدة البعض وتلميعهم على حساب البحث العلمي الحقيقي (وهو أمر ينطبق على مدينة الملك عبدالعزيز كذلك) ، لذلك لا نجد بحوثاً حقيقية، ولا نجد ثقافة بحثية حقيقية، بل هي صورة خادعة لا تخفي قيمة حقيقية وراءها. على أن أكثر ما يبعد الأستاذ السعودي عن البحث حتى على المستوى الشخصي هو شعوره بالمرارة من دخله المتدني، وكادره الوظيفي الذي يجعله منشغلاً

بلقمة العيش، ويدفعه للبحث عن مصادر للرزق، حتى أن بعض الأساتذة صاروا أشبه بالشحاذين وهم يجوبون الدوائر الحكومية والشركات بحثاً عن فرصة هنا وفرصة هناك، وكلها فرص من أجل تحسين الوضع المادي، لا من أجل تقديم استشارات حقيقية، "حتى أن أحد المسؤولين في إحدى الغرف التجارية قال لي: إن القطاع الخاص فقد ثقته في الأكاديميين".[32]

وللحق؛ فإن سوء تقويم الجامعات السعودية على المستوى العالمي، حسبما نشر في بعض وسائل الإعلام في العام 2007م، دفع إلى تحريك المياه الراكدة في تلك الجامعات، وأصبحنا نستمع إلى مبادرات هدفها تنمية بيئات البحث العلمي ودعمها. ولعل من الصعب الحكم على نجاعة تلك المبادرات في هذا الوقت القصير من عمرها في كل حال.

وقد أنشئ مؤخراً في السعودية "مركز التميز البحثي"، ويهدف إلى تشجيع الجامعات على الاهتمام بنشاط البحث العلمي والتطوير، كما تم إنشاء ثمانية مراكز بحثية في عدد من الجامعات بتكلفة 491 مليون ريال.[33]

ووقعت جامعة الملك سعود خلال العام 2007م اتفاقيات مع أكثر من 10 علماء حاصلين على جائزة نوبل، كما وقعت اتفاقيات مع جامعات عالمية مرموقة في بعض التخصصات.[34]

وقد أطلقت الجامعة نفسها مؤخراً برنامج كراسي البحث العلمي، ومن المتوقع أن يبلغ عدد الكراسي أكثر من خمسين كرسياً في العديد من المجالات. وتقوم في أغلبها على التمويل الخاص من قبل أفراد أو شركات ومؤسسات أهلية. ويهدف البرنامج لدعم الاقتصاد

الوطني، ودعم الأبحاث والدراسات التي تخدم الغرض الذي أنشئ من أجله الكرسي، وكذلك تعزيز شراكة المجتمع مع الجامعة، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية في الجامعة من المتخصصين في مجالات المعرفة جميعها، وأيضاً الاستخدام الأمثل للمنشآت والتجهيزات والموارد البحثية الأخرى، هذا بالإضافة إلى استقطاب أفضل الباحثين من ذوي التميز في تخصصات متنوعة وتحقيق الاستفادة القصوى من خبراتهم. وستعمل الجامعة على تأهيل وتدريب مختلف الكفاءات الوطنية عبر البحث العلمي وتشجيع الطلبة على استثمار معارفهم المتميزة.[35]

ولاشك أن ما جرى في جامعة الملك سعود بالرياض دفع إلى تحريك المياه الراكدة في الجامعات السعودية الأخرى، وهي أخذت في العمل على إنشاء الكراسي البحثية الممولة من شخصيات سياسية أو اقتصادية أو من قبل شركات ومؤسسات أهلية. ولا نريد أن يخالجنا الخوف من أن ما حدث ويحدث هو مجرد اندفاع لا منهجي من أجل تحقيق أغراض إعلامية لا أكثر.

إن التأسيس لبيئة علمية بحثية يبدأ من الأسفل، من الأساس، من الطلاب أنفسهم، فهل هناك نية حقيقية للارتقاء بمستوى العملية التعليمية ذاتها؟ وهل سنحول الفصل الدراسي في الجامعة إلى مكان لإثارة الأسئلة وحرية التفكير، والبحث العلمي الجاد؟ وهل سيصار إلى متابعة تصرفات الأساتذة، وتقويم أدائهم من حيث تحقيق أغراض وأهداف التعليم الجامعي؟! هذه الأمور هي التي ستكمل الحلقة في مشروع التأسيس لبيئة بحثية جديدة، وهي التي ستطرد

عنا بعض الأفكار السوداء حول دوافع الاندفاع المفاجئ نحو إنشاء كراسي البحث التي انهالت علينا كالمطر.

بعض محطات المستقبل: في الصين واليابان.. وآخرين

هنالك بلدان في هذا العالم الفسيح لم تكن في السابق أحسن حالاً مما وجدنا عليه أمة العرب، ولاسيما في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فهي لم تكن تأبه لأهمية البحث العلمي، أو لتأثيره على المستقبل، ولكن لم يدم بها الأمر طويلا، وخلال عشرين عاماً فقط، تمكنت من بناء نهضة علمية وتكنولوجية قائمة على قواعد صلبة من البحث العلمي، ومستندة إلى منظومة وطنية من المؤسسات العلمية التي تساهم الصناعة بأكثر من 40% من ميزانياتها، ومن هذه البلدان: كوريا الجنوبية، وإسبانيا.[36]

ونعتقد أن تجارب تلك الدول جديرة بالملاحظة والتأمل، فقد واصلت صعودها إلى مدارج متقدمة في الرقي. مستندة إلى قاعدة ذهبية ومنطقية لمفهوم البحث العلمي وأهدافه. إنه ذلك المفهوم الذي يعتمد على تحقيق الشراكة الفعالة بين العلم والإنتاج، أو بين البحث وتحويله إلى صناعة، أو إلى سلع، فيكون مصدراً لرفاه الناس، ومصدراً لقوة الدولة.

ولابد أن نذكر هنا بكثير من التقدير التجربة الصينية مثلاً. فقد أجرت الصين عملية تحول، وإعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي، منذ العام 1985م، وذلك بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية إلى التطبيقات في الصناعة والاقتصاد.

وفي العام 1988م شرعت الصين في إعداد برنامج قومي يعرف بـ Torch، وقد بنت عناصره الرئيسة على أساس ثلاثة مقومات محورية من أجل النهوض بالبحث العلمي، وهي:

- تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي.
- تنمية وتطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها.
- إتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية.

وقد تم العمل على تنفيذ برنامج Torch على المستوى المركزي، وعلى مستوى أقاليم الصين الأخرى، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والحاضنات، والمراكز التكنولوجية، والقواعد الصناعية، وبرامج التمويل الخاصة.

ويتركز برنامج Torch على:

1. التركيز على تسويق الأبحاث Commercialization of Scientific researches.
2. تطوير التصنيع Industrialization.
3. الاتجاه نحو العولمة Globalization.

وقد أدى البرنامج إلى خلق 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات. ونجح في إقامة 465 حاضنة حتى أكتوبر 2002م جميعها تقريباً حاضنات تكنولوجية[37]، ما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات، بعد الولايات المتحدة، وقبل ألمانيا التي كانت تتربع على المركز الثاني بحوالي 300 حاضنة. ووصل عدد الشركات التي أُقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى

20.796 شركة تقدم للسوق منتجات عالية التكنولوجيا، ويعمل بهذه الشركات حوالي 2.51 مليون شخص، وهم في الغالبية من ذوي المؤهلات العالية. وقد بلغ مجموع دخل هذه الشركات حوالي 115 مليار دولار أمريكي، نتج عنها 13 مليار دولار أمريكي من الضرائب. وبلغت مكاسب هذه الشركات من تصدير المنتجات التكنولوجية حوالي 18.6 مليار دولار أمريكي. وفي نهاية العام 2001م بلغ مجموع عوائد الشركات في هذه الحدائق التكنولوجية إلى رقم قياسي جديد، وهو 1193 مليار يوان (150 مليار دولار أمريكي).

أما الجامعات الصينية فقد أعيدت هيكلتها من خلال مشروع يطلق عليه "مشروع 211"، وقد وضع لتطوير مائة جامعة صينية رائدة، وإعدادها وتهيئتها للدخول إلى القرن الواحد والعشرين.

والعديد من الجامعات في الصين تمتلك شركات خاصة بها، تقوم بتقديم الخدمات، وعمل المشروعات خارج إطار الجامعات، فمثلاً هناك 57 جامعة في بكين لديها شركات خاصة، تمتلك الدولة منها 30 شركة.[38]

ونشير كذلك إلى التجربة الماليزية، فقد أقامت ماليزيا عدداً من الشركات والمؤسسات من أجل الغرض نفسه، وكان على رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية (Malaysian Technology Development Corporation, MTDC) في العام 1997م وتهدف إلى تسويق ونقل الأفكار الإبداعية التي تصدر عن الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية.

وتحتضن شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية المشروعات الصغيرة الجديدة، فقد أسست لتتيح للشركات الصناعية المتخصصة

في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة، مثل مجالات الوسائط المتعددة (Multimedia) والتكنولوجيا الحيوية (Biotechnology)، أن تعمل في إطار تعاون مشترك مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وقد أقامت الشركة تطويراً حديثاً، بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا، وذلك في أربع جامعات ماليزية هي: جامعة ماليا، وجامعة بيترا ماليزيا، وجامعة كيبايجسان ماليزيا، وجامعة تكنولوجيا ماليزيا، وتعمل هذه المراكز على تنشيط البحث، والابتكار، والتطوير التكنولوجي، في قطاعات الصناعة المتخصصة.

إن شركة تطوير التكنولوجيا ما هي إلاّ واحدة من آليات أخرى لتطوير التكنولوجيا في ماليزيا، وقد دعمت الحكومة الماليزية الشركة بحوالي 200 مليون دولار خلال السنوات من 2001م إلى 2005م.[39]

وتتمثل فلسفة العمل في مركز تطوير التكنولوجيا بماليزيا في الآتي:

- تنشط تسويق نتائج الأبحاث والتنمية المحلية، فالعديد من الشركات التي أقيمت من خلال تطبيقات تكنولوجية خرجت من معاهد بحثية محلية.
- إن في عمل الشركات الماليزية بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث ما يدفع إلى تحسين وتطوير منتجاتها؛ وبالتالي يساعد على نموها ونجاحها.
- يعمل المركز على تنمية المعاهدات وفرص التعاون الاستراتيجي طويل المدى بين الشركات والجامعات والمعاهد البحثية.

- تتم الإفادة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة، مثل: المعدات والمعامل.
- تطوير علاقات العمل بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا، من جهة، والعاملين في الشركات الصناعية من جهة أخرى، وضمان نجاح الشراكة بينهم.(40)

وتتمثل خدمات الدعم التي تقدمها المراكز التكنولوجية للشركات في ماليزيا فيما يأتي:

- البحث والتطوير والاستشارات الهندسية.
- نقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك.
- تنمية الموارد البشرية.
- خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات.
- دعم برنامج إدارة الجودة.
- دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع.
- تقديم خدمات التحليل المالي.

إن لهذه الشراكة بين العلم والإنتاج، كما يجري في تجربتيْ الصين وماليزيا، ما يقابلها في الدول الصناعية الكبرى، مثل اليابان وفرنسا.

ففي اليابان هناك مؤسسات مسؤولة عن هذه الشراكة، ومنها:

- الجامعات الحكومية والخاصة. والمؤسسات الحكومية مثل وزارة الصناعة والتجارة الدولية (MITI) ووكالة العلوم والتكنولوجيا STA واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة (MONBUSHO). بالإضافة إلى مراكز ومعاهد البحوث التعاونية

الحكومية مثل المؤسسة اليابانية لتشجيع العلوم JSPS. وكذلك مراكز ومعاهد البحوث الخاصة مثل مؤسسة سوميتومو الصناعية Sumitomo Industrial Corp (Ministry of Economy, Trade, and Industry, Japan, 2003)

وتضم الجامعات اليابانية المئات من مراكز البحوث التعاونية، وفي جامعتي طوكيو وتوهوكو 56 مركزاً من هذه المراكز مهمتها البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية، وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والجامعات.[41]

وهناك ثلاثة أنواع من التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في اليابان والمؤسسات الإنتاجية في المجالات البحثية، وهي:

1) إقامة بحوث مشتركة (Joint research) بين الجامعة والقطاع الخاص (Kyoudo Kenkyu). ونتيجة لهذا النوع من التعاون تم تقديم 326 طلب براءة اختراع في سنة واحدة (1994م).

2) إنجاز بحوث مدفوعة الأجر (Jutaku – Kenkyu)، إذ تقوم الجامعة بإجراء البحوث لمصلحة القطاع الإنتاجي وبتمويل منه. ونتيجة لهذا النوع من التعاون فقد وقعت في العام 1994م 2586 عقداً لمشاريع بحثية.

اللجوء إلى المنح والهبات (Kihu)؛ إذ تقوم الجامعات الوطنية بإجراء البحوث التي تمولها المؤسسات الصناعية عن طريق المنح والهبات، وتقوم الحكومة نتيجة لذلك بإعفاء المؤسسات الإنتاجية من الضريبة بشكل كلي أو جزئي. وقد وصلت هذه المنح والتبرعات في العام 1994م إلى حوالي 425.2 مليون دولار معفاة من الضريبة.[42]

ومنطقة كاناجاوا Kanagawa: وادي سيلكون اليابان Japan

Silicon Valley تقدم التسهيلات اللازمة لتملك الأراضي، وإقامة المشاريع الاستثمارية الصناعية، والأكاديمية، والبحثية. وقد تأسس فيها من الفترة الواقعة بين 1983-1993م عشر جامعات كبرى. وفيها اليوم 65 جامعة وكلية. وفي نهاية العام 1979م كان عدد مراكز البحوث فيها 400 مركز، وصلت في العام 1993م إلى 885 مركزاً (15.6% فقط من مجموع مراكز البحوث في اليابان). ويسكن في منطقة كاناجاوا 320 ألفاً من العلماء والمهندسين، يعمل منهم حوالي 60 ألفاً في المنطقة نفسها، وذلك حسب إحصائيات اليابان الرسمية.[43]

وافتتح في كاناجاوا في العام 1989م منظمة كبرى سميت Kanagawa Science Park هدفها الأول تقوية الشراكة بين المؤسسات الإنتاجية والأكاديمية، وهي مكونة من ثلاثة أقسام:

1) KSP, Inc. منظمة متخصصة في احتضان الأعمال الإبداعية، ومساعدة المبدعين على إيجاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2) أكاديمية كاناجاوا للعلوم والتكنولوجيا: Kanagawa Academy of Science and Technology (KAST) وتقوم بإجراء البحوث في التكنولوجيا عالية الدقة، كما تزود الدارسين بمعلومات تكنولوجية متقدمة.
3) Kanagawa High Technology Foundation وتتولى تحويل البحوث إلى التطبيق العملي (الإنتاج).[44]

وهكذا فالمنظمة الأولى تحتضن الأعمال الإبداعية وتمولها، والثانية تقوم بإعداد الأبحاث العلمية، والثالثة تقوم بتطبيقها.

تأسست في العام 1987م في توهوكو، (شمال شرق اليابان)

منظمة توهوكو Tohoku Intelligent Cosmos Plan بتمويل من عدة وزارات، ومن بعض الجامعات الوطنية والخاصة. وهي تهدف إلى تنسيق جهود التعاون والشراكة، بين القطاعات الصناعية والأكاديمية والحكومية في منطقة توهوكو، عن طريق رعاية مشاريع بحثية، وتنمية وتطوير صناعات جديدة. وتأسيس شبكات معلوماتية متطورة، بهدف تحسين البنية التحتية للمنطقة. ويتبع لهذه المنظمة معهد للبحوث التعاونية The Institute of Cooperative Research (ICR) وهو تأسس في العام 1989م، ويعمل على إدارة التعاون المشترك بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية، وكما يعمل على تسويق الاختراعات الجديدة، وتقديم مختلف التسهيلات للمراكز التعاونية الأخرى. ومن أهم المجالات التي يبحث فيها المعهد: التكنولوجيا الحيوية والأدوية Biotechnology and Pharmaceuticals.[45]

وهناك مدينة كانساي للعلوم: Kansai Science City وهي مدينة علمية تقع في منطقة كانساي، وتقدم الخدمة لعدة مناطق مثل، Nara, Osaka and Kyoto ، وقد تأسست داخل جامعة رتسوميكان Ritsumeikan وهي جامعة خاصة وعريقة، تأسست في العام 1869م.

ومدينة كينساب للعلوم عبارة عن اتحاد مجموعة من المراكز العلمية والبحثية، وهو اتحاد تموله الجامعة، ويقوم على إعداد البحوث والمشاريع التي تتقدم بها المؤسسات الإنتاجية في المنطقة.[46]

أما في فرنسا، فهناك ما يسمى بالجمعية الفرنسية للحاضنات،

وهي قامت بتحديد الشكل القانوني للحاضنات على النحو التالي:

1) **الحاضنات الحكومية**: وقد زادت أعدادها، وازدهرت بشكل كبير، بعد صدور قانون وزارة البحث العلمي في شهر مارس العام 1999م، الذي أتاح تمويل عدد من الحاضنات التكنولوجية للمشروعات الجديدة المقامة على قاعدة علمية. وتنتمي إليها الحاضنات المقامة داخل كليات الهندسة، والمعاهد العلمية المختلفة (INT, ESSEC, EPITA) والحاضنات المقامة داخل مراكز البحوث (INRIA – Transfert)، بالإضافة إلى الحاضنات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للأقاليم، مثل حاضنة Paris Innovation

2) **حاضنات تمتلكها الشركات الكبرى:** وبيوت الخبرة العالمية: وهي حاضنات أقامتها الشركات الكبرى بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، مثل تطبيقات التليفون الجوال، وكذلك الإلكترونيات، ومجالات التكنولوجيا الحيوية، وشركة الاتصال الفرنسية France Telecom التي أقامت "Invent Mobile" وشركة الكهرباء الفرنسية EDF التي أقامت حاضنة "Business Accelerator".

وفيما يخص الحاضنات التي أقامتها شركات خدمات وبيوت خبرة عالمية، هناك بيت الخبرة العالمي الشهير Price Water House الذي أقام حاضنة أطلق عليها "Price Lab"، وهي متخصصة في شركات الاستشارات القانونية والمحاسبية، وشركات المراجعة المالية.

3) **حاضنات القطاع الخاص**: وهي حاضنات استثمارية تعتمد

أساساً على الربح، وهي بدأت، منذ منتصف التسعينيات، وأقامتها شركات تمويلية، وشركات رأس المال المشارك، ورأس المال المخاطر، وتوظيف الأموال. وتقدم هذه الحاضنات كل الخدمات المالية، خاصة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة، أو ذات المخاطرة العالية جداً، ومثال هذه الحاضنات الخاصة Talento التابعة لشركة KPM6 . وهذه النوعية من الحاضنات منتشرة أيضاً في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.[47]

مبادرات واعدة

هناك أمثلة لشراكات علمية ناجحة، على مستوى الخليج العربي، بين الجامعات وقطاع الصناعة، منها، في السعودية، الشراكة بين مدينة الملك عبدالعزيز KACST وشركات الأدوية. والشراكة بين أرامكو والمؤسسات الأكاديمية والجامعات السعودية (120 مشروعاً في العام 2002م). ومنها التعاون بين جامعة السلطان قابوس وواحة مسقط للمعرفة Knowledge Oasis Muscat، ومنها التعاون بين KISR وشركة البترول الكويتية، والتعاون بين جامعة زايد وشركة IBM ومركز الإبداع الإلكتروني في مدينة دبي للانترنيت Smart Square ، وتعاون جامعة الإمارات وبعض شركات البترول ومصانع الألمنيوم.[48] ولكن هذه الشركات ليست كافية كماً ونوعاً.

والسعودية ذاتها احتفلت في 21 أكتوبر 2007م بتدشين واحد من أكبر المشاريع العلمية في تاريخها: جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا في رابغ، فهذه الجامعة هي واحدة من أكبر الجامعات

البحثية في العالم. وينظر إليها على أنها ستضع البلاد على أعتاب عصر اقتصاديات المعرفة. وطالما كانت مسيرة التنمية السعودية تنتظر هذا المشروع، ليضع موارد البلاد ويسخرها للبحث العلمي، وإعداد العلماء الذين يكرسون خبراتهم وتجاربهم لوضع الحلول للعقبات التي تعترض التنمية والاقتصاد والبيئة والصناعة. ويتحقق مشروع المزاوجة بين البحث العلمي وحاجات التنمية، بل تتحقق فكرة تحويل البحث العلمي إلى منتج صناعي واقتصادي.

وقد أعدت الجامعة مدينة أبحاث، ومركز إبداع، مجهزين بأحدث المرافق. وتهدف استراتيجياتها إلى توفير البيئة المحفزة والجاذبة لاستقطاب العلماء المتميزين من السعودية ومن مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى استقطاب ورعاية الطلاب المبدعين والموهوبين. وكما تهدف استراتيجيات الجامعة إلى تطوير البرامج والدراسات العليا في المجالات المرتبطة بأحدث التقنيات التي تخدم التنمية والاقتصاد. وهي ستعمل على رعاية الأفكار الإبداعية والاختراعات وترجمتها إلى مشاريع اقتصادية، كما ستعمل على الدخول في شراكات مع مؤسسات رائدة من أنحاء العالم لتطوير أنشطة ومرافق أبحاث تعاونية، وتشمل علاقات التعاون التي أقامتها الجامعة حتى الآن: المعهد الهندي للتقنية في بومباي، وجامعة سنغافورة الوطنية، والمعهد الفرنسي للبترول، ومؤسسة وودز هول أوشانوغارفيك، والجامعة الأمريكية بالقاهرة. وستحرص الجامعة على إزالة العوائق البيروقراطية والإدارية أمام الأبحاث العلمية. وأما من حيث استقلالية الجامعة فقد خصص لها "وقف دائم" يدار لصالحها، وهي الجامعة الأولى، على مستوى التعليم العالي السعودي، التي تعمل بهذا المفهوم. وتبلغ الطاقة الاستيعابية للجامعة حين تستكمل كل

منشآتها، نحو 2000 طالب وطالبة، و 600 باحث وعضو هيئة تدريس. وستضم الجامعة أربعة معاهد علمية للبحوث، وهي:

1) **معهد الموارد والطاقة والبيئة**، وسيعكف على دراسات استخلاص الكربون من الهواء وخلايا الهيدروجين والوقود، وتصميم العمليات والاحتراق والطاقة الشمسية، ومجالات تحلية وترشيد المياه، والزراعة المناسبة للمناخات الصحراوية.

2) **معهد العلوم والهندسة الحيوية**، وسيتم التركيز فيه على مجال التقنية الحيوية الصناعية، مثل: المعالجة الحيوية الميكروبية، والمعالجة الحيوية للموارد البتروكيمائية. وفي مجال التقنية الحيوية الزراعية سيبحث المعهد مواضيع، مثل: الزراعة المستدامة للأحياء والنباتات المائية. وفي مجال علم دراسة العضويات البيئية الإقليمية، سيدرس المعهد موضوعات، مثل: علم وهندسة البيئة البحرية للبحر الأحمر. وفي ميدان علم تقنية الصحة سيجري المعهد بحوثاً حول الأمراض الوبائية الإقليمية والعوامل الوراثية للسكان.

3) **معهد علم وهندسة المواد**، وتشمل البحوث التي يجريها المعهد في مجال البوليمرات والأغشية، ومواد تقنية النانو بما في ذلك المواد المعالجة حيوياً والمستخدمة في هذه التقنية، وموضوعات، مثل: الكربون والتطبيقات الكهروضوئية. كما ستشمل بحوث المعهد ميدان الكيمياء الحفزية والمواد التي تستخدم في الأوساط عالية الإجهاد.

4) **معهد الرياضيات التطبيقية وعلم الحاسب الآلي**.

وستتمتع الجامعة بنظام تعليمي مرن يجعلها بيئة جذب للأساتذة

والأكاديميين والباحثين من داخل السعودية وخارجها.[49]

هل سيكون من المفيد هنا أن نقول ونردد حقيقة واضحة، لا جدال فيها، وهي أنه لابد من إعادة النظر في التعامل مع مؤسسات البحث العلمي، في بلاد العرب، فنبدأ بتصحيح مفهومنا للبحث العلمي، ونضع هذا المفهوم في سياق العصر الذي نشاهد، كل لحظة، جموحه، ونواجه، في كل منعطف، الكمّ الكبير من تحدياته وإغواءاته؟! إننا حين نفعل ذلك يكون من السهل استيضاح الأهداف التي نريد، وليس أقلها أن نكون جزءاً حقيقياً وفاعلاً من هذا العالم، لا نقف على هامشه، ولا نستهلك فتاته، ولكننا، بالأحرى، نكون شركاءه، ومنافسيه، ومن المسهمين في صناعة مستقبله. إن مثل هذا الأمر يمكن أن يتحقق عندما نشرع في الاقتناع بأهمية إعادة النظر في بناء علاقات جديدة لنا بالعلم وبالمعرفة. فالعلم لم يعد مجرد اختزان آلي للمعلومات، بل هو إعادة إنتاج ما نختزن، في شكل عطاءات، ومساهمات، من شأنها أن تدفع إلى تحسين مستوى الحياة. فالمعرفة ليست مجرد الإحاطة الإدراكية بعناصر الأشياء ومركباتها، بل هي الإضافة إليها، أو نقضها، أو اجتراح بدائل أوفى وأنجع. فهل نحن، حقيقة، ننشئ في مؤسساتنا التعليمية أجيالاً على هذا النسق من استراتيجيات صناعة الأجيال؟! وهل مؤسساتنا البحثية والعلمية تنتج من الأفكار والتصورات والمعرفة ما يجعلنا نثق، بوضوح تام، فيما ينتظرنا ونحن نجتاز العتبات الأولى من القرن الواحد والعشرين؟!

لابد من إعادة هيكلة التعليم، أهدافاً وإدارة، لنرسم الخطوة

الأولى في الطريق الصحيح، ولابد أن نؤمن بالعلم المنتج، وأن ننميه، ونعيد صياغته في حاضناته الحقيقية، وهي الجامعات ومؤسسات البحث العلمي. فهي لكي تكون على مستوى المسئوليات المناطة بها، إبداعاً وفاعلية، لابد أن تعمل كل ما في وسعها من إغراءات للعلماء والباحثين، لاستقطابهم ولحثهم على الإنجاز، وهي لابد أن يشارك في تمويلها، والصرف على مشروعاتها، قطاعات الإنتاج والمصادر الوطنية الأخرى.

إن النماذج التي أوردناها في مكان سابق من تجارب الدول التي استطاعت أن تنجح في إنقاذ "البحث العلمي"، أو في واقع الأمر إنقاذ نفسها، جديرة بأن تحتذى أو أن تكون قدوة لغيرها من الأمم التي تروم الرقي، إذ استطاعت أن تفسح لها مكاناً مرموقاً بين صفوف دول العالم التي أدركت التقدم، أو أنها انعتقت من ربقة التخلف.

وأهم ما في تلك التجارب من حكمة، أو عقل، أنها وضعت البحث العلمي في موقعه الصحيح، فهو ليس موجوداً للترف الأكاديمي، أو ليكون على هامش المجتمع، بل هو موجود ليكون وقوداً حياً متفجراً للنمو. ومن عقل تلك التجارب أو حكمتها أيضاً أن البحث العلمي لا يعيش على الفتات، وعلى فائض الصرف الاستهلاكي، بل هو هدف وغاية، وهو يستأثر بما يستحق من الدعم.

إن الجامعات هي محاضن العلم، وهي معاقل العلماء، والمبدعين وصانعي الأفكار. غير أن ما يجري في معظم الجامعات العربية هو خلاف ذلك. وتشير بعض الدراسات إلى أن مؤسسات الدولة، ومؤسسات القطاع الخاص، في معظم البلدان العربية، تتوجه

في تلبية حاجاتها، من المعارف والتقنيات في ميادين الإنتاج والخدمات، إلى جهات غير الجامعات.[50]

فالجامعات في العالم العربي، بتقصير منها في أداء مهماتها، أو لعدم حصولها على الدعم اللازم في مجالات البحث، لا تتنبه لحاجات مجتمعاتها المحلية، ولا تهتم بقضاياها الداخلية الملحة التي ترقى، في معظم الأحيان، إلى مستوى الأمن القومي الداخلي. وعلى سبيل المثال فإن 57% من المياه المحلاة في العالم توجد هنا في منطقة الخليج، ولكن على الرغم من ذلك؛ فإن دول الخليج ليس لديها أبحاث ذات قيمة في هذا الموضوع. ومثال آخر: فإن دول الخليج من أكبر دول العالم إنتاجاً للنفط، والغاز الطبيعي، ولكن ليس لديها أبحاث ذات بال في مجال البتروكيماويات. والشركات النفطية مازالت تحجب عنا أسرار الصناعة البتروكيماوية.[51]

ولعل أول ميدان تقني يعنينا، في دول الخليج، هو ميدان الطاقة، حيث يشهد العالم تغيرات جذرية، وأبحاثاً هدفها الطاقة البديلة التي لا تقتصر على الفحم الذي يمثل ثلث الطاقة الإجمالية التي يحتاج إليها كوكبنا، كما لا تقتصر على الطاقة الذرية، أو على الطاقة الشمسية التي ذاع استعمالها، بل تتجاوز هذا كله إلى طاقات جديدة محتملة، تؤكد بعض الأبحاث إمكانية تحققها، مثل تحويل النور إلى كهرباء، وإطلاق بالونات في الفضاء تحمل مادة الأيوليين وتنقل الكهرباء إلى الأرض بواسطة الكابلات. ومثل استخدام القمامة كمواد محترقة، كما جرى في نيويورك. ومثل تحويل بقايا جوز الهند إلى كهرباء، كما تم في الفيليبين. ومثل إنتاج الكهرباء من المنابع الحرارية في أعماق جوف الأرض، كما تتجه الأبحاث في

إيطاليا ونيوزلنده. ومثل استخدام طاقة الأمواج، من أجل توليد الكهرباء، كما حدث في اليابان.ومثل استخدام الهيدروجين، من أجل تسيير الحافلات والباصات، كما حدث في ألمانيا...إلخ. ويكمل هذا التغيّر، في مصادر الطاقة، التغيّر الذي حدث فيما يمكن أن نسميه "أدوات الحضارة"، أي: أدوات الصناعة، ويشمل شتى أنواع التطوّر الذي حدث منذ الثورة الصناعية الأولى (حين كان قوامها الفحم والقطار والنسيج والفولاذ والسيارة والمطاط و"الماكينة") حتى الثورة الصناعية الثانية أو الثورة العلمية التكنولوجية.[52]

والسؤال هو: أين نحن - كمعنيين بأمور الطاقة - من كل هذا الذي حدث ويحدث من حولنا؟!

أمية المستقبل

علينا أن ندرك أن مشروع نقل التكنولوجيا أو استنباتها يستلزم تهيئة البيئة العلمية الخصبة، ومن أبرز شروط تلك البيئة بحسب بعض الباحثين:

1) نهوض مجتمع البحث العلمي، على مستوى بناء العلماء أنفسهم، وعلى مستوى إشادة المراكز العلمية المجهزة بمتطلبات العمل العلمي السليم.

2) فتح قنوات التفاعل بين مراكز البحث في الداخل، وتشجيع التعامل مع مراكز الأبحاث الأخرى في الخارج.

3) الشروع في بناء صناعات محلية، مدعومة ببحوث علمية من أجل التطوير والارتقاء بمستوى الإنجاز.

4) الاستقرار في مجالات البحث العلمي، وفق خطة وطنية، تأخذ

في الحسبان أولويات الحاجة الاجتماعية للعلم والتقنية.

5) تخصيص ميزانيات مقبولة وسخية للبحث العلمي لا تقل عما هو موجود في الدول المتقدمة التي تحقق رقيها ونموها عن طريق العلم والبحث العلمي، فلا تقل تلك الميزانيات عن 2% من الدخل القومي. إن هذا هو ما تفعله الدول التي حققت معدلات ملفتة في النمو. ولابد من المعادلة بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية، بما يضمن استخدام العلم من أجل البناء والتطور في جميع المجالات، بما فيها بناء العلم نفسه.[53]

6) لابد من التأكيد على ضرورة رعاية مؤسسات البحث العلمي من لدن أعلى السلط في الدولة، فيصار إلى فك ارتباطها مع الوزارات الخدمية، التي يكون موضوع البحث العلمي دائماً، بالنسبة إليها، في ذيل اهتماماتها الطويلة العريضة. وفي السياق ذاته؛ لابد أيضاً من جعل البحث العلمي أولوية وطنية، وأن يموّل من جميع المصادر. وأن ينتقل من مستوى الاستهلاكات الدعائية الممجوجة إلى مستوى الممارسات الفعلية في الخطط والبرامج، وإلى مستوى تفعيل التطوير وجعله هدفاً وطنياً وقومياً، يسبق كل ما سواه من الأهداف.

من جهة أخرى؛ فإن مسألة علاقة البحث العلمي والتعليم بالتنمية الاجتماعية تضعنا، من جديد، أمام الملاحظة الجديرة بالتأمل والفحص وإعادة التركيب، وهي الملاحظة التي ما يفتأ يلوك الحديث فيها كثيرون اليوم، إذ ظل الحديث عنها مقتصراً على الجانب "الإنشائي" من جهة المنظرين، وعلى الجانب "الإدعائي" من جهة القائمين على العمل، ونعني بتلك الملاحظة مسألة تعميق الارتباط بين المدرسة والجامعة من جهة، والمجتمع من الجهة

الأخرى، فالأطروحة التي مازال يلح عليها المثقفون من خارج المدرسة والجامعة، هي أنهما، أي: المدرسة والجامعة، ظلتا تعيشان واقع انفصال مخيف عن المجتمع، فهما بعيدتان عن مشكلاته، وعن طموحاته وتطلعاته، وعن احتياجاته الصميمية، ولذا؛ فهما مصابتان بحالة يائسة من العقم، وهما لا تضطلعان بأي مسؤولية اجتماعية حقيقية، ولاسيما من حيث الإسهام في قيادة المجتمع نحو رفاهية الإنتاج، ومن حيث الأخذ بيده نحو مزيد من تطوير مفهوماته تجاه الحياة، وتجاه علاقاته بالكون والأشياء. والسبب في كل ذلك ليس سراً من الأسرار، فالذي يعرقل دور المدرسة والجامعة في المجتمع، هو أن هناك من يستبد بهم الخوف من تدخل الجامعة في التنمية الاجتماعية، فيرون في ذلك تجاوزاً لأهدافها التعليمية!، فيعمدون إلى تكريس المفهوم "البارد" للعلم والتعليم، وهو أن تتخذ المدرسة والجامعة موقفاً محايداً من التنمية "وذلك لكي تؤدي مهمتها العلمية في هدوء وإبداع!!". ولا ندري بأي منطق توصل هؤلاء إلى مثل هذه النتيجة المخيفة، فعميت أبصارهم، ومازالت تعمى، عن إدراك حقيقة أساسية، وهي أنه ينبغي أن يكون للمدرسة والجامعة دور ناهض في تحسس شروط نمو المجتمعات، فيقول أحد الباحثين "فالجامعات والمدارس والمؤسسات الثقافية الأخرى متوجب عليها المشي وراء المجتمع".[54] ونحن نضيف: وأمامه أيضاً، فهي لا ينبغي لها أن تهمل دورها القيادي، أو أن تتخلى عن مسؤولياتها الاجتماعية، ومنها المسؤولية التنموية. فالجامعة، في هذا الصدد، ليست مصنعاً للرجال فقط، ولكنها كذلك مصنع للأفكار، أفكار

المستقبل، الأفق القريب، والأفق البعيد.

إن من الملاحظ أن هناك فعلاً من يرى "أن التربية العربية (كنظرية وبكاملها) ما تزال تشكو، في محتواها وبناها، من آفتين كبيرتين: أولاهما: ضعف ارتباط النظام التربوي، كمًّا ومحتوى، بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والثانية: عدم وضوح الفلسفة التربوية التي تثوي وراء هذا النظام، وضعف ارتباطها بالفلسفة الاجتماعية العامة.[55]

وكل هذا يعني أن التربية العربية، من حيث كونها "نظرية"، وأن المؤسسة التعليمية، من حيث كونها مكلفة بالتطبيق والمتابعة، ظلتا إلى اليوم بعيدتين، عن التنمية الاجتماعية الشاملة، ولاسيما في معناها الذي يتجاوز الاستهلاك إلى الاستيعاب والإنتاج. فكأن التربية، عندنا، وكما قلنا في مكان سابق، هي بلورة الجانب البارد والساذج للعلم والسلوك والطموح. وكأن المؤسسة التعليمية لا تريد أن تخرج من المأزق الذي ترتع فيه، من حيث كونها ما تزال مستودعاً لتفريخ الموظفين وأشباح العلماء، لا بل إنها في كثير من الأحوال لا تعدو أن تكون مركزاً لمحو الأمية، وفك الحرف، ومنح القدرة على قراءة الجريدة، وفهم نشرات الأخبار.

نحن، في العالم العربي، أحوج ما نكون إلى ما يسمى، في الدول الصناعية المتقدمة، بمحو "الأمية الحضارية"، وهذا يحتاج إلى جهود كبيرة في شتى مجالات التنمية، وفي مجال التنمية الثقافية بوجه خاص. ومن هنا لم يكن من المستغرب أن يطلق على "الأمية الحضارية" في البلدان الصناعية اسم "الأمية الجديدة" أو "أمية

المستقبل"، ففي الوطن العربي لابد من الأخذ بهذا المفهوم الواسع للأمية، مفهوم "الأمية الحضارية" أو "الأمية الجديدة" من أجل إعداد أفراد المجتمع إعداداً يتفق مع متطلبات العالم الجديد، وما يحفل به من تحديات للتغيير والتطوير.

إن أمية المستقبل إنما تعني الجهل التام به، وبالعصر نفسه. ونحن ينبغي أن لا نكابر أو نعاند أو نغالط فنقول لسنا جاهلين بحضارة العصر، نحن بالفعل لا ندرك أو لا نفقه من حضارة عصرنا إلاّ ما هو مزجي على قارعة الطريق. فعلاقتنا بحضارة العصر علاقة متسولين أو، على أفضل الاحتمالات، "متسوّقين"، وهؤلاء المتسوقون ينقصهم في غالب الأحيان حتى الخبرة في الاختيار أو شروط "الشراء". وهذا الوضع يعطي الشعور، أحياناً، بأن هناك حاجزاً نفسياً مريعاً يفصلنا عن منتجات العصر وعما تحمله من موحيات وإلهامات. وليس هناك مما يدور في مدارسنا وجامعتنا ما يوحي بأننا مقبلون، حقيقة وواقعاً، على الدخول في عصرنا، فلا نحن نعلم أبناءنا الأدوات اللازمة لذلك، ولا نحن نشجع مؤسساتنا البحثية أو ندعمها من أجل تحسس تضاريس النفق الذي نجتازه، ومن أجل استكشاف المجهول الذي ينتظرنا، إيجاباً أو سلباً.

إن دول العالم الثالث مجتمعة، ومنها العالم العربي، مدعوة إلى إعادة التفكير في موقفها من شعار فرانسيس بيكون: "المعرفة قوة" وفي المسافة البعيدة التي تفصلها عنه. كما أنها، في الوقت ذاته، مدعوة إما للتنازل عن مشروعها "الحلم" بـ "نقل التكنولوجيا"أو استنباتها والبقاء في هذا المستوى الاستهلاكي الأخطبوطي الاتباعي، وإما مراجعة مفهومها للعلم، ومفهومها للبحث العلمي

وأهميته، ومفهومها للتربية في مجالها الواسع الفسيح.

إن كل شيء لا ينبئ، حتى الآن، إلا عن حالة يائسة لدى تلك الدول، للتعامل مع كوامن الإبداع والتفوق في قدراتها البشرية، التي هي ثرواتها الحقيقية الباقية والخالدة. وإن مهمة إعادة النظر في مفهومات العملية التربوية وأهدافها، وفي دور المؤسسات التعليمية والبحثية ورسالتها، أمر حاسم وملح، وهو، بالفعل، يحتاج دائماً إلى القرار المستنير والشجاع.

هوامش الفصل الرابع

(1) الطيب تيزيني (د.) حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً، دمشق 1971م، ص320.

(2) بدأ مشروع مانهاتن بالخطاب الشهير الذي وجهه أنيشتاين إلى الرئيس روزفلت في أكتوبر 1939م إذ أصبح الاقتران بين العلم والتكنولوجيا من ناحية وصناعة الحرب والتسليح من ناحية أخرى أخطر محاور التطور الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين. وأصبح دور البنتاغون لا يقتصر على مجال التكنولوجيا العسكرية؛ بل يمتد إلى مجال تمويل البحوث الأساسية أيضاً.

(3) الطيب تيزيني (د.) حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً، دمشق 1971م، ص320 .

(4) انظر السابق.

(5) صبحي القاسم، سيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي، (معالم الواقع وتحديات المستقبل)، شئون عربية، عدد104، ديسمبر2000م.

(6) www.startimes2.com/f.aspx?t=3268290

(7) انظر السابق.

(8) www.tanmia.maarticale.ph3?idarticle=202338

(9) محمد مسعد ياقوت، مجلة المعرفة، عدد117، ذو الحجة 1425هـ، وانظر أيضاً عبدالمحسن الحسيني، صحيفة النهار 23سبتمبر1999م، وانظر أيضاً مجلة المجلة يونيو 2008م، ص38.

(10) علي بن فايز الحجني الشهري، من المسئول عن أزمة البحث العلمي في العالم العربي،
www.alriyadh.com/2007/08/01/article269556.htm1،
وأيضاً مجلة المجلة، يونيو 2008م، ص38.

(11) معين حمزة، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية، مداخلة في مناسبة مرور 25 سنة على تأسيس المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، أخذ في 21مارس2007م
www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc
، وأيضاً مجلة المجلة يونيو 2008م، ص38 .

(12) أحمد الخطيب (د.) تجديدات تربوية وإدارية، ط1، إربد، الأردن 2006م. ص311.

(13) انظر السابق.

(14) Aung, Win. (1997). University-Industry Cooperation For Technology Innovation In Japan, A Report Prepared Under A Jsps Invitation Fellowship. Retrieved January 20, 2004 from web site: http://www.ineer.org/Special/JSPSReport97.htm.

(15) أحمد الخطيب (د.) تجديدات تربوية وإدارية، ص312 .

(16) معين حمزة، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية، مداخلة، في مناسبة مرور 25 سنة على تأسيس المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا أخذ في 21مارس2007م
www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc

(17) صحيفة الشرق الأوسط، 25أكتوبر، 2007م.

(18) مجلة المجلة، يونيو 2008م.

(19) www.bokra.net/?cGFOaCUzRGFydGljbGUlMjZpZCUzRDM2MjEw

(20) محمد مسعد ياقوت، مجلة المعرفة، عدد117، ذو الحجة 1425هـ.

(21) عبدالرحمن تيشوري (د.) الشباب العربي مشاكل وحلول، مجلة المحرر، عدد243 السنة الخامسة عشرة، 2006م.

(22) يحيى عسكر، صحيفة الوطن القطرية، أخذ في 2006
www.alwatan.com/printit.asp?news=local3&tdate=20060503

(23) لويس حبيقة (د.) أهمية العلوم والبحوث للتنمية، أخذ في مارس
.www.al-moharer.net/moh243/hobeika243d.htm

(24) صبحي القاسم، سيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي، (معالم الواقع وتحديات المستقبل).

(25) أحمد الخطيب (د.) تجديدات تربوية وإدارية، ص311.

(26) محمد مسعد ياقوت، مجلة المعرفة، عدد117، ذو الحجة 1425هـ، وأيضاً وقائع ندوة "تطبيق نتائج البحوث لتنمية المجتمع العربي، ص88، مكتب التربية العربي، الرياض، 1990م

(27) أحمد أبو زيد محمد، مجلة المعرفة، عدد156 ، مارس 2008م

(28) معين القدمي ، صحيفة البيان، (أبو ظبي) 25 مارس1999م.

(29) عبدالرحمن تيشوري (د.) الشباب العربي مشاكل وحلول، مجلة المحرر، عدد243، السنة الخامسة عشرة، 2006م.

(30) http://www.alhourriah.org/extranews....headlines=1534

(31) مشاري عبدالله النعيم (د.) وماذا عن البحث العلمي، صحيفة الرياض، 24نوفمبر، 2007م.

(32) انظر السابق.

(33) صحيفة الشرق الأوسط، 23 نوفمبر،2007م.

(34) صحيفة الوطن، 29أكتوبر،2007م.

(35) صحيفة الرياض 30 أكتوبر، 2007م.

(36) صبحي القاسم، سيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي، (معالم الواقع وتحديات المستقبل).

(37) حاضنات التقنية Technology Incubators هي مواقع متميزة تقوم على رعاية ومساعدة المخترعين والمبتكرين وأصحاب الأفكار الإبداعية على تطوير ابتكاراتهم واستثمارها إنتاجياً، كما تقوم بتوفير خدمات لمساندة وتطوير منشآت جديدة. ويوجد الآن حوالي 4 آلاف حاضنة حول العالم، منها ألف حاضنة في أمريكا، وألف حاضنة أخرى في أوروبا، وتتوزع البقية في باقي دول العالم. وقد بدأت السعودية أخيراً، متمثلة في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، الرياض، لإنشاء أول حاضنة تقنية تحت مسمى "حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات". وأيضاً صحيفة الشرق الأوسط 28يونيو 2007م، وأيضاً صحيفة الرياض 20مايو 2007م.

(38) عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- 2002م أخذ في 24نوفمبر2006م
www.isesco.org.ma./pub/ARABIC/hadinates/P5.htm

(39) انظر السابق.

(40) عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- 2002م. أخذ في 24نوفمبر2006م.
www.isesco.org.ma./pub/ARABIC/hadinates/P5.htm

(41) Aug, Win. (1997). University-Industry Cooperation For Technology Innovation in Japan. A report Prepared Under A Jsps Invitation Fellowship Retrieved January 20, 2004 from web site: Http://www.ineer.org/Special/JSPSReport97.thm

(42) Torri, koji. (2000) Evaluation and Improvement of the Collaborative Research Project. A report prepared by Nara institute of science and Technology, Takayama, Ikoma, Nara, Ja-

pan. Retrieved January 26, 2004 from web site: Http://www.caeser.Unsw.edu.au/publications/bdf/tech007.bdf

وانظر أحمد الخطيب، (د.) البحث العلمي والتعليم الجامعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2003م، وأيضاً عادل سالم معايعة (د.) إدارة الجامعات الأردنية كما يراها الأكاديميون والإداريون، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن 2004، ص78-86

(43) Ministry of Economy, Trade, and Industry, Japan. (February, 2003) Overview of the results of the Japan-US Entrepreneurial Forum. Retrieved January 29, 2004 from the World wide web:

http://www.meti.go.jp/english/information/data/JUSrelation/cJUSEntree

(44) Aung, Win. (1997) University-Industry Cooperation For Technology Innovation In Japan. A Report Prepared Under A Jsps Invitation fellowship. Retrieved January 20, 2004 from web site:

http://www.ineer.org/Special/JSPSReport97.htm.

أحمد الخطيب (د.) وعادل معايعه (د.) الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن 2006م، ص358.

(45) Aung, Win. (1997) University-Industry Cooperation For Technology Innovation In Japan. A Report Prepared Under A Jsps Invitation fellowship. Retrieved January 20, 2004 from web site: http://www.ineer.org/Special/JSPSReport97.htm.

(46) Aung, Win. (1997). Universiy-Industry Cooperation For Technology Innovation In Japan. A Report Prepared Under A jsps Invitation Fellowship. Retrieved January 20, 2004 From Web site: http://www.ineer.org/Special/JSPSReport97.htm

(47) عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- 2002م أخذ في 24نوفمبر2006م.
www.isesco.org.ma./pub/ARABIC/hadinates/P5.htm

(48) معين حمزة، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية، مداخلة، في مناسبة مرور 25 سنة على تأسيس المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، أخذ في 21مارس2007م
www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc

(49) صحيفة الشرق الأوسط، 10أكتوبر،2007م.

(50) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995م، ص138.

(51) سينوت حليم دوس (د.) قضية التكنولوجيا وبراءات الاختراع في الدول النامية، مجلة التعاون، عدد2، رجب 1406هـ/ أبريل 1986م، ص139 .

(52) انظر السابق.

(53) سينوت حليم دوس (د.) قضية التكنولوجيا وبراءات الاختراع في الدول النامية، مجلة التعاون، عدد2، رجب 1406هـ/ أبريل 1986م، ص139 .

(54) الطيب تيزيني (د.) حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً، دمشق 1971م، ص317 .

(55) عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85 .

الفصل الخامس

صانعو المستقبل

وما يزال أهل البلدان الغنية يعطون لثرواتهم المفهوم الخاطئ، فهي جعلت لمحاربة "الفقر" بأهون وأسهل أسلحته، بمعنى "الإنفاق" أو الغرف من تلك الثروات مادامت متوفرة. لقد عزلت تلك الثروة عن مفهومها العاقل، وهو أن تلك الثروات إنما هي الطريق إلى التمكين من مستويات أفضل في العلم ومواجهة تحديات العصر الجديدة، فهكذا فقط يكون أهلها أكثر ثقة في المستقبل.

نحن لن نستطيع، بهذا المستوى من الاستعداد، أن نصون ثرواتنا، أو أن نستغل مخزوناتنا الطبيعية، أو أن نفكر، مجرد تفكير، في أن ننشئ جيلاً أو أجيالاً متلائمة مع المرحلة التي فرضت علينا وعلى الكوكب الأرضي كله، وهي مرحلة "ما بعد الحداثة"، قافزين هكذا على "عصر الصناعة" الذي غادرنا، ومرّ من تحتنا، دون أن نحس به. ووفقاً لهذا الواقع الكئيب، فإن اليوم الذي سنحقق فيه شعار "نقل التكنولوجيا" أو استنباتها، ومن ثم تجاوز واقع التخلف الذي نعيشه، سيكون بعيداً.. بعيداً جداً.

صانعو المستقبل

يتفق الكثيرون من دارسي الحضارات على أن الثروات الطبيعية لا تكفي وحدها لصنع التقدم والرقي، فهم يرون أن دور هذه الثروات يأتي ثانياً، أي بعد الثروة البشرية المؤهلة. وقد يذهبون إلى ما هو أبعد من ذلك، فيؤكدون بأن الثروة البشرية، وحدها، تستطيع أن تحقق "التفوق" مهما كانت الثروات الطبيعية متواضعة أو ربما معدومة، وهم يضربون على ذلك مثلاً حياً بالظاهرة اليابانية، المتميزة في التاريخ الإنساني كله، فاليابان أفقر من جارتيها الهند والصين في مواردها وثرواتها الطبيعية، ومع ذلك فاليابان ما تزال شيئاً آخر مختلفاً تماماً عن الهند أو حتى عن الصين، على الرغم مما تعيشانه هاتان الأخيرتان اليوم من انتفاضة ملفتة، مستيقظتين من تحت ركام الفقر، والتخلف، والانفجار السكاني الهائل. وهناك أمثلة أخرى، غير المثال الياباني، لدول استطاعت أن تحقق باستغلال ثرواتها البشرية مراكز متقدمة في مدارج الرقي الحضاري. ومن تلك الأمثلة سويسرا التي تشبه اليابان في شح ثرواتها الطبيعية. ومن تلك الأمثلة أيضاً الدانمرك التي غيرت اقتصادها من اقتصاد مبني على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد مبنى على الزراعة

الحديثة. وهكذا؛ فإن التقدم أو التخلف لم يعودا، في عصر الانفجار التكنولوجي المعاصر، متوقفين على ما يتوفر من ثروات طبيعية فقط، بل هما يتوقفان بالدرجة الأولى على ما يتوفر من قوى بشرية مؤهلة ومدربة تدريباً متقدماً.[1] أما الموارد الطبيعية بدون عقول تمدها بالحياة وتكسبها معناها، فهي مجرد جماد ساكن غامض منغلق غير ذي أهمية. وهي تظل على هذه الحال من الجمود والانغلاق إلى أن يقترب منها الإنسان فيحولها بعبقريته إلى منتج من شأنه أن يسهم في تطوير الحياة. والإنسان غير قادر على أن يقوم بهذه المهمة إن لم يستحوذ على القدر اللازم من "المعرفة" وإن لم يواصل عنايته واهتمامه بتنمية تلك المعرفة. فالتقدم العلمي اليوم هو الفيصل في معضلات التخلف، فهو الإبداع، وهو الاكتشاف، وهو الإنتاج، وهو إعادة تكوين المواد والأفكار لتشكل مستويات جديدة من الرفاه والرقي. والحياة الإنسانية الحقة المتقدمة، التي يعيشها أفراد المجتمع الغربي مثلاً، إنما يعود فضلها، بالدرجة الأولى، إلى أن المجتمع الغربي هو أول مجتمع استطاع أن يفيد من تقدمه العلمي والتكنولوجي لتحقيق ذلك النوع من الحياة لأفراده، ولبلوغ ذلك المستوى المتقدم في التفاعل مع الحضارة لشبابه. فالقوى البشرية المؤهلة والمثقفة هي التي، في قدراتها العقلية والتقنية والعلمية، تمثل قوة المجتمع الحقيقية، وطاقته الإنسانية المؤثرة والفعالة.[2]

إن إعداد الأجيال لـ "المهمة" الحضارية التي تنتظرهم هي مسؤولية تاريخية ملحة، وغير قابلة للتسويف أو المماطلة أو التلكؤ. وهي تأتي، في أهميتها وحساسيتها، قبل أي مسؤولية

أخرى، مهما كان حجمها، ومهما كان مردودها المادي، أو غير المادي.

إن العقول المبدعة، المثابرة، الطموحة، هي التي تخلق المستقبل، وهي التي تُوجده على صورتها، وهي التي تفجر الثروة من العدم.. وفي الوقت ذاته؛ فإن الثروة بدون تلك النوعية من العقول تشبه أموال السفيه، أو المال السائب، الذي لا حامي أو مرشد له، فيضيع ويتبدد، وهو حتماً يتعرض للاستغلال من غير أهله حتى آخر قطرة، أو حتى الرمق الأخير. ولهذا يتردد أن الغرب، بعد مآسي الحربين ومضاعفاتهما، استطاع أن يستأنف حضارته الجديدة على حساب ثروات العالم الثالث، فقد استغل جهل هذا العالم وإعاقاته العقلية والعلمية، فكان ما كان، فإذا صحا هذا العالم المسكين قليلاً، وبدأ يأخذ من ثرواته القليل القليل، استكثرها عليه ذلك الغرب نفسه، وأخذ ينظر إليه بعين الحاسد والمستنكر والممتعض. ولهذا فقد كان من أولى مهمات الأجيال المؤهلة التي ندعو إلى الالتفات إليها بكل ما هو متوخى من الاهتمام، حماية تلك الثروات من الاستغلال، وصيانتها من العبث، ثم تأتي بعد ذلك مسألة تطويرها وتثقيفها واستغلالها في التنمية الداخلية.

ولم تكن تنشأ الحروب والاجتياحات في معظمها إلاّ استجابة للأطماع، واتفاقاً مع الرغبة في زيادة النفوذ والتمكن من الثروات، طبيعية كانت أم غير طبيعية. وقد تكلف تلك الأطماع والرغبات مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمعاقين، أما إذا تحققت بدون الحاجة إلى مثل تلك التكاليف الباهظة، أي: بما يتوافر عليه أصحابها من الجهد، أو بعدم قدرتهم على التعامل مع معطيات مواردهم، فهذا هو غاية المنى. وقد كانت ثروات العرب مطمعاً دائماً للقوى الخارجية،

التـي أفـادت فـي اسـتغلال تلـك الثـروات مـن وسـيلة الحـروب والاجتياحات، ولكنها أفادت أيضاً من جهلنا وضعف قدراتنا.

إن تـوفر الثـروة الطبيعيـة مـع العقـول المتمكنـة يمكـن أن يجتـرح المعجزات، وقد قلنا قبل قليل إن اليابان ظلت معجزة بفضل عقول شبابها فقط، فما بالكم إذا سـاند تلـك العقـول أدوات أخـرى حاسـمة، كتوفر الموارد الطبيعية.

والقـدرات الوطنيـة لا يمكـن الاستعاضـة عنهـا بغيرهـا فـي بنـاء الحضارة، بل بدونها يمكن أن ينهار البنـاء، أو يبقـي علـى الأقـل بنـاءً زائفـاً براقـاً سـرعان مـا تتبـدى مـن خلالـه الخطيئـة الكبـرى، وهـي أن الاعتماد كان يتركز فقط على الآخرين، وهؤلاء الآخرون لا يمكـن أن يكتسبوا صفة الإخلاص التـام، أو البقـاء والاسـتمرار. إن دور القـوى الوطنيـة المؤهلـة، علميـاً ومهنيـاً، هـو دور لا يقـوى الخبـراء أو الاختصاصيون الأجانب على تأديته. و"إذا أعطي الأجنبي هذا الـدور فمعنـى ذلـك أننـا فقـدنا زمـام التـاريخ، ورضـخنا لإرادة خارجـة عـن إرادتنا".[3]

ومـرة أخـرى، فـإن الثـروات الطبيعيـة وحـدها لا تكفـي لبنـاء الحضارة، بل إن هذه الثروات تعدّ عبئاً تاريخياً ووطنياً، ثقيلاً جداً، مـا لـم نهيـئ القنـوات اللازمـة لاسـتيعابها وصـيانتها واسـتغلالها وتطويرهـا. وتلـك هـي مـسؤولية الأجيـال التـي تخرجهـا الجامعـات، والمؤسـسات التعليميـة المختلفـة. والحـضارة فـي مفهومهـا الـشامل ليست الصناعة والمنشآت والمعدات فقط؛ بل هي أيضاً الإبداعات المختلفة في الفنون والآداب والتطور المجتمعي في السلوك، وفي

التفكير، وفي أساليب الحياة والعيش. وقد قال أحد الباحثين، قبل أن تأفل شمس القرن الماضي، بأن "المجتمع العربي يقف اليوم، موضوعياً، على عتبة انتقال جذري من حضارة القرن السادس عشر أو السابع عشر إلى حضارة القرن العشرين، لكنه في الوقت نفسه عاجز، ذاتياً، عن تحقيق هذا الانتقال. فالتغيير الاجتماعي الذي أصبح في متناول يدنا بسبب الطاقات المادية الهائلة التي في حيازتنا، لا يشكل حتمية تاريخية. وهذا التغيير يتطلب إرادة ذاتية، قادرة على استيعاب اللحظة التاريخية، والعمل بمقتضاها. من هنا كان دور مثقفي الجيل الجديد حاسماً، إذْ إنهم يمثلون القوة الذاتية الوحيدة في المجتمع العربي المعاصر التي يمكن لها حسب ما يتوفر لها من تأهيل عقلي وعلمي أن تملك الوعي والقدرة على تحقيق هذه المهمة التاريخية".[4] إن مهمتنا التاريخية، إذن، لا تتعلق فقط بالتغيير الذي يطال أنماط الاستهلاك، أو لا يتجاوز بعض الاستعارات الثقافية السطحية، وإنما المقصود هو التغيير المتصل بالبنية الفكرية والسلوكية في عمقها، فيكون المستقبل هو هدفنا بكل تحدياته، بحيث نكون جزءاً فاعلاً في عالمنا، شركاء في منجزاته، مسهمين في بناء تصوراته، نفهمه ونستوعبه، ومن ثم نضيف إليه مما ندخره في تفكيرنا، وفي ثقافتنا المستمدة من مكوناتنا الخاصة والمرتكزة إلى نظرتنا الجديدة للمستقبل وفقاً لمتغيرات الواقع وما يفصح عنه من إرهاصات لازمة للتقدم. أما على المستوى المادي البحت، وهو الظاهر بوضوح أمامنا الآن، فإنه ينبغي إعادة الاعتبار للإنتاج، وقيم العمل، وإعداد العمالة المدربة للنهوض بحصتها في

المشروع التنموي المستدام. ولا بأس في أن نكرر، هنا، بأن مسؤولية مؤسسات التعليم بأنواعها المختلفة، هي مسؤولية أساسية وجذرية في حسم قضيتنا مع المستقبل.

شهادات.. بلا أهداف

وصحيح أن الإرادة القادرة على استيعاب اللحظة التاريخية، والعمل بمقتضاها، ليست بالمستوى الذي يرضي طموح المهتمين بمتابعة النمو البطئ للحضارة العربية المعاصرة، ولكننا لا نريد أن نمضي بعيداً في هذه النظرة الغارقة في التشاؤم، إذ نلاحظ أن هناك دولاً حاولت، بنية طيبة، أن تهيئ بعض الأوعية المطلوبة واللازمة لتحضير الإرادة المؤثرة في المسيرة الحضارية، ومنها القوى البشرية المؤهلة. وإن كانت هناك من ملاحظة على محاولات تلك الدول؛ فهي ضرورة تقويم احتياجاتها الحقيقية، وضرورة إعادة بناء مناهجها، بحسب ما تتوصل إليه من نتائج ذلك التقويم. وهي قادرة على أن تفعل ذلك متى ما أحست فعلاً بأن هناك وقتاً كثيراً يضيع، وأن هناك أعداداً تتزايد، من غير تعقل، في جحافل "الموظفين" العاطلين المعطلين، وفي "أشباح العلماء" الذين مازالوا يظنون أن العلم ليس سوى التقعر أو التشدق بمحفوظات أو معلومات بليدة هي أكثر ملاءمة لبرامج المسابقات الموسمية في الإذاعة أو التليفزيون، أو في الصحف التي تبحث عن الرواج والانتشار بين الجمهور والدهماء. وإذا كان الوضع يتبدى هكذا في مثل هذه الدول، وهي دول قد نتفاءل بها إلى الحد المقبول، فإن الوضع هو على أسوأ حال في

دول أخرى، لم تظفر بشيء من أهداف.. إن كانت لها أهداف، ويظهر ذلك في نوعين من الدول المقصودة:

الأول: هو ذلك النوع من الدول التي في الوقت الذي تشكو فيه من كثافات سكانية عالية مثلاً، فإنها تنفق مواردها المحدودة على أنواع من التعليم الذي لم تعد تفيد منه. فلديها، من جهة، أعداد من القوى البشرية ذات المستوى العالي في درجات التعليم، أي: من حيث الشهادات الكبيرة، وهي لا تحتاج إليها.[5] كما أنها، من جهة ثانية تدعم، تخصصات ليست مطلوبة، أو غير ضرورية لسوق العمل التي تغيرت ملامحها، وهي ستتغير أكثر فأكثر مع مرور الأيام والساعات، ولعل من أبرز ملامح تلك السوق اليوم؛ أنها لم تعد سوق "شهادات" بل سوق "خبرات" ومهارات، فليس من المهم اليوم في طالب العمل، أو في الراغب في الانخراط في عجلة الإنتاج، الدرجة العلمية التي يحملها، وإنما المهم هو نوعية "الخبرة" التي يتمكن منها في عالم يتشظى فيه الإنتاج، ويتجزأ فيه النشاط الإنساني عموماً، ويتحول إلى جزئيات تتكاثر وتتولد بسرعة مذهلة، فتنمو نتيجة لذلك قيم جديدة، وثقافة جديدة، واقتصاد جديد، يبشر بما يسمونه اليوم عصر "ما بعد الحداثة" أو ما بعد الصناعة.

ويقول أحد المعنيين بأمور التعليم والتكنولوجيا في العالم العربي، مع بعض المجاملة: بأن المنظومة التعليمية في البلدان العربية بحالة لا بأس بها، ولكنها في حاجة إلى إجراء بعض التحسينات والتعديلات، إذ يوجد في العالم العربي أكثر من 10 ملايين خريج، منهم 700 ألف مهندس (فقط!)، وأن 30 إلى 40% من هؤلاء الخريجين يحملون شهادات علمية عليا، في الوقت الذي

تصل فيه نسبة الخريجين ممن يحملون الشهادات العليا في بلاد متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى 20% فقط.[6] ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة، أو الدول المتقدمة عموماً، لا تعطي لمسألة الشهادات العليا القدر نفسه من الاهتمام الذي توليه للتعليم الذي يهدف إلى تطوير المهارات والخبرات، ويؤهل للإنتاج، ولسوق العمل، وللإسهام في دفع عجلة التنمية والتطور.

إن طلب الشهادات العليا يكون، في أغلب الأحيان، أقرب إلى الترف منه إلى فكرة الاندماج في المجتمع، والمشاركة الفعلية في نهضته. إن الجيل الذي يصنع أمريكا القوية اليوم، وسيصنعها أكثر قوة غداً، هو جيل الديجيتال الذي تحول عالمه إلى عالم من الأرقام والرموز وشاشات العرض، والتطبيب عن بعد، والتصنيع عن بعد، والتسوق عن بعد، وتكثيف الخبرات عن بعد. الجيل الذي غادر أو هو يغادر عصر الصناعة التقليدية إلى عصر التقنيات الجديدة (ما بعد الحداثة).

أما النوع الثاني من الدول القاعدة عن النمو: فهو المتمثل في دول لم تستطع أن تفي بالحد الأدنى من الحاجات التربوية المطلوبة لشعوبها، فلا التعليم الابتدائي شاع وذاع (20% فقط من الفئة العمرية)؛ فداء الأمية ليس إلى زوال، في المنظور القريب على الأقل، ولا التعليم الثانوي وسع أبوابه لاستيعاب المقبلين إليه، ولا التعليم العالي فتح ذراعية للراغبين في ارتياده. وحدث ولا حرج عن رياض الأطفال، وأشكال التعليم غير النظامي، وتعليم المعاقين، إلخ....[7] وبغض النظر عن الأسباب، المعقولة وغير المعقولة، التي تعيق مثل هذه الدول عن أداء رسالتها، والقيام بمسؤولياتها، فإنها ليست هي التي تهمنا هنا، لأننا سنعتبرها خارج الحساب بالكلية، فلا طريق إلى

المعالجة وفق الحدود التي اخترناها لطرحنا هنا.

ولاشك أن التعليم في ذينك النوعين من الدول يشكو من آفتين ظاهرتين: سوء التخطيط، كما في النوع الأول، وضعف الاهتمام بنشر العلم وإشاعته كما في النوع الثاني. وهما آفتان خطيرتان نحن ندفع اليوم ثمنهما بكثير من الحسرة والحزن، فنحن لن نستطيع، بهذا المستوى من الاستعداد، أن نصون ثرواتنا، أو أن نستغل مخزوناتنا الطبيعية، أو أن نفكر، مجرد تفكير، في أن ننشئ جيلاً أو أجيالاً مناسبة ومتلائمة مع المرحلة التي فرضت علينا وعلى الكوكب الأرضي كله؛ وهي مرحلة "ما بعد الحداثة"، قافزين هكذا على عصر الصناعة الذي غادرنا ومرّ من تحتنا دون أن نحس به. ووفقاً لهذا الواقع الكئيب؛ فإن اليوم الذي سنحقق فيه شعار "نقل التكنولوجيا" أو استنباتها، ومن ثم تجاوز واقع التخلف الذي نعيشه، سيكون بعيداً.. بعيداً جداً.

إن هذا الواقع، يعني، من أجل عيون الأيدلوجيا، أن تبعيتنا لـ"الآخر" ستتكرس أكثر مما هي عليه، وهو، من أجل عيون مدخرات الأجيال، يعني أيضاً أن الأخطبوط الاستهلاكي سيلفنا بأذرعته الطويلة أكثر وأكثر. ومن فضول القول إن هذه الأشياء مجتمعة تفسد حتماً، في النتيجة أي تطلعات واهمة لدينا إلى سيادة حضارية جديدة كالتي مرت في عصور الإسلام الأولى مثلاً!. كما أنها تعطل أي نية طيبة ترمي للاستقلال الذاتي، والأصيل. فنحن اتباعيون، مسلوبون، منهوبون، جائعون، ومحتاجون دائماً لكل ما تنتجه الأمم المتقدمة.

إن نموذج الدولة التي تتضخم فيها نسبة القوى البشرية ذات الشهادات العليا، دون حاجة واضحة إليها، وكذلك نموذج الدولة

التي تصب اهتماماتها على الكليات والمؤسسات التعليمية النظرية، تسهمان كلتاهما بفاعلية وتفانٍ في خلق القوة البشرية العبء التي لا مكان لها في المشروع التنموي الخلاق. وهما بما تفعلان تدفعان إلى تفاقم الأزمة في الجانب الآخر الملحّ، وهو الجانب الذي نحن في أمس الحاجة إليه الآن، ونعني جانب الإنتاج، والبناء، والتنمية الحديثة بمتطلبات عصر ما بعد الحداثة، ما يجعلنا أكثر تواءماً مع عصرنا، وأكثر استجابة لشروطه. فالتقنية اليوم ليست ضرورية للمعامل والمختبرات فقط كما في السابق، بل هي ضرورية حتى لإنتاج الثقافة والأفكار والمعرفة. لقد أضحت راسخة في مجمل نواحي النشاط الإنساني. ولا حياة اليوم بدون تكنولوجيا، فراعي الأغنام أو مربيها إنما يحسب أرباحه وخسائره بالحاسب الآلي الذي يحفظ فيه ملفات خاصة عن كل خروف أو نعجة. وميكانيكي السيارات ليس كما كان في السابق، أي مجرد (مفك ومفتاح)؛ فهو اليوم إنترنت يعرض كل الخيارات، وهو أجهزة متقدمة تكشف في ثوان معدودة العلل التي تعاني منها المركبة التي بين يديه، وقد يتم الإصلاح عن طريق الربوت الذي خضع لبرمجة تجعله أكثر دقة من يد الإنسان الذي صنعه. والباحث أو الطالب أو المفكر، يتمكنون كلهم من خيارات الحواسيب الذكية وغير الذكية بما لم يتوفر لأي إنسان في أي عصر من العصور السابقة. أمام هذا كله هناك جامعات عربية تخرج اليوم شباباً في تخصصات ليس لها ارتباط وثيق باحتياجات التنمية، بل ليس لها ارتباط بالزمن الذي نحن فيه من الأصل، مما أثقل كاهل الجامعات نفسها، ومن ثم أشغل وأنهك مؤسسات التدريب التي تحاول، في يأس شديد، إعادة تأهيل الخريجين.[8]

ليس هناك ما نحن أحوج إليه اليوم من الأيدي المدربة. ونعني

التدريب الذي يدفع الشاب إلى الصفوف الأمامية في روحيّة عصره. وما دام الأمر كذلك فإننا نتصور أن كثيراً من معاهد التدريب ومؤسسات التعليم الفني عندنا تحتاج إلى أن تذهب إلى مكان المهملات، فهي بمعداتها وأجهزتها ومختبراتها واهتماماتها ومخرجاتها تعدّ خارج زماننا هذا، وهي تخرِّج، مشكورة، السباكين والكهربائيين والنجارين البدائيين وذلك حسبها؛ ولا نظن أن سباكينا ونجارينا الذين تخرجهم معاهدنا اليوم يستطيعون أن يجدوا لهم مكاناً في مدننا الذكية المقبلة، ففي الغد القريب جداً ستفيد تلك المدن من التقنيات المفاجئة التي ستُهدي آلياً، في مجالات المباني والمنشآت، إلى أي خلل أو عطل دون تدخل من أحد، بل إن تلك المباني والمنشآت، بفضل تلك التقنيات، ستصلح ذاتياً ما يطرأ فيها من أعطال. إننا في هذه الحال لا نحتاج إلى السباكين والكهربائيين البدائيين، ولا نحتاج إلى معداتهم التقليدية، وحقائبهم الحديدية المهشمة، بل نحتاج إلى العمالة الفنية عالية المهارات، العمالة التي تتعامل مع التكنولوجيات القادمة بحرفية متقدمة، وهي تبرمجها، وتراقب أداءها، وتحلله، وتعد نتائجه. ومن المعلوم أن معاهدنا وكلياتنا التقنية بوضعها الحالي لا تستطيع أبداً أن تنتج هذه العمالة، فهي أبعد ما تكون عن ذلك استعداداً وإعداداً.

أرقام.. للتفكّر

وبالنظر إلى توزيع الطلاب على فروع التعليم في البلدان العربية، نلاحظ أن الأرقام تشير بلا مواربة، إلى ضعف واضح في أعداد الملتحقين بالدراسات العلمية والتكنولوجية، مما ينعكس مستقبلاً على واقع التطور التكنولوجي والعلمي في هذه البلدان.

فنسبة الملتحقين بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والإدارية والقانونية تبلغ 78% ، في حين تبلغ نسبة الملتحقين بالدراسات العلمية والتكنولوجية بين 25-30% فقط.[9]

وبشكل مفزع أوضح تقرير للبنك الدولي، أن النسبة الأعلى في التخصصات التعليمية في العالم العربي مازالت في حقول العلوم النظرية، وهذا ما نراه منعكساً في ثقافة المجتمع العامة التي مازالت تعتبر أن "العالم" هو الشخص المتخصص في العلوم الشرعية والفقهية فقط، ولا يشمل مفهوم العالم، لأول وهلة، المتخصص في العلوم الرياضية والفيزيائية والتطبيقية. كما أن مصطلح "الثقافة" يرتبط بأنماط الكتابة الأدبية، مثل الرواية والشعر، وليس الثقافة العلمية المنهجية، أو الثقافة في بعدها الاجتماعي أو الأنثروبولوجي. وفي هذا الصدد، أشار التقرير المذكور إلى أن 70% من طلاب الجامعات في الوطن العربي يدرسون في حقول العلوم الإنسانية، وتصل النسبة إلى 76% في السعودية![10] وهذه نسبة ملفتة حقاً، فهل 24% فقط من خريجينا يستطيعون أن يشبعوا احتياجاتنا العلمية والتكنولوجية الراهنة أو المقبلة؟! هذا في الوقت الذي يكون فيه غالبية الـ 76% من خريجي التخصصات النظرية لا يستطيعون أن يوجدوا لأنفسهم فرصاً مقبولة للعمل؟ وهكذا ستتفاقم عندنا مشكلتان عوضاً عن واحدة، الأولى: مشكلة البطالة "الجاهلة" بشروط العصر الجديد، والثانية: مشكلة العوز الشديد في مجالات التكنولوجيات الجديدة التي هي سمة قرننا الذي للتو دخلناه.

ويذكر أحد الباحثين أن توزيع التخصصات، في السعودية مثلاً، كان يسير باتجاه معاكس للتوقعات، ومخالف لما تتطلبه التنمية المنشودة، إذ إن النمو في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية يتسارع بنسبة أكبر من باقي التخصصات الأخرى، فقد انخفضت

نسبة الطلاب في الدراسات الإنسانية والاجتماعية من 59.2% في العام 1985م إلى 35.4% في العام 2007/2006م، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الطلاب في العلوم الهندسية من 11.8% إلى 3.0%، كما انخفضت نسبة الطلاب في العلوم الطبية من 9.4% إلى 4.1%. وكذلك انخفضت نسبة الطلاب في العلوم الطبيعية من 8.2% إلى 5.2%، وفي العلوم الزراعية من 3% إلى 0.8%.[11] والوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة للمبتعثين السعوديين في الخارج، من حيث التركيز على الدراسات النظرية في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا (الدبلوم والماجستير والدكتوراه)، وهو ما يوضحه الجدول الآتي عن التوزيع النسبي لطلبة الدراسات العليا السعوديين المبتعثين في الخارج حسب مجال الدراسة.

العام الدراسي 1427/1426

التخصص	دبلوم عالٍ	ماجستير	دكتوراه
العلوم الطبية	9	541	234
العلوم الهندسية	12	590	278
العلوم الزراعية	1	40	36
العلوم الطبيعية	10	548	219
قانون	45	293	91
إنسانيات واجتماعيات	44	1675	522
أخرى	6	99	28
الإجمالي	127	3,786	1,408

وهكذا فالجدول يوضح أن نسبة المتخصصين في علوم

الإنسانيات والاجتماعيات بلغت 34.6% من طلبة الدبلوم العالي، 44.2% للماجستير، 37.1% للدكتوراه، بينما ظلت النسبة في التخصصات العلمية والتطبيقية منخفضة، فهي لم تتجاوز في العلوم الطبية 14.3% للماجستير، 16.6% للدكتوراه، وكذلك الحال بالنسبة إلى العلوم الزراعية: الماجستير 1.1%، والدكتوراه 2.6%.[12]

ولا نحتاج إلى التأكيد على"أن التعليم التكنولوجي، في البلاد العربية عموماً، قاصر حتى الآن عن توفير الكم المطلوب من القوى البشرية اللازمة في التنمية الشاملة".[13]

صحيح أن الأرقام الإحصائية التي سترد هنا تعود إلى ما قبل عشرين سنة من الآن، ولكن من الذي يقول بأن الحال قد تغيرت من حيث النسبة والتناسب (إلاّ إلى الأسوأ ربما)، فلم نشهد أي شيء، أو أي حدث، أو أي إنجاز، يدفعنا إلى الاعتقاد بخلاف ذلك.

لقد لوحظ أن من بين مليون وثلث[14] تقريباً من المنخرطين في التعليم العالي في العالم العربي لا يوجد إلا حوالي 200 ألف طالب وطالبة في فروع الهندسة والتكنولوجيا والزراعة.[15] أي: أن نسبة الدارسين في التخصصات التكنولوجية لا تتعدى 16% فقط، ثلثان من هؤلاء يتخصصون في الهندسة، والثلث الباقي ينخرطون في تخصصات زراعية. "وتختلف نسبة المنتمين إلى كل واحد من هذين المجالين اختلافاً كبيراً من قطر عربي إلى آخر، فبينما يدرس أكثر من الخمس بقليل دراسات هندسية في كل من العراق وسوريا، فإن هذه النسبة تتأرجح حول العشر فقط في كل من مصر والكويت وليبيا ولبنان والسعودية، وتتدنى إلى أقل من الواحد بالمائة في

المغرب. وبالمثل فإن نسبة الدارسين في التخصصات الزراعية تصل إلى حوالي 9% من إجمالي الدارسين في التعليم العالي في العراق ومصر، وحوالي 7% في سوريا وليبيا، و 2% في السعودية".[16]

هذا فيما يتعلق بالتخصصات العلمية في التعليم العالي. أما بالنسبة إلى التعليم التكنولوجي الثانوي فالوضع يتشكل هكذا: هناك حوالي ثلاثة ملايين تلميذ وتلميذة في المرحلة الثانوية، يبلغ عدد المنخرطين منهم في سلك الدراسة الفنية أقل من ثلاثة أرباع المليون، أي ما يعادل حوالي الربع فقط من إجمالي الدارسين في المرحلة الثانوية. وتتفاوت هذه النسبة من قطر عربي إلى آخر، فبينما تصل إلى 52% في مصر و 45% في البحرين؛ فإنها تتدنى إلى أقل من 2% في المغرب و 2.4% في الإمارات، بينما تتأرجح حول نسبة 20% في العراق والصومال وسوريا وتونس. وإذا ما دققنا النظر في عدد الدارسين في التعليم الفني الصناعي والزراعي تضاءلت الأرقام والنسب، فلا تصل إلاّ إلى أكثر قليلاً من المائة ألف تلميذ، أي حوالي 3% فقط من إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي (لا تشمل هذه الأرقام جمهورية مصر العربية والتي قد تزيد هذا العدد ضعفاً أو ضعفين)، 90% منهم في التعليم الفني الصناعي.[17]

وفي إحصاءات أكثر حداثة حول التعليم الفني في الوطن العربي (العام 2000م)، تظهر نسبة التعليم الفني إلى مجموع طلاب المرحلة الثانوية بحدود 30.2% فقط، وهناك تفاوتات ضخمة بين الدول العربية في هذا الصدد. "فقد بلغت نسبة التعليم الفني إلى مجموع التعليم العام في مملكة البحرين ومصر 50% لكل منهما، وهي أعلى نسبة في الوطن العربي. في حين بلغت النسبة من 20% إلى 30%

في كل من تونس والعراق ولبنان وليبيا، ومن 10% إلى 20% في الأردن وجيبوتي والسودان والصومال وفلسطين واليمن، ومن 5% إلى 10% في الجزائر والمملكة العربية السعودية وعمان، وأقل من 5.5% في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والمغرب وموريتانيا".[18] ويلاحظ أن التعليم التجاري يحتل الدرجة الأولى من حجم التعليم الفني في الدول العربية، يليه التعليم الصناعي. أما التعليم الزراعي فيحتل المرتبة الأخيرة من التعليم الفني في دولتين عربيتين زراعيتين هما: مصر والعراق.[19]

إن هذه النسب الضئيلة في التعليم الفني هي التي تلح على ضرورة المراجعة، والتفكير في عمل شيء ما في هذا المجال. إن هناك من يشير بإصبع شجاعة إلى هذا القصور الواضح في العناية بهذا النوع من التعليم، ليس فقط من حيث النسب المتواضعة جداً التي تقابلها نسب مرتفعة من خريجي الكليات النظرية، ولكن أيضاً من حيث تدني القيمة في الأداء، وهم يعتبرون ذلك خللاً مقلقاً في التطور الصحيح للتعليم. وبغض النظر عما للتعليم التكنولوجي العالي من تأثير على مستوى نقل التكنولوجيا أو استنباتها؛ فإن للتعليم التكنولوجي في المستويات الوسطى أهمية خاصة في البلدان العربية، أو بعضها على الأقل، إذ يجب الإسراع في تكثيف المنتسبين إليه، والاهتمام بمناهجه، وتحديثها وتطويرها، ما ينعكس على أداء الخريجين الذين سيحلون معضلة الخلل القائم في العمالة المحلية أو العربية، والجميع متفقون على قصور التعليم التكنولوجي، كماً وكيفاً، عن تلبية حاجاتنا.

وتوصل أحد الباحثين إلى بعض الاستنتاجات والملاحظات

حول واقع التعليم التكنولوجي في عالمنا العربي، فذكر أموراً أهمها:

- لم تضع البلدان العربية سياسات علمية تقنية واضحة وشاملة. وهي ما زالت حتى اليوم تتلمس طريقها إلى ذلك.
- الموارد التي تخصصها البلدان العربية لأنظمة العلوم والتقنية مازالت محدودة نسبياً، وذلك من حيث الكم (الإنفاق) ومن حيث النوع (مستويات التأهيل والتعليم).
- أنشطة العلم والتقنية العربية نشأت وتوسعت تحت ضغط المحاكاة السطحية لأنشطة العلم والتقنية في البلدان المتقدمة، ولكنها لم تتطور مع تطورات تلك الأخيرة.
- البيئة المحيطة، الاقتصادية منها والاجتماعية، مازالت منخفضة المستوى علمياً وتقنياً واقتصادياً. وبالتالي فهي غير قادرة على التفاعل الشديد مع العلوم والتقنية.
- إقامة المشاريع الإنمائية الكبرى تعتمد على التقنية المستوردة، وتتم، إلى حد كبير، بمعزل عن منظومات العلوم والتقنية العربية، الأمر الذي يفقد هذه الأخيرة عناصر أساسية ضرورية لتقدمها.[20]

وكيف يمكن أن نتصور التخطيط لمستقبل تكنولوجي دون التركيز، بشكل مباشر، على إعداد القوى البشرية الوطنية التي ستضطلع بهذه المهمة وستنفذها؟. ولعل من المحزن أن نذكر هنا بأن هذا النوع من التعليم في بعض البلدان العربية ما ينفك يعيش على فتات الجامعات، أو على المتسربين من المراحل الأولى في التعليم الثانوي. فالفاشلون في تلك المراحل التعليمية هم الذين يلجأون، أو يُدفعون إلى التحاق بالتعليم الفني على الرغم من

حساسيته وأهميته، فالنظرة إلى التعليم الفني هي نظرة ما تزال تعاني من خلل كبير، ويتمثل هذا الخلل في أن هذا النوع من التعليم كأنما وجد أصلاً ليحل مشكلة الطلاب المتخلفين دراسياً، أو أولئك الذين لم يوفقوا في الحصول على "مجموع" مرتفع يؤهلهم لنوع "أفضل" من أنواع التعليم الأخرى. فالتعليم الفني هكذا ليس "هدفاً" من أجل تنمية قوى وطنية عاملة، مدربة، بل هو وسيلة لحل مشكلة الطلاب ضعيفي التحصيل. فإضافة إلى معضلة قلة أعداد المنتمين إلى التعليم الفني، من حيث كونه لا يحقق "الوجاهة الاجتماعية" أو طموح الأسرة، يُتخم بذوي المعدلات العلمية الضعيفة. وهذا ما زاد في تعميق مأزقه. فإذا ما زدنا على كل ذلك بأن ما يتلقاه التلميذ أو المتدرب في المعاهد أو الكليات الفنية ليس بذي بال من حيث صلته بالتطورات التكنولوجية الجديدة؛ يكون المأزق في هذه الحالة أكثر حدّة.

نحسب أن من الواجب أن يكون الالتحاق بالتعليم الفني إجراءً حضارياً، واهتماماً أولياً للشباب، وللقائمين على تسيير التعليم، فما يجب أن يحدث، هو أن يختار للتعليم الفني من بين الطلاب المتفوقين، الراغبين في تنمية قدراتهم المهنية، ودعم معارفهم التقنية، فهؤلاء هم الأساس في سوق العمل وميادين الإنتاج.

كما يجب التفكير في إيجاد الإغراءات اللازمة والمشجعة على الالتحاق بهذا النوع من التعليم، ولو احتاج الأمر فلتفرض قيود كثيرة على الالتحاق بمجالات التعليم الأخرى، كي يأخذ التعليم الفني نصيبه كاملاً غير منقوص. والغريب أن أجور الفنيين من ذوي المهارات العالية، التي ما فتئت تواصل ارتفاعها في بعض البلدان بما

يحقق مستويات تفوق بكثير مستويات أجور خريجي الجامعات، لم تفعل شيئاً يذكر حتى الآن في تصحيح الوضع المختل، وتشجيع الشباب على الالتحاق بالمعاهد أو الكليات التقنية والفنية المتقدمة.

وهناك جانب آخر أشار إليه بعض الباحثين، للحث على الاهتمام ببناء مجتمع العلم والتكنولوجيا، وهو أن تأكيد قيمة هذا الإنجاز يستجيب لواقع اقتصادي واجتماعي وسكاني خطير في البلاد العربية وسائر البلدان النامية، وهو يعني بذلك ضآلة اليد العاملة الفعلية بالقياس إلى مجموع السكان (حوالي 26%فقط من السكان في البلاد العربية على الرغم مما عرفت به من فتوة السكان)، إلى جانب ضعف معدلات العمالة لدى المرأة العاملة. فالثورة العلمية، في أحدث صورها، على نحو ما تتجلى في الأوتوماتيه، والعمل الذاتي للآلة، تقلل من الحاجة للأيدي العاملة.[21]

ملاحظات مهمة: الشيخ وغاسل الصحون

ولننظر إلى حجم "الزيف" فيما يراه العرب من وهم التحضر الذي أحرزوه في تاريخهم الحديث. فأي تحضر هذا إن لم يكونوا هم الذين صنعوه بأنفسهم ، أي بقواهم البشرية وبسواعد شبابهم المكتنزة بالمعرفة؟، أما إذا هم"يشترونه" بالسخي من أموالهم، كما هو حاصل الآن، فهذا ليس سوى تحضر مزيف. ولن يأتي الخلاص مما نحن فيه إلاّ بإعادة النظر كلياً في أهداف تعليمنا وخططه وبرامجه ومناهجه. وهل جربنا مرة واحدة أن نجري تقويماً لحاجاتنا الفعلية لهذه الأفواج الغزيرة المتلاحقة من خريجي المؤسسات التعليمية النظرية مقارنة بمؤسسات التعليم التكنولوجي

والتخصصات العلمية والتطبيقية الأخرى؟ هذا هو ما نريده الآن، عاجلاً ودون تريث، لأن فيه حلاً لمشكلات قائمة، ولأن فيه حسماً مصيرياً لمسيرة حضارية متعثرة، بل إنها موشكة على الانهيار.

وبكل المقاييس، فإن الأطروحة التي يجب أن يدافع عنها الجميع، في هذه المرحلة بالذات، هي تكوين مجتمع التعليم التكنولوجي. فبغيره سنظل مشترين للحضارة، وبغيره لن نستطيع حماية ثرواتنا، وبغيره لن يتهيأ لنا "نقل التكنولوجيا" بالمفهوم الطموح الذي نريد، وستظل خطوط الإنتاج عندنا قاحلة من دمائنا، مفرغة من شبابنا، فهي إما معتمدة على عمالات أجنبية، أو يعلوها سحابات من الغبار الكثيف. والمفتاح هو دائماً بيد التعليم، فالتعليم يجب أن يكون هو الاهتمام الأول، وإلا فإن النتيجة ستبقى محصورة في تخريج أجيال أخرى من الموظفين، وأشباح العلماء الذين تعج بهم الشوارع والساحات العامة.

ولا نظن أن العرب يجهلون، حتى الآن، مواطن الضعف في مشروعهم التنموي المترامي، فهي من الوضوح والشموخ بدرجة لا يمكن لأي عين أن تخطئها، وأبرزها أو أهمها القعود عن اللحاق بعلوم العصر وتقنياته، فهم لا يضعون الخطط والبرامج من أجل إعداد الأجيال لخوض غمار هذا التحدي الذي يهون أمامه أي تحدٍ آخر. ولا نعرف كيف يمكن أن نوفق بين هذه المعاينة والاهتمام الذي مازال على أشده بالتعليم النظري الذي يستوعب العدد الأكبر من الناشئة. ربما تكون العلة في مفهوم التعليم عندنا فهو ما فتئ يعاني من مشكلة عزله أو إبعاده عن مجالات التنمية، فالتعليم والتنمية وضعا في خطين متوازين مع الأسف، ما دفع إلى تضييق

فرص التقائهما أو توافقهما، ولا نعرف كيف يمكن أن ينهض مشروع تنموي فعال ودائم دون توفر سواعد مؤهلة مدربة، ذات خبرة، تبنيه وترعاه ولا تنقطع عن تطويره؟ إن ما ينبغي تداركه عاجلاً هو أن لا نجعل دور التعليم يقتصر على كونه يمثل مجرد مرحلة من مراحل عمر الشاب، وعليه أن يعبرها كيفما اتفق، والمهم هو أن يختمها بإجازة أو "شهادة" كيلا يحسب في عداد الفاشلين أو المتخاذلين، أما ماذا سيفعل بعد ذلك فهذا أمر أقل أهمية، أو هو ما لا يشغل البال كثيراً، فهذا الشاب إن كان منتمياً إلى أحد البلدان العربية الفقيرة؛ فهو سيسافر في أرض الله الواسعة يغسل صحوناً، أو يسوق سيارات الأجرة، أو يرعى الإبل والماشية في إحدى دول الخليج، وهو إن كان من البلدان العربية "الغنية" فأهله قد علموه لكي يصبح "شيخاً"، ولا يهم نوع الشهادة الدراسية التي يحملها.

وما يزال أهل البلدان الغنية يعطون لثرواتهم المفهوم الخاطئ، فهي جعلت لمحاربة "الفقر" بأهون وأسهل أسلحته، بمعنى "الإنفاق" أو الغرف من تلك الثروات مادامت متوفرة، وقد عزلت تلك الثروة أو هي أبعدت عن مفهومها الموضوعي المعقول والعاقل، وهي أنها الطريق إلى التمكين من مستويات أفضل في العلم وتحديات العصر الجديدة، لكي يكون أهلها أكثر ثقة في المستقبل، ولكي يكونوا أكثر وفاء للأجيال القادمة، ولكي يكسبوا تحديات اليوم، وليستعدوا لمفاجآت الغد.

نحن لن نستطيع أن نجيب على السؤال الصعب لـ "المستقبل" إن لم نضع التعليم في مكانه الصحيح من "الحاضر".. هذا الحاضر الذي ينبغي أن نعرف ما الذي يشي به من نذر أو بشائر. ما ندركه

الآن هو أن مجتمعاتنا قد تشبعت بالخريجين من أصحاب "الشهادات"؛ لكنها مازالت تعيش جوعاً مضنياً في علوم العصر الجديدة التي حققت وتحقق تفوقاً مرموقاً لغيرنا من الأمم المتقدمة، أو الصاعدة في سلم التقدم. ولا سبيل لنا للحاق بتلك الأمم إلا بالشروع الفوري في الانقلاب على مفاهيمنا التقليدية التي مازلنا نلصقها بالتعليم وبالثروة وبالمشروع التنموي برمته. وهذا الانقلاب لابد أن يبدأ من الخروج من مأزق التعليم النظري الذي يستأثر بالنصيب الأوفر من الأجيال دون حاجة حقيقية إلى ذلك.

نحن لا نقلل من أهمية التخصصات النظرية، ولكننا ندعو إلى الترشيد، وإعادة ترتيب الأولويات، وكل ذلك من أجل أن نبني حضارتنا الجديدة، ومن أجل أن لا تتكرر عندنا فكرة الأجيال العبء، الأجيال العاطلة المعطلة التي لا تفعل شيئاً وهي تنتظر أن نفعل لها كل شيء.

هوامش الفصل الخامس

(1) عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص115، وانظر أيضاً، عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد85.

(2) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1975، ص140.

(3) انظر السابق.

(4) انظر السابق، ص 139 .

(5) عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، مصر، ص125.

(6) هو د. عبدالله النجار رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا. انظر يحيى عسكر، صحيفة الوطن القطرية، أخذ في 2006م
www.alwatan.com/printit.asp?news=local3&tdate=20060503.

(7) عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85

(8) محمد عبدالله المنيع (د.) توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في السعودية، ورقة مقدمة إلى الندوة الكبرى بجامعة الملك سعود، الرياض، المنعقدة في الفترة من 9 - 1420/7/10هـ، بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ص31.

(9) مجلة الحرية، واقع التعليم الجامعي في الدول العربية مستهلكون، لا منتجين! http://www.alhourriah.org/extranews...Headlines=1534

(10) أحمد أبو زيد محمد، قراءة في تقرير البنك الدولي عن التعليم في العالم العربي، مجلة المعرفة، عدد156 ، مارس 2008م.

(11) سارة ناثر، التربية العربية منذ 1950، إنجازاتها، مشكلاتها، تحدياتها، منتدى الفكر العربي 1990م. أما بيانات نسب عام 1416هـ فقد حسبت من إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، العدد التاسع عشر، 1417هـ.

(12) وزارة التعليم العالي، إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، العدد التاسع عشر1417هـ.

(13) أسامة أمين الخولي (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد85.

(14) في العام 1990 بلغ عدد الطلاب المسجلين في قطاع التعليم العالي العربي، 2,8 مليون طالب، ثم ارتفع العدد إلى 6,2 مليون طالب في العام 2000م، أي: بزيادة 3,4 مليون طالب في فترة عشر سنوات. انظر عبدالرحمن حمادي، التعليم العالي العربي. تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة، مجلة المعرفة، عدد138، سوريا، أكتوبر 2006، http://www.almarefah.com/article.php?id=703

(15) في العام 1995-1996م يتخرج في الجامعات المصرية 300 مهندس سنوياً، وتخرج في الجامعات العربية 24,000 مهندس في العام 1985م. انظر عبدالرحمن حمادي، التعليم العالي العربي. تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة، مجلة المعرفة، عدد138، سوريا أكتوبر 2006، http://www.almarefah.com/article.php?id=703

(16) أسامة أمين الخولي (د.)، مجلة المستقبل العربي، عدد85 ، وانظر العرب والعولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل/2000م، ص94، عدد الجامعات العربية في العام 1950م عشر جامعات، وفي العام 1995م 175 جامعة.

(17) انظر السابق.

(18) عمر شوباشي، التعليم الفني وآفاقه في الوطن العربي، مجلة الراية، عدد134، بيروت 1988م. وانظر أيضاً عبدالرحمن حمادي، التعليم العالي العربي، تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة، مجلة المعرفة، عدد138، أكتوبر 2006، سوريا
http://www.almarefah.com/article.php?id=703.

(19) انظر السابق.

(20) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995م، ص56.

(21) عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85 .

الفصل السادس

عبر الكون

الولايات المتحدة الأمريكية في وثيقة آليات التخطيط الشامل للإصلاح: "أريد أن أقول لكل من يريدون أن يروا تطوير التعليم في أمريكا: لن تكون هناك نهضة دون ثورة".

ولم يكن للنموذج الياباني في الإنجاز والإبداع أن يحقق ما حققه من تفوق لو لم يتعود على الوقوف مع نفسه وقفات طويلة، متسائلاً دائماً: أين هي الطريق إلى اللحاق بهذا العالم الذي لا يعرف اللهاث وليس من صفاته التثاؤب؟! ما هي شروط السير في ركابه؟ وكيف السبيل إلى كسب الرهان بدلاً من خسارته؟

الفصل السادس

عبر الكون

ومادمنا نتحدث في الأساس عن صناعة الأجيال؛ نحسب أنه يحق لنا أن نتساءل، بتواضع شديد، عن موقع أنظمة التعليم عندنا مما هو حاصل في العالم المتوثب كما نقرأ ونسمع ونشاهد. ودعك الآن من المناهج والبرامج، وخذ بما هو بالنسبة إلينا دائماً المصطلح المزعج: "التقنية". والسبب الذي يدعونا إلى ذلك ليس الهيام بذلك المصطلح وبما يخفيه من أسرار أو أشرار، وليس السبب كذلك هو الرغبة في استثارة ما يسببه لنا ذلك المصطلح من فوبيا ممحلة، ولكن السبب، شئنا أم أبينا، هو أن التقنية ذاتها قد أخذت على نفسها مهمة ضبط إيقاع الرقي المأمول منذ الآن، ومنذ ما قبل الآن بقليل! في التعليم وفي غير التعليم. ودعونا نتحدث في البدء عما جرى ويجري عند غيرنا.

إن الذي يقرأ عن المدى الذي وصلت إليه طرق استثمار تقنية الإنترنت في التعليم، سيلاحظ بلا عناء أننا ندخل إلى عالم وعصر جديدين، لا يربطهما بالعصر أو القرن الذي ودعناه منذ سنوات قليلة إلا اليسير اليسير. ولنا أن نتصور، بعد كل ذلك، أو نتخيل

أين نقف، نحن العرب، من كل هذا الذي يجري؟!

إن إقحام وسائل الاتصال الحديثة في مجال التربية يعد تحقيقاً لحلم طالما راود أهل الاختصاص الذين يرون في هذه التقنيات "وسيلة لإصلاح النظم التربوية التقليدية، وأداة لملاءمة تزايد الطلب في مجال التدريب مع حاجيات عالم العمل المتطورة. فالمعلوماتية والتلمانية (Telematics) وعمليات التحاور عن بعد (Teleconference) والتحاور السمعي (Audio conference) والرسائل الإلكترونية (Message Electronical) وبنوك المعلومات (Data Bases) والأسطوانة المرئية (Video disc) وغيرها من التقنيات الحديثة، ساهمت في قلب مبادئ التعليم عن بعد رأساً على عقب". [1]

ففي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، ومع التطور الذي تشهده الأقنية التعليمية المختلفة، بأدواتها وأساليبها وتوجهاتها، عمدت بعض الجامعات العالمية العريقة إلى إحداث ما يسمى ببرامج تعليمية على الطريقة الافتراضية، وهي طريقة تعتمد على استثمار تقنية الإنترنت، عبر تبادل المعلومات بين الطالب والأستاذ، وبتفاعل جميع عناصر العملية التعليمية، مع الإلغاء التام للحواجز الجغرافية والزمنية. وقد تحقق الوصول إلى مناهج وليدة اللحظة Online، تبعاً للمستجدات العلمية التي تطرأ في هذا العالم، فتتفاعل مع حاجيات سوق العمل المتجددة. وهذه الطريقة التعليمية الجديدة تكفل للراغبين عملية التعليم المستمر، وتكرس فكرة التعليم الذاتي مدى الحياة.

والجامعة الافتراضية، كما قرأنا عنها، هي ترجمة للمصطلح

(Virtual)، وهي تعني أن الجامعة، بما فيها من أدوات وفصول ومكتبات وأساتذة وطلاب ومرشدين، إنما تشكل قيمة حقيقية موجودة فعلاً، ويكون التواصل معها من خلال شبكة الإنترنت. إذْ يمكن أن يتألف الفصل الافتراضي من طلاب موزعين، مثلاً، ما بين استراليا واليابان والهند والولايات المتحدة وكندا، وهم يحضرون محاضرة لأستاذ موجود في بريطانيا، ويتفاعلون معه افتراضياً، إما مباشرة، أو من خلال المخدم التقني الخاص بالجامعة، متحررين من حاجزي المكان والزمان. فالتلاميذ يتلقون دروسهم عبر شبكة الإنترنت، بحيث يتصلون مع أساتذتهم ومع الآخرين عبر غرف الدردشة والبريد الإلكتروني والهاتف والتراسل الفوري. وهم وهكذا يستطيعون أن يحققوا أعلى مستويات التعليم العالي في أماكن إقامتهم.

والجامعة الافتراضية، إذن، لا تحتاج إلى فصول دراسية داخل جدران، أو إلى تلقين مباشر من الأستاذ إلى الطالب. كما لا تحتاج إلى تجمع الطلاب في قاعات واحدة لإجراء الامتحانات. فالطلاب يتواصلون، فيما بينهم ومع الأساتذة، عن طريق الإنترنت، وتجري الاختبارات عن بعد، من خلال تقويم الأبحاث التي يقدمها المنتسبون للجامعة أثناء الدراسة.

والتعليم الافتراضي يختلف عن التعليم المفتوح، فالتعليم الافتراضي يتم من خلال الحصول على المناهج الإلكترونية (الصفوف الافتراضية، المكتبات الإلكترونية، الخدمات الطلابية الإلكترونية)، بينما في التعليم المفتوح يتم الحصول على المناهج الدراسية من خلال أشرطة فيديو، وغيرها من التجهيزات التي تقدمها الجامعة التقليدية.

ويذكر بأن من الفروق الأساسية بين الجامعة الافتراضية

والجامعة المفتوحة شروط القبول، إذ إن الجامعة الافتراضية تتطلب حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة، أو ما يعادلها، أما الجامعة المفتوحة فقد قامت، أصلاً، على أساس التوجه إلى الشرائح الاجتماعية التي لم تستطع متابعة دراستها للالتحاق بالجامعات التقليدية، وبالتالي الافتراضية. وعلى ذلك فالتعليم المفتوح نمط مختلف.

ولقد ظهر مفهوم الجامعة الافتراضية في الغرب، نتيجة للتطور الطبيعي الذي طال تقنيات الاتصال، ولاسيما من حيث علاقتها بالتعليم، ونتيجة أيضاً للتطور المتواصل في أنماط التعليم، وفي احتياجات المجتمع.

وقد ظهر أيضاً النمط الحديث من التعليم، الذي يُعرف بالتعليم الإلكتروني، إذ شرعت معظم الجامعات العريقة، في أمريكا وأوروبا، في تحويل مناهجها إلى مناهج للتعليم الإلكتروني. ومما أعطى مصداقية لهذا النوع من التعليم العالي أن عدداً من الجامعات العريقة، مثل جامعة روشستر للتكنولوجيا وجامعة جورجيا للتكنولوجيا، قررت التحول إلى التعليم الإلكتروني بشكل كامل خلال السنوات العشر القادمة.

وفي الوقت الذي يسيطر فيه على الجامعة التقليدية الأساتذة والإداريون الذين يحددون ما يرونه مناسباً للطالب، تصبح العلاقة، في المؤسسات الافتراضية، أقرب إلى العمليات التجارية المؤقتة بين البائع والمستهلك (الطالب)، وتصبح رغبة الطالب هي العامل الحاسم والموجه للعملية التعليمية. والجامعة الافتراضية تنقل العملية التعليمية من الاحتكار إلى التعاون مع مؤسسات الإعلام والمعلومات

والفنون لتقديم برامج أفضل وأكثر جاذبية.

ومن المعلوم أن التخصصات التي تطرحها الجامعات الافتراضية تخضع دائماً لعملية ديناميكية، متغيرة، متجددة، مستمرة، تتعلق مباشرة بتحولات حاجات سوق العمل. ومن التخصصات التي تعنى بها الجامعات الافتراضية، كما قرأنا عنها، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الأعمال بفروعها المتعددة، والتجارة الإلكترونية، وعلوم الكومبيوتر، والذكاء الصناعي، وإدارة المرافق السياحية، وهندسة الجينات الزراعية، وتكنولوجيا التعليم، والإدارة التعليمية. وهذه التخصصات، وغيرها، مطروحة بمستويات تعليمية عدة: دبلوم - بكالوريوس - ماجستير - دكتوراه.

ويذكر أن هذا النموذج من الجامعات آخذ في الانتشار في كثير من الدول المتقدمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتزايد العمل على إدخال التكنولوجيات الحديثة في مؤسسات التعليم العالي. ويذكر من الأمثلة على ذلك جامعة فوينكس (University of Phoenix)، وهي من الجامعات المشهورة في الولايات المتحدة الأمريكية. وجامعة ريجنتس Regents College ، وهي من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في التعليم الافتراضي، وتقع في مدينة Albany في ولاية نيويورك، وتقدم درجة البكالوريوس في العديد من التخصصات؛ منها: إدارة الأعمال، والفنون، ورعاية الأطفال، والتكنولوجيا، وغيرها من التخصصات، ويسجل بها حالياً أكثر من 25 ألف طالب.[2]

فالتعليم الافتراضي موجود اليوم في الكليات والجامعات في

الولايات المتحدة الأمريكية. بل لقد شرعت المدارس الافتراضية بالنمو سريعاً في أمريكا، وبمعدل سنوي يصل إلى 25%، وهناك أكثر من 170 مدرسة افتراضية عبر البلاد. والتقديرات المتعلقة بحجم طلاب الابتدائي والثانوي الذين يتلقون تعليمهم اليوم في صفوف افتراضية تراوحت بين 500 ألف إلى مليون طالب. وبالمناسبة؛ فإن العدد الإجمالي للطلاب في المدارس العامة يصل إلى نحو 50 مليون طالب.

وأيضاً، يستخدم التعليم عن طريق الإنترنت كبديل للمدارس الصيفية، ولمساعدة الطلاب الذين هم بحاجة إلى ذلك، مثل المقعدين، أو الذين توقفوا عن الدراسة لأسباب سلوكية. كما يساعد هذا النوع من التعليم على تفادي الازدحام الشديد في الصفوف التقليدية، وتأمين برامج دراسية لا تتوفر عادة في المدارس الأخرى.

والمدارس الافتراضية تتلقى بعض الانتقادات التي تتعلق بكلفتها وتأثيرها على علاقات الأطفال الاجتماعية. وعلى رأي شيلي فانا، ممثلة ولاية فلوريدا في الكونغرس الأمريكي، "فهناك شيء ما جيد عندما يوضع التلاميذ والأطفال في بيئة اجتماعية، فهم يتعلمون من خلالها كيفية التفاعل مع المجتمع". وهي لا تعتقد أن هذا أمر ممكن إن مكث التلميذ في منزله. وهناك من يلاحظ أن تلاميذ المدارس الافتراضية يحصلون على نوع مختلف من الخبرة الاجتماعية، وهي خبرة مهمة، كما ترى ذلك سوزان باتريك رئيسة مجلس أمريكا الشمالية للتعليم بالإنترنت في مدينة فينا في ولاية

فيرجينيا. وهي تقول: "علينا أن نجعلهم اجتماعيين مع العالم كله" وليس فقط مع محيطهم القريب الضيق، وهي تشير هنا إلى الفترات الطويلة التي يقضيها الناس في أرجاء الأرض في التفاعل مع بعضهم البعض عبر الإنترنت.[3]

والمدارس الافتراضية لا تحتاج إلى أبنية، أو حافلات لنقل الطلاب، أو غير ذلك من متطلبات البنية الأساسية التقليدية. ولكن لها في مقابل ذلك نفقاتها ومصاريفها الخاصة، لكون البنية الأساسية هنا هي في المعلومات.[4]

وقد قام البنك الدولي بتمويل تأسيس الجامعة الأفريقية الافتراضية في بعض الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وهذه الجامعة تساعد على التغلب على عوائق الميزانيات المنخفضة في تلك البلدان، كما أنها تسهم في حل معضلة النقص في أعضاء هيئة التدريس، والمساحة الصغيرة المتوفرة، وقلة الإمكانات والتجهيزات، ما يمنع تزايد معدلات الالتحاق بالتعليم العالي. وجرى تشغيل الجامعة منذ سبتمبر 1999م في تخصصات: الهندسة، والعلوم، وإدارة الأعمال، والتعليم الفني.

وهكذا، تعززت الحاجة إلى استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم. وقد نجم عن الإيمان بهذه الفكرة منافع كثيرة، أهمها وضع نظام مدرسي يكون مهيأ لتغيرات أساسية مستمرة. بالإضافة إلى منافع أخرى، مثل: تدريب المعلمين على استخدام الكمبيوترات الشخصية، وتجهيز دورات تدريب لأولياء الأمور، وتشجيع الطلاب على استخدام البريد الإلكتروني، والإنترنت. ولأن أمريكا واليابان

أخذتا، منذ وقت مبكرة بإدخال نظم التعليم عن بعد؛ فإن من المتوقع أن تحدث بينهما، وبين بقية الدول المتقدمة في أوروبا (عدا فرنسا)، فجوة تعليمية هائلة يتضاءل بجانبها ما قيل عن الفجوة الأطلنطية في السبعينيات، من حيث تدني نظم التعليم في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة.[5]

إننا في العالم العربي، نحتاج إلى خلق مناخ تعليمي مناسب "يعي الإمكانيات الحديثة لأسلوب التعليم عن بعد، وتكنولوجيا الوسائط المتعددة، والمعامل الافتراضية، والمكتبات الرقمية، لتحسين المتغيرات المستقبلية لمنظومة التعليم، ورسم صور واضحة لها".[6]

ونشر التعليم عن بعد يحتاج إلى وضع خطة متكاملة، تبدأ من داخل المدارس بتوعية المعلمين والطلاب بمزايا هذا النوع من التعليم، مروراً بتعديل بعض المناهج، وانتهاءاً بتخصيص قنوات فضائية، أو توفير متطلبات دورية لتغطية هذا المجال. كما أن من الضروري والمهم إعداد خطط تدريبية لتخريج كوادر علمية متخصصة بمختلف مجالات التعليم عن بعد.[7]

وهناك تجربة عربية في سوريا تقدم برامج تعليمية عبر شبكة الإنترنت، بالتعاون مع جامعات شريكة من الولايات المتحدة وأوروبا واستراليا وكندا.[8]

كما أن هناك جامعات عربية أخرى تقدم التعليم عن بعد، مثل جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية بالتعاون مع جامعات بريطانية. وكذلك جامعة دبي التي تقدم برنامجاً واحداً. وجامعة الأردن للعلوم

التقنية؛ وهي تقدم دورات باللغة الإنجليزية.[9]

وفي العموم؛ فإن تجارب العرب في هذا المجال تعد قليلة قياساً بانتشار مؤسسات التعليم التقليدي. ونحن نعرف الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويأتي في مقدمتها: عدم اهتمامنا بالتقنية من الأصل، فالتجهيزات المدرسية راسخة في تقليديتها، وعلاقة التلاميذ بالوسائل التقنية في التعليم تكاد تكون معدومة، وقليلة هي المدارس أو الجامعات التي توفر لطلابها أجهزة للحاسب الآلي يستطيعون من خلالها الانتقال إلى مستوى متقدم من التفاعل مع مناهجهم، ومع مدرسيهم، ومع الخارج أيضاً.

مجتمع المعرفة: تجارب

ولم يكن للنموذج الياباني في الإنجاز والإبداع أن يحقق ما حققه من تفوق لو لم يتعود على الوقوف مع نفسه وقفات طويلة، متسائلاً دائماً: أين هي الطريق إلى اللحاق بهذا العالم الذي لا يعرف اللهاث وليس من صفاته التثاؤب؟! ما هي شروط السير في ركابه؟ وكيف السبيل إلى كسب الرهان بدلاً من خسارته؟. تقول بعض الإحصائيات إن 98,8% من المدارس في اليابان مزودة بأجهزة الحاسب الآلي، و 48,7% من تلك المدارس مزودة بخدمات الإنترنت، وجميع المدارس الإعدادية مزودة بأجهزة الحاسب الآلي، بمعدل 36,8% من الأجهزة لكل مدرسة. كما أن 67,8% من تلك المدارس مزودة بخدمات الإنترنت، وأن جميع المدارس الثانوية مزودة بأجهزة الحاسب الآلي منذ أكثر من عشر سنوات. وهكذا، يصبح الحاسب الآلي، بمختلف أنواعه، من أدوات الدراسة والبحث العلمي في اليابان.[10]

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فهي في مقدمة الدول التي

أدركت أهمية إعداد أجيالها لمواجهة تحديات القرن الجديد، فقد أعلنت، في العام 1996م، عن خطة قومية شاملة لتطوير التعليم، وقد سمتها The National Educational Technology Plan ، وتركز الخطة على ما يسمى بـ"تكنولوجيا التربية"، وقد تضمنت التأكيد على الاستعمال الفعال للتكنولوجيا في المدارس الابتدائية والثانوية، وذلك من أجل تحقيق استجابة أفضل لمتطلبات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الأمريكي الجديد. كما تضمنت تدريب المعلمين لمساعدة الطلاب على استخدام الحاسب الآلي وطرق المعلومات السريعة، بالإضافة إلى توفير أجهزة حاسوبية ذات وسائط متعددة وحديثة لجميع المعلمين والطلاب في الفصول المدرسية، فضلاً عن ربط جميع الفصول الدراسية بطريق المعلومات السريع، وتوفير البرمجيات الفعالة، ومصادر التعليم المتعددة.

وقد أجريت، في العام 1999م، مراجعة جذرية للخطة، وأعلنت وزارة التربية الأمريكية التزامها بتحقيق الأهداف الآتية:

1) استخدام جميع الطلاب والمعلمين تكنولوجيا الاتصال في مدارسهم ومنازلهم.
2) استخدام جميع المعلمين التكنولوجيا بصورة فعالة لمساعدة طلابهم على بلوغ مستويات أكاديمية أفضل.
3) إكساب جميع الطلاب مهارات تكنولوجيا الاتصال في المدارس الابتدائية، وهو ما أسمته الخطة بـ "محو الأمية الحاسوبية".
4) يضطلع البحث العلمي والتقويم بواجب تحسين الجيل القادم من حيث التطبيقات التكنولوجية في التعليم والتعلّم.

5) تؤدي المضمونات المعرفية الرقمية والتطبيقات الشبكية إلى تغيير نظرتنا إلى العملية التربوية، تعليماً وتعلُّماً، وتجري عليها تغيراً جذرياً.

وأنفقت الحكومة الأمريكية، في العام 1999م، ما مقداره 1,1بليون دولار؛ وذلك من أجل التدريب الإلكتروني. وتضاعف هذا المبلغ في العام 2000م ليصل إلى 2.2بليون دولار. وتشير التقديرات إلى أن الإنفاق على التدريب الإلكتروني سيبلغ 11,4بليون دولار خلال العام نفسه، وسيكون 60% مما ينفق على مجمل التدريب مخصصاً للتعلُّم الإلكتروني.

وعندما بدأت الخطة، في العام 1996م، كانت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت تقدر بحوالي 30% من إجمالي المدارس الأمريكية. أما في نهاية العام 1999م، فقد بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت 95% من إجمالي عدد المدارس الأمريكية. أما توفر مصادر المعلومات، والارتباط بشبكة الإنترنت على مستوى الفصول الدراسية، فقد بلغ 63% في نهاية العام 1999م، وهذه النسبة ما تزال في ازدياد مطرد.[11] ويؤكد اندرو راسيج، الذي تقدم في العام 2005م للترشيح لمنصب المحامي العام في نيويورك (ولم ينجح)، ضرورة نشر الإنترنت اللاسلكي في كل مكان في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن نصف أمريكا فقط ينتشر فيها النطاق العريض للإنترنت، ونحتاج إلى الانتقال من مرحلة "عدم ترك أي طفل" إلى مرحلة "كل طفل متصل بالإنترنت".[12]

لم يدرك أحد ما للتعليم من أهمية في مسألة العبور إلى مجتمع

المعلومات بقدر ما حصل بالنسبة إلى الحكومتين الأمريكية واليابانية، فالحكومة الأمريكية أعادت النظر عدة مرات، منذ نهاية الستينيات، في استراتيجيتها التعليمية. أما اليابانيون فقد تابعوا تقليدهم الوطني في منح التعليم المنزلة الأولى في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. وقد حصدت حكومتا البلدين نتائج خططهما، إذ تبلغ نسبة الاكتشافات الأمريكية المسجلة عالمياً 55% من مجموع الاكتشافات في العالم، وتأتي بعدها مباشرة اليابان بنسبة 21%، في حين لم تتجاوز حصة الاتحاد الأوروبي بأكمله 15% من مجموع الاكتشافات العالمية البالغ عددها مائتي ألف في العام 1996م.[13]

وهذه التجربة لم تكن تقتصر على الولايات المتحدة واليابان، فهي كانت هدفاً لدول أخرى آمنت بالتطوير وتحسين الأداء، ففي العام 1996م، أيضاً، وضعت وزارة التربية والتعليم في ولاية فيكتوريا بأستراليا خطة لتطوير التعليم وإدخال التقنية، على أن تكتمل هذه الخطة بنهاية العام 1999م، بعد أن يتم ربط جميع مدارس الولاية بشبكة الإنترنت عن طريق الأقمار الصناعية، وقد تم ذلك بالفعل. وقد عمدت الولاية إلى إجبار المعلمين، الذين لا يرغبون في التعامل مع الحاسب الآلي، على التقاعد المبكر وترك العمل. وبهذا تقاعد فعلياً 24% من المعلمين، وقد حَلَّ محلّهم آخرون يتطلعون إلى العلم الجديد.[14]

وهناك دول نامية توفرت لديها تجارب موفقة في مجال الأخذ بفكرة تنمية التعليم، وتسخير التقنية لخدمته. ومن هذه الدول ماليزيا، التي وضعت في العام 1996م كذلك خطة تقنية شاملة، تجعل

البلاد في مصاف الدول المتقدمة. وقد رمز لهذه الخطة بـ (2020 Vision)، بينما رمز للتعليم في الخطة بـ (The Education Act 1996)، وكان موضوع إدخال الحاسب الآلي، والارتباط بشبكة الإنترنت، في كل فصل دراسي، هدفاً واضحاً. وكان يتوقع أن تكتمل الخطة المتعلقة بالتعليم قبل حلول العام 2000م لولا الهزة الاقتصادية التي حَلَّت بالبلاد في العام 1997م. ومع ذلك فقد بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999م أكثر من 90%، وفي الفصول الدراسية 45%. وتسمى المدارس الماليزية التي تطبق التقنية في الفصول الدراسية "المدارس الذكية"Smart Schools.[15]

لقد نجحت ماليزيا في مشروعها فأنشأت بهذا قاعدة من العمالة المتعلمة المنافسة. وهي عملت من أجل التحول إلى مجتمع معلوماتي، مبنيّ على المعرفة، واعتمدت التطوير والبحث عن طرق وأساليب جديدة لتوسيع قاعدة التعليم، فكان نظام التقنية التفاعلية، مثلاً، جزءاً أساسياً في عملية التعليم والتعلم، وكانت البنية الأساسية التحتية تساعد على الوصول إلى قواعد المعلومات العالمية، ومصادر المعرفة.

والحكومة الماليزية تعمل على تطوير الجامعات، ليس على اعتبارها واحات أسمنتية، ولكن بصفتها مؤسسات أنشئت من أجل تلبية حاجات المجتمع الجديد، وبصفتها أيضاً مشروعات قادرة على مواجهة تحديات العولمة. وهي تعمل، دائماً، على مراجعة النظام التعليمي، مع التركيز على الجوانب الأكاديمية، وربطها باحتياجات السوق.[16]

ولقد أصبحت ماليزيا، بفضل سياستها التعليمية والتقنية،

الدولة الثالثة في العالم في إنتاج رقائق أشباه الموصلات. كما أولت قطاعات، مثل الاتصالات والمعلومات، أهمية قصوى، إذْ خصصت لها ما يقارب 2 بليون دولار سنوياً.

التعليم هو الرهان

ومما لا شك فيه أن ما حققته الدول الكبرى، التي مرّ ذكرها، مثل: اليابان وأمريكا، من تطور تقني واقتصادي، وسيطرة على الأسواق العالمية، يعزى بصفة رئيسة إلى نجاحها في تسخير التعليم والتقنية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال رسم سياسات علمية وتقنية فعالة وشاملة، تعززها استثمارات مالية ضخمة في المكونات المختلفة للمنظومة، من بحث وتطوير، وتعليم وتدريب، وأنشطة مساندة، وغيرها.[17] فالدول الصناعية الكبرى انتقلت إلى عصرها الجديد؛ لأن ما كان يشغلها، بالدرجة الأولى، هو التعليم، وبناء الأجيال التي ستجترح المستقبل على صورته الأوفى من حيث المنافسة والقفز إلى الأمام.

كما أن الدول الأخرى، النامية أو الأقل تقدماً، التي قررت أن لا تبقى في مكانها جامدة، راكدة، مترددة، أمام مغامرات العلم الحديث، استطاعت أن تتجاوز عقدة الخوف والتردد، فكان في ذلك حلٌ للكثير من مشكلاتها مع التنمية، وهي أدركت أن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل، فبداية التقدم الحقيقية، بل الوحيدة، هي التعليم، فالدول التي تقدمت إنما حصل لها ذلك من بوابة التعليم، وما جوهر الصراع العالمي إلاّ السباق في تطوير التعليم، وما حقيقة التنافس الذي يجري في العالم إلاّ تنافس تعليمي بالدرجة الأولى.[18] "فالتعليم هو الذي يشكل توجهات مجتمع المستقبل، بل هو الذي

يصنع الإنسان القادر على العيش في حضارة المستقبل".[19]

ولعل أهم ما يشغل مراكز الخبرة والاستشارة، في مختلف أنحاء العالم، في هذه الحقبة من تاريخ الحضارة البشرية، إعداد الدراسات والبحوث حول مستقبل التعليم من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. فعلى التربية مسئولية مطلقة، وهي بناء مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين.[20]

"الثورة" هي الحل!

ولنتأمل هذه العبارة التي وردت في وثيقة "آليات التخطيط الشامل للإصلاح التعليمي" على لسان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية: "أريد أن أقول لكل من يريدون أن يروا تطوير التعليم في أمريكا: لن تكون هناك نهضة دون ثورة".[21]

وإذا كان هذا ما يقوله صانعوا القرار في الدولة المحتشدة بالثورات، الدولة التي تقود، بمهارة واقتدار، مجتمع المعرفة، فماذا الذي يقوله أهل العالم الثالث، الذين يعتبرون إلى الآن خارج ذلك المجتمع؟ إنهم ليسوا فقط خارج ذلك المجتمع بل إن عجلة العولمة قد شرعت، منذ زمن، في طحنهم "إنهم هم المسؤولون، ويستحقون اللوم على الأوضاع التي هم عليها اليوم" كما يقول في. إس. نيبال.[22]

إن ظهور مجتمعات المعلومات، يعني ظهور ظروف موضوعية جديدة، ولا شك أن هذه الظروف الموضوعية الجديدة تملي تصوراً جديداً للتربية ووظائفها، وهي تقتضي، بالتالي، مراجعة دور المؤسسة التعليمية، "فالتفكير في دور المؤسسة التعليمية، وفي

وظائفها وغاياتها، يعني التفكير في ملامح مجتمع الغد وأسسه، حتى يكون التعليم، في إطار تحديات المستقبل الكثيرة، جسراً ضرورياً لتمكين الناشئة من مواصلة الطريق لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية".[23]

إن إعادة بناء العقل العربي لاستيعاب ثورة المعلومات، يقضي بإيجاد أساليب جديدة في التعليم، وهذا يحتاج إلى إعادة هيكلة المناهج وتطويرها لتلائم التقدم الهائل الذي يحدث في عالمنا، كي ندخل إلى عصر المنافسة.[24] و"إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تشكل جزءاً أساسياً ومهماً من العملية التعليمية على المستويين النظري والتطبيقي، ويجب أن تدخل تغييرات كبيرة تبعاً لذلك في طريقة إعداد الفصل الدراسي والمدرسة، والتقنيات التربوية المستخدمة فيهما، وكذلك تأهيل المعلمين لمثل هذا النوع من المدرسة".[25]

وفي أفريقيا، أكد ديفيد كينغ، كبير المستشارين العلميين في المملكة المتحدة، على أهمية وضع أطروحة التطور التعليمي في مقدمة "جدول أعمال التنمية" في القارة، وقال: "أعتقد أن العلم والتقنية أمران ضروريان لتنمية إفريقيا؛ فسنجد داخل إفريقيا أساساً قوياً لنهضة علمية وتقنية، لكن ليس لدى الأفارقة القدرة على استغلال ذلك، وإحراز تقدم بناء على ما لديهم". وقال أيضاً: "إن جذور المشكلة تكمن في التعليم، بالإضافة إلى عدم وجود فرص كافية لإذكاء حماسة الشباب تجاه العلم والتقنية، في المراحل الأولى من التعليم الأساسي. هناك سؤال مهم يجب طرحه حول مستوى التعليم المقدم، خاصة ونحن نعرف أننا لا نقوم بتخريج معلمين على

درجة كفاءة عالية، لضعف العملية التعليمية، لذلك؛ فإن أكثر ما تفتقده القارة الآن هو معلمو المرحلة الابتدائية؛ الذين بمقدورهم توصيل المعلومة، وليس فقط مجرد تعليم مكتوب". وقال كذلك: "إن الإجابة تكمن فيما يطلق عليه المنهج "الشمولي" للتعليم، بمعنى الاستثمار في المدارس العليا والمراحل التعليمية المتقدمة، كما في التعليم العالي، ومن ثم؛ فإن الطلبة ذوي التعليم الجيد يصبحون، فيما بعد، معلمين ذوي تعليم جيد، قادرين على إشعال فتيل الفضول لدى الشباب الإفريقي، تجاه العلم والتقنية".

ووفقاً لما ذكره كينغ، فإن الطريقة البديلة للقيام بذلك، هي: "تأسيس مراكز تميز، يتم فيها تشكيل المعرفة وتقديمها". ويضرب كنغ مثالاً على ذلك، بالتجربة الهندية؛ حيث يقول: "إن الطفرة التي شهدها العالم في مجال الاتصالات على مدى العشرين أو الثلاثين عاماً الماضية، يعود الفضل، في جزء منها، إلى تطوير المعرفة الفطرية، والعمل الجاد الذي قام به الهنود... الأمر الذي رفع مستوى الاتصالات في العالم أجمع". ويعتقد ديفيد كينغ أنه بإمكان أفريقيا الاستفادة من المعرفة والخبرة الهندية، وهذا ما يطلق عليه "نقل المعرفة" بين المنطقتين... الأمر الذي يمكن أن يكون أكثر نفعاً من نقل المعرفة بين إفريقيا والشمال".[26]

إذا أخذت أفريقيا بنصائح ديفيد كينغ فهي ستكون قد عثرت على العلاج الناجع لأمراضها الشديدة وأوجاعها المبرحة، فليس هناك غير حصان التكنولوجيا الحديثة للعبور إلى رحابات القرن الجديد. وأفريقيا بنظمها التعليمية التقليدية لن تستطيع أن تفعل أي شيء في سبيل حل مشكلاتها التنموية. ولم يغب عن خيال ديفيد

كينغ النموذج الهندي الذي ظل محل إعجاب العالم كله. ونضيف إليه نموذجي: الصين وماليزيا، اللذين إن لم يتعثرا فهما سيكونان مثالين لتنمية علمية واقتصادية تنهض بعزم وقوة من تحت ركام طويل من الأيدولوجيا أو الدعة والاستكانة والتخلف..!

وكما يقول أحد الباحثين: فإن كل الخيارات مفتوحة أمام مدارس ومعاهد القرن الحادي والعشرين، باستثناء خيار وحيد، يُعد مستحيلاً، وهو الاستمرار بالنظم التعليمية القديمة، فهي نظم مكلفة وعقيمة، وهي لا تتناسب مع حاجات مجتمع المعلومات، إذ لا تتيح للأغلبية العظمى من الناس أن تتعلم أو أن تفكر بشكل خلاق، وبشكل مستقل. فيجب استخدام التكنولوجيا، لتوسيع نطاق التعليم في المجتمعات الحديثة، وتوسيع التدريب، ونشر المعرفة. فمن أهم قيم التكنولوجيا الحديثة في التعليم، قابليتها وقدرتها على الوصول إلى المتعلمين الذين حرمتهم ظروفهم الشخصية أو الاجتماعية من متابعة تعليمهم في مؤسسات التعليم التقليدي.[27]

مبادرات خجولة.. أحياناً!

لقد كانت العبرة في الحديث عن تكنولوجيا النانو، في أحد الفصول السابقة، هي محاولة إظهار الحجم الهائل للتطور الذي تشهده التكنولوجيا المعاصرة. كما أن الحكمة من مثال التعليم الافتراضي، والتعليم عن بعد، وتكنولوجيا الوسائط، والمكتبات الرقمية، هو التفكير في حجم التحديات التي تواجهها الطرق التقليدية في التعليم في أي مكان. فالبلدان المتقدمة لم تتردد في تسخير تقنيات العصر لخدمة أهدافها، ولتحقيق أغراضها، وفي

مقدمة ذلك الارتقاء بالتعليم نفسه. أما بالنسبة إلى الدول "غير المتقدمة"؛ فهي ظلت مخلصة لتصوراتها القديمة عن التعليم ونظمه ووسائله. وهي ربما تحسب أن ما يجري في العالم هو مجرد "تقليعة" عابرة، أو "فقاعة" كغيرها من الفقعات التي ستزول وتتلاشي، ثم إن من شأن كل الطرق أن "تؤدي إلى روما"، وروما هذه هي المفهوم المتقاعس للتعليم، المفهوم الذي ينحصر في حل مشكلة الأمية الأبجدية والذي يختزل الأهداف كلها في هدف الارتزاق والحصول على "وظيفة". وقد نردد ما نقول في العادة: "لعل ما يحدث هناك يكون مناسباً لبيئة غير بيئتنا"؛ فنحن معنيون بـ"مسؤوليات" أخرى في هذا العالم، وليس من المهم أن نشبهه، أو أن نفعل، مثلما يفعل نقول ذلك لتبرير تقاعسنا، أو عجزنا وخسارتنا. لعلنا، هكذا، لن ندرك أبداً أن ما يجري هو تخلُّق، أو مخاض، لعالم جديد كله.. وأن القرن الواحد والعشرين هو وجه مختلف للحضارة البشرية كلها.. على مدى كل الأزمنة والعصور. وهل يمكننا أن نعيش بالفعل خارج هذا العالم؟! وهل سنقوى حتى على الاضطلاع بـ "مسؤولياتنا!" ونحن لا نملك شيئاً من أدوات الحضارة الجديدة؟!

وفي الوقت الذي تكون فيه الدول المتقدمة قد فرغت، منذ زمن، من تعميم تقنية الحاسب الآلي في مدارسها وجامعاتها، ووفرتها لجميع طلابها، بمختلف مستوياتهم، بل إنها جعلت تلك التقنية أساساً في تسيير العملية التعليمية، وفي اجتراح أنواع من العلاقات الجديدة بين الطالب والمعلم والمنهج من جهة، وبين الطالب والعالم كله من جهة أخرى... نقول في هذا الوقت الذي يبلغ فيه التعليم هناك هذا المستوى من الاستجابة لمقتضيات العصر،

وأهم منجزاته، نلاحظ بأن المدارس والجامعات في عالمنا العربي، تخصيصاً، مازالت تتعامل مع أشياء التقنية بكثير من التردد أو الوجل أو الخوف. بل إن هناك من قد يعتبر هذه الأدوات من الملهيات، أو على الأقل من الكماليات التي لا تمثل، ولن تمثل، أساساً أو أصلاً في العملية التعليمية. ولنا أن نعجب، أو لا نعجب، عندما نجد أن كثير من المدارس والجامعات العربية خالية من الحواسيب، إلا لبعض الاستخدامات الإدارية العادية، وعلينا أن نصدِّق من يقول لنا بأن الحاسب نفسه في بعض المؤسسات التعليمية هو مجرد "آلة كاتبة" تستخدم لأغراض السكرتارية في طباعة الخطابات والتعليمات، وغير ذلك من الاستعمالات الرسمية الروتينية.

وإذا توقعنا مثل هذه العلاقة المتدنية مع التقنية في مدارس التعليم العام، فهل يمكن أن نقبلها في جامعات تريد أن تصنع رجالاً لمستقبل ستكون فيه التقنيات الجديدة هي الأصل في العمل والإنتاج، وهي الأساس في الإبداع والتفوق. لن نذهب بعيداً في استحضار المثال لهذا الواقع العجيب، إذْ ظهرت قبل وقت قصير في السعودية دراسة علمية أكدت أن أكثر الجامعات هنا لا تمتلك مراكز لتقنيات التعليم، وما ذلك إلاّ مؤشر إلى تأخر استخدام التقنيات في مؤسسات التعليم العالي في السعودية مقارنة بمثيلاتها في دول أمريكا وبريطانيا، وحتى ماليزيا والأردن. وأكدت الدراسة التي قام بها باحثون يمثلون جامعة طيبة، والجامعة الإسلامية، وكلية التربية للبنات بجدة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، أن معظم المهارات التقنية لدى أعضاء هيئة التدريس هي نتاج اجتهادات فردية، وسط شعور الغالبية بالحاجة إلى التدريب. وتوصلت الدراسة

كذلك إلى تأكيد عدم وجود جهة تدريبية تعنى بتطوير أداء مدرسي الجامعة في هذا المجال. وأشارت الدراسة إلى ضآلة توغل تقنيات الإنترنت والحاسبات في الجامعة، بالإضافة إلى وجود نقص في إعداد وتنمية كفاءات العاملين في مجال تقنيات التعليم، من الفنيين ومساعديهم، وغياب الدعم الفني المناسب، الأمر الذي أدى لعزوف كثير من أعضاء هيئة التدريس عن الاستعانة بهذه التقنيات في مجال عملهم. وأبانت الدراسة أن زيادة الأعباء التدريبية، وغياب الحوافز المادية والمعنوية، يحولان دون تحقيق رغبة أعضاء هيئة التدريس في الاستفادة من تقنيات التعليم، وتوظيفها في تسيير عملية التعليم، والتواصل مع المتعلمين. ودعت الدراسة إلى إنشاء شبكات لاسلكية في الحرم الجامعي، وتوفير شبكات بحثية تعليمية على المستوى الوطني بسعات عالية جداً، إضافة إلى إنشاء مراكز لتقنيات التعليم تكون شاملة ومتكاملة ومتفاعلة مع مختلف الكليات والأقسام الجامعية. وأبانت الدراسة أن مؤسسات التعليم العالي الخارجية التي شاركت في الدراسة تلزم عضو هيئة التدريس بالانتظام في دورة تدريبية سنوياً، غالباً ما ترتبط بمجال تقنيات التعليم.[28]

ولكن!.. في مقابل هذا الواقع الثقيل الذي تؤكده الدراسة المذكورة؛ فإننا لانعدم بعض المبادرات الإيجابية التي انطلقت مؤخراً، ومؤخراً جداً، بالاتجاه الصحيح، وذلك بعد إنجاز الدراسة المشار إليها أعلاه، فهنا تجربة وليدة وحديثة في السعودية، إذ أعلنت جامعة الملك عبدالعزيز في جدة عن نيتها استقبال أكثر من 10 آلاف طالب وطالبة عبر نظام التعليم الإلكتروني العام الدراسي 2008-2009م، وهو يطبق لأول مرة في التعليم الجامعي السعودي. حيث من المنتظر أن يكسر حاجزي المكان والزمان أمام الطلاب في

شتى مناطق السعودية، ويستهدف هذا النظام خريجي الثانوية الذين لم يحالفهم الحظ في القبول، منتظمين، في الجامعة. واستعداداً لهذا الحدث فقد طورت الجامعة أكثر من 30 مادة علمية من أصل 360 مادة، وقد وضعت كبرامج (فلاش) تشمل صوراً ورسوماً توضيحية في إطار مشوق، ويسند ذلك مشروع المكتبة الإلكترونية. ويذكر أن عمادة التعليم عن بعد بالجامعة أنهت تدريب أكثر من 100 مدرس و25 مدرسة على كيفية استخدام نظام التعليم عن بعد EMES ، ويستهدف المشروع تدريب أكثر من 500 من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في الفصول الدراسية المقبلة.[29]

وفي تعليق لأحد الملاحظين على التجربة السعودية الجديدة قال: "أن تأتي متأخراً، خير من أن لا تأتي أبداً". وقد شرعت وزارة التعليم العالي السعودية فعلياً في تأسيس البنى التحتية لتطبيق التعليم عن بعد. كما أنشأت مركزاً وطنياً للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وفكرة المركز تنبع من رؤية تقوم على تأسيس نظام وطني متكامل يعتمد على تقنيات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد. وهذا يوحي بتدشين عصر تشجيع مبادرات التعليم الإلكتروني ونشر الوعي بأهمية وجوده.[30]

كما أشارت بعض التقارير، إلى أن وزارة التربية والتعليم في السعودية بدأت أولى خطواتها للتحول إلى مرحلة إعداد المناهج الرقمية، والكتب الإلكترونية، والعناصر التعليمية للمناهج، إضافة إلى تطوير بوابة تعليمية إلكترونية للمناهج الدراسية. وتأتي هذه الخطوة ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام، حيث يهدف "برنامج تطوير المناهج التعليمية"

إلى بناء أجيال قادرة على مواكبة التطور والتنمية. ووفقاً لتلك التقارير؛ فإن وزارة التربية والتعليم تعتزم توزيع أكثر من خمسة ملايين قرص مدمج على الطلاب والطالبات، خلال العام 2007م، ويضم كل قرص مدمج المقررات الدراسية للطالب والطالبة لكل فصل دراسي، مضافاً إليها بعض المواد الإثرائية المساندة للمنهج الدراسي، ومحرك بحث للمحتوى يصل بالطالب والطالبة إلى المادة المراد الوصول إليها مباشرة. وتسعى الوزارة إلى دمج التقنية بالتعليم، وإعطاء الطالب فرصة التدريب على استخدامات التقنية والتعامل معها.[31]

ويتوقع نمو سوق التعليم الإلكتروني في السعودية بنسبة 33% سنوياً على مدى السنوات الخمس القادمة، وقد تصل قيمته حسب التوقعات إلى 125 مليون دولار في عام 2008م.[32]

ولا يمكن تجاهل الحدث الضخم الذي شهدته السعودية في الربع الأخير من العام 2007م، وهو وضع حجر الأساس لأكبر مشروع أكاديمي بحثي على مستوى المنطقة كلها، وهو جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وسيكون من ضمن أساسات اهتمامها: تقنية المعلومات والعلوم الإلكترونية، وهو ما يشي بتدشين عصر تعليمي جديد في البلاد، ينفتح على المشروعات الناجزة في قرننا الجديد. وقد أكد نائب رئيس قسم البحوث الخارجية في شركة مايكروسوفت توني هاي، أثناء مشاركته في إحدى مناسبات الجامعة، على أهمية التزام جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بتأسيس مراكز الأبحاث، لتكون مصدر إلهام للجيل الجديد من العلماء والتكنولوجيين، مشيراً إلى أهمية الدور الذي لعبته الأوساط الأكاديمية، عموماً، في دفع

عجلة الاقتصاد العالمي، وفي فتح آفاق المعرفة، وقيادة الابتكار. ويعتقد رئيس تقنية معلومات بشركة اميزونا دوت كوم، الدكتور ويرنز فوجلس، أن حجم القدرات التي ستمتلكها جامعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز تشكل حافزاً قوياً لاستقطاب الباحثين من جميع أنحاء العالم، وهي ستساعد على إبرام أفضل العقود مع علماء التكنولوجيا، مما يضمن تمكين الجامعة من دعم التكنولوجيا، وتحويل اقتصاد السعودية إلى اقتصاد معرفي.[33]

وإذا كان الموقف يقتضي الإشادة بهذه المبادرات؛ فإن ذلك كله لا يغني عن أن تكون مدارس السعوديين، بمختلف مراحلها، مثل مدارس الأمريكيين واليابانيين من حيث اهتمامها بالتقنية وتعميها والتأسيس لها مذ سنين العمر المبكرة، وفي مختلف صنوف التخصصات والمعارف، فهذا هو الإنجاز الذي سيضع خطواتنا على طريق قيام المجتمع الحقيقي للمعرفة، فجامعة الملك عبدالله لن تقوم بهذه المهمة وحدها، وكذلك بعض المبادرات الأخرى الخجولة سواء على مستوى التعليم العام أو حتى الجامعي.

وقدرت إحصائيات حديثة حجم الإنفاق التي ستوجهه دول الخليج العربية للاستثمار في تقنية المعلومات في العام 2008م بنحو 9.1 مليار دولار، تمثل 22.6% من مجموع ما تنفقه دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وتستحوذ السعودية على ما نسبته 43.1% من إجمالي استثمارات دول الخليج، فالإمارات بنسبة 36.1%، ثم الكويت بمعدل 9.1% ، فدولة قطر بنسبة 4.6% تليها البحرين بمعدل 3.8% وأخيراً عمان بنسبة 3.4%.

وتفيد معلومات بأن السعودية وظفت أكثر من 1507 مليون من

الـدولارات للإنفـاق علـى مـشاريع الطاقـة والاتـصالات والمـدن الاقتصادية خلال السنوات العشر المقبلة، منها 64 ألف مليون دولار موجهـة إلـى بنـاء تقنيـة المعلومـات وتأسـيس البنيـة التحتيـة للتقنيـة اللازمة.[34]

ولا ندري كيف ستوجه هذه الدول هذا القدر من الاستثمارات دون أن تكون قد هيأت بعد الأجيال التي ستقوم على سواعدها إنجازات الاقتصاد الجديد والمعرفة الجديدة؟!

ولكي تتهيأ هذه الأجيال فلا بديل لنقل التقنية إلى المدارس والجامعات بلا استثناء، وبالتالي تكثيف التدريب، ووضع الخطط الطموحـة لـصناعة الأجيـال القادمـة التـي أيـديها سـتؤتى تلـك الاستثمارات الكبيرة أُكلها.

ولابد هنا من الإشادة ببعض المبادرات التي ترمي إلى الإسهام في تحقيق بعض هذه الأهداف، فهي وإن كانت مبادرات فردية، فهي على الرغم من ذلك تنطلق ضمن المسار الصحيح. فقد أطلق نائب رئيس دولة الإمارات، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم صندوقاً برأس مال قدره عشرة مليارات من الدولارات لدعم التنمية البشرية والتعليم في العالم العربي، وهو يؤكد "أن عبور الفجوة المعرفية ليس موضوعاً قابلاً للتأجيل. وليس خياراً متاحاً بين خيارات عديدة، إنه الخيار الوحيد الذي لا بديل عنه، فالمعرفة ترسم ملامح عصرنا، وتحدد مراكز الدول من حيث القوة والضعف، والتقدم والتخلف، والفاعلية والجمود، والثراء والفقر، والقدرة على اغتنام الفرص أو إهدارها". وتهدف مبادرة حاكم دبي إلى إنشاء مؤسسة تعمل في مجال التنمية الإنسانية، وتساهم في بناء مجتمع المعرفة،

بتقديم الدعم للعقول والقدرات الشابة، والتركيز على البحث العلمي والتعليم، والاستثمار في البنية التحتية للمعرفة. وستوفر المؤسسة بعثات للدراسة العليا في أعرق المعاهد والجامعات في العالم، كما ستقدم منحاً للأبحاث ولإنشاء مراكز بحثية وتشجيع جهود إيجاد الحلول لتحديات التنمية الاقتصادية.[35]

وليس للمرء إلاّ أن يثمن ما يجري مؤخراً في دول الخليج من مبادرات علمية جادة، هدفها بطبيعة الحال مجتمع المعرفة الجديد، ولكننا، من جهة، نظن أنها مبادرات تأخرت كثيراً، كما أننا، من جهة أخرى، نخاف أن تظل تلك المبادرات معزولة عن سياقات وأنساق التنمية التعليمية الأخرى، فلا تشملها، بل تنطلق سابحة خارج الإطار، ويبقى ما هو داخل الإطار كما هو عليه من التقليدية والفجوة التعليمية الهائلة، تلك هي ملاحظتنا الأولى. أما ملاحظتنا الثانية، فهي أن هذه المبادرات الخليجية لا يواكبها أو يقابلها في دولنا العربية الأخرى ما يدعم التصور بأن، العرب مجتمعين، عازمون فعلاً على اللحاق بسباق القرن الجديد.

هوامش الفصل السادس

(1) مي العبدالله سنو (د.) الاتصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة، دار النهضة العربية، بيروت 2001م، ص ص 86-87 .

(2) انظر في ما سبق عن الجامعة الافتراضية،
Regents College. (2004). Retrieved February 2, 2004 from website: http:www.regents.edu

(3) صحيفة الشرق الأوسط، 25أكتوبر 2007م.

(4) انظر السابق، 25سبتمبر2007م.

(5) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية استراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م، http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc وانظر نبيل علي (د.)، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 184، الكويت، ص98.

(6) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية إستراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م.
http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc

(7) انظر السابق.

(8) الجامعة الافتراضية السورية أخذ في 2006م.
www.svuonline.org/sy/arb/partners/list.asp

(9) صحيفة الوطن، 20نوفمبر2007م.

(10) أحمد الخطيب (د.) تجديدات تربوية وإدارية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن 2006م، ص311.

(11) مشروع عبدالله بن عبدالعزيز وأبنائه الطلبة للحاسب الآلي، موقع وطني، تجارب عالمية، أخذ في 24مارس،2007م

http://www.watani.org.sa/new/Arabic/A/A10.htm

(12) توماس فريدمان، صحيفة الشرق الأوسط، 20 مايو 2007م.

(13) بشار عباس (د.) التعليم بوابة مجتمع المعلومات. أخذ في 2006م

http://doc.abhatoo.net.madill.doc

(14) مشروع عبدالله بن عبدالعزيز وأبنائه الطلبة للحاسب الآلي، موقع وطني، تجارب عالمية، أخذ في 24مارس،2007م

.http://www.watani.org.sa/new/Arabic/A/A10.htm

(15) انظر السابق.

(16) محمد عبدالله المنيع، (د.) الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ، بحث مقدم إلى الندوة الدولية، التي أقيمت في الرياض، 13 - 10/17/ 2002م. أخذ في 2006م

www.planning.gov.sa/PLANNING/ALL%20PRESENTATION/DAY1/1D-HIGHER%20Education/7-Mohamed%20Almannie.ppt.

(17) معين حمزة (د.) التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية، مداخلة، في مناسبة مرور 25 سنة على تأسيس المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، من خلال رؤية رائدة لمؤسسات كويتية وسورية، أخذ في 21مارس2007م.

www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc

(18) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية استراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م .-http://www.ituarabic.org/E Education/Doc13-AlAhram.doc

(19) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا 2004م، ص116 .

(20) انظر السابق، ص121 .

(21) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 184، الكويت، ص26 .

(22) إدوارد سعيد (د.) الثقافة والإمبريالية، ط3، دار الآداب للنشر، بيروت 2004م، ص89 .

(23) محمد قويعة، مراجعة دور المؤسسة التعليمية في ضوء تطور التقنيات الإعلام والاتصالات الحديثة، الندوة الدولية للتعليم عن بعد، المنظمة العربية والثقافة والعلوم، 18/12 نوفمبر 1998م، ص2 .

(24) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية إستراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م.
http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc

(25) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا 2004م، ص116 .

(26) محمد الحسن، هل يغير العلم وجه إفريقيا، تقرير، ترجمة شيماء علي، إذاعة هولندا العالمية، أخذ في 24مارس 2007م.
http://arabic.rnw.nl/

(27) بشار عباس (د.) التعليم بوابة مجتمع المعلومات، أخذ في 2006م
http://doc.abhatoo.net.madill.doc

(28) خالد الشلاحي، صحيفة عكاظ، 15نوفمبر2006م.

(29) صحيفة الشرق الأوسط، 11مارس 2007م.

(30) انظر السابق، 27نوفمبر، 2007م، وانظر 3 ديسمبر2007م.

(31) انظر السابق، 6أكتوبر 2007م، ويهدف مشروع الملك عبدالله إلى النهوض بالتعليم العام علمياً وتقنياً من خلال أربعة برامج رئيسية، هي: تطوير المناهج التعليمية، وإعادة تأهيل المعلمين، وتحسين البيئة التعليمية، وتعزيز النشاط غير الصفي، وقد ضاعفت الدولة المبالغ المخصصة لبناء المدارس وإجراء الأبحاث والدراسات، وتقنية البرامج والأنشطة سعياً إلى توفير مستوى تعليمي وبيئة تربوية أفضل. أيضاً صحيفة، المدينة، 19 أكتوبر2007م.

(32) صحيفة المدينة، 19 اكتوبر2007م.

(33) صحيفة الوطن، 26 أكتوبر 2007م.

(34) صحيفة الشرق الأوسط، 29 أكتوبر2007م. (تصريح للدكتور أحمد يماني رئيس قطاع تقنية المعلومات والاتصالات بالهيئة العامة للاستثمار).

(35) انظر السابق، 20 مايو 2007م.

الفصل السابع

الثقافة الأفقية..
وموت النخبة!

> قيل ونقول: لا مفر، فهذا هو عالمنا الجديد الذي انهارت فيه الحواجز، وذابت الفواصل، وتوسعت بسببه هوامش المشتركات، بالتضاد فقد تفتتت الجماعات، وتجزأت الثقافات في داخلها، و"سقطت الحرية في اللاحرية"، وأصبح الفرد أسير فرديته، يعمل على تكوين فسيفسائه الثقافية والاجتماعية وحده. فنشأت عادات استهلاكية وثقافية جديدة، واندحرت فكرة الحصون والقلاع، والنخب، والإملاء، والادعاء، واندحرت كذلك الثقافة التي تنصب من فوق إلى تحت.

الفصل السابع

الثقافة الأفقية.. وموت النخبة!

يتعرض العالم، منذ فترة ليست بالوجيزة، إلى تغيرات عميقة، على مستوى العلاقات، وموارد القوة، وانتقال المعلومة، وتبادل المعرفة والصورة، وصناعة الرموز والشخوص. وهو يشهد، في الوقت ذاته، تطوراً ملحوظاً على مستوى آليات تصدير الأفكار، وحوار الثقافات، أو صدامها، ويعيش حالات تبدل حادة وجادة في الأهداف والقيم. وهذه الأمور تقتضي كلها أن ندرك بأننا أمام صياغة جديدة لعالم جديد، مغاير تماماً لعالم ما قبل العولمة.[1] بل إننا أمام صياغة جديدة للأقاليم والأقطار، والمجموعات الثقافية، وحتى المهنية. وبقدر ما يتوحد العالم اليوم حول قواسم مشتركة جديدة، فإن المجتمعات، كوحدات تاريخية وثقافية، تتجزأ وتتفتت، وتتحول إلى قبائل صغيرة ثانوية: ثقافية ومعرفية ومهنية. ففضلاً عما يشهده العالم من محاولات لإعادة هيكلة الهويات ثقافياً، فهو يدشن تحالفات مهنية مستقبلية "ثورية"، ليس لها إلاّ أن تقف على حطام الواجهات الأولى في الموجة الثانية (الصناعية).

وبقدر ما تنشأ ثقافة متشابهة، بفعل تقنيات الاتصال، فإنه، في

الوقت ذاته، ينشأ تنوع في الفنون والثقافات والتعليم وخيارات الاستهلاك. وبقدر ما ترتفع وتيرة "حرية" الاختيار فإنه، في الوقت نفسه، وبفعل تقنيات الاتصال ذاتها، سيطبع زمننا هذا "الفردية"، فيكون الإنسان منغلقاً عن محيطه منفتحاً على علاقات أو ثقافات نائية.

الثقافة تتغير بطبيعية الحال، إذْ "يتم الانتقال من ثقافة ذات معايير محددة بوضوح وتراتبية إلى ثقافة تسقط فيها الأفكار، الصور والرموز، في دوامة حقيقية. والفرد ينقّب عبر مختلف العناصر ليكون فسيفساءه أو ملصقاته الخاصة. والقيم المتعارف عليها تكون في محل خلاف، بل مجهولة. إذن: البنية الاجتماعية بكاملها تتغير. ويعقب التجانس المميز لمجتمع الموجة الثانية (الصناعية) تنافر حضارة الموجة الثالثة (ما بعد الصناعية). وتعقيد النظام الجديد يتطلب بدوره تبادلاً متزايداً للمعلومات بين مختلف وحداته: الشركات، الهيئات الحكومية، المستشفيات، الجمعيات وغيرها من المؤسسات، وما بين الأفراد أنفسهم أيضاً".[2] وبقدر ما يزيد تبادل المعلومات في تقريب فرص المنافع واستفزازها وحثها نحو مزيد من المكاسب، فهو يدفع إلى نشوء مزيد من فرص التمايز والتفرد والاختلاف.

الـ "ما فوق.. واقع"

يرى المفكر الفرنسي جون بودريار "أن المجال الأرضي اليوم بات، افتراضياً، مُرمّزاً وموضوعاً على الخرائط، ومحصياً ومشبعاً، وقد صار مقفلاً بفعل عولمته، بمعنى ما أي: (لم يصبح سوقاً كونية

للسلع فحسب، بل أيضاً للقيم والرموز والنماذج)".[3] وهو يعتبر "أن وسائل الإعلام (والإعلام عموماً، وقد بات رقمياً) ارتقت بنفسها إلى مصاف الاستقلال الذاتي، وباتت هي المشكلة، بل مصدر المشكلة الذي يروج التصورات والأفكار عن الواقع، ويخلقه بمثابة "فوق - واقع" بعد أن ألغى الواقع أصلاً".[4] الواقع اليوم هو واقع مُتوهَّم، افتراضي، وهو ينتقل، في أكثر في مقوماته، من الملموس إلى اللاملموس، من الصناعي إلى ما فوق الصناعي، أي المعلوماتية وتقنيات الاتصال.

ويقول بودريار في مكان آخر: "سنخلق أوضاعاً مفارقة، ونماذج اصطناع، ومن ثم نبذل الجهود لصبغها بألوان الواقع والعادي والمعيش، وبإعادة ابتكار الواقع كتخيل، وذلك بالتحديد لأنه اختفى من حياتنا. إنها هلوسة بواقع ومعيش ومألوف، ولكنه واقع بُني مجدداً، بتفاصيل مقلقة لغرابتها أحياناً، بُني كمحمية حيوانية أو نباتية، ويُقدم بدقة شفافة، ولكنه في كل ذلك بلا مضمون ومنزوع الواقعية مسبقاً وفوق – واقعي".[5]

لا بل إن الثورة التقنية، في الميديا والفن مثلاً، عملت على ترسيخ فكرة "الافتراضي" في الأشياء والأشكال والمعاني، وهي نقلتنا بسرعة هائلة إلى عالم "ما بعد الحداثة"، مسخرة بذلك كل المتاح من إمكاناتها من الرموز والأرقام والصور والتصورات، فأصبحنا نستعيض عن "الحقيقي" بـ "الوهمي" أو المتخيل الذي هو مثير أحياناً لقابلية الآخرين للغواية. والوهمي أو الافتراضي لا يخضع أحياناً لمرجعيات قائمة، وهو يفترض واقعه لمرات غير متناهية في فضاء غير محدود، أما في أحايين أخرى فالافتراضي

يستنسخ الواقع، بذريعة المحافظة على الأصل، أو لعدم القدرة على الوصول إلى الحقيقي، فتستطيع أن تزور "اللوفر" دون أن تذهب بالضرورة إلى باريس. هذا خليط من تسليع الثقافي وترويجه وإشاعته. وهو مزيج للميديا والفن والثقافة.[6] كما تستطيع أن تفعل أشياء، أو تملك أشياء، دون أن تلمسها، أو تقترب منها، في عالم يتم فيه التعامل مع كل شيء "عن بعد".

إنه مجتمع ما بعد الصناعة، أو ما بعد الحداثة، "حيث انهيار الأرقام وسحقها، وحيث هندسة المعرفة، والمنزل الذكي (Smart Home)، والمدن الآلية (Cities Computerized)، والمقاهي الإلكترونية (Electronic Café)، وطرق المعلومات السريعة، وصناعة الأخلاق (Ethics Industry). إنه بعبارة أخرى مجتمع التكنولوجيا؛ حيث الأرقام والرموز بأنواعها، مع الصوت والنص والصورة، مع المكتوب والمنطوق، مع المحسوس وغير المحسوس، مع العقل والأسرار البيولوجية الدفينة، الوهمية والممكنة. وتنتشر أشياء هذه المعلومات من أدوات المطابخ إلى المفاعلات الذرية. إنها صناعات الأوهام التي تسعى لإقامة عوالم مصطنعة، مركبة، وغير واقعية، تبدو التكنولوجيا فيها مثل الماء والغذاء والهواء".[7]

مصير العالم.. والفرد

ولا ريب في أن تكنولوجيا المعلومات، وهي التكنولوجيا الساحقة، إنما جاءت وليدة للتلاقي الخصب بين العديد من الروافد التي يقف على قمتها الكومبيوتر، ونظم الاتصال، وهندسة التحكم التلقائي. وهذه التكنولوجيا تختلف اختلافاً جوهرياً عن سابقاتها من

التكنولوجيات الأخرى، ولهذا فهي تدفعها بشدة اليوم إلى خارج الحلبة لتأخذ مكانها، بل لتستأثر بها وحدها، معلنة الزمن الذي يختلف عن كل الأزمنة.. زمن "ما بعد الحداثة".

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات، بالفعل، هي العامل الحاسم في تحديد مصير عالمنا هذا، دوله وأفراده. وهي لم تجر تغييراتها فقط في المجال الأقرب إلى مفهومها: سهولة تبادل المعلومات وسرعة تداولها، بل إنها أثرت، إلى جانب ذلك، على جميع عناصر الإنتاج الأخرى: الأرض، المواد الخام، التمويل، الأسواق، التسليح، التسويق، وحتى العمالة نفسها. فالعمالة المطلوبة اليوم هي العمالة التي تفكر، وتطرح الأسئلة، وتتزود بالخبرة بانتظام، أي: العمالة التي تعتمد على عقلها أكثر من اعتمادها على سواعدها المفتولة.[8]

وكما فرضت تكنولوجيا المعلومات مستويات جديدة من العمالة، فقد أتاحت بالتالي خيارات مختلفة من التعليم والتدريب. ولكي يكتمل الانسجام؛ فقد طرحت هذه التكنولوجيا تصوراً مغايراً للمستهلك في مجتمع يختلف مزاجه عن المجتمع الآفل، في العصر "الصناعي" الغابر، أو الذي سيصبح قريباً غابراً. فهو مستهلك متحير بين الخيارات، متغيِّر بين التفاصيل، يتخذ قراره ضمن إجراءات تكفل له في الغالب التكيف مع إيقاع الشروط الجديدة للتحديات الجديدة أيضاً.

المجتمع كله يتغير.. وصحيح أن معدل التغيير يتوقف على طبيعة التكنولوجيات المؤثرة وتفاعلها مع عناصر بيئتها الاجتماعية، ولكن المؤكد أننا اليوم بصدد ثورة تكنولوجية عارمة، وهي أحدثت وستحدث تغيرات حادة، بمعدلات متسارعة، لم يشهدها المجتمع

الإنساني من قبل؛ وذلك على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية والعسكرية.[9] ويطرح بونيجي ماسودا الياباني في دراسته المستقبلية الشهيرة "عن مجتمع المعلومات عام 2000م"، تصوره عن تحول مجتمع اليابان إلى مجتمع مغاير بشدة، "مغاير في أشكال تنظيماته ومؤسساته وصناعاته، وطبيعة سلعه وخدماته، وأدوار أفراده وحكامه، ونسق القيم، والمعايير التي تولد الغايات وتحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات داخل هذا المجتمع".[10]

فالعالم يشهد، بالفعل، سلسلة من التحوّلات، تولّد معتقدات وقيماً مختلفة، كما تولد سلوكاً جديداً، على المستويين الفردي والجماعي، وإنه ليصح القول بأن حواجز تاريخية وثقافية راسخة ما تنفك تنهار أمام مرأى من الجميع بين مجتمعات وشعوب اليوم.[11]

إن ثورة المعلومات، وفق الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب الذي يتحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مبشراً بنظام عالمي جديد، أدّت إلى تدمير أسلحة العزلة والجهل المفروضين بالقوة. لقد تغلبت التكنولوجيا، في العديد من أنحاء العالم، على الطغيان، مثبتة بذلك أن عصر المعلومات يمكن أن يصبح عصر التحرير، إذا ما عمدنا بحكمة إلى تحديد قوة الدولة، وحررنا شعوبنا لكي تتمكن من استخدام الأفكار والاختراعات والمعلومات الجديدة خير استخدام.[12]

غربال المعرفة

ولا يمكن فهم العولمة، من حيث هي تدويل الاقتصادات

الوطنية، وتجديد الرأسمالية، وتقديم النظرة الليبرالية في الاقتصاد والسياسة.. لا يمكن فهم ذلك كله إلا بفهم ثورة المعرفة، وانفجار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إن هذه الثورة، وإن ذلك الانفجار هما ما دفع ويدفع إلى عملية التدويل القسرية، وهما ما منح ويمنح هذه العولمة تجلياتها الملموسة في السياسة والثقافة والقانون والفنون وغيرها.[13] فالعولمة والانفجار المعلوماتي هما حدثان متلازمان خلص عنهما، مُجتمعيْن، العالم الذي يبشرنا في كل يوم جديد بخيارات متنوعة للعيش والتبادل، كما يبشرنا بتأكيد أهمية "الثروة" التي، على عكس غيرها من الثروات، تتزايد وتتكاثر بمزيد من الاستهلاك، نعني المعرفة.

وكما يقول ريشار فولك بأننا على طريق لم تتحدد بها مسارات العولمة نهائياً بعد، ولربّما كانت دول العالم على طريق "عقد عالمي سيفرض نفسه قوة كبرى في القرن الواحد والعشرين، وسيلعب أدواراً بعيدة كل البعد عمّا لعبته الرأسمالية والاشتراكية، وما انبثق عنهما في القرن التاسع عشر والربع الأخير من القرن العشرين.. إننا حكماً على أبواب عالم جديد".[14] وهل ما حدث من أزمة مالية عاصفة في العام 2008م هو مؤشر مهم يدفع للعكوف على فكرة تجديد الرأسمالية بعد أن أخذت تترنح، أو هي توشك، كما يرى البعض، أن تلقى ما لقيته الاشتراكية من قبل، عندما تهاوى، أمام دهشة الكثيرين، العملاق السوفياتي.

إن الاهتمام بتكنولوجيا المعرفة لا يتوقف لدى الدول التي آمنت بها اليوم، عند مجرد الاستجابة لنزعة استهلاكية عابرة، وهو ليس تلبية لاحتياجات ترفيهية بحتة، بل إن ذلك الاهتمام مدعوم بتصور

دقيق وواضح لشروط العالم في نسخته الجديدة الآخذة في النمو أمام أعين الجميع، فهو، في علاقاته الجديدة، عالم متداخل، متماهي، متقاطع، يتبنى العديد من المشتركات، مستنداً إلى أنساق ثقافية واجتماعية تزداد، في مجملها، تقارباً كلما تلاشت الحواجز الطبيعية والسياسية والاقتصادية بين المجتمعات، وكلما اقترنت المنافع، وكلما أصبح نهر المعرفة أو بحرها موئلاً للجميع.

ونستطيع أن نقول إن من أدرك هذه الحقيقة، ولم يتلكأ أو يتردد في القفز فوق صهوتها، استطاع أن يختصر سنوات طويلة من الكفاح من أجل اللحاق بعالم اليوم، الممعن في انطلاقته، وهو بغير جواد المعرفة لم يكن بمقدوره أن يحصل على ما حصل عليه، أو أن يحقق ما حققه في حل مشكلات أساسية كانت تعيق نموه وتقدمه. بل دون هذا كانت تلك المشكلات ستتفاقم من حوله، فلا تزيده إلا ضعفاً وفقراً وتخلفاً. ولقد وَجَدَتْ دول متأخرة، كانت تتعاظم مشكلاتها السكانية، حلولها المثلى في القفز فوق صهوة المعرفة الجديدة، لتحرر نفسها من مشكلات كبرى ليس لها من حلول أخرى، ومن تلك الدول: الصين، والهند، وكوريا، وسنغافورة، وماليزيا وغيرها.

سيغربل مجتمع المعرفة الجديد هذا العالم غربلة تعيد فرزه في صورة طبقات جديدة، وتكتلات جديدة، وموازين قوى جديدة، لتتهاوى من ثقوب الغربال تلك الكيانات الضعيفة أو غير الصامدة.[15] وسيكون في مقدمة تلك الكيانات الدول العربية الضعيفة، بطبيعة الحال.

ونحسب أن نظرتنا إلى ما يتدفق في هذا العالم من بدائل

عميقة مازالت محكومة باستنتاجات سطحية لا تتردد في الاعتقاد، أحياناً، بأن ما يجري هو مجرد "تقليعة" أو سحابة آفلة، أو منتج منفرد يمكن التعامل معه، كما يمكن، بالقدر نفسه، تجاهله وإهماله. نحسب أننا لم ندرك بعد هول ما يجري، ولم ندرك كذلك بأن ما حدث ويحدث هو بناء جديد لعالم جديد لن نتمكن بأن نكون جزءاً منه إلاّ إذا أتقنا شروطه، واستوعبنا أدواته، وفهمنا بعمق شديد فلسفته وتصوراته في كل ما يتصل بمستقبل الكون. والذي يدفعنا إلى مثل هذه الظنون أن شيئاً لم يتغير في نظمنا التعليمية، أو في مفهوماتنا التنموية والثقافية، فما نبرح نتشبث بالوسائل والبرامج التربوية والثقافية التقليدية التي لا تقود اليوم إلى أي شيء.

إن هذه الثورات التي تجتاح العالم، تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية، لنلحق بركبها، لأن من يفقد مكانه، في هذا السباق العلمي والمعلوماتي، سيفقد إرادته، ولذا لابد، كما يقول أحد الباحثين: "أن نفكر بطريقة كونية ونتصرف بطريقة محلية". إن هذا الأمر يتحتم معه مواجهة هذا التحدي والتعامل مع معطياته، كي نتمكن من التسلح بلغة العصر الجديد ومفاهيمه. وإن الارتباط بين المعلومات التي يستقيها الإنسان ومكونات الحياة نفسها هو الطريق الطبيعي، والمدخل الحقيقي، لاستيعاب المعرفة، والتفاعل معها، والتأثر بها.[16] نحن مدعوون لأن نكون جزءاً من مجتمع المعرفة، نأخذ منه ونعطيه، ننهل من مكتسباته، ونسخرها لمستقبلنا، نضيف إلى منجزاته، ونكون الشركاء المقتدرين على الوفاء بحقوق الشراكة وواجباتها. بهذا فقط نستطيع أن نحجز مقعدنا في القطار الذي

ينتظره الجميع، وهو لن ينتظر أحداً.

إن لدينا من المقومات الحضارية والثقافية ما نفخر بأن نقدمه للعالم.. فلماذا لا نخوض غمار المستقبل معه، نتأثر به ونؤثر فيه. ونهيئ من فرص الشراكات المجدية ما يجعلنا أكثر قوة.

ديمقراطية المعرفة.. ونهايات النخبوية

لقد جاءت التكنولوجيات الجديدة لتؤكد، فعلاً، ما بشرت به العولمة في تجلياتها الكبرى، من نهاية الجغرافيا، أو موتها، وبالتالي لتعلن الخلاص من محددات السجون والحدود التي طبعت الكرة الأرضية. فالجميع يحاور الجميع، والجميع يرسل ويستقبل، ويعقد الصفقات، ويبرم الاتفاقات، ويتبادل المعرفة، مع الجميع أيضاً. فأضحت هكذا التكنولوجيات الجديدة، ولاسيما الإنترنت، هي "غزو العقول، وتكييف المنطق، وتوجيه الجمال، وصنع الأذواق، وقولبة السلوك، وترسيخ قيم عالمية جديدة. إنها هي التي تنقلنا من القبيلة الضيقة إلى القبيلة البشرية الكبرى، وتمنحنا الثقافة السريعة (ASAP).[17] وهي تجعل بمتناولنا المعارض السريعة، والفن، والرسم، والموسيقى، وهي الملاذ الوحيد الواسع لديمقراطية المعرفة في الأمكنة والأزمنة كلها ومن دون أي قيود".[18]

إن هذه المعرفة، بفضل التقنية، متاحة للضعفاء مثل الأقوياء، وللفقراء مثل الأغنياء، وللمغلوبين مثل الغالبين، وللمقهورين مثل المستبدين. فهي، بإشاعاتها المعرفة، حققت أهم ما يتوخاه مشروع الديمقراطية: العدل والمساواة. وأصبح الإشكال كله منحصراً في

سؤال واحد: هل الجميع أحسنوا استغلال هذا الذي جرى ويجري؟

إن الإنترنت، أسرع الوسائل الاتصالية في هذه العولمة، تظهر أهميتها وفاعليتها من خلال "حركة القطيع الإلكتروني الذي يتدفق معلومات ومعرفة خالقة بذلك حضارة عالمية واحدة".[19]

إن وجهاً من وجوه أثر الإنترنت هو انحسار نخبوية الثقافة، أو نهاية ديكتاتورية المثقفين، ووصايتهم، ومنح أنفسهم الحق دون غيرهم في التصرف والإملاء والادعاء. فالمعلومات اليوم، في سيرها وانتقالها، سلسة وانسيابية. ثم إن كفاءة الأداء الكلي للمجتمع تقاس بمدى شفافيته المعلوماتية، "أي: مدى فاعلية التواصل المعلوماتي بين مؤسساته وأفراده، ونوعية الخطابات التي تسري فيه، وسرعة انسيابها. والمعرفة في مجتمع ما بعد الحداثة، كما يتصورها ليوتار، لا تعد معرفة إلا إذا صيغت في صورة تسمح بتداولها من خلال الوسائل المعلوماتية الحديثة".[20] وبغير ذلك فهي ليست معرفة، فكأن مفهوم المعرفة يكتسب هكذا بعداً دلالياً جديداً وهو البعد الاتصالي "الإشاعي" المجتمعي، فالتقنية وسعت من مفهوم المعرفة، وهي أضافت إليه شرطاً وجودياً؛ هو أن يكون من السهل تداول المعلومات وانتقالها بين الأفراد والمؤسسات.

إن ما حققته تكنولوجيا المعلومات، في المجمل، على المستوى "الثقافي" تحديداً هو أنها أضحت "معول هدم" مطلوب ومرغوب فيه، وفق مزاج العالم الذي تتشكل ملامحه في كل لحظة، وتكون مهمته هي إزاحة الحواجز الفاصلة بين فروع المعرفة ومناهجها. ولقد أحدث ذلك المعول في حواجز فروع المعرفة ما أحدثته العولمة ذاتها في حواجز الجغرافيا، والسيادات القومية. "فقد ساعد على

ظهور توليفات علمية ومنهجية مستحدثة، لتبرز إلى السطح إشكاليات غير مسبوقة، تستحث المفكر على توليد الجديد، وإعادة طرح القديم". لقد دفعت تكنولوجيا المعلومات بالمعرفة الإنسانية، من خلال التلاقح العلمي، واقتراض المناهج، إلى مشارف جديدة لم تكن في الحسبان، فقربت، كما يقول بعض الباحثين، المسافات بين موضوعات عديدة على الخريطة العلمية الشاملة كانت تبدو أشد ما تكون بعداً. "وإن الامتزاج العلمي والمنهجي الذي ساعدت عليه تكنولوجيا المعلومات سيخلّص علوم الإنسانيات من طبيعتها الوصفية والسردية، وسيدخلها إلى مصاف العلوم المنضبطة، وذلك بعد أن سبقتها إلى ذلك ركيزتها الأولى، وهي اللسانيات".[21] هذه هي هيكلة جديدة لفروع المعرفة، فإن مشروع إلغاء الحدود، جغرافياً، وتوهين السيادات القومية، سياسياً، انسحب هكذا على البنيات التقليدية الراسخة لفروع المعرفة، فتداخلت المناهج، وتنوعت فرص الاستعارة، والدمج، والخلط، والتوليد، وأصبحنا نقف على أبواب مفهومات ومنهجيات جديدة، ليس لها إلا أن تكون مصدراً للثراء المعرفي والغنى الثقافي.

إن هذه الهيكلة الجديدة لفروع المعرفة هي إحدى نتائج تداعي فرص التحصين التي كانت تحتمي بها المعارف التقليدية، ولعل هذا التداعي إنما جاء هو الآخر إثر العمل بديمقراطية المعرفة ودعمها، وهي تعني دائماً حرية الحركة، وحرية التدخل، ورفع الحصانات التي لا لزوم لها (انحسار نخبوية الثقافة).

تدفق معلوماتي هائل.. ومتجدد

أما على المستوى الإعلامي، فما من شك في أن الثورة الهائلة التي

شهدها مجال تقنية المعلومات، وتقنيات الاتصال، اقتضت ظهور قيم جديدة في مجالات تبادل المعلومات وتداولها؛ وهي تؤكد، من جهتها، تحقق ديمقراطية الوصول إلى المعلومات، على مستوى الإعلام، وإنتاجها، وإعادة إنتاجها. فلم تعد مسألة التصرف بالمعلومات ملتصقة بالنخبة، (موت النخبة) بل إن الجميع يتصرفون بها، وهم يرسلونها ويستقبلونها، أو يستهلكونها ويعيدون تصديرها، بالمقدار نفسه من فرص اليسر والسهولة.

ويمكن، في هذا السياق المنذر بتدفق معلوماتي ومعرفي واتصالي هائل، متابعة مدونات سياسية وتكنولوجية واجتماعيّة وسياحية وتعليمية وترفيهية وموسيقية وفلسفية وصحية وأدبية ورياضية، ومدونات حول الأزياء والأفلام والسيارات والألعاب الإلكترونية، بالإضافة إلى المدوّنات المتخصصة في نشر الإعلانات. ويمكن أن تكون المدوّنات خاصة أو عامة، أو مرتبطة بالشركات، وذلك لتطوير مستوى أداء الموظفين عن طريق جعلهم يتبادلون الخبرات عبر الموقع الإليكتروني. وهناك مدوّنات خاصة بشركات للعلاقات العامة والتسويق، بل يوجد مواقع خاصة بصناعة المدونات نفسها. وقد تطوّرت الأدوات التي تسمح للأفراد بالتدوين، لدرجة أصبح فيها التدوين ممكنا وسهلاً لأي شخص يريد ذلك، وأصبح بالإمكان التدوين مباشرة من متصفح الإنترنت، أو من خلال برامج تحرير النصوص (مثل مايكروسوفت وورد)، وحتى من الهواتف الجوالة.[22]

وهناك الملايين من المدونات الإليكترونية، ونظراً لانتشار هذه

الظـاهرة فقـد ظهـرت محركـات بحـث خاصـة لهـا مثـل محـرك "تكنوكراتي".

ويكفي أن نعلم أن عدد المنتسبين إلى "فيس بوك" هم حوالي 175 مليون شخص مثلاً، وأن عدد الصفحات الإباحية تجاوز 425 مليون صفحة في العام 2007م.

ويكثر الحديث منذ سنوات عن "الإعلام الجديد" ومنافسته لوسـائل الإعـلام التقليـدي، ولا تتوقـف المنافـسة عنـد المواقـع الإلكترونيـة الإخباريـة، والـصحف الإلكترونيـة الخالـصة، أو المواقـع الإليكترونية التي تتبع لصحف ورقية، بل إن المنافسة تشمل ساحات أخـرى للـسباق، فمـثلاً: موقـع التعـارف الاجتمـاعي الـشهير "فـيس بوك"، وعلى الرغم من أنه ليس موقعاً إعلامياً تقليدياً (بمعنى أنـه لا يقدم قصصاً خبرية أو محتوى إعلامي)، فهو يمثل مستوى عالياً من المنافسة، وذلك لأنه لا يسحب البساط إخبارياً من مؤسسات إعلامية تقليدية فقط، بل إنه يسحب "الوقت" الذي كان يمكن لشخص أن يمضيه في تصفح جريدة أو مشاهدة تلفزيون، ساحباً أيضاً مجموعة من المعلنين الذين كان ولاؤهم محصوراً في تلك الوسائل.[23]

وقد بدأ "فيس بوك" أساساً كموقع للتعارف الاجتماعي أو الـ Social Networking، الـذي يعتمـد بـشكل كبيـر علـى المحتـوى المزود من قبل المستخدم، أو الـ User Generated Content ، كمـا يعـرف بالإنجليزيـة، مثـل الآراء والمعلومـات الشخـصية والـصور وغيرهـا. ويعتبـر الغـرض الأساسـي مـن الموقـع هـو التواصـل بـين أعضائه المسجلين به.[24]

وإضافة إلى "فيس بوك" هناك مواقع تعارف اجتماعية أخرى

حققت نجاحاً لافتاً مثل "ماي سبيس" و"أي سمول ورلد" و"لينكد أن". فضلا عن "تويتر" الذي بدأ خدمة التدوين المصغر منذ العالم 2006م.[25] وموقع "فليكر" الذي يزعم أنه يحوي أكثر من 3 مليارات صورة عن مختلف الموضوعات، يقوم مستخدموها بتحميلها والإضافة إليها باستمرار. و"فليكر" كان نتيجة طبيعية لتنامي انتشار الكاميرات الرقمية وسهولة "التحميل" إلى أجهزة الكومبيوتر.[26]

وقد نفذ قوقل خطوة استراتيجية لافتة من شراء موقع "يوتيوب" (الذي تفوق على خدمة "غوغل فيديو" التي كان الموقع قد قدمها سابقاً)، وقد لاقى موقع "يوتيوب" أهمية كبرى، حيث أصبح لعدد كبير من قادة العالم بمثابة "قنوات" خاصة بهم، يتواصلون من خلالها مع العالم، ومن بين هؤلاء الملكة رانيا العبدالله، والرئيس باراك أوباما، ورئيسة الوزراء البريطانية. وآخر أخبار الموقع هي إطلاق نسخة منه باللغة العربية والعبرية.[27]

الإعلام الجديد.. والنمو الأفقي للثقافة

لقد تحققت الديمقراطية المعلوماتية، فهي هنا شأن عام، يصنعه الجميع، ويصل إليه الجميع. كما تحقق النمو الأفقي للثقافة، فهي لم تعد حكراً على النخبة إنتاجاً أو استهلاكاً.

إن نمو المعلومات أضحى، في منظومة مدركات الاتصال الجديدة، أفقياً، فهو لم يعد، كما السابق، يأتي فقط من الأعلى إلى الأسفل، بل إنه يتوالد ويتكاثر من الجوانب والأطراف. وهذا كله أحدث انقلاباً هائلاً في الصناعات الاتصالية نفسها، وفي وسائلها وتقاليدها، وبطبيعة الحال في لغتها. وبما أن الصحافة الإلكترونية

هي أحد الصناعات الاتصالية الجديدة، فهي تنسف، كما نلاحظ، كل ما ألفناه في الوسائل الصحفية التقليدية، شكلاً وأداء. فمن حيث الشكل هي ليست ورقية بطبيعة الحال، وهي تقدم طرقاً مختلفة في "عرض" المعلومات، وتدفع نحو المستهلك أدوات مختلفة للتصفح. أما من حيث المضمون فهي أيضاً، على خلاف الصحافة التقليدية، في نمو متواصل في كل لحظة، فالتغطية الخبرية يمكن أن تتم تغذيتها بالمستجدات دون توقف، كما أن الخبر نفسه أضحى عرضة للموت في أي لحظة بسبب المستجدات ذاتها. أما السرعة في هذا كله فقد قفزت فوق كل حواجز اللغة، وفوق كل الممنوعات الثقافية،[28] وقد عرفت تلك الحواجز والممنوعات، فيما سبق، بالصرامة والتدقيق والحدة، والمتطلبات الشروطية المتعلقة بما يسمى بالمهنية أو الحرفية، مما كان له أبلغ الصلة بالضوابط والمحددات التي تميز المحترفين عن الهواة والدخلاء.

وهذا هو ما يفسر الخوف الذي يسري داخل الغرف الإخبارية في الصحف العالمية الكبرى من أن الشبكة العنكبوتية، بتركيزها على المنافسة في سرعة النقل، ستقوض من قيم الصحافة المطبوعة، التي تركز كثيراً على الدقة والأسلوب والمضمون.[29]

وبين نزعة التركيز على القيم الصحفية التقليدية، والاستجابة لفكرة وصول المعلومة إلى الناس سريعاً وبدون تلكؤ، وفي وقت حدوث ما يحدث، ظلّ يرجح دائماً الخيار الثاني. فكانت التضحيات ببعض القيم الصحفية تتصاعد باستمرار في مقابل أن تتجدد المعلومات في كل لحظة أو كل ثانية. لم يكن في حسبان أصحاب الإعلام الجديد التفريط فيما حبتهم التقنيات الجديدة من مميزات

هي من صميم مهماتهم، ومنها إشراك الناس "السريع" في تفاصيل تطور الحدث ونموه (الحدث ينمو)، أو إشراكهم في تبدد الحدث ونهايته (الحدث يموت أيضاً).

وكتب لاندمان في بيان نشرته "بابك إديتورز جورنال": "بالطبع يزيد العمل السريع من احتمال الخطأ، وهذا بالتأكيد خطر يجب الاعتراف به، والتعامل معه بحرص. ولكن الحرص على الأسلوب واللغة ليس هو القيمة الوحيدة التي ينبغي الإذعان لها، ولو كان الوضع كذلك، لقمنا، منذ وقت طويل، بهجر الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات، وتحولنا إلى جرائد الأكاديميين. السرعة أيضاً لها قيمتها، فالسرعة تعني وصول المعلومة إلى المواطنين في الوقت الذي يريدونه وعندما يحتاجون إليها".[30]

لقد نقلت التكنولوجيا الجديدة الصراع بين الوسائل إلى ساحات أخرى، فهي لم تعد محصورة كالسابق بين الصحافة الورقية والتليفزيون في شكليهما التقليدين، فقد توسعت الساحات ذاتها، ودخلها عناصر جديدة غيرت تماماً من طبيعة الصراع ووسائله.

ويعد النص الإلكتروني (الخبر أو القصة الخبرية) نصاً مفتوحاً، ومن الممكن أن يمتد ليضيف معلومات تاريخية وعلمية (عن طريق الروابط مثلاً)؛ بل يمكن لكاتب النص أن يخدم الحدث عبر كل فروع المعرفة. كما قد يدعم النص الإلكتروني بمواد بصرية وسمعية، ويمكن استخدام برنامج "غوغل إيرث" للمساعدة في خدمة الحدث في مكان معين يراه القارئ أمامه رأي العين. هذا فضلاً عن أن النص الإلكتروني يبقى نصاً نشيطاً ومتفاعلاً طوال الوقت، أما النصف

المطبوع فمغلق ينتهي بنهاية آخر كلمة في التقرير.[31]

وتقدم صحيفة "نيويورك تايمز" للقراء خبرة تتميز بالثراء على شبكة الإنترنت، فالإضافة على النص المكتوب هناك مقاطع فيديو وأخرى صوتية، وأساس هذا كله هو النطاق والعمق والاستشهاد الذي تتميز به كتابة التقارير على صحيفة "نيويورك تايمز".[32]

والهاتف "الذكي" اليوم دليل على ما تسخره التقنية من خدمات جديدة تضمن السرعة والتحديث المتواصل للمعلومات. فيسجل الصحفي (الذي من الممكن أن يكون اليوم أي أحد) المعلومات على هاتفه، ثم يرسلها في كل دقيقة أو دقيقتين عن طريق الاتصال بالإنترنت لاسلكيا. وهذا ما سهّل على الكثيرين أن يصبحوا مراسلين في بث حي مباشر عبر المدونات التي أضحت تعرف بـ "لايف بلوغز" Live Blogs.

ونحن نتذكر أشهر سبق صحفي خلال العام 2006م، فقد كان تصوير الرئيس العراقي الراحل صدام حسين لحظة إعدامه بكاميرا الهاتف الجوال. وهناك أحداث عديدة وكوارث صورت بالطريقة نفسها، ككارثة انهيارات "الدويقة" في شرق القاهرة، وغرق العبارة المصرية في البحر الأحمر، وبعض جرائم التعذيب والرشوة. وهذه التقنية هي التي فضحت صانعها ومبدعها في سجن أبو غريب وفي المعتقل الشهير في غوانتانامو.

وقد استفادت صحيفة "نيويورك تايمز" من التفاعلية التي تميز الشبكة الإلكترونية، فقامت بدعوة الشهود في حادثة هبوط رحلة ايروايز الأمريكية رقم 1549 في نهر هودسون، وأجرت

مقابلات معهم وأدرجت الصور التي لديهم (17صورة)، كان من بينها لقطة رائعة التقطها أحدهم باستخدام هاتفه الجوال لحظة ارتطام الطائرة بالمياه. وكان هناك رابط بين الصحيفة ومشهد فيديو من "إم إس إن بي سي". كانت قصة كبيرة ولكنها كانت أيضاً، كما قال لافوراج، قصة بسيطة، نموذجاً للتغطية السريعة على شبكة الإنترنت. وإذا كان القليل من التفاصيل خاطئاً، مثلما قالت السلطات في البداية إن الطائرة كانت تقل 151 شخصاً، فيمكن تعديلها سريعاً.[33]

وكان لافتاً التعاون بين قناة "سي إن إن" الإخبارية وموقع الـ "فيس بوك" لتغطية فعاليات تنصيب الرئيس الأميركي باراك أوباما.. وبعد ساعة من تنصيب أوباما، كان هناك أكثر من 139 ألف تعليق من المراقبين للتنصيب على صفحة "فيس بوك" الخاصة بـ "سي إن إن" بعد أن سجل 25 مليوناً من مستخدمي الموقع انضمامهم إلى صفحة "سي إن إن" على الموقع.[34]

لقد بدأت المساحات المخصصة للقارئ تزداد بصورة كبيرة، منذ ظهور الصحف الإلكترونية والمواقع الإلكترونية للصحف المطبوعة، بل إنها تطغى على مساحات المحررين، وتحول القارئ إلى شريك ومتلق إيجابي. وقد تحققت "ثقافة تشجع علاقة أكبر مع القراء، خاصة وغير رسمية".[35]

وكما غيرت التقنية العادات التي درج عليها أهل الصحافة (وغير أهلها) في كتابة أخبارهم، فقد غيرت عادات القراء في التعامل أو التفاعل مع تلك الأخبار. وإذ يتلاقى في الصحافة اليوم "الصحفي" و"القارئ" في فضاء صناعة الكتابة (الخبر). كلاهما

يصنعانه وينقلانه، فإنه يتم هكذا تبادل السلطات بينهما أو هي تتداخل وتتكامل. ويتعامل المتلقي مع الوسيلة وكأنها وسيلته الخاصة، تمنحه سلطات جديدة، لم تكن تتيسر له في السابق، وهو يستطيع أن يمارسها عن طريق اشتراكه بالتحرير، فيصبح فاعلاً ومنفعلاً، فهو مراسل جديد يُقلق المرسل الأساسي، ويكمله أو يدحضه. (36)

والفيلسوف الألماني هايبرماس صاغ نظرية رصينة اسمها المجال العام public sphere تؤكد ان وسائل الاعلام الجديدة الالكترونية، كما هو مشترط، تخلق حالة من الجدل بين الجمهور تتيح، من خلاله، تأثيراً كبيراً في القضايا العامة، وهو يؤثر على النخبة والنخبة الحاكمة والجمهور. (37)

فلم تعد علاقة القارئ بالصحيفة تقتصر على اتصاله بها عبر بريد القراء في شكله التقليدي. إذ سطا البريد اليوم على كل الصفحات، وهو لم يعد محبوساً في ركن منفصل. فتعليقات القراء تكتب مباشرة تحت المادة المكتوبة من قبل المحرر. وإن الشكل الجديد لبريد القراء لم يتح له فقط التمرد على حبسه في مكان ثابت في الصحيفة، بل كان أيضاً سبباً في تفاعلية القارئ المحرر أو الكاتب فيرد بنفسه على تعليقات القراء على قصته الصحفية أو مقاله. كما أتاح للصحيفة عنصر المصداقية خاصة مع النشر المباشر لآراء القراء.

إن وفرة رسائل القراء ومشاركاتهم، تتيح روافد للقضايا والأحداث والأفكار التي تغطيها الصحيفة، وقد أتاحت التكنولوجيا زيادة ملحوظة ومعتبرة في هذه الروافد. كما كانت سبباً في زيادة

اكتشاف صحفيين لديهم الموهبة الصحفية التي تمكنهم، بمزيد من الصقل، أن يصبحوا صحفيين محترفين. ومن جهة أخرى فقد اضطرت بعض المواقع الإخبارية الشهيرة إلى أن تتيح للقراء أن يرسلوا قصصاً إخبارية، وهو ما يعرف بصحافة الجمهور Public Journalism. وبناء على ذلك يرسل القراء مئات الآلاف من القصص الإخبارية تتم "فلترتها" في مقر الصحيفة وينشر منها عشرات القصص.[38]

وهكذا ظهر مصطلح القارئ المحرر. فالرسالة الإعلامية اليوم هي مشروع شراكة بين القارئ والمحرر، وهو ما أنتج الصحافة المواطنة Citizen Journalism، ويقصد بها نوع من الصحافة التي يتيح لأي مواطن أن يقدم معلومات للغير.

وتستخدم محطة "سي إن إن" تقنية أطلقتها في عام 2006م، تسمح لأي فرد تحميل صور أو عروض فيديو إلى موقع خاص، ومن ثم يقوم منتجو المحطة بتقويم تلك الأخبار ليعرضوا ما هو مناسب منها على المحطة نفسها أو أي موقع تابع لها. وقد نشأت هذه الفكرة بعد حدثين مهمين، هما فيضانات الـ "تسونامي" في عام 2004م، وتفجيرات لندن في عام 2005م، حيث كان من الصعب الحصول على صور ومشاهد ولقاءات من أماكن الحدث. وأسمت "سي إن إن" هذه الخدمة "أي ريبورت" I Report، الاسم الذي يعود إلى الموقع الذي اشترته المحطة (بقيمة 750 ألف دولار أمريكي)، الذي قدم هذه الخدمة لأول مرة. وهكذا؛ فإن المحطة تجند ملايين الصحفين بطريقة غير مباشرة، حيث يمكن لأي شخص تصوير حدث ما في مدينته، وإرساله إلى المحطة والحصول على المال لقاء ذلك. وقد

حققت المحطة بذلك أكثر من سبق صحفي في أحداث معروفة؛ ومنها على سبيل المثال: تصوير الطالب جمال البرغوتي مشاهد من جريمة جامعة فيرجينيا تيك بهاتفه الجوال، وإرسال العرض إلى المحطة لبثه فوراً. ومن ذلك أيضاً: انهيار جسر نهر ميسسيبي في مدينة مينابوليس الأمريكية، وبث العرض حصرياً قبل المحطات الأخرى، بالإضافة إلى بث مشاهد من احتفالات المدن العالمية في ليلة رأس السنة عبر خدمة اي بارتي I Party.[39]

لقد اتسعت مظلة مفهوم "الصحفي" ليشمل كل الناس، أو كل من أراد من الناس، ولم تعد هذه المهنة حكراً على فئة دون أخرى، فيعتقدون أنهم، وحدهم، القادرون على إعلام الجمهور، وهم وحدهم كذلك المتمكنون من القدرة على طي المعلومة ونشرها، أو حتى التصرف في محتواها. ومن الطبيعي أن يكون لإنجاز بهذا المستوى من الاتساع بعض الأضرار التي لحقت بتقاليد المهنة، فهي صارت بلا شك أقل صرامة، وانعكس ذلك على شروط المحتوى ومواصفاته، بل طال بطبيعة الحال الأسلوب واللغة أيضاً.

وهج التقنية .. دمج الوسائل

ولكي يكون الصحفي إلكترونياً Online Editor ومتوافقاً مع التطورات الجديدة؛ لابد أن يكتسب مفهوم ومهارات التحرير غير الكتابي، أي أن يراعي التغيرات التي دخلت على صياغة القصص الخبرية، مثل اختيار الوصلات الفائقة المناسبة لخدمة النص، والقدرة على التعامل مع الوسائط الأخرى: كالفيديو، والتصوير الرقمي، والصوت. فالمخرج الصحفي تحول إلى ما يشبه المخرج السينمائي،

لأن النص الصحفي نفسه اليوم بات أقرب إلى النص السينمائي تتداخل فيه مواد عديدة صوتية وبصرية.

والنصوص الفائقة والوسائط المتعددة التي تزخر بها الصحافة الإلكترونية هي التي تؤكد مفهوم ثراء الوسيلة الإعلامية Media richness الذي بسببه يزداد قراء الصحف الإلكترونية بمقدار الضعف تقريباً عن قراء الصحف الورقية. والوسائط المتعددة، والنصوص الفائقة يفضلها القارىء بمقدار 75% عن عدم استخداماتها، كما أثبتت الدراسات، ولذلك لابد أن يلم الصحفي الإلكتروني بمهاراتها.

ويتطلب المفهوم الجديد للصحفي الإلكتروني مهارات عديدة أخرى؛ منها: القدرة على التصوير بكاميرا الفيديو، والتصوير الرقمي، وكذلك الإلمام بتصور جديد لكتابة القصة الإخبارية أو التحقيق، مع إضافة تلك العناصر لإثراء النص بشكل مميز.(40)

وتحرص الصحف الورقية اليوم على أن يكون لها مواقع على شبكة الإنترنت، وتختلف بنية الموقع الإليكتروني عن بنية النسخة الورقية، سواء من حيث طريقة كتابة النص أو من جهة سرعة تحديث الأخبار وتعديلها والتعليق عليها. فالمهارات الإلكترونية باتت واقعاً ملموساً لابد للصحفي المحترف أن يلم بها.(41)

ويتم تحديث موقع نيويورك تايمز طوال 24 ساعة في اليوم، لذا فمن الممكن تغيير أي شيء في محتوى الموقع في أي وقت.(42)

ويضم موقع التايمز (www.NYTimes.com) ستين فرداً، ما بين صحفيين ومخرجين، على مدار 24 ساعة في اليوم، ويركز

فريق العمل على وضع ملفات وسائط متعددة أصلية وعلى تشجيع القراء على المشاركة، وعرض الأخبار بطرق ذكية.

والموقع يتوسل دائماً أشخاصاً يتمتعون بالكفاءة في استخدام برامج فوتوشوب ولغة الإنترنت والتدوين، وفهم أنظمة النشر على الإنترنت، والخبرة في مجال إنتاج الوسائط المتعددة، ومن بينها استخدام أدوات المونتاج السمعي والفيديو. أما في مواقع الوسائط المتعددة الأكثر تخصصاً، فالمطلوب هو توفر معرفة واسعة ببرنامج فلاش، وفهماً لكيفية إدخال قواعد البيانات في عروض الوسائط المتعددة.[43]

لإبقاء الصحافة المكتوبة على قيد الحياة؛ فإن التكامل بينها ووسائل الإعلام الجديدة هي أفضل طريقة. بير لينغباي، المدير الإداري ورئيس تحرير المجموعة الإعلامية "نوردجيسكي" في الدانمرك، رأي أن الكلمة المفتاح اليوم لإنقاذ الصحافة المكتوبة، لا تزال "المثابرة"، لكن أضيفت إليها أربع كلمات أخرى: التكامل (أو الاندماج)، التحول، التنويع، والتوسع. وانطلاقاً من تجربة شركته، قال لينغباري: "قبل سبع سنوات، قالت شركتنا وداعاً للأساليب التقليدية في العمل، وللأحادية في الترويج للوسائل. التكنولوجيا كانت في يوم من الأيام عائقاً بين الصحف والتلفزيون والراديو، أما اليوم؛ فإن إنتاج هذه الوسائل مرتكز على اندماج هذه الوسائل".

وبحسب لينغباري، فإن الفصل بين وسائل الإعلام كان بسبب الحدود التي تفرضها الجغرافيا، أما اليوم؛ فإن لا حدود تمنع التداخل. وأضاف: إنه في عام 2001م، اعتمدت شركته خطة جديدة لشكل مكتب التحرير، وجمعت كل محرري الوسائل، وجعلتهم

يعملون معاً كأنهم يعملون لوسيلة إعلام واحدة: "فجأة أصبح بإمكانك أن تشاهد محررينا في الصحف على شاشات التلفزيون، وتعلم الصحفيون أنه على الرغم من الاختلاف بين وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، إلا أنها جميعها تؤدي عملاً إخبارياً"[44]

بقاء غير مؤكد للصحافة الورقية

لقد تبدلت اتجاهات الإعلام، إذ شهدت في السنوات الأخيرة صناعة وسائل الإعلام العالمية، وتحديداً في الغرب، تغيرات هائلة سواء من ناحية المضمون أو حجم الإيرادات المالية أو سلوك المستهلكين.

فقد تمكنت قطاعات جديدة، مثل الإنترنت والجوال ووسائل الإعلام الرقمية الأخرى، من تجاوز وسائل الإعلام التقليدية (تلفزيون، راديو، صحافة) من ناحية معدلات النمو وانتزاع بعض من حصصها.

وفي هذا الإطار فقد خلص استطلاع، واشترك فيه 704 من رؤساء تحرير وكبار محرري الصحف الدولية، إلى أن 44 في المائة من الناس سيحصلون على الأخبار من الإنترنت خلال السنوات العشر المقبلة. وإذا كان هذا الأمر يشكل تهديد للصحف الورقية التي تعاني أصلاً من الركود وتراجع حجم الإعلان، ولاسيما في أوروبا والولايات المتحدة، فإن هناك من يرى أن هذا الوضع يقدم فرصاً اقتصادية هائلة لتوسيع نشاط المؤسسات الإعلامية عبر الإنترنت والجوال والوصول إلى شريحة واسعة من القراء؛ خصوصاً من الأجيال الشابة.[45]

ووفقاً لتقرير "اتجاهات الصحافة العالمية في عام 2008م" فإن أربع أسواق تهيمن على صناعة الصحف في العالم، منها ثلاث في آسيا تسيطر على أكثر من نصف المبيعات العالمية، وهي على التوالي: الصين؛ حيث يباع هناك 107 ملايين نسخة في اليوم الواحد. وتأتي الهند في المركز الثاني بمعدل مبيعات يبلغ نحو 99 مليون نسخة يومياً، وحلت اليابان ثالثاً؛ حيث تبيع الصحف 68 مليون نسخة في اليوم. وقد جاءت الولايات المتحدة في المركز الرابع؛ حيث يباع في أسواقها ما يقرب من 51 مليون نسخة يومياً. وقال التقرير إن 74 من أكثر 100 صحيفة مبيعاً في العالم توزع في آسيا؛ منها 62 صحيفة في الهند والصين واليابان.(46)

وفي الإطار، تشير بيانات مؤسسة "اريثيت اوبت ميديا" zenith optimedia المتخصصة في المجال الإعلاني، وتتخذ من لندن مقراً لها، إلى أنه من المتوقع أن يرتفع سوق الإعلان العالمي إلى 522.5 مليار دولار في العام 2009م من حوالي 495 مليار دولار في عام 2008م.

وطبقاً لمؤسسة "برايس ووترهاوس كوبرز"؛ فإن إيرادات وسائط الإعلام الرقمية والجوالة من المتوقع أن تقفز إلى نحو 154 مليار دولار بحلول عام 2011م، في حين أن إيرادات الصحافة ستواصل النمو لتبلغ نحو 133 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. ومن المتوقع، هنا، أن تستأثر إعلانات التلفزيون بنصيب الأسد بنسبة 37 في المائة من إجمالي سوق الإعلان على المستوى العالمي.

وبحسب بيانات مؤسسة "زينيث أوبت ميديا"؛ فإن حصة

الإنترنت التي يستخدمها حالياً نحو 1.4 مليار شخص، ستتزايد من 8.2 في المائة في عام 2007م (حوالي 37.8 مليار دولار) مع نهاية العام الحالي لتقفز إلى 11.1 (ما يعادل 57.1 مليار دولار) في العام المقبل.

ولا يقتصر الأمر على "الشبكة العنكبوتية"، بل هناك 3.3 مليار مستخدم للجوال أو ما يعادل نصف سكان الكرة الأرضية، وطبقاً لمؤسسة "انفورما" للأبحاث في بريطانيا؛ فإن ايرادات الإعلانات على الهواتف الجوالة ستحقق هذا العام نحو 1.7 مليار دولار على المستوى العالمي، ولكنها ستقفز بشكل كبير على مدى السنوات الخمس المقبلة؛ حيث من المتوقع أن تبلغ نحو 12.1 دولار بحلول عام 2011م.[47]

ويرى البعض أن الاحتمالات المتشائمة التي حملتها مقولة الرئيس التنفيذي لشركة ميكروسوفت في العام 2000م، بأن الصحف الورقية ستموت وتنتهي بحلول عام 2018م، ما زالت قائمة. فالمؤشرات تظهر بوضوح في الصحف الأمريكية. فهناك تغييراً في سلوك المستخدمين وسلوك المعلنين والإعلان نفسه، "فالكل يتجه للاعتماد على الكومبيوتر والانترنت للوصول إلى أكبر شريحة من القراء.. الجيل الجديد من الشباب يرى أن الصحف الورقية مملة". إن الاعتماد على متابعة الأخبار عبر الهواتف الجوالة في تزايد مستمر.

تراجع في العام 2007م التوزيع والإعلان في الولايات المتحدة بمقدار 3% ، وفي أوروبا هبط معدل التوزيع 1.9%، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية تراجع توزيع الصحف، في أمريكا

بنحو8%، ومع ذلك؛ فإن السوقين الأمريكي والأوروبي لا يزالان يسيطران على نحو 61% من سوق الإعلان العالمي.[48]

موت الكِتَاب.. أيضاً

في ظل الاجتياحات التقنية الهائلة هناك أيضاً إرهاصات بموت الكتاب التقليدي في زمن الكتابة الإليكترونية، أي بعد ولادة النبع الإليكتروني الذي لا ينضب. وقد لا يموت الكتاب الورقي كلياً في الوقت القريب على الأقل، ولكنه لن يكون في مأمن من أضرار بالغة تنتظره أمام هذا النبع الذي وَضَع تحت تصرفنا، من جهة ثانية، مكتبات جوالة زهيدة الأثمان. و"إن بيع مليون عنوان إلكتروني في نهاية العام 2001م، بعد ظهور مبيعات عالية في عالم النشر الفرنسي Start-up الذي جاء بعد عامين على ظهور الكتب الإلكترونية في أمريكا، يدل على متغيرات كبرى في عالم الطباعة والقراءة والكتابة على السواء".[49]

فبعد مرور أكثر من 5 قرون على طرح جوهانس غوتنبرغ أوّل كتاب مطبوع في العالم، أصبح بإمكان أي أحد اليوم حمل مكتبته معه في حقيبته أثناء السفر. ذلك أن شركة أمازون Amazon الإلكترونية طرحت جهاز "كيندل" Kindle المحمول الذي يستطيع قراءة الكتب والجرائد والمجلات الإلكترونية وتحميلها بشكل آلي من موقع الشركة.

وتبلغ أبعاد جهاز "كيندل" 19,1 × 13,5 × 1,8 سنتيمتر، ويبلغ وزنه حوالي 292 غراماً، ويبلغ سعره 399 دولاراً أميريكيا. ويمكن لفئات مختلفة من المستخدمين الاستفادة منه، مثل

المسافرين من العلماء والأطباء والعمال التقنيين الذين يريدون مراجع سريعة (وخفيفة الوزن) أينما ذهبوا.[50]

ولقد ظهر اليوم، في العالم، ما يسمى "الناشرون الجدد"، وهم متفائلون بمستقبل نشاطهم، ويرون فيه خدمة للمبدعين الشباب الذين يئسوا من محاولات اقتحام قلاع شركات النشر التقليدية. وكثيرون يرون أن المستقبل لا محالة الآن هو للثقافة الرقمية، حيث إن معظم المنتجات الثقافية أصبحت تسوق الآن عن طريق شبكة الإنترنت، خاصة فيما يتصل بالكتب. لقد انتهى دور الناشر التقليدي الذي يمارس دور المستغل البشع للكاتب، وفي الوقت ذاته دور الوصي على القارئ. والناس لم يعودوا الآن يفارقون الحاسوب، الذي كفاهم انتظار ما ينعم به الناشرون عليهم، كما كفاهم أعباء التردد على المكتبات بحثاً عن الجديد.[51] هذا فضلاً عن زهادة ما ينفقون في هذه السبيل، فثقافة الكتاب الإلكتروني متوفرة لكل الناس، وهي ليست مقتصرة على "المقتدرين" فقط، فالجميع يصل إليها بسهولة وسرعة لم تكن في الحسبان. فلم يكن الهدف هو فقط إزاحة الكتب الورقية من مواقعها، أو إزالتها من بين أيدي المستخدمين، بل هو، أيضاً، وضع جهاز إلكتروني سهل الاستخدام عوضاً عنها. فالحصول على الكتاب، أو الكتب، أصبح الآن مجرد "نقرة" تكون نتيجتها تحميل الكتاب الرقمي. وهذا ما يعيدنا إلى فكرة ديمقراطية المعرفة وشيوعها بين الجميع.

إن النبوءة بموت الكتاب الورقي لا تؤخذ هنا بحرفيتها، وإنما المقصود هو أن تناول المعرفة أصبح أكثر يسراً، من حيث الوقت، ومن حيث الثمن المادي. فإذا كان إنشاء المكتبة الخاصة يتطلب في

السابق حيزاً من المكان، وقدراً من الاستطاعة المالية، وجهداً ووقتاً، فإن هذا كله لم يعد لازماً اليوم. وإذا كان هذا التطور قد يوحي، للوهلة الأولى، بتضاؤل مستقبل الصناعة الثقيلة للمعرفة والثقافة والفكر، فهو، في واقع الأمر، إنما يؤدي إلى ازدهار هذه الصناعة، إنتاجاً، فهي لم تعد تخضع لمزاج الناشرين والموزعين، كما يفضي هذا التطور إلى سهولة استهلاكها، فهو يختصر الوقت، ويختزل الجهد والمال، وهي هكذا متاحة للجميع.

وكما قدمت "أمازون" أكثر من 90 ألف كتاب رقمي، حتى الآن، فقد قدمت أيضاً خيارات الاشتراك بالجرائد اليومية. ومن الجرائد الأمريكية المشهورة التي يمكن الاشتراك بخدماتها "نيويورك تايمز" و"وول ستريت جورنال" و"واشنطن بوست". ومن الجرائد العالمية الأخرى: لوموند، وفرانكوفرت الألمانية، والآيرش تايمز. أما بالنسبة للمجلات الإلكترونية، فإن "تايم" و"فوربس" و"أتلانتك مانتثلي" هي بعض منها.[52]

أفقية الثقافة من جديد

في الوقت الذي تنذر فيه الثورة التقنية والاتصالية الجديدة بموت الكتاب في صورته التقليدية، فهي تدفع بفكرة التأليف نفسها إلى أن تكون في متناول الجميع (أفقية الثقافة وتغذيتها من الأطراف). وفي موازاة أن ينشئ كل من أراد صحيفته، أو نافذته الإليكترونية، على المستوى الإعلامي، يمكن لأي أحد اليوم أن يؤلف كتابه، وأن يجد بيسر وسهولة ناشره. (موت النخبة: فلم يعد التأليف هو شغل النخبة وحدهم). إن تأليف الكتاب لم يعد مشكلة،

بغض النظر عن مدى توفر أدوات التأليف التقليدية اللازمة في المؤلف الراهن من عدمها. بل إن أدوات التأليف في مجملها أصبحت أقل صرامة وأقل حدة، (يحدث هنا ما حدث للقيم الصحفية على المستوى الإعلامي). وقد أوجد شباب المؤلفين منافذ لهم للهرب من سطوة الناشرين أياً كان نوعهم، تقليديين أو إليكترونيين، فأخذوا ينشرون إنتاجهم بأنفسهم، وهم اتخذوا هذه الخطوة للهرب من سطوة القراء التقليديين أيضاً، القراء الذين تعودوا على الخطابات المقفلة، المحصنة، التي يتم التعامل معها بشيء من القدسية، فهي دائماً الإلهامات التي لا تتوفر لأي أحد، فهي مقتصرة على "الموهوبين" والمدججين بالشهادات العليا، أو الإجازات التي لا يطالها سوى فئة محدودة من بني البشر!..

لقد تهاوت تقاليد وقيم كثيرة في صناعة الثقافة، وفي التعامل مع مصادرها، وفي مواصفات القائمين عليها إنتاجاً وتصديراً. فهي أضحت بلا حيطان، فيسهل اختراقها من الأطراف، وهي لم تعد بتلك الوعورة فيسهم في خلقها وإنتاجها الجميع. (أفقية الثقافة).

وفي خطوة لدعم اللغة العربية على الإنترنت، دشنت مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي على الإنترنت. وهي تشرك "طلاب" جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول في الكتابة والمشاركة داخل وحدة المعرفة "نول"، وكل طالب يكتب حسب تخصصه. وهناك نية للتوسع في تغذية هذا المشروع على مستوى وزارة التربية والتعليم، لضمان مشاركة مئات الآلاف من التلاميذ. وتتم هذه المبادرة بالتعاون مع قوقل الذي يعد السعوديون أكثر مستخدميه في العالم العربي. وجاءت هذه المنافسة "لتمكين جميع

شرائح السعوديين من التعامل مع المعلومات بيسر وسهولة".[53]

وقد لوحظ في أكثر من مكان أن هناك شباباً يطرحون مشروعاتهم في التأليف على الشبكة العنكبوتية بتلقائية، وبلا رتوش، بل أن بعضهم يدعون الناس والقراء إلى إبداء الرأي والمشاركة، فإذا بالمؤلف يصبح هو نفسه الناشر، بل إنه يجعل من عمله نصاً مفتوحاً، لا يكتبه هو وحده، بل يشترك معه في هذا الإنجاز آخرون. وهذا يذكرنا بما كنا نتحدث عنه في مكان سابق مما حلّ بمشروع المدونات والصحافة الإليكترونية. فإذا كان القارئ هناك يشارك ويتفاعل، بل يمكنه أن يقوم بدور الصحفي، فإن الحال مشابهة هنا، إذ قد يصبح قارئ النص هو أحد مؤلفيه. وفي كل مكان هناك اليوم مشروعات كثيرة من هذا النوع. وقد قرأنا عن مثل ذلك في السعودية، على سبيل المثال. ونذكر، في هذا الصدد، بما نشر في بعض الصحف السعودية مؤخراً حول مشروع "حكاية إلكترونية" على الإنترنت بعنوان "ذيك السنة"، وهي تتحدث عن "طقاقة" تحولت إلى داعية، وقد أسمت نفسها "شادية عسكر". وهي تثقفت على يد رجل كان يهديها كتباً وروايات، وكانت تتمنى وقتها أن تكون شيوعية، ولكن المطاف انتهى بها إلى أن أصبحت داعية.[54]

ويرى بعض من تصدى بالنقد لهذه الحكاية أن لغتها كانت أقرب إلى اللغة الشفوية، أي أن أحداً كان يحكي الأحداث، وأن هناك من كان يقوم بالتدوين، دون تدخل ملحوظ، أي بما هو وفق شروط "المكتوب" المختلف طبعاً عن "المنطوق". وفي مثل هذه الأعمال، تثار مسألة التخفي والكتابة بأسماء مستعارة، وهو ما يعزى، غالباً، إلى حالات التردد عند من لم يكن بعد على درجة من الثقة في نجاح التجربة، ما يعني أن هذه التجارب هي في الغالب لمبتدئين، أو لأناس

عاديين، وهذا لا ينفي عنها صفة التأثير، اجتماعياً وثقافياً. فقد وصل تعداد زوار إحدى الروايات الإلكترونية، في السعودية أيضاً، إلى أكثر من 400,000 زائر، وهذا لم يحدث قط لأي رواية تنتمي إلى الصناعة التقليدية في الكتابة، مهما علا شأن كاتبها.

وهنا يجدر الحديث عما يسمى بروايات الجوال التي تغزو السوق اليابانية مثلاً، فهي تتمتع بجماهيرية واسعة، وتبيع الواحدة منها مئات الآلاف من النسخ. تكتبها المرأة اليابانية على تلفونها الجوال أثناء استخدامها المواصلات العامة والقطارات، ثم تطبع بعد ذلك في كتب وتباع للقراء. ولم تتوقف المؤسسة الأدبية اليابانية عن مهاجمة هذه الروايات الجديدة، لافتقارها للغة "وتدميرها للبنية الروائية".[55]

وفي العالم العربي ظهر أن هناك من يكتب شعراً على الجوال، لكن القارئ لم يتقبل هذا الأمر بسهولة، "ذائقة القارئ لدينا لا تزال تقليدية، وإذا كانت هناك اليوم شريحة عريضة تتعامل مع التقنية؛ فهذا لا يعني أنهم تطوروا بالدرجة نفسها تطور الأجهزة التي يستخدمونها". وقد قالت واحدة ممن مارسن تجارب كتابة قصيدة الجوال: "عندما بدأت أكتب القصيدة العامية، كنت أفعل ذلك على الورق، ثم أبعث بقصائدي لمن أرتبط معهم بصداقات حميمة، وأحياناً كنت أكتفي بإرسال مقاطع، لأن جهازي الموبايل عادي وليس بالغ التطور. بعد ذلك بدأت أسجل على الجهاز ما يراودني من شعر، ثم أقوم بتعديل ما أكتب على الورق. لكنها ليست تجربة مكتملة، لأنها عفوية جداً".[56]

أما الحديث عن نقل النصوص الشعرية من مصادرها، وتعميمها

عن طريق الجوال؛ فهو حديث يطول. وما يهم، هنا/ هو أن تلك النصوص المنتقاة من جيد الشعر أضحت متوفرة للجميع، وهم يتبادلونها بكثافة وبيسر وسهولة، فضلاً عن الأدعية والنكات والطرائف، ما يعني أن تقنية الجوال تسهم هي بدورها في "ديمقراطية المعرفة"، وتساعد على نشرها، أفقياً، بين كل الناس.

الشفاهية الثانوية

وذكرت إحدى الشاعرات التي تكتب الشعر بالطريقة التي ذكرناها آنفاً أنه يمكن للتكنولوجيا أن تفرض شروطها في هذه الحالة، فإضافة إلى المساحة، يمكن أن يتم استبعاد مفردات، والاستعانة بأخرى، لمجرد أنها ستصبح أكثر وضوحاً في رسائل الجوال. فالنص الشعري راضخ هنا لإملاءات التقنية، وهو بمعنى ما رهينة لها. ومثل هذا الوضع يذكرنا أيضاً بظهور فكرة استخدام الحروف اللاتينية في كتابة النصوص العربية لرسائل الـ SMS أو لأي استعمالات أخرى في أجهزة التقنية. وقد نتج عن ذلك اصطلاحات للتعبير عن بعض الحروف العربية، مثل، الحاء والخاء والعين والغين والضاد وسواهما من الحروف غير المتيسرة في لغات أخرى، فقد كانت تستخدم بعض الأرقام اللاتينية على سبيل المثال، للتعبير عن تلك الحروف. والفكرة في ذاتها تستلهم تنازلات أخرى تتوافق مع هدف السرعة والسهولة والتبسيط، وتنسجم في الوقت ذاته مع "المزاج" الجديد لمستهلكي التقنية، وهو مزاج "رياضي" ثوري، متمرد، يميل إلى التسهيل ولا يتشبث بالتفاصيل. وقد اقتضت التقنية أن يعمد مستخدموها إلى اللجوء إلى بعض المختصرات في اللغة الإنجليزية على سبيل المثال، فلا حاجة إلى

كتابة بعض الكلمات كاملة، بل يرمز إليها ببعض الحروف مثل: (u) في مكان you، ومثل (r) في مكان are، وهكذا. وهذا يعيدنا إلى موضوع تأثيرات التقنية على اللغة، وعلى الكتابة، وهي عندما تحكم بالإعدام على مفردات معينة سيكون من الصعب إعادة الحياة من جديد إلى من أضحى في اللحد تحت التراب.

إن مما تسببه مثل هذه الثورات، أو الهزات العنيفة لقيم الكتابة، وتقاليد النشر، ما يسمى بسقوط السلطات اللغوية، حتى أن ما كان يسمى تراجعاً أو انهياراً للغة بدا مقبولاً ومرحباً به اليوم. والواقع الذي لا مراء فيه أن تحول اللغة (المحكية) إلى لغة مكتوبة؛ هو انحدار إعلامي وثقافي يتحقق بصمت. وقد لاحظنا شيئاً من هذا أثناء الحديث عن بعض المحاولات الحكائية على الإنترنت أو الشعرية على الجوالات. وهل الوقت مناسب هنا لأن نقرع أجراس الإنذار، فنقول بما قال به أحد الباحثين، من أن هذا الانحدار "قد يكون تعميمه، أو ترسيخه، مسألة زمن نجد أنفسنا فيه أمام لغة محكية مكتوبة، متداولة، حية، يستعملها العرب ويتواصلون بها، تقابلها لغة فصحى ثانوية غير متداولة إلا بالنزر اليسير في المدارس. والخطير أن هذه المدارس في تراجع، بعدما لاحظنا أن مجمل الإصلاحات التربوية والمدارس المعاصرة (في بعض البلدان العربية) تتركز في اختزال الكتابة بالشفوية، لأنها عملية ليبرالية في زمن تبدو فيه الكتابة سلطة اصطناعية منفّرة، والإملاء عملاً قمعياً مقابل الصوت، وهو عفوي". [57]

وقد نلاحظ اليوم ما يسمى بـ "الشفاهية الثانوية"، وتتميز بها الثقافات ذات التكنولوجيا العالية، وهي تختلف عن "الشفاهية

الأولية" التي لا تعرف الكتابة والطباعة، إذ تحافظ شفاهية جديدة على وجودها واستمرارها في وظيفتها من خلال التلفون، والراديو، والتلفاز، والوسائل الإلكترونية الأخرى. أما الثقافة الأولية الشفاهية بالمعنى الدقيق فتكاد تنعدم اليوم، ذلك أن كل الثقافات الآن تعرف شيئاً عن الكتابة، ولديها شيء من الخبرة بتأثيراتها".[58]

والانحدار اللغوي لا يتحمل مسؤوليته الإنترنت وحده، أو تقنية الجوال معها، بل تشترك في ذلك الفضائيات التليفزيونية في البلدان العربية، أو على الأقل في بعضها، إذْ لا تكتفي بأن تكون اللغة المحلية هي لغة البرامج والمنوعات الشعبية، بل تكون أحياناً من لغات نشرات الأخبار، وسواها من البرامج السياسية والثقافية.

وكما يقال، فلكل ثورة ضحاياها، ولكل معركة شهداؤها، وهذا هو ما جرى ويجري بالنسبة إلى "مزاج" الثقافة الصارم، الثقافة القادمة "من فوق".. وبما أن الواقع، المحتشد بتحديات التقنية، يقول إن الثقافة هي اليوم صناعة الجميع، والجميع هم الذين يختارون ما يرون من وسائلها.. ومنها طبعاً اللغة! فلا مفر من أن يكون لهذا الواقع تجلياته الخاصة به، وقد ظهر أن من تلك التجليات: سقوط سلطات اللغة.

التحدي والمواجهة

نحن المحافظون الذين اعتدنا على الثقافة الصارمة يصيبنا اليوم كثير من الهلع عندما نشاهد عن قرب بعض ملامح السقوط الشنيع لسلطات اللغة، على الرغم من أن الفجوة الرقمية، التي مازالت تلتهمنا، لم تتح لنا بعد أن ندرك الحجم الحقيقي لما سيأتي من

تحديات. والسؤال هو: بعد ردم هذه الفجوة الرقمية، هل سنجد أنفسنا أقل "محافظة"؟! وهل سننظر إلى ما يجري من منطلق "رياضي"، ثوري، ليبرالي، وأنه من مستلزمات مقومات حياتنا الجديدة؟ أم أننا، على العكس، ستستفزنا الصدمة، وستحثنا على أن نكون أكثر محافظة من ذي قبل. وهل سيكون بيدنا أن نفعل ذلك؟ إن الإجابة على مثل هذا السؤال الآن قد تدخل في باب الأمنيات، ومنذ متى كانت الأمنيات محايدة وموضوعية.

إن مجتمع المعلومات يطرح قيماً ومفاهيم وأساليب جديدة، و"يفرض على أفراده تحديات قاسية، ويعيد النظر في المسلمات المستقرة، وينذر بصراعات جديدة، ويثير قضايا فلسفية تتعلق بالإنسان في مواجهة الآلية، ويبرز أهمية المعرفة والثقافة واللغة".[59]

ولا مفر، فهذا هو عالمنا الجديد الذي انهارت فيه الحواجز، وذابت من أجله الفواصل، وتوسعت بسببه هوامش المشتركات، وبالمقابل تفتت فيه الجماعات، وتجزأت الثقافات في داخلها، وسقطت الحرية في اللاحرية، وأصبح الفرد أسير فرديته، يعمل على تكوين فسيفسائه الثقافية والاجتماعية وحده. فنشأت عادات استهلاكية وثقافية جديدة، واندحرت فكرة الحصون والقلاع، والنخب والإملاء والادعاء، وبالتالي الثقافة التي تنصب من فوق إلى تحت. ولسنا مطالبين بالامتثال لتحديات هذا العالم القاسية، ولا بإعادة النظر في كل مسلماتنا المستقرة، فهذه أمور تتعلق بطبيعة البنى الفكرية والعقدية لكل مجتمع، لكننا بالمقابل مطالبون بأن ندرك بأن الالتقاء مع مجتمع المعرفة اليوم أضحى أمراً في غاية الأهمية

لمستقبلنا ومستقبل اقتصادنا، ومستقبل قوتنا في مفهومها الكلي. ولابد أن نوازن بمنطقية وعقل وحكمة بين أن نكون جزءاً من عالمنا المعاصر، وأن تكون خسائرنا في حدها الأدنى، أو لا نتكبد أي خسائر البتة.

وما لم نتصرف بمنهجية وموضوعية؛ فإن هذا الموج الهائل سيعصف بنا، وقد يدمرنا، أو يضعنا في موقع أدنى من موقعنا الحالي. والذي يبدو للوهلة الأولى أننا ننضوي ضمن إحدى حالتين: الأولى، هي عدم الوعي الكامل بأهمية وخطورة ما يجري، فلا نؤمن بحقيقة ظهور مجتمع المعرفة الجديد الذي هو مجتمع القرن الجديد، والذي على محكه ستتساقط الحبات المريضة من فتحات الغربال الذي سيهز العالم هزاً. وكل ما نظنه؛ هو أن منتجات المجتمع الجديد هذا ما هي سوى "تقليعات" عابرة أتت بسرعة وستذهب بسرعة، كما هو الحال دائماً مع مثل هذه الموجات. أما الحالة الثانية: فهي تشبه ردة فعل العاجزين، إذ تعتمد، في الغالب، على "المقاومة" والتحشيد، فالأهم هو قفل الأبواب والنوافذ، وزرع الأسلاك الشائكة والألغام حول الحدود، والتفكير الجاد في إشادة سقف منيع يحجب ما يمكن أن يهبط إلينا من فوق، من السماء، فهي سماء لا تمطر إلاّ أفكاراً ورموزاً وصوراً ومتصورات.. وجنس.[60]

إن نزعة الهروب للداخل هي نزعة الجهلاء والجبناء، وهم يعتقدون أنها خير وسيلة لهم للدفاع عن أنفسهم، (...) إنها محاولات يائسة للهرب، ولن تجدي كثيراً؛ فهي من باب قولهم: "يمكنك الهروب ولكن لن يمكنك الاختفاء. "إن الهروب تخل وضعف واستسلام، وتقوية للخصوم، وثمن هذا الهروب أكبر من ثمن

المواجهة في ميدان العمل العالمي"، وبدلاً من أن تغلق على رأسك المنافذ؛ افتحها للشمس وللتحدي. وإذا كانت العزلة هي للشعور بالضعف، فالانفتاح ثمرة للشعور بالقوة والعزة، فمن شعر بالضعف توارى، واختلق كل المعاذير التي تبرر له أن ينطوي على نفسه، وسيملك كل يوم عذراً، والعذر القادم أقوى من سابقه. "وإن العلاقة الواسعة بالعالم ليست خسارة إلا للمفلسين من الأفكار والأخلاق والمعرفة والمغامرة، أو للمضطربين والقانطين واليائسين". كما أن أسلحة المعلومات هي مستويات تساعد الأمم الصغيرة ضد الكبيرة، وتنحاز إلى المدافع ضد الغازي.[61]

نحن في حاجة إلى إعادة بناء أو ترميم تصوراتنا حول مستقبل العالم، وحول مستقبلنا فيه. إن النظر في مثل هذه المسألة الشائكة من خلال الأنساق المعرفية والمنهجية التقليدية لن يؤدي إلى أي نتيجة مفيدة، فينبغي البدء بامتلاك الأدوات اللازمة التي تساعد على تفكيك بنية المجتمع الجديد المعقدة، ثم الشروع في الاستحواذ على الذرائع الموصلة إلى ما هو، بالضرورة، حقنا في المواكبة والاكتشاف.

إن المواعظ والخطب والنياحات ليست، أيضاً، الطريقة المثلى لمواجهة التحديات، فالمواجهة تحتاج إلى إعداد الأجيال، وتحصينها، وتسليحها بالعلم والمعرفة.. وتلك لعمري قصة أخرى تحتاج إلى أحاديث أخرى.. قد لا تنتهي!

نحن نعيش اليوم في خضم ثورات متعددة ومتداخلة، فهنا الثورة المعلوماتية، والاتصالية، والثورة المعرفية، وقد واكبتها الثورة الاقتصادية التي غيرت مفاهيم التعاملات الدولية كلها، وتلك

التعاملات التي ترتبط بالانفتاح الاقتصادي والمنافسة، أي ما يسمى بالعولمة. نحن، إذن، بصدد عصر جديد، من سماته أن نوعية أسواق العمل تختلف، إذْ تركز على القدرات الذهنية، والمهارات العقلية، بصورة تتلاءم مع الاتجاه إلى اقتصاد المعرفة.[62]

وعلى حين أن الأرض، والعمل، والمواد الأولية، ورأس المال، كانت العوامل الأساسية في إنتاج اقتصاد الموجة الثانية، فإن المعرفة – التي يفهم منها هنا، بالمعنى الواسع، كل ما يتصل بالمعطيات، والإعلام، والصور، والرموز، والثقافة، والأيديولوجيا والقيم – هي المصدر الأساسي لاقتصاد الموجة الثالثة. إن القيمة الحقيقية لمثل شركة كومباك Compaq وكوداك Kodak وهيتاشي Hitachi أو Siemens، تقوم على أفكار وحدوس ومعلومات مخزنة في رؤوس مستخدميهم، أو في بنوك المعطيات، أو الشهادات التي تحصل عليها هذه الشركات، أكثر مما تتعلق بالشاحنات، وخطوط الإنتاج، والثورات المادية الأخرى، التي يمكن التصرف بها. ثم إن رأس المال نفسه يقوم بعد الآن، وأكثر فأكثر، على ثروات لا يستطاع لمسها، أو لا يمكن أن تلمس.[63] والمعرفة تصبح البديل النهائي للمواد الأولية، والوقت، والعمل، بحكم أن الحاجة تقل إليها فالمصدر الحاسم للاقتصاد المتقدم هي المعرفة.

ويرى بيل جيتس أن وجه القلق الآتي الأوسع نطاقاً يتمثل في السؤال الآتي: "كيف يكون لي موقع مناسب في الاقتصاد المتحوّل؟" فالرجال والنساء يقلقهم أن تصبح وظائفهم شيئاً انتهى زمانه، فهم تأهلوا للعمل في صناعات ومهن ستختفي من الوجود. على أن مهناً وصناعات جديدة سوف تزدهر، وسوف يحدث ذلك

خلال العقدين أو العقود الثلاثة القادمة، وهو معدل سريع للتغيير بالمقاييس التاريخية.[64]

ويقال إن الوظائف العشر الأكثر طلباً في العام 2010م لم تكن معروفة ولا موجودة في العام 2004م. ولهذا فإن النظم التعليمية في الدول المتقدمة تحضر طلبتها من أجل الحصول على وظائف غير موجودة بعد، استجابة لتقنيات لم تخترع بعد، وذلك لعلاج وإيجاد حلول لمشاكل لا يعرف أنها مشاكل بعد. ووزارة العمل الأمريكية، مثلاً، تقدر أن المتعلم اليوم سيكون قد مارس من عشر إلى أربع عشرة وظيفة حين يصبح عمره 38 سنة.[65]

إن التعزيز المستمر للخبرة والمعرفة هو الذي يضمن مواكبة التنوع في العمل وفرصه وأهدافه. هذا وستتطلب الوظائف في المستقبل قدرات خاصة من أهم مقوماتها: الكفاءة والإبداع، مما يجعل الناس يتنافسون في تحقيق ذلك. أما القوة العضلية التي كانت هي الأساس في العمل؛ فهي اليوم قابلة للتبديد والاستهلاك. وهكذا؛ فإن عاملاً ما، غير متخصص، يترك العمل أو يسرح يعوض عنه بسهولة، وبأجر يصل على الحد الأدنى. لكن بالمقابل؛ فإن العامل الذي يكتسب درجة من الكفاءة المتخصصة، يجعل من الصعب والمكلف تغييره، لصعوبة الحصول على مثله. إن ما تحتاجه سوق العمل اليوم هو عامل يفكر ويطرح أسئلة، ويجدد، ويغامر، أي: عامل لا تسهل مبادلته. "إذا كنا في وكالات فورد، وجدنا أن الميكانيكيين كانوا يظلون بلا ريب، ممتلئي الأيدي بالشحم؛ ولكنهم، عما قريب، سيستخدمون نظاماً إعلامياً informattique (أو معلوماتياً)، أنشأه Heulett Packard، سيساعدهم على ملاحظة

الأعطال، ويقدم لهم باستمرار مئة خريطة تكنيكية، ومعطيات مختزنة في الذاكرات الإلكترونية. ويطلب منهم هذا النظام معلومات تكميلية حول السيارة التي يصلحونها؛ ويساعدهم على البحث، حدسياً، عما ينبغي لهم أو ما يحتاجون إليه في كتل من الأدوات؛ وهو ينشىء لهم علاقات استنتاجية، ويقود الناس، خلال المراحل المتتالية للعمل. ترى أيكون هؤلاء عندما يتحادثون مع النظام، ميكانيكيين أم أناس يفكرون"[66]

ونحن لابد أن نعتبر معالجات البطالة في كثير من دول العالم الثالث هي معالجات غير مجدية، وذلك لأنها لم تدرك بعد أن الواقع الجديد هو أن الاقتصاد العالي الرمزية الذي هو اقتصاد المعرفة بحاجة إلى استراتيجية ناجعة لا تستند إلى مساعدة مالية فقط، بل إلى هبة معرفية، وهذا هو الأهم.[67]

والمعرفة تؤدي دوراً مهماً في حل المشكلات اليومية، وهي ليست مخصصة للبحث والتطوير فقط. وإن على كل مجتمع واع أن يطور كوادره فضلاً عن قياداته وجعلها على المستوى المعرفي المناسب. مما يلبي حاجة التطوير المتسارع في العمل اليومي.[68] إن اقتصاد الموجة الثالثة، هو اقتصاد المعرفة، حيث الصناعة هي صناعة المعلومات. فلطالما كانت "المعرفة" أحد العوامل الأساسية في صناعة الثروة؛ وذلك في مختلف حقب الحضارات الإنسانية. لكن قطاع المعرفة لم يسبق له أن لعب دوراً أساساً في "نظام" الثروة على هذا النحو الذي يحدث اليوم، إذ تشهد نمواً هائلاً في كمية المعرفة، وتنوعها، وتعقيدها، وهي المعرفة الضرورية لتصميم القيمة في كل سوق، وإنتاجها، وإيصالها. سوق المعطيات والمعلومات،

والمعرفة ذاتها، فالمستهلكون يلتهمون كميات لا نهاية لها من المعلومات حول كل ما يخطر بالبال من الموضوعات، ابتداءً من الأعمال التجارية وأسواق المال إلى الأخبار، والتسلية، والصحة، والدين، والجنس، والرياضة. وهذه الصناعة خلقت شركات كبرى ووظائف وفرص عمل وعلماء وباحثون يجمعون المكتشفات والمركبات من جميع أنحاء العالم.[69]

وما زال الحوار يدور حول المعرفة، واستخدامها وتوظيفها، وحول خلق فرص عمل، وتحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال تطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، والاستثمار في البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه، ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة، وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي.

لقد دفع التقدم المتسارع في تقنية المعلومات إلى قيام مجتمع المعرفة، وهذا التحول حدث بمساعدة انتشار تقنيات المعلومات عن طريق المعالجة الإلكترونية السريعة للأعمال الورقية الروتينية عن طريق انتشار التقنية الرئيسية للربط بالشبكات السريعة على كافة مستويات الاقتصاد، وما يتبع ذلك من ظواهر، مثل: التجارة الإلكترونية واختفاء الأوراق المالية، وظهور النقود الرقمية، ناهيك عن الربط عن طريق الشبكات وما يتبعه من تسهيلات، مثل العلاج عن بعد، والتعليم عن بعد، وسهولة الاتصال والربط بين مراكز البحوث والجامعات الفعلية أو الافتراضية.

وهكذا بدأت كثير من الدول اليوم تنتقل من نظام ثروة

الحضارة الصناعية إلى نظام ثروة المعرفة، بدون أن تدرك أن من المستحيل تحقيق نظام ثروة جديد بدون أسلوب جديد في العيش. إن أمريكا تقف على حافة شفرة ذلك التغيير الشامل، والتغيير هو أهم صادراتها.[70]

ويذكر أحد الباحثين أنه لم يطرأ على طرائق تخزين النفط وتسليمه سوى تغير طفيف خلال القرن الماضي. فما زلنا نعتمد على الأنابيب، والخزانات وناقلات النفط. وفي المقابل، فإن انتشار أجهزة الحاسوب، والأقمار الصناعية، والهواتف الخليوية، والإنترنت، والتقنيات الرقمية الأخرى، جعلنا نغير طرائق صنع المعرفة واختزانها، ونبدل سرعة تلفها، وكيفية الحكم على صلاحيتها، والأدوات التي نستخدمها في صنع المزيد منها. كما أن أبعاد المعرفة تتغير وبسرعات غير مسبوقة على الإطلاق، وهي بذلك تفتح طرقاً جديدة لا حصر لها لصنع الثروة. كما أننا كلما استهلكنا النفط كلما قلت الكمية المتبقية منه؛ فهو مادة ناضرة ناضبة. لكننا كلما استخدمنا المعرفة زاد إنتاجها، فهي تتوالد وتتكاثر بالاستخدام وبمزيد من الاستخدام، فهذا الفارق وحده يفقد كثيراً من علم الاقتصاد الرئيس التقليدي صلاحيته. ولم يعد من الممكن تعريف علم الاقتصاد بما كان يعرف به في الماضي، وهو أن العلم الذي يبحث في توزيع الثروات النادرة أو الناضبة؛ لأن المعرفة اليوم لا تنضب. ويضيف الباحث نفسه: إن لصناعة المعرفة تأثيرات قوية على حدة المنافسة، وتسريع الإبداع، وإبطال القوانين القديمة، ما ينتج عنه انقلاب في الأساليب، والأسواق، والإدارة.[71] وكما ألمحنا أعلاه فإنه ينتج عن ذلك أنواع جديدة من العمالة، وهذا ما يلهب موجات المطالبة المتسارعة بإعادة النظر في نظام التعليم، وبرامج التدريب

والتأهيل، وإعادة التأهيل.

واستجابة لمتطلبات الأسواق الجديدة والإدارة الجديدة، فقد أنفقت الشركات المالية على تقنية المعلومات في العام 2001م وحده، في أمريكا وحدها، حيث تتمتع الشبكات بأقصى درجات الكثافة والتقدم، 195 بليون دولار. وهذا يفوق أي صناعة أخرى، كما يفوق إجمالي الناتج المحلي، في السنة نفسها لبلدان متعطشة للتقنية، مثل سنغافورة وفنلندا. وما ينفك الطلب على المعطيات، والمعلومات والمعرفة الفورية في نمو مطرد. وبحلول عام 2002م، بلغت نسبة العاملين في الخدمات المالية 5.5% من إجمالي القوى العاملة الأمريكية.[72]

وفي المملكة المتحدة، وفي حي سيتي في لندن، الذي يعتبر مقر أكبر تجار العالم المتعاملين بالسندات الأوروبية، والمشتقات، والتأمين، هناك ما يربو على مليون شخص يعملون في قطاع المال. وتوجد مراكز خدمات مالية أيضاً في زيوريخ، وفرانكفورت، وطوكيو، وهونج كونج، وسنغافورة. بالإضافة إلى مراكز إقليمية ناشئة من شنغهاي حتى دبي. وتتصل هذه العقد بعضها ببعض بواسطة حاسبات ضخمة، وشبكات فائقة السرعة، تجمع الأموال وتنشرها بهدف الاستثمار، بصرف النظر عن المضاربة.[73]

وقد لعبت التقنية دوراً مهماً في دعم التجارة العالمية وكانت دائماً من أبرز أدوات ووسائل الاقتصادات الجديدة. ففي عام 2003م كان المستهلكون في جميع أنحاء العالم ينفقون ما قيمته 250 بليون دولار على شراء سلع من خلال الأسواق الإلكترونية، أي: ما يعادل 40 دولاراً لكل شخص على سطح الأرض. وقد بلغت

مبيعات التجزئة التي تمت على الإنترنت عام 2003م في أمريكا وحدها 55 بليون دولار. ولقد أسهمت ثلاث عشرة شركة من شركات الطيران، ومنها: اليابانية والهولندية والألمانية والنيوزيلندية وغيرها، في إنشاء سوق للتبادل من أجل عرض بضائعها وعقد الصفقات. وهناك أسواق إلكترونية للتبادل لكثير من الصناعات، بما فيها السيارات، والخدمات، والمواد الكيميائية، والدفاع والرعاية الصحية، والمطاعم، وجميع أنواع خدمات الإصلاح وقطع الغيار.

وفي عام 2003م، قدرت التجارة الإلكترونية التي تمت بين الأعمال مباشرة بأكثر من 1.4 تريليون دولار سنوياً. وهذا يعادل 230 دولار لكل إنسان على سطح الأرض. وسوف يرتفع هذا المبلغ كثيراً في السنوات المقبلة ويغطي جزءاً أكبر من إجمالي التجارة.[74]

وقد عززت الشركات متعددة الجنسية بفضل الإنترنت قوتها وأصبحت أقوى من أن تحتاج دولها الأم لحماية مصالحها، فحجم التجارة الإلكترونية هو نحو 1.3 تريليون دولار يومياً تتم خارج قنوات الدولة الرسمية، وهناك من يرفض هذه المقولات، لأن التجربة العملية تثبت أن الناس يبدون تعصباً لدولهم وأممهم ويوجهون استثماراتهم بالتناسق مع مصالح دولهم، وأن هناك قوانين ووسائل لضبط السلوك عبر الإنترنت، ففي الولايات الأمريكية الخمسين فرض في عام 1999م وحده 2000م قانون لتنظيم شؤون الإنترنت.

وهذا لا ينفي وجود من يحاول بلورة برامج علمية لتحويل الإنترنت لنوع من الحكومة العالمية. من مثل برنامج اقترح في الأمم المتحدة 1999م لفرض ضريبة قدرها سنت أمريكي واحد لكل 100 رسالة بريد إلكتروني يستخدمها الأفراد، بحيث يصبح ممكنا تحويل

هذه المبالغ للدول الأقل تطوراً لتنمية برامج الإنترنت فيها. وبحسب هذا المشروع واستناداً لأرقام (1996 – 2000م)ـ فإن مثل هذه الضريبة كانت ستدر نحو 70 مليار دولار خلال تلك السنوات الأربع.[75]

اقتصاد جديد

وفي العالم العربي فربما تكون الأردن الأكثر توقاً لقيادة التجارة الإلكترونية، فقد سَنَّت عدة قوانين تسهل ذلك وتنظمه، ومنذ 2005 تكاد المعاملات الحكومية أن تكون معتمدة كلياً على الإنترنت في الأردن. وهناك شركات أردنية ناجحة في تقديم خدمات عبر الإنترنت، مثل: أريبيا أون لاين، و BCO وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى تجربة دبي ومهرجانات التسوق، إذ أصبح الشراء منذ العام 2000م متاحاً عبر الشبكة، ويفيد مثل هذا النظام التجاري من دعم 194 شركة للتكنولوجيا تفيد هي من جهتها من ميناء جبل علي الذي يحوي مطاراً يخدم 80 شركة خطوط جوية. ويشير أحد الباحثين إلى أن من أنجح مشاريع التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط ما قامت بها نساء سعوديات، حالت القوانين والأنظمة من انطلاقهن لميدان العمل، فأدرن مشاريع عبر الإنترنت، فهن لا يحتجن في هذه الحالة للخروج من المنزل.[76]

لقد أصبحت التجارة الإلكترونية إحدى أهم دعائم الاقتصاد الحديث، وخاصة فيما بين الشركات، وليس بين الشركات والمستهلك، فحجم التجارة الإلكترونية ارتفع من لا شيء في منتصف التسعينيات إلى 5% من الناتج القومي لبعض الاقتصاديات الصناعية

اليـوم. إن القفـزات المتـسارعة فـي تقنيـة المعلومـات وانتـشارها المتسارع على جميع المستويات جعل منها البنية الرئيسة في التجارة العالمية، وهي ساعدت على اللامركزية في الأمور الإدارية وغيرها.

ولاشك أن القوة لا تكمن في المعلومات وحدها، بل تكمن في الـتمكن مـن صـناعتها ومعالجتهـا واسـترجاعها، وهـذا لا يـتم إلا بالاهتمام بالعنصر البشري القادر على التحكم بها من خلال إجادة اسـتعمال وإنتـاج أدوات التقنيـة وتطويرهـا ونـشرها.[77] كمـا أن الاقتـصاد والنظـام العـالمي بـات مترابطـاً بـشكل أكبـر وكانـت سـرعة انتقال المعلومة والتحليل سبباً في التأثير المتبادل للأسواق، ومن ثم إعطـاء بعـد دولـي للأزمـات الماليـة وتـأثير ذلـك علـى علاقـات الـدول بعـضها بـبعض. وهـذا مـا لاحظنـاه ونلاحظـه فيمـا يجـري اليـوم مـن تأثيرات سلبية بالغة طالت الجميع على أثر الأزمة المالية الحادة التي تعرضت لها الولايات المتحدة بصفتها الدولة التي تقود الاقتصاد العالمي كله.

وفي أثناء الأزمة الآسيوية لعامي 1997-1998م انخفض معدل التبادل في إندونيسيا بنسبة 70 بالمائة في ليلة واحدة. وقد هربت "الأموال الحارة" من البلاد كما لو أن 70 بالمائة من قواها العاملة أعلنت الإضراب عن العمل، وكما لو أن 70 بالمائة من مخازنها أغلقت أبوابها. لقد حدث ذلك نتيجة السرعة الهائلة وفرط النشاط في التعاملات المالية.[78]

لقد دفعت هذه التطورات المذهلة إلى أن وجه العالم نفسه أمام حقائق جديدة في عالم الاقتصاد وفي عالم الثروات: "الثروات غير الملموسة".

وبمناسبة "الثروات غير الملموسة" يقول أحد الباحثين:

"سواء أكنا نحسن قياس الأشياء غير الملموسة أم لا، وسواء أكنا نحميها أم لا، فإن تاريخ الرأسمالية لم يشهد شيئاً كهذا من قبل، ولا شيء كهذا يتحدى مفهوم الملكية بهذا العمق. لكن الانتقال نحو عدم الملموسية الثورية ما هو إلا خطوة في عملية التجديد الهائلة التي تمر بها الرأسمالية، وهي عملية تجديد قد لا تعيش بعدها".[79] وقد قيل هذا الكلام قبل حدوث الأزمة المالية الحالية 2008-2009م التي دفعت على إثارة تساؤلات أصلية تتعلق بمستقبل الرأسمالية، وبتدخل الدولة في حماية الاقتصاد أو دعمه، وأقل ما سمعنا أو قرأنا في هذا الخصوص تصحيح الرأسمالية، أو إعادة هيكلتها بإدخال أفكار جديدة إليها، تتناسب مع الأوضاع الجديدة لخطوط الإنتاج وصناعة الثروات.

إن الناس الذين طالبوا بشراء أسهم جوجل عام 2004م كانوا على استعداد للشراء في شركة كل ممتلكاتها وعملياتها تقريباً "غير ملموسة"، ومحمية بدورها ومدعومة بممتلكات أخرى غير ملموسة. كما أن المستثمرين في برمجيات أوراكل أو في أسواق المعلومات، والمزادات التي تجري على مواقع الإنترنت، لا يساورهم القلق لأنهم لا يملكون مواد أولية، فالممتلكات نوعان الأول: أشياء غير ملموسة ملتفة حول نواة ملموسة. والثاني: عدم الملموسية المضاعفة التي تلتف حول نواة هي ذاتها غير ملموسة. "فإذا وضعنا النوعين معاً، أصبح لدينا فكرة جديدة عن التحول إلى عدم الملموسية الذي يرافق التقدم نحو نظام ثروة يعتمد على المعرفة".[80]

ويعتقد الجميع في أنحاء العالم أن القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة كانت هي سبب سيطرتها على الكوكب، لكن

الحقيقة هي أن المعرفة بأوسع معانيها، والتقنيات الحديثة القائمة عليها هي التي دمجت قوة أمريكا العسكرية مع قوتها الاقتصادية، هي التي دفعت بالاثنتين نحو الأمام.[81]

هناك تطورات متسارعة طرأت على أغلب الفعاليات الإنسانية في عالم اليوم ما جعل التحول إلى المجتمع المعلوماتي حقيقة لا خيالاً.. وهذا التحول شمل جميع الأنشطة الاقتصادية والصناعية والإدارية، وكذلك الخدمات والصحة والأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والمكتبات والشركات والمؤسسات والتعليم والبحث العلمي والتدريب والموسوعات الإلكترونية والأفلام والكتب الإلكترونية، وبالإضافة إلى الألعاب الإلكترونية والرسوم المتحركة للأطفال والمجلات الإلكترونية.

ولابد أن ندرك بأن مجتمع المعرفة هو حرب المخططات والقدرات الكامنة، وقد باتت هذه الحرب فعالة بعد أن أضحت التكنولوجيا وسيلة طيّعة في يد القادرين على تحويل الفكر والمعرفة إلى نظم ومعدات وسلع وخدمات. لقد أصبحت المعرفة أهم مصادر القوة، وهي مورد يفوق في أهميته الموارد المادية والطبيعية. فاقتصادات المعرفة التي يتسابق العالم المقتدر نحوها ليست فرحة، بل إنها بمعنى ما هي السحر وهي الساحر، هي المهارة وهي ذاتها الناتج أو المنتج، فالتقنية هي السلعة التي تعمل على تحويل الأفكار والمعلومات إلى سلع، فتفتح أسواقاً جيدة رحبة لا حدود لها. وهناك أهداف ومتطلبات كبيرة لهيكلة الاقتصاد المعرفي الناتجة عن دمج اتفاقية تقنية المعلومات المنبثقة عن الاتفاقية العامة لتجارة السلع

(الجات) واتفاقية الاتصالات الأساسية المنبثقة عن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)، وعدد الدول التي التزمت بهاتين الاتفاقيتين 77 دولة، وهي تسيطر على 94% من التجارة العالمية في أسواق قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وحصة العالم العربي في هذا القطاع لا تكاد تذكر. وقد اكتسبت الشعوب "الذكية" موقفاً مميزاً في صدارة النظام التجاري العالمي.[82]

ونذكر أنه بعد أن قفز سعر سهم شركة خدمات الإنترنت الأمريكية الشهيرة غوغل إلى أكثر من 700 دولار، تفجر جدل حاد في دوائر المال والأعمال حول إمكانية وجود مبالغة في تقييم سعر سهم الشركة أم أن ظاهرة غوغل مازالت في بدايتها؟ ومكن هذا الارتفاع الصاروخي لسعر السهم شركة غوغل من أن تحتل المركز الخامس في قائمة أكبر الشركات الأمريكية من حيث القيمة السوقية التي تصل إلى نحو 220 مليار دولار، وهذا الرقم يعني أن قيمة الشركة زادت بنسبة 800% مقارنة بقيمتها عند طرحها للاكتتاب العام لأول مرة في العام 2004م لتخلق مجموعة جديدة من المليونيرات والملياردريرات. وهذه القيمة تعني أن ثروة كل من سيرجي برين ولاري بيدج مؤسسي الشركة تصل إلى 20 مليار دولار لكل منهما رغم أن عمرهما لا يزيد عن 34 عاماً.[83]

والعرب يعترفون بأن تقنيات المعلومات هي التي تحدد عصريتهم وقوتهم، أو تقليديتهم وتخلّفهم، وهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما السيطرة على هذه التقنيات ودخول أفلاكها، أو القطيعة معها والانغلاق عنها، ويبدو الخيار الأول راجحاً، لأن شعباً ما لن

يقوى على التعامل مع المستقبل والتفاعل مع معطياته وتحدياته، إلا إذا دانت له القدرات على استقبال المعلومات وإرسالها.

الإنترنت.. فوبيا تدفق المعلومات

بدأ الاهتمام الكبير بالإنترنت في العالم منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، ولم يكن أحد آنذاك يتصور المدى الذي ستصير إليه الشبكة العنكبوتية، بما في ذلك الذين ساهموا في تطويرها. وقد انتشرت بصورة مذهلة في كل مكان في الدنيا، وأصبحت أهم أداة عرفها التاريخ للتواصل الإنساني.

وبحسب هيئة المعلومات الدولية IDS هناك 55 دولة لديها 97% من استخدام الإنترنت، وهي تنفق 99% من الإنفاق الدولي في تكنولوجيا المعلومات.[84]

ويقدر عدد مستخدمي الإنترنت في العالم اليوم بحوالي مليار وخمسمائة مليون مستخدم، أي بنسبة 23.6% من سكان الكوكب، منهم 227مليوناً في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها (74.2% من السكان)،[85] ومنهم في أوروبا، بلغاتها المختلفة، 297 مليوناً (60.7% من عدد السكان)، ومنهم في اليابان 94 مليوناً (73.8% من عدد السكان)، وفي كوريا الجنوبية 36 مليوناً (76.1% من عدد السكان)، وفي الصين 298 مليوناً (22.4%من عدد السكان)،[86] وفي إسرائيل تبلغ نسبة المستخدمين 74% من عدد السكان، ونسبة النمو تصل إلى 191% في الأعوام 2000 – 2007م.

وتعد الدول الإسكندنافية ودول شمال أوروبا، من الدول المتفوقة في عدد المستخدمين، فنسب المستخدمين فيها تتجاوز

أحيانا الولايات المتحدة نفسها واليابان، ففي النرويج 86% من عدد السكان، وفي فنلندا 83% من عدد السكان، وفي هولندا 82.9% من عدد السكان، وفي السويد 80% من عدد السكان، وفي سويسرا 76%، وهكذا... .

وبين المتحدثين باللغة العربية حوالي 50 مليون مستخدم فقط (أي بنسبة 17.3%).[87] وقد دخل الإنترنت إلى السعودية للمرة الأولى في عام 1994م عندما حصلت المؤسسات التعليمية والطبية والبحثية على تصريح بذلك. ثم صدر في العام 1997م قرار وزاري يسمح للعامة بالوصول إلى الإنترنت، وقد تم ذلك في العام 1999م، وفي العام نفسه سمحت الدولة بإنشاء 41 شركة للعمل كمزود لخدمة الإنترنت. وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في السعودية لعام 2000م حوالي 200,000 مستخدم، ثم وصل إلى 2,54 مليون مستخدم في عام 2005م، وارتفع مع نهاية أغسطس 2007م إلى 4,800,000 [88] ليصل إلى 7,700,000 في سبتمبر 2009م.[89]

أما في إفريقيا فإذا استثنينا دولة جنوب إفريقيا، مثلاً، نجد أن بلدان أفريقيا الـ 53 بسكانها الـ 734 مليون اتصلوا مع الإنترنت في شهر واحد هو شهر يناير/ كانون الثاني 2000 بواقع 25 ألف جهاز جديد، وهو معدل أقل من الزيادة التي تطرأ في مدينة مثل نيويورك وحدها في شهر واحد أيضاً، أما عدد المستخدمين في إفريقيا فهم نحو 1.5 مليون شخص، منهم مليون في جنوب إفريقيا وحدها. وكلفة ساعة الانترنت في إفريقيا 14 دولارًا، بينما هي 1.45 دولار في الولايات المتحدة، 3.7 دولار في ألمانيا، و3.25 دولار في

المملكة المتحدة، وثلاثة دولارات في باقي أوروبا.

وعملياً ينحصر استخدام الإنترنت في إفريقيا بفئة الشباب فغالبيتهم ما بين 25-35 عاماً، ويحمل 87% من المتعاملين مع الشبكة في زامبيا، و 98% في إثيوبيا الشهادة الجامعية الأولى. وغالباً ما يستعملون الإنترنت لأغراض فردية؛ كالحصول على قبول جامعي في الغرب، أو الاتصال بأصدقاء وأقارب هناك.[90]

ومعظم مستخدمي الإنترنت يتصلون بشركات تقديم خدمات الإنترنت (ISP) عن طريق الهاتف.[91]

وكانت هناك توقعات بأن يصل عدد متصفحي الإنترنت في العالم بواسطة هواتف الجوال إلى حوالي ثلاثة ملايين شخص في العام 2016م، وهذا ماسبق أن أعلنه لويس نوجاس الرئيس المؤسس لشركة استشارات الكمبيوتر الباريسي.[92]

إن الإنترنت هي الوسيلة الرئيسة لتداول المعلومات في كل مجالات النشاط الإنساني، فطرق المعلومات السريعة توصل إلى معلومات لا حصر لها، في أي زمان ومكان.

الجغرافيا الشفافة

لقد أصبحت تكنولوجيا الاتصالات مصدراً لـ"الجغرافيا الشفافة" من حيث تسهيل مرور المعلومات والاتصال، ولا فرق اليوم بين من يجاورنا و"من يحاورنا"، أي: من له القدرة على الاتصال بنا عبر ملايين الكيلومترات. وهكذا، لحقت صفة "عن بعد" السوق والمدرسة والصحة والحياة عامة، في لغة عالمية واحدة أوجدتها الإنترنت،[93] إذ نشهد اليوم الأنشطة التجارية عن بُعد، والاستشعار

عن بُعد، وعقد المؤتمرات والندوات عن بعد، والتعامل مع المصارف عن بُعد، والتعلّم عن بُعد، والإنتاج والعمل والإدارة عن بُعد، والطبابة وتشخيص الأمراض وإدارة العمليات الجراحية عن بُعد، والمشاركة في التمثيل المسرحي والتلفزيوني عن بعد، والمسامرة عن بُعد، وإصلاح الأقمار الاصطناعية عن بُعد. لقد "فقد المكان سؤدده"، وأصبح البعيد الشاسع في متناولنا، ولنا أن نؤثر فيه، ونتأثر به. وفي المقهى الإلكتروني Electronic Cafe يلتقي الناس من مواقع شتى، لتتوسع دائرة وجود الإنسان، ويبدو وكأنه موجود في أكثر من مكان في وقت واحد.[94]

ومن جهة أخرى؛ فإن الإنترنت، في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تأتي في المرتبة الثالثة من حيث التأثير في الرأي العام، بعد المال وتعاليم الكنيسة. أما عند الأطفال فتحتل الإنترنت، في السنوات الأخيرة، المرتبة الأولى، تعقبهم العائلة، ثم المدرسة، وبعدها وسائل الإعلام المختلفة من تلفزيون وإذاعة. ويدمن على متابعة الإنترنت 70 إلى 80% من الناس من ذوي الدخل المحدود والطبقات الوسطى، وهناك المقاهي التي تقدم خدمات الإنترنت في كل مكان، وقد فاق عددها عدد أفران الخبز. وتزحف أجهزة التقنية المتطورة في كل مكان من أمريكا مع توفر الأجهزة الرخيصة المستوردة من الصين وكوريا واليابان التي أتاحت إمكانية امتلاك مثل هذه الأجهزة بأسعار مناسبة بالمقارنة بأسعار الأنواع المنتجة محليا، وأصبحت صناعة الأقراص المضغوطة وتسويقها وإعارتها تجارة مربحة ورائجة يبلغ حجم أرباحها في الولايات المتحدة مئات الملايين سنوياً.[95]

وماذا يخسر العرب إن انتقلوا من عصر الانتشار الضيق

(Narro casting) إلى عصر الإرسال الواسع (Broadcasting)، حيث يستطيع كل فرد أن يصل إلى المعلومات التي يرغب بها؟ ولكن هذه الأسئلة الممثلة للتيار "الإنترنتي" من الشباب لا تلغي التيار المناهض الذي يقف من الإنترنت مواقف مشابهة لما وقفه أجدادنا من العربة والطائرة والهاتف والراديو والتلفزيون والموسيقى والصورة والنحت، ومجمل المفاهيم التي كانت ترمز إلى الحداثة أو إلى الغرب بشكل عام.[96] فمازالت هناك سلطات دينية واجتماعية تحرم وتجرِّم الإنترنت، وهي تعدها من أبرز المخاطر التي تهدد الأخلاق وتوهن النقاء الثقافي القومي. ومازالت هناك أيضا حكومات تنفق الأموال من أجل عرقلة انتشار الإنترنت في مجتمعاتها، فما بالك بأن ننتظر منها أن تعمم الخطوط السريعة للمعلومات في مدارسها وجامعاتها.[97]

فأمام التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل الذي يحققه غيرنا، نرى أن بعضنا يحاول أن يفرض علينا تصوره في أن قضيتنا الأساسية والملحة هي التصدي لـ "جاهلية" هذا العالم الذي يجب مواجهته، ويجب العمل على إخضاعه لتصوراتنا ومفاهيمنا ومناهجنا، ليصبح بذلك غير جاهلي.[98]

إننا نضيع وقتاً طويلاً في تحليل مخاوفنا، ونهدر جهداً بالغاً في الترقب والتربص بـ"أعدائنا"، وكان الأجدى هو أن نصرف ذلك الوقت، ونبذل ذلك الجهد، في الاستعداد لساحات النزال العلمي، وفي التهيؤ لحلبات الإنجاز الحضاري. وقد قال المفكر البريطاني بول جونسون: "لقد ضيع العالم العربي فرصته الكبيرة التي سنحت له مع طفرة الازدهار النفطي، لقد كان بوسع العرب أن يطوروا

أنفسهم، وكان بمقدرتهم أن ينتقلوا بفكرهم إلى العصر الحديث، وكان بإمكانهم أن يستحدثوا نظاماً اقتصادياً وصناعياً خاصاً بهم، ولكنهم لم ينجزوا هذه المهام، وأنا أتوقع أن يدخل العالم العربي القرن الواحد والعشرين وهم أقل أهمية مما كانوا عليه في السابق".[99]

وهذا ما حدث بالفعل، فالعرب يدخلون اليوم القرن الجديد وهم أضعف مما كانوا عليه في القرن الماضي، فالأمية الهجائية مازالت فائقة، والأمية العلمية لا قبل لأحد بمواجهتها، وبؤر الفقر والعوز تزداد توسعاً لانشغال الناس بالحروب (ست جبهات مشتعلة الآن في العالم العربي، ومثلها جاهزة للانفجار في أي لحظة)، والعرب لم ينتبهوا حتى الآن إلى الوقت الذي يفرّ من بين أيديهم وهم يواصلون غرقهم واندثارهم.

مفتاح المعرفة.. الجديدة

ولابد أن ندرك أن مشكلتنا مع مجتمع المعلومات لا تقف عند مستوى هوان القناعة بأهمية ذلك المجتمع، أو عند مستوى ضعف الاستعداد له من حيث التجهيزات والتدريب وإصدار التشريعات والتنظيمات اللازمة، بل أن مشكلتنا تتجاوز هذه الأمور، على أهميتها، إلى إشكاليات أخرى بالغة الأهمية، وأبرزها علاقتنا الضعيفة بلغة العلم اليوم، والمقصود بـ "لغة العلم": اللغة الإنجليزية، فشئنا أم أبينا أصبحت هذه اللغة في مجتمع المعرفة هي "لغة العلم"، وهي في مجال الاتصال "لغة العالم".[100]

ففي الوقت الذي تضافر فيه مشروع العولمة مع ثورة الاتصال

في إحباط نوازع العزلة بين شعوب الأرض، أي: إلغاء الجغرافيا، وتحطيم الفواصل والعوازل والحدود، وإنهاك السيادات الوطنية أو القومية، واختراق حصون الثقافات المحلية، ونشر وتعزيز قيم حضارية مشتركة.. في هذا الوقت الذي زادت فيه بين شعوب الكوكب فرص التجاور والتحاور؛ أضحت اللغة الإنجليزية هي لغة المشتركات، وهي لغة التجارة والمبادلات والتعاملات، أي: لغة الثقافة الكونية الجديدة، اللغة الأولى للعولمة، لغة السوق الواسعة الواحدة.

اللغة الإنجليزية هي، لغة الاتصال، ونقل المعرفة وتداولها. إنها صديقة الشركات الكبرى التي تتحكم في اقتصاديات العالم بشكل أو بآخر. أما تداول المعرفة، والحوار، والاتصال بأنواعه بين سكان المعمورة، فهو ساحة مستباحة للغة الإنجليزية، ويكفي أن نعلم أن تدفق المعلومات على أهم شبكة للاتصال وتبادل المعرفة (الإنترنت) إنما يتم في 98% منه باللغة الإنجليزية، أما ما يتبقى من ذلك (2% فقط) فهو للغات العالم الأخرى، بما في ذلك اللغات الرئيسة، مثل: الفرنسية، والأسبانية، والألمانية، والعربية، وسواها. كما أن 87% من المبحرين في الإنترنت؛ هم من بلاد إنجليزية اللغة... أما شبكة المعلومات التي صنعت في مختبر أوروبي لفيزياء الجزيئات (جنيف CERN)، فقد وضعت للاستخدام أساساً في الولايات المتحدة، حيث الإنجليزية هي اللغة الوحيدة المفهومة من الجميع. كما أن أهم المواقع التي يتهافت عليها المبحرون، مجاناً، هي بالإنجليزية، وكل واحد يصبح عملياً مساوياً للآخر أمام الشاشة إذا أحسن الإنجليزية المبسطة، هذا بالإضافة إلى أنه يصعب، بل يستحيل، إنشاء الشبكات

إلاّ بها.[101] فهي لغة الوسائل والوسائط وهي، في الوقت ذاته، لغة "صناعة تلك الوسائل والوسائط، وإذا كانت التقنية هي أرقام وأصوات وصور ورموز؛ فان هذه الأمور كلها ما زالت إنجليزية، وما من أحد يستطيع أن يفك أسرارها إذا لم يكن يجيد الإنجليزية، وما من أحد يقدر على أن ينهل من الفرص التي تتيحها (معلومات وأشكال) إن لم يكن يعرف الوعاء الحصري لفكر هذا اليوم الذي ما زال هو اللغة الإنجليزية.

وبما أن العالم قد تحوّل إلى قرية، أو صالون مفتوح متشابك متداخل، وبما أن سكان القرية أو مرتادي الصالون قد ارتضوا، أو تم ذلك رغماً عنهم، أن تكون اللغة الإنجليزية هي لغة الحوار، والتفاهم، والتعاون، وتبادل المعرفة، فلا سبيل لنا نحن العرب، مثلاً، إذا ما أردنا أن ندخل في نسيج عالمنا هذا، وأن نفيد مما أنجز، إلاّ بإجادة تلك اللغة، ويتعذر علينا أن نتصور طريقة أخرى غير هذه الطريقة، ويصعب أن نعتقد بأننا سنلاحق هذا الزخم الهائل، أو هذه الأنهار المتدفقة من المعلومات، دون أن يكون لدينا القدرة الكافية واللازمة على الاتصال المباشر بها. أما مبادرات الترجمة هنا؛ فهي مستحيلة، وهي لا تستطيع أن تفي بأغراض فكرة الاتصال أو تبادل الخبرات، ولن تتمكن جيوش من المترجمين، أو حشد من تقنيات الترجمة، ملاحقة ذلك الانهمار المتدفق من المستجدات، كما أن هذا لا يحقق غايات التفاعل أو التبادل الذي هو من أساسيات أهداف الاتصال اليوم.

ويجمع المتابعون للتجربة الهندية، على أن سرّ انطلاق الهنود

مع العجلة السريعة لنمو المعرفة، إنما كان بفضل إجادتهم سلفاً للغة الإنجليزية، فهذه المزية وفرت عليهم جهوداً كبيرة، وأوصلتهم إلى هدفهم في امتلاك أسرار البرمجيات، والإبداع فيها، بما لم يتحقق بالسرعة نفسها والمستوى نفسه لسواهم، ولو بقي الهنود على لغاتهم المحلية لما استطاعوا أن يتبوأوا الموقع الذي هم فيه اليوم، فقد استطاعت الهند أن تحول اللغة الإنجليزية إلى ازدهار اقتصادي، وقبلها فعلت ذلك اليابان، وهي مازالت تفعل، إذْ تقوم وزارة التعليم، بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية والاتصالية ووزارة الشؤون الخارجية، بتفعيل البرنامج الياباني لتبادل المعلمين (JET Program) بميزانية مقدارها 400 مليون دولار، فيوظف البرنامج معلمين من دول، مثل: أمريكا وبريطانيا وكندا وأستراليا، وأضيفت مؤخراً الهند، من أجل تعليم اللغة الإنجليزية في جميع أنواع المؤسسات التعليمية، بشروط دقيقة وصارمة، بحيث لا يوظف إلا من قامت الوزارة بالتأكد من مؤهلاته، وتاريخه، ورغبته في التعرف على الشعب الياباني. ولهذا فقد تعاقد البرنامج مع شخصيات عالمية، مثل: الكاتب الأمريكي (Feiler Bruce)، والكاتب الكندي (Will Ferguson).

لقد وجد هذا البرنامج من أجل أن يكون في مقدور الأجيال اليابانية مواكبة ما يجري في العالم، ومن أجل أن تتوفر لتلك الأجيال الوسائل التي تمكنها من الثقافة السريعة (ASAP) وتمكنها من تعزيز فرص التكيف والتفاهم المتبادل مع شعوب الكوكب الأخرى. إن كل ذلك لن يتم إلا عن طريق تحسين تعلُّم اللغة الإنجليزية.[102]

ولم يكن أمام الصينيين والماليزيين إلاّ أن يعبروا إلى العالم

الجديد عن طريق الوسيلة ذاتها، ولكن بتعب أكثر، وبجهد أكبر. ولم يحاول الهنود أو الصينيون أو الماليزيون أن يزجوا بتراثهم المحلي أو ثقافاتهم الخاصة في الرهان من أجل مقاومة فكرة تعليم اللغة الانجليزية في المدارس ومؤسسات التعليم الأخرى، لقد اعتبروا أن هذه الأمور هي خارج هذا السياق، فالتراث المحلي والثقافة الخاصة هي فوق الرهانات، وفوق كل الاعتبارات، لارتباطها بالهوية الثقافية والقومية. وإذا كان الواقع الكوني الجديد قد فرض شروطه الخاصة، فلا يعني أن الوفاء بتلك الشروط لابد أن يكون بالضرورة على حساب المحلي والخاص، وإذا كان العالم كله قد رضخ لفكرة العولمة، والاندماج، وتداخل المصالح، وتماهي المفهومات والحدود والسيادات، ولا مفر له، منذ الآن، من القبول بشروط الاتصال، وتيسير تبادل المعرفة، فلابد، إذن، من امتلاك الوسائل التي تناهض العزلة والانكفاء والضعف والخروج من حلبة السباق.

ويمكن في هذا السياق تحويل فكرة "الغزو الأجنبي" إلى مصدر للقوة، وكما لا نعيب على أنفسنا شراء السلاح من الأجنبي لحماية حدودنا وأراضينا، فنحن نأخذ من ذلك الأجنبي، بالتوازي، الوسيلة التي تمكننا من فهمه، وتساعدنا على نقل خبراته، أي لغته، فهو مازال الأفضل في صناعة السلاح، وهو مازال الأفضل أيضاً في صناعة الأفكار، وإذا كان "سلاحه" يساعدنا في الحفاظ على أمننا ؛ فإن لغته اليوم تسعفنا بما نحتاج إليه من أجل إثراء خبراتنا. أما إذا نظرنا إلى هذا الأمر وعلى أنه "تخاذل" يحطب في حبل "التغريب" أو أنه إهمال سيضرّ بثقافتنا المحلية، وهو يمثل خطراً يهدد مستقبل لغتنا وتراثنا، فمعنى ذلك أننا لجأنا عمداً إلى الوجه الآخر "الكالح" للعملة، وهو وجه قد لا ننكره، لكننا نظن أنه من السهل

تعطيله، ويتم ذلك عن طريق تعزيز الثقة في "الخاص" وفي التراث ولغته وتاريخه.

أجل، مازال العرب حتى هذه اللحظة يدرجون "اجتياحات"! اللغة الإنجليزية في إطار "التآمر" على لغتهم وثقافتهم، والمقصود، في نظرهم، هو تهميش المحلي أو الخاص أو تدميره. ولا نرى سبباً للنظر إلى الأمور من هذه الزاوية، أو عن طريق المعادلة البسيطة الآتية: تعلم اللغة الإنجليزية أو إجادتها تساوي إهمال اللغة العربية أو إدارة ظهورنا لها. والربط بين هاتين المسألتين هو أساس سوء الفهم وسوء التقدير. واليابانيون، قبل عشرات السنين، عندما نقلوا المعرفة الغربية إلى ديارهم، لم يفرطوا أبداً في عقائدهم الخاصة، أو تراثهم، أو لغتهم وثقافتهم المحلية، بل كان من أبرز أسباب تميز التجربة اليابانية وقوتها أن اليابانيين كانوا يعمقون إيمانهم بالقيم اليابانية. وعليه، فليس مطلوباً من العرب أن يتأمركوا، أو يستغربوا، أو يتنكروا لثقافتهم ولغتهم من أجل أن يتعلموا لغة العالم الجديد اليوم. مطلوب منهم أن يعززوا هويتهم، وأن ينتصروا لثقافتهم. ومطلوب منهم، أيضاً، أن يكسِّروا حوائط العزلة التي تفصل شبابهم عن العلم والعالم. هاتان مسألتان مختلفتان، وهما متوازيتان، وليستا متعارضتين أو متناقضتين، ولا ينبغي أن تكونا طرفين لمعادلة فاسدة أو مفتعلة.

لقد كان الفرنسيون، في أوقات سابقة، من أكثر الممتعضين من انتشار الإنجليزية في بلادهم، ومن غزوها لشبابهم، ولكنهم، أمام الحقائق الجديدة لهذا العالم الجديد، لم يترددوا في القول، على لسان رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان: "إن الإنجليزية اليوم

هي لغة العالم، وإذا كان غزو اللغة الإنجليزية للعالم فيه خدمة للإنسان، فأنا مع هذا الغزو".[103]

وهذا يذكرنا بالتجربة الكورية الشمالية (فما بالك بالجنوبية)؛ إذ يروي أحد من زاروا بعض المؤسسات التعليمية هناك: أن مما أثار اهتمامه، في واحدة من تلك المؤسسات، فصل اللغة الإنجليزية، المجهز بمعدات سمعية وبصرية متقدمة، وكانت به معلمة تتحدث بلكنة أمريكية واضحة. وقد قال لهم أحد الأطفال في هذا الفصل: "إننا نتعلم اللغة الإنجليزية كي نتمكن من التواصل مع الشعوب الأخرى، وعلينا أن نتقنها كلغتنا الأم، أي: اللغة الكورية". ولم يتفاجأ الطفل عندما قيل له: "لكن اللغة الإنجليزية لغة من تعتبرونهم أعداءكم"، بل أجاب: "علينا أن نعرف أعداءنا أكثر، وأن نعلمهم بلسانهم كيف يعرفوننا". إن تعلم لغات أقوام أخرى قد يكون ضرورة بالنسبة لدولة تداعت عليها الأمم، وتساوى عندها الصديق والعدو، ولم يبق أمامها سوى الاعتماد على أبنائها وإعدادهم لغد أفضل.[104]

نحن نتفق مع من يرى أن عصرنا هذا حافل بصراع اللغات العملاقة العالمية، ويتداعى في هذا العصر كثير من الآداب والفلسفات الخاصة باللغات الهشة، وتلوح إشارات إلى موت اللغات بنسبة عالية أمام "فايروس" اللغة الإنجليزية المتقدمة.[105] ولكننا في الوقت ذاته نعلم أن اللغة العربية ستكون من بين اللغات الأكثر صموداً، فهي لغة يسندها كتاب مقدس؛ هو القرآن الكريم، كلام الله عز وجل ووحيه إلى نبيه.

إن تعليم اللغة الإنجليزية في مدارسنا اليوم، هو في أسوأ

أحواله، فأهدافه غير واضحة، أو أنه، بالأحرى، بلا أهداف ترتقي إلى مستوى تحقيق غاية الاتصال بالعالم، وهو يأتي في الأغلب استجابة لمتطلبات أكاديمية أو إجرائية أو شكلية ضيقة، من أجل إكمال المنهج، فهو مادة من مواده، هذه المادة ليس مطلوباً التعامل معها بالجدية اللازمة. هذا فضلاً عن ضعف المعلمين الظاهر، وقلة التدريب والابتعاث. وربما يعود كل ذلك إلى عدم إدراك أهمية هذه المادة اليوم، أو لأنها مازالت تخضع لعنعنات أو مماحكات وطنية أو قومية أو دينية أشرنا إلى بعضها في مكان سابق، ومازال هناك من ينادي بعدم تعليم اللغة الإنجليزية للتلاميذ الصغار في الابتدائية، وعدم جعلها هدفاً واضحاً للكبار في مراحل التعليم الأخرى، مقروناً ذلك بتمجيد ليس بعيداً عن الهوى الأيدلوجي لبعض الدول العربية التي تعلم طلابها، حتى الطب والهندسة والفيزياء والعلوم الطبيعية الأخرى، باللغة العربية، فجهل أبناء تلك الدول بلغة الفرنجة هو دليل على "انتمائهم" ونقائهم وانعتاقهم من براثن "الاستغراب" والنزعات المشبوهة.

نقولها بملء الفم: إن من أبرز عوائق اتصالنا بالعالم، وبقائنا إلى اليوم خارج مجتمع المعلوماتية، ومجتمع العلم، هو ضعف شبابنا في اللغة الإنجليزية، وليس لنا من طريق للاستيعاب، وبالتالي الإسهام في حضارة العالم، إلاّ بكسر حواجز العزلة من حولنا. ونحن نريد أن نكون جزءاً من عالمنا، وإلاّ تحولنا إلى رهينة عنده، وعالة عليه، فنفقد، بالتالي، السيطرة على مستقبلنا، فيهون تجاوزنا أو حتى سحقنا. ونذكّر بمقولة ذات دلالة في سياق ما نحن فيه: "فما الأُسد سوى مجموعة خراف مصهورة"، وتلك هي طبيعة نمو

المعرفة والأفكار والثقافات والحضارات.

لابد، لتدشين جيل المعرفة، من العكوف على مناهج اللغة الإنجليزية، ومعاملها ومعلميها، ولابد من تكثيف برامج الابتعاث والتدريب والتأهيل، لأن في ذلك قوة لشبابنا من أجل أن يدلفوا إلى خضم معركة العلم، وهذا لن يتم على حساب لغتنا الأم، لغة الدين والتراث والثقافة، بل معها، وفي موازاتها، فلا أحد يقبل بأن يصبح القرآن الكريم غريباً بين أبنائه، ولا أحد يقبل بالتنازل عن تاريخه وتراثه وهويته، كما أن ذلك لن يكون بوابة لـ "الهيمنة" علينا وعلى ثقافتنا، كما يرى البعض، بل لعل ذلك يكون إسهاماً في تحصيننا وإمدادنا بالقوة (الفهم والاستيعاب) لمواجهة كل أنواع الهيمنة ووسائلها وإغواءاتها.

إن المخاطر التي تهدد لغتنا وتراثنا لا تأتي مقاومتها عبر مقاومتنا اللغة الإنجليزية، أو مناهضتنا المجتمع المعلوماتي والاتصالي الجديد نفسه، فنحن في هذه الحالة نخسر كثيراً من جهودنا التي ينبغي أن تتجه إلى تعزيز موقع اللغة العربية في تعاملات الجيل، وفي الوسائل التي يتعرض لها بصفة مستمرة. إن استدراج الشباب إلى حمى لغتهم القومية، والاستمرار في تعزيز موقعها في وجدانهم، دينياً وقومياً، أجدى بكثير من صرف الجهود في مقاومة فرص الاتصال الجديدة التي لن يكون من أبسطها الإسهام في نشر الإسلام نفسه، ونشر الثقافة العربية. وعلينا أن ننظر بإدراك واعٍ إلى ما قدمته الوسائل الجديدة من فرص عظيمة للتعريف بثقافتنا وديننا. ومن ذلك ما تردد في الآونة الأخيرة حول بادرة عالمية ستمهد الطريق لإنشاء خزين تراثي معاصر لكل ثقافات شعوب

الأرض. فقد قررت مؤخراً منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم (اليونسكو) ومكتبة الكونغرس الأمريكية توحيد جهودهما لبناء مكتبة رقمية عالمية. وستشرع المكتبة الرقمية في الإعداد الرقمي لمواد ومقتنيات فريدة ونادرة في المكتبات والمؤسسات الثقافية عبر العالم، وهي ستتيح عرضها مجاناً عبر شبكة الإنترنت. وتشمل هذه المواد عدداً من المخطوطات والصحف والكتب والتسجيلات الموسيقية الصوتية والأفلام والمطبوعات والصور الفوتوغرافية. ويقوم باختيار النموذج أو تطويره إلى جانب مكتبة الكونغرس واليونسكو خمس مؤسسات أخرى هي: مكتبة الإسكندرية، دار الكتب المصرية، مكتبة البرازيل الوطنية، المكتبة الوطنية الروسية (سان بطرسبورغ)، وقد صمم النموذج بالتشاور مع الاتحاد الدولي لروابط المكتبات وأفراد ومؤسسات في أكثر من 40 بلداً، وهو قابل للعمل بالعربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية، أي: باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، بالإضافة إلى البرتغالية. كما أنه يتيح البحث والتصفح تبعاً للمكان والزمان والموضوع والمؤسسة المساهمة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التفاهم الدولي والتفاهم بين الثقافات، ودعم الجودة والتنوع في المضامين الثقافية على شبكة الإنترنت، وسيعمل المشروع على ضم المكتبات ومراكز المحفوظات والمتاحف في كافة أرجاء العالم لإتاحة الانتفاع بكنوزها الثقافية عبر الشبكة. كما يمكن العمل في بناء القدرات في مجال المكتبات الرقمية في البلدان النامية، بحيث تتمكن جميع البلدان وجميع المناطق من المشاركة في المكتبة الرقمية العالمية وتكون ممثلة فيها. وسيكون هذا المشروع بمثابة مرآة وذاكرة للعالم.[106]

ولا ينبغي أن نحصر دور وسائل الاتصال ولاسيما الإنترنت في

ترويج الإباحيات وإنشاء النوافذ المتطرفة والإرهابية والاقتصار على "المحادثات" البليدة Chat، بل لابد أن ندرك بأنها أتاحت، في وجهها الإيجابي، للثقافة العربية فرصاً للإثراء والتلاقح، وهذا يذكرنا ببعض معتقدات إدوارد سعيد حول الثقافة من حيث هي مفهوم ومنتج. فالثقافة، في تصوره: "بمقدار هجنتها يكون ثراؤها"، وهو يرى في ذلك حرباً على الصفاء والنقاء والواحدية "ولقد أبقيتُ في ذهني دائماً، كما يقول، فكرة أن الكرة الأرضية هي في واقع الأمر عالم واحد، عالم لا توجد فيه إطلاقاً فضاءاتٌ خاليةٌ غير مسكونة. وبالضبط كما أن أيّاً منّا ليس خارج الجغرافيا ولا وراءها، فما من أحد منا في منأًى تام عن الصراع حول الجغرافيا. والصراع معقد وشيق لأنه ليس صراعاً حول العسكر والمدافع وحسب؛ بل هو أيضاً صراعٍ حول الأفكار، والأشكال، والصور، والمتصوّرات".[107] ويقول أيضاً: "يتنامى وعيٌ في كل مكان تقريباً بالخطوط القائمة بين الثقافات، بالانقسامات والفروق التي لا تسمح لنا بتمييز ثقافة عن أخرى فحسب، بل تمكننا أيضاً من أن نرى المدى الذي تشكّل فيه الثقافات بنياتٍ صنعها البشر من السلطة والانخراط، أريحيةٍ فيما تشتمل عليه، وتضمه إليها، وتمنحه المصداقية، لكنها أقل أريحية فيما تقصيه، وتحط من قدره. ثمة في جميع الثقافات المحددة تحديداً قومياً، كما أعتقد، تطلع إلى السيادة والسطوة والسيطرة، وتلتقي على هذا الثقافات الفرنسية والبريطانية والهندية واليابانية، وفي الوقت نفسه، ويا للمفارقة، فإننا الآن أشد وعياً من أي وقت مضى لمدى كون التجارب التاريخية والثقافية هجينة مولدة، وللكيفية التي بها تستمد كل منها من تجارب ومجالات متعددة، وكثيراً ما تكون متناقضة، ولكيفية عبورها للحدود القومية، وتحديها ورفضها

الخضوع للعمل الشرطي (البوليسي) الذي تمارسه المذهبياتُ الجامدة، والوطنية الصارخة، هيهات أن تكون الثقافات وحدانية موحدة أو مستقلة ذاتياً، بل أنها بحق لتكتسب عناصر "أجنبية"، وأخريات، وفروق تفوق ما تقوم واعية بإقصائه. من يستطيع في الهند أو الجزائر اليوم أن يعزل بثقة المكوّن البريطاني أو الفرنسي للماضي عن الوقائع الراهنة؟ ومن في بريطانيا، أو فرنسا، يستطيع أن يرسم دائرة واضحة حول لندن البريطانية أو باريس الفرنسية، بوسعها أن تقصي وقع الهند أو الجزائر وتأثيرهما على هاتين المدينتين الإمبراطوريتين".[108]

ويقول كمال أبو ديب، تعليقاً على الاعتقاد بأن دعوى الهجين هي حربٌ على مفاهيم الصفاء والنقاء والواحدية: "ومع أنني شخصياً شننت مثل هذه الحرب، فإنني لا أدفع بقضية الهجنة إلى موقع الصدارة من تصوّر الثقافات وحيويتها، ولا أتبنى الهجنة في تجلياتها القصوى؛ فللهجنة حدود تنقلب بعدها إلى زندقة وبندقة. وليس من المصادفة أن العربية في الجوهر ترى الهجين ذروة البياض الصافي، والمختلط المستهجن في آن واحد، فالعربية، من حيث هي لغة وبنية معرفية، جسدت فهماً عميقاً للهجنة؛ وبين أوّل من تعامل ثقافياً مع هذا المفهوم المجتمع العربي العباسي الذي ابتكر مفهوم المولَّد، وهو في لغة ادوارد سعيد ومريديه الهجين تماماً. ولقد أطرى العربُ المولّدين، لكنهم أيضاً أدركوا أن الاندفاع في التوليد إلى مرحلة قصوى يضيع الوهجَ الحقيقي في الثقافات ويمسح شخصيتها، أي: هويتها".[109]

في تلاقح ثقافتنا العربية مع ثقافات الشعوب الأخرى ثراء كبير

لثقافتنا ولخيالنا ولوجداننا، كما أن في اتصالنا بالشعوب الأخرى فرصة للتفاهم الذي يعني الاستيعاب والاحترام والتبادل.

والتقنية التي حولت الإنسان من الصيد إلى الزراعة مستغرقة نحو عشرة آلاف عام، ارتفعت وتيرتها خلال القرون الثلاثة الماضية محققة قفزات صناعية هائلة (مجتمع الصناعة)، وقد هبطت مرة واحدة، في كل مكان من العالم، ثم جاءت بعد ذلك ثورة الاتصالات الإلكترونية (مجتمع ما بعد الصناعة) في النصف الأخير من القرن العشرين، لتفتح عالماً جديدًا من النوافذ (windows) الإلكترونية تطل على ثقافات العالم، وتوصل الشعوب بعضها ببعض محكومة لغوياً "بالشهيّة" الإلكترونية التي يرمز إليها بالتفاحة المقضومة في بدايات النصوص الإلكترونية.[110]

معضلة العربية

إن تعليم اللغة الإنجليزية لأجيالنا لا يقتضي بالضرورة التهاون في الاحتفاء بالعربية، كما لا يعني أن ذلك سيكون سبباً لضعفها. وإذا كانت هناك من مخاطر تعترض العربية، في عصر الاتصالات الجديد، فهي مخاطر تنتمي إلى منظومة ظرفية وفنية أخرى ذات صلة مباشرة بتحديات "التقنية" نفسها، وهي ذات علاقة، في الوقت ذاته، بطبائع المنظومة الاتصالية برمتها. فعلى المستوى التقني والفني، مثلاً، داهمنا معجم جديد، ركيك أحياناً، ومنغلق ومبهم أحياناً أخرى، ومن لوازم فهمه أو تقويمه التآلف مع مكونات وأدوات وخدمات التقنية ذاتها من جهة، ومن الجهة الأخرى أن نكون، في الأقل، على شيء من معرفة باللغة الإنجليزية، وبدون ذلك ستبدو مواد ذلك المعجم على قدر من الغرابة، أو الطرافة، أو الانغلاق

وصعوبة الفهم. فالجهل بمكونات البيئة التكنولوجية، وبأدواتها ووسائلها، وبمزاجها، وبثقافتها، يحجب عن ذلك المعجم إمكانية الانفراج في المعنى أو الدلالة. وقد يأتي انغلاق الأفهام أحياناً من ركاكة في التركيب، أو من إنزال لبعض الألفاظ في غير مواقعها، أو من نحت وتوليد لمفردات أو مصطلحات جديدة، ويكون في الغالب نحتاً أو توليداً لا يخلو من التعسف. والواقع أن مثل هذه التحديات تواجه اللغة الانجليزية ذاتها وغيرها من اللغات الأخرى التي اقتحمت التقنيات الجديدة فضاءاتها وداهمتها من كل اتجاه، بل هي في اللغات الأخرى، غير الإنجليزية، تبدو أكثر فداحة؛ مما اضطر تلك اللغات إلى استقبال واستيعاب مصطلحات ومفردات التقنية كما هي، فضلاً عن محاولات للترجمة أو النحت والتوليد قد تظهر في أكثر الأحيان شديدة الغرابة انسجاماً مع سياقات اللغة المحلية، ولنأخذ مثلاً على ذلك لغات كبرى؛ كالفرنسية والأسبانية والألمانية وغيرها. وهذا يعني أن الثقافات واللغات الكونية مرت وتمر بمنعطفات بالغة الأهمية في خضم الثورات التقنية والاتصالية التي لم تعد تعرف التوقف.

ومن جهة أخرى، "فقد جعلت تكنولوجيا المعلومات من الثقافة صناعة قائمة بذاتها، لها مرافقها وسلعها وخدماتها، وأضافت إلى قاموس الثقافة مفاهيم جديدة، مثل: صناعة الأخلاق، أمية الكمبيوتر، الطبقية المعلوماتية، الرأسمالية الفكرية، الإيماجولوجيا Imagology ، الموسيقى المحسوسة Concrete Music ، الفيديو التجاوبي Interactive video، وهي لم تستحدث مفاهيم جديدة فقط، بل أضافت على مفاهيم ثقافية سابقة صفات ومضامين جديدة في مجالات الأدب والنقد والتذوق الأدبي، وكذلك فيما

يخص دور الأديب والناقد والقارئ".[111]

وكيف يمكن لأي أحد أن يتآلف مع الدلالات الجديدة، والمفاهيم الجديدة، إن لم يكن من الأصل وثيق الصلة، أو على صلة معقولة، بالبيئة التكنولوجية الجديدة التي تحول الثقافة إلى سلعة، وإلى خدمة أحياناً. وهذا ما يزيد في نوازع العزلة بالنسبة على الشعوب أو الأمم التي لم تعط تقنيات العصر ما هو حري بها من الاهتمام، فتسعى على توطينها، وإلى الأخذ بجميع أسبابها. إذ يصعب على تلك الشعوب والأمم التواصل مع المنجز الثقافي للأمم والشعوب الأخرى المتقدمة. وتلك الصعوبة لا تنحصر في الجانب الإجرائي من حيث السرعة واليسر، ولكنها تتعدى ذلك إلى مستوى الانسجام في التفاهم والتبادل.

وقد قيل بأن الكتابة تجعل "الكلمات" تظهر مشابهة للأشياء، لأننا نفكر بها من حيث هي علامات مرئية تشير إلى كلمات يقرأها من يفهم تلك العلامات.[112] وقد ننقل لكم هنا هذه الحكاية: تخيل نفسك تكتب نصاً عن الخيول لأناس لم يروا في حياتهم حصاناً، فتبدأ بمفهوم مبني على خبرة هؤلاء الناس المباشرة بالسيارات. فتذكر لهم بأن الخيول هي "سيارات بلا عجلات"، شارحاً لهم وجاهداً في أن تعطي المصطلح معنى لا يخرج عن عالم الخيل. سوف تقول لهم إن السيارة التي هي بلا عجلات تمتلك أظافر ضخمة تسمى حوافر؛ وتمتلك بدلاً من الأنوار الأمامية، عيوناً ؛ وتمتلك بدلاً من "المنبه" صوتاً اسمه صهيل، وبدلاً من طبقة الطلاء شعراً، وبدلاً من البنزين للوقود علفاً، وهلم جرّا. ولكن مهما فعلت ففي النهاية سترى أن الخيول أصبحت، عند هؤلاء، أي شيء إلا

الخيول.[113] لأن هؤلاء ليس لديهم أي تصور مسبق عن شيء اسمه خيول. ولكي يفهموا بالضبط ما هي الخيول أحضر لهم خيلاً حقيقياً، أو على الأقل قدم لهم حيواناً قريب الشبه، ثم أشرع في الشرح والمقارنة، وسيفهمون ما معنى حوافر، وما معنى صهيل، وما معنى علف، وسينشأ هكذا التعارف، ومن ثم التآلف بين اللغة والخيل وهؤلاء الناس، وربما تتطور العلاقة الجديدة فيصبح المتوهم واقعاً وممارسة.

الجهل بالأشياء هو الذي يجعل التعبير عنها مضللاً أو غامضاً أو مبهماً، ولهذا فليس من المؤكد أن يكون ما يطرأ على لغتنا أو ثقافتنا من مفردات أو تعبيرات واضحة أو شافياً لنا من حيث الاستيعاب والدلالة، وذلك لسبب بسيط؛ هو أن علاقتنا بالتقنية ذاتها إنتاجاً واستهلاكاً، ومرة أخرى يصبح الجهل بالأشياء عائقاً في طريق إنزال المفردات والمصطلحات على واقعها التقني، ودهشتنا تزداد كل يوم عندما نكتشف، من خلال تعميق ومواصلة تعارفنا وتآلفنا مع التقنية، دلالات ومدلولات لم تكن تخطر على البال.

وفي نهاية المطاف، الإنترنت هي أهم "تطور ثقافي منذ سيطر الإنسان على النار، ولكنها سيطرة مستجدة تقتل لغاتنا المألوفة الجميلة، وفي الوقت نفسه تجذبنا نحو لغات ومفاهيم اتصالية" مستحدثة لم نكن نعرفها من قبل.[114]

ويقال إن لغات الحاسب الآلي، على نحو كلي، لا تشبه اللغات الإنسانية أبداً، من حيث إنها لا تنمو من اللاوعي، بل تنمو مباشرة من الوعي. و"قواعد" لغة الحاسب الآلي تقرر أولاً ثم تستعمل بعد ذلك. أما "قواعد" النحو في اللغات الإنسانية الطبيعية؛ فتستخدم

اللغة أولاً، ثم يمكن أن تستخلص القواعد من خلال الاستخدام، ويعبر عنها بشكل واضح في كلمات، وإن كان ذلك لا يتم إلا بصعوبة، ولا يكتمل أبداً.[115]

هوامش الفصل السابع

(1) أحمد شهاب، تأثير العولمة على وضعيات المرأة المسلمة، مجلة الكلمة، مجلة فصلية تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، 25 مارس 2007، http://kalema.net/v1/?rpt=581&art

(2) ألفن توفلر وهايدي، أشكال الصراعات المقبلة، تعريب صلاح عبدالله، ط1 دار الأزمنة الحديثة، بيروت 1998، ص.ص38-39 .

(3) جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبدالله، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2008، ص198 .

(4) انظر السابق، ص39 .

(5) انظر السابق، ص199 .

(6) نسيم الخوري، (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ط1، بيروت 2005م، ص19 .

(7) Michael Dertonzos, Comment Les nouvelles technologies vont changer notre vie? (Paris: Calman-Levy, 1999), pp. 80-85

نقله نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص427

(8) ألفن توفلر، وهايدي، إنشاء حضارة جديدة، سياسة الموجة الجديدة، اتحاد الكتاب العرب، 1998م، ص82 .

(9) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 184 الكويت، ص ص 19-20 .

(10) انظر السابق، ص ص 19-20 .

(11) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص69

(12) انظر السابق، ص19.

(13) F.H. Cardoso, "Les Technologies d'information et de communication dans le sud la mondialisation force," Revue tiers-monde (Paris), no. 138 (avril-juin 1994), p. 423

نقله نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص393 .

(14) Richard Falk, "Vers une Domination mondiale de Nouveau type" Le Monde diplomatique (mai1996), p. 17

نقله نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص419. ثلاث عمليات تكشف عن جوهر العولمة، الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات فتصبح مشاعة لدى جميع الناس، أما الثانية: فتتعلق بتذويب الحدود بين الدول. وأما الثالثة: فهي، زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وانظر مي العبد الله سنو (د.) الاتصال في عصر العولمة، الدور والتحديات الجديدة، ط2، دار النهضة العربية، بيروت 2001، ص63 .

(15) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، ص24.

(16) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية: دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات مع تقديم رؤية إستراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006

http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc

(17) As Soon As Possible.

(18) www.ISOC.org

(19) توماس فريديمان، ما هي العولمة، شؤون الأوسط العدد 88، اكتوبر1999م نقلاً عن New York Lines (September 1997)

(20) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، ص ص 270–271 .

(21) انظر السابق، ص273.

(22) صحيفة الشرق الأوسط، 3 أبريل 2008م.
(23) فيصل عباس، صحيفة الشرق الأوسط، 19فبراير 2009م.
(24) انظر السابق.
(25) صغر التدوينات جعل الخدمة عملية للأخبار العاجلة، ومع تسجيل عدد كبير من الإعلاميين في هذا الموقع، أصبح له أهمية إخبارية متزايدة.
(26) "فليكر" يتضمن فقط المحتوى المزود من قبل المستخدمين، وقد اشتراه محرك البحث الشهير "ياهو" في عام 2005م، وتلا ذلك بعامين إقفال خدمة "ياهو للصور"، بعد أن تم نقل كافة الصور إلى "فليكر".
(27) فيصل عباس، صحيفة الشرق الأوسط، 19فبراير 2009م.
(28) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص436 .
(29) كلارك هويت، صحيفة الشرق الأوسط، 19فبراير2009م.
(30) انظر السابق.
(31) محمد فتحي يونس، صحيفة الشرق الأوسط، 30أكتوبر2008م.
(32) كلارك هويت، صحيفة الشرق الأوسط، 19فبراير2009م.
(33) انظر السابق.
(34) فيصل عباس، صحيفة الشرق الأوسط، 19فبراير 2009م.
(35) كلارك هويت، صحيفة الشرق الأوسط، 19فبراير2009م.
(36) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص435 .
(37) محمد فتحي يونس، صحيفة الشرق الأوسط 30أكتوبر 2008م.
(38) صحيفة الشرق الأوسط، 9أكتوبر2008م.
(39) انظر السابق، 2أكتوبر2008م.
(40) انظر السابق.

(41) محمد فتحي يونس، الصحافة الإلكترونية.. مجال أكاديمي جديد يتطور يوماً بعد يوم، صحيفة الشرق الأوسط، 30اكتوبر2008م.
(42) فيونا سبرويل، صحيفة الشرق الأوسط، 30أكتوبر2008م.
(43) انظر السابق.
(44) صحيفة الشرق الأوسط، 12يونيو 2008م.
(45) انظر السابق، 19 يونيو 2008م.
(46) انظر السابق.
(47) انظر السابق.
(48) انظر السابق، 26 نوفمبر 2008م
(49) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص440 .
(50) صحيفة الشرق الأوسط، 27نوفمبر 2007م.
(51) انظر السابق، 10أكتوبر 2007م.
(52) انظر السابق، 27نوفمبر 2007م.
(53) انظر السابق، 23مارس 2007م.
(54) صحيفة الوطن، 27أكتوبر2007م.
(55) صحيفة الشرق الأوسط، 27مارس2008م.
(56) انظر السابق، 27مارس2008م.
(57) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص474 .
(58) أونج والترج، الشفاهية والكتابية، ترجمة، حسن البنا عز الدين، عالم المعرفة 182، الكويت، ص.ص 47-48 .
(59) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، ص15.

(60) تنتشر الإباحية على شبكة الإنترنت لتصل إلى 12% من نسبة المواقع، كما أن عدد صفحاتها في تزايد مستمر، ما يعني فشل توقعات المراقبين بتناقص المواد الإباحية على شبكة الإنترنت؛ فقد زاد عدد الصفحات الإباحية من 260 مليون صفحة في العام 2003م، إلى 347 مليون صفحة في العام 2004م، لتصل في العام 2007م إلى 425 مليون صفحة، وما ربحته الولايات المتحدة عبر إنتاج المواد الإباحية من خلال الإنترنت وصل في عام 2006م إلى 2,8 مليار دولار، من أصل 13,3 مليار دولار هو دخل الولايات المتحدة من تجارة الجنس بكل أشكالها، والولايات المتحدة التي تعد في الوقت نفسه، مركزًا لأكبر منظمات محاربة الإباحية، تنتج نحو 89% من إجمالي المواد المنتجة على مستوى العالم، بينما تنتج ألمانيا 4% وبريطانيا 3%، ويظهر على الإنترنت كل يوم 266 موقعاً إباحياً ما بين مواقع مجانية أو في مقابل اشتراكات، صحيفة الشرق الأوسط، 4نوفمبر2007م.

(61) محمد بن حامد الأحمري (د.) ملامح المستقبل، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 2005م، ص ص31-34 وص70.

(62) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية استراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م.
http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc

(63) ألفن توفلر، وهايدي، الثروة واقتصاد المعرفة، ترجمة محمد زياد يحيى كبه، الرياض، جامعة الملك سعود، 2008، ص40 .

(64) مي العبدالله سنو (د.) الاتصال في عصر العولمة الدور والتحديات الجديدة، دار النهضة العربية، بيروت ط2، 2001م، ص99-100 .

(65) حسين شبكشي، صحيفة الشرق الأوسط، 17 نوفمبر 2008م.
(66) ألفن توفلر وهايدي، الثروة واقتصاد المعرفة، ص 53 و ص 82 .
(67) انظر السابق .
(68) حمد بن عبدالله اللحيدان (د.) صحيفة الرياض، 7 نوفمبر 2008م.
(69) ألفن توفلر وهايدي، الثروة واقتصاد المعرفة، ص420 .
(70) انظر السابق، ص325 .
(71) انظر السابق، ص160 .
(72) انظرالسابق، ص ص 427-428.
(73) انظر السابق، ص ص 427-428.
(74) انظر السابق، ص ص 422-423 .
(75) ماركوس فراندا، تطور الإنترنت والسياسة في خمسة أقاليم في العالم، http:www.aljazeera.net/MR/exeres19c10754B.AC4u-416B-BC86-088DEBC3A11.ntm
(76) انظر السابق.
(77) حمد بن عبدالله اللحيدان، (د.) الثقافة الإلكترونية والمعلوماتية محور مجتمع المعرفة، صحيفة الرياض، 14 نوفمبر 2008م.
(78) ألفن توفلر، وهايدي، الثروة واقتصاد المعرفة، ص409 .
(79) انظر السابق، ص399.
(80) انظر السابق، ص394.
(81) انظر السابق، ص317.
(82) فواز العلمي (د.) صحيفة الشرق الأوسط، 25 ديسمبر 2007م.
(83) صحيفة الشرق الأوسط، 3نوفمبر2007م، يبلغ عدد مهندسي "غوغل" في مكاتب أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا نحو 900، ما يجعل إجمالي عدد الموظفين فيها نحو 1800، بحسب تقدير ماتوس. ويصل عدد موظفي غوغل في العالم إلى نحو 17 ألفاً، صحيفة الشرق الأوسط 16 مارس 2008م.

(84) ماركوس فراندا، تطور الانترنت والسياسة في خمسة أقاليم في العالم
www.aljazera.net/MR/expres/6c10754B.AC44-416B-BC86-88DEBC3AE11.htm

(85) وهي من النسب المتدنية مقارنة بدول أخرى.
ويكيبديا الموسوعة الحرة: أخذ في 5ديسمبر 2009م
www.wikpedia.org.com و Internet World Stats.
ويلاحظ أن أعلى نسبة نمو في البلدان العربية هي في السعودية، (112%) والإمارات (96%).ومن أفضل البلدان العربية في نسبة المستخدمين الإمارات(60.9% من عدد السكان)، البحرين(55.3% من عدد السكان)، قطر(52.3% من عدد السكان)، والكويت(37.1% من عدد السكان)، وهكذا...فإن حوالي 60% من مستخدمي الإنترنت في العالم العربي هم موجودون في منطقة الخليج، وهي تمثل 11% فقط من تعداد سكان العالم العربي. وفي السعودية، صدرت دراسة عن "استخدامات الإنترنت في المجتمع السعودي" في العام 2004م أنجزها مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، وشملت المناطق الرئيسة في السعودية، وقد أشارت الدراسة إلى أن نسبة مستخدمي الإنترنت في عينة الدراسة يصل إلى 51.2%، وهي بين الذكور تمثل 56.6% وبين الإناث تمثل 45.6%، وتوزعت أنماط الاستخدام لدى أفراد العينة وفق النسب التالية: الحصول على الأخبار 88.4%، الحصول على المعلومات 95.1%، الاطلاع على الآراء 85.5%، المستخدمون للدردشة 67%، المستخدمون للتواصل مع الآخرين 81.8%، المستخدمون للمشاركة بالمنتديات 66.1%، المستخدمون للاستماع 75%، المستخدمون لمشاهدة الأفلام والصور 70.6%، المستخدمون للألعاب 62.2%، المستخدمون للبيع والشراء 32.1%، المستخدمون لغرض التعليم 80.6%، والمستخدمون لأغراض أخرى

13.9%. وفي دراسة أخرى أنجزها المركز نفسه عن "الشباب السعودي: الهموم والمشكلات والتطلعات" في العام 2005م، وشملت مناطق السعودية الرئيسة، أشارت الدراسة إلى أن 64.6% من أفراد العينة يستخدمون الإنترنت وبدرجات متفاوتة.

(86) ويكبيديا الموسوعة الحرة: أخذ في 5 ديسمبر 2009م.
www.wikpedia.org.com

(87) انظر السابق.

(88) محمد البهلال، صحيفة الرياض 30 أكتوبر 2007م .

(89) http://www.internetworldstats.com/stats5.htm

(90)ماركوس فراندا، تطور الإنترنت والسياسة في خمسة أقاليم في العالم
www.aljazera.net/MR/expres/6c10754B.AC44-416B-BC86-88DEBC3AE11.htm

(91)عبدالله الدبيخي (د.) دور الإنترنت في تنمية الاقتصاد الوطني، تقديم لصناعة الإنترنت وأجزائها المختلفة، نقله المنيع، محمد عبدالله (د.) الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ، الرياض، 13 - 2002/10/17م. أخذ في 2006م
www.planning.gov.sa/PLANNING/ALL%20PRESENTATION/DAY1/1D-HIGHER%20Education/7-Mohamed%20Almannie.ppt

(92) http://www.zdnet.fr/actualites/internet/0,39020 774,3930 3320,00. htm

(93) Philippe Queau, "Internet, media pour le XXI eme Siecle," Le Monde diplomatique (aout) .

نقله نسيم الخوري (د.) في الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص384.

(94) نسيم الخوري (د.) في الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص384، وانظر نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، ص15 .

(95) أسماء أحمد، صحيفة الرياض، 9 ديسمبر 2007م.

(96) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص420، وعلى رغم الفوائد الجمة للانترنت على صعيد المعلومات والأساليب التربوية والثقافية، فإنها أصبحت في العالم العربي خصوصاً الداعم بامتياز للجرائم المنظمة والجرائم الإرهابية وانتشار ثقافة الموت والرعب كما هو ملاحظ في أغلب الأحيان على مواقع "القاعدة".

(97) سنّ العراق، مثلاً، قانوناً في العام 1997-1998 يحظر الدخول إلى الإنترنت. وتقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في السعودية بجهود كبيرة لحظر بعض مواقع الإنترنت، مرة دفاعاً عن الأخلاق ومرة محاربة للإرهاب، الخ... وكذلك يفعل الأردن وغيره.

(98) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، ص28 .

(99) انظر السابق، ص25.

(100) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص ص 432–433 .

(101) انظر السابق، ص432 .

(102) ميسون الدخيل، صحيفة الوطن، 22مايو 2007م.

(103) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص434 .

(104) عزت شحرور، استراتيجية التعليم في كوريا الشمالية تركز على النخب، أخذ في 16أبريل2007م www.aljazeera.net/News/aspx/print.htm

(105) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص477 .

(106) صحيفة الشرق الأوسط 18أكتوبر2007م.

(107) إدوارد سعيد (د.) الثقافة والإمبريالية، ط3، دار الآداب للنشر، بيروت 2004م، ص78 .

(108) انظر السابق، ص85.

(109) انظر السابق، ص34.

(110) الملاحظ أن منظومات كبرى من النصوص التي نشهدها على شاشات الحواسيب والبرامج تبدأ برسم صغير لتفاحة مقضومة. وقد اعتمدتها شركة Apple (التفاحة) الأمريكية شعاراً لها. نسيم الخوري، (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص71 .

(111) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، ص ص 269–270.

(112) أونج والترج، الشفاهية والكتابية، ص48.

(113) انظر السابق، ص ص 49 – 50.

(114) نسيم الخوري (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص386 .

(115) أونج والترج، الشفاهية والكتابية، ص44.

الفصل الثامن

"اذهبوا إلى الغرب وتجاوزوه"

”

لا يكفي أبداً أن نوالي البعثات إلى الخارج، حتى وإن كان مخططاً لها، ما لم نهيئ البيئات العلمية، والحواضن التكنولوجية التي تستوعب هؤلاء عند عودتهم، وما لم نجعل من تلك البيئات الوجهات الأكثر إغراءاً لهم ليس فقط بما تحققه لهم من كفاية فلا تجعلهم يغرقون في البحث عما يحل مشكلاتهم، ولكن أيضاً بما توفره لهم، من إمكانات وتشريعات ووسائل عن طريقها فقط يستطيعون أن يجدوا أنفسهم، وأن يحققوا ذواتهم، في الإبداع والتطوير والإضافة.

“

"اذهبوا إلى الغرب وتجاوزوه"

الكلام الذي يقال للأفارقة يمكن أن يقال مثله لغيرهم من الشعوب المتخلفة، وفي مقدمتها الشعوب العربية. ومن أين لنا بديفيد كينغ البريطاني يأتي إلينا ليبلغنا حكمته، وليجعلنا نمسك بالطريق الذي سيقودنا إلى الفلاح، لنخرج من قوقعة الضعف والفقر والتخلف، وندلف إلى رحابات قرننا الجديد؟! من أين لنا بإمبراطور ياباني، اسمه ميجي Meuji (1868-1912م)، يدفعنا إلى خارج أسوارنا الحصينة، ويجعلنا نضبط مشيتنا على إيقاع العصر الذي نحن فيه؟! نريد ديفيد كينغ يقول لنا: ليس للعرب أن يحرزوا أي تقدم بناء على ما لديهم (فقط)، ونريد إمبراطوراً (ميجي آخر) يصرخ في وجوهنا: "اذهبوا إلى الغرب.. وتجاوزوه"... بل يمكن له أن يقول لنا أيضاً: "اذهبوا إلى الشرق.. وقلدوه".

إن تطوير التعليم في اليابان، ومراجعة خططه وبرامجه، وإعادة بناء أهدافه، هي كلها تطبيق عملي لفلسفة اليابانيين في علاقتهم مع التقدم، ومع فكرة المضي إلى الأمام. فقد أخذوا على أنفسهم، في تصورهم للمستقبل، توطين التجارب الناجعة واستنباتها والإضافة

إليها، وظلوا دائمي التطلع إلى أن يكونوا في مقدمة شعوب الأرض بالتفاعل مع ما يجري، بالاقتباس أو المحاكاة أو التلاقح. واليابان لا تتردد في الاستعارة، أو إعادة إنتاج ما تنجزه الشعوب المتقدمة، ثم تضيف إليه ما تقتضيه العبقرية اليابانية. لم تقبل اليابان أبداً بدور المتفرج، أو دور المستهلك، بل اختارت أن تأخذ مكان "الشريك" الذي يأخذ ويعطي، ويهضم ويفرز، ويتعلم ويضيف.

ومن هنا يأتي القول إن اليابان ظلت شديدة الوفاء لشعار الإمبراطور ميجي عندما باح لليابانيين بما يعتلج في صدره، والعالم يتوثب من حوله، ومن أمامه، ومن ورائه.. لقد قال بملء صوته، لمجتمع محافظ وشديد الاعتزاز بذاته وتراثه: "اذهبوا إلى الغرب وتجاوزوه"، ولضمان حسن تنفيذ هذا الشعار، وكما يروي تاريخ النهضة اليابانية، فقد أرسلت الحكومات اليابانية المتعاقبة عشرات البعثات العلمية إلى مختلف الدول الأوروبية والأمريكية المتطورة، واستقدمت آلاف الخبراء من تلك الدول، ودفعت لهم رواتب عالية جداً، تفوق أحياناً رواتب الوزراء اليابانيين، وبعد أن استفادت منهم بشكل مكثف عادوا إلى بلدانهم، تاركين للخبراء اليابانيين الجدد مهمة إكمال المهمة، بما يتلاءم مع طبيعة مجتمعهم.[1]

وما فتئ النموذج الياباني يمثل قدوة لغيره من الشعوب الطامحة إلى التقدم، وإلى البحث عن الحكمة، فهي الأخرى تعتمد إرسال البعثات من الشباب للتزود بالعلم الجديد، والخبرات الجديدة.

الحضارات لا تنشأ في العزلة

ويذكر أن اليابان، ما بين عامي 1872م و1892م، أفادت من

خدمات حوالي 19000شخص، من الأساتذة والمهندسين والحرفيين الأجانب، وذلك بغرض إحداث التحول الجذري المطلوب في مؤسساتها التعليمية والحكومية والخاصة. وقد استطاعت، من خلال الاستفادة من التقدم التقني والتكنولوجيا الحديثة في أوروبا الغربية، أن تبني اقتصاداً وطنياً متيناً، نهض باليابان من مراحل التخلف إلى مصاف الدول المتطورة، ودول المنافسة الاقتصادية.[2]

ولقد أكدت التجربة اليابانية في الابتعاث، أو استقدام الخبرات الأجنبية أهمية التواصل بين الثقافات، والاحتكاك بين البشر في مشروع بناء الحضارات، فالحضارات لا تنشأ في العزلة، ولا تنمو في الظلام، كما أن المعرفة هدف أساس في مشروع التنمية، وهي صلب هذا المشروع وماؤه وهواؤه، ولا ينبغي التردد في البحث عنها وملاحقتها أينما وجدت، ومهما كلفت من الأثمان.

لم يكن خيار التقوقع والانغلاق مطروحاً على ملهم النهضة اليابانية الحديثة الإمبراطور ميجي. وهو لم يكن، في الوقت ذاته، مستعداً للتفريط في تراث اليابانيين. لم يضع في ميزان تجربته ثنائية الانفتاح المطلق في مقابل الانغلاق المتمترس وراء الخوف، وضعف الثقة بالنفس وبالخاص وبالتراث، بل مضى يعلم أجيال اليابانيين طرق البحث عن"الحكمة" ووسائل مقومات المستقبل الأقوى أينما وجدت. فنهضت اليابان، وأعادت إنتاج حضارة الغرب، وتفوقت على نفسها، وعلى أقرانها، بل لعلها في كثير من منجزاتها تفوقت على معلميها وملهميها وفي مقدمتهم الغرب وأمريكا ذاتها.

وفيما عدا اليابان فقد اعتمدت الدول الآسيوية التي تروم التقدم برامج مكثفة للابتعاث ولنقل الخبرة، وللإفادة من التجارب

الناجحة في العلم والنمو، إذ يمثل الطلاب الآسيويون في الولايات المتحدة وحدها اليوم نحو 59% من إجمالي الطلاب الأجانب. وتعد الهند اليوم أكبر مصدر للطلاب المبتعثين إلى الولايات المتحدة، حيث بلغ عدد طلابها في الموسم الدراسي 2006/2005م نحو 76,503 من الطلاب. وقد تضاعف عدد الطلاب الهنود في الجامعات الأمريكية في أقل من عقد من الزمن من 34,796 في العام 1995م إلى 76,503 في العام 2006م. ويشير الخبراء الأمريكيون إلى أن هذه الزيادة في الطلاب الهنود يعود إلى نظام التعليم العالي التنافسي في الهند. ويميل الهنود إلى الدراسة في مؤسسات الأبحاث الكبرى في مجالات الهندسة والعلوم والرياضيات.[3] فأهداف الهنود واضحة في برامج الابتعاث، وأبرزها بطبيعة الحال تدعيم خطوط الإنتاج الصناعي والتكنولوجي وليس غير ذلك.

وليس هناك فارق زمني يذكر بين تجربتي ماليزيا والصين والتجربة الهندية، ولكن الذي يظهر هو أن الهند تفوقت في إنجازها في هذا المجال، سرعة وقوة، نظراً لتمكنها، سلفاً، من أهم أدوات الاتصال بالتجربة الغربية، وهو اللغة الإنجليزية. أما فيما هو غير ذلك، فقد مشت الخطوات نفسها التي مشتها ماليزيا والصين: إرسال البعثات إلى الغرب، والأخذ بوسائل التعليم الحديث المنافس. ويقول الاقتصاديون الهنود: "إذا كان لدى بلدان الشرق الأوسط البترول، فإن لدينا رجال تكنولوجيا البرمجيات"، فالهند تمتلك ثاني أضخم مجموعة في العالم من القوى العاملة المتخصصة في التكنولوجيا. ولا يسبق الهند في مجال التقنية الحاسوبية سوى الولايات المتحدة

الأمريكية. وللهند أفضلية على هذه الأخيرة، بسبب انخفاض التكلفة.[4]

وفي الهند، عدد كبير من المدارس العليا للأعمال والإدارة، وتوجد بها كوادر متخصصة ذات مستوى رفيع يطابق المعايير الغربية، مما يسهل على الشركات الأجنبية تطبيق فكرة تأسيس فروع لها في الهند، أو المضي في التعاقد مع شركات هندية لتنفيذ مشروعات محددة.[5]

وقد اعتمدت الصين سياسة نشطة للابتعاث إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهي تحتل المرتبة الثانية بعد الهند في أعداد الطلاب المبتعثين بنحو 62,582 طالباً. ووجود الطلاب الهنود والصينيين واضح في الجامعات الرئيسة في الولايات المتحدة، مثل هارفارد، وكلية ماساشوستس للتقنية، وجامعة روتجرز، وتكساس أوستين، وجامعة هيوستن، وجامعة رايس. ويرى الطلاب الأمريكيون، أحياناً، بأنهم يبدون وكأنهم هم الأجانب في تلك الجامعات وسط الطلاب الهنود والصينيين.[6] وهذا ما يساعد في فهم الانطلاقة الاقتصادية الكبرى في القارة الهندية والصين، فلقد كان الابتعاث هو أحد أسبابها.

إن الصين، التي يقطنها 1700 مليون نسمة، وتراث طويل من شيوعية ماوتسي تونج والرفاق، تستقطب اليوم في بودونغ وحدها، الأكفاء من العلماء وأصحاب الخبرات، من داخل الصين وخارجها. وتقول الأرقام إن 70% من المتخصصين في بودونغ يحملون مؤهلاً جامعياً أو أعلى، وأن نسبة المتخصصين في العلوم والتكنولوجيا العالية يبلغون 50%. وفي العام 2001م ازداد عدد الطلاب العائدين

إلى شانغهاي بنسبة 95% عن العام الذي سبقه. وتولي (بودونغ) اهتماماً كبيراً لجذب المتخصصين الأكفاء، حيث أرسلت وفداً خاصاً إلى الولايات المتحدة لإقامة ملتقى للأكفاء والمشروعات في نهاية العام 2001م، ثم بعثت وفداً آخر إلى الولايات المتحدة وكندا لجذب الأكفاء.[7]

وقد بدأ بناء حديقة تشانغجيانغ للعلوم والتكنولوجيا العالية، كإحدى المناطق الوظائفية الأربع الكبيرة في بودنغ في العام 1992م. ومن المتوقع أن تصبح (وادي السليكون) الصيني في القرن الحادي والعشرين، وهي أضحت كذلك بالفعل. وقد كان الهدف واضحاً، وهو تطوير وإنشاء مجموعة من صناعات العلوم والتكنولوجيا العالية والحديثة، التي تستطيع أن توجه، التنمية الصناعية الصينية.[8] وكثير من منتجات رقائق الكمبيوتر، ومشروعات الاتصالات التي تحمل علامة "صنع في الصين" بالأسواق الأوروبية والأمريكية، وأسواق جنوب شرقي آسيا، وهي منشؤها بودونغ شانغهاي، التي تصدر منتجات بمليارات الدولارات إلى أرجاء العالم. ويوجد بها 16 هيئة وطنية للبحوث العلمية، وأقامت بها شركات، مثل IBM GENERAL , INTEL ، وغيرها، مراكز لبحوث التطوير، ونحو مائة شركة للابتكارات، وست قواعد لـ "تفريخ المشروعات". وباتت بودونغ ممثلة في حديقة تشانغجيانغ معلماً دولياً ومجمعاً لأفضل الصناعات العالمية، وقبلة للمستثمرين الأجانب.[9]

ومن الدول التي تلي الهند والصين في الابتعاث إلى الولايات المتحدة كوريا الجنوبية، حيث يصل عدد طلابها المبتعثين إلى هناك نحو 58,847 طالباً، وهذا الرقم المرتفع في أعداد الطلاب المبتعثين

الكوريين ليس مرده طبيعة العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة، بل يعود أيضاً إلى تطلعات الكوريين لنقل الخبرة الأمريكية العالية في مجال التكنولوجيا.

وحتى اليابان نفسها، وهي على ما هي عليه، يصل عدد طلابها في الولايات المتحدة اليوم حوالي 45,960 طالباً.

وإذا أردنا أن نفهم بعض ما يجري في تايوان من تقدم تكنولوجي فلابد أن نلاحظ أن عدد الطلاب التايوانيين المبتعثين إلى أمريكا يصل اليوم إلى 28,7017 طالباً.

وقد ظلت التجربة الأمريكية هي مناط الطموح لدى الدول العديدة في هذا العالم، بما في ذلك بعض الدول المتقدمة مثل كندا، اعترافاً بالمستوى العالي للمنجز الحضاري الأمريكي. فكندا، هي الدولة الوحيدة غير الآسيوية في قائمة الدول الخمس الأكبر من حيث الابتعاث إلى أمريكا، وقد وصل عدد طلابها المبتعثين إلى 28,202 في العامين 2005 و 2006م.[10]

عشوائيات الابتعاث.. والحاضنات الواهنة

ويقدر عدد الطلاب القادمين من الشرق الأوسط باتجاه الولايات المتحدة بـ 31,248 طالباً فقط، وهو عدد قليل جداً، مع انخفاض حجم عدد الطلاب السعوديين بعد أحداث 11سبتمبر الذي وصل إلى 3,035 طالباً فقط، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإمارات العربية التي انخفض عدد طلابها بنسبة 7% ليصل إلى 1,720، والأردن بنسبة 5% ليصل إلى 1,754.[11] وفي سلطنة عمان كان الانخفاض بنسبة 25%. وسجلت الكويت ولبنان حالات انخفاضات

تقل نسبتها عن 10%، ولكن هذه الانخفاضات لا تنطبق على الجميع؛ فإيران أرسلت مزيداً من الطلاب إلى أمريكا وأستراليا.[12]

وعلى ضعف الاهتمام بالابتعاث في العالم العربي كله إلاّ أنه، في المجمل، تخرجت خلال العقود الخمسة الماضية أعداد كبيرة من المبتعثين، ومن أهم ما يلاحظ أنه لم يكن لهؤلاء الأثر المتوخى على حركة التنمية في بلدانهم، وإن كان هناك من تأثير فهو لا يتكافأ مع أعداد هؤلاء. أو مع السنوات الطويلة التي قضيناها في انتظارهم. فعدا انعدام التخطيط للبعثات العلمية وارتكازها بالتالي على العشوائية في اختيار أو تحديد التخصصات الأكثر إلحاحاً للتنمية الصناعية والاقتصادية فإن نسبة لا يستهان بها من المبتعثين لا يعودون إلى بلدانهم لوقوعهم تحت إغراءات المعيشة الأفضل في الخارج أو في البلدان التي ابتعثوا إليها، فضلاً عما يجدونه هناك من الفرص العلمية الأكثر ثراء، تطويراً وتدريباً وإنتاجاً. وقد تحدثنا في مكان سابق عن مشكلة هجرة أو نزوح العقول العربية وأسبابها.

وأيضاً، فلعل من أبرز أسباب ضعف الأثر المتوخى للمبتعثين على مدى العقود الماضية هوان البيئات العلمية التي تحتضنهم بعد عودتهم، فما من حاضنات علمية أو تكنولوجية تستوعب إمكاناتهم أو خبراتهم التي عادوا بها، ولذا تظل حبيسة في عقولهم حتى تذبل أو تموت أو تتجاوزها الفتوحات التكنولوجية الحثيثة في العالم. إن هوان تلك البيئات العلمية ينعكس على العائدين إلى بلدانهم في شكل آخر جدير بالالتفات وهو عدم تحقيق المستوى المعيشي اللائق لهؤلاء، فينخرطون في تجاذبات يومية لمحاولة التغلب على مصاعبهم

أو التزاماتهم العائلية والاجتماعية الجديدة، فتتشتت اهتماماتهم غرقاً في مهمة البحث عن مصادر أخرى للرزق حتى وإن كانت غير ذات علاقة بتخصصاتهم العلمية أو المهنية، ولاسيما في البلدان التي تشهد انتعاشات اقتصادية متقطعة، مثل دول الخليج، ما يسهل وجود فرص أفضل للمحاولين تحسين مستوياتهم المعيشية، ويصعب أن تجد اليوم في جامعات تلك الدول، مثلاً، عضو هيئة تدريس أو باحث أو عالم ليس له اهتمامات أخرى لاهثة خارج نطاق جامعته أو مختبره، وأهون ذلك أو أقله أن يكون لديه أكثر من عقد شكلي لأكثر من عمل أو مهمة "استشارية" في بعض الوزارات والمصالح الحكومية أو في القطاع الخاص.. هدفها الأساس تحسين الوضع المعيشي والوفاء بالتزامات الحياة اليومية. بل إن هناك من هؤلاء، مَنْ غادر الجامعة أو المختبر أو حقل التخصص إلى نشاطات عقارية أو تجارية أخرى. ومن غير الممكن، والحال هكذا، أن ننتظر من مثل هؤلاء، على الأقل، النجاعة اللازمة في نقل تجاربهم أو خبراتهم العلمية إلى الأجيال التي تأتي بعدهم أو تستكمل مسيرتهم، من حيث أن هذه المهمة هي واحدة من المهمات الأساس المطلوبة منهم.

وما لم ينظر في مثل تلك الأمور بكثير من الجدية؛ فإننا قد نذهب إلى الغرب كما فعلنا دائماً، ولكننا "لن نتجاوزه!" كما أراد الإمبراطور ميجي لشعبه في اليابان، بل إننا لن ننافسه ولن نقترب، ولا من بعيد، من الموقع الذي يحتله اليوم ناهيك عن الغد!.

لا يكفي أبداً أن نوالي البعثات إلى الخارج، حتى وإن كان مخططاً لها، ما لم نهيئ البيئات العلمية، والحاضنات التكنولوجية

التي تستوعب هؤلاء عند عودتهم، وما لم نجعل من تلك البيئات الوجهات الأكثر إغراءً لهم، ليس فقط بما تحققه لهم من كفاية فلا تجعلهم يغرقون في البحث عما يحل مشكلاتهم، ولكن أيضاً بما توفره لهم من إمكانات وتشريعات ووسائل عن طريقها فقط يستطيعون أن يجدوا أنفسهم، وأن يحققوا ذواتهم، في الإبداع والتطوير والإضافة.

بهذا فقط يكون للبعثات العلمية قيمتها، وبهذا فقط تستطيع أن تحقق شيئاً من جدواها ومن مردوداتها التنموية المنتظرة، فيكون للمبتعثين أثرهم المتوخى في الأخذ ببلدانهم إلى الأفضل.

لكن السعودية أقرت، في العامين الماضيين، برنامجاً طموحاً لتبادل تعليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية (أقر البرنامج كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش والملك عبدالله بن عبدالعزيز)، ومن خلال هذا البرنامج، تضاعف عدد المبتعثين السعوديين خمس مرات بنهاية العام الدراسي 2007م.

وقد سجلت الإدارة الأمريكية حوالي 10 آلاف طالب للفترة الدراسية التي تبدأ في خريف 2007م وارتفع عدد الطلاب السعوديين بحلول شهر يناير 2008م إلى 15 ألف طالب، ما يعني أن السعودية ستتفوق على المكسيك (12,801طالباً) وتركيا (11,602طالباً) في عدد الطلاب الذين تم إرسالهم للدراسة في الولايات المتحدة. وكلما زاد التوسع في تمويل برنامج الابتعاث أو المنح الدراسية، زاد احتمال تنامي عدد هؤلاء الطلاب.[13]

وهكذا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية التعليم العالي من أكبر القطاعات التي تقدم خدماتها للأجانب. وتشير الإحصائيات إلى أن

ما يزيد على نصف مليون طالب أجنبي كانوا في الولايات المتحدة في العام 2006م، ويساهم هؤلاء بـ 14,5 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي، طبقاً لإحصاءات معهد التعليم الدولي.[14]

ولا يقتصر الابتعاث، في الدول التي تروم نقل التجارب المتقدمة، على الولايات المتحدة وحدها، بل إن ذلك يتجاوز إلى جميع البلدان الأخرى التي حققت إنجازات مشهودة، في أوروبا وأستراليا وغيرها. وقد حظيت هذه الأخيرة بالتفاتة مهمة في بعض دول المنطقة العربية وإيران، فقد ارتفع عدد الطلاب العرب والإيرانيين من 2580 طالباً في العام 2002م إلى 7122 طالباً في العام 2006م، وفقاً لمعلومات وزارة التعليم في أستراليا.[15]

وفي بعض الإحصاءات؛ فإن عدد السعوديين المبتعثين إلى دول العالم المختلفة وصل اليوم ثلاثة وعشرين ألفاً. ويهدف برنامج الابتعاث السعودي إلى أن تصل حصيلته إلى 50 ألف طالب في السنوات الخمس المقبلة، وتقدر تكاليفه بحوالي عشرة مليارات من الريالات، وقد أنجزت منه حتى الآن المراحل الثلاث الأولى.[16]

قيم يابانية

ونعود إلى التجربة اليابانية التي تقدم للعالم نموذجاً فريداً لأهمية المزاوجة بين الثقافة الأصلية ومسيرة التقدم. وقد كتب كثيرون عن هذه التجربة التي انطلقت منذ أيام الأمبراطور ميجي الذي، كما قلنا أعلاه، فجر شرارة التقدم في اليابان. فمعظم الدراسات التي تمت حول "المعجزة اليابانية" وأسبابها، عزت ذلك، أولاً وقبل كل شيء، إلى ما تحقق في تلك الفترة من اتصال وثيق

بالتجربة العلمية والصناعية الغربية، فكان ذلك عاملاً أساسياً في تقدم اليابان. غير أن بعض الدارسين يشيرون إلى عامل آخر مهم: وهو أن مثل هذا الاتصال بالتجربة العالمية، حدث في إطار عامل آخر يمنحه زخمه ونجاعته، ونعني به تحريض ما عرف عن اليابانيين من العناد والتصميم وإرادة العمل المشترك، وبالتالي تعبئتهم من أجل العمل على تحقيق نهضة أمتهم، وبناء مستقبلها. ولا أدل على ذلك من أن الظهير الإمبراطوري الذي صدر في ذلك الحين تريث بوجه خاص عند أهمية بناء الإرادة القومية المشتركة، وإذكاء روح العمل والتضامن، من خلال التأكيد المستمر على الثقافة اليابانية وماضيها، ومن خلال التطلع إلى مستقبلها.[17] لقد كان الحفاظ على الأخلاق القومية اليابانية، وعلى الروابط التي عرفها اليابانيون منذ القدم أحد أسباب المعجزة اليابانية.

لقد حققت اليابان إنجازات علمية وتكنولوجية وتنموية مبهرة، في فترة زمنية قياسية، بحيث انتقلت من مجتمع زراعي إقطاعي إلى دولة عصرية حديثة. ولم يكن لها أن تحقق ذلك لولا إدراكها، منذ وقت مبكر، لأهمية التعليم في مشروع بناء الدولة العصرية الحديثة. ولم تكتف بالبعثات إلى الغرب، أو باستقدام الغرب نفسه إلى ديارها، بل أدركت كذلك الاهتمام بمسألة تدريب الطلاب على العمل الجماعي، وتشجيعهم على الجمع بين التعليم النظري والتعليم التقني، وتشجيعهم، قبل ذلك وبعده، على اكتساب العلوم العصرية من مصادرها، مع الحرص على نشر القيم اليابانية، ونشر نظام القيم الخلقية والمسلكية، وإعلاء قيم العمل والإنتاج، وحضهم على احترام

الموروث التقليدي[18] ، دون عبادته أو الاكتفاء بنتاجاته المعرفية.

واليابان في صلتها بالعالم وبمنتجاته وبتجاربه، فرقت دائماً بين العلم والإيديولوجيا، بين المعرفة المشاعة والتراث الخاص، بين المشترك الإنساني والخصوصية الثقافية. ومازالت تشق سباقها الحثيث بثبات، لمزيد من التفوق والرقي. وتدرك أن الجيل الذي سيتسلم الراية لمواصلة ذلك السباق هو الجيل المتسلح بالمعرفة الجديدة وأدواتها. ولا بأس في أننا مضينا في هذا الاستطراد عن اليابان، وعن إطراء تجربته في النهوض، وفي الحفاظ على الموقع المتقدم بين أمم اليوم. ومن الطبيعي، والحال هكذا، أن يكون نظام التعليم في اليابان نظاماً حديثاً قوياً، متمكناً من أهدافه ووسائله. ومن الطبيعي أيضاً أن تأخذ المدارس اليابانية بآخر ما هي عليه تقنيات التعليم، فهي تُعِدُّ أجيالها لأزمنة جديدة، ولتحديات غير ما عرفته البشرية في مختلف عصورها من تحديات.

ملاحظات أخرى

ومما يؤخذ على البعثات التعليمية السعودية، تاريخياً، عدم العناية بنوعية التخصصات التي يبتعث من أجلها الطلاب، إذ تفتقر في الغالب إلى التخطيط السليم، الذي يستجيب لمتطلبات التنمية الحديثة في البلاد، وغالباً ما يغترب الطلاب السعوديون من أجل الانخراط في تخصصات قائمة في جامعات بلادهم. بل أكثر من ذلك؛ فإن من المعروف أن أغلبهم يلتحقون بتخصصات نظرية، أو في العلوم الإنسانية، وهو ما لا يشكل ضرورة ملحة لمتطلبات التنمية في بلادهم، وبهذا؛ فإن نسبة المتخصصين في الفيزياء والعلوم

والرياضيات مثلاً ليسوا بالقدر الكافي المطلوب الذي تحتاجه البلاد. ويمكن أن تؤخذ البلدان الآسيوية الأخرى قدوة في هذا المجال، ولاسيما الهند، التي يكاد يقتصر الابتعاث فيها على العلوم والرياضيات والهندسة.

ويؤخذ أيضاً على الابتعاث في السعودية أنه خاضع لتجاذبات اجتماعية وأيدلوجية إن صح التعبير، بل هو خاضع أحياناً للرؤية الخاصة للوزير المختص، ولمدى تحقق "الوفرة" المالية كذلك. فقد عانى مشروع الابتعاث في السعودية من هذه الأمور منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وهو لم يبدأ فعلياً في استرداد عافيته إلاّ في السنوات القليلة الماضية بعد إقرار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لابتعاث مالا يقل عن خمسين ألف سعودي إلى مختلف دول العالم بنهاية العام 2010م. فبعد ازدهار البعثات السعودية إلى الخارج في السبعينيات وما قبلها (لم يكن ينقص عدد المبتعثين السعوديين إلى الولايات المتحدة وحدها عن 15 ألف سعودي باستمرار) أخضعت فكرة الابتعاث لمماحكات وعنعنات تتصل بالخوف من انحراف الشباب عن هويتهم أو حتى عن دينهم، أو انجرافهم على المستوى الأخلاقي والاجتماعي، كما اختزلت فكرة الابتعاث في مستوى ضيق من مستويات "الترف" التنموي؛ فهي لم تعد ضرورية بصفتها عنصراً من عناصر التنمية الحيوية، إذ يمكن الاستعاضة عنها بالتعليم في الداخل والاقتصار، بالتالي، على التجارب المحلية، وأضحى الابتعاث في نظر البعض، في فترات شح ميزانيات التعليم، بل ميزانيات الدولة في المجمل، عبئاً لا ضرورة له، فانحسرت فكرة الابتعاث إلى أن أصبحت أقرب إلى معنى "التزيد" الذي لا أهمية له على المستوى التنموي، بخلاف ما كان يتبلور في

تجارب أخرى، في دول أخرى، من أهداف عليا للبعثات التعليمية تتصل مباشرة بأساسات المشروع التنموي، فالانتقال إلى بيئات تعليمية وإنتاجية متقدمة يعني إعادة إنتاج التجارب الناجحة، ويعني الأخذ بوسائل القوة التي دفعت بالدول المتقدمة إلى الأمام، ولا تكفي "مراقبة" تلك التجارب أو الوسائل من بعيد، بل ينبغي الانخراط فيها مباشرة.

احتشاد حول "الخاص"

ولم يعد في الإمكان اليوم تحصين المجتمعات بعزلها، أو ببناء الأسوار العالية من حولها، بل إن تحصينها، في ظل العولمة وما يشهده عالم الاتصال من ثورات، إنما يتم بخلق مزيد من الفرص لاحتكاكها بغيرها من المجتمعات الأخرى، اطلاعاً وتواصلاً، ففي هذا ما يدفعها إلى الاحتشاد حول تراثها وخصوصياتها، ولاسيما إذا ما أعدت الخطط والبرامج الفعالة لتأكيد ذلك التراث وتعزيز تلك الخصوصيات، وقد أكدت التجربة العولمية ذلك في غير مكان وفي غير مناسبة، فبقدر ما تم من انفتاح للأجواء والفضاءات والحدود، وبقدر ما حدث من اختراقات أو تداخل أو اندماج بين الحضارات أو الثقافات بقدر ما تعززت فرص الفردانية، وفرص الاحتشاد حول "الخاص". فالانفتاح الجديد ألغى الحدود الجغرافية، وأضعف السيادات الوطنية أو القومية، وبدّد إمكانيات "المراقبة" أو "الغربلة" أو الاختيار بالنيابة عن الناس، فحدث التماهي أحياناً، والاجتياح أحياناً أخرى للقوي على الضعيف أو الأقل قوة، ولكن هذا الانفتاح نفسه دفع، تلقائياً، إلى الإحساس بالخوف من الذوبان أو التلاشي، فاحتشد الناس حول هوياتهم وتراثهم وخصوصياتهم، ولا نظن أن ارتفاع نسب "التديّن" مثلاً في المجتمعات المسلمة

مؤخراً يعود لعوامل ذاتية أو داخلية فقط، بل إنه يرجع في بعض محفزاته إلى الشعور العميق بفداحة الاجتياحات، وتعاظم الاختراقات، وفضلاً عن مشاعر الإجحاف والظلم، فقد دفعته الأحداث المدلهمة، سياسية أو ثقافية، إلى الإحساس بالانهيارات الوشيكة، ما جعله يتمترس حول حصونه الأقوى والأكثر ثباتاً؛ وأهمها بطبيعة الحال الدين، وبدل أن يكون انفتاح الأجواء والحدود عاملاً لتشجيع الاندماج (وهذا هو بالفعل هدفه الأصيل) أضحى، في الوقت ذاته، مستفزاً لكوامن الأنانيات الثقافية، ومحرضاً لجذوات الكبرياءات الحضارية. واعتبرت، هكذا، موجات التدين في العالم الإسلامي من أبرز ما أعاد إحياء الفكرة القديمة حول مصادمة الإسلام وثقافته للمشروعات الحضارية والثقافية المغايرة، وفي مقدمتها اليوم المشروع الغربي، ولهذا اعتبر بعض المثقفين والسياسيين في الغرب أن الإسلام هو الخصم اللدود بعد انهيار الأيدلوجيات الشيوعية وحصونها المنيعة في الاتحاد السوفياتي المنقرض وفي غيره. والإسلام على هذا لن يكون مصدر "إزعاج" مستمر للحضارة الغربية فوق أراضيها، بل سيعرقل انتشار هذه الحضارة خارج بيئاتها الأصلية، وسيعطل من فرص هيمنتها على غيرها من الحضارات كما هو الهدف المعلن لمبشري تلك الحضارة ومفكريها الذين يتعزز إيمانهم فجر يوم جديد بأن قيمهم هي المنقذ الأوحد للعالم ولمستقبله.

"حكمة" العصر

وتنظر كثير من دول العالم بقدر كبير من التقدير إلى النمو الاقتصادي في الصين، وهو النمو الذي لم يكن سببه اليد العاملة الصينية فقط، ولكن أيضاً العقل الذي عمل على أن لا يتخلى عن

الحصان السريع الذي أسهم في انتشال البلاد مما كانت فيه. لا، بل إن التحليلات والتوقعات تقول بأن الصين هي المستقبل، وهي بهذا أضحت تشكل قلقاً ملحوظاً للدول المتسيدة على اقتصادات العالم. فتلك الدول لا تخفي مخاوفها من التحدي الصيني الجديد، وهي لا تجد ما تعبر به عن ذلك القلق أكثر من محاولات التقرب أو التنسيق مع المارد القادم، ويأتي في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، فضلاً عن الجارة القريبة: اليابان.

لا شك أن الصين تتحول اليوم بشكل سريع ومفاجئ إلى عملاق آسيا كلها: صناعياً واقتصادياً، وهي لن تتورع من مزاحمة الدول الكبرى التي سبقتها بتراث طويل وعميق في الابتكار والإنجاز، بل إنها تمثل تهديداً تنافسياً مشهوداً لتلك الدول، وهذا ما خلق لها عمقاً استراتيجياً ودولياً لم تكن تعرفه في الماضي داخل أسوارها الحصينة. ومن أول مظاهر نجاح التجربة الصينية حل المشكلة المستعصية لحوالي ألفي مليون من الأفواه المفتوحة الجائعة (30% من سكان العالم)، وبدلاً من أن يكون هذا الرقم الهائل عبئاً على الدولة وعلى التنمية؛ تحول وسيتحول إلى قوة ودعم لملامح العملاق القادم.

أما تجربة الهند، فهي التجربة الأكثر إثارة، نظراً للموقع الذي تبوأته، على مستوى العالم، في صناعة تكنولوجيا المعلومات. ومن المفارقات المثيرة أن الغلاء الذي طال أحد أنواع الأرز في دول الخليج مؤخراً (بسمتي) إنما يعود إلى أن الهنود أضحوا يستهلكونه في بلادهم ويعزفون عن تصديره إلى الخارج، تدشيناً لتباشير اختفاء مرحلة من الفقر آخذة في الأفول، وها هي المعرفة

تمد يدها من جديد إلى حوالي 20% من سكان الكوكب لتساهم في حل مشكلاتهم مع الجوع.

لابد أن نعترف بشجاعة أن "حكمة" هذا العصر ليست موجودة عندنا، ونحن لا يمكن أن نصل إليها، أو أن نستحوذها، إلا بالتعلم على أيدي الأمم التي تمتلكها، والتي تحقق في مجالها، كل يوم، معجزات جديدة لم يعد من السهل أو اليسير اللحاق بها. إن تقوقعنا، في السابق، هو الذي خلق هذه الفجوة الهائلة اليوم بيننا وبين غيرنا، ولا ريب في أن هذه الفجوة ستزداد تفاقماً إذا ما بقينا على ما نحن عليه من تقوقع، أو حتى إذا اكتفينا بزحف بطيء متثاقل. العالم من حولنا لم يعد يقنع بالمشي الحثيث نحو أهدافه وإنجازاته، بل أنه يركض مثل الريح باتجاه تلك الأهداف والإنجازات. والابتعاث إلى الدول المتقدمة لا ينبغي أن يكون غاية في ذاته، بل في أهدافه وفي المرتجى والمتوقع منه، فهناك اليوم علوم ومعارف صارت هي المفاتيح المفضية إلى المستقبل، ونحن لا نريد مزيداً من حاملي "الشهادات العليا"، نريد بالأحرى مزيداً ممن يكتسبون "الخبرات العالية" في تكنولوجيات العصر، نحن متخمون بأصحاب "الشهادات"، في الوقت الذي نعاني فيه من الفقر والعوز في أصحاب "الخبرات" والعلماء في الفيزياء والرياضيات وسواها من العلوم التي أخرجت لنا الهند بوجهها المشرق الجديد، وكذلك الصين وماليزيا ولا ننسى سنغافورة التي تحتاج وحدها إلى فصول من الدرس والتأمل، فتجربة هذه الدولة الصغيرة التي انتقلت من بيوت القش والصفيح إلى نظام اقتصادي وتكنولوجي ملفت، هي تجربة جديرة بالمتابعة وهي أهل للإكبار الشديد. إن الابتعاث لغير تلك الغايات هو إهدار للمال والوقت، وهو افتئات على الحاضر والمستقبل.

هوامش الفصل الثامن

(1) أحمد الخطيب (د.) تجديدات تربوية وإدارية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن 2006م، ص311.

(2) مصطفى العبدالله الكفري (د.) الحوار المتمدن، عدد 597، 20 سبتمبر 2003م.

(3) براكريتي غوبتا، صحيفة الشرق الأوسط، 30مارس 2007م.

(4) بشار عباس (د.) التجربة الهندية لخلق قطاع وطني لتكنولوجيا المعلومات، بناء الهند بأيدي الهنود، مقال، المجلة العربية، القاهرة 2003م. http://www.arabcin.net/arabiaall/studies/indea.htm

(5) انظر السابق.

(6) براكريتي غوبتا، صحيفة الشرق الأوسط، 30 مارس 2007م.

(7) لي جيا لين و وو شين يي، العلوم والتكنولوجيا والانطلاق إلى العالم، مجلة الصين اليوم، عدد 4، أبريل 2003م .
. Website http://www.chinatoday.com.cn

(8) انظر السابق.

(9) انظرالسابق.

(10) براكريتي غوبتا، صحيفة الشرق الأوسط، 30مارس 2007م.

(11) انظر السابق.

(12) صحيفة الشرق الأوسط، 19 ديسمبر 2007م.

(13) مجلة المعرفة، عدد151، شوال1428هـ.

(14) صحيفة الشرق الأوسط، 19ديسمبر2007م.

(15) انظر السابق.

(16) البريدي عبدالرحمن، صحيفة الوطن السعودية 19نوفمبر2007م.

(17) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، تونس 1995م، ص70، وللمؤلف نفسه بحث بعنوان، تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85، ص93.

(18) أحمد الخطيب (د.) وعادل معايعه (د.) الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة، ط1، عمان 2006، ص358 .

الفصل التاسع

سُلطة الغرب..
ليست أحجية!

”

تحققت هيمنة الغرب، وتكونت سلطته، وقامت سيادته، على دعائم راسخة أخذ بها بلا أي تردد، ومنها، الديمقراطية والحرية، وقبل ذلك وبعده: العلم المتجدد. فالديمقراطية عند هذا الغرب منهج متكامل للحكم والإدارة، وهي سلوك وأسلوب واضحان للعيش والتفكير. الديمقراطية هناك لم توجد للمزايدات، أو لتغطية السوءات، أو لتزيين الفترينات، كما يجري في معظم دول الجزء المتخلف من هذا الكوكب، بل إنها وجدت من أجل الارتقاء بالإنسان، ومن أجل الكشف عن طاقاته، ومن أجل دفعه ليكون عضواً فاعلاً ومؤثراً في تنمية مجتمعه.

“

الفصل التاسع

سلطة الغرب.. ليست أحجية!

ندرك الآن حقيقة لا جدال فيها، وهي أن التقدم والتخلف لم يعودا، ولاسيما في عصر العلم والتكنولوجيا، متوقفين على ما يتوفر لدى البلاد من ثروات طبيعية أو من عدمها (فقط)، ولكنهما يتوقفان (أيضاً) على ما يتوفر لديها من ثروات بشرية مؤهلة وفاعلة أو العكس، بل ربما كانت الثروات البشرية هي عنصر الحسم الأول في مسألة التقدم والتخلف. وكما يقول أحد الباحثين: فإن التخلف الواضح في بعض البلدان يعود، رغم توفر مصادر الثروة الطبيعية، إلى إهمالها نظم التعليم.[1]

إن تكوين مجتمع العلم يعدّ مهمة وطنية وقومية، تاريخية ومصيرية، ملحّة لكل العرب، ولا شك أن الأكثر إلحاحاً هو بناء جيل تكنولوجي رائد. إذْ لا يمكن أن يتحقق تطور أي مجتمع، اليوم، بالمعنى الصادق للكلمة، إلا عندما يكون المجتمع عازماً قولاً وعملاً، على التفاعل مع فرص وخيارات العلم والتكنولوجيا عبر مؤسساته القومية. ويعدّ هذا الموقف من تأهيل، أو إعادة تأهيل، القوة البشرية والمؤسسات القومية شرطاً مسبقاً لظهور المجتمع العلمي، وبالتالي، الانخراط في مضمار السباق.[2] والتعليم التكنولوجي، الذي

لم نعطه بعد الاهتمام اللازم، إذ يعيش، في مستوياته الوسطى، على فتات الجامعات والأكاديميات النظرية، هو هدف أساسي وقطعي لدى المجتمعات المتقدمة، أو تلك التي تروم اليوم التقدم وتسعى إلى التفوق، فهي ماضية في صعودها نحو هذا الهدف، فغايتها أن تهيئ القوة البشرية "المختارة" وأن تنقل إليها "البراعة المهنية" اللازمة.

إن سباق اليوم هو سباق التكنولوجيا واقتصادات المعرفة، ولا سبيل إلى الدخول في هذا المضمار، وبالتالي؛ الانعتاق من ربقة التخلف إلاّ بأن يدرك العرب الشروط اللازمة لذلك، وأهمها، بطبيعة الحال، إعادة النظر في نظم التعليم ومناهجه، أي بمعنى آخر: إعداد الأجيال الجديدة وتهيئتها لقرن جديد مختلف عن كل القرون الأخرى، وهو قرن لا سيطرة للعرب عليه كما هو حالهم في القرون الأخرى القريبة السابقة. ولم يكن من السهل على الغرب أن يصنع تفوقه الحضاري، وأن يحكم قبضته على مستقبل الكون، وأن يبسط هيمنته على شعوب الأرض كلها، لو لم يتسلح بالعلم ومن ثم يستأثر بأعمق أسراره.

يسجل بعض الباحثين على المسيرة العربية هذه الملاحظة: "إذا كنا قد تمكنا أخيراً من الوقوف في وجه التحدي الغربي، وانتزاع بعض حقوقنا المشروعة منه، فإننا لا نزال على الصعيد النفسي والحضاري تحت سيطرته". ثم يضيف: "وهنا يكمن، العامل الحاسم في مجابهتنا للتحدي الغربي".[3]

والعامل الحاسم في معالجة المشكل النفسي تجاه الغرب، والتخفيف من حدة سيطرته، يمكن أن نفهمه على أنه ضرورة لتحقق النجاح المطلوب في الخروج من هيمنة "الآخر"؛ ولاسيما الهيمنة

الحضارية. كما يمكن أن نفهم ذلك العامل الحاسم، في نطاق أقل اتساعاً، على أنه الرفض من قبلنا بأن نبقى مستهلكين، ومشترين (فقط) للتكنولوجيا.

ولعل مآل سيطرة الغرب علينا أننا نكتفي بموقعنا البارد من معادلة التقدم، فنحن أصحاب ثروات طبيعية فقط (ليس البترول وحده)، وعلاقتنا بتلك الثروات هي أن "نستهلك" منها، وبفضلها، ما تجود به نفس الذين يديرونها من غيرنا في معظم الأحيان، فهم أصحاب "الخبرة" والعلم، وهم الذين يستطيعون، بعلمهم وخبرتهم، أن يحولوها إلى شيء له قيمة، وبدونهم نحن عاجزون عن فعل أي شيء، لأننا أشبه بالعُزَّل في ساحة المعركة، فما لنا إلاّ نصبر على ما يلحق بنا من البطش، أو أننا في أحسن الأحوال نكتفي بالفرجة، والتهليل والتكبير فحسب.

وما الفرق بين هذا الواقع والحالة الاستعمارية؟! كلاهما ينتميان إلى ثقافة واحدة، هي ثقافة الاستغلال والاستغفال والنهب. فالاستعمار يقوم على القسر والقهر من خلال الوجود العسكري، والواقع الذي يعيشه العرب اليوم هو واقع يتسم بالقسر والقهر أيضاً، ولكن هذه المرة من حيث ضعفهم، وقلة حيلتهم، وارتماؤهم في أحضان أهل القوة والعلم، بل إنهم هم تحت أرجلهم، الذين يمدونهم بالغذاء والدواء والهواء وكل أسباب الحياة.

إن عجزنا وضعفنا وهواننا، هي نفسها مبرراتنا للشعور بالسعادة عندما ينعم علينا الغرب بخدماته وسلعه في مقابل الاستحواذ على ثرواتنا، ما ظهر منها وما بطن، بطرق مشروعة أو

غير مشروعة، معقولة أو غير معقولة، منصفة أو متسمة بالمبالغة والشطط.

علاقة مختلة بالتنمية

وليس بجديد أن يقال بأننا نعتمد على الغرب في كل شيء، وإننا بالنسبة إليه سوق واسعة ورحبة لاستهلاك منتجاته، ولابتياع سلعه. فنحن مضطرون إلى أن نأكل على موائده؛ لأننا لا نصنع شيئاً. بل إن الفائض من أموالنا ومدخراتنا تزخر بها بنوكه ومصارفه ومؤسساته المالية المختلفة. ونحن مدفوعون إلى تسليمه ثرواتنا؛ لأننا لا نحسن إدارتها، أو تنميتها والمحافظة عليها. وهو يستطيع أن يجمع تلك الثروات أو الاستثمارات، أو يلغيها، أو يصادرها متى شاء، فهو قادر على خلق الأزمات أو افتعالها من أجل ذلك، وقد حدث هذا بالفعل، وهو ما سيتكرر في كل مرة يجد فيها وليّ الأيتام الفاجر نفسه مضطراً لتأديب المارقين والحمقى وإعادتهم إلى جادة الصواب!

بل إن هذا الغرب يجعلنا، بتصرفاته وبرسائله التي يوجهها نحونا، نعتقد بأن ثرواتنا هي في الحقيقة ثرواته، وهو تركها عندنا "وديعة" يستطيع أن يأخذها أو يستردها متى شاء، وما علينا إلاّ أن نحمد الله على هذه النعمة، وأن نتبتل إليه بألاّ تزول.

أما فيما يتصل بمشروعات التنمية وبرامجها فنحن، في الغالب، لا نزيد على إيكالها له ولشركاته، إيماناً بمواهبه وقدراته، وهذا

حق، وعدم ثقة فيما عندنا، لضعف في العقل وضعف في التأهيل، وهذا حق كذلك!

ويلاحظ، مثلاً، أن الدول العربية تعتمد، بالكامل تقريباً، على الدول الأجنبية في إنجاز المشروعات الكبرى التي تقوم بها. وتشير بعض الدراسات إلى المشاريع التي قامت الدول العربية في السنين الثلاثين الأخيرة بتلزيمها إلى الشركات الأجنبية، فهي تتكرر في القطر العربي نفسه، أو في بعض الأقطار العربية الأخرى، دون أن يحاول أحد إيقاف هذا الهدر الكبير، ودون أن يطلب، في الغالب، إلى المنفذ الأجنبي مشاركة بعض الخبراء من أبناء البلد، ليتحقق هدف تيسير وتسهيل الخبرة إليهم.[4] ولقد عملت أكثرية الأقطار العربية على أن تداهم نفسها بتنميات قطرية انعزالية، مرتبطة بالخارج ارتباطاً عضوياً وثيقاً، مما جعل عمليات التنمية رهينة للقوى الأجنبية، وعرضه لأي اضطراب في "أنواء" الأحوال الاقتصادية للدول الصناعية.[5] ففي مجال الإنشاءات، على سبيل المثال، وهو من أكثر مجالات التقنية تطوراً نسبياً في البلاد العربية، تبين دراسة مهمة أن عدد شركات الاستشارات والمقاولات قد زاد في الأقطار العربية خلال العقدين الأخيرين، ولكن كان يقابل ذلك القيود الهيكلية في الأسواق، وهي القيود التي عملت على الحد من نمو الخبرة في الأعمال الهندسية واسعة النطاق. ولقد ظلت الكفاءة العربية محدودة في مجالات، مثل: هندسة النظم، وبناء الموانئ الكبيرة، والسدود الضخمة. أما بناء المساكن وإنشاء الطرق والمطارات فتقع في مجالات التقنية التي تتوافر لها الكفاءة بشكل واسع. وترى الدراسة ذاتها، أن الأقطار العربية سوف تظل، لعدة سنوات مقبلة، في حاجة إلى خدمات الشركات العالمية؛ فلا سبيل إلى حلّ هذه المعضلة إلاّ

من خلال أنماط جديدة من الخطط والأفكار والبرامج، بحيث تشدد تلك الأنماط على أهمية المشروعات العربية المشتركة، ونقل التقنية، وتأهيل العمالة العربية وتشغيلها. كما أن على شركات الاستشارات والمقاولات العربية أن تكون، في المستقبل القريب، قادرة على تصدير خدماتها إلى أجزاء أخرى من العالم الثالث. ومما يوحي بالأمل، بداية ظهور قوى عاملة شابة ومتعلمة تحاول أن تفرض تغييرات هامة داخل الشركات، وعلى السياسات العامة.[6]

وإذا شئنا أن نمضي في السياق ذاته، فإن مما يزيد الوضع تعقيداً، أن النظام الاقتصادي العربي يعد نظاماً تابعاً، بل إن تبعيته للسوق العالمية وللقوى الكبرى تزداد كل يوم، نتيجة للنظام الاقتصادي الجديد الذي ساد العالم، أي: نظام الاقتصاد الدولي الشامل، الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسية، من خلال "اقتصاد السوق" وما يدعى بالاقتصاد الحر. هذا فضلاً عن أن الاقتصاد العربي ما تزال الصناعات فيه ضامرة، ولاسيما الصناعات التحويلية، والإنتاجية، وعلى وجه الخصوص في قطاع الزراعة. فالسيطرة في الاقتصاد في معظم الأحوال، لقطاع الخدمات، ولقطاع العمل "الوظيفي" المكتبي، وهو قطاع أصبح في كثير من البلدان العربية بمثابة مستودع فسيح للقوى العاطلة الكسولة وغير المنتجة.[7]

ويذكرنا هذا بما يجري في قطاع الأعمال والصناعات والمقاولات، في الدول التي تكثف البرامج والضغوط من أجل "توطين" العمالة، فيلجأ قطاع الأعمال إلى توطين بعض الوظائف، ليس بهدف تأهيل تلك العمالة والارتقاء بها، ولكن، بالأحرى، من

أجـل إدراك النـسبة المطلوبـة مـن العمالـة المحليـة التـي تتقـي بهـا العقوبة أو الملاحقة الإدارية، فتحقق البطالة المستورة أو "المقنعة" التـي أضـحت مـن أشـد آفـات التنميـة العربيـة المـشوهة، إذ يتكـدس الموظفـون فـي الـشركات والإدارات والمـصالح (الحكوميـة خـصوصاً) بلا أي مبرر عملي أو تخطيطي يستوجب ذلك، وتتحول هكذا تلك الشركات والدوائر والمصالح إلى "تكايا" أو ملاجئ للباحثين عن الوظائف، بغض النظر عن حجم أو أهمية ما سيقدمون من إسهام في التنمية الاقتصادية للبلاد. وهكذا انخرط مفهوم التنمية نفسه في أداءات أو دلالات ليست من صميمه، فتأمين "الوظائف" للشعب هو، عند البعض، التنمية بعينها، وهنا يحدث دائماً الخلط بين تحقيق مبدأ "الرفاه" للمواطنين بصفته هدفاً تنموياً متفقاً عليه وتوفير "الوظائف" للناس بغض النظر عن الحاجة إلى تلك الوظائف، حتى لو تحولت إلى عبء على الاقتصاد الوطني.

وهكذا تظهر أنواع الخلل الفادح في مشروع التنمية العربية، فهي تنميات عرجاء، عمياء، انعزالية، صممت للاستهلاك وليس للإبداع والشراكة الحقيقة في المنجز البشري. وهي خلقت ثقافة مجتمعية مصابة بأنواع من العلل المستعصية، أظهرها وأبرزها ثقافة البطالات المتنوعة التي اكتسبت شرعيتها من نظام اقتصادي واجتماعي يحتاج إلى هيكلة جديدة تضع نصب عينها الارتقاء بالمواطن وتفجير طاقاته وإمكاناته. فالرفاه الذي يدخل إلينا من باب "الإنتاج" وتنمية القيم المفضية إليه؛ هو شيء آخر مختلف تماماً

عن الرفاه الذي يدلف إلينا من أبواب "الاستهلاك" والكسل، أو من باب الفهم الخاطئ للمستقبل وشروطه وظروفه وتحدياته.

الأزمة المتفاقمة

إن هيمنة الغرب على الكوكب لم تتحقق بمثل هذه النظرة الضيقة للتنمية والتطور، بل لقد تحققت هيمنة الغرب وتكونت سلطته، وقامت سيادته، على دعائم راسخة أخذ بها بلا أي تردد، ومنها: الديمقراطية والحرية، وقبل ذلك وبعده العلم المتجدد، فهو يعطي لهذه الدعائم حقها من الاحترام الذي يبلغ عنده مستوى التقديس ؛ فالديمقراطية عند هذا الغرب هي منهج متكامل للحكم والإدارة، وهي سلوك ونمط واضح للعيش والتفكير، فالمواطنون شركاء فاعلون في التخطيط والبناء، وفي اتخاذ القرار، وفي تحديد ملامح المستقبل، والديمقراطية هناك لم توجد للمزايدات، أو لتغطية السوءات، أو لتزيين الفترينات، كما يجري في معظم دول الجزء المتخلف من هذا الكوكب، بل إنها وجدت من أجل الارتقاء بالإنسان، ومن أجل الكشف عن طاقاته، ومن أجل دفعه ليكون عضواً فاعلاً ومؤثراً في تنمية مجتمعه.

أما الحرية، فهي أساس بناء المواطن المبدع، المواطن الذي من دونه تفقد التنمية معناها، وتضيع منها أهدافها، وتفرغ تماماً من محتواها. فالحرية وجدت من أجل تأكيد إنسانية الإنسان، وهو بدونها لا معنى له هو الآخر، فهو مشغول التفكير، مسلوب الإرادة، ويصعب، بناء عليه، أن يكون له أي أثر في الحاضر أو أي تأثير على المستقبل. الحرية في الغرب لم توجد للفوضى، أو لتسهيل العبث بالقوانين، أو لتعطيل الحراك التنموي والاجتماعي وإصابته بالشلل

أو فقدان التوازن كما هو الحال في معظم الدول النايمة التي أخذت بالقشور وأهملت الجوهر، والتي اعتسفت المفهومات، وشوهتها، وحورتها، وأخافت بها الناس، وابتزتهم، وصنعت منها سعيرهم أو جحيمهم بدل أن تجعل منها جنتهم وفردوسهم وباعث إلهاماتهم.

وإذا جاء ذكر العلم؛ فلابد أن نقول بأن المتفوقين فوق هذا الكوكب قد أولوه كل عنايتهم الفائقة، فكان دائماً الهدف الأساس لخلق الأجيال التي اجترحت المعجزات، وهو دائماً يتجدد، بل من اللازم أن يتجدد، لكي يواصل مهماته في اختراق المجهول، والعمل على ابتداع حيوات أكثر ذكاءً وثراءً، وأكثر سعادة ورفاهًا، فالعلم لم يوجد لمجرد فك الحرف، أو لمجرد الحصول على "وظيفة"بليدة باردة لا تنجز أي شيء في ميزان التنمية الصادقة الطموحة. لقد ترك الغرب هذا المستوى من مستويات فهم المستقبل لشعوب خاملة مثل شعوبنا.

إن عجزنا الواضح تجاه الغرب، وإن سلطته النفسية علينا، لا تظهران فقط في الوجه المتعلق بالجانب المادي أو التنموي، الصناعي والإداري، بل تظهران كذلك في سلطة الفكر الذي ينتجه ذلك الغرب، ونحن لا نشير هنا لهذه السلطة من منطلق شرعية قبول "الآخر" أو رفضه، أو من منطلق التثاقف والتلاقح والاستعارة وتوسيع نطاقات المشترك العام في حضارات البشر، فهذه مسألة أخرى لا ينتظمها سياق حديثنا هنا، بل نشير إلى تلك السلطة من منطلق قياس حجمها، وسعتها، وانتشارها، وتفشيها، ونزعاتها نحو الهيمنة، وبالذات من حيث علاقتها بتخاذل العرب المعاصرين،

وتخلفهم، وإهمالهم لقيم الإبداع، إذْ في العموم "تنخفض نوعية إنتاج مثقفينا إلى درجة الإسفاف".[8]

ونود أن نشير هنا إلى حقيقتين ألمحنا إليهما في مكان سابق، الأولى: أنه إذا خلت الساحة منا أمام "الأجنبي"؛ فإن معنى ذلك أننا "فقدنا زمام التاريخ، وأننا رضخنا لإرادة خارجة عن إرادتنا".[9]

أما الثانية: أن العرب، فعلاً وواقعاً، لا يزالون على الصعيد النفسي والحضاري تحت سيطرة ذلك الأجنبي، والمقصود بالأجنبي هنا "الآخر" المتفوق في فكره وحضارته.

فتاريخنا الحديث، ابتداء مما يسمى عصر النهضة، هو، في صميمه، حلقات من ردود أفعال متتالية على التحدي الغربي، وذلك على كافة المستويات، من سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية. "ولا يمكننا أن نفهم طبيعة التطور الذي طرأ على مجتمعاتنا على كافة هذه المستويات إلا إذا فهمنا، من جهة، حقيقة التحدي المستمر الذي يشكله الغرب بالنسبة إلى مجتمعنا، ومن جهة أخرى، ردود أفعالنا في وجه هذا التحدي".[10]

ونضيف إلى ما ذكر أعلاه، أن "جيلنا المسخ" ليس ملتصقاً بآمال أمته وطموحاتها "وليس لديه إيمان بقابلية حضارته العربية الإسلامية للنمو والصعود"، وليس له أثر حاسم في صراع أمته مع الجهل والفقر والمرض والتخلف.[11]

مثقفون بلا ملامح

إن ما يقال عن الجيل المسخ يمكن أن يقال عن المثقفين أنفسهم، فهم منصرفون إلى شئونهم، ولا يهمهم إلا ما يمس مصالحهم المباشرة، "فالمثقف ينتظر من أصدقائه المديح، ومن

أعدائه الذم والقدح، وبهذا؛ فإنه لا يشعر بمسؤولية ثابتة، ولا يخضع لمقاييس موضوعية ملزمة، والعكس هو الواقع، فهو شعر بأنه حر طليق من أي التزام، وإن الأمور سواء".[12] إن الأكثرية العالية من مثقفينا لا يعبرون عن إرادة المجتمع وأهدافه، ولا يعكسون واقعه أو طموحاته وتطلعاته. وإن الأجواء التي يعيشها المثقف في مجتمعنا، تنعدم فيها المسؤولية، وتغلب فيها المقاييس الكمية على المقاييس النوعية.

فإذا أنتج المثقف شيئاً ما، كان إنتاجه حصيلة "سلق" سريع، فهدفه إتمام الشيء، في أسرع وقت ممكن، وبأقل جهد ممكن، ومن هنا كان إنتاج مثقفينا، في أكثر الحقول، نتاجاً مبتسراً سطحياً لا يعبر عن قدرتهم الحقيقية. فهذه القدرة تحتاج إلى الجد والتعب والتمسك بالمقاييس العليا كي تعبر تعبيراً صادقاً عن نفسها.[13] وقد يكون من أسباب "سلق" المثقفين العرب لإنتاجهم ما يكابدون في بلدانهم من الإحباطات والإخفاقات التي تبدأ عند المستويات المتدنية للعيش، وتنتهي عند الحدود الضيقة الملتبسة للحريات المتوخاة، وهي فعلاً حدود غامضة، وخاضعة دائماً للمد والجزر في مجتمعات تختلط بها دائماً سيادة القانون وسلطة الديكتاتور. فالمثقف العربي مأخوذ، في معظم الأحيان، بهموم توفير الحياة الكريمة له ولمن يعول، الحياة التي تنأى عن الفاقة والعوز والاستعطاء. كما أن ذلك المثقف نفسه مأخوذ كذلك بهواجس القمع ومخاوفه. ومشروع القمع، عند العرب، هو "مشروع قومي" بامتياز، تشترك في رعايتة منظومة السُلط المتعددة في المجتمع: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو مشروع محفوف بـ"تشريعات"

وتعاليم بينة الخلل، فضلاً عن كونها لا منطق لها من الأصل. ومن خللها البين أنها، بخلاف شريعة الرب، تذكر أو تشير صراحة إلى "الحلال"، لكنها غالباً ما تغفل "الحرام" لكي تدفعه إلى الفضاءات الغامضة أو الملتبسة، فيكون فيه مجال المناورة والمراوغة والمباغتة أكثر رحابة، فيتم بيسر التنكيل بالخصوم والأعداء و"الخونة".

وفي بعد آخر لأزمة المثقف العربي، فقد ظلت صفة المثقف، عند معظم العرب، محصورة في "مجرد العلم" أو هي، أحياناً، تنوع المخزون المعرفي، البسيط منه أو العميق المعقد، مع أن ذلك لا يضفي على الفرد بالضرورة، أو بصورة آلية، صفة المثقف في مفهومه الحي والفاعل المتفاعل، "فالعلم ما هو إلا اكتساب موضوعي، ولا يشكل ثقافة في حد ذاته"، والمثقف يصبح مثقفاً إذا توفر لديه "الوعي الاجتماعي الذي يعني الانحياز إلى فكرة أو مشروع يؤمن به، وينشره، ويصونه، ويدافع عنه، فيكون له "موقف" مما يجري في ساحته ومجتمعه، فهو البشير والنذير في وسطه، وهو الرائد والقائد في جماعته. أي لا بد أن يتوفر فيه ذلك العامل الذاتي الذي من خلاله فقط يصبح الفرد مثقفاً، حتى لو لم يعرف القراءة والكتابة، ومن دونه يبقى أمياً حتى ولو كان طبيباً أو أستاذاً جامعياً".[14]

إن الوعي الاجتماعي، الذي هو شرط المثقف، يعني الالتصاق الشديد بالحراك السياسي والتنموي في محيطه، ويعني الوعي الكامل بآمال الأمة وبطموحاتها، وبمشكلاتها وهمومها، بل إنه أيضاً الدور الواضح الذي لابد أن يلعبه المثقف في مراحل انتقال أمته من طور أقل تقدماً إلى طور متقدم. وكيف يمكن للمثقف العربي أن يلعب هذا الدور بكفاءة واقتدار إذا ما تذكرنا مسألة الإخفاقات

والإحباطات والمضايقات التي تحدثنا عنها قبل قليل.

إن من الملاحظ أن السلط الأخرى في المجتمع تحتكر لنفسها مسؤولية المستقبل، وهي، في الغالب، لا ترى فرقاً بين المثقفين، في نظرهم، والمهرجين، أو في أفضل الحالات فإن المثقفين غير قادرين على الفعل والإنجاز بالمستوى الذي هم عليه من حيث القدرة على العنعنة وصناعة الكلام. فمن الأفضل لهؤلاء أن يدخروا أنفسهم للمنابر والخطب والقصائد والاحتفالات والمناسبات، ولا حاجة لهم فيما يتصل ببناء صورة القادم والآتي.

وفي ظل غياب أو، على الأقل، ضعف تلك الشروط الموضوعية مجتمعة (نعني شروط الكينونة الثقافية)؛ كان لابد أن تتسم علاقتنا بالآخر المتفوق بسمة قاتلة، وهي "الشعور بالنقص" تجاهه، وهو شعور "يعكس نفسه، بأشكال مختلفة، إلا أنها كلها محقرة لنا، ولقيمتنا تجاه أنفسنا كأفراد وجماعات"، فالمثقف العربي يلاحظ ويشاهد ويقرأ ويسمع عن الموقع الذي يحتلّه المثقف الغربي في مشروعه الحضاري بوجهيه: الخاص والعام، فهو موجود على مستوى الإبداع وعلى مستوى الإنجاز، وهو يستطيع أن يقول "لا" متى ما شاء، وأن يقول "نعم" متى ما أراد، وهو لا يعرف زوار الفجر، ولا زوار الظهر أو بعد العصر، وهو لا يعرف المضايقات في رزقه أو مصدر عيشه.

ولا نلوم المثقف العربي إذا ما ضمن بعض مواقفه شيئاً من الانبهار بالغرب. فالغرب هو "الحرية"، وهو حقوق الإنسان، وهو

العدل والمساواة، والغرب هو سيادة القانون وليس سيادة مخفر الشرطة.

والمثقفون العرب يلتفون أحياناً على هذا "الانبهار"، ولعل من أوضح حالات هذا الالتفاف محاولات كتابنا ومفكرينا، منذ بداية القرن العشرين، أن يبرهنوا على عظمة التراث العربي والإسلامي، ومدى تأثيره في الحضارة الأوربية وتطورها. "وما هذه المحاولات، من الوجهة السيكولوجية، غير تعبير عن الشعور بالنقص، ومحاولة التعويض عنه بإيجاد صلة مشرفة تربطنا بالغرب، وتجعلنا جزءاً منه، ولو من زاوية تاريخية مجردة".[15]

إننا في تفاخرنا على الغرب، وفي تذكيرنا الدائم له بعطائنا الحضاري الذي يتدخل في أساس نهضته، إنما نؤكد رغبتنا الخفية، أحياناً، في أن نوجد لنا صلة به، فنحن شركاء في ما أنجز، بل قد يذهب البعض إلى القول بأنه صنيعتنا، وأننا وهو مقتطعون من جلدة واحدة، وأننا وهو ننهل من ينابيع واحدة كذلك، إنه تلميذنا الذي بهرنا، ومن ثم دفعنا إلى خارج الحلبة ليأخذ مكاننا. فموقف كهذا إنما هو محاولة لإخفاء بعض حقيقة الإعجاب به أو بعض صفات الانبهار بمنجزاته. فنحن نلتمس القربى إليه، وإن كنا نظهر غير ذلك في معظم الأحيان، ونحن نروم مشاركته في ما أنجز افتتانا بقيمة المنجز وأهميته، وتعويضاً عما يدركنا اليوم من العجز والفشل، فنحن لم نعد نحقق شيئاً، ولكن لا بأس في أن ندعي بعض "الحقوق" فيما يحققه غيرنا من المتفوقين.

وفي مقابل ذلك؛ فإن من حق أي أحد أن ينظر إلى مسألة تفاخر العرب على الغرب على أنها ناتجة عن عقدة "الاضطهاد"

الذي عانينا ومازلنا نعاني منه، فنحن غالباً ما نكابر ونعاند في وجه من "يضطهدنا" فنرمي إلى تذكيره المستمر بقيمتنا الحضارية، وبأهميتنا التاريخية، متغافلين عن إدراك أن الوجه الناصع للتحدي والمواجهة ليس هذا، بل هو، بالأحرى، استلهام قيمتنا الحضارية وأهميتنا التاريخية لتكون وقودنا للسباق والمنافسة اللذين لا مضمار لهما غير مضمار العلم والإنجاز والإبداع.

إن من يقول بهذه الأفكار حول تخلفنا، وحول محاولاتنا لعقد صلة القربى مع المنجز الغربي، وحول موضوع الشعور بالاضطهاد، هم في الغالب، العرب الذين عاشوا أو يعيشون في الغرب نفسه، فهم يقعون ضحية مباشرة لعقدة الاضطهاد تلك، ولكل مظاهرها وأساليبها. وهم، في الوقت نفسه، وبحكم موقعهم خارجنا، يتمكنون من قدرة أفضل على رؤيتنا في كامل حجمنا، وكامل شكلنا، وهو حجم، في واقع الأمر، لا يغتبط به، وشكل لا يسر. كما أننا، نحن في الداخل، لا مفر لنا من أن نكرس سلطة الغرب بكل أشكال التكريس ووسائله، فالغرب، في أعماقنا، هو نموذجنا، وهو تطلعنا، وهو حلمنا في الحريات، وفي الحقوق، وفي تفوق المنجز الحضاري، مادياً وثقافياً، وهذا واقع صحيح، ولا سبيل إلى نكرانه إلا إذا وقعنا في فخ الظلم والبهتان.

ويندرج في السياق الذي نحن فيه، محاولاتنا أن نتصيد أو نتلقف من أقوال الغربيين أنفسهم ما نحاول أن نجعل منه شهادات تزكي ديننا، أو حضارتنا، أو رموزنا التاريخية الكبرى، حتى وإن قدمنا لتلك الشهادات أو ختمناها بعبارات لا معنى لها مثل: "والقول ما قالت به الأعداء"، أو "من أفواههم ندينهم". ولم نقرأ أو نسمع

أن المثقفين أو المفكرين في الغرب قد استدعوا، في أي يوم، أي أقوال، لنا أو لغيرنا، تزكي "منجزهم" الفكري أو الحضاري. وهذا هو طبعاً الفرق بين الثقة بالنفس وعكسها، أو بين الشعور بالنقص والبقاء في عالم الأسوياء. "فالغرب، بالنسبة إلينا، أصبح مصدر كل شيء قيم ومتفوق ورفيع. وصرنا ننظر إلى الإنسان الغربي على أنه من جبلة أخرى غير التي جبل منها سائر البشر، وأصبحنا ننظر إلى أنفسنا وإلى مجتمعنا وإلى تاريخنا من خلال نظرة الغربي إلينا".[16]

إننا ما ننفك نستمد من الغرب، أنماطاً ونماذج للعمل والفكر والسلوك، ونحن نقبل عليها بلا تردد وبلا سؤال، وذلك لمجرد أنها أوروبية أو أمريكية المصدر. وهناك فرق كبير بين أن نعتنق بعض قيم الغرب لأنها مفيدة وناجحة في ذاتها، وبين أن نفعل ذلك لمجرد أنها تنتسب إلى الآخر الغالب الذي سلب عقولنا بذكائه وعلمه وتفوقه. نحن في الحالة الأولى أحرار في القرار وفي الاختيار؛ بينما نكون في الحالة الثانية أسرى وعبيداً للانبهار.

سجالات العلاقة

إن مشكلة علاقة العرب مع الغرب هي مشكلة متفشية، وأساسها "ثقافي" في المستوى الأول، وهي تتعلق بموضوع التنمية في المستوى الثاني، بصرف النظر عن تداخل المصالح الآنيّة والمستجدة، أو تعارضها.

فعلى المستوى الثقافي، هناك مفهومات وقيم حضارية وأخلاقية يختلف حولها الطرفان، ومن الضروري أن يختلفا! أما على

المستوى التنموي؛ فالأمر يتعلق بمتطلبات أساسية تحتاجها الشعوب النامية، كي تخرج من مأزق الفقر، ومأزق الجهل، ومأزق الذكاء الناقص، والغنى الناقص، والقوة الناقصة.

بعض هذه المتطلبات هي من مسؤولية العرب أنفسهم، وبعضها من مسؤولية الغرب المهيمن والمستحوذ على كل شيء، والضنين بكل شيء.

وإن مسؤوليات العرب أمام متطلبات التنمية، ومسؤوليات الغرب أمام تلك المتطلبات، يمكن أن ينظر إليها على النحو الآتي:

العرب يجب أن يغيروا من بنائهم العقلي، وأن يختاروا نمطاً آخر للتفكير، وأسلوباً آخر لتصور المستقبل! والغرب، من جهته، يجب أن يؤكد "ريادته" للحضارة البشرية المعاصرة، وليس "هيمنته" عليها، فلا يجعل مقياس "تفوقه" هو "وهن" الآخرين، ولا يجعل معيار عزته ورفعته هو "هوان" غيره. إن مواصلة بناء القوة وتأكيدها لا تعني إذلال الغير، أو امتهانه أو استغلاله. فالريادة إنما تعني تأكيد "القيم" التي نهض عليها البناء، ومن القيم التي نهض عليها بناء الغرب: العدل والحرية والديموقراطية، ولكن الغرب ظل يربط هذه القيم بكل ما له علاقة مباشرة بمصالحه في العالم، فهو مع الحرية وهو ضدها، وهو مع العدل وهو ضده، وهو يساعد على بناء الديموقراطيات، وهو يعمل ما في وسعه لهدمها، وكل ذلك بحسب ما تقتضيه مصالحه أو أهدافه الاستراتيجية. وليس بالغريب، إذن، أن يكون للغرب مفهوماته المتعددة للحرية، فيكون عنده أكثر من نوع للحريات.. أي أنها حريات "على المقاس" كل بحسب حجمه، وبحسب أهميته، وبحسب تداخله أو تقاطعه مع فكرة

المصالح والمنافع، أو بمقتضى تماهيه مع الأهداف العامة والخاصة للمشروع الذي يقترحه الغرب للمستقبل. فهناك الحرية المتعلقة بشعوبه هو (الغرب)، وهي حرية غير ملتبسة، بل واضحة، شديدة الوضوح. والغرب لا يقبل حولها أي مساومات، ولا يقدم حيالها أي تنازلات، فعلى جوانبها أريق كثير من الدماء، وفوق هامتها ارتفعت حضارة تبزّ اليوم كل ما سواها من الحضارات. وهناك الحريات الأخرى المتعلقة بالآخرين في أي مكان من هذه الأرض، وهي حريات ملونة، مبهرجة، فارغة المحتوى، شديدة الترهل، بينة الزيف، فلا تستر عورة، ولا تمنع بأي حال من السقوط على الأرض. والغرب نفسه يريدها كذلك، وإن زعم دائماً خلاف ذلك. ولا يحتاج البحث في الأسباب إلى عناءٍ كبير، فهي مرتهنة لمنافعه، وهي لابد أن تستجيب لمصالحة أو، في الأقل، لا تتعارض معها أو تناقضها.

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن العدل، فنظرة الغرب إلى العدل في مجتمعاته، هي غيرها داخل المجتمعات الأخرى، وهي غيرها كذلك على مستوى علاقته هو نفسه بتلك المجتمعات، فما هو وجه العدل لدى كثير من الأنظمة التي تدعمها أمريكا وتوطّد عروشها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي المنهار؟! ثم ما هو وجه العدل، أيضاً، في مواقف أمريكا ذاتها من قضايا دول أمريكا اللاتينية أو تجاه الفلسطينيين الذين يواصل الإسرائيليون ذبحهم وتشريدهم منذ حوالي سبعين عاماً؟!

ومثل ذلك يمكن أن يقال كذلك عن مشروع الديمقراطية التي تدعي أمريكا أنها واحدة من قيمها الأساسية، وأنها الوصية على نشرها في هذا العالم، فلا شك أن شعوب العالم أجمع تتطلع إلى

مزيد من الديمقراطية، وهي لا بد أن تتعلق بأي صيحة في هذا الصوب، ولكن لم يعرف العرب أو غير العرب أن أمريكا في تاريخها الطويل كانت لا تقيم أي وزن لموضوع الديمقراطية عندما ترى أو تتوقع أن مصالحها ستتعرض لأي أذى، مهما كان مستوى ذلك الأذى، وهي اعترضت مشاريع ديمقراطية وقوضتها لأنها كانت تهدد نفوذاتها، وهي قدمت الدعم لحكومات عسكرية في بعض دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية لأنها كانت لا تعرقل مشاريع هيمنتها.. وهي مازالت لا تتردد في فعل ذلك حتى هذا اليوم في دول مختلفة من هذا العالم.

وعندما اخترع الغرب فكرة "العولمة" قدمها للضعفاء والفقراء على أنها مزيد من الحرية في حركة رؤوس الأموال وانتقالها، ومزيد من خلق فرص العمل للأيدي العاطلة، إلى أن أدرك مساكين هذا العالم ومستضعفوه، أخيراً، أن العولمة ما هي بالدرجة الأولى إلاّ الاستنزاف لدمائهم، ولثرواتهم الهشة، وما هي إلا فتح مزيد من الأسواق لسلع الغرب، وشركات الغرب، وتخفيف الضرائب عنها من أجل أن تدمر الاقتصادات المحلية المنهكة أصلاً، والمثقلة بالجهل والديون وسوء التصرف.[17]

مشكلة العرب مع الغرب هي مشكلة الصغار مع الكبار، وهي مشكلة الفقراء مع الأغنياء، وهي مشكلة الأشقياء مع الأذكياء، وهي مشكلة الضعفاء المستكينين مع الأقوياء المهيمنين على كل شيء، والضنين بكل شيء.

مشكلة العرب مع الغرب هي مشكلة فوارق هائلة في حيازة البنى

المعرفيـة المؤكـدة، وفـي الاسـتحواذ علـى المعلومـات، وفـي فهـم المستقبل وتصوره.

وهكـذا، يتـداخل "الثقـافي" مـع "التنمـوي" فـي علاقـة الغـرب بـالعرب، فـالغرب الـذي يستهلك مـن الحريـات وأنـواع العدالـة غيـر مـا يصدره للغير، هـو ذات الغـرب الـذي يحتكر المعلومـات، ويتحكم فـي حركتهـا وسـيرها وتـدفقها والانتقـاء منهـا. وهـو ذات الغـرب الـذي يحجـب المعرفـة، ويعرقـل نقـل التكنولوجيـا، وهـو ذات الغـرب الـذي يخلـق الأزمـات، أو يفتعلهـا، أو يفخـخ لهـا، لمزيـد مـن الاسـتغلال، وفرض الذل، وترسيخ الانقياد.

ينقـاد اليـوم العـالم كلـه للغـرب، ولأمريكـا تحديـداً، فـالغرب هـو الذي يمتلك الأموال والسلاح، وهو الذي يستحوذ على التكنولوجيا ومفـاتيح المعرفـة وخـزائن المعلومـات. لـم يعـد لأمريكـا مـن ينافسها اليوم في "القوة"، ونقصد القوة من حيث هي مجملات حسنة وغير حسنة!! ثم نتساءل: هل المرارات التي يستمع إليها الغرب، من وقت لآخر، تنطلق من حناجر الشعوب الضعيفة، تقلقه فعلاً حول الجانب الإنساني لحضارته المعاصرة؟! وهـل يعتقـد الغـرب أن احتكـار تـدفق المعلومات، وحجب المعرفة، وعرقلة نقل التكنولوجيا، وخلق الأزمات أو افتعالها، هي الأمور التي تؤكد سيادته مثلاً؟! لقـد حققت أمريكـا بالفعـل "تفوقهـا" وبالتـالي "هيمنتهـا"، ولكننـا نحسب أنهـا لـم تفعـل شيئاً كثيراً من أجل أن تؤكد "ريادتها"، فالريادة شيء آخر مختلف غير "الهيمنة" والمثال بلا استبداد أو ظلـم أو غطرسـة أو استعلاء أو استغلال، فالريادة هي التفوق.

إن ما قيل أعلاه هو بعض فحوى ما يكتب وما يقال ومـا يتـردد

بأصوات مرتفعة أو غير مرتفعة، في وسائل الإعلام العربية، وهو أمر قد لا يزعج الغربيين، ولكنه حتماً لا يسعدهم!! إننا نعلم أن ما يكتب وما يقال عنا وعن حضارتنا في وسائل إعلامهم هو أسوأ بكثير مما يقال عنهم في وسائل إعلامنا. هم يقولون عنا، ضمن ما يقولون، بأننا "متخلفون"؛ وهذا صحيح، ولكنهم لا يساعدوننا أبداً على الخروج من هذا التخلف، بل إنهم يعملون كل ما في وسعهم، وبوسائل مختلفة، على تعميق تخلفنا، وتكريسه وتأكيده وتأصيله. وهم يقولون عنا بأننا ضعفاء وحمقى وسفهاء، وربما يكون هذا صحيحاً، ولكن ماذا قدموا لنا كي نخرج بسلام من ضعفنا وسفهنا ومن مآزقنا الكثيرة المتعددة؟! إنهم في الغالب يطلبون ما لا قبل لنا به.. يطلبون أن لا نكون "نحن"، وهم، في الوقت ذاته، لا يريدون، أو لا يقبلون، أن نكون "هم"، فعندما نكون "نحن"؛ فهذا يعني "نقيضهم" المخاصم لهم، المتصادم مع حضارتهم، ولو افترضنا أننا نطمح إلى أن نكون "هم"؛ فذلك يقود إلى مستوى غير مرغوب فيه من "المنافسة" أو على الأقل "المماثلة" أو "المشابهة"، وهذا ما يستدعي، بالتالي، أن نكون على مزيد من اليقظة، فنطالبهم بمزيد من العدالة في الحقوق والواجبات، وبمزيد من المساواة في درجة الإدراك، ودرجة الفهم، ودرجة الغنى والرفاه، وهذا غير مقبول به عندهم.

يطلبون منا أن لا نكون "نحن" ولا نكون "هم"؛ بل أن نكون شيئاً آخر.. أي: في منطقة اللا لون، واللا ملامح، واللا هوية.. أي: في هامش "المسخ" الذي لا ينتمي إلى شيء.. أي: في

مكان"اللقيط" مجهول الأبوين، مجهول المصير.

يطلبون منا أن نكون على الحياد .. فلا نفكر في الماضي، ولا نتدخل في المستقبل.

وهكذا، تبدو علاقتنا مع الغرب، على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي، علاقة مختلّة، أو هي غير سوية، أو غير متكافئة. إنها علاقة المظلوم بالظالم، والمستبد بالمستضعف، والقوي بالمغلوب على أمره.

ولا ينبغي أن تؤخذ رؤيتنا هذه لعلاقتنا بالغرب على أنها رؤية نهائية، أو على أنها تتضمن نزوعاً إلى المصادمة أو المخاصمة، فالغرب ليس شراً كله، فهو خدم البشرية بكثير من منجزاته ومنتجاته الحضارية. كما أن رؤيتنا هذه لا تعدو كونها معاينة لواقع مرير ينبغي أن يتبدل، ليكون في الأفضل والأجمل من حالاته، انطلاقاً من قيم الثقافة الغربية ذاتها في العدل والمساواة واحترام حقوق الآخرين. كما أننا لا نعفي أنفسنا من مسؤولية ما نحن فيه، فنحن الذين أهملنا أنفسنا حتى أصابنا الترهل والخمول وإلتهاب المفاصل، وجميع أمراض الشيخوخة، وكل أعراض الوهن الأخرى. إننا، واقعاً، لم نول أجيالنا ما يتوجب من الاهتمام، وظننا دائماً أن استدعاءنا الماضي يكفي لجعلنا نخترق المستقبل. وساوينا بين مشروع العلم ونزهات الصيد، وما زلنا نعتقد أن المال وشراء الجسور والبنايات الإسمنتية الطويلة هي التي ستأخذنا إلى الصفوف الأمامية بين أمم الأرض، لقد نسينا أو إننا نتناسى، أن الثروة عندما لا نعمل على تنميتها فإنها تنضب وتتلاشى، وأن الجسور سيصيبها الوهن، وأن البنايات الطويلة ستشيخ، وستصبح كلها أطلالاً، وستكون أثراً بعد

عين إذا لم نخلق الأجيال التي ستعيد إنتاج المستحيل، وتحقق المعجزة التي لا نعرف نحن ما هي، ولا ندرك حجمها أو قوة فعلها. تلك الأجيال التي صنعت اليابان وهي الفقيرة في كل شيء إلاّ في ثقافتها وفي شبابها. تلك الأجيال التي تعيد اليوم صياغة الهند والصين بما يكفل للأولى حلّ مشكلة الفقر المدقع، وبما يضمن للثانية السيطرة على مستقبل مليار ونصف المليار من البشر ممن يرومون قيادة العالم في مستقبل ليس ببعيد. أجل! فتلكم هي الثروة الحقيقية التي تستطيع أن تصعد بنا إلى موقع متكافئ بالنظر إلى جيراننا القريبين، وكذلك بالنظر إلى نظرائنا البعيدين على هذا الكوكب. يومها فقط سنكون الأقوياء، ولن يكون لأحد من سلطة علينا.. لا في الغرب.. ولا في الشرق.. ولا في الجن الأزرق.

هوامش الفصل التاسع

(1) عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص117 نقله حامد عمار، في اقتصاديات التعليم، ص ص 72-73، وانظر أيضاً، عبدالله عبدالدائم (د.) بحث بعنوان، تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85

(2) أنطوان زحلان (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد86 .

(3) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1975، ص121 .

(4) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995م، ص56 .

(5) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 233-234 .

(6) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995م، ص 56 .

(7) انظر السابق، ص 68.

(8) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1975م، ص114.

(9) انظر السابق.

(10) انظر السابق.

(11) علي فخرو(د.) وزير التربية الأسبق في البحرين، نقله عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، الكويت، عالم الفكر، ص164

(12) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ص137 .

(13) انظر السابق.

(14) انظر السابق، ص129.

(15) انظر السابق.

(16) انظر السابق.

(17) يعاني 840 مليون نسمة من سكان الأرض من الجوع، و 2 بليون آخرين من سوء التغذية، ويتركز الضحايا في الجنوب، أما الشمال فيتضاعف فيه دخل الفرد، والمؤشر في تصاعد مستمر.

الفصل العاشر

إسرائيل والعرب:
العلم في "خط المواجهة"

إسـرائيل تتـصدر اليـوم كـل دول العـالم مجتمعـة في مقدار الإنفاق على التعليم، أي بما يوازي 8.3٪ من حجـم ناتجها القومي. وهي أيضاً تتصدر القائمة في حجم الإنفاق علـى الفـرد في مجـال التعلـيم، وهـي تتقـدم علـى أوروبـا وأمريكا نفسها.

وتحتل إسرائيل المركز الأول في العالم من حيث جودة التعليم الجامعي، والمركز الثالـث مـن حيـث جـودة البحـث وعـدد المهندسـين الأكفـاء والترابـط التكنولـوجي مـا بـين شركاتها، فيما تحتل المركز الثالث عشر بـين دول العـالم في بـراءات الاختـراع.

منطـق التـاريخ يقـول بـأن الكلمـة العليـا هـي دائمـاً لـ "القـوة" وليـست، بالـضرورة، للحـق. واليهـود بتجـاربهم التاريخية الطويلة، الـتي كانـت دائمـاً مريـرة، هـم أول مـن وعى منطق التاريخ الذي لا يؤمن بغير "القوة".

الفصل العاشر

إسرائيل والعرب:
العلم في "خط المواجهة"

لكيلا يصاب بعض مثقفينا العرب بالهلع والغثيان نؤكد بشدة وإلحاح على أنه لا ينبغي أن تؤخذ إشاراتنا إلى سلطة الغرب وتحدياته على أنها تتضمن (والعياذ بالله!) تحريضاً على الصراع والمواجهة والصدام، فالغرب هو غربنا، وهو أبونا وأمنا، وهو نموذجنا وقدوتنا، ونحن ندرك أنه الحريص دائماً على أن نكون أكثر حكمة!.. وأكثر عقلاً!.. وطبعاً أكثر تواضعاً!.. أو ضعفاً!

ولكي نهدئ من روع بعض مثقفينا الذين تنتابهم هذه الحالات من الهلع والغثيان، نقول لهم إننا سنضع إشاراتنا إلى سلطة الغرب وتحدياته في سياقها الطبيعي والتاريخي، فمن بركات الغرب نفسه أنه لا يجحد فرص الصراع والصدام والمواجهة وموجباتها في القديم وفي الحاضر وفي المستقبل.. وهو اليوم، على سبيل المثال، لا يخفي مخاوفه من الإسلام الذي يعتبره تهديداً لحضارته ومنجزاته، بل إنه يجعل منه في المقابل/ الخصم الشرس الباقي، ولاسيما بعد انهيار الشيوعية أو موتها. وهذه الأفكار لا نفتريها على الغرب كذباً بل إننا نقرؤها ونسمعها فيما يصدر عن مفكريه ومثقفيه أنفسهم.

وهم يقولون ذلك صراحة وعلانية دون أن يحسوا بأي "هلع" ومن غير أن ينتابهم شيء من "الغثيان".

ويقابل هذا عندنا، مما ندخره لحبيبنا الغرب، ما نصطدم به كل يوم من مظالم وبطش واستبداد، في الأرض وفي الثروات وفي طموحات المستقبل، بل إن هذا الغرب لم يتورع عن استخدام جيوشه وأساطيله للاحتلال والإذلال والسلب والنهب تحت دعاوى كثيرة افتضحت، وانكشف زيفها، واشتهر كذبها. والغريب أن الغرب، على هذا المستوى أيضاً، لم يشعر بأي "هلع" ولم يدركه أي "غثيان" فنحن الضيوف وهو رب المنزل! وهو لن يكتفي بهذا، بل سيمضي إلى كل ما هو أبعد!..

و"التحدي الغربي" لا يدخر حتى منظومة أخلاقيات "التفوق" أو "الريادة" فهو كرّس، كما يعلم الجميع، قيم "الهيمنة" ليس علينا وحدنا بل على هذا العالم المرزوء كله.. من أساسه إلى رأسه.

وإذا كانت مجابهة التحدي الغربي هي مسؤولية تاريخية وقومية، ترمي إلى الاستقلال "الكامل" وربما، تالياً، استعادة السيادة الحضارية التي فقدناها، فإن هناك مجابهة أخرى نعدها أكثر استعجالاً، أو لعلها تكون الإنجاز الحاسم في تلوين مستقبل العصر العربي القادم بكامله. فهي خطوة أصيلة في الحركة الحضارية بالمنطقة، وهي العقبة الأولى التي يجب اجتيازها لتهديم أعظم جبهات التحدي الغربي الشامل، فلقد زرعت هذه العقبة، أصلاً، لتكون سداً يحبط كثير من تطلعات العرب، ولتظل صخرة تتحطم عليها كثير من طموحاتهم، وهي بالضرورة تحمي الغرب من أي صحوة جديدة لهذه المنطقة، وهي صحوة يعلم الغرب نفسه قبل

غيره أنها ستهدد مصالحه، (لو حدثت!) وستحجب عنه كثير من منافعه، وستعمل على إضعاف حجم "السيادة" التي يغتبط بها في عالم اليوم، ولهذا فهو مستعد لبذل كل شيء من أجل صيانة تلك العقبة والمحافظة على وهجها ونفوذها.

إننا نعني بالتحديد الكيان الصهيوني القائم على أرض "كانت" تسمى أرض فلسطين، وسنحاول أن يكون حديثنا عن هذه المسألة ليس من النوع الممجوج، الذي نقرؤه في الصحف كل يوم، ونسمعه في الإذاعات كل ساعة سواء أكان عن "الحرب" أم عن "السلام". إنه حديث شديد الصلة بالشرط الحضاري، وينبغي له أن يسهم في تحديد موقعنا من ظروف الصراع وتاريخه، وهو حديث نعتقد أنه لن يزعج أحداً، سواء من الراغبين في الحرب أو من الطامعين في السلام، لأنه ليس من نوع السجالات أو المزايدات التي تجري بينهما، أو هذا ما نرجو.

إن هدفنا هنا ليس إسداء موعظة في أهمية "السلام" وضرورته، وليس أيضاً إعلان الدعوة إلى التعبئة العامة للحرب العسكرية ومواصلة الكفاح، فلا نحن أفلحنا في "السلام" ولا نحن نجحنا في الحرب، ولذلك حديث آخر ليس مكانه هنا. نحن نريد أن نتحدث عن أساسات القوة، وتفاوت تلك الأساسات بين العرب وإسرائيل في ضوء إعداد المجتمعات وتهيئة الأجيال، لمستقبل لا يحدد شروطه إلا النهضة الحضارية والعلم.

إن واقع الصراع اليوم هو واقع مرير للعرب بكل المقاييس، سواءً أكان ذلك على المستوى السياسي أو بالنسبة إلى غيره من المستويات. وما نشاهده اليوم على الساحة الفلسطينية وما نراه

على صعيد المفاوضات المخزية للسلام يعطي لمعالجتنا هنا منطقها، ويعزز من شرعيتها، فكل ما نحن فيه اليوم من التردي والذل إنما هو نتيجة في الأساس للتفوق الإسرائيلي في النهضة والعلم وهو بالمقابل المحصلة المتوخاة للإخفاق العربي فيهما معاً.

وإذا اتفقنا على أن التحدي الصهيوني (في وجوهه المتعددة) هو أول أشكال التحدي الغربي بالنسبة إلى شعوب المنطقة، وهو الألزم بالمواجهة، فإنه يجب أن نعي تماماً أن كل ما نسمعه من جعجعة في الإذاعات، والمؤتمرات، والمحافل الإقليمية والدولية، لن يؤدي على صعيد الواقع الفعلي للصراع إلى شيء مما نتمناه البتة، لاسيما إذا نحن لم ننس أننا أمة لها تجربتها الطويلة في هذه المفرقعات المجلجلة. فقد استهلكنا السنوات الطويلة في الخطب والاجتماعات والمفاوضات والاتفاقيات المعلنة وغير المعلنة، دون أن نصل ولو إلى أبسط الأشياء وأهونها مما كنا نطمح إليه. وفي هذه المسيرة الطويلة بين الطبول والمزامير والمايكروفونات وكميرات التصوير، قليلاً ما كنا نتنبه إلى ما يصدر من إشارات صميمية لبعض المستنيرين من المثقفين العرب، كهذه الإشارة التي مفادها إن الرد على التحدي الصهيوني لابد أن يكون رداً حضارياً أولاً وقبل كل شيء. وهذا الرد الحضاري هو مشروع ضخم، وطويل المدى، ومن أبرز مقومات بنائه التربية والتعليم[1]، أو بمعنى آخر إشادة مجتمع العلم، وهو ما عملت إسرائيل على إنجازه بكل جدارة.

لقد أدرك الإسرائيليون منذ البدايات شروط "التفوق" ولوازمه، وهم بالتالي عملوا على تمثلها وتجسيدها، وكان يقف على رأس قائمة تلك الشروط واللوازم: الاهتمام بنظم التعليم، وتحقيق القوة

التكنولوجية الضاربة في المنطقة.

أدركت إسرائيل، قبل العرب، ومازالت، حقيقة أهمية مجتمع العلم، وهي عملت بموجبها منذ بداياتها، واستطاعت، على خلاف العرب، أن تنشئ مجتمع "النوعية" في مقابل "الكم" العربي الهائل الذي تعيث فيه الأمية العلمية، والذي يختنق بجحافل الموظفين، و"أشباح العلماء". إن"أمام إسرائيل فرصاً كبيرة على صعيد النوعية والفكر" ولعل "وجودنا موضوع في الميزان القائم بين الكم العربي والنوعية اليهودية".[2]

فمنذ العام 1948م عمل الصهاينة على تنظيم التعليم وفق أسس علمية سليمة، فقد أيقنوا أن قوتهم تكمن في التقدم الكمي والنوعي المعرفي بالمقارنة مع الفلسطينيين العرب الذين لم تسمح لهم حكومة الانتداب أن يتعلموا كما كانوا يرغبون.

بل لقد قيل إن المؤسسات العلمية اليهودية في فلسطين قامت ونشأت قبل قيام دولة إسرائيل، إذ أنشئ (التكنيون) أو معهد إسرائيل للتكنولوجيا في فبراير عام 1925هـ، أي: قبل 23 سنة من إعلان الدولة. وقد كان أول رئيس للدولة العبرية عالم بارز في الكيمياء هو حاييم وايزمان، وكان ألبرت أينشتاين مرشحاً لهذا المنصب لكنه اعتذر، ووعد بمساعدة اليهود بعلمه لا بجلوسه في منصب شرفي على قمة السلطة.[3]

الأمية: إسرائيليون وعرب

وكما يقول أحد الباحثين، عن نظام التعليم العام في الكيان الإسرائيلي، إنه "استلزم من قادة الدولة أن ينظروا للتربية والتعليم

نظرة جدية لبناء كيانهم الحربي، فقد قال جاكوب كلاتزمان وهو تربوي صهيوني معروف في إسرائيل: التربية هي أيضاً من مستلزمات الدفاع الوطني".[4] وكان أول عمل قامت به الدولة الجديدة هو فرض قانون التعليم الإجباري في العام 1949م الذي كان من القضايا المستعجلة.

هذا ما فعله الإسرائيليون في الوقت الذي كان فيه العرب يسجلون عجزهم الملحوظ عن إقامة قاعدة تعليمية صحيحة وقوية لمجتمعاتهم وأجيالهم. وقد أظهر الإسرائيليون اهتمامهم الكبير بهذا الأمر لأنهم يعلمون أنه، أمام حقيقة وجودهم "اللامشروع"، وأمام الكم البشري العربي الهائل، لا يستطيعون أن يؤكدوا استمرار بقائهم دون "علم" ودون تكنولوجيا تجعلهم دائماً في مركز "المتفوق"، وتحفظ لهم، دائماً أيضاً، كل شروط الانتصار، فما من شيء آخر غير ذلك يستطيع أن يحقق لهم مثل الهدف المصيري، فلا التبرعات الخارجية، ولا القوة البشرية المهاجرة، ولا شراء الأسلحة، يمكن أن تجعل من وجود إسرائيل أمراً ممكناً.[5]

وإسرائيل بفرضها التعليم إجبارياً إلى نهاية المرحلة الإعدادية كانت، تنظر إلى هذا القانون على أنه قانون استراتيجي لحماية المجتمع الجديد من الانحلال والانقسام، إذ كان على الكيان الصهيوني أن يستوعب أعداد الهجرة اليهودية التي ازدادت إلى أكثر من خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل 1948م، وهو يريد أن يقدم الفرص لتعليم الجميع العبرية والتقاليد اليهودية التلمودية.[6]

كانت إسرائيل تهدف أيضاً بهذا القانون إلى القضاء على الأمية في الدولة الجديدة، لتبني مجتمعاً قادراً على التفكير السليم،

ومتمكناً من الأخذ بأسباب الوعي والتثقف، هذا في الوقت الذي كانت فيه، ومازالت، الأمية تعشعش في رؤوس جزء معتبر من أجيال العرب، فلا مجال للاستغراب عندما نقرأ بعض المقارنات عن معدلات الأمية بين العرب وإسرائيل، وهي ترجح دائماً لما هو في مصلحة هذه الأخيرة، فمعدل معرفة القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي لا تتجاوز 45.82% بينما تبلغ في الكيان الصهيوني 95%. وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في العالم 2004م فإن النسبة الدقيقة للأمية في إسرائيل هي 4,6%، فإسرائيل تقف، تقريباً، على قدم المساواة مع دول صناعية كبرى مثل أمريكا (97%) وألمانيا (99%).[7]

وقد شهد العام 1964م نشاطاً "ملحوظاً!" في مجال محو الأمية، وتعليم الكبار، على الصعيد العربي. ففي فبراير من ذلك العام عقد مؤتمر عربي أكد، أخيراً، على ضرورة الاهتمام بالإنسان العربي، والعمل على تزويده بالعلوم والمعارف. ثم قرر المؤتمرون إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو العربية) التي ظهرت إلى حيز الوجود في العام 1970م.[8] ولكن ظل من أهم التحديات التي تواجه العرب، إلى هذا اليوم، استمرار وجود مناطق وشرائح سكانية، ممن هم في سن التعليم، دون تعليم. وهؤلاء غالباً من البوادي والأرياف، والأحياء الفقيرة، والمهمشين في المدن والحواضر العربية. وهذه الشرائح تزداد حجماً وانتشاراً، وهي تمثل تحدياً ومشكلة للتخطيط والتنمية، كما أنها تمثل بيئة اجتماعية غير سوية تفرز العديد من أشكال التوتر والتناقض التي تغذي الجريمة، والاضطراب الاجتماعي، وعدم الاستقرار، بل هي بؤر للتطرف الفكري والسياسي.[9] هذا على الرغم من أن وزراء التربية، والوزراء

المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية، كانوا قد حددوا، في مؤتمرهم الذي عقدوه في أبريل 1966م، في طرابلس (ليبيا) العام 1980م موعداً يتم فيه قبول من هم في سن المدرسة الابتدائية في البلدان العربية جميعهم، وعلى الرغم كذلك من أن مؤتمر مراكش الذي عقد في شهر يناير 1970م قد أكد، مرة أخرى، ذلك الموعد المضروب.[10] وقد اتخذ المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته الثانية المنعقدة في العام 1970م نفسه، قراراً يقضي باعتبار يوم 8 يناير من كل عام يوماً عربياً لمحو الأمية.

لقد كانت الأمية العربية في العام 1970م منتشرة بين الكبار انتشاراً كبيراً، وقد قدرت أعداد الأميين في العام 1970م بـ 20.800.000 بين الرجال و 29.100.000 بين النساء، وهم جميعاً من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر، وقد قدّر عددها بـ68.300.000 رجل وامرأة، ومعنى هذا أن نسبة الأمية الإجمالية بين الراشدين والكبار في بلاد العرب كانت في العام 1970م 73%. وهي، على وجه العموم، أكثر انتشاراً بين النساء منها بين الرجال، وبين سكان الريف والفلاحين أكثر منها بين سكان المدن والحضر.

والحقيقة المرة مع الأسف هي أن نسبة الأميين العرب إلى مجموع السكان في البلدان العربية ما تزال حتى اليوم نسبة مرتفعة جداً. وهي بين الراشدين بصورة عامة (15 سنة فأكثر) تبلغ حوالي 90% في بعض الأقطار العربية و 45% في بعضها الآخر. ولكنها بصفة عامة تقترب من 75%.[11] ويؤكد أمين عام الجامعة العربية أنه بلغ عدد الأميين في العام 2006م في الوطن العربي في الفئة

العمرية 15 عاماً فأكثر، 71 مليوناً، أي حوالي ربع تعداد العرب[12]، وفي بعض المصادر أن عدد الأميين في العالم العربي بلغ 100 مليون بنهاية عام 2007م، بعد أن تراوح في العقدين الأخيرين بين 65 و 70 مليوناً، بفارق سلبي ملحوظ في جانب الإناث. وهذا ما أكده تقرير للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الصادر في يناير 2008م. إذ أشار إلى أن الأمية لدى الفئات العمرية التي تزيد عن 15 عاماً بلغ قرابة 99.5 مليوناً وأن معدل الأمية في المنطقة وصل إلى 29.7%. ولا تعود تدفقات الشباب الأميين العرب إلى ضعف جهود مكافحة الأمية، وإنما أيضاً لعدم وجود أنظمة أو تشريعات للتعليم الإلزامي في بعض البلدان العربية. وعلى الرغم مما يبذل من جهود في مجال مكافحة الأمية فإن ملف الأمية لم يرتق إلى الأهلية التي ينبغي أن ينالها في المنطقة العربية التي يصل عدد سكانها إلى 335 مليون نسمة. وإذا صحت تقديرات بعض الباحثين فإن الأمية الثقافية في العالم العربي تصل إلى ما نسبته 80% من الجنسين، أما الأمية التكنولوجية فقد بلغت 99% حتى عام 2000م، ويغدو من نافلة القول الإشارة إلى أن وضع التربية والتعليم في أوطاننا في تراجع مستمر، وإن اختلفت حدة الأزمة من قطر لآخر.[13] وفي هذا حديث طويل عن الموازنات الفقيرة المخصصة للتعليم، وعن ضعف برامج التعليم، وعن المستويات المنخفضة لمخرجات التعليم، وعن النسبة المرتفعة للأمية بين النساء، ناهيك عن وضع الجامعات في العالم العربي بين جامعات العالم بما فيها جامعات العالم الثالث.[14]

وطبقاً لإحصائيات أخيرة فإن إسرائيل تتصدر اليوم دول العالم مجتمعة في مقدار الإنفاق على التعليم، أي بما يوازي 8.3% من حجم ناتجها القومي. وهي أيضاً تتصدر القائمة في حجم الإنفاق

على الفرد في مجال التعليم، وهي في هذا تتقدم على أوروبا وأمريكا نفسها.[15]

والتربية الإسرائيلية تجعل من بين أهدافها للمراحل التعليمية التي تسبق الثانوية هذا الهدف: تأمين المعرفة الإعدادية لـ"الجميع!" حتى سن الخامسة عشرة، وإن انتشار التعليم هو هدف حيوي لدى الدولة الصهيونية، وهذا يعني منطقياً أن التفوق العلمي لديها هو هدف استراتيجي أساسي أبعد. بل إنه على الرغم من التباينات العرقية المختلفة فإن الإسرائيليين مجمعون على حاسمية المسألة التعليمية بالنسبة لبقائهم واستمرارهم، وبالتالي لمواجهة التحديات التاريخية والحضارية لوجودهم. فالمجتمع الإسرائيلي خليط معقد من المجموعات العرقية التي تختلف مواقفها من العقلانية اختلافاً شاسعاً "وتتوفر جميع الأسباب للاعتقاد بأن المجتمع الإسرائيلي موحد في التزامه بدعم برامجه العلمية والتكنولوجية وتعزيزها، ولا ريب في أن تفوقه المتواصل في العلم والتكنولوجيا مقارنة بالوطن العربي كله، هو هدف استراتيجي أساسي".[16]

مشكلتنا مع مفهوم العلم

لقد اكتفينا في خصومتنا الحضارية مع الغرب، كما قلنا في مكان سابق، بتكريس الجهد على تذكيره الدائم المستمر بأنه تتلمذ على أيدينا في حقبة تاريخية سحيقة، واكتفينا في صراعنا مع إسرائيل بمناوشات عسكرية خاطفة غالباً ما نخسرها، وبأنواع من التعبئات العاطفية والشعبوية التي نلاحظ أنها تتحول الآن إلى عبء ليس بالسهل على "مسيرة السلام!"إن تتخلص منه. أما الميادين

الصحيحة للصراع مع إسرائيل، وللمنافسة مع الغرب فقد أهملناها تماماً، ويأتي، حتماً، في مقدمتها: العلم والتكنولوجيا.

ويتبين أن "العلم" لدى العرب بقي بمستواه البدائي "موازياً" لمستوى التطور الضحل في حياة مجتمعاتنا الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه قد ساد، خلال فترة طويلة من تطور العرب بعد الحرب العالمية الثانية، فهم بدائي سطحي للعلم، فتحت هذا التعبير "علم" كانت الجماهير العامة، وإلى حد كبير المثقفون، لا تستوعب بشكل أساسي إلا الجانب التلقيني المباشر والسلبي: أي كون "العلم" ما هو إلا حصيلة اكتساب معلومات ومعارف علمية يحتفظ بها الإنسان للوجاهة الاجتماعية أو للارتزاق المباشر.[17] وهذه النتيجة المحزنة للجهود التي تبذل "!" وهي ذاتها النتيجة التي يخلص إليها معظم المهتمين بتقويم النظم التربوية عند العرب.

فالعلم على هذا، إما أنه أرغم على أن يظل يحبو في أقبية الكتاتيب والمدارس والمؤسسات التعليمية العليا (الجامعات) مقتصراً على أداء وظيفة واحدة ضئيلة من وظائفه، وهي إكساب الفرد معلومات ومعارف علمية للوجاهة أو الارتزاق، وإما أنه ظل مرتهناً لعدة ظواهر أساسية تمارس دوراً سلبياً للغاية في التطور العلمي، وبالتالي الاقتصادي، ويلاحظ كثيرون كما ذكرنا في مكان سابق، التضخم المتزايد في أعداد الطلبة الجامعيين، وخصوصاً في الكليات النظرية، التي تساهم في تخريج أشباح من العلماء، فاقدي الصلة الحية بمشكلات التقدم في بلدانهم. إن البعض يرى في ظاهرة التضخم هذه نوعاً من التقدم والعافية الثقافية، ولكن الأمر في

حقيقتـه، وضـمن ظـروف هـذا الـوطن عامـة، مـا هـو إلا مـضاعفة لمشكلاته.

وبعض الباحثين يقترح صفتين للمتعلم (المثقف) في أي مجتمع وهمـا: الـوعي الاجتمـاعي الـذي يمكـن الفـرد مـن رؤيـة المجتمـع وقضاياه من زاوية شاملة، ويمكنه أيضاً من تحليل هذه القضايا على مستوى نظري متماسك. كما يمكنه كذلك من دور عليه أن يلعبه داخل مجتمعه، بالإضافة إلى القدرات الخاصة التي يضفيها عليه اختصاصه المهني، أو كفاياته الفكرية.[18]

وهكذا فالواضح أن العرب المعاصرين يعانون من خلل واضح في مفهومهم للعلم ولأهميته، وهم بالتالي يعانون من خلل واضح أيضاً في نظمهم التعليمية، وهذا كله ينعكس على كفاءتهم من حيث علاقتها بالإبداع والابتكار.

تزعجنا جداً هذه العبارة لأحد المثقفين: "على صعيد الخطاب العلمي المسألة مفهومة، فنحن لا نتبع علماً، وكل ما لدينا أصداء لا تنجز شيئاً!!".

وهكذا أيضاً فإننا بهذا المستوى من العلاقة بالعلم سنظل نخسر المنافسة مع الغرب، ولن نتمكن من تحقيق كل طموحاتنا في معالجتنا الحضارية مع الجارة القريبة: إسرائيل.

ولكي يمكن أن نتحدث في يوم ما عن إمكانية محتملة للتفوق العربي، فلابد أن نتأكد، بدءاً، من أن هناك نيات صادقة لدى بعض البلدان العربية لفسح المجال لتطور علمي حقيقي، إذ يصبح المجتمع عازماً على التفاعل مع التكنولوجيا عبر مؤسساته القومية، وهذا

الموقف من القوة البشرية والمؤسسات القومية، هو شرط مسبق لظهور المجتمع العلمي.

الموظفون.. و"أشباح" العلماء

ولننظر بشيء من التأمل إلى بعض تحركات وزارة التربية الإسرائيلية، فيما يتعلق بالمراحل الدراسية التي تسبق المرحلة الثانوية، لقد وضعت بعض الأهداف التي تؤيد ما نحن بصدده، وهو تصميم إسرائيل على تعزيز مركز مجتمعها التكنولوجي، فمن تلك الأهداف: تقديم برنامج مرن مخالف للثانوي والابتدائي يشعر الطالب فيه بأهمية وجدوى استخدام اليدين والحرفة، وهدف آخر، وهو استخدام هذه المرحلة لإقناع الآباء بأهمية التخصصات المهنية غير الأكاديمية، وأهمية الحرف الزراعية.[19] ألا يوجد دول عربية حرّة تعمد إلى تعميق هذين الهدفين، وتتمثلهما على مستوى الواقع، بدل هذه الجحافل من الموظفين والعاطلين وأشباح العلماء؟

إن من الأهداف التي حددتها إسرائيل للمراحل التي تسبق الثانوية أيضاً: مساعدة الطالب على التركيز على المواد والمجالات التي يمكن له أن يبدع فيها، وتتم تلك المساعدة من خلال مراقبة المدرسين والمرشدين، وبذلك يتيسر له اختيار حقل تخصصه، قبل أن يصل إلى الجامعة بوقت طويل، وفي هذا تقليل من الهدر التعليمي، والرسوب في السنة الأولى الجامعية، التي تعتبر صفة لمعظم جامعات العالم.[20]

إن الأكاديميات النظرية لا تأخذ من اهتمام النظام التعليمي الإسرائيلي إلا الحجم الطبيعي الذي ينبغي لها أن لا تتجاوزه، فنسبة خريجي الدراسات النظرية في إسرائيل بلغت في العام 2006م أقل

من 20%. أي 27 ألف خريج فقط.[21] في مقابل الاهتمام والتركيز على المجالات التي يمكن لها أن تسهم في حل المعضلات الإسرائيلية الكبرى وأبرزها "وجودها" الذي يعتمد اعتماداً كلياً على القوة. هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات الداخلية الأخرى، كالقلة في عدد السكان ومحاولة التصدي لبعض المضاعفات الاقتصادية.

وتحتل إسرائيل المركز الأول في العالم من حيث جودة التعليم الجامعي، والمركز الثالث من حيث جودة البحث وعدد المهندسين الأكفاء والترابط التكنولوجي ما بين شركاتها، فيما تحتل المركز الثالث عشر بين دول العالم في براءة الاختراع.[22]

ولعل هذه الأهداف الاستراتيجية للتعليم الإسرائيلي تظهر، بشكل أوضح، في الفرص المتوفرة للتعليم التقني في الدولة اليهودية. إذْ إنه إلى جانب البرامج الأكاديمية العادية في النظام المدرسي الثانوي يوجد هناك أربع قنوات أخرى: المدارس الثانوية المهنية، والمدارس الصناعية، والمدارس الحرفية، والدورات التدريبية القصيرة.

ويمكن التعبير عن هذا الواقع بأن التعليم الجامعي في إسرائيل لم يعد احتياجاً اجتماعياً، أو وجاهة ذاتية يسعى إليها الشباب، ويشجع عليها الآباء، كما يحدث في كثير من البلدان العربية، فالتثقيف المهني يجتذب نصف طلاب المدارس الثانوية من الإسرائيليين"!!" وفي حين أن التعليم المهني والفني يعيش في بعض بلاد العرب على فتات الجامعات، فيهرع إليه الطلاب من أصحاب المجموعات المنخفضة، أو الفاشلين في المراحل الجامعية

الأولى، نجد أنه في إسرائيل على خلاف ذلك تماماً، فالدخول إليه يتميز بشروط قبول قاسية مقارنة بالقنوات الأخرى، ويخصص نصف المدة التدريسية للدراسات العامة، ونصفها الآخر للعمل التطبيقي. وتدار المدارس الصناعية بالتعاون مع عدد كبير من أصحاب العمل، الذين يوظفون القوة العاملة الحاذقة، وتجمع هذه المدارس بين التدريب في المدارس الثانوية المهنية، والتدريب داخل المشروع، في برنامج تتراوح مدته بين ثلاث إلى أربع سنين.[23]

ولإضافة إضاءة أخرى إلى الصورة، فإن للجيش الإسرائيلي نفسه دوراً مميزاً ومهماً في بلورة الوعي المهني والصناعي في الكيان الصهيوني، فهذا الجيش يمنح الطالب الموافقة والمباركة لاعتبار فترة التدريب الصناعي والمهني مستقطعة من فترة التجنيد الإجباري المعمول به هناك. كما يقوم الجيش بتقديم مقررات حرفية ومهنية إلى مجنديه، ويعتبر النجاح بها معادلاً للنجاح في المادة نفسها في أي مدرسة ثانوية مهنية خارج الجيش، وبالتالي كانت الشهادة التي يحملها المجند من جيش الدفاع الإسرائيلي تعادل الشهادة التي تقدمها أحسن المدارس في المجتمع المدني.[24]

يقابل هذا الواقع في التعليم الثانوي في إسرائيل واقع آخر مخالف عند العرب تعرضه دراسة شاملة عن الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوي بدول الخليج العربية مثلاً. إذ تخلص تلك الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات الهامة التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

1) التعليم الثانوي لم يحقق أهدافه التقليدية في الإعداد للجامعة، أو الإعداد للوظائف الحكومية.
2) لم يحقق هذا التعليم هدف تكوين الإنسان القادر على

تحقيق ذاته، والاستمتاع بقدراته، والمشاركة البناءة في تنمية المجتمع.

3) لم يحقق هدف إعداد الإنسان الذي يستطيع ملاحقة التغيرات السريعة في المعلومات والتكنولوجيا.

4) لم ينجح في هدف الإعداد للعمل، وفي جعل المهنة بشكل عام، من بين أولوياته.

5) التعليم الثانوي لا يلبي احتياجات المجتمع مما أدى إلى البدء في استحداث أنماط جديدة منه.

6) أهداف التعليم الثانوي متشابهة في كل دول الخليج.

7) إن كفاءة التعليم الثانوي لا تتحقق إلاّ بتغيير مبناه ومناهجه، وتهيئة العاملين فيه لهذا التغيير. وهذا ما لم تأخذ به دول الخليج، بل اكتفت بمجرد الكلام باستثناء البحرين في تجربتها الأخيرة، والتجارب المبدئية في الكويت والسعودية.[25]

ويجدر بنا أن نؤكد على ثلاث ملاحظات بارزة تتجلى في مفهوم إسرائيل للعلم ودوره، كما تظهر في تصورها المتميز لما يجب أن تكون عليه نظم التعليم، وأولى هذه الملاحظات ما ذكرناه أعلاه من حتمية التوجه الذي لا يقبل التراجع للقضاء على الأمية الأبجدية، وذلك بفرض التعليم إجبارياً إلى نهاية المرحلة المتوسطة، وثانيتها: عملها الدؤوب على اجتذاب العلماء اليهود إليها، بالإضافة إلى الانتماء إلى شبكة علاقات دولية لدعم العمل العلمي في الدولة الصهيونية. وأما ثالثتها فهي: أن إسرائيل ظلت على وعي تام بالحقيقة الحضارية التي مفادها أن بناء الأمم إنما يتوقف على تنمية الفرد وتأهيله بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم. وعلى هذه

الهيئة فقط يمكن للفرد أن يسهم في التغيير المرغوب في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة.[26] وإسرائيل سارت في هذه الطريق بكل ما أوتيت من قوة، ومنذ وقت مبكر، لأنها، فوق ذلك، تعلم أن التكنولوجيا عمل دؤوب و"متراكم" لا يمكن أن يأتي بين يوم وليلة.[27]

ولأن إسرائيل كانت تدرك مجمل هذه الحقائق فقد كانت تدفع بأجيالها إلى حقول المعرفة ليس الآن فقط ولكن منذ أمد بعيد يمتد إلى ما قبل قيام الدولة اليهودية في فلسطين، ثم بعد قيام هذه الدولة بطبيعة الحال، وهم بذلوا ومازالوا كل ما في وسعهم من أجل أن يكون المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع العلم. وبسبب تطور ذلك المجتمع من الناحية التكنولوجية، فإن براءات الاختراع التي أصدرتها إسرائيل وحدها لمواطنيها قد بلغت في العام 1972م (أي قبل 34 عاماً) حوالي 158 براءة اختراع، ولم يتحقق، في ذلك الوقت، مثل هذا العدد أو قريب منه في البلدان العربية مجتمعة، على الرغم من الفارق الكبير في عدد السكان، وعلى الرغم من العمق الاستراتيجي البعيد في الموروث الحضاري!

ولقد سجل العرب، بعد مرور ثمانية عشر عاماً (بين عامي 1980 و 2000م) 370 براءة اختراع فقط. وإذا أردت بعض التفاصيل فخذ مثلاً: مصر 77 براءة، اليمن 2 ، البحرين 6 ، السعودية 71 .. وهكذا. وقد سجل العرب في عام 1997م، 24 اختراعاً، بما يقابل اختراع واحد لكل 10 ملايين نسمة، أما في إسرائيل فقد سجلوا 577 اختراعاً، بواقع 1020 اختراعاً لكل 10 ملايين نسمة، وهو ما يزيد عن الألف ضعف في العالم العربي ولم

يتفوق على إسرائيل سوى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسويسرا وتايوان وبعد إسرائيل جاءت كوريا الجنوبية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

أما في العام 2006م فقد احتلت إسرائيل المرتبة 15 بين دول العالم بعدد 1725 طلب براءة اختراع، لتحقق ثالث أعلى زيادة عن العام السابق، بعد الصين وكوريا الجنوبية. أما الدول العربية في 2006م فلم تحقق سوى 127 طلب براءة اختراع فقط مقارنة بـ 148 طلباً في العام 2005م (انخفض الإنتاج!).[28]

وللإنصاف فقد تصدرت السعودية في المركز الأول عربياً في عدد طلبات براءات الاختراع بحسب تقرير للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) World Intellectual Property Organization (WIPO) وذلك بما مقداره 45 طلب براءة اختراع مقارنة مع 39 طلباً في عام 2005م.[29]

وفي الوقت الذي يكاد فيه سكان الدول العربية أن يعادلوا سكان اليابان فإن هذه الأخيرة حتى العام 1972م، في الزمن نفسه، أصدرت 129 ألف براءة اختراع، أما في العام 2006م فقد احتلت اليابان المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 18.5% من مجموع طلبات الاختراع في العالم كله، وبزيادة نسبتها 8.3% عن العام 2005م.[30]

ولا ريب في أن تفوق المجتمع الإسرائيلي المتواصل في العلم والتكنولوجيا هو، كما ذكرنا أعلاه، هدف استراتيجي أساسي[31] وهو من خلال هذا الهدف بالذات استطاع أن يتفوق في حروبه مع العرب، وسيستطيع أن يتفوق أيضاً في سلمه معهم. فهناك مخاوف

واضحة ومعقولة من أن إسرائيل ستلتهم الأسواق العربية مستقبلاً، وهي تعمل منذ أوقات مبكرة على أن تكون القوة الاقتصادية "العالمة" في المنطقة كلها.[32]

إن التطور المذهل لصناعة التكنولوجيا العالمية في إسرائيل، وعملها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ودأبها على توسيع أسواق منتجاتها يعني كل ذلك أن المواجهة العلمية الاقتصادية لزمن السلم ستكون أصعب بكثير من المواجهة العلمية الاقتصادية في زمن الحرب.

وفي مجالات التطور التكنولوجي تتفوق إسرائيل على أوروبا وتقف بين أول خمسة مراكز عالمية في إنتاج برمجيات تكنولوجيا المعلومات. وقد استفادت هذه الصناعة في إسرائيل من إعفاءات ضريبية كبيرة، ومن تمويل ودعم حكومي أميركي- إسرائيلي مشترك، ومن فرص التدريب والتعلم للإسرائيليين في الجامعات والشركات الأميركية، كما استفادت من فتح الشركات الكبرى فروعاً لها في إسرائيل، مثل موتورولا (1964م)، وإنتل (1974م)، وشركات أخرى مثل مايكروسوفت. وفي العام 1998م اشترت الشركات الأميركية ما قيمته 1.5 بليون دولار من أسهم شركات البرمجة الإسرائيلية، واستثمارات أميركا في التكنولوجيا في إسرائيل تفوق ما في المملكة المتحدة أو آسيا مجتمعة وشرق أوروبا.[33]

ويرى بعض الباحثين الوضع المتميز لإسرائيل في التكنولوجيا المتقدمة بصفة عامة، وتكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة، يفرض علينا ضرورة وضع خطة للدفاع المعلوماتي المشترك.[34] وإذ يظهر اليوم بعض التحسن على اهتمامات العرب فيما يتصل بالمجالات

الجديدة في تكنولوجيا المعلومات، ولاسيما في منطقة الخليج، فقد عرف عن دول الشرق الأوسط عموماً كثير من التردد في الإقدام إلى هذه المعرفة الجديدة. ويرى أحد الباحثين أن العرب منذ القرن الخامس عشر لم يطوروا قدراتهم في عالم المواصلات، في حين كانت أوروبا وآسيا تطور سفنا معقدة ساعدت على توسيع تجارتها. ويذكر الباحث نفسه أن من أسباب تجهم العرب في وجه تكنولوجيا المعلومات؛ المحرمات الثلاثة: السياسة والدين والجنس، إذ إن المواقع الإباحية تنال تركيزا كبيرا من حكومات المنطقة، فضلاً عن التخوف من الأثر السياسي وهو أكبر. وقد عمدت العراق في العام 1998/1997م إلى إصدار قانون يحظر الدخول للإنترنت.[35]

ومن جهة أخرى فقد أخذت الظاهرة الحضارية تتشكل في نهايات القرن الماضي القريب، على هيئة عدد من التكنولوجيات الجديدة مثل الإليكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية، وتطبيقات علوم الفضاء، وهذه مجالات تحمل من الوعود المستقبلية الشيء الكثير.[36] على أن باب التقنية المتقدمة مفتوح دوماً لتقنيات جديدة.

وإذا نحن نظرنا إلى الواقع التقني العربي بالقياس إلى التقدم التقني العالمي قديمه وحديثه، لاحظنا، على الرغم من وجود مئات العرب العاملين في إنتاج برامج الحواسيب، وتجميع الرقائق، والبحث في المواد الفيزيائية الصلبة، وعلوم جزيئيات الأحياء، أن الوضع العربي في مجال التقنية ما يزال بعيداً عن بلدان؛ كالصين والأرجنتين والبرازيل والهند، فضلاً عن التباين الصارخ بينه وبين

تطور التقنية في البلدان المتقدمة.

ولا شك أن الثورة المعلوماتية وتقنيات الاتصال هي من أهم التقنيات المتقدمة في هذا العصر.

فالتقنيات المعلوماتية وتقنيات الاتصال أصبحت عصب النشاط الاقتصادي والمالي في العالم، وأساس "الاقتصاد الدولي" الشامل، القائم على حرية السوق، كذلك أصبحت هذه التقنيات، وهذا أدهى وأمرّ، عصب الحياة الثقافية وأداة حركتها وانتشارها.

وبهذه الثورة التقنية، عموماً، أصبح لإسرائيل إسهامات رائدة ومشهودة وهي حريصة على امتلاك ناصيتها، ومن ثم تطويعها لخدمة أغراضها المدنية، والعسكرية. وهذه الأخيرة تهمنا أكثر مادام أن الغرب قد فرض علينا هذا الواقع المتوتر، الذي ينذر بالكارثة في كل حين. وهذا هو أسوأ أنواع التحدي الذي تواجهه البلدان العربية اليوم بسبب التقدم الذي حققته إسرائيل في هذا المجال، وهو تحد يهدد أمن البلدان العربية واستقرارها، وتطورها، بشكل متواصل. وهو تحد يزداد خطراً عاماً بعد عام، مستفيداً من حالة الجمود التي تسيطر على المؤسسات التعليمية العربية. ويقول أحد الباحثين: أفلم يكن من الأجدى، لو استبدلنا الهرولة السياسية نحو إسرائيل، بسباق علمي وثقافي واقتصادي يتعاون فيه العرب على تحقيق تقدم علمي وتعليمي حقيقي؟ ويكون القاعدة الفعالة للنمو العربي؟. ثم يضيف: إننا اليوم، أمام بوابة مجتمع المعلومات، فإما أن نغلقها بتجاهل ضرورة تطوير التعليم والاستجابة لمتطلبات

مجتمع المعلومات، وإما أن نفتحها على مصراعيها فندخل معاً جميعاً إلى مجتمع المعلومات العربي.[37]

النزوح والهجرة

وسيتخذ الصراع مع إسرائيل مستقبلاً؛ أشكالاً أخرى غير المواجهات المسلحة أو الحروب العسكرية. فأمامنا منطقة ما تزال بكراً، وهي تحتاج إلى من يقبض على رسغها ليجعلها تمشي بالطريقة التي تريحه، أو الطريقة التي تصب في رفاهيته، نعني: منطقة "العلم". وربما يتمثل تأكيد النزعة الإسرائيلية نحو هذه الغاية الحضارية المثلى، في أحداث أخرى، كان يرصدها العالم بكثير من الإعجاب والدهشة، وقد عشنا بعضها، على المستوى الإعلامي، بكثير من الضجيج، وقليل من الإدراك لأهدافها الاستراتيجية البعيدة، وربما كنا نعزو الحماس فيها إلى العنصرية اليهودية، وربما كنا نعزوه أيضاً إلى الطموح الاستيطاني، الذي يجسده البيان الصهيوني، الذي يدعو جميع اليهود إلى العودة إلى فلسطين. وهذه إشكاليات واردة بالتأكيد، ولكن كان هناك ما هو أهم، وهو تعزيز النفوذ العلمي لإسرائيل. إننا نعني تلك الجهود التي بذلت، ومازالت تبذل، لاجتذاب العلماء اليهود الذين يعيشون في الشتات وذلك من أجل العودة، أو الزيارة، أو الانتماء إلى شبكة علاقات دولية لدعم العمل العلمي في إسرائيل. كل هذا في الوقت الذي نلمح فيه، بكل حزن وحسرة، تشرد العقول العربية، وهجرتها، إلى أنحاء مختلفة من الأرض، بعد أن ضاقت بالعيش في أوطانها. فمن الأمور المحزنة والمثيرة للقلق الدائم، مما يمكن رصده في واقع الوطن العربي، عدم الاهتمام بالكوادر العلمية والفنية الموجودة، أو التي في طور

التكوين. فهجرة الأدمغة العربية جارية على قدم وساق، كل يوم، وهذا يتضمن حالياً، وللمدى البعيد، نتائج خطيرة يصعب تقديرها، ومن هذه النتائج تعميق واقع عدم التماسك الاجتماعي والقومي، وجعل الوطن يرسف في أغلال البؤس والتمزق.[38]

ففي الوقت الذي يكون فيه المناخ العام في إسرائيل مناخ "جذب" للعقول اليهودية، فإنه، بكل خيبة، مناخ "طرد" في المجتمعات العربية.. بل في الوقت الذي تبذل فيه المؤسسات والسلطات الإسرائيلية الجهود الحثيثة المتواصلة، غير المنقطعة، لإغراء العلماء من اليهود بالقدوم إلى إسرائيل، فإن الحال عندنا مختلفة، فنحن لا نحرك شيئاً باتجاه معالجة مرض "الهجرة" من بلادنا، والنزوح عنها؛ بل لعل بعضنا يعتبر أن العلم، والعقول المبدعة، هي بمثابة خطر عليه. ويزيد عدد العلماء في الدول العربية على خمسة أمثال عدد العلماء في إسرائيل، ولكن بالمقارنة بين عدد السكان تصبح إسرائيل أغنى.. إن في العالم العربي ثلث عالم أو باحث لكل ألف من السكان وهو نصف المتوسط العالمي (0.8 في آلاف) وعشر المستوى في إسرائيل وهو 318 في الألف.

ويعدّ يهود الشتات رصيداً مهماً لإسرائيل، وهم يتميزون بمستوى من التأهيل العلمي الراقي في الدول التي يعيشون فيها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد وفد إلى إسرائيل من الاتحاد السوفييتي مثلاً منذ عام 1989م وحتى نهاية عام 1997م حوالي 700 ألف يهودي منهم أكثر من 70 ألفاً من المهندسين والعلماء وقرابة 20 ألفا من الأطباء والفنانين، وما يقارب 40 ألفاً من المدرسين.. والأهم أن بعض هؤلاء المهاجرين يحمل معه خبرات

وأسراراً من أكثر فروع البحث العلمي تقدماً.[39]

هذا في الوقت الذي بلغ عدد العمال العرب المهاجرين للعمل في أوربا الغربية مليونين ونصف المليون عامل في العام 1972م، وتشير التقديرات أن هذا العدد سيبلغ 15 مليوناً في العام 2000م. والأطباء العرب المهاجرون إلى الغرب كانت نسبتهم 25% من مجموعهم في العام 1972م، وارتفعت النسبة إلى 80% في آخر القرن الماضي. وكانت نسبة المهاجرين من حاملي درجات الدكتوراه 50% وهي ارتفعت إلى 75% عند سنة 2000م.[40]

كما أن نسبة العلماء العرب المتخصصين في الفيزياء من الذين هجروا عالمهم العربي فاقت ما مقداره 40% من إجمالي علماء الفيزياء المهاجرين في العالم.[41]

وفي إحصاءات أخرى، فقد هاجر من الكفاءات العلمية العربية بين أعوام 1970-1974م ما يقدر بـ 21,000 مهاجر معظمهم إلى أمريكا وأوروبا وكندا؛ وكانت الهجرة تتم قرابة 5000 عالم عربي إلى أمريكا و 4000 إلى أوروبا و 12,000 إلى بقية أنحاء العالم.[42] وتتصدر كندا واستراليا قائمة الدول التي يقصدها المهاجرون المؤهلون في العالم، وتضم القائمة أيضاً كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأوروبا الغربية واليابان والصين وأمريكا اللاتينية.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2003م، الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للتنمية، إلى أن 25% من خريجي الجامعات العربية في العام 1995-1996م والبالغ عددهم 300 ألف خريج هاجروا من بلادهم، وقد فعل مثل ذلك 15 ألف طبيب، في الفترة

بين عامي 1998-2000م. كما قدر التقرير خسائر الدول العربية بسبب استنزاف العقول بـ 1,5مليار دولار سنوياً.

ووفقاً لنتائج ندوة "أكوا" (اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا التابعة للأمم المتحدة) فقد بلغت النسبة المئوية لهجرة الأطباء 50%، والمهندسين 23%، وعلماء الطبيعية 15% وذلك حتى سنة 2000م.[43] وقد أشار تقرير منظمة العمل العربية 2006م إلى أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وأن 34% من الأطباء المهاجرين في بريطانيا هم من العرب، كما أن أمريكا وبريطانيا وكندا تستقطب 75% من العقول العربية المهاجرة. وتبلغ خسائر الدول العربية 200 مليار دولار نتيجة لذلك.[44] ويكشف التقرير الصادر عن الجامعة العربية في العام 2006م أن 8% من مجموع القوة العاملة العربية هاجرت إلى دول خارج البلاد العربية، وأن 20% من مجموع الأطباء هم الآن خارج المنطقة، وأن 25% من المهندسين يعملون في بلدان أجنبية، وأن 15% من خريجي الأقسام العلمية استسلموا للهجرة الدائمة، وأن 30% من الطلاب بقوا حيث هم، وأن 27 ألف عربي يحملون درجة الدكتوراه غادروا بلدانهم إلى أوروبا وأمريكا عام 1980م، وأن هذا الرقم وصل إلى 60 ألف في عام 2006م.[45]

وتشير إحصاءات (العام 2006م) إلى أن عدد العلماء العرب في الخارج هم ثلاثة أضعاف العلماء في الداخل؛ بل إن هذه الأعداد تتزايد بنسبة 14% سنوياً.[46]

وتشير إحصائيات مكتب الهجرة الأمريكية إلى استقرار أكثر من 70 ألف عربي في الأعوام 1972-1977م من بينهم الكثير من

الكوادر العلمية. وشملت الهجرة هذه كوادر من الدول الغنية بالنفط كالمملكة العربية السعودية والكويت. وأشارت بعض التقديرات إلى أن عدد العقول المفكرة العربية التي هاجرت إلى الغرب في فترة السبعينيات تقدر بحوالي 17 ألف مهندس و7500 عالم طبيعة و 24 ألف طبيب.[47]

ويذكر أحد الباحثين أن عدد المهاجرين العرب من الكفاءات العالية والمقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ حتى العام 1983م ما مجموعه 100 ألف شخص، وارتفع في العام 2000م ليصل إلى 353 ألف شخص. وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة وجهات أخرى، تبلغ كلفة تعليم الطالب الجامعي في الدول العربية 21 ألف دولار، والولايات المتحدة تربح من 100 ألف عالم وأصحاب كفاءة عرب موجودين على أراضيها ما مقداره أربعة مليارات دولار من تكاليف التعليم، وهذا المبلغ يعادل مجموع المبالغ التي دفعتها الولايات المتحدة لكل دول العالم من مساعدات اقتصادية وسياسية.[48]

والمصدر الرئيس للعلماء والمهندسين المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية من الدول العربية هو مصر، حيث هاجر منها نحو ثلث المجموع، ثم العراق ولبنان. ويقدم كل منهما نسبة 10% من المجموع، وهناك سوريا والأردن، اللتان تقدمان كل منهما 5% وفلسطين التي تقدم 6% من المجموع.

وقد تجاوز عدد العلماء العرب الذين دخلوا الولايات المتحدة كمهاجرين 480 عالماً في العام 1980م. وفي الفترة من العام 1974م حتى العام 1977م بلغت الزيادة في هجرة العلماء

والمهندسين من الدول العربية 50%. وقد هاجر من مصر والأردن وفلسطين ولبنان والعراق وسوريا حوالي 95% من العلماء والمهندسين المولودين في هذه الدول، وذلك ما بين عامي 1966م حتى العام 1976م. كما ارتفعت حصة المهاجرين المصريين بين عامي 1976م و1980م من 53% إلى 75%. وهناك عدد غير معروف من العلماء والمهندسين العرب الموجودين حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة غير مهاجرين، وهم يعتزمون على الأرجح الحصول على صفة مهاجرين، أو أنهم يعتزمون البقاء هناك بصورة دائمة دون تغيير لأوضاعهم.[49]

وطبقاً لما أعلنته وزارة الهجرة المصرية، فإن إجمالي عدد العلماء المهاجرين من مصر وحدها بلغ 465 ألف عالم، منهم 200 ألف هاجروا إلى أمريكا، و 60 ألفاً إلى كندا، و50 ألفاً إلى أستراليا، و 155 ألفاً إلى دول أوروبا. وتشير تلك الإحصاءات إلى أن معظم المهاجرين من خريجي الجامعات، وعلماء الطبيعة، والأطباء، والمهندسين. ومنذ بداية الستينيات من القرن الماضي هاجر إلى الغرب 61 ألف طبيب مصري، و100 ألف مهندس مصري، و 122 ألف اختصاصي فني.

ويشير تقرير صادر عن الجامعة العربية في فبراير 2005م أن العالم العربي خسر 200 مليار دولار بسبب هجرة الكفاءات العلمية، وإن نصيب مصر من تلك الخسارة تجاوز 50 مليار دولارٍ.[50]

وطبقاً لتقرير منسوب إلى إبراهيم قويدر المدير العام لمنظمة أعمال العربية، أن الكفاءات العلمية المصرية المتواجدة بالخارج تتركز في الولايات المتحدة بواقع 38.6%، وكندا 16.3%، وإيطاليا

10.9%، وأستراليا 8.5%، وهولندا 4.9%، وفرنسا 4.4%، وبريطانيا 4.2%، واليونان وألمانيا 3%، والنمسا وسويسرا 1.7%، وإسبانيا 1.5%، وأن نسبة توزيع العلماء العرب في الولايات المتحدة تتوزع بواقع 60% للمصريين و10% لكل من علماء العراق ولبنان و 5% لكل من الأردن وسوريا وفلسطين ومثلها لباقي الدول العربية، حيث يمثل الأطباء حوالي 50% من هذه الكفاءات يليهم المهندسون بنسبة 29%. كما أن 54% من الطلاب العرب الدارسين بالخارج يرفضون العودة إلى بلدانهم الأصلية بعد انتهاء الدراسة.[51]

ويعترف وزير التعليم العالي والبحث العلمي المصري الدكتور عمرو عزت سلامة بخطورة وظاهرة الهجرة من مصر، ورأى أنها واحدة من القضايا الرئيسية التي تؤثر سلباً في الارتقاء التقني والاقتصادي، مشيراً إلى أن المصريين لم يكونوا تقليدياً ولا تاريخياً في عداد الشعوب التي تهاجر إلى خارج نطاقها، بل إن مصر كانت إلى عهد قريب بلداً يهاجر الناس إليه من أبناء الدول المجاورة، ومن بينها دول أوروبية مطلة على البحر الأبيض المتوسط أمثال اليونانيين والإيطاليين والأتراك، الأمر الذي يستحق الرصد والدراسة، وفتح باب المناقشة حول أسباب تزايد هذه الهجرات في الـ 50 سنة الأخيرة وحول الظروف التي أدت إلى مثل هذه الهجرات، والمناخ السائد والذي مازال يقود إلى استمرار نزيف مصر لعقولها وكفاءاتها العلمية، وحرمان جهود التنمية في مصر من هذه القدرات والكفاءات.[52]

أما من سوريا؛ فقد هاجر 56% من خريجي الجامعات. ومن

لبنان 29% من خريجي الجامعات. ومن تونس 12.5% من علماء الطبيعة.[53]

كثير من الكفاءات العراقية هاجرت عندما شهدت البلدان الأوروبية الرئيسة تزايداً في أعداد الطلبات للحصول على حق اللجوء السياسي، وبلغت أعدادها 4.2 مليون طلب للفترة ما بين 1991-1995م.[54]

ووفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي الصادرة في العام 2006م؛ فإن إيران والعراق هما من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط طلباً للهجرة، إذْ يهاجر نحو 150 ألفاً من الخريجين الجدد في إيران سنوياً، بينما تم رصد تزايد ظاهرة هجرة العلماء من العراق بسبب عدم الاستقرار السياسي والمشكلات الأمنية على الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية تحدد حجم الظاهرة.[55]

وتشير الإحصائيات الرسمية الأمريكية إلى أن الفترة ما بين 1960-1987 شهدت هجرة أكثر من 850 ألف كفاءة من الدول النامية ومنها الدول الإسلامية.[56]

وقد قيل إن أمريكا لم تستطع الوصول إلى هذا المستوى الرفيع في العلوم والتكنولوجيا إلا بعد أن استقطبت كثير من العلماء، من الداخل والخارج، حيث يقدر حالياً أن نحو 57% من حملة الدكتوراه ليسوا من أصل أمريكي، كما أن ثلث الذين حازوا على جوائز نوبل ليسوا أيضاً من أصل أمريكي.[57]

وثلث المهندسين في وادي السليكون في كاليفورنيا، الذين يقدر عددهم بـ 70 ألف مهندس، ينحدرون من أصول صينية.[58]

ويرى بعض الملاحظين الأمريكيين أن من الغباء المطلق ألا

يوافق الكونغرس على فتح الحدود الأمريكية لجذب أفضل العقول البشرية، أو الاحتفاظ بها، في عصر يتزايد فيه حصول جميع الشعوب على وسائل الإبداع وأدواته، وما الفارق سوى المواهب البشرية. وهناك من يرى أن أي طالب أجنبي يحصل على الدكتوراه في أي موضوع يجب أن تعرض عليه الجنسية الأمريكية بلا تردد، "إن فكرة أن نجعل من الصعب على هؤلاء البقاء هنا هو أمر جنوني". (59)

وتقوم بعض الشركات ومراكز الأبحاث في الولايات المتحدة بتقديم الطلبات للسلطات الحكومية لتوسيع برامج منح تأشيرات الهجرة للعمالة الماهرة. لذا أصبحت الولايات المتحدة دولة العقول ومراكز الأبحاث الأكبر في العالم، بالإضافة إلى مئات الجامعات التي تحفز الإبداع العلمي.(60)

ويناشد تحالف شركات التكنولوجيCOMPETE AMERICA، الكونغرس لزيادة عدد ما يعرف باسم تأشيرات H-IB المتوفرة للشركات التي تريد إحضار عمالة أجنبية ماهرة، وكذلك زيادة عدد البطاقات الخضراء المقدمة للعمال الأجانب في مجال التقنية المتقدمة، فهم سيؤسسون، مع مرور الوقت، المزيد من الشركات، ويخلقون المزيد من الوظائف الجيدة.(61) والجامعات الأمريكية تريد شغل مراكز الأبحاث بالدارسين فيها. الجامعات الأمريكية جميعها تعتمد على الطلاب الأجانب في المشاريع العلمية والتقنية، ويتولى بعضهم التدريس فيها، وتعترف الجامعات بأن عدد الطلاب الأجانب، بتنوعاتهم العرقية والخلفيات التعليمية، هو عامل رئيس في المناخ الأكاديمي، ولذا فإن هذه الجامعات تبذل جهداً كبيراً لجذب الطلاب

من أنحاء العالم. ففي الولايات المتحدة واحد من أفضل النظم التعليمية في العالم، لاسيما في مجال التكنولوجيا.[62]

وجهود استقطاب الكفاءات العلمية، أو التيسير في قبولها، في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تقتصر على دول العالم الثالث فحسب؛ بل شمل ذلك بعض دول العالم الأول نفسه. فالإغراءات المالية للعلماء والباحثين، فضلاً عن التجهيزات المتقدمة، جعلت أمريكا محط أنظار الجميع، وهي منتهى طموحهم، حتى بالنسبة إلى مواطني بريطانيا وألمانيا، وقد قال، في العام 1963م، وزير العلم البريطاني اللورد هلشام، معبراً عن هجرة العلماء البريطانيين إلى أمريكا: "الولايات المتحدة تعيش على حساب عقول أناس آخرين".[63] وقد وضعت حكومة حزب العمال برنامجاً، خصصت فيه بليون دولار إضافي لميزانية البحث والتطوير، وذلك من أجل الحفاظ على الكفاءات والعقول البريطانية وتشجيعها على عدم الهجرة. ويعتقد الخبراء بعدم كفاية هذا المبلغ، وأن على الحكومة إيجاد مستوى أفضل من المرتبات المالية ينافس ما هو موجود بالولايات المتحدة، فضلاً عن توفير الأجهزة والمعدات المختبرية المتطورة التي تحقق طموحات ورغبات العلماء والباحثين، وبشكل ينافس أمريكا أيضاً. وتسعى ألمانيا هي الأخرى للحفاظ على علمائها ومبدعيها من الهجرة إلى أمريكا، خصوصاً في حقلي الفيزياء والكومبيوتر، فهي تعاني من نقص ملحوظ في هذين الميدانين، مما حدا بها إلى تطوير قوانين الهجرة، لجذب الكفاءات والخبرات الأجنبية، للعمل في البلاد، ولعقود زمنية متفاوتة.[64]

ويشير بعض الباحثين إلى أسباب هجرة العقول، والكفاءات

العلمية والفنية، من العالم الثالث إلى العالم المتقدم، فيذكرون منها:

1) سوء الأوضاع السياسية في بلدانهم، ابتداءً من الحروب والفتن، في الداخل والخارج، وانتهاءً بانعدام الحريات. فالدولة مشغولة بتصفية الحساب مع خصومها، وخصومها هم كل من ليسوا معها. والأبواب مقفلة في وجوه العلماء، وربما كانت الأبواب الوحيدة التي يجدونها دائماً مفتوحة في وجوههم هي أبواب المعتقلات والسجون. ولا شك أن للاستقرار السياسي والديمقراطية أثرًا كبيرًا على المبدعين، فهذه أمور تهيئ لمناخات عاقلة ومناسبة للإبداع.
2) عجز الإدارة الحكومية عن خلق المناخ المناسب للنشاط العلمي؛ بل إنها نقلت إلى النشاط العلمي أبرز عاهاتها وهو الروتين البليد الذي يفسد العلم ويعرقل الإبداع. وهي لا تجد فرقاً بين إجراءات تأمين شراء طاولات وكراس وبين تمويل باحثين لإنجاز عمل علمي مميز.. فالكل يخضع لنظام المفاضلة ونظام العقود والمشتريات. والمهم ليس الوصول إلى الغايات العلمية، بل إرضاء الإدارة العليا بحجم الأموال التي تم إنقاذها من الصرف. هذا فضلاً عن أن منشآت أو مؤسسات البحث العلمي لم تسلم البتة من داء آخر من أدواء الإدارة الحكومية، وهو تحولها إلى تكايا للعاطلين، ولمن لا عمل لهم.
3) في ظل إدارات حكومية من المستوى الذي أشرنا إليه أعلاه، يصبح الحديث عن غياب التخطيط العلمي السليم مباحاً، فضلاً عن عدم توفر التسهيلات العلمية من أصلها. ومن تلك التسهيلات استكمال تجهيزات المراكز العلمية. ففي تقديرات بعض

"الموظفين" عدم ضرورة بعض التجهيزات بصرف النظر عما يراه العالم المتخصص. وفي معظم الأحيان يوفر "المهم" ويهمل "الأهم"، أو يجلب "القديم" المنتهي الصلاحية والأقل فاعلية ويترك "الجديد" الأوفى والأجدى زمناً ومالاً.

4) الحواجز الإقليمية بين الدول العربية، وغياب التكامل الهيكلي، وتنافر برامج وخطط هذه الدول.

5) انعدام توازن النظام التعليمي، وفقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية والبحوث العلمية.

6) انعدام وجود بعض الاختصاصات التي تناسب طموحات بعض المتخصصين في الذرة وصناعات الصواريخ والفضاء والعلوم البيولوجية. هذا بالإضافة إلى عدم ثقة بعض الدول العربية في أصحاب الاختراعات والأفكار غير التقليدية، وتخلف النظم التربوية والبطالة العلمية. فالمناخ الملائم للبحث العلمي في المجمل غير موجود.(65)

7) انخفاض مستوى المعيشة في الداخل، والمرتبات المغرية في الخارج، وهي تزيد حوالي 20 ضعفاً عما يتقاضاه البعض في بلدانهم.(66)

يعبر واقع كهذا عن تسيب مرضي خطير يفوق في أضراره وانعكاساته السيئة التسيب الذي يصيب الثروات الطبيعية، فتهدر أو تضيع، أو لا تستغل بالوجه الصحيح المطلوب. وكما ذكرنا أعلاه فإنه يبدو أن التقديرات العربية لمثل هذه المسائل ليست على شيء مما هو عليه الواقع الإسرائيلي الذي استطاع أن يحدد موقفه من "النوعية" ملغياً تعويله على "الكم" خصوصاً حين يكون "كماً"

كغثاء السيل، ربما لا يضر، ولكنه بالتأكيد لا ينفع.

فإسرائيل أخذت بسياسات الأمم المتقدمة في استقطاب العلماء وتوفير كل ما تتطلبه بيئة الإبداع، أو أنها، في الأقل، تعمد إلى إنشاء الشبكات المطلوبة لهم، وهم في الخارج، ليكونوا دائماً مصدر الإلهام والقوة، في الوقت الذي تعمل فيه الأجهزة العربية، كما مر بنا، على تنفير العلماء، وأحياناً التنكيل بهم، ودفعهم للهجرة إلى الخارج. فالهجرة من بلاد العرب لا تتم فقط لأن إغراءات الخارج أفضل؛ بل هي تحدث لأنها الطريق الوحيدة، أحياناً، لطلب السلامة، والنجاة من براثن الذل أو القمع. ونحن في هذه الحالة لا نطمح في بلداننا إلى فتح الحدود، ومنح الجنسيات للعقول الأجنبية التي ستعمل على زيادة قوتنا، كما تفعل دول الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ذلك أمر غير ممكن بعد الفشل الذريع الذي نكابده في الاحتفاظ بأبنائنا نحن، فنمنحهم الفرص المعقولة للعيش الشريف بيننا، فإذا هم غادرونا، فكيف لنا بالتفكير، مجرد التفكير، بإغراء الآخرين؟ ومن هنا قد يفهم أحياناً تشدد بعض الدول في منطقتنا في منح جنسيتها للأجانب، فهي لا تجد ما يغريها بمنح جنسيتها لهم، لأن الذين يأتون إلينا في العادة ليسوا من المؤهلين المبدعين، وهم لو كانوا كذلك لما جاؤوا إلينا، فما الذي يغريهم، هم من جهتهم، للمجيء إلى مثل هذه الدول التي لا تقوى على سقاية شجرة العلم، وهي عاجزة عن احتضان العلماء من أبنائها الأصليين، إنهم سيلجأون إلى بيئات أخرى أجدر بهم، ولو حدثت المعجزة وجاء بعض هؤلاء إلى دولنا فهم سيكونون لا محالة ضحية لتشريعات وأنظمة لم تدرك بعد أهمية التفريق بين هؤلاء وغيرهم، أو أن الاعتقاد مازال قائماً بأن منح الجنسية هو قرار سيادي يخضع

لاعتبارات وشروط إجرائية روتينية متشددة نابعة من هواجس أمنية وشوفينية غير مبررة في أكثر الأحيان.

ولعل من المناسب، للتذكير والعبرة، أن نورد هنا بعض الحقائق الإحصائية عن العرب وإسرائيل، وهي تعطي بعض الإشارات الدالة على واقع الفريقين من حيث الإنجاز، ومن حيث تلمس ملامح المستقبل وتخيله، ونستند في ذلك إلى د. نادر فرجاني، رئيس تحرير التقرير العربي للتنمية البشرية.

الموضوع	إسرائيل	العرب
الأمية	4.6%	25% (ربع الأمة)[67]
نصيب الإنسان من التعليم	2500 دولار	340 دولاراً. أقل بحوالي (أربعة أضعاف).
عدد وصلات الإنترنت	زاد عدد وصلات الإنترنت في الشرق الأوسط في مطلع عام 1998م عن نصف مليون وصلة: نصفها في إسرائيل وحدها.	يعني ذلك أن تفوق إسرائيل في هذا المعيار، نسبة إلى عدد السكان يصل إلى 50 ضعفاً.[68]
استعمال الإنترنت	يرتفع نصيب إسرائيل من النشر العلمي إلى عشرة أضعاف ما هو متوقع منها، وهنا يتعدى التفوق الإسرائيلي على العرب السبعين مرة عند أخذ عدد السكان في الاعتبار.	نسبة 70% من العرب المستخدمين للإنترنت يبحرون للأغراض التالية: الإرهاب الفكري والدموي، ألعاب الفيديو والتسلية، وتبادل النكات والشتائم، وتفريغ الكبت والترويج للصور العارية، وقراءة الطالع، وتبادل خبرات.

الموضوع	إسرائيل	العرب
كمبيوتر	كل روضة أطفال تتصل بانترنت (نهاية طرفية) لكل 10 أطفال في المدارس وفي خلال ثلاث سنوات نفذت إسرائيل ربع الخطة التي ستكتمل في عام 2005م (قبل حوالي عامين من الآن) "ويمتلك 54% من القطاع العائلي في إسرائيل حاسباً آلياً"	لا توجد أي خطة على الإطلاق عند العرب.
السلاح	في المحصلة النهائية تصدر إسرائيل حالياً السلاح أكثر مما تستورده بحوالي المليار دولار سنوياً. و تصنع بنفسها الأقمار الصناعية، وتطور قنابلها النووية لتصبح قنابل استراتيجية (نظيفة) ، أي: يمكن أن تلقيها على منطقة عربية دون أن يمتد إشعاعها النووي إلى داخل إسرائيل.	يستورد العرب نصف نصيب دول العالم الثالث من السلاح، وقد زاد الإنفاق العسكري لـ 16 دولة عربية على 300 مليار دولار سنوياً ، ونحن نشتري الأقمار الصناعية (تسليم مفتاح).
الانفاق على البحث العلمي[69]	%4.7	%0.3

الموضوع	إسرائيل	العرب
العلماء العرب والعلماء الإسرائيليون.	في إسرائيل 318 عالماً لكل ألف من السكان.	في العالم العربي عالم أو باحث واحد لكل 300 ألف من السكان (لاحظ الهاوية الهائلة) وهو ما يزيد عن الألف ضعف في العالم العربي.
براءات الاختراع	سجل الإسرائيليون 577 اختراعاً بواقع 1020 اختراعاً لكل 10 ملايين نسمة، ولم يتقدم على إسرائيل سوى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسويسرا وتايوان وبعد إسرائيل جاءت كوريا الجنوبية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.	سجل العرب براءات الاختراع، حسب مكتب العلامات التجارية الأمريكي في العام 1997، 24 اختراعاً بما يقابل اختراع واحد لكل 10 ملايين نسمة.
الأقمار الصناعية	تمتلك إسرائيل منظومة أقمار صناعية للتجسس تراقب المنطقة بعمومها يبلغ عددها 7 أقمار صناعية.	طفرة عربية في إنتاج الأقمار الصناعية، ولكن أقمار اتصالات وأقمار بث لمحطات فضائية.
الصناعات	تحتل إسرائيل المرتبة الأولى عالمياً في علوم الكمبيوتر والمرتبة الثالثة في الكيمياء والمركز الثالث في صناعة	تحتل الزراعة حصة الأسد من حملة الشهادات في الأقطار العربية يليها في ذلك العلوم الهندسية والأساسية، ثم بعد ذلك

الموضوع	إسرائيل	العرب
	التكنولوجيا المتقدمة والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى في العالم المنتجة للأبحاث والاختراعات.	العلوم الاجتماعية. أما بالنسبة للحقل الصناعي المهم في بناء القاعدة الإنتاجية فلا يزال عدد الباحثين قليل جداً.
البحث العلمي	عدد الباحثين في إسرائيل 25 ألف بمعدل 5 آلاف باحث لكل مليون نسمة.	هناك 363 باحثاً في العالم العربي تقريباً لكل مليون نسمة.

إن هذه المؤشرات تعني أن تفوق إسرائيل علينا علمياً تجاوز تفوقها علينا اقتصادياً، ففي الاقتصاد سبعة أمثال، وفي العلم والتكنولوجيا أكثر من ألف مرة. فالعلم في البداية قاعدة يقوم عليها أي بناء، من غزو الفضاء إلى إنتاج نوع من الباذنجان أكثر ثراءً بالحديد.[70]

الحرب والتكنولوجيا

ولا فكاك من ربط التكنولوجيا بالحرب. وهناك ارتباط قوي، بالفعل، بين العلم و "القوة" عموماً، والقوة في الصراعات والحروب خصوصاً. فلقد أصبحت السياسة التكنولوجية العسكرية، أهم القوى الدافعة للتطور التكنولوجي، والمؤكدة لطبيعة المجتمع العلمي والتكنولوجي. وفي الولايات المتحدة، منذ نهاية عقد الأربعينيات، وبصفة خاصة مع تجربة الحرب الكورية، أصبح دور البنتاجون غالباً ليس فقط في مجال التكنولوجيا العسكرية، بل وفي مجال تمويل البحوث الأساسية أيضاً. (Golden/205) "ففي العامين 1949 و

1950م ذهب نحو 90% من التمويل الفيدرالي للبحوث والتطوير إلى وزارة الدفاع ولجنة الطاقة الذرية. وفي العام 1953م كانت وزارة الدفاع الأمريكية تمول نحو نصف البحوث التي تجريها معامل (بل) حول الترانزستور، ووظفت البحوث العسكرية نحو ثلثي علماء ومهندسي البلاد. وشاركت لجنة الطاقة الذرية بنحو 4% من الإنفاق على البحوث الصناعية والأكاديمية. وعلى الرغم من أن هذه النسبة قد قلت بعد ذلك، فقد استمر دور الهيئات الدفاعية على المستويين الفيدرالي والولايات والشركات غالباً في تمويل وتصميم البحوث الأساسية والتكنولوجية.[71]

وقد يصبح هذا نمطاً بدائياً بالمقارنة بالإمكانيات الحالية الناشئة عن الاتحاد بين تكنولوجيا المعلومات والاستعدادات العسكرية. فثمة ثورة حقيقية تحدث الآن في عدة مجالات، أهمها، بدون شك، توظيف تكنولوجيا المعلومات، والقيادة والسيطرة، وأنظمة القصف الدقيق، والذخائر الذكية، بواسطة الجيش الأمريكي وجيوش حلف الناتو.

فبفضل التطبيقات العسكرية لتكنولوجيا المعلوماتية، يدخل الجيش الأمريكي تحسينات جذرية في قرارات القذف الدقيق لأهداف على مسافات بعيدة، بواسطة قذائف ذكية، وهو ما ينتج زيادة ملحوظة في قدرات القتل والسيطرة، بحيث أصبح بمستطاع قوة عسكرية من 100.00 جندي السيطرة على ما لا يقل عن 213.000 كيلو متر مربع، بينما كانت المساحة التي تستطيع القوة نفسها احتلالها والسيطرة عليها لا تزيد عن 248 كم^2 في الحرب العالمية الأولى. وأصبح بإمكان هذه القوات جعل ساحة المعركة مرقمة

digitalized بما يساعد على تنسيق مصادر نيران متباعدة جغرافياً، وتحسين مستويات دقة الإصابة إلى درجة غير مسبوقة، ودمج الاستخبارات مع المناورة، مع القدرة النيرانية، ونظم الدعم اللوجستيكي. وقد نتج عن هذه التطبيقات العسكرية للمعلوماتية أسلوب جديد للحرب يمكن تسميته الحرب عن بعد، وهي التي طبقت أثناء حرب الخليج الثانية في العام 1991م والحرب ضد صربيا في العام 1999م، إذ لم تحتج الولايات المتحدة إلى دفع قوات برية إلا في الحالة الأولى، وفي المرحلة الأخيرة من المعركة، بعد أن كانت قد قضت تقريباً على دفاعات الخصم.

ويرتبط بنمط الإدارة الأمريكية لهذه الحروب إنهاء التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وجعل المجتمع والدولة، بما في ذلك بنيتها الأساسية الحديثة، كلها هدفاً للتدمير. وبهذه الطريقة، تلعب التطبيقات الأحدث للثورة التكنولوجية في الميدان العسكري، بما في ذلك التطبيقات المعلوماتية، الدور الأكبر في جعل الحرب من طرف واحد، أي: حرب يتم فيها تدمير مجتمعات بكاملها دون أن يلحق بالطرف الأقوى (الولايات المتحدة مثلاً) سوى الحد الأدنى من الأضرار البشرية المادية.[72]

الحق وحده لا يكفي

إن من المدهش أن طبيعة المناخ الذي يسود العلاقات بين إسرائيل وجيرانها، وهي طبيعة صراعية، لم يكن لها أي تأثيرات إيجابية على الطرف الآخر من معادلة الصراع، أي: العرب، فلم يستفزهم هذا التفوق الإسرائيلي، ولم يدفعهم إلى جو المنافسة الحقيقية، فانشغلوا بـ "وهم" كبير يرى أن "الحق" وحده يكفي

لتحقيق الانتصار، وهم لم يفيدوا أي شيء من التاريخ المرير للصراع مع إسرائيل، ففي الوقت الذي كانت فيه تطورات ذلك الصراع تؤكد أن إسرائيل ماضية بلا هوادة في الطريق الوعر لبناء قوتها العسكرية والمجتمعية، كان العرب، في المقابل، منشغلين بـ "وهم" الحق الذي سيعيد إليهم كل شيء، ومنشغلين بالتعاطي مع ثقافة يومية مشحونة بالعنتريات والأيدلوجيات التي لا شأن لها غير تعميق الأوهام واستنبات المزيد منها.

منطق التاريخ يقول بأن الكلمة العليا هي دائماً لـ "القوة" وليست ؛ بالضرورة للحق. واليهود بتجاربهم التاريخية الطويلة، التي كانت دائماً مريرة، هم أول من وعى منطق التاريخ الذي لا يؤمن بغير "القوة".

إن "الحق" ذاته يحتاج، قولاً وعملاً، إلى "قوة" تسنده لينتصب واقفاً في وجه الباطل، وتلك القوة هي أولاً وثانياً العلم. وفي هذا السياق، ولاسيما موضوع الصراع بين العرب وإسرائيل.

صحيح أن إسرائيل نبتة غريبة وشاذة، كما يحلو للإعلام العربي أن يسميها، وصحيح أن الغرب ملتزم بدعمها، ولكن كل هذا لا يمكن أن يحجب أبصارنا عن حقيقة "الإنجاز" الذي أحرزه الكيان الصهيوني، والذي يجعل هذا الكيان متفوقاً، بشكل دائم، بين دول المنطقة، وحتى دون معاضدة الغرب، في الوقت الراهن على الأقل. إن إدراك حقيقة الواقع الإسرائيلي، بشيء من الموضوعية، هو الخطوة الثابتة والصادقة الأولى في طريقنا إلى الفلاح، فذلك يعني أننا نعرف فعلاً حجم "عدونا"، وحجم قدراته وقوته، وذلك يعني أيضاً أن خطواتنا التالية ستكون الإعداد لمطاولة تفوق "العدو"، أما الانشغال بالزيف وبدعاوى تهالك المجتمع الإسرائيلي، وبالتبشير بسقوط

الدولة العبرية، وانهيار الكيان، حتى لكأنه لم يبق إلا أن نطلب إلى الأخوة الفلسطينيين "المشردين" في المدن العربية العديدة، بأن يحزموا أمتعتهم ويتجهزوا للعودة إلى الوطن السليب، فكل ذلك يزيد في "تخديرنا"، ويزيد في تأكيد غينا، في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل صعودها إلى مدارج أبعد في النمو والقوة.

ومثلاً: هل يغير في حقيقة الواقع شيئاً أن نجعل من ديمقراطية إسرائيل مثلبة؟ هل هجاؤنا لمستوى الحريات العامة، وحقوق الإنسان، وحرية التعبير، في إسرائيل هو الذي سيقوض دعائم مؤسسات المجتمع اليهودي في فلسطين المحتلة؟! هل يكفي أن نتصور أن الدولة الطارئة والمجتمع الطارئ يستندان إلى مقومات "زائفة" من الحرية والتعددية والديمقراطية، بحيث نتوقع، نتيجة لذلك التصور فقط، بأن كل شيء سينهار؟ وبأننا سنجني ثمار ذلك الانهيار ونتائجه؟ إن الطعن في مقومات المجتمع الإسرائيلي لن يغير شيئاً في مستوى النتائج فوق الأرض، وأن هجاء منجزات الدولة اليهودية ليس هو الذي سيحول تلك المنجزات إلى نقاط فشل، إن المطلوب بالأحرى هو أن يرتد بصرنا إلى حقيقة واقعنا نحن، وأن المطلوب أيضاً هو أن ندرك بموضوعية ما هي عناصر القوة عند منافسينا أو خصومنا أو أعدائنا. إن تحويل عناصر قوتهم، في خيالنا، إلى عناصر ضعف لا يعني أنها صارت كذلك بالفعل.

هذه هي الحقيقة، وأما الذي يجب أن نفعله فهو، حتماً، ليس الافتئات عليها، أو محاولة التشكيك الساذج في معطياتها، إننا ندعو إلى مواجهة العدو بالأسلحة نفسها، وأبرز هذه الأسلحة: "تثوير" التعليم، وهذه مسألة تحتاج إلى شجاعة خارقة، وإلى إعادة تقويم لكثير، مما هو مألوف، وسائد، ومتفق عليه.

هوامش الفصل العاشر

(1) عبدالله عبدالدائم (د.) تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع مع إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 85.

(2) أسامة أمين الخولي (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد85 .

(3) www.4uarab.com/vb/archive/index.php/t-13717.htm1

(4) سمير هوانه، مجلة المستقبل العربي، عدد 86، وأيضاً أسعد رزق، في المجتمع الإسرائيلي، بيروت، معهد البحوث والدراسات العربية 1971م، ص89 .

(5) أنطوان زحلان (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد86 .

(6) سمير هوانه، مجلة المستقبل العربي، عدد 86.

(7) أما من حيث المعدل الأعلى في معرفة القراءة والكتابة في بعض الدول العربية منفردة؛ ففي الأردن (83.6%)، ولبنان (86.4%)، فيما أقل معدل نجده الصومال (24%) واليمن (38%). انظر علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية، رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا 2004م، ص76.

(8) أحمد منير مصلح، نظم التعليم في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، (دراسة نظرية، وتحليل مقارن لنظم التعليم العربي ومشكلاته)، الرياض، 1982م، ص199 وما بعدها.

(9) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا 2004م، ص76 .

(10) أحمد منير مصلح، نظم التعليم في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، الرياض، ص199.
(11) انظر السابق.
(12) عمرو موسى، صحيفة اليوم، 3نوفمبر2007م، وأيضاً صحيفة الشرق الأوسط 29أكتوبر2007م. وأيضاً، أحمد محمد الدغشي (د.) مجلة المعرفة، مارس 2008م.
(13) أحمد محمد الدغشي (د.) مجلة المعرفة مارس 2008م.
(14) عمرو موسى، صحيفة اليوم، 3نوفمبر2007م، وأيضاً صحيفة الشرق الأوسط 29أكتوبر2007م. وأيضاً، أحمد محمد الدغشي (د.) مجلة المعرفة مارس 2008م.
(15) علي الموسى (د.) صحيفة الوطن 26 سبتمبر 2007م.
(16) انطوان زحلان (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد86 .
(17) الطيب تيزيني (د.) حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً، دمشق 1971م، ص ص 313-314 .
(18) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1975، ص142 .
(19) سمير هوانه، مجلة المستقبل العربي، عدد86 .
(20) انظر السابق.
(21) علي الموسى (د.) صحيفة الوطن، 26 سبتمبر 2007م.
(22) ميريت مجدي،
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CI2R125.HTM
(23) انطوان زحلان (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد86.
(24) سمير هوانه، مجلة المستقبل العربي، عدد86 .
(25) الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوي بدول الخليج العربية، الكويت، 1401هـ، ص ص 58-59، ص ص 111- 116 .
(26) وفقي حامد أبو علي، دراسة مقارنة للإهدار التربوي في دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، مجلة التعاون، عدد2، 1986م.

(27) سينوت حليم دوس (د.) قضية التكنولوجيا وبراءات الاختراع في الدول النامية، مجلة التعاون، عدد2، رجب 1406هـ/ أبريل 1986م، ص139.

(28) ملخص لتقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)، صحيفة الوطن، 22فبراير2007م.

(29) صحيفة الشرق الأوسط، 28 يونيو 2007م.

(30) صحيفة الوطن، 22فبراير2007م، ملخص لتقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)،.

(31) انطوان زحلان (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد86 .

(32) أسامة أمين الخولي (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد85 .

(33) كامبردج بوك ريفيوز، تطور الإنترنت والسياسة في خمسة أقاليم في العالم،(ملخص كتاب).
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6C10754B-AC44-416B-BC86-088DEBC3AE11.htm

(34) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 184، الكويت، ص40.

(35) كامبردج بوك ريفيوز، تطور الإنترنت والسياسة في خمسة أقاليم في العالم عن:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6C10754B-AC44-416B-BC86-088DEBC3AE11.htm

(36) أسامة أمين الخولي (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد 85.

(37) بشار عباس (د.) التعليم بوابة مجتمع المعلومات. أخذ في 2006م.
http://doc.abhatoo.net.madill.doc

(38) الطيب تيزيني (د.) حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً، دمشق 1971م، ص219.

(39) www.4uarab.com/rb/archive/index.phpt-13717.htm1

(40) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص293 .

(41) فواز العلمي (د.) صحيفة الوطن، 25سبتمبر2007م .

(42) عبدالرحمن تيشوري (د.) الشباب العربي: مشاكل وحلول، مجلة المحرر، عدد243، السنة الخامسة عشرة 2006م.

(43) عبدالرحمن حمادي، التعليم العالي العربي: تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة، مجلة المعرفة، عدد 138، أكتوبر 2006م.

(44) كوكب الوادعي، صحيفة الوطن، 22 ديسمبر 2006م.

(45) مجلة المجلة، العرب يخسرون قواهم الحية.. العقول المهاجرة متى تعود، ص38، العدد1430، 23-29 جمادى الآخرة1428هـ.

(46) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص239 .

(47) نجاح كاظم، نزيف هجرة العقول العراقية، جريدة الصباح العراقية، 24يوليو2006م.

(48) عبدالرحمن حمادي، التعليم العالي العربي: تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة، مجلة المعرفة عدد138، أكتوبر 2006 .

(49) انظر السابق، وانظر مصطفى العبدالله الكفري، الحوار المتمدن، عدد597، 20 سبتمبر 2003 .

(50) www.bokra.net/?cGF0aCUzRGFydGljbGUlM jZpZ sCU zRDM2MjEw

(51) www.qataru.com/vb/archive/index.php/t-31812.htm1

(52) www.asharqalawsat.com/view/economy/2005,01,24 , 279060.htm1

(53) موقع ليبيا الحرة، المنتديات العامة، المنتدى العام، هجرة الأدمغة العربية للغرب، أخذ في 2006م.

(54) نجاح كاظم، نزيف هجرة العقول العراقية، جريدة الصباح العراقية، 24يوليو2006م.

(55) مجلة المجلة، العرب يخسرون قواهم الحية.. العقول المهاجرة متى تعود، ص38، العدد1430، 23-29 جمادى الآخرة1428هـ.

(56) نجاح كاظم، نزيف هجرة العقول العراقية، جريدة الصباح العراقية، 24يوليو2006م.

(57) عبدالرحمن تيشوري (د.) الشباب العربي: مشاكل وحلول، مجلة المحرر، عدد243، السنة الخامسة عشرة 2006م.

(58) نبيل علي (د.) العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 184 الكويت، ص16.

(59) توماس فريدمان، صحيفة الشرق الأوسط، 20مايو2007م.

(60) www.annabaa.org/nbahome/nba83/029.htm

(61) توماس فريدمان، صحيفة الشرق الأوسط، 20مايو2007م.

(62) براكيتي غويتا، صحيفة الشرق الأوسط، 30 مارس2007م.

(63) كوكب الوادعي، صحيفة الوطن، 22 ديسمبر 2006م.

(64) نجاح كاظم، نزيف هجرة العقول العراقية، جريدة الصباح العراقية، 24يوليو2006م.

(65) http://www.annabaa.org/nbahome/nba83/029.htm

(66) محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، ط4، دار الفكر 1988م، ص266. وانظر أيضاً عبدالرحمن حمادي، التعليم العالي العربي: تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة، مجلة المعرفة، عدد 138، أكتوبر 2006م، وكذلك عبدالرحمن تيشوري (د.) الشباب العربي مشاكل وحلول، مجلة المحرر، عدد243 السنة الخامسة عشرة، 2006م، وانظر مصطفى العبد الله الكفري، الحوار المتمدن، عدد597، 20سبتمبر2003م.

(67) 70 مليون أمي غالبيتهم من النساء، **ص435 من هذا الفصل**.

(68) نسبة مستخدمي الإنترنت في العالم لا تزيد عن ستة أفراد في الألف، بينما فاقت النسبة خمسين ضعفاً في إسرائيل، لتزيد صادراتها في تقنية المعلومات ثلاثين ضعفاً عن صادرات الدول العربية مجتمعة، انظر فواز العلمي (د.) صحيفة الوطن، 25سبتمبر2007م.

(69) إذا أخذنا في الاعتبار التفاوت في عدد السكان وفي حجم الناتج السنوي لاتسعت الفجوة بين العرب وإسرائيل في الإنفاق على البحث العلمي إلى أكثر من 30 ضعفاً، وهذه المقارنة تقتصر على البحوث المدنية، فلو أضفنا الإنفاق على البحوث العسكرية لتحولت الفجوة إلى هاوية.

(70) نادر فرجاني، العرب في مواجهة القدرات البشرية والتقنية، مجلة المستقبل العربي، بيروت فبراير2000م.
www.iraqbaghdad.net/news/isra.htm

(71) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. أخذ في يونيو 2006م. http://www.ahram.org.eg/acpss/

(72) انظر السابق.

الفصل الحادي عشر

سؤال السيطرة على المستقبل

والشعوب التي فقدت مكانها في أعلى السلّم الحضاري إنما حدث لها ذلك لأنها تهاونت في حمل "المسؤولية"، وأهملت واجبها في المحافظة على موقعها المتقدم ترفاً أو غياً أو جهلاً بحركة التاريخ، فتحولت من أمة "عالمة" مبدعة مسهمة في عمارة الأرض إلى أمة مستكينة، راكدة، خاملة، هي في واقعها الجديد، عالة على غيرها في كل شيء. وقد اتسمت أجيالها، بناء عليه، بالضمور، والضعف، وصارت تلك الأجيال عبئاً على التنمية، في الوقت الذي كان ينبغي أن تكون هي محركها، وهي وقودها، وهي جذوتها التي لا تذبل أو تنطفئ.

فالأجيال العربية تستمرئ الخمول، والتبعية، والاعتماد على الغير، فهي جامدة، كسولة، ساكنة، خائفة، مترددة، لا تنزع إلى الحراك والمغامرة والمبادرة. وهي تعتقد أن المستقبل هو مسؤولية الغير. أو هو موكل إلى الصدفة، أو الأقدار، أو أنه من الغيبيات التي يعد الانشغال بها مضيعة للوقت.

الفصل الحادي عشر

سؤال السيطرة على المستقبل

يتأكد من المنظور العام لاهتمام إسرائيل بنظم التعليم أنها دائماً آمنت، حقيقة، بأن الحضارة والتقدم ليست حضارة القلة التي تقود التقدم، بل حضارة الشعب كله الذي يشتغل بهذا التقدم وينجزه فعلاً.[1] ويبدو أن إسرائيل أيضاً تمثلت فعلياً المعاينة التي أكدها الفريد مارشال في كتابه "مبادئ الاقتصاد" في العام 1890م وهي تلحّ بشدة على أهمية التربية بوصفها استثماراً قومياً، إذْ يرى مارشال أن رأس المال المستثمر في الإنسان يعطي عائداً أكثر من استثمار الأموال في المشروعات الأخرى المختلفة.[2] ولقد أثبتت كثير من الدراسات في الولايات المتحدة، أن الفوائد الاقتصادية التي تجنى من التعليم تعادل في العموم 43 مرة ما أنفق عليه. كما تشير دراسات عالمية إلى أن الأمي الذي يدرس سنة واحدة تزداد إنتاجيته 30% وأن الذي يدرس 10 سنوات تزداد إنتاجيته من 30 إلى 80 مرة مقارنة بمن يدرس 4 سنوات فقط. وإن كل ما ينفق على التعليم

يتحول إلى قوة سرعان ما تنطلق لتحقق ريعية متصاعدة.[3]

وإسرائيل يهمها الجانب الاقتصادي، ويهمها أكثر وأكثر الاستئثار بمركز "المتفوق" في جميع الميادين، مقارنة، على الأقل، بشعوب المنطقة التي تفصلها عنها كثير من التمايزات والخصائص والتناقضات. ولعل إسرائيل، من هذا المنطلق ذاته، تتفوق على كثير من البلدان الأخرى في العالم بأجمعه، فهي من الدول القليلة التي عاملت القوى البشرية على أنها نوع من رأس المال الذي ينمو، وليست مجرد استهلاك. وهذا مفهوم ساد في البلدان المتقدمة، ونتج عنه ظهور ثقافة تربوية خاصة، كما نتج عنه العديد من التعابير والمفهومات الاقتصادية الجديدة في مجال الدراسات المتعلقة بالتربية، مثل: رأس المال البشري. الرصيد الكلي لرأس المال التعليمي. العائد الاقتصادي من التعليم. تكلفة التعليم. الإهدار (الفاقد) في التعليم. إلى غير ذلك من التعابير والمصطلحات والمفهومات الأخرى.[4]

من يغيّر مجرى التاريخ؟

والبلاشفة استخدموا التعليم "لتغيير مجرى التاريخ، وتغيير طبيعة الإنسان"، والتعليم عندهم: "يضم كل الجهاز الثقافي، وكل الهيئات التي يمكن أن تؤثر، تأثيراً كبيراً أو قليلاً، في عقول الصغار والكبار".[5] ويرى جورج كاونتس أن البلاشفة تفردوا، في نظرتهم إلى التعليم، على زعماء أي مجتمع آخر على ظهر الأرض. وقد عرف عنهم عنايتهم الشديدة بأساليب التعليم، وبالمناهج، بناءً ومضموناً، وكذلك اهتمامهم بمحتويات البرامج المعدة، بهدف

تشكيل عقول الشبان والكبار، وصياغة وعيهم، وتكوين مداركهم. بل إن عنايتهم بهذه الأمور لم تكن تقل عن عنايتهم بعتاد قواتهم المسلحة، أو بصلابة نظامهم الاقتصادي، فهم يرون أن التربية سلاح بتار في قضية الشيوعية، ولولا ما أنشأه البلاشفة من هيئات تعليمية واسعة النطاق، لما كان لهم من القوة في العالم ما كان.[6]

ويرى مالك بن نبي "أنه لا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملك من أشياء، بل بمقدار ما فيه من أفكار. ولقد يحدث أن تلم بالمجتمع ظروف أليمة، كأن يحدث فيضان، أو تقع حرب، فتمحو منه عالم الأشياء محواً كاملاً، أو تفقده، إلى حين، ميزة السيطرة عليه، فإذا حدث في الوقت ذاته أن فقد المجتمع السيطرة على عالم الأفكار كان الخراب ماحقاً. أما إذا استطاع أن ينقذ أفكاره؛ فإنه يكون قد أنقذ كل شيء، لأنه يستطيع أن يعيد بناء عالم الأشياء".[7]

والأجيال هم مستودع الأفكار، وهم التربة الخصبة التي تنمو فيها تلك الأفكار وتتكاثر. ولا أحد آخر غير الأجيال يستطيع أن يحول تلك الأفكار إلى رخاء، ورغد في العيش، وفي الاقتصاد، وفي السيطرة على المستقبل.

إن عمارة الأرض هي بكل المقاييس منجز إنساني. وإنما تتحدد قيمة ذلك المنجز وأهميته بقدر ما يؤتى البشر من كوامن الإبداع والحكمة، ولهذا تنوعت الثقافات، وتمايزت الاختلافات، وسادت حضارات، وبادت أخرى، كل بحسب ما حازت من القوة والقدرة على السيطرة. وإنما تكمن القوة في الأفكار التي تصنع الأشياء، وإنما تكمن القدرة في الإنسان الذي يبني الأفكار، وهو لن

يستطيع أن يصل إلى شيء من ذلك إلاّ بالسير الحثيث باتجاه "الحكمة"، وبالبحث المتواصل عن المعرفة، وبالدأب على تجديد وعيه، وبالاستمرار الفاهم في إثراء خبراته. والطريق إلى كل هذا إنما هو الانكباب على التعلُّم، وعلى تفجير الطاقات الكامنة.

وما وصل إليه الإنسان اليوم في مجال التقنية مثلاً هو حصيلة تاريخ طويل من التطور العلمي والمعرفي. ولا تستطيع أمة أو شعب أن تنضم أو ينضم إلى الركب الجديد إلا باكتساب المعرفة والخبرة الجديدتين، ولن يتحقق له ذلك عن طريق الوحي أو الإلهام الكسول، بل عن طريق المثابرة والاجتهاد، وعن طريق تحويل أجياله من أجيال خاملة معطلة إلى أجيال نشطة وفاعلة ومؤثرة. ومهما أنفق أو أغدق على تلك الأجيال من الأموال الطائلة فهو استثمار في مكانه الصحيح، أو بالأحرى مكانه الأصح، لأنه سيترجم نفسه إلى عائدات ومنتجات ومنجزات هي من صميم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقة.

استئصال التخلف

إن الشروع في استئصال التخلف، هو المهمة التمهيدية للسير قدماً في مضمار التطور الاقتصادي والاجتماعي، فالقضاء على ركائز التخلف ومقتضياته ليس معناه، بالضرورة، ضمان الوصول إلى المستوى الذي يمكن وصفه بالتقدم، لأن التقدم، في ذاته، هو مسؤولية ومشوار طويل آخر يحتاج إلى تعبئة عامة أخرى نفسية وثقافية ومادية. والشعوب التي فقدت مكانها في أعلى السلّم الحضاري إنما حدث لها ذلك لأنها تهاونت في حمل "المسؤولية"،

وأهملت واجبها في المحافظة على موقعها المتقدم ترفاً أو غياً أو جهلاً بحركة التاريخ، فتحولت من أمة "عالمة" مبدعة مسهمة في عمارة الأرض إلى أمة مستكينة، راكدة، خاملة، وهي في واقعها الجديد عالة على غيرها في كل شيء. وقد اتسمت أجيالها، بناء عليه، بالضمور، والضعف، وصارت عبئاً على التنمية، في الوقت الذي كان ينبغي أن تكون هي محركها، وهي وقودها، وهي جذوتها التي لا تذبل أو تنطفئ.

العرب هم إحدى الأمم التي مُنيت بهذا المصير الأغبر، فهم لم يفقدوا موقعهم القديم في أعلى السلُّم الحضاري فحسب، بل تهاووا إلى مستويات دنيا من التخلف والجهل. وهم على غزارة ثرواتهم الطبيعية تعاني أكثر مجتمعاتهم من أسوأ وأرذل أنواع الفقر، لأنه فقر القادرين على الكمال، فهم قادرون على الشبع والرفاه فيما لو قدر لهم أن يبنوا تصوراً أكثر صلابة للمستقبل، يكون مبنياً على "تنمية" الناس لينمو بالتالي رفاههم. فالجمهور الذي يعيش تحت خط الفقر يشمل الناس الذين تكون نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية محدودة بفعل عدم التأهيل لمجالات العمل والإنتاج. وقد أوضحت تقارير الفقر التي نشرتها مؤسسة التأمين الوطني مؤخراً أن نحو 60% من العائلات العربية تعيش تحت خط الفقر، مقابل 30.8% فقط من العائلات اليهودية.[8]

من جانبه، قال الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إن تقارير التنمية البشرية في العالمين العربي والإسلامي تكشف عن ظاهرة تفشي الأمية والجهل في عالمنا، حيث تفيد تقارير المؤسسات المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بأن هناك 36 دولة من دولها السبع والخمسين تتراوح نسبة الفقر

فيها ما بين 20% إلى 60%، بينما تتفشى ظاهرة الأمية في 36 دولة من دولها بنسبة تصل إلى ما بين 20-81%.

وإذا أردت أن تقيس مستوى التنمية في مكان؛ فعليك بالناس، لأن أهم ما يمكن أن يحققه التقدم هو "حياة إنسانية حقة" بكل ما تلهم من ظروف وشروط وحقوق.

والمجتمع الغربي استطاع أن يوفر لأفراده الأسس المادية والمعنوية التي تفضي إلى تلك الحياة الإنسانية الحقة. وقد حدث ذلك بفضل قيم العدل التي عمل على ترسيخها (في الداخل)، ولكن أيضاً بفضل تقدمه العلمي والصناعي.

وبسبب قوة التطور الصناعي وسرعة نموه فإن الدول الصناعية، وهي تمثل 25% من سكان العالم تحصد 80% من دخل العالم وثرواته. أما باقي دول العالم (ومنها النامية) التي تمثل 75% من سكان العالم فهي لا تحصل على أكثر من 20% فقط من الدخل العالمي.[9] هذا على الرغم من أنها هي نفسها تمتلك 75% من ثروات العالم الطبيعية.

إن معاناة تلك الدول المسلوبة الثروات ليست فقط مع الفقر 25% ؛ ولكن تشير الإحصاءات إلى أن 40% من هؤلاء يعانون من شح المياه الصالحة للشرب، ويلاقي 10 ملايين طفل منهم حتفهم سنوياً بسبب انتشار الأمراض وندرة الدواء.[10]

نواة التنمية

وستظل، المجتمعات الصناعية، هكذا، هي المثال الواقعي الحي لنموذج التقدم، فهي اهتمت أيما اهتمام ببناء الفرد، وتأهيله،

وإكسابه الخبرة، والمعرفة، وإمكانات التفكير المنظم.

وبمعنى آخر، فلقد خلقت تلك الدول بيئة علمية واجتماعية تحرض على الإبداع وتشجع عليه، ففي هذه البيئة تنمو المواهب، ويزدهر العقل، وتنطلق الأفكار، ويخصب الخيال، مبنيا كل ذلك على وفرة الإمكانات والتجهيزات، ومبنياً كل ذلك أيضاً على الحرية. وهي جمرة الإبداع أو نبعه العذب المتدفق. ويستطيع العرب، لو فعلوا مثل الغرب، أن يحققوا أفضل استثماراتهم وأقواها وأنفعها لحاضرهم ومستقبلهم، وبهذه الطريقة وحدها يستطيعون أن يضعوا أنفسهم في الموقع الملائم من حلبات المنافسة.

يتفق المعنيون بموضوع التنمية، إذن، على أهمية الاستثمار في الإنسان، فهو يعطي عائداً أكثر من الاستثمار في غيره من المشروعات الأخرى، فالإنسان هو، في النتيجة، النواة التي تلتئم حولها كل عناصر التنمية وجميع أهدافها.

ومن المعلوم، أن التقدم الهائل الذي تحقق في اليابان لا يقوم على أساس من مصادر الثروة الطبيعية، بل إنه يقوم، بالدرجة الأولى، على الاهتمام بالإنسان الياباني، أو بالجيل الياباني الذي اجترح المعجزات بعد أن استعد صانعو مستقبل اليابان بما ينبغي لذلك من شروط ومستلزمات، ولاسيما في مطلع القرن الحالي، وفي مقدمة تلك الشروط والمستلزمات: التعليم تحديداً، فقد أسرفت اليابان، كما هو تعبير أحد الباحثين، في استثماراتها في التعليم بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي، ولم تتردد في وضع استثمارات ضخمة في نظامها التعليمي.[11] فاليابانيون ينفقون أكثر من 12% من الميزانية القومية على التربية، بينما لا يتعدى الإنفاق

على النواحي العسكرية 7.7% فقط، فالأولية هي للتربية.[12]

وقد عرفت الأجيال اليابانية بجديتها وحزمها وتصميمها وإصرارها، وهي بالفعل كانت موضوعاً خصباً للاستثمار الذي حقق، كما هو معلوم، عوائد مشهودة ممثلة في الموقع الذي تحتله اليابان اليوم على خريطة الاقتصادات العالمية الكبرى، فقد أحرزت الصناعات اليابانية من النجاح ما هو معروف ومشهود: وفرة في الأسواق، وجودة وإتقان، وبالتالي إقبال ورواج. لا، بل إن تلك الصناعات استطاعت أن تغزو المارد الأكبر في عالمنا اليوم (أمريكا) في عقر داره، فالأمريكيون لا يخفون إقبالهم على المنتجات اليابانية، ولاسيما في مجال الإليكترونيات والسيارات. وهكذا حقق، ويحقق، مشروع الاستثمار في الإنسان الياباني أهدافه، ليس فقط لأن اليابانيين يسرفون في الصرف على التعليم، ولكن أيضاً لأن الإنسان الياباني، ثقافياً، يعد بيئة خصبة للاستثمار، وذلك لشعوره العميق الدائم بمسؤوليته الأولى والكبرى في حركة الإنتاج، وفي استمرارية البحث عن الأفضل والأمثل، وبالتالي إدراك النجاح المأمول. ونحن قلنا "ثقافياً"؛ لأن من أساسات قيم المجتمع الياباني، الولاء للعمل، والاستغراق في الإنتاج، وبالتالي؛ فإن "الإخفاق" يعدّ انهياراً كاملاً لكل مقومات وجود ذلك الإنسان، ولكل مبررات استمراره. وقد سجلت في تاريخ اليابانيين كثير من حالات الانتحار التي تأتي نتيجة للخذلان أو الفشل. فعلى مستوى الإيقاع اليومي في ثقافة العمل اليابانية، ليس مستنكراً، أن تقابل، في العاشرة ليلاً، فتياناً يابانيين صغاراً، مرهقين متعبين، في القطار الكهربائي أو القطارات الصغيرة التي تربط بين الضواحي، وهم عائدون من دروسهم الإضافية التي تكون قد بدأت منذ فترة ما بعد الظهيرة المتأخرة. إن الضغط

الشديد المؤدي إلى النجاح يبدأ في اليابان من سن مبكرة جداً. وإن التأكيد على قيم الإنتاج تبدأ في تلك السن أيضاً.

صفات ليست مريحة

هذا الذي يحدث في الغرب وفي اليابان ماذا يقابله في معظم دول العالم العربي؟ سوف أدع الإجابة على مثل هذا السؤال لأحد وزراء التربية العربية السابقين؛ إذ قال مرة: "ولقد رأينا أفواج الجيل المسخ، تلو الجيل المسخ، يخرجون من الجامعات (جامعاتنا)، وينتشرون في الأرض العربية، دون أن يكون لهم أثر حاسم في صراع أمتهم مع الجهل والفقر والمرض والتخلف".[13]

فالأجيال العربية، ثقافياً أيضاً، تستمرئ الخمول، والتبعية، والاعتماد على الغير، فهي جامدة، كسولة، ساكنة، خائفة، مترددة، لا تنزع إلى الحراك والمغامرة والمبادرة. وهي تعتقد أن المستقبل هو مسؤولية الغير. أو هو موكل إلى الصدفة، أو الأقدار، أو أنه من الغيبيات التي يعد الانشغال بها مضيعة للوقت. وأما فكرة الاعتماد على الغير؛ فهي تترسخ كثقافة محلية بامتياز لدى المجتمعات الميسورة وأحياناً غير الميسورة، وهي تبدأ من الأشياء الصغيرة مثل استفحال ظاهرة الخادمات والسائق الأجنبي في المنزل، وتنتهي عند مستوى "تسليم" مفاتيح عجلة التنمية في الوطن كله للآخرين الذين هم دائماً الأكثر خبرة! والأكثر نفوذاً!

والحق أن هذا الوضع "المسخ" في بلاد العرب ليس مسؤولية ثقافية واجتماعية فحسب؛ ولكنه مسؤولية سياسية أيضاً، فليس هناك إيمان حقيقي بأهمية الاستثمار في الإنسان، حتى وإن كان القائمون

على أمور التنمية يرددون ذلك في الكلمات والخطب، وإلا فكيف يمكن أن نقبل مزاعمهم تلك في الوقت الذي نشاهد فيه مؤسسات التعليم تعاني من الجمود في الحراك، وتعاني من الجحود في الإمكانات، ما ينعكس بوضوح في مستوى ميزانيات تلك المؤسسات، وفي مستوى الفاقة الفاضحة في تجهيزاتها، وحتى في قدراتها الاستيعابية. هذا فضلاً عن المستويات البائسة للمعلمين، وعن الفقر والتخلف في البرامج والمناهج وفي مخرجاتها لسوق العمل والإنتاج.

ويشير تقرير "استراتيجية تطوير التربية العربية!" إلى ضعف الكفاية الداخلية للنظم التعليمية العربية، ما أدى إلى ضعف الكفاية الخارجية لها. ويوضح التقرير أن مشكلة الكفاية الخارجية في البلاد العربية كبيرة جداً وذلك طبقاً لعدد من المؤشرات، ومنها: ضعف المستويات العلمية والثقافية لدى الشباب، وافتقادهم روح المبادرة والخلق والابتكار. ومنها: جمود الأنظمة التي يعملون بها بعد تخرجهم، وقلة مشاركتهم في التغييرات المطلوبة بإيجابية، وهبوط مستوى الإنتاجية في العمل، وغلبة الروتين، والتعلق بعادات الاستهلاك، والإقبال على الاقتباس والتقليد والمحاكاة والتفكير الذاتي.[14]

ويصعب أن نقول، في أي لحظة، بأن العرب استطاعوا أن يحققوا ما هو مطلوب في تنمية استثماراتهم في الأجيال، ليس لضعف الميزانيات المخصصة للتعليم فحسب، وليس للكساد الواضح في نظم التعليم وبرامجه فحسب أيضاً، ولكن لأنهم، في تصرفاتهم، وفيما يصدر عنهم، لا يظهرون قناعة حقيقية بجدوى الاستثمار في الإنسان، بصرف النظر عما يطلق أحياناً من شعارات تبدو وكأنها

تـصدر لأغـراض الدعايـة الـسياسية، أو لأغـراض التجميـل فيمـا لا يمكن تجميله.

بل لعل من أهم ما يلاحظ فيما يختص بالمشروع العربي في الاستثمار في الإنسان؛ ارتفاع التكلفة وانخفاض المردود؛ وهذا ناجم عن ضعف التخطيط أو حتى انعدامه أحياناً. فالميزانيات المخصصة للتعليم، على ضعفها، تمتصها مؤسسات تعليمية لم يعد لها أي ضرورة، أو لم يعد للبرامج التي تقدمها أي أهمية، فهي لا تتواءم أو لا تستجيب لمتطلبات التنمية وحاجاتها. فهي تحقق المعادلة المرة: تكاليف عالية ومردود محدود. إنها لا تخدم احتياجات التنمية، بل تشكل قيداً عليها، فمستوى البطالة يرتفع، وحقول التنمية الجديدة يشكو الفاقة والعوز من الشباب المقتدر الفاعل. إن هذا النوع من التعليم ينظر للعالم وللمجتمع من حوله بعيون مغمضة، كما أن لديه قصوراً ذاتياً يمنعه من الاستجابة لمعظم حركات التغيير والتحديث الاقتصادي والاجتماعي.[15]

وقد توقع تقرير أن تصل نسبة البطالة بين خريجي الجامعات في الوطن العربي عام 2030م إلى أكثر من 5%. وفي هذا السياق يقول مايل روتكوسكي: إن البلدان العربية لا تحقق العائد المطلوب على الاستثمار في التعليم العالي، بل إن العائد هنا متدنٍ بما يمثل مشكلة خطيرة، وهذا بخلاف ما يحدث في بعض البلدان المتوسطة الدخل، السريعة النمو، في آسيا، مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية.[16]

أجل، إن هذا المشروع العربي بواقعه القائم يفضي إلى تنمية البطالة عوضاً عن المساهمة في حلها. فالنظم التعليمية العربية لا تستجيب بالفعل لمتغيرات سوق العمل، ولا توجد لديها، بصفة

عامة، برامج للتدريب التحويلي، ولإعادة التأهيل، كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. وقد ترتب على هذا، بطبيعة الحال، تدهور إنتاجية العامل العربي، فالعامل العربي لا تتجاوز إنتاجيته خمس إنتاجية العامل في العالم المتقدم في مجال الصناعة، وهي لا تتجاوز واحدًا على عشرين في مجال الزراعة. كما تتدهور الإنتاجية العلمية للعلماء العرب بالنسبة لمثيلاتها في أقطار العالم المصنّع.[17]

ومما سجل من ظواهر خمول العامل العربي وعدم تعلقه بمستويات متقدمة في الإنتاجية، أن الخريجين عموماً يفضلون العمل في القطاع العام عليه في القطاع الخاص؛ وذلك لأن القطاع العام، كما هو معلوم، يعرف بأنه أقل "تنافسية"، وهو يضمن التوظيف مدى الحياة، وقد ينتظر الخريجون لسنوات من أجل أن يتم تعيينهم في القطاع العام.[18]

هذا هو الواقع العربي المحزن في مواجهة طموح المنافسة مع الغرب واليابان "!!" وفي طريق التصدي للهيمنة الإسرائيلية "السلمية" الوشيكة!!. وقد لعب ارتفاع نسبة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة في إسرائيل دوراً هاماً في تشجيع الاستثمار داخل إسرائيل، إذ تتفوق إسرائيل على كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا في هذا الصدد، وهذا ما يؤكده تقرير تعداد السكان العالمي الذي يشير إلى أن إسرائيل لديها 135 عالماً فنياً (تقنياً) لكل 10.000 عامل في قوة العمل الإسرائيلية، وهو معدل أكبر من أي دولة متقدمة في العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية يوجد لديها 85 عالم وفني كل 10.000 عامل.[19]

وإسرائيل تحتل المركز الثالث في العالم من حيث جودة البحث،

وعدد المهندسين الأكفاء، والترابط التكنولوجي ما بين شركاتها، كما أنها تحتل المركز الثالث عشر في براءات الاختراع.

بائعو الأسلحة ومشتروها: تنميات متعثرة

إن إسرائيل تتمكن من كل هذا نتيجة اهتمامها ببناء الأجيال، وبإعدادهم الإعداد الصحيح، لتكون على مستوى التحديات الكبرى التي تنتظرها في محيطها المشحون بالعداوة، والمفعم بالشعور العميق بالظلم. فلم تكتف إسرائيل ببناء قوتها العسكرية لتضمن أمنها وأمن مواطنيها، ولتواصل بطشها وتنكيلها بخصومها، بل عملت على دعم تماسكها الداخلي من خلال بنية سياسية واقتصادية لم يكن ليكتب لها الاستمرار دون تركيز الدولة اليهودية على الاستثمار واسع النطاق في التعليم. وهذا ما أوضحنا شيئاً منه في فصل سابق.

لقد قادتنا المواجهة المستمرة مع إسرائيل، أو هي حالة الخوف الفاضح من قوتها، إلى أن ننفق الأموال الطائلة في مشروعات عشوائية للتسلح، متمثلة في موجات متوالية وغير منقطعة من الشراء والتكديس، في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بصناعة أسلحتها، لا بل إنها تقوم بتصدير الفائض منها إلى دول أخرى في العالم. والذي يلوح في الأفق هو أننا سنبقى، لسنوات طويلة لا يعلم مداها إلا الله، مجرد مشترين للأسلحة، وسنهرق عليها من الأموال، كما فعلنا دائماً، ما يفوق التصورات، وما يبزّ كل التقديرات، ولم تظهر أي بوادر لأمل بأن نكون في أي يوم منتجين لسلاحنا، فنحن عالة على الدول الكبرى المنتجة للأسلحة المتقدمة،

وهي تسومنا أسوأ أنواع الإذلال قبل أن تستجيب لمطالبنا، فإذا استجابت قدمت لنا من الأسلحة ما لا يشكل خطراً على عدونا، بعد أن تكون قد استنزفت ليس فقط أموالنا؛ بل دماءنا وماء وجوهنا. أجل! فإننا مازلنا ننفق على هذا النوع من التسلح الأعرج النصيب الأوفر من ثرواتنا، بل إن هذا الإنفاق اللامحدود كان أحد الأسباب البارزة في تعطيل عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العديد من بلداننا. وسنورد في السطور الآتية بعض ما يتوفر من معلومات منشورة عنا وعن بقية الدول النامية فيما يتصل بموضوع التسلح؛ فالدول النامية على فقرها (75% من سكان العالم و 20% فقط من الدخل العالمي) تأتي على رأس قائمة الدول التي تنفق على السلاح أكثر مما تنفق على الصحة والتعليم. ولأن السلام مع إسرائيل هو دائماً سلام غير آمن. (يلاحظ أن الإنفاق العسكري في مصر قد استمر في الزيادة، حتى بعد توقيع معاهدة السلام).

ومن الدول الخمس في العالم الثالث التي تقع على رأس قائمة الدول المستوردة للسلاح (خلال الفترة 1978 – 1982) نجد أربعة أقطار عربية هي بالترتيب: سوريا، وليبيا، والسعودية، ومصر. كما أن دولة مثل سلطنة عمان كانت تنفق، في الثمانينيات، ربع الناتج القومي على الأنشطة العسكرية. ويذكر أن العرب يستوردون نصف نصيب دول العالم الثالث من السلاح. وفي الفترة بين 1986م و1994م زاد الإنفاق العسكري لست عشرة دولة عربية على 300 مليار دولار سنوياً.[20]

وإسرائيل كانت تعيش الواقع نفسه، فقد أنفقت ثروات طائلة من أجل الحصول على الأسلحة المتفوقة. ولكن، وكما ذكرنا آنفاً، فإن

الدولة اليهودية على الرغم من التسهيلات التي تتوفر لها في مجال الحصول على ما تريده من الأسلحة، مهما شكلت من المخاطر على جيرانها، إلا أنها ركزت اهتمامها منذ أن نشأت فكرة الانتقال التدريجي من استيراد السلاح إلى تصنيعه وتطويره، فتصمم الأسلحة الخاصة بها، والمناسبة لعقيدتها العسكرية. لا بل إنها تعد اليوم من الدول المصدرة للأسلحة المتطورة المبتكرة إلى بعض بلدان العالم النامي، بل وحتى إلى العالم المتقدم صناعياً.[21]

وقد نجحت إسرائيل في الإفادة من حروبها مع العرب في الحصول على المزيد من فتوحات التكنولوجيا العسكرية بدعوى حماية وجودها، بل لقد دخلت في تعاون مشترك مع دول كبرى، مثل الولايات المتحدة من أجل إنتاج صواريخ مشتركة قادرة على إطلاق الأقمار، أو قادرة على ضرب أقمار أو صواريخ معادية. وأخطر ثمرات هذا التعاون كان الدخول مع الأمريكان في برنامج أبحاث الفضاء، ثم مبادرة الدفاع الإستراتيجية المعروفة باسم "حرب النجوم"، كما شارك الإسرائيليون ألمانيا في إنتاج أقمار استشعار عن بعد، واستفادوا من كل هذا التعاون في تطوير الصواريخ التي تحمل هذه الأقمار، بل وفي تطوير الصواريخ الحربية، بحيث أنتجوا الصاروخ المتطور "شافيت" عام 1986 لحمل الأقمار، وصاروخ " next"، وغيرها ، وآخرها صاروخ "حيتس" المضاد للصواريخ، بالتعاون مع أمريكا بهدف إسقاط صواريخ سكود المتطور في صورة الصاروخ الإيراني (شهاب3) ذي الرؤوس الحربية الثلاثية.[22]

لقد جنت الدول الغربية أموالاً طائلة من تجارة السلاح، وكان

هـذا النـوع مـن التجـارة أحـد الوسـائل المهمـة لـدعم الاقتـصادات الغربية، وأحد الطرق الفعّالة لـ"شفط" موارد الدول التي كتب عليها عدم التوفيق في إدارة ثرواتها، فضلاً عن أنه فرضت عليها أوضاع صراعية مهينة وغير متكافئة.

وفـي الوقـت الـذي لا تتجـاوز فيـه مـساعدات الـدول الغربيـة للبلدان النامية بضع مئات من ملايين الدولارات، فإن حجم مبيعات الأسلحة لهذه الدول يبلغ أرقاماً فلكية. فبين سنتي 1993 و 1996م بلـغ حجـم الـصادرات العـسكرية الأمريكيـة 124 مليـار دولار، وفـي بريطانيا وصل حجم تلك الصادرات إلى 42 ملياراً، وفي فرنسا إلى 26 ملياراً، وفي إسرائيل 7 مليارات.[23]

وقـد ظلـت الـدول الغربيـة الكبـرى، وعلـى رأسـها الولايـات المتحـدة، تتربع، مـا بـين 1996 و 2000م، علـى رأس قائمـة الـدول المعنية بتجارة الأسلحة في هذا العالم الموبوء بالصراعات والحروب، وذلـك بحجـم مبيعـات بلـغ 49.3 مليـار دولار، تلتهـا روسـيا بحجـم صادرات بلغ 15.7 مليار، ثم فرنسا بـ 10.8 مليار، ثـم بريطانيا بـ 7 مليار، وألمانيا بـ 5.6 مليار، ثـم هولنـدا بمليـاري دولار. وتحتـل إسرائيل المرتبة الثانية عشرة في القائمة بحجم مبيعات 864 مليون دولار. وضمن الدول الست الكبرى من مصدري الأسلحة يلاحظ أن هنـاك أربـع دول هـي مـن بـين الأعـضاء الـدائمين فـي مجلـس الأمـن المناط به مهمة حفظ السلام العالمي. ولعل ما يبرر الخلل الأخلاقي هنا دعوى توازن القوى في المناطق القابلة للصدام أو الاشتغال!! وللعجب أو المفارقة فإن حجم صادرات تلك الدول الست من السلاح

مجتمعة يبلغ ما نسبته 85% من الحجم الكلي لتجارة الأسلحة في العالم.[24]

أما فيما يتعلق بالشركات الكبرى المسيطرة على سوق السلاح؛ فهي في الغالب أمريكية وبريطانية، فهناك مثلاً شركة لوكهيد مارتن التي تجاوزت مبيعاتها سنة 1999م ما قيمته 17.6 مليار دولار، تليها شركة بي آي إي البريطانية بمبيعات بلغت 15.7% مليار، ثم بوينغ بحجم مبيعات 15.3 مليار.

أما كبرى الدول المستوردة للأسلحة في العالم، خلال السنوات العشر الماضية فهي، تايوان، السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، وكوريا الجنوبية. أي أن الحجم الأكبر من صادرات الأسلحة تتوجه إلى المناطق الأكثر توتراً في العالم، مثل: الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، والهند وباكستان.

وخلال الفترة من سنة 1999 إلى 2000م، استوردت: تايوان بما مقداره 12.3 مليار دولار، والسعودية 8.4 مليارات، وتركيا 5.7 مليارات، وكوريا الجنوبية 5.3 مليارات، والصين 5.2 مليارات، والهند 4.2 مليارات، اليونان 3.7 مليارات، ثم مصر 3.6 مليارات. أما إسرائيل، فبالإضافة إلى ما تصنعه من أسلحة متقدمة، فهي تأتي في المرتبة الحادية عشرة بحجم استيراد بلغ 2.9 مليار دولار.[25]

ويذكر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أنه على الرغم من تراجع مبيعات الأسلحة التقليدية الرئيسة بنسبة 8 في المائة مقارنة بالعام 2006م، فإن مبيعات الأسلحة في العام 2007م كانت ثاني أعلى المبيعات على مدار عقد من الزمان. وأشار المعهد إلى أن

آسيا استحوذت على 37% في المائة من المبيعات في الفترة من 2003م إلى 2007م، بينما جاءت الصين والهند بين أكبر خمسة مستوردين للأسلحة. وقد ظلت الولايات المتحدة في صدارة الدول المصدرة للأسلحة بنسبة 31%، في حين مثلت روسيا المصدر المركز الثاني لصادرات الأسلحة بنسبة 26%.[26] وربما يتضمن هذا الإشارة إلى ترسانة الأسلحة التي اجتاحت الأسواق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد أفول شموس الحرب الباردة. هذا فضلاً عما تلقته السوق السوداء من تركة الاتحاد المنهار من خردوات الأسلحة التقليدية ومن الأسلحة النووية.

وذكر معهد استوكهولم أن خمس دول استحوذت على 80 في المائة من حجم صادرات الأسلحة الدولية في الفترة 2003م إلى 2007م، وهي: الولايات المتحدة، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا (تستحوذ أوروبا على 25% من صادرات الأسلحة). وأشار المعهد إلى أن اكبر مستوردي السلاح من الولايات المتحدة خلال تلك الفترة؛ هي كوريا الجنوبية وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة.[27] ومثلت أفريقيا 6% من حجم تجارة السلاح في العالم، إذ تستحوذ الجزائر والمغرب وليبيا وتونس على ثلث مبيعات القارة، وقد نال الشرق الأوسط 19%.

وإذا نظرنا إلى الاستنزاف الذي تتعرض له الميزانيات في دول العالم الثالث، وأثر ذلك على التنمية والاقتصاد فيها؛ نجد مثلاً أنه في سنة 1985 بلغ حجم الإنفاق العسكري بالنسبة إلى حجم الإنفاق الحكومي في نيكاراغوا 26%، وفي إيران 34%، وموزمبيق 38%، وإثيوبيا 29%. أما في سنة 1997م؛ فقد بلغت هذه النسبة في

بعض البلدان مستويات هائلة، ففي السودان وباكستان والهند وصلت إلى 80%.[28]

ولأن صناعة الأسلحة وتصديرها تمثل أحد المصادر الأساسية للدخل القومي في الدول الصناعية الغنية، ولكي تحافظ تلك الدول على سوق رائجة للسلاح؛ فقد عمدت إلى تسويق "سيناريوهات" متعددة للتهديدات التي قد تواجهه الأمن القومي في بعض البلدان النامية غير المستقرة، أو التي توجد في بؤر التواترات والصراعات. وهذا تصرف أسهم إلى حدّ كبير في بث الذعر في المناطق التي اعتادت على الحروب والاضطرابات. فاندفعت إلى الانخراط في صفقات تسلح كبرى. ولا أحد يعرف مصادر تلك التهديدات ولا مدى خطورتها الفادحة سوى "الخبراء الاستراتيجيين" الذين توظفهم شركات السلاح أو من هم وراء تلك الشركات.[29]

رائحة البارود

وفي مقابل الثروات الهائلة التي ينفقها العرب تخصيصاً على شراء الأسلحة، فإننا نحتاج فعلاً إلى نظرة واقعية وعملية لما يمكن أن تؤول إليه الحال فيما لو انقطعت عنا الإمدادات الخارجية، مهما كانت ألوان الذهب الذي سنقدمه ثمناً لتلك الأسلحة. إن الاستمرار في السياسة التي درج عليها العرب منذ عشرات السنين في بناء القدرة العسكرية، وهي السياسة التي تقوم على استيراد السلاح، لا يمكن "أن توفر لنا وقت الشدة احتياجاتنا، عندما تقع الواقعة، وتصبح المقدرة على تعويض الخسائر، واستيعاب الخبرات القتالية، وتطوير السلاح، طبقاً للدروس المستفادة منها، هي أساس المقدرة

على مواصلة المواجهة العسكرية، وحسمها لصالحنا، ولست أتصور بأي قدر من الخيال، المسرف في حسن النية، أن يستمر خط إمدادنا الخارجي بلا عوائق، فيما لو أرادت مصادر إمدادنا بالعتاد العسكري للمواجهة العسكرية مع إسرائيل أن تتوقف، وهنا تصبح القدرة الذاتية على توفير حد أدنى من استمرار رفد القوات المسلحة باحتياجاتها، في إطار الأفق الزمني المتصور لفترة اشتعال القتال، شرطاً لازماً لتحقيق الهدف من المواجهة في ميدان الحرب".[30]

لا شك أن مستقبل الصراع مع إسرائيل يزداد غموضاً، أو يمكن أن نقول: إنه يزداد تعقيداً، فالعرب، في العموم، لم يعدوا قادرين على تصور ملامح ذلك المستقبل، وهم يزدادون اليوم، وأكثر من أي يوم مضى، انقساماً حاداً بين "مهرولين" و"صامدين"، وهم أيضاً مشتتين بين الطموح لتحرير الأرض، والتطلع لتحقيق السلام، وكل ذلك في مواجهة خصم "مراوغ" ومخادع، لا أحد يستطيع أن يجزم بشيء حول نواياه أو أهدافه، سواء القريبة منها أو البعيدة: هل هو السلام الذي سينزل على الأرض؟ أم هي حالة الحرب المستعرة التي ستنهض من جديد؟!

بل إن منطقتنا تعيش اليوم أخطر مراحل عمرها، وهي تنام فوق جبال من البارود الجاهز للاشتعال في أي لحظة، فهنا المواجهة الإيرانية – الأمريكية في العراق ولبنان وغيرهما، وهي المواجهة التي يدعمها موضوع السلاح النووي، وتشجيع الإرهاب، وسياسات ليّ الذراع. وهنا مخاطر التطرف والطائفيات التي تنطلق شعلتها من العراق ولبنان أيضاً وتمتد إلى فلسطين المحتلة وهي، ما لم تتبدل

الأوضاع، ستلتهم مجتمعات عربية أخرى وستقوضها على أهلها. فإذا أضفنا إلى ذلك المستوى الدقيق من التحديات الحضارية والعسكرية التي تفرضها إسرائيل على المنطقة منذ وجودها، فإن ذلك كله لم يحدث، في أي يوم، الهزات المطلوبة داخل الوعي العربي، بحيث نفعل ما بوسعنا للابتعاد بمنطقتنا عن المخاطر المحدقة.

فإذا لم تسعفنا الظروف، أو أن التحديات كانت أكبر من قدرتنا على السيطرة عليها؛ فإنه ينبغي أن يستقيم العمل على تحقيق فكرة الاستقلال العسكري المستند إلى استراتيجية تصنيع تهدف إلى التكامل المنشود بين دولنا المعنية جميعها بالصراع وبمسبباته وبنتائجه. وفي ظل أوضاع العرب المشحونة بالاختلافات وبالمعضلات الداخلية لا نستغرب بحال ما جرى لاتفاقيات الدفاع العربي المشترك ولغيرها من اتفاقيات التصنيع والتكامل.

إن التحديات الحضارية والعسكرية التي نواجهها لم تذهب انعكاساتها إلى أبعد من التعويل الآني على ثرواتنا الضخمة في شراء الحضارة، وشراء الأسلحة أيضاً. أما العمل على تكوين الجيل الذي سيصنع الحضارة، وسيصنع في الوقت نفسه وسائل حمايتها، فيبدو أن الوقت للتفكير فيه مازال ،إلى اليوم، مبكراً!

فلاشك أن من أهم شروط السيطرة على المستقبل أن نستوفي عناصر بناء "القوة" اللازمة لذلك، وأبرز تلك العناصر، أو هو أولها، تنشئة الأجيال القادرة على مضاعفة ما يستثمر فيها من أموال، والقادرة في الوقت نفسه على حماية التراب والثروات في مواجهة كل أنواع التحديات. فثروات الأرض تنضب؛ لكن قدرات الإنسان

"المبدع" لا تنضب أبداً. والأموال التي بين أيدينا لا تضمن وحدها سيطرتنا على المستقبل، وكذلك الجيوش والأسلحة التي لا نتحكم في إمداداتها ولا في تطورها وفاعليتها.

إسرائيل، مثلاً، وعلى الرغم من شراسة ما يضمره لها خصومها من عداء، وربما بسببه، استطاعت أن تضمن سيطرتها على المستقبل، ووراء ذلك أسباب كثيرة؛ يأتي في مقدمتها: التعليم والاستثمار في الإنسان، وما قد يقال من خلاف ذلك، ولاسيما في معسكر الخصوم، ما هو إلاّ مجرد أمنيات أو أوهام تفضي دائماً إلى مزيد من الدعة والخمول.. ولا شيء غير هذا.

هوامش الفصل الحادي عشر

(1) عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص118 .

(2) وفقي حامد أبو علي، دراسة مقارنة للإهدار التربوي في دول الخليج العربي، مجلة التعاون، عدد2، 1986م.

(3) عبدالرحمن تيشوري (د.) الشباب العربي: مشاكل وحلول، مجلة المحرر، عدد243، السنة الخامسة عشرة 2006م.

(4) وفقي حامد أبو علي، دراسة مقارنة للإهدار التربوي في دول الخليج العربي، مجلة التعاون، عدد2، 1986م.

(5) عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص119، نقله إبراهيم سمعان، دراسات في التربية المقارنة، ص149 .

(6) انظر السابق.

(7) محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، ط4، دار الفكر، 1988م، ص30.

(8) سوسن زهر، نسبة العائلات العربية التي تعيش تحت خط الفقر أعلى من النسبة المذكورة، فهي لا تشمل مجموعات سكانية معينة مثل البدو وبعض سكان القرية. أخذ في أكتوبر2008م
www.alasra.ps/news.php?mma=printMid=252

(9) كانت حصة آسيا متواضعة في الدخل العالمي في السبعينيات، فهي لا تتجاوز 23% ولكنها ارتفعت إلى 38% العام 2000م، ومن المتوقع أن تصل إلى 49% العام 2025م، وفي العام 2050م من المتوقع أن تصل إلى 54% حسب ما ذكره Jeffrey Sachs في كتابه: Economics For A Crowded Planet ، وذلك بفضل التطور العلمي والتقني الذي تشهده الدول الآسيوية الكبرى مثل الصين والهند وماليزيا وسواها، مما يعني أن مواطن القوى في العالم ستذوب كالجليد من الغرب إلى الشرق، عبدالله مغرم، صحيفة الوطن 16 يوليو 2008م. وهذا ما يثير مخاوف كبيرة لدى الدول التي ظلت إلى عهد قريب تمسك وحدها بمقومات القوة والنفوذ.

(10) صحيفة الوطن، 30أكتوبر2007م، ص21 .

(11) إن من أهم الصعوبات التي تواجه التعليم في الوطن العربي، هو: ضعف الإنفاق عليه؛ حيث لا يتجاوز 30 مليار دولار سنوياً، والمطلوب كحد أدنى لكي يكون هذا التعليم فعالاً ونافعاً، ما لا يقل عن 60 مليار دولار سنوياً (ضعف ما هو متوفر اليوم)، ومع الزمن لابد أن يرتفع الإنفاق إلى 100مليار دولار، انظر عبدالرحمن تيشوري (د.) الشباب العربي: مشاكل وحلول، مجلة المحرر، عدد243، السنة الخامسة عشرة 2006م.

(12) إدوارد بوشامب، التربية في اليابان المعاصرة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص17.

(13) علي فخرو (د.) نقله عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، الكويت، عالم الفكر، ص164

(14) عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، الكويت، عالم المعرفة، ص131 .

(15) محمد فالح الجهني، ماذا توقعت النخب العربية للتعليم، مجلة المعرفة، عدد156، مارس 2008م.

(16) أحمد أبو زيد محمد، مجلة المعرفة، عدد156، مارس2008م، ص.ص 17-18 .

(17) محمد فالح الجهني، ماذا توقعت النخب العربية للتعليم، مجلة المعرفة، عدد 156، مارس 2008م.

(18) أحمد أبو زيد محمد، مجلة المعرفة، مرجع سابق.

(19) ميريت مجدي، هل ستنهض الاستثمارات في إسرائيل من كبوتها؟، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CI2R125.HTM

(20) http://www.4uarab.com/vb/archive/index.php/t-13717.html

(21) أسامة أمين الخولي (د.) مجلة المستقبل العربي، عدد85 .

(22) جمال عرفة، ماذا يعني إطلاق (أفق -7) أخطر أقمار التجسس الإسرائيلية، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16542

(23) غيدون باردز، تجارة السلاح The Arms Trade، لندن 2002م والكتاب يقدم صورة قاتمة عن حقيقة ما يحدث في حقل تجارة السلاح، والمؤلف ناشط بريطاني في حقل المنظمات غير الحكومية المعارضة لهذا النوع من التجارة، أخذ في 2006م www.aljazeera.net.

(24) انظر السابق.

(25) انظر السابق.

(26) استحوذت روسيا على ما يزيد عن 90% من صادرات الأسلحة إلى فنزيولا منذ العام 2003 إلى 2007م. http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=106949&pg=1

(27) http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=106949 & pg=1

(28) غيدون باردز، تجارة السلاح The Arms Trade، لندن 2002م.
أخذ في 2006م www.aljazeera.net
(29) انظر السابق.
(30) أسامة أمين الخولي (د.)، مجلة المستقبل العربي، عدد85

الفصل الثاني عشر

صناعة "الجيل المسخ"..
وتحديات اليوم الآتي

لا تستقيم التنمية إلا بوجود الأجيال الواعية بمسؤولياتها، المدركة لموقعها في الحراك الذي ينتاب مجتمعاتها، فهي وحدها التي بيدها أن تدفع ذلك الحراك إلى الأمام، وتوجهه، وتعمل على ترشيده، إلى أن يبلغ أهدافه المتوخاة.

ويشير أحد الباحثين إلى أن "الدولة تكون قوية إذا كان أبناء المجتمع أقوياء، شجعاناً، أحراراً، أذكياء، وهي ضعيفة إذا كان أبناء المجتمع ضعفاء، متخاذلين، جبناء، مستذلين، جهلة". ونجزم بأن الدول المتسيدة في الحضارة البشرية المعاصرة إنما هي تلك التي خلقت أجيالاً قوية من أبنائها، وهي علمتهم كيف يكونون أحراراً، وكيف يكونون أذكياء وشجعاناً. فالجهلة والمتخاذلون لا يستطيعون أبداً أن يبنوا حضارة، ولا يمكن لمجتمعاتهم أن تعول عليهم في إنتاج المستقبل.

الفصل الثاني عشر

صناعة "الجيل المسخ".. وتحديات اليوم الآتي

قال محبوب الحق مخاطباً الغرب: "في عالمكم، هناك اهتمام، اليوم، بنوعية الحياة، أما في عالمنا، فهناك اهتمام بالحياة نفسها، فهي يهددها الجوع وسوء التغذية". ثم يضيف: "وفي عالمنا يثور القلق لا على استنفاد الموارد، وإنما على أفضل توزيع واستغلال لهذه الموارد لصالح البشرية جميعاً، وليس لصالح حفنة محدودة من الأمم!". ثم يطلق محبوب الحق هذه الكلمات الاستهزائية المليئة بكثير من الغضب والضيم: "باستطاعتكم الاهتمام بالشواطئ الملوثة! أما نحن، فنقلق كثيراً لأنه حتى المياه الصالحة للشرب ليست متاحة!".[1]

هذا النوع من الخطابات يشي موضوعياً بخلاصة الفوارق الذابحة بين الغرب "المترف" والعالم الثالث "الجائع"، أو بين العالم الصناعي (الرقمي مؤخراً) الذي يبحث عن الوسائل الأنجع لتطوير مزيد من سبل الرفاه لحياة أهله، والعالم المتخلف أو النامي الذي ما فتئ يبحث عن الحياة نفسها (وهي ليست مؤكدة).

وعلى ما تظهره عبارات محبوب الحق من الشعور بالاستغلال

والاستبداد والظلم، وهو ما يلاقيه العالم الجائع من لدن العالم المشبع المترف، فإننا لا يمكن أن نجحد أن مما مكَّن لهؤلاء هو ضعف أولئك وجهلهم، فهم غير قادرين على صدّ أو ردّ الطامعين في ثرواتهم، وهم، في الوقت ذاته، لا يستطيعون أن يصلوا بأنفسهم وبوسائلهم وإمكاناتهم إلى استغلال تلك الثروات.

والثروات التي تدفقت على بعض دول العالم الثالث بسبب بعض الموارد الطبيعية ليست، من وجهة النظر العملية والموضوعية، هي وحدها الحل الأمثل للمشكلات الحقيقية التي يعاني منها هذا العالم، ومن تلك المشكلات: التخلف والارتهان لإرادات القوى الكبرى وإملاءاتها.

وبكل المقاييس، فإن ثروات الدول التي تزعم لنفسها الغنى في العالم الثالث، لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الدخل العالمي الذي يتدفق بشراهة في أرصدة الدول الصناعية (حوالي 25% من سكان الكوكب يمتلكون حوالي 80% من الدخل العالمي). فالعالم النامي هو، هكذا، غير العالم الصناعي، فالأول هو، مع الأسف عالم الجهل والدعة والخمول، والتنميات المتعثرة. أما الثاني هو، عالم الاختراع، وعالم التقنيات الجديدة، وعالم النشاط والحيوية، وعالم الإنجاز والتنميات المتوثبة. العالم الثالث هو، عالم الأميات، وعالم الاستهلاك، وتبديد الثروات، أمّا العالم الأول فهو، عالم الإبداع والإنتاج، والكشف عن مزيد من فرص الغنى والرفاه. وإذا كان الرب، عز وجل، قد اختص الجزء المتخلف من هذا الكوكب بتلك الصفات غير الحميدة فهو، وله المنّة، قد زاد في امتحان قومنا العرب فجعلهم يتفردون بداء آخر، خصهم به وحدهم، وهو الوجود

الإسرائيلي الذي ما ينفك يمعن في قهرهم، ليس فقط باحتلال الأرض، ولكن أيضاً بالاستمرار في تسجيل نقاط ضخمة من التفوق.

شعوب العالم الثالث، بمن فيهم العرب، لم تتنبه بعد إلى الحل الحقيقي لمجمل الأدواء التي تعاني منها. لم تدرك أن الخلاص إنما يكمن في "العلم"؛ فهو الذي سيجلب المياه الصالحة للشرب إلى فم محبوب الحق، وهو الذي، ربما، سيكسر في يوم ما من حدة الأسطورة الإسرائيلية.

ولا يكفي في الصناعات التصديرية أن يكون هناك شريك أجنبي، بل لابد من معارف تكنولوجية (ذاتية) ومتطورة، ولابد أيضاً، وبطبيعة الحال، من معدات ورساميل، وقدرات تسويقية واسعة.[2] والمشكلة الكبرى عند العرب ليست في الرساميل، بقدر ما هي في المعارف التكنولوجية، وفي الأجيال التي تستطيع أن تتحمل مسؤولية الفهم، والاستيعاب، والإضافة.

المواجهة مع العصر عسيرة ومعقدة، وإن في الوعي الكامل بالمهمة الحضارية المنتظرة حلاً للمشكلتين القائمتين: التخلف، وكسر التحدي الإسرائيلي.

مؤتمرات وقرارات

لقد أظهرت بعض الهيئات، والمؤسسات المعنية بالتعليم في العالم العربي، ومازالت تظهر، حماساً لفظياً مشنشناً، للارتقاء بمستوى العلم والمتعلمين. وقد فهمنا ذلك من مقتضى النصوص الواردة في "السياسات التعليمية" في أقطار عربية مختلفة، وفهمنا ذلك أيضاً من مقتضى التوصيات التي نتجت عن كثير من المؤتمرات

العليا والدنيا المتعلقة بالتعليم. ونتذكر في القديم، ما جاء في بيان الرباط، الذي أعلن في الجلسة الختامية لوزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (16-25 أغسطس 1976م. أي: منذ ثلاثين سنة)، لقد جاء في توصيات البيان المذكور، بعد مقدمة إنشائية مطنطنة، أن المؤتمر يعلن عن: "تصميم الأمة العربية على اعتماد العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحسيناً لنوعية الحياة وتقليلاً للفروق بين الدول والشعوب". وأشارت توصية أخرى في البيان ذاته إلى: "إن التنمية العلمية والتكنولوجية ضرورة ملحة للتقليل من فروق القوى الاقتصادية والسياسية التي تتسم بها حالياً العلاقات بين الدول، والتي من شأنها أن تصبح خطراً على السلام العالمي". وأكّدت توصية ثالثة على: "توثيق الصلة بين السياسات التربوية والعلمية والتكنولوجية، لتعزيز تدريس العلوم والتقنيات، لضمان تنمية علمية تكنولوجية ذاتية، متلائمة مع الأوضاع والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية".[3]

ومن مجمل ما نقرأ من التوصيات العربية، سواء مما حفل به بيان مؤتمر الرباط، أو مما نتج عن غيره من المؤتمرات، أو مما ورد ويرد، منذ ثلاثين سنة.. وأكثر، في السياسات التعليمية في دول عربية مختلفة، فإن العرب يظهرون دائماً، نيتهم "الحسنة" للقضاء على التخلف، ولتحسين نوعية الحياة في أوطانهم، وللعمل على تقليل الفروق بين شعوبهم وشعوب أمريكا وأوروبا مثلاً! (نقول مثلاً) ولا ينسون أن يظهروا كذلك إرادة كبيرة للتقليل من الاحتمالات التي تشكل خطراً على السلام العالمي. ولكن الملاحظ أن تلك التوصيات والقرارات لم تستطع أن تتجاوز مستوى الأمنيات أو

قولوا النيات الحسنة، فالدراسات والمتابعات الجادة أثبتت أن لا شيء يربط الواقع المعاش في مؤسساتنا التعليمية، في مثوله المهترىء، بتلك التوصيات الجميلة التي بقيت حبيسة أدراج "الموظفين" في اللجان والهيئات والمؤتمرات.(4)

وتشير ورقة العمل الرئيسة، المقدمة للمؤتمر الرابع لوزراء التربية، والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في البلدان العربية، في العام 1977م (أي:بعد مؤتمر الرباط بحوالي العام فقط)، إلى عجز النظام التربوي في المنطقة العربية عن الوفاء بما هو متوقع منه، كما ألمحت الورقة إلى ضعف علاقة ذلك النظام بالتنمية، وإلى الهدر التعليمي، ونقص الكفاية الداخلية والخارجية، وإلى إدارته بطرق عفوية ومعالجات جزئية. فالبلدان العربية تواجه مشكلة حقيقية تكمن في عجز التعليم المدرسي، بصورته الراهنة، على الأقل عن إعداد أشخاص قادرين على مواكبة التحولات السريعة في المجتمع. وإذا ظلت استراتيجيات التنمية دون تعديل، واستمر التوسع التعليمي بصورته الحالية، تحت ضغط الطلب الاجتماعي، والنمو السكاني، فإن من المؤكد أن هذا الخلل سوف يتفاقم في جميع البلدان العربية.(5)

لا، بل إن تقريراً عن "استراتيجية تطوير التربية العربية" صدر بعد ذلك بعدة سنوات يوضح ما هو أوجع، فهو يؤكد أن مشكلة الكفاية الخارجية في البلاد العربية "كبيرة جداً بدلالة الكثير من المؤشرات المتوفرة، مثل: مشكلات الشباب، والبطالة المقنعة بين المتعلمين، وضعف المستويات الثقافية لديهم، وافتقادهم روح المبادرة والخلق والابتكار، وجمود الأنظمة التي يعملون بها بعد

تخرجهم، وقلة مشاركتهم في التغييرات المطلوبة بإيجابية، وهبوط مستوى الإنتاجية في العمل، سواء في الدوائر الحكومية، أو دوائر الإنتاج والخدمات، وغلبة الروتين وسيادته، والتعلق بعادات الاستهلاك والإفراط فيه، والإقبال على الاقتباس والمحاكاة وعدم التفكير الذاتي".[6] ولعلها تبدو، هكذا!!، كومة من الأدواء والأمراض التي تبعث على اليأس، وتثير في النفس كثير من الحزن. في مؤتمرات العرب وتوصياتهم لم تجد شيئاً في حل المعضلات الكبرى التي تعيق مشروع تكوين الأجيال، وإعدادهم الإعداد الفاعل من أجل السيطرة على المستقبل.

إن المشكلة لم تعد تتعلق فقط بتضخم التخصصات النظرية على حساب التخصصات العلمية والتطبيقية، بل امتدت إلى ما هو أبعد من ذلك وأشمل. لقد امتدت إلى مستوى ذلك التقويم المتشائم، الذي مرّ ذكره، لواقع جميع الخريجين ومن كل التخصصات. والخريجون هم خلاصة التجربة التعليمية في المدارس والمؤسسات الأكاديمية، وهم في تزايد عددي كبير ومطرد، وإذا جاء تكاثف الأعداد بهذا النمو المذهل، يواكب ذلك مستويات ونتائج متدنية، فمعنى هذا أن الكارثة لا تزداد إلاّ تفاقماً وخطورة.

خريجون ولكن...

ولمحاولة الإحاطة بحجم التحدي وبما يفضي إليه من أهوال، لابد من أن نلقي نظرة عامة وسريعة على تطور ونمو أعداد الخريجين. إذ يشير بعض الباحثين إلى أن عددهم يزداد بمعدل أسي "لوغاريتمي" مطرد ويتضاعف كل 5.3 "سنة" منذ أوائل الخمسينيات، وفي العام 1975م كان هناك نحو 760 ألف خريج

ازدادوا إلى 1.5 مليون بحلول العام 1980م. وبحسب هذا المعدل فقد كان المتوقع، أن يبلغ عدد الخريجين من الثانويات نحو 12 مليوناً بحلول العام 2000م.[7] وفي إحصائيات أخرى، كان عدد الجامعات العربية في العام 1950م 10 جامعات، وبلغ عدد الجامعات في العام 1995م 175 جامعة، ويتراوح عددها اليوم ما بين 240-250 جامعة، وتبلغ نسبة الجامعات الخاصة 35% تقريباً[8] وضمت تلك الجامعات عام 1995-1996م ما يقارب 3,200,000 طالباً.[9] وتشير بعض الإحصائيات إلى أنه قد شهدت الفترة 1981-1996م ما يستحق وصفه بالانفجار الطلابي، إذ تضاعف عدد الملتحقين بالتعليم العالي ثلاث مرات ونصف المرة، فبلغ 3.1 مليون في العام 1996 و 3.6 مليون في العام 1998م، وهذا يعني أن معدل زيادة الطلاب خلال هذه الفترة (1981-1998م) قد بلغ 9%، وهي من أعلى النسب، إن لم تكن أعلى نسبة في العالم حالياً.[10] وتقول إحصاءات أخرى أنه في العام الدراسي 1990م، بلغ عدد الطلاب المسجلين في قطاع التعليم العالي العربي 2.8 مليون طالب، ثم ارتفع العدد إلى 6.2 مليون طالب في العام 2000م. أي: بزيادة 3.4 مليون طالب في فترة عشر سنوات.[11] أما الإنفاق على التعليم العالي العربي فكان أربعة مليارات دولار في العام 1991م، وأصبح 6,9 مليار في العام 1996م. ولكن هذه الجامعات لم تؤد دورها كمراكز أو مؤسسات للتقدم العلمي، بل ظلت مركز توليد للخدمة المدنية، فتجد أن القوة العاملة العربية في العام 1977م أربعة وثمانون مليوناً 84,000,000 ، يبلغ عدد خريجي الجامعات منهم عشرة ملايين خريج، يقسمون على حسب الرتب الجامعية كما يلي:

35% حملة شهادة بكالوريوس في العلوم أو شهادة أعلى في

العلوم الأساسية أو التطبيقية. ومن بينهم 50,000 يحملون شهادة دكتوراه في حقول العلوم الأساسية أو التطبيقية. و700,000 ألف يحملون شهادة الهندسة.[12]

وبغض النظر عن معدل نمو خريجي الجامعات في ميدان العلوم الأساسية والتطبيقية؛ فإن التقويم الذي ألمحنا إليه قبل قليل، نقلاً عن "استراتيجية تطوير التربية العربية"،لا يدفع إلى كثير من التفاؤل حول "نوعية" هؤلاء الخريجين وكفايتهم، وإمكاناتهم، وقدرتهم على الإسهام في تطوير الحياة والإنتاج، وبالتالي؛ الوقوف في وجه التحديات الداخلية والخارجية والتصدي لها. وقد أكد فحوى ذلك التقويم ومعناه أحد وزراء التربية السابقين في الخليج حين تحدث في خطاب افتتاح الندوة الأولى لرؤساء الجامعات في الخليج العربي، فقال، مشيراً إلى مشكلة التعليم العالي في منطقة الخليج والمنطقة العربية كلها: إن المشكلة هي في "ملاءمة ما تعلمه هؤلاء لنهضة تنموية ذاتية، بعيدة عن التبعية الاقتصادية الجديدة، فيها مقومات الاستمرارية وخصائص التطور والإبداع"[13]، ثم تحدث عن قدرات هؤلاء الخريجين وعن مدى قدرتهم على الالتصاق بآمال وطموحات أمتهم، ومدى إيمانهم بقابلية حضارتهم العربية والإسلامية على النمو والصعود، فقال: "ولقد رأينا أفواج الجيل المسخ تلو الجيل المسخ يخرجون من جامعات الوزارات، وينتشرون في الأرض العربية دون أن يكون لهم أثر حاسم في صراع أمتهم مع الجهل والفقر والمرض والتخلف والتجزئة".[14]

ومن الواضح أن من أسباب تكاثر هذا "الجيل المسخ" ليس فقط ضعف النظم التربوية، ولكن أيضاً المفهوم السائد للتعليم

الجامعي الذي أسهم في تكثيف الطلب الاجتماعي عليه. فالثابت لدى كثيرين من المهتمين بشؤون التربية العربية أن التعليم الجامعي قد أضحى غاية في ذاته، وأن "الشهادة" هي الهدف النهائي لغالبية المتعلمين، لأن التعليم الجامعي أخذ على أنه الحد الفاصل بين الاحترام الاجتماعي واللااحترام. "فبدلاً من أن تكون الشهادة الجامعية عبارة عن شهادة بإمكانية النجاح، اعتبرت هي ضمان النجاح، وحددت الرتب والرواتب على أساسها".[15] وقد أطلق أحد الباحثين بعض التساؤلات المهمة حول ما تمثله الشهادة الجامعية في المجتمعات العربية فقال: "هل الشهادة الجامعية رخصة لدخول العمل؟ وهل أداء العمل، ونوع مسؤولياته، هو الذي يحدد الأجر والجزاء؟ أم أن الشهادة في حد ذاتها تفرض قيمة الأجر، بصرف النظر عن نوع العمل ومسؤولياته؟" ثم قال: "ولعل مقارنة بين خريج الجامعة وسائق التاكسي توضح الصورة: هل مجرد حصول سائق التاكسي على رخصة القيادة تكفل له دخلاً مفيداً؟ أم أن رخصة القيادة تسمح له بممارسة العمل؟ أما دخله فيتحدد على أساس جهده، وخبرته التي يكتسبها من خلال عمله، وما يبذله من أساليب التعامل مع الزبائن، والقدرة على اجتذابهم؟".[16] وتزداد المشكلة عمقاً في دول الخليج "إذا نظرنا إلى سياسة التوظيف المضمون (كان معمولاً بها قبل سنوات)، بغض النظر عن الإنتاجية. بل إن الوظائف القيادية كانت في السابق نصيباً سهلاً للمواطنين، وقد يصل إليها حتى غير الأكفاء، نظراً لقلة القدرات".[17] وقد يصل إليها اليوم غير الأكفاء أيضاً؛ ولكن بفعل المحسوبيات.

لقد تغيّرت الأوضاع اليوم في بعض دول الخليج؛ فالتوظيف لم يعد مضموناً، إما لتوسع هامش "العرض" من الخريجين، مما أوجد

فرصاً للمنافسة، وفرصاً للفوز، وفرصاً للانتقاء، وإمّا لأن كثير من التخصصات التي تخرجها الجامعات لم يعد يحتاج إليها سوق العمل. وعلى الرغم من التوسع في هامش "العرض"، وعلى الرغم من تشبع سوق العمل من بعض التخصصات، أو عدم حاجته إليها، فما زالت الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المختلفة توالي الخريجين من ضعيفي التأهيل، وضعيفي الخبرة، وأصحاب التخصصات النظرية غير المركزية أو غير المطلوبة في سوق العمل. وهذا الواقع لم يغير حتى الآن أي شيء في النظر إلى "الجامعة" كمصدر "للاحترام"، ولم يغير أي شيء، أيضاً، على مستوى الاهتمام ببناء علاقة سوية بين مخرجات التعليم والاحتياجات التنموية، ولم يغير أي شيء كذلك على مستوى تقدم التعليم التكنولوجي، والتعليم في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية.

وعدا المشكلين الاقتصادي والاجتماعي لهذا الواقع الجديد لحال الخريجين فإنه، أي هذا الواقع، يشي بتفاقم مشكلات سياسية وأمنية، فالحكومات تبدو مقصرة في تأمين العيش الكريم لجحافل طويلة من الشباب، والمجتمع لن يستطيع أن يحمي نفسه تجاه بعض الانحرافات المحتملة لكثير من هذه الأفواه الجائعة. والذي يبدو هو أن "الجيل المسخ" سيواصل التدفق في الشوارع، وعلى أبواب مكاتب التوظيف، وهو يرسخ، من جهة أخرى، الجانب السلبي والبارد للتعليم، ونعني بهذا الجانب: جانب الحصول على وظيفة.

إننا بهذا المستوى من القدرات؛ يتعين أن نعيد حساباتنا باهتمام فيما يتصل بالفرص المتاحة لنا لحسم موقفنا مع التخلف، وفيما يتعلق بتقدير إمكانيات النجاح في التصدي للمخاطر المحيقة.

وهنا أعود لأتذكر صرخة محبوب الحق! وأتساءل بحرقة: متى سيتمكن هذا المسكين من العثور على مياه صالحة للشرب؟! وكيف ستتحقق له "الحياة" .. مجرد الحياة؟ وهل يستطيع أن يضمنها بشروطه هو؟!!.

أستطيع أن أجيب بـ"نعم" إذا ضمن لي محبوب الحق أنه سيصبح عضواً فاعلاً في مجتمع "العلم".. مجتمع الإنتاج، والمنافسة، والتفوق.

إن "الجيل المسخ" الذي تحدث عنه علي فخرو، كما مر بنا، كان النتيجة الطبيعية لضعف النظم التربوية وخمولها، وجمودها، وعدم قدرتها على "الحركة" في تناغم حي مع عجلة التنمية المجتمعية السريعة التي تفترض، اليوم وغداً، اللاهدوء واللاسكينة.

بطالات معطلات

لقد كان الجيل المسخ المحصلة النهائية لتدني "الأداء" التعليمي، وضعف الالتزام القيمي، وعدم وضوح الأغراض القصوى المتعددة للتعليم، أو اهتزازها، أو انحسارها وتضاؤلها، وتقزمها في "الوظيفة"، أو ربما تشرذمها في الطموحات الفردية الضيقة. هذه سلبيات بدت كالندوب العميقة على وجه المخزون القومي من الموارد البشرية التي كان يجب أن ترمي، في غاياتها البعيدة، إلى الفعل والتأثير، وإلى المشاركة الحيوية في الصياغات الجديدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأمة، ونحن نسمي تلك الندوب والتشوهات، تارة "البطالة المثقفة"، ونعني حملة "الشهادات"، الذين انحصرت غاياتهم من الشهادة في المراتب الوظيفية والترقيات،

ونسوا، تماماً، علاقتهم بأسئلة الثقافة، أو طموحات المجتمع، أو تحديات النهضة، أو أنهم اكتفوا من هذه المسائل جميعاً بوجهها الاستهلاكي البراق. فإلى جانب السوء الظاهر هنا في سلبية التفاعل، فإن هذه النتيجة تكشف عن أبشع صور الزيف والوصولية والانتهازية، فلقد ظل البعد المعرفي، وكذلك المسؤولية المجتمعية، لدى هؤلاء، وبينهم بعض المثقفين، يصبان في "المسوح" اللامعة الخاوية التي يزينون بها أحاديثهم في المجالس، أو في المناسبات الباهتة. فهم عاجزون عن توظيف محصولهم الثقافي توظيفاً مثمراً للتأثير على نمو الوعي بالمستقبل وبتحدياته.

وهناك أيضاً ما يدعى بـ "البطالة المقنعة"، وهي قد تكون أحياناً بطالة "سافرة" مفتضحة. ولها وجوه متعددة، منها تراكم "التوظيف"؛ ولاسيما في البلدان التي تلتزم بتوظيف الخريجين منذ حصولهم على الشهادة. ومنها، أيضاً، التسيب، وضعف الأداء، والمسؤولية الواهنة. ومنها، كذلك، ضآلة الإنتاج وسقمه، أي: تواضعه في الكمية والقيمة.

ثم هناك، أخيراً، "البطالة المرفهة"، وهذه ظهرت، تخصيصاً، في البلدان الخليجية التي تدفقت عليها الثروة في السبعينيات، ولاسيما من العائدات النفطية، فقد كان كل شيء في تلك البلدان يغري بالثراء السريع، وتلك كانت مسألة سهلة وميسورة بالمقاييس التي صاحبت تلك المرحلة، فكثيرون من أبناء الجيل السبعيني، أو الذين أصابهم داء الطفرة المفاجئة، كانوا موضوعاً للعديد من الأعراض، كالخمول والكسل والترهل، في التفكير والحركة والتأثير، فانعزلوا عن الدينامية المجتمعية، وكانوا يتوانون حتى عن إدارة ثرواتهم وأعمالهم ونشاطاتهم الذاتية، فيوكلونها إلى غيرهم من أبناء

الجاليات الأخرى، الذين جاؤوا للعمل ولكسب الرزق. ومازال امتداد هذه الفئة يسري، مع الأسف، إلى اليوم على الرغم من التطورات التي طرأت، والتي قلبت كثيراً من الموازين على مستوى الاقتصاد والأعمال.

إلى أن تنبهنا، وربما في وقت متأخر، إلى أنه كان من العبث حصر قضية التنمية في الرخاء الاقتصادي، والرفاهية المعيشية بمفهومها الاستهلاكي. إذ إن "للتنمية المتماسكة شروطاً ومقومات كثيرة، تتشعب فروعها (بالعشرات) في مختلف وجوه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما تمتد في معظم الجوانب التي تؤلف، مع بعضها، مجمل المقومات الحضارية للمجتمعات".[18] فالتنمية ليست الرفاه الاقتصادي أو المادي فقط، بل هي، فوق ذلك، الرفاه الاجتماعي والثقافي الذي يعني تطور مفهوم الحياة الحقة ذاتها، بما تستوجب من حقوق، وبما تفرض من واجبات، تبدأ بتأكيد العدل والحرية، وتنتهي بالالتزام بالإسهام في دفع عجلة التطور في وجوهه المختلفة، وبجميع شروطه. ولا يستقيم شيء من هذا إلا في ظل وجود الأجيال الواعية بمسؤولياتهم وبموقعها في الحراك الذي ينتاب مجتمعاتها، فهي وحدها التي بيدها أن تدفع ذلك الحراك إلى الأمام، وتوجهه، وتعمل على ترشيده إلى أن يبلغ أهدافه المتوخاة.

ويقود تلك الأجيال، بلا أدنى شك، المثقفون أنفسهم الذين ينبغي أن لا يظنوا أن مهمتهم لا تتجاوز الاختزان المعرفي، والمباهاة بحجم ذلك المخزون وتنوعه.

ما هي التنمية؟

ويعرّف روجرز التنمية، في منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، بأنها: "عملية مشاركة في التغير الاجتماعي، بهدف إحداث

تقدم مادي واجتماعي، بما في ذلك زيادة في المساواة والحرية، وغيرها من الحقوق، لغالبية الشعب في المجتمع، من خلال التحكم في البيئة بشكل أفضل". وقد عمد روجرز وولبور شرام إلى تعديل تعريفهما للتنمية ليصبح: "عملية تغيير مقصود نحو النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاجه الدولة".[19]

فالمجتمع الغربي هو أول مجتمع في التاريخ يستطيع، بفضل تقدمه العلمي والصناعي، أن يوفر لأفراده الأسس المادية والمعنوية لبناء حياة إنسانية حقة[20] كما مر بنا. وهنا نجد أننا مدفوعون مرة أخرى للضغط بشدة على مصطلح "التخلف" الذي يمثل إحدى المهمات الصعبة التي لابد أن نرى بوضوح تام إلحاحية تجاوزها، وجزماً؛ لن يكون الثراء المادي، هو العامل الأوحد الذي سيحسمها.

وقد تركز محور الاهتمام في معظم الممارسات الإنمائية في البلدان العربية على زيادة الدخل كهدف مركزي. فباتت قضية إنشاء المشاريع، خصوصاً المصانع، هي الترجمة العملية لذلك الهدف، وكأنما التنمية هي قضية إنشاء مصانع فقط، أما شروط التنمية الأخرى المتعلقة بالبيئة البشرية، وبمجمل القدرة الذاتية للمجتمع، فإنها لم تلق العناية الكافية. بل إن متطلبات تشغيل المصانع وتصريف إنتاجها لم تحظ إلاّ باهتمام عرضي أو طفيف.[21]

ويبدو أن "الجيل المسخ"، أو هذه التشوهات العميقة في الأجيال ستكون من الأمور المعرقلة لأي توجهات صميمية نحو التنمية الصحيحة. فالتخلف ليس أمراً هيناً، بل هو تعبير عن وضع شديد التعقيد، تضافرت في تكوينه ظروف وعوامل كثيرة متشابكة،

منها ما هو منا ويعود إلينا، ومنها ما هو من غيرنا ولسنا مسؤولين عنه المسؤولية الكاملة. وقد تراكمت آثار تلك العوامل عبر عملية تاريخية طويلة. ونفي التخلف والتخلص منه عملية معقدة أيضاً، وهي تستدعي تحريك عوامل كثيرة، نحن المسؤولون عن تحريكها لتمارس مفعولها التطويري عبر امتداد زمني يجعل منها عملية تاريخية تتراكم تأثيراتها فوق بعضها البعض صعوداً في مضمار التقدم.[22]

ونحسب أننا لم ننجح في تفكيك وتحليل العوامل التي قادتنا إلى ما نحن فيه، كما أنه لم يحالفنا كثير من التوفيق في تحريك العوامل التي من شأنها أن تخرجنا من مأزقنا أو أزمتنا مع التفوق أو المنافسة، وقد أهدرنا وقتاً طويلاً مضى وانقضى دون أن نراجع أوضاعنا المراجعة الجادة، وهذا ما زاد في تعقيد حالة هذا الوضع المشين المحكم الذي يطوينا في ظلماته.

ولابد من التذكير بما يقوله أخصائيو التنمية في مسألة استئصال التخلف، فعلى الرغم من حساسية هذا الفعل وأهميته، فهو ليس الغاية النهائية، وليس له أن يكون كذلك، بل إنه عندهم، على صعوبته وتعقيده، يعد "المهمة التمهيدية" فحسب لمواصلة العزم، فيما بعد، والسير في مضمار التطور الاقتصادي والاجتماعي! وما ذلكم تحديداً إلا المشروع الأكثر صعوبة والأكثر مسؤولية. وهو يحتاج إلى نضال طويل في الإعداد والتهيئة، وفي الإنتاج ومراقبة، الجودة، ومن ثم في الإقناع والمنافسة.

والواقع أن من أطلق تعبير "التخلف" ليدل على الدول العاجزة عن تحقيق أهدافها التنموية هو الغرب المتقدم صناعياً، وذلك

لتمييزه عن الحالة التي تعيشها البلدان غير المتقدمة صناعياً. وكما هو معلوم فقد أرتأت دوائر الأمم المتحدة في وقت لاحق أن تخفف من جلافة كلمة "التخلف" التي تنم عن صلافة مبتكريها الأوائل، فأطلقت على جمهرة البلدان المتخلفة أو المتعثرة تنموياً عبارة: "البلدان النامية" أو "الأقل نمواً"، أو التي "في طريق النمو"، بالإضافة إلى المسمى الذي شاع تداوله أيضاً وهو: "العالم الثالث". ومهما: كانت التسميات والنعوت، فإن المقصود بها هو التخلف كحالة أو كنمط لحياة اقتصادية واجتماعية مثقلة بأوزار كثيرة، ومنها الجهل والفقر اللذان يعنيان عدم القدرة على الوفاء بالواجبات، وعدم إدراك ما ينتظر من حقوق، كما يعنيان أيضًا: يعني ضمور الإنتاج، وضعف أدواته ووسائله.

ونعود فنقول: إن هذا كله يسهم، بطبيعة الحال، في إظهار ضخامة المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق البلدان التي ما فتئ يتعثر نموها، كما أنه يبين حجم الدور المنتظر للهياكل المجتمعية كلها في هذه المهمة المعقدة. وصحيح أن المؤسسات الأكاديمية والتعليمية المختلفة ليست المسؤولة، وحدها، عن إيجاد الحلول الناجعة لمشكلة التخلف، وبالتالي؛ إيجاد عوامل التطور ومقوماته، ولكنها تأتي في مقدمة المؤسسات التي يُلقى على عاتقها المسؤولية الأكبر، ثم بعد ذلك تأتي المؤسسات الاجتماعية والسياسية الأخرى التي لابد أن تأخذ بنصيبها في هذه المهمة. وما دمنا قد أشرنا الآن إلى نصيب تلك المؤسسات في مهمة القضاء على حالة التخلف؛ فإن من المؤلم أن يتأكد، دائماً، أن مفهوم تلك المؤسسات، مع الأسف، ليس أكثر من كونها مرادفة لاستيراد المعدات الأجنبية، والخبرات الأجنبية، دون السعي الجاد والحقيقي إلى تهيئة البيئة المناسبة

لتكون، هي ذاتها، قادرة على الإبداع، وعلى الأخذ بسبل التطوير، وعلى اجتراح ما هو ملائم من الصناعات وخطوط الإنتاج.

لقد أدى الموقف السالف الذكر للمؤسسات الاجتماعية والسياسية، خلال القرنين الماضيين، إلى قيام مؤسسات اجتماعية وحكومية تتخصص في تجارة ونقل منتجات التكنولوجيا، وقد تكتفي في أغلب الأحيان، بتجميع الأفكار المستمدة من الخبراء الاستشاريين، ثم تدعو شركات أجنبية من أجل القيام بالدراسات اللازمة، ثم تدعو شركات أخرى إلى إعداد دراسة لإمكانية تنفيذ المشروع أو يطلب منها مباشرة تنفيذه على أساس التلزيم.[23] هكذا فهم نقل التكنولوجيا عند الكثيرين، فهو استيراد آلات وأجهزة حديثة لا أكثر، أما أنه يقوم على أساس تنمية اتجاهات ومهارات ومواقف إيجابية حضارية، تجعل من البيئات العربية أوساطاً صالحة لتقبل التقنية وتوليدها وتطويرها فذلك شأن آخر.[24]

وأحد الباحثين يتحدث عنها بهذه الطريقة: أما في قطاع الزراعة، حيث يتركز الإنتاج القومي للمجتمعات العربية، وحيث تعيش غالبية السكان، فما يزال العمل في هذا القطاع بصفة عامة تقليدياً، يقوم به أميون. ولا نحتاج إلى القول بأن الإنتاجية في مجالات الصناعة، حيث تركزت محاولات التنمية والتحديث، ما تزال أقل منها في البلاد المتقدمة، والوضع في قطاع الخدمات لا يختلف كثيراً عما هو قائم في مجال الصناعة، ففي ذلك القطاع تتركز نسبة كبيرة من المتعلمين، وهو يعاني من عجز وتدهور واضحان.[25]

تعليم جامعي: الراهن الموجع

إن البلدان العربية، بمقتضى مؤتمراتها وندواتها وسياساتها

التعليمية، مازالت تنادي (تنادي فحسب) بأهمية أن يقوم التعليم العالي بإعداد الأختصاصيين الأكفاء، الذين يمكنهم القيام بمختلف الأعمال التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تلح (تلح فقط) على الحاجة إلى إيلاء التعليم العالي المتوسط من جهة، والدراسات العليا الجامعية والبحث العلمي من جهة أخرى، ما يستحقانه من جهود تطويرية "تستوعب المستجدات المعرفية والتقنية اللازمة لعالم العمل والإنتاج".[26]

وفي ندوة عن سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي نقرأ توصية بـ"البحث عن أشكال جديدة من التعليم الجامعي، مثل: الجامعة الشعبية والجامعة المفتوحة، والجامعة المنتجة" وقد حظيت هذه التوصية باهتمام المشاركين، فهي تقترح نموذجاً أصيلاً جديدًا، يربط التربية بالحياة في جامعات عاملة منتجة، هي أشبه بالجزر أو الواحات المنعزلة، يأتلف فيها الدرس مع الإنتاج والبحث، وخدمة المجتمع.[27] ولكن السؤال هو: أين هذه الأفكار الطموحة؟ أتراها تموت كغيرها من المشروعات الطموحة؟ أو أنها تبقى ضمن الإنشائية المطنطنة التي يزين بها العرب، عادة، ندواتهم ومؤتمراتهم؟ أو يرصعون بها، في الغالب، الصياغات الرنانة لبياناتهم حول التنمية أو التعليم؟

ويكفينا التأمل في حال جامعاتنا التقليدية نفسها، كيف نشأت؟ وما هو المصير الذي انتهت إليه تلك الجامعاتِ. وسنحاول أن نلخص ذلك الوضع في بعض النقاط المتعلقة، في الأساس، بجامعات الخليج، وهي قد تنطبق على كثير من الجامعات العربية الأخرى. وتلك النقاط، جميعها، لا تكشف، مع الأسف إلا عن سلبيات مميتة:

1) نشأت هذه الجامعات نشأة تقليدية. مستمدة من الخارج، ثم

زرعت في بيئة تختلف احتياجاتها عما توفره تلك الجامعات. فالبرامج تبدأ بكليات مشابهة لما هو موجود في البلاد المقلدة، ومحتوى المناهج منقول عن تلك البلدان.

1) استمرار التوسع في التعليم العالي بتخصصاته التقليدية الباردة.
2) تزايد حجم الإقبال الكبير عليه، في مجالات تقل الحاجة إليها، أو هي تنعدم أساسا.
3) تدني المستوى التعليمي، مضموناً وممارسة، في هذه المرحلة التعليمية الهامة.
4) بناء على ما تقدم ونتيجة له، عدم قدرة "الخريجين" على الأداء الأفضل في ميادين العمل والإنتاج.
5) بناء عليه أيضاً، ورغماً، يلاحظ ضعف الالتزام القيمي لدى الخريجين.
6) ثم – أخيراً – سرعة نمو التعليم الجامعي، دون ضوابط أو ضمانات تكفل عدم إغراق المنطقة بالنوعيات الملمح إليها في 5 و 6 .[28]

ونضيف إلى ذلك: ضعف موازنات الجامعات العربية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية، (وهي تستوي في ذلك مع ميزانيات مؤسسات التعليم الأدنى، فهي الأخرى تعاني من ضعف ما ينفق عليها). إن ذلك هو ما قاله الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية في لقاء صحفي نشر في بحر العام 2006م، تعليقاً على الضعف الشديد لمنافسة الجامعات العربية ضمن أفضل 500 جامعة عالمية بحسب دراسة لمجلة The Times Higher.[29]

والوضع على هذه الحال يحتاج لمراجعة جادة، ويحتاج أيضاً

إلى القرار الشجاع الذي يدفع التعليم العالي إلى المستويات الخلاقة.

وعلى الرغم من السلبيات الواضحة في أوضاع الجامعات الخليجية؛ إلا أن هناك حقيقتين وتحفظاً واحداً لا يجب أن تغيب عن البال.

الحقيقية الأولى: هي أن المجال لا يخلو من استثناءات، فهناك بعض ملامح لواقع قد يدفع إلى نسبة طيبة من التفاؤل، وهناك مؤسسات أكاديمية تؤدي دورها، إلى الآن، بثقة وثبات، حتى وإن كانت قليلة وسنتحدث عن بعضها بعد قليل.

والحقيقة الثانية: هي أننا نحسن الظن في المسؤولين عن التعليم، ونظن أنهم يدركون تماماً أن للتعليم قدرة ذاتية على أن يحدث انقطاعاً عن مجتمع متخلف، بحيث يعيد تجديد مؤسساته وهيئاته. فالمجتمع يستمد قوته من قوة أبنائه لأن الدولة تكون قوية إذا كان أبناء المجتمع أقوياء شجعاناً أحراراً أذكياء، وهي ضعيفة إذا كان أبناء المجتمع ضعفاء متخاذلين جبناء مستذلين جهلة.[30] ونعتقد أن هؤلاء المسؤولين يتلفتون حولهم، ويرون أن الدول المتسيدة في الحضارة البشرية المعاصرة إنما هي تلك التي خلقت أجيالاً قوية من أبنائها، وهي علمتهم كيف يكونون أحراراً، وكيف يكونون أذكياء وشجعاناً. فالجهلة والمتخاذلين لا يستطيعون أبداً أن يبنوا حضارة، ولا يمكن لمجتمعاتهم أن تعول عليهم في إنتاج المستقبل. وقد يلتفت هؤلاء المسؤولون حولهم، أيضاً، فيرون أن الأمم القوية هي تلك التي أولت جانب التعليم عنايتها الأولى وجعلت منه مركزاً لاهتمامها الرئيس والأساس، فالبلاشفة استخدموا التعليم لتغيير مجرى التاريخ، وتغيير طبيعة الإنسان. ويرى جورج كاونتس

أن عناية البلاشفة الشديدة بالتعليم وأساليبه وبرامجه لا تقل عن عنايتهم بعتاد قواتهم المسلحة، أو بنظامهم الاقتصادي. أما الأمريكيون فهم يعتقدون أنه، بالتربية والتعليم، استطاعت الولايات المتحدة أن تقود العالم في الأفكار والاختراعات والصناعات، ولذلك فهم يدفعون ضرائب التعليم بقلوب راضية، ونفوس مطمئنة. فالتربية بالنسبة إلى الأمريكيين ضرورية لرقي أي أمة، وهي ضرورية كذلك لتحقيق السعادة والرفاه للمجتمع، فسعادة المجتمع تتوقف على ذكائه، وتربيته. وهم يعتقدون أن الإنفاق على التعليم هو أفضل الوسائل للغنى والثروة. وقد قال هنري برنارد، وهو أول مدير لمكتب التعليم في الولايات المتحدة، معبراً عن هذه الروح: "إن المدرسة العامة، يجب أن تكون في عمومها كالضوء والهواء".[31] وقد عمل الأمريكيون على النهوض بمستوى إعداد المعلم، وسبقوا غيرهم إلى جعل التعليم مهنة، لا يمارسها إلا الذين تم إعدادهم لها الإعداد اللازم الفاعل.[32]

إن البنية المتشابكة لثورة المعلومات والاتصال، والثورة التقنية البيولوجية، والثورة "الروبوتية"، والثورة في ميدان هندسة النسل، "تغيّر ترتيب الأسبقيات الحاكمة للعالم، نعني: الثروة والقوة والمعرفة، فتجعل للمعرفة مقام الصدارة بينها، بل تجعلها الأداة الحاسمة في توليد كل من الثروة والقوة". وهذا هو الدرس الأساس الذي استخلصه واضعو "استراتيجية التربية" لأمريكا في العام 2000م، وهذا ما نقرؤه صريحاً واضحاً لا لبس فيه في أكثر من موضع من خطاب الرئيس بوش (الأب) عند إعلان تلك الاستراتيجية في العام 1991م . ومما يقوله بهذا الصدد موجزاً: "إن المدارس الجديدة هي عالم جديد". ومما يقوله أيضاً: "إذا أردنا لأمريكا أن

تبقى قائدة، فلا بد أن نقود الطريق في مجال التحديث والتجديد التربوي".[33]

وليست ببعيدة عنا الصيحات الأمريكية المتوالية التي تنادي بالمراجعة المستمرة لأهداف التعليم، وتنادي أيضاً بالتقويم المتواصل لنظمه وبرامجه والقائمين عليه.[34] والأمريكيون لا يخفون قلقهم مما يمكن أن يعترض مستقبل بلادهم من تحديات كبرى، فيما لو لم يكن القائمون على التعليم متيقظين لضخامة المسؤولية القومية الملقاة على عواتقهم.

إن الاستثناءات في الجامعات الخليجية لا يجب لها أن تغشي الأبصار عن السلبيات المميتة التي تغطي مساحات معتبرة من خريطة التعليم، التي من المحتم أن يصار إلى الإسراع في إيجاد الحلول والبدائل الملائمة لها.

هاتان هما الحقيقتان اللتان لا يجب أن تغيبا عن البال. أما التحفظ الواحد فينحصر في هذه النقطة: إن واقع منطقة الخليج، وعمر النهضة فيها، يختلفان عن مثيليهما في دول عربية أخرى، أو، بصفة أشمل، في بعض الدول النامية. وأهم ما يميزهما أنهما عالجا مسألة التطور في أوقات متأخرة، وتواكب الطلب الملح على التعليم مع اكتشاف الثروة النفطية، مما دفع إلى فتح ثغرات تنموية متعددة كانت تحتاج إلى شغلها بسواعد وطنية مؤهلة، وذات مهارات محددة، وهذا كله فرض نمطاً في التفكير ومفهوما مغايراً لـ "القوة"، وهو ما يعني أن دول المنطقة وجدت نفسها، فجأة، أمام وضع طارئ يتطلب أمرين ملحين: الأول: التوسع في المؤسسات التعليمية "الحديثة" على حساب المؤسسات "التقليدية" التي كانت

سائدة. والثاني: فتح باب القبول في تلك المؤسسات دون تشدد في الشروط، أو ربما، بمفهوم آخر، دون حاجة إلى ضرورة تنظيم ذلك القبول وتنسيقه، فـ"الطلب" قائم في كل الميادين، و"العرض" شحيح بكل المقاييس. ولهذا؛ فقد كانت دول المنطقة ولفترة طويلة بعيدة عن معاناة مشكلات التوظيف، أو تضخم أعداد الخريجين في تخصصات بعينها. لقد كانت في آخر قائمة الدول التي تمثل مثل هذه الأمور بالنسبة إليها مشكلات كبيرة، وهذا بخلاف ما هو حاصل اليوم، فنحن، في هذه المرحلة من تاريخنا، نندرج ضمن ما يسمى: "سلبية عشوائية التخريج"، وقد أدت هذه السلبية بطبيعتها إلى بعض المضاعفات التي ليس أهونها الوقوع في مشكلات التوظيف، وتضخم أعداد الخريجين في بعض التخصصات التي لم نعد في حاجة إليها، وبالتالي؛ قلة أولئك الخريجين في بعض الميادين الضرورية. وما أهمله الخليجيون، دائماً، هو مراجعة أهداف التعليم، وتقويم برامجه، ومناهجه، ومخرجاته. أي: إمداد العملية التعليمية بكثير من الحيوية، وذلك بربطها بمتغيرات العصر ومتطلباته، وبما يمليه من احتياجات وتحديات. فقد ظلت المناهج هي المناهج، والأهداف هي الأهداف، طيلة عقود، ولم تمسسها يد التغيير أو التطوير، بل لقد فرض عليها، في بعض الأوقات، وفي بعض البلدان، نوع من القدسية، فتحولت إلى شكل من أشكال الثوابت التي لا ينبغي الاقتراب منها، فالذي يتحدث عن تطوير المناهج تثور حوله الشكوك، ويكون هدفاً للريبة والتوجس. فالموضوع لم يعد موضوع جمود، أو ركود، أو جهل بشروط العملية التعليمية المثمرة الناجحة، بل صار مرتبطاً أحياناً بصراعات أيدلوجية، وتجاذبات بين محافظين يخشون انهيار القيم، وغير محافظين (أو هم يفهمون المحافظة

بشكل مختلف) يرومون التجديد، والتحديث، والاستجابة لشروط العصر وتحدياته. ومثل هذا الواقع كرس جمود المناهج، وزاد في تفاقم مشكلات التعليم، ومشكلات سوق العمل والإنتاج، ومشكلات التوافق مع العصر والاستجابة لتحدياته الحضارية والتقنية التي تقع الآن في عمق ظروف المنافسة وشروطها.

استثناءات

وفي الاستثناءات الخليجية التي أشرنا إليها قبل قليل، ولاسيما على مستوى التعليم العالي، يحسن بنا أن نؤكد هنا، بمقتضى ما يتطلبه المقام، على بعض الإشارات الدالة. فتعميماً اعتبر قيام "جامعة الخليج" في البحرين خطوة أكاديمية متفوقة، لريادتها كنموذج تعليمي "تعاوني"، ولتميزها بأهدافها وبرامجها بحيث لا تحاول أن تنافس أو تزاحم سائر مؤسسات التعليم العالي القائمة في البلدان الأعضاء، ولاسيما في ميدان الدراسات العليا، مثل: دراسات علوم الصحراء، والبحار والفضاء، واستنبات التكنولوجيا، ولاسيما التكنولوجيا الحيوية، ونظم التواصل، وسياسة التعليم والتخطيط له والتوجيه والإرشاد، وتعليم المتفوقين وغير ذلك، فضلاً عن تجديدات في شتى مناهج الجامعة ومناشطها، ومنها النهج الإبداعي التكاملي الذي بدأت جامعة الخليج العربي بتطبيقه في كلية الطب والعلوم الطبية".[35] وجامعة الخليج بهذا تكون في رأس قائمة الاستثناءات المتميزة التي تفضي إلى تلك النسبة الطيبة من التفاؤل عندما نبحث عن بعض الإشارات الحية في واقع التعليم الخليجي.

ولابد أن نشير أيضاً إلى اليقظة الجديدة التي اجتاحت بعض

مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وهي طالت الهياكل، والمناهج، وإعادة النظر في التخصصات، والإفادة من التقنيات الجديدة في التعليم، ودعم البحث العلمي، مما يبشر بنقلة نوعية مهمة ينبغي الإشارة إليها، بل الإشادة بها. والحق أن استذكار بعض البرامج والخطط التي أعلن عنها مؤخراً فيما يتصل بالتعليم، بمختلف مستوياته في السعودية، تدفع إلى الاعتقاد بأننا على أبواب صحوة تعليمية من شأنها أن تسهم في القضاء على كثير من المعضلات التي تواجهها التنمية في البلاد. وقد تحدثنا في مكان سابق عن جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وهي تعد جامعة رائدة في مجالها على مستوى المنطقة بأكملها، بل إنها، من خلال ما عرفنا عن طموحاتها العلمية، تستعد للمنافسة على مستوى العالم كله.

وتظل هناك محاولات طيبة لجامعات ناهضة في دول خليجية أخرى، ولكنها تعد بطيئة جداً قياساً بما هو عليه إيقاع عصرنا هذا، كما أنها في واقع الأمر قليلة، ومحدودة جداً، إذا ما قيست بحجم أعداد الخريجين من الثانوية الذين يتضاعفون كل خمس سنوات تقريباً. كما أنها تعد قليلة ومحدودة أيضاً إذا ما كان الطموح هو خلق تنمية قوية وخلاقة ومبدعة، تستطيع أن تسد حاجة الخليجيين، وتخرجهم من الإطار الضيق الذي وضعوا أنفسهم فيه طيلة السنوات الماضية، وهو أنهم مجتمعات جعلت من "النفط" وسادة مريحة للاسترخاء، فاكتفوا باستهلاك الحضارة الجديدة بدلاً من خلقها أو المساهمة فيها بفاعلية وتصميم.

هوامش الفصل الثاني عشر

(1) سعد الدين إبراهيم (د.) وآخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص30 .

(2) محمود الحمصي (د.) خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص231 .

(3) انطوان زحلان (د.) العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص53 .

(4) عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، (مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1985، ص131 .

(5) انظر السابق، ص19.

(6) انظر السابق.

(7) انطوان زحلان (د.) العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص211.

(8) يقدر عدد طلاب الوطن العربي في كافة المراحل بأكثر من 75مليوناً في عام 2000م، انظر عبدالرحمن تيشوري (د.) الشباب العربي: مشاكل وحلول، مجلة المحرر، عدد243، السنة الخامسة عشرة 2006م، وانظر أيضاً واقع التعليم الجامعي في الدول العربية، مستهلكون لا منتجين، إذْ يقدر عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات اليوم 4.1 مليون طالب وطالبة، وتشير التوقعات إلى وصول هذا العدد إلى 6,6 مليوناً عام 2010م، أي: بمعدل زيادة مقدارها 5% سنوياً. نقله http://www.alhourriah.org/extranews..headlines=1534

(9) العرب والعولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل/2000م، ص94.

(10) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا 2004م، ص55 .

(11) نشرة مكتب اليونسكو للتربية، العدد7، 2001م، نقله عبدالرحمن حمادي، التعليم العالي العربي: تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة، مجلة المعرفة، عدد138، أكتوبر 2006م، سوريا
. http://www.almarefah.com/article.php?id=703

(12) العرب والعولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2000م، ص94

(13) علي فخرو (د.) وزير التربية الأسبق في البحرين، نقله عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، الكويت، عالم الفكر، ص164 .

(14) انظر السابق.

(15) عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، الكويت، عالم الفكر ص ص 161-162 .

(16) انظر السابق.

(17) انظر السابق.

(18) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ص234.

(19) محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1988، ص28، نقله الكامل، فرج، تأثير وسائل الاتصال، دار الفكر العربية 1985، ص148 .

(20) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1975، ص126 .

(21) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ص233 .

(22) انظرالسابق، ص226.

(23) انطوان زحلان (د.) العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص22.

(24) عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، ص132.

(25) محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، ص244، نقله عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، ص18 .

(26) المستقبل العربي، تقرير عن ندوة سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي، عدد 87 .

(27) انظر السابق.

(28) عبدالعزيز الجلال (د.) تربية اليسر وتخلف التنمية، ص 52، 55، 159، 164 .

(29) مجلة The Times Higher

(30) عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص219.

(31) عبدالله حسين، التعليم العربي والجامعي، مطبعة التوفيق، القاهرة، ص52، وانظر أيضاً عبدالغني عبود (د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 119.

(32) أحمد عبيد، فلسفة النظام التعليمي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1976، ص90 .

(33) عبدالله عبدالدائم (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995م، ص13 .

(34) إدوارد بوشامب، التربية في اليابان المعاصرة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص6.

(35) أحمد صيداوي، مجلة المستقبل العربي، عدد87.

الفصل الثالث عشر

التعليم المعتل:
مسؤوليات مهملة

”

إن الرجل الأمريكي إذا وجد لديه شيئاً من الفراغ ينصرف إلى عمل ما. فهو إما أن يحرث في حديقته، أو يعد الحطب للشتاء، أو يصلح سيارته، أو يقرأ. أما العربي فيفتش عن أي سبيل إلى التسلية وضياع الوقت، فيدعو صديقاً إلى زيارته، أو يذهب هو إلى زيارة أحد معارفه، وإن لم يجد أحداً يتوجه إلى المقهى، أو إلى مكان عام، يفتش فيه عن أحد يتساير معه.

هشام شرابي

“

الفصل الثالث عشر

التعليم المعتل: مسؤوليات مهملة

أدت الثروات النفطية، في وقت سابق، إلى نشوء جيل من المدللين، والاتكاليين الذين لم يعد التعليم، بمفهوماته وشروطه الصحيحة الناجعة، هو همهم الأكبر. كما أن الوجاهة الاجتماعية جردت، لديهم، العلم من محتواه الموضوعي الصحيح، وجعلته مجرد "شيء" ينبغي الاحتكاك أو التمسح به، وعنوانه هو "الشهادة" أو وثيقة التخرج، وهدفه هو تعزيز شروط القبول في مجتمع الاستهلاك. وهل نبالغ إذا ما قلنا بأن "النجاح" في المدرسة أو الجامعة يكاد لا يختلف كثيراً، في بعض الأحيان، عن اقتناء سيارة فارهة، أو ساعة ثمينة، أو بزّة أنيقة؟!

أجل، فنحن نستقبل في جامعاتنا أفواجاً من المعاقين علمياً وتأهيلاً دراسياً. ثم أضيف بأننا، في تلك الجامعات، لا نزيد أكثر من تعميق تلك الإعاقة. ولقد وجدت أن هذه المعاينة الأليمة لم تكن مقصورة علينا وحدنا في السعودية والعالم العربي، وإنما تشمل غيرنا من البلدان النامية، دون ضرورة للتماثل في الظروف والمسببات. فالمدارس، في البلاد النامية، ما فتئت تتلقى العديد من

التساؤلات من أفراد المجتمع، حيث إنهم يرونها غير فعالة في تعليم أبنائهم، فيعتقد كثيرون أن التلاميذ لم يتعلموا بشكل كافٍ، وأن لديهم عجزاً في تعُّلم الأساسيات المهمة، مثل القراءة والكتابة والرياضيات". [1]

وعلى ذكر الرياضيات؛ فقد تحدث أحد المسؤولين التربويين العرب عن نتائج طلابنا في المسابقات العلمية الدولية، فأشار إلى أن تلك النتائج ليست جيدة وخاصة تلك المتعلقة بالعلوم والرياضيات، فقد أوضحت الدراسة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم (TININS) عن العام 2003م، أنه تمكن بلد عربي واحد فقط من مجموعة عشرة بلدان من بلوغ المعدل العالمي في العلوم على مستوى السنة الثامنة من التعليم، بينما كانت كل البلدان العربية المشاركة دون المعدل في الرياضيات.[2]

إن هذا الواقع يعيشه طلابنا في السعودية بشكل يدفع إلى كثير من الحزن. أقول ذلك من خلال ما أقرأ وما أسمع، بالإضافة إلى تجربتي الشخصية في التدريس الجامعي. فالطلاب الذين يلتحقون بالجامعة، في الأغلب الأعم، يعانون من ضعف واضح في كل شيء، حتى في القراءة والكتابة. وهذا يعطي الانطباع بأن التأهيل الدراسي في التعليم العام يعاني من خلل فادح، وهو حتماً خلل يتعلق بالعملية التعليمية بكل عناصرها التكاملية المختلفة، وهو لا ينفي الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي نوهنا عنها أعلاه، ولكنه يساندها في تكريس هذه السلبية الواضحة. ومثل هذه الملاحظة الناصعة، على مستوى التأهيل الدراسي لدى الملتحقين بالجامعة، يشترك في إبدائها العديد من أعضاء هيئة التدريس، وهي ملاحظات

صادقة؛ لأنها تصدر عن أناس لهم تجاربهم مع الطلاب ونوعياتهم. ونحن نتفق على أن الجامعة ليس من مهماتها إعادة إنتاج وظائف المراحل التعليمية الأدنى وتكرارها.. فلا يكون همها، بطبيعة الحال، هو تعليم طلابها القراءة والكتابة مثلاً، بل إن وظيفة الجامعة هي، بالدرجة الأولى، خلق "فكر منظم" لدى الطلاب من حيث كونه هدفاً كبيراً وشاملاً. وهنا، لا بد أن ندرك بأن خريجيها، من ضعيفي التأهيل الأوليّ، في هذه الحالة، سيدلفون إلى الحياة العملية وهم يحملون معهم العاهات نفسها التي جاؤوا بها من المراحل الدراسية الأدنى، وأبشعها، بطبيعة الحال، عدم القدرة على القراءة أو الكتابة بالشكل الصحيح أو اللائق، ويكون الحكم حينذاك للمسؤولين في الأجهزة والدوائر الحكومية والأهلية، الذين يحلو لهم، بحق، أن يتندروا بمستويات الخريجين، على مستوى الأمية الأبجدية، فضلاً عن التهكم بعدم قدرتهم على وفائهم بمتطلبات العمل الوظيفي الجديد. وهذا الحكم يكتسب، في نظري، مشروعيته الخاصة، فهو لا ينأى كثيراً عن الواقع الفعلي لحال الخريجين.

الحماسة للتعلُّم: الآخرون ونحن

وإذا أردنا أن نفكر في تفكيك الخلل الموضوعي، الذي يعتري العملية التعليمية أو التربوية لدينا، فإن أول ما يبرز أمامنا ضعف الحماسة للتعلُّم لدى الطلاب أنفسهم، فهم يذهبون إلى المدرسة ليس بالضرورة بدافع التعلم والتحصيل، ولكن لأن ذلك أضحى تقليداً اجتماعيا لا مفر منه، فالصبيان كلهم يذهبون إلى المدارس، ومن غير اللائق البقاء في المنزل بينما الآخرون في مدارسهم، وهكذا

تكون المدرسة محطة عابرة من المحطات التي يمر بها الإنسان في تطوره الزمني وليس العقلي، وليس هناك أكثر من ذلك. ولهذا فإنه يستقر في نفوس الطلاب أهمية أداء هذا "التقليد" أو عبور هذه المحطة بأقل الأضرار، إن صح التعبير، أي: أقل الجهد، وأقل الجد. أما التسابق في مجال الحصول على "درجات" أفضل؛ فهو قد يحدث ولكن لمجرد المنافسة في مستواها البسيط: مَنْ أفضل مِنْ مَنْ!.. في ظل غياب تام لتصور المستقبل أو المراهنة عليه. ويشترك الوالدان في هذه "اللعبة"، ويتحول الابن أو البنت عندهم إلى حصان أو فرس في سباق ينتهي بنهاية العام الدراسي، ولا يمثل تفوق التلميذ فيه سوى وجه كالح لوجاهة أسرية أو اجتماعية لا هدف بعيداً لها. ولننظر إلى المدارس الأهلية "المتميزة" التي وجدت، في الأصل، من أجل تحسين أوضاع التلاميذ من المقتدرين، ومن أجل حصولهم على مستويات تعليمية لا تتوفر لهم في المدارس الحكومية، فلقد انحدرت تلك المدارس أو استدرجت إلى لعبة الوجاهات الاجتماعية، والعائلة إنما تبعث أولادها إليها في الغالب لهذا السبب، والمدارس ذاتها، بدافع الربحية وإرضاء الآباء، قد تجزل العطاء في الدرجات. وهذه الأوضاع تختلف، في جذورها وفي أهدافها، عما سمعنا وقرأنا حول معاناة الطالب الياباني أثناء تحصيله العلمي، فليس غريباً أن تقابل شباباً يابانيين صغاراً، مرهقين متعبين، في القطار الكهربائي الذي يجري أسفل المدينة Subway، أو في القطارات الصغيرة التي تربط بين الضواحي، وذلك في العاشرة ليلاً، وهم عائدون من حيث حضروا دروساً إضافية، منذ فترة ما بعد الظهيرة المتأخرة.[3] وذلك من أجل زيادة تحصيلهم

العلمي، ومن أجل إثراء عقولهم ووجدانهم وخبراتهم استعداداً لمراحل أخرى مقبلة.

إن "مشروع التلميذ" يعد حالة استنفار وتهيؤ كاملين لدى العائلة اليابانية، وهو يستدعي التعبئة العامة المستدامة، لأن الوصول إلى الجامعة ليس طريقاً مفروشاً بالورود، ولأن حياة العمل، فيما بعد، تشترط الإنسان القوي المؤهل الجاهز للإسهام في الإنتاج. وفشل العائلة اليابانية في هذه المهمة هو "عار" لا يغسله سوى "انتحار!" التلميذ وربما عائلته معه.. وفشل المؤسسات التعليمية في ذلك هو هدر وطني وقومي لا يغفره سوى إعادة النظر في مقومات العملية التعليمية برمتها. إن الضغط الشديد على شباب اليابان، كي يتسلقوا السلم التعليمي المؤدي للنجاح، يبدأ في سن باكرة، فحياة تلميذ المدرسة المتوسطة في اليابان محكومة بالدراسة، وبمزيد من الدراسة، ومزيد من التدريب. ومن المهم جداً ملاحظة أن الطلاب اليابانيين يحصلون على فترة إجازة أو عطلة أقصر من نظرائهم الأمريكيين، وبالتحديد؛ فهم يحصلون على عطلة مدتها ما بين أربعة إلى ستة أسابيع فقط في العام (من منتصف يوليو وحتى آخر أغسطس)، وقد نجد، في هذه الفترة القصيرة، أن بعض المدارس تعطي طلابها مشروعات ليستكملوها خلال إجازتهم تلك.[4] وبالمناسبة؛ فإن العام الدراسي في السعودية وبعض البلدان العربية هو - مع الأسف - الأقل في العالم كله.

إن ما ذكرنا أعلاه يفضي إلى مجموعة استنتاجات أبرزها:

أولاً: إن إثارة الحماس للتعلُّم هي تربية في حد ذاتها، فتعويد الطالب على الكفاح العلمي يجب أن يبدأ منذ المراحل الأولى في

التعليم، بحيث ينتظمها إلى آخرها، دون أي خلل أو تهاون. وهذا من شأنه أن يخلق من العملية التعليمية همّاً واضحاً وراسخاً في ذهن الطالب ووجدانه، فلا تكون المدرسة، كما هي الحال عندنا، ترفاً اجتماعياً جرت به العادة، ولكنها ستكون مصيراً محتوماً، وسيكون لها الحسم في قيمة الفرد وفي أهمية الدور الذي سيلعبه في مجتمعه، وفي بناء مستقبله. إن "الجدية" و"الانضباط" هما غرس مهم لخلق الإنسان الذي يؤمن بقيم العمل، وأهمية الوقت، وحلاوة النجاح، والثقة بالنفس والرضا عنها. وتلك هي مواصفات المواطن الذي يطمح إلى أن يترك أثراً فيما حوله.

ثانياً: إن التعليم مشروع تكاملي ضخم، تشترك في مسؤوليته جميع المراحل التعليمية، فالقبول في الجامعة نفسها مشروط بدرجة متفوقة في المراحل التي سبقت، وهذا من شأنه أن يعمِّق استشعار المسؤولية في المراحل الدنيا، وبالتالي يحفظ الجامعة من هذا الغثاء الذي يعطل دورها الصميمي، ويعرقل مسؤولياتها الحقيقية، ويدفع بها إلى الاشتغال عن ذلك الدور وتلك المسؤولية، بأمور هي ليست من مهامها، كتعليم القراءة والكتابة، (وأقول ذلك بكل خجل) أو إعادة وتكرار ما درسه التلاميذ في المراحل الأدنى من التعليم.

وعودة إلى الحالة اليابانية من حيث تكامل المشروع التعليمي؛ فإن معلمي المرحلة الثانوية يأخذون على أنفسهم تدريب طلابهم بشكل مستمر ودؤوب، ما يزيد من إعدادهم وتأهيلهم للالتحاق بالجامعات لمن يريد ذلك. ويقوم مدرسو المدارس الثانوية المبكرة (المتوسطة) ، وكذلك المرحلة الابتدائية بالعمل نفسه مع طلابهم[5]، وهذا ما جعل من الطالب الياباني إنجازاً هاماً، انعكس على مستوى

الإنتاجية اليابانية. إذ يقال إن إنتاجية العامل العربي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 15% من إنتاجية العامل الياباني. وضعف إنتاجية العامل العربي لا تعود فقط إلى ضعف المؤهلات والمهارات ولكن أيضاً إلى منظومة القيم التي تتحكم في العقل العربي، وينتج عنها، في الأغلب، المزيد من تضييع الوقت والجهد والمال، "فالعامل العربي يوماً مريضاً، ويوماً آخر ملزم بفرح أو عرس ابن عمه، واليوم الثالث سيذهب لزيارة أبناء عمومته أو أقاربه في القرية، واليوم الرابع سيتغيب للحصول على أوراق إدارية من الإدارة العامة للمنطقة".[6]

وما قيل عن الرجل الياباني يمكن أن يقال، بالقدر نفسه، عن الرجل الغربي، فهو، في نشأته وثقافته ونمط حياته اليومية "مدفوع" لأن يعمل دائماً، وأن لا يهدر الوقت؛ لأن "الوقت مال" حتى في أسلوب تسليته. "أما العربي فوضعه الاجتماعي والثقافي مختلف، وبالتالي؛ عاداته وأهدافه وقيمه مختلفة أيضاً. إن الإنتاج في حياته لا يشكل هدفاً أخيراً، والعمل لا يرمز إلى قيمة أساسية في منظوره الأخلاقي، ولا يشكل لديه، كما لدى الغربي، فضيلة كبرى يعتز بها. بل إن العكس هو الواقع؛ إذ يستحسن لديه أن يخصص وقت الفراغ للمتعة والتسلية لا للمزيد من العمل والكد". إن الرجل الأمريكي إذا وجد لديه شيئاً من الفراغ ينصرف إلى عمل ما. فهو إما أن يحرث في حديقته، أو يعد الحطب للشتاء، أو يصلح سيارته، أو يقرأ. أما العربي فيفتش عن أي سبيل إلى التسلية وضياع الوقت، فيدعو صديقاً إلى زيارته، أو يذهب هو إلى زيارة أحد معارفه، وإن لم يجد أحداً يتوجه إلى المقهى، أو إلى مكان عام، يفتش فيه عن أحد يتساير معه.[7]

إن الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة عند اليابانيين والغربيين

ليس من أجل عيون الوالدين، أو خوفاً منهما، وليس لأن الأقران يفعلون ذلك، أو لأن من العيب الجلوس في البيت، وليس لأن من شروط الرجولة أو الفحولة الحصول على "شهادة" دراسية، وليس لأن من لوازم البحث عن موقع اجتماعي التخرج من الجامعة، ليس لشيء من ذلك أبداً، وإذا كان هناك شيء من ذلك؛ فإن الأهم والأبرز هو قيمة العلم في ذاته، وفي حاسميته بالنسبة لمستقبل الشاب، ولمستقبل مجتمعه، ومستقبل بلاده.

إن القبول في الجامعة يعدّ في اليابان انتصاراً وإنجازاً كبيراً في حد ذاته، فهو يحتاج إلى جهد ومثابرة وتحصيل ينتج عنهما جميعاً أشخاص مقتدرون على خوض التجربة الجامعية التي تختلف في وسائلها وأهدافها عن المراحل التعليمية السابقة لها. هذا في الوقت الذي تقبل الجامعات لدينا أعداداً كبيرة من خريجي الثانويات ممن يحملون في أيديهم درجات لا تعبر، بالضرورة، عن مستواهم التعليمي الواقعي.

إن متطلبات جامعاتنا هي، في الأصل، أقل من المتوقع، ويبدو ذلك واضحاً إذا ما قورنت تلك المتطلبات بتلك التي عليها الجامعات المماثلة في العالم المتقدم. والمقصود هنا ليس حجم الدرجات التي يحصل عليها التلميذ؛ فقد تكون المعدلات التي تشير إليها وثيقة التخرج مرتفعة، ولكن، كما أشرنا أعلاه، فإن ذلك لا يعبر في معظم الأحوال عن المستوى التحصيلي الحقيقي للتلميذ، وتزداد المشكلة تفاقماً فيما بعد حين نعرف أن طالبنا الجامعي يتعامل، في الغالب، مع مدرسين يكيلون له الدرجات في الامتحانات دون حساب، وهنا يزداد الحماس العلمي والوازع التحصيلي ضعفاً وهواناً.[8] "إن

بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يتساهلون في تقويم الطالب وأدائه التحصيلي، حيث يحصل كثير من الطلاب، ولاسيما في الأقسام النظرية، على تقديرات عالية؛ سواء استحقوها وحصلوا عليها عن جدارة أم لا".[9] وما من حسيب أو رقيب، وإذا كان الضمير المهني غافياً عند بعض القائمين على تربية أولادنا، فكيف يمكن أن نعيد إليه صحوه ونقاءه؟

إن الهدف الأسمى لنظم التعليم الناجحة، ليس التخرج بأعلى الدرجات، وإنما هو البناء الفكري للتلاميذ، وإمدادهم بالخبرات وتأهيلهم للعمل والإنتاج. فما يتلقاه التلميذ في مؤسسات التعليم ليست غايته اجتياز الامتحانات بل غايته، بالأحرى، أن يكون عنصراً حيوياً يدخل في بناء المواطن وتكوين شخصيته على أسس علمية ومنهجية ومعرفية تجعل منه عضواً فاعلاً ومؤثراً في محيطه.[10]

وهنا نعود من جديد إلى النظر في التجربة اليابانية، فالبروفيسور إزرا فوجل مؤلف كتاب "اليابان الدرس الأول لأمريكا" يقول: "ليس هناك حدث، باستثناء الزواج، يقرر ويحدد مجرى حياة الشاب الياباني مثلما تفعل امتحانات القبول في الجامعة. كما أنه ليس هناك شيء على الإطلاق، بما في ذلك الزواج، يحتاج إلى سنوات من الجهد والتخطيط والعمل الشاق مثل تلك الامتحانات". وبناء على ذلك؛ فإن التلاميذ الذين يرغبون في المنافسة للتقدم والقبول في الجامعة يجدون أنفسهم مطالبين بالبدء في الاستعداد للامتحانات ابتداءً من المرحلة الثانوية المبكرة (المتوسطة)، بل وحتى قبل ذلك. إن منافسة الامتحانات يعبر عنها ذلك القول الياباني الشهير" أربع ساعات من النوم تعني النجاح، بينما خمس ساعات من

النوم تعني.. الرسوب". وواضح طبعاً، هنا، أن أي لحظة يقضيها الياباني الصغير في المذاكرة والاستعداد للامتحانات معناها فرصة أكبر للنجاح.[11]

وقد لوحظ أن هناك عدداً متزايداً من المشكلات المرضية بين الشباب الياباني يمكن إرجاعها إلى الضغوط الناشئة عن نظام الامتحانات. وهناك دراسة استغرقت خمس عشرة سنة، وعرض تقريرها في المؤتمر الرابع الخاص بالكلية العالمية للطب النفسي الجسدي. Fourth congress of the international college of psychosomatic medicine. في العام 1976م، فقد أوضحت الدراسة المذكورة أن هناك زيادة مثيرة في حالات قرحات المعدة بين طلاب المدارس في اليابان خلال العقد الماضي. وقد عزي هذا الارتفاع المفاجئ إلى الضغط الشديد الناتج عن الاستعداد لدخول امتحان القبول في الجامعات.

أما البعد المأساوي أو "التراجيدي" في نظام الامتحانات في اليابان، فيتمثل في المعدل العالي للانتحار بين جماعات الشباب الصغار، ولاسيما الذين يلزمهم امتحان القبول في الجامعات، فقد كشفت وزارة التربية اليابانية النقاب عن إحصاءات تبين أنه فيما بين 1972-1975م كانت هناك حالات من الانتحار بلغت 300 حالة تقريباً سنوياً. وأنها كانت من بين تلاميذ المرحلتين المتوسطة والثانوية.[12] والانتحار يعد حالة يابانية عامة لمواجهة أو لمعالجة أي نوع من أنواع الفشل، سواء كان دراسياً أو غير دراسي. وقد شهدت اليابان تزايداً في عدد المنتحرين عموماً، ولاسيما منذ العام 1998م، إذْ يتجاوز عدد المنتحرين الـ30 ألف كل عام. وفي العام

الماضي كانت هناك 32325 حالة انتحار في اليابان، أو 25.3 لكل 100 ألف مواطن طبقاً للبيانات الحكومية. والرجال هم أكثر من ثلثي إجمالي المنتحرين، وسجلت حالات الانتحار مستوى قياسياً في العام 2003م عندما بلغت 34427. وتظهر إحصائيات دولية أن في اليابان ثاني أكبر معدل انتحار بين مجموعة الدول الثمان الصناعية بعد روسيا. وطبقاً للإحصائيات الواردة على موقع منظمة الصحة العالمية الإلكتروني، فإن معدل الانتحار في اليابان بلغ 24.1 لكل 100 ألف مواطن في العام 2000م مقارنة مع 39.4 في روسيا، وبلغ معدل الانتحار 18.4 في فرنسا و10.4 في الولايات المتحدة. ولا توجد في اليابان أي مبادئ أو تعاليم دينية تحرم الانتحار، وقد ظل ينظر إلى الانتحار هناك على أنه وسيلة للفرار من الفشل.[13]

وبغض النظر عما يقال حول علاقة الياباني بالانتحار، وبغض النظر عن موقف التربية من الظروف التي تدفع إلى ذلك، فنحن يمكن أن نستنتج من علاقة اليابانيين بالتعليم والتأهيل، أمرين: الأول: كون الالتحاق بالجامعة، لمن يريد ذلك، يعد نجاحاً هائلاً في حد ذاته. والثاني وهو: حاسمية المسألة التعليمية بالنسبة للطالب الياباني، فالحماس للتحصيل لديه، والنجاح بالنسبة له، يعطيان أروع الأمثلة على الشعور بالمسؤولية، والبعد عن التسيب، والميوعة، والاتكالية التي تؤذي العين والقلب في مسيرة أجيالنا الحاضرة.

تجربة للمراجعة

هل يمكن أن يدفعنا هذا إلى أن نطالب مدارسنا في التعليم العام، ثم في جامعاتنا، بإعادة إنتاج التجربة اليابانية؟ فتعيد تلك

المـدارس النظـر فـي مناهجهـا، وبرامجهـا، وطـرق التـدريس فيهـا، وكفاءات العاملين فيها من مدرسين وإداريين بحيث تكون النتيجة هي إعـداد التلاميـذ وإمـدادهم بمـا يحقـق لهـم القـدرة علـى مواصـلة المراحل التالية بما لها من أهداف وغايات تختلف، أو تتكامل، مع ما سبق من مراحل. كما تعمد الجامعات، من جهتها، إلى إعادة تصميم امتحانات القبول فيها، فلا تقبل خريج الثانوية لمجرد أن لديه شهادة تؤكد حصوله على درجات متقدمة، بل لابد أن يتوافر على الإمكانات والقدرات العلمية التي تجعلنا على ثقة بأنه قادر على خوض التجربة الجديدة بشروطها وغاياتها الخاصة بها. ولعل من الشروط البدهية الواجب توفرها في التلميذ: قدرته على الفهم والاستيعاب والمقارنة، وقبل ذلك مستوى تمكنه من الأدوات الأساسية الضرورية لمتابعة المدرسين، وكتابة الملاحظات، وإعداد المداخلات، والقدرة على التعامل مع المختبر والمكتبة، إلخ... .

وإذا كان الطالب عندنا يعيش حالة تناقض مربكة بين طموحاته البراقة، وواقعه الضعيف، فإن الآباء أنفسهم يعيشون حالة التناقض نفسها، ولكن من منطلقات مختلفة، فالأب فعلياً لا يقوم بواجبه كاملاً في الجزء الذي يعنيه من مسؤوليات المشروع التعليمي، فهو في الغالب مشغول بهمومه، أو مشاريعه، أو أسفاره وذهابه وإيابه، فلا يهتم حقيقة وفعلياً بمتابعة مستوى التحصيل عند ابنه، ولا يعنيه أمر مساعدته في اختيار التخصص أو الجامعة أو المعهد الذي يناسبه، وهو لا يعرف عن ذلك الابن سوى أنه، ولله الحمد، منتظم في دراسته كما تقول أمه، أو كما يتوخى هو، بمقتضى ما يوحي به إليه حدسه أو تخمينه. الأب لا يقف إلى جانب ابنه إلاّ في يوم التخرج، ليجعل من هذا الحدث إضافة معتبرة إلى رصيد إنجازاته، فهو يهمه

أن يزهو بالابن الذي تخرج، ليس لأن هذا الابن استطاع أن يحقق ذاته، ولكن لأن الأب يريد أن يجعل من ذلك الابن، بما وصل إليه، إضافة إلى مفاخره هو، فهو يملك، مثلاً، قصراً جميلاً، وعدداً من السيارات الفخمة، ورصيداً ممتداً في أحد البنوك، ثم إن لديه، فوق ذلك، ابناً متخرجاً من "الجامعة" في تخصص سيلحّ، مكابراً أحياناً، على التأكيد بأنه من التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل، وينتظرها بناء الوطن. وليس مهماً كون هذه المعلومات، في معايير الآخرين، صحيحة أو غير صحيحة، وليس مهماً أيضاً ماذا سيفعل هذا الشاب بعد التخرج؟ وماذا سيقدِّم لوطنه؟ المهم الآن، وفقط، هو أنه أصبح لديه الإجازة من الجامعة. والمشكلة شبه محلولة بالنسبة إلى الآباء من المثال الذي سقناه هنا، فبانتظار الابن، أحياناً، مكتباً أنيقاً في إحدى شركات "الوالد" أو مؤسساته، وسيكون فوراً مديراً عاماً، أو نائباً لرئيس مجلس الإدارة الذي هو في الغالب الوالد نفسه، أي مالك المؤسسة أو الشركة، أو أنه، على الأقل، أكبر المساهمين فيها. وأنا أعرف آباء من نوع آخر يتباهون في مجالسهم بأنهم قد وفّروا لأبنائهم أفضل الجامعات وأرقاها، في الداخل أو في الخارج، وأنهم قد سهّلوا لهم أفضل الظروف للتحصيل العلمي"!!"، ولكنك لو سألتهم عن تخصصات أبنائهم، أو عن المشوار الذي قطعوه في الدراسة، أو عن مستوى التحصيل لديهم، أو عن النشاطات التي سيمارسونها بعد التخرج، لحاروا في الجواب. إذ إن "علاقتهم" بهؤلاء الأبناء تقف عند مستوى البريق الخارجي للفعل نفسه.

وإذا كان مثل هذا الوضع يلتصق، في الغالب، ببعض الفئات الميسورة في مجتمعاتنا، فإن الفئات الأدنى لا تبتعد عنها كثيراً من

حيث النتيجة، وبطبيعة الحال فهي محكومة بمنطلقات مختلفة، فتلك الفئات الأدنى إما أنها مشغولة، عن متابعة الأولاد، بهمومها الصغيرة، أو مشكلاتها الكبيرة، أو أنها لا تعي تماماً، وهي قد تكون معذورة، دورها الحقيقي المطلوب في المشروع التعليمي الضخم. وهذه الفئة، هي الأخرى، واقعة إلى الأذقان في فتنة "الجامعة"، ولا يهم بعد ذلك ما هو التخصص، وهل هو مطلوب في سوق العمل، أو أنه غير مطلوب، حتى إذا نال الشاب "الشهادة" الجامعية، بدأ المشوار المرّ في البحث عن الوظيفة المستحيلة، وهنا يدرك الآباء أن التعلّم للتعلّم شيء، وأن التعلّم للعمل والإنتاج هو شيء آخر مختلف.

إن هذا الإهمال الذي يحدث في الجامعة من قبل الآباء يحدث مثله تماماً في المراحل الأدنى، فالتلميذ متروك لمصيره، والكل عنه غافلون، فلا اتصال بالمدرسة، بين الحين والآخر، ولا مقابلة للمسؤولين، أو لهيئة التدريس بها، ولا اهتمام بالمتابعة في المنزل، أو التأكد من إنجاز الواجبات، وتحسس المشكلات، والتعرف على نقاط الضعف والقوة في المواد الدراسية المقررة.[14]

إن المتابعة من أولياء الأمور من شأنها الإسهام في تطوير العملية التعليمية نفسها، ثم، أبعد من ذلك، فهي ستسهم في تحفيز الحماس الذاتي عند الطالب. ومن المؤسف أن تكون ثقافة المنزل السعودي أو الأسرة السعودية هي ثقافة مثبطة للإنتاج، فهي تشيع، في سلوكها وطريقة تفكيرها، ثقافة الاستهلاك، وهذه الثقافة لا تستقيم بحال مع قيم العمل والإنتاج ولا تنسجم مع متطلبات الانضباط والمثابرة. والشباب عموماً، ذكوراً وإناثاً، يقعون ضحية سهلة لهذه الأوضاع التي تنعكس عليهم وعلى أدائهم وعلى التزامهم

في حياتهم العملية فيما بعد. فلابد، إذن، من إعادة هيكلة أولويات الأسرة السعودية، ولابد أيضاً من ترتيب القيم الاجتماعية التي تعتنقها، وأهمها قيم العمل والإنتاج.[15]

ولنعد مرة أخرى إلى استدعاء نموذج التجربة اليابانية، فحوالي 15–20% من الطلاب الذين يجرون امتحان القبول في جامعة طوكيو مثلاً يذهبون إلى تلك الامتحانات وهم مصحوبون بأمهاتهم. وهذا الانشغال الشديد من جانب الأمهات، بخصوص نجاح أبنائهن في التعليم، لاشك يظهر تعدد الفرص أمام الأم اليابانية النموذجية لإنجازها الشخصي خارج حدود أسرتها، وهو يحقق لها مركزاً طيباً، وسمعة بين جيرانها وصديقاتها ومعارفها، ومن هنا فلا غرابة أن يقوم مدير المدرسة بإهداء بعض الأمهات شهادات تقدير شرفية، نظراً لأنهن عملن بشكل جاد، كي يضمنّ نجاح أبنائهن، وتفوقهم، وذلك أثناء احتفالات التخرج التي تجري في المدارس الثانوية".[16] فإنه لا يبدو أن هذه المسألة قد أخذت حجمها المتوخى في اهتمام الفئات المجتمعية المختلفة لدينا، وذلك إما لنقص في الوعي التربوي المشاع، وإما لأن المهمة التعليمية قد جردت هنا، بشكل أو بآخر، من جانبها "التعاوني" بأبعاده المتعددة. فالكل ينتظر المدرسة أو الجامعة لتكفل الأبناء، وتزيح عن الآباء العبء الذي قد يعرقل التفكير في الهموم الصغيرة أو التطلعات الكبيرة، والموعد مضروب عند باب التخرج، لتبدأ هناك مهمة الأسرة، فيضاف الابن أو البنت إلى "الأشياء" الجميلة التي "أنجزها" البيت، أو هكذا نتصور، ومن حق الجميع الآن أن يفخروا بأنه قد أصبح في العائلة شخص يحمل

"شهادة" أما ما هي "الشهادة"؟! وماذا تستر من عورات علمية وتحصيلية؟! فهذا كله ليس المهم.

وهذه السلبية التي تمتد من الطالب، في ضعف حماسه للتعلّم، وصولاً إلى الأب في إهماله ولا مبالاته، هي سلبية اكتسبت مقوماتها من عادة اجتماعية راسخة عندنا، لا يغيب عن أحد مدى المضاعفات السيئة التي عكستها على البنى الصغيرة والكبيرة في المجتمع السعودي.

مللٌ يمتد!

المدرسون أنفسهم يسهمون من جانبهم في إضعاف الحماس للتعلّم لدى الطالب، أو على الأقل فإنهم لا يعملون شيئاً يذكر من أجل تحفيزه وتحريضه على العمل، والابتكار، وتحقيق الذات، والمساهمة في صنع المادة نفسها، واختيار صياغاتها الملائمة. فمدارسنا، كما يلاحظ بعض التربويين، منغمسة في الطرق التقليدية الرتيبة المملّة، والتي يكون فيها المدرس هو كل شيء، فهو يهيمن على جميع النشاطات التي من المفترض أن يمارسها التلاميذ بأنفسهم، والتي من شأنها مراعاة الفروق الفردية وتنميتها. والمدرس لا يهتم بتنمية مهارات التلاميذ في أساليب البحث والاستقصاء، وتشجيعهم على الاطلاع، ومثل هذه الملاحظات ليست مقصورة على مرحلة دراسية بعينها، بل أنها تشمل جميع المراحل الدراسية.. حتى الجامعة. ففي المراحل التعليمية الدنيا على الطالب أن يصغي ويستقبل فقط، وإذا كلف بواجب مدرسي؛ فهو يعرف نتيجته سلفاً، وهي الاستحسان الدائم من المدرس الذي يضع عبارات التشجيع عادة دون أن يكلف نفسه، غالباً، قراءة ما كتبه التلاميذ. وهذا يهيئ

سلفاً لمعرفة الطريقة التي ستصحح بها أوراقهم في الامتحان، فالمدرس، حتى وإن قرأ تلك الأوراق، فإنه لن "يتشدد" في منح الدرجات، لشعوره الداخلي بأنه مسؤول، هو نفسه، إلى حد ما، عن فوارق ومفارقات المستويات التي بين يديه. إنه أيضاً، وفي الغالب، لا يكلف نفسه من الأساس التحضير المتقن للمادة التي يدرسها، ولا يحاول التجديد أو الإبداع فيها، فهو يكررها، ويكرر نفسه، لسنوات طويلة، فيبلغ منه الملل مبلغه، وتكون علاقته بالمدرسة علاقة الموظف الكاره لوظيفته. والتجارب في هذا كثيرة ومتعددة.

وفي الجامعة أنت أيضاً أمام مدرس يتسيِّد على طلابه، فهم لا يسهمون بأي شيء في المادة الدراسية، فهو الذي يختار مفرداتها، وهو الذي يشكل ظروفها، ويهيئ مناخاتها. وهو، في الوقت ذاته، لا يفرِّق بعد بين المدرسة المتوسطة والجامعة. فيفتح الكتاب الوحيد في المادة، ثم يقرأ منه، وأحياناً يعلق"!!"، وأحياناً يكرر الكلام البارد الممجوج الذي يردده دائماً، وغالباً ما يكون الكتاب المقرر على الطلاب من تأليفه أو "تلفيقه"، وغالباً أيضاً ما يجبر الطلاب على شرائه. وفي كل الأحوال؛ فإن الجامعة هنا لم تعد أكثر من امتداد ساذج للمراحل التعليمية الدنيا التي سبقتها، ولقد أحزنني أن إحدى الكليات في إحدى جامعاتنا الكبرى عقدت، يوماً، اجتماعاً مع أعضاء هيئة التدريس فيها، لمناقشة مشروع "الكتاب الجامعي" والذي ترى، أي: الكلية، أهمية قصر الطالب الجامعي عليه في تحصيله. والمشكلة هنا لم تعد تقصيراً من مدرس، ولكنها سوء فهم من مؤسسة أكاديمية بحالها. والنتيجة النهائية، كما يمكن أن نتصورها، هي تعطيل كامل لدور الجامعة الحقيقي في تنمية القدرات البحثية لدى الطالب، والإسهام في خلق فكر "منظم" مستقل لديه.

وأبعد من هذا؛ فهي ستساعد على إضعاف الحماسة للتعلم. وأستطيع أن أراهن، بحكم تجربتي الشخصية في التدريس في الجامعة، أن هناك طلاباً تخرجوا، ونالوا الشهادة، وهم لا يعرفون الطريق إلى المكتبات الجامعية التي تشغل مساحات ليست بالهينة في أكثر جامعاتنا. وأستطيع أن أراهن أيضاً أن أكثر هؤلاء الطلاب لا يعرفون كيف يستعينون بموسوعة علمية، أو كيف يستخدمون قاموساً في اللغة أو المصطلحات أو أسماء الأعلام والتراجم، أو كيف يتعاملون مع الإنترنت. والمدرسون، غالباً، يدركون أن فتح مثل هذه الأبواب يعني إضافة أعباء جديدة عليهم من المتابعة والتوجيه والإرشاد والمساعدة. وهم، كما يبدو، يفضلون عدم الدخول في مثل هذه المتاهات "المتعبة".

والمعلوم أن الساعات الطويلة، التي يقضيها الطالب مستمعاً لمحاضرات الأساتذة، أو متناقشاً معهم في قاعات الدرس، توجب عليه أن ينفق ضعفها، على الأقل، باحثاً عن مصادر أخرى في الإنترنت أو المكتبة، للمقارنة، والمقاربة، والاستنتاج، وذلك لكي يكون لكل ما سمعه وقرأه قيمة تعليمية حقيقية. فالتعلم بالسماع، هو الوجه الأول للعملة، أما الوجه الثاني فهو: القراءة التحليلية المقارنة. وهو ما يرتقي بالتعليم من الحفظ الأجوف، والترديد الببغاوي إلى تنمية الذهن، وانفتاح الشخصية.

وهذا المبدأ على إطلاقه يزداد تعقيداً في عصرنا اليوم، لأن كمية المعلومات المتحصلة، مهما كان مقدارها في عصر التطور المعلوماتي السريع الذي نعيشه، لم تعد تنفع لوقت طويل، لأنها لا تلبث إلا قليلاً، حتى يظهر ما هو أكثر منها حداثة وجدّةً، وربما

أكثر نفعاً. وهذا الطوفان المتجدد من المعلومات، يكون في متناول من اكتسب مهارة الحصول على المصادر، ومهارة التعامل من التقنيات المعلوماتية الجديدة والبحث فيها لاستخراج ما يريد.

ويرى بعض التربويين أن الحل الحقيقي لمشكلة ثورة المعلومات، ليس بزيادة المحتوى في المقررات الدراسية، أو بزيادة عدد هذه المقررات، وإنما في تزويد الطلاب بعامة، وطلاب الجامعة بخاصة، بتلك المجموعة المتميزة من مهارات المعلومات والمكتبات.[17]

لقد شهد عصرنا هذا ثورة في نطاق المعلومات، وطرق تنظيمها وتبويبها وتوظيفها، "وهي ثورة لم يسبق لها مثيل من قبل، فلأول مرة يتضاعف حجم المعرفة الإنسانية مرة كل شهر، بل إن قدرة الكمبيوتر تتضاعف هي الأخرى كل 18 شهراً، ويصغر حجمه إلى النصف خلال الفترة نفسها أيضاً. ومع التغيير والتطوير الهائل الذي يجري الآن على الميكروبروسيسيور، القلب والمحرك للسوبر، فإن احتمالات هذه الثورة تبدو لا حدود لها. وهناك الآن ما يسمى الذاكرة "الهولوجرافية"، الذاكرة ذات الأبعاد الثلاثية، التي تستطيع أن تخزن المعلومات في طبقات من الكريستال، عن طريق تقاطع شعاعين من الليزر في زوايا مختلفة، ويمكن أن يحتوي على ما يوازي 10 جيجا بايت في حجم قطع السكر الصغيرة".[18]

وهناك اليوم كذلك مجموعة من الشركات تتعاون في إنتاج "سوبر كمبيوتر" له القدرة على الفهم، يسمى دائرة المعارف، ويستطيع الإجابة على أي سؤال بإجابة مقنعة وعاقلة تدل على الفهم. وقد وصل السوبر كمبيوتر الآن إلى القدرة العقلية لطفل في

السادسة أو السابعة، كما أنه يستطيع أن يقرأ الصحف، ويرد على الأسئلة، ويترجم من لغة إلى أخرى.

لقد أصبح الإنسان اليوم قادراً على أن يتوقع ويكتشف ويستشرف الاحتمالات المختلفة، وأن يوجد الحلول المناسبة في عالم شديد التعقيد وفي أنظمة مركزية شديدة التشابك. ففي مقابل الثورة الاتصالية والمعلوماتية، شهد العالم ثورة تكنولوجية هائلة، وتناقصت الفترات الزمنية بين الاكتشافات، نظرياً، وتطبيقاتها العملية والصناعية، ثم تسويقها تجارياً، وأصبح الإنسان محاطاً بقدر هائل من الاكتشافات التكنولوجية في كافة مجالات الحياة، وأصبحنا نسمع الآن عن الكيمياء الإحصائية، التي مزجت بين القدرات الهائلة للسوبر كمبيوتر وعلم الكيمياء والتكنولوجيا فائقة الصغر والذكاء الصناعي.[19]

إن الظاهرة الشاملة، في عدم إكساب الطالب مهارات الرجوع إلى مصادر المعلومات والمكتبات، تعود، حتماً، لأحد الأسباب الآتية، أو لها مجتمعة، أولاً: عدم إدراك المدرس في الجامعة لمهمته الحقيقية. ثانياً: تدني الوازع المهني لديه. ثالثاً: ضعف الرقابة أو المتابعة من الإدارة ورؤساء الأقسام. والنتيجة دائماً هي الإسهام في إضعاف الحماس العلمي والتحصيلي، ثم تعطيل العديد من عناصر العملية التعليمية والتربوية، وبالتالي، تخريج جيل من "الإمّعات" العلمية الواهنة الضعيفة.

والحديث عن التعليم الأهلي، في هذا الجانب، ليس هو الأقل إيلاماً مما عليه الحال في التعليم الحكومي. فإذا كان هذا الأخير يمنح التقديرات العالية للطلاب لشعوره بأنه شريك في المستوى

المتهالك الذي هم عليه، فإن الأول يفعل ذلك معتقداً بأن ذلك حق لمن يدفع "النقود" لقاء تعليم ابنه، فكأن أولياء الأمور يدفعون أولادهم إلى المدارس الأهلية لشراء "الدرجات" وليس لرغبة في بلوغ مستوى أفضل من الأداء والانضباط، وربما أحست المؤسسات التعليمية الأهلية بأن ما تفعله يجد هوى عند الآباء بغض النظر عما يتضمنه من غش يضر بالطالب، والأسرة كذلك، فما هي نتيجة أن ينال الابن درجة عالية وهو لا يستحقها؟! النتيجة بطبيعة الحال هي بناء شخصية مزيفة، جوفاء، متداعية، وعندما يتكشّف عنها الغطاء نكون أمام كائن ضعيف، متهالك، لا يقدم ولا يؤخر، عالة على نفسه وعلى غيره. فهل هذا هو المطلوب؟! وهل من أجل هذا أشدنا المدارس وأقمنا الجامعات الخاصة؟!

إن عدم ترسيخ القيم العلمية التحريضية لدى الشباب في المراحل الدراسية المختلفة، يعدّ من أبرز ما يمكن أن يعمق العيوب الفاضحة التي نلاحظها في شبابنا، ثم تكون المحصلة النهائية "جيلاً مسخاً" لا نستطيع أن ننافس به، أو نزهو بقوته وتأثيره.

ونحن إذا كنا قد عقدنا العزم على بناء أمة حديثة ومنافسة؛ فلابد أن ندرك بأن "العلم" هو الحل، وأنه في الوقت نفسه، هو المفتاح الحقيقي إلى كل تطلعاتنا، وما يتعرض له المشروع التعليمي من أنواع الخلل هو الذي سيسهم في الإبطاء بنا للوصول إلى تلك التطلعات. إن من ينظر إلى مستويات الخريجين، الآن، وما هي عليه من هزال وضعف، يحق له أن يحزن، كما يحق له أن يتشاءم مما بدا حتى الآن من ملامح الكارثة.

هوامش الفصل الثالث عشر

(1) حسن علي مختار (د.) قضايا ومشكلات في المناهج والتدريس، ط1، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة 1985م، ص27 .

(2) المنجي بوسنينة (د.) المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مجلة المعرفة، عدد 156 ، مارس، 2008م .

(3) إدوارد بوشامب، التربية في اليابان المعاصرة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ترجمة وتعليق محمد عبدالعليم مرسي، الرياض 1985م، ص54 .

(4) انظر السابق، ص ص38-59.

(5) انظر السابق.

(6) علي الهادي الحوات (د.) التربية العربية: رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا 2004م، ص87.

(7) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1975، ص92 .

(8) حسن علي مختار (د.) قضايا ومشكلات في المناهج والتدريس، ط1، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة 1985م، ص ص 37-38 .

(9) انظر السابق.

(10) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية استراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م.
. http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc

(11) إدوارد بوشامب، التربية في اليابان المعاصرة، ص ص35-54.
(12) انظر السابق، ص64.
(13) شبكة النبأ المعلوماتية، أربعاء 28/كانون الأول/2005 – 25ذو القعدة1426هـ.
(14) حسن علي مختار (د.) قضايا ومشكلات في المناهج والتدريس، ص31 .
(15) انظر السابق.
(16) إدوارد بوشامب، التربية في اليابان المعاصرة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص55 .
(17) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية استراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، أخذ في 2006م.
http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc
(18) انظر السابق.
(19) انظر السابق.

المراجع

- إبراهيم، سعد الدين، وآخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت.
- إبراهيم، أبو السعود، التعليم والمعلوماتية، دور الإنترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات، مع تقديم رؤية إستراتيجية للتعليم في الأقطار العربية، عن:
http://www.ituarabic.org/E-Education/Doc13-AlAhram.doc
- إبراهيم، عاطف الشبراوي، حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- 2002م.عن:
www.isesco.org.ma./pub/ARABIC/hadinates/P5.htm
- الأحمري،محمد بن حامد (د.) ملامح المستقبل، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 2005م.
- باردز، غيدون، تجارة السلاح The Arms Trade، لندن 2002م، عن:
www.aljazeera.net
- بوديار، جان، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2008م.
- بوشامب،إدوارد، التربية في اليابان المعاصرة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ترجمة وتعليق محمد عبدالعليم مرسي، الرياض 1985م.

- توفلر، ألفن، وهايدي، أشكال الصراعات المقبلة، تعريب صلاح عبدالله، ط1، دار الأزمنة الحديثة، بيروت 1998م.
- إنشاء حضارة جديدة، سياسة الموجة الجديدة، اتحاد الكتاب العرب، سوريا 1998م.
- الثروة واقتصاد المعرفة، ترجمة محمد زياد يحيى كبه، الرياض، جامعة الملك سعود، 2008م.
- تيزيني، الطيب (د.) حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً، دمشق 1971م.
- حبيقة، لويس(د.)، أهمية العلوم والبحوث للتنمية، عن :
www.almoharer.net/moh243/hobeika243d.htm
- حمزة، معين، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية، مداخلة، في مناسبة مرور 25 سنة على تأسيس المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، عن:
www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc
- الحمصي، محمود، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت
- الحوات، علي الهادي (د.) التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا 2004م.
- الخطيب، أحمد (د.) البحث العلمي والتعليم الجامعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2003م.
- تجديدات تربوية وإدارية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن 2006م.
- الخطيب، أحمد (د.) ومعايعه، عادل (د.) الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة، ط1، إربد الأردن 2006م.
- الخوري، نسيم (د.) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ط1، بيروت 2005م.

- عبد الدائم، عبدالله (د.) مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس1995م.
- دوس، سينوت حليم (د.) قضية التكنولوجيا وبراءات الاختراع في الدول النامية. د.ت
- ريفوز، كامبردج بوك، تطور الإنترنت والسياسة في خمسة أقاليم في العالم، عن:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6C10754B-AC44-416B-BC86-
- زحلان، انطوان (د.) العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.د.ت
- سعيد، إدوارد (د.) الثقافة والإمبريالية، ط3، دار الآداب للنشر، بيروت 2004م.
- سنو، مي العبد الله (د.) الاتصال في عصر العولمة الدور والتحديات الجديدة، دار النهضة العربية، بيروت 2001م.
- شحرور، عزت، إستراتيجية التعليم في كوريا الشمالية تركز على النخب، عن: www.aljazeera.net/News/aspx/print.htm
- شرابي، هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1975م.
- الشهري، علي بن فايز الحجني، من المسئول عن أزمة البحث العلمي في العالم العربي، عن:
www.alriyadh.com/2007/08/01/article269556.htm1
- عباس، بشار (د.) التجربة الهندية لخلق قطاع وطني لتكنولوجيا المعلومات، بناء الهند بأيدي الهنود، عن:
http://www.arabcin.net/arabiaall/studies/indea.htm
- عبود، عبدالغني(د.) الأيدلوجيا والتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ت

- عبيد، أحمد، فلسفة النظام التعليمي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1976م.
- عرفة، جمال، ماذا يعني إطلاق (أفق -7) أخطر أقمار التجسس الإسرائيلية،
عن:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16542
- علي، نبيل (د.) العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 184، الكويت.
- فراندا، ماركوس، تطور الإنترنت والسياسة في خمسة أقاليم في العالم، عن:
http:www.aljazeera.net/MR/exeres19c10754B.AC4u-416B-BC86-
- قويعة، محمد، مراجعة دور المؤسسة التعليمية في ضوء تطور التقنيات الإعلام والاتصالات الحديثة، الندوة الدولية للتعليم عن بعد، المنظمة العربية والثقافة والعلوم، 18/12 نوفمبر 1998م.
- مجدي، ميريت، هل ستنهض الاستثمارات في إسرائيل من كبوتها؟ عن:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CI2R125.HTM
- محمد، محمد سيد، الإعلام والتنمية، ط4، دار الفكر، 1988م .
- مختار، حسن علي (د.) قضايا ومشكلات في المناهج والتدريس، ط1، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة 1985م.
- مصلح، أحمد منير، نظم التعليم في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، الرياض، د.ت
- معايعه، عادل سالم (د.) إدارة الجامعات الأردنية كما يراها الأكاديميون والإداريون، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن 2004م.

- المنيع، محمد عبد الله (د.) توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في السعودية، ورقة مقدمة إلى الندوة الكبرى بجامعة الملك سعود، الرياض، المنعقدة في الفترة من 9 - 1420/7/10هـ.
- ناثر، سارة، التربية العربية منذ 1950، إنجازاتها، مشكلاتها، تحدياتها، منتدى الفكر العربي 1990م.
- نواتي، عبدالمجيد، علم النفس التربوي، ط9، مؤسسة الرسالة، الأردن 2002م.
- والترج، أونج، الشفاهية والكتابية، ترجمة حسن البنا عز الدين، عالم المعرفة 182، الكويت.
- koji. Torri, (2000) Evaluation and Improvement of the Collaborative Research Project. A report prepared by Nara institute of Science and Technology, Takayama, Ikoma, Nara, Japan. Retrieved January 26, 2004 from web site:
- Http://www.caeser.Unsw.edu.au/publications/bdf/tech007.bdf.
- Win ،Aug, (1997). University-Industry Cooperation For Technology Innovation in Japan. A report Prepared Under A Jsps Invitation Fellowship Retrieved January 20, 2004 from web site:
Http://www.ineer.org/Special/JSPSReport97.thm.
- http://www.alhourriah.org/extranews....headlines=1534 .

المجلات والصحف:

- البيان، صحيفة يومية، إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- التعاون، مجلة يصدرها مكتب تنمية التعاون، المغرب.
- الحوار المتمدن، صحيفة إلكترونية يومية.
- الحياة، صحيفة يومية، لندن.
- الراية، صحيفة يومية تصدر عن شركة الخليج للنشر والطباعة، قطر.

- الرياض، صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- شؤون عربية، مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربي، القاهرة، مصر.
- الشرق الأوسط، صحيفة تصدر عن المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، لندن.
- الصباح، صحيفة يومية تصدر عن شركة الصبح للصحافة والنشر والتوزيع، الكويت.
- الصين اليوم، مجلة شهرية تصدرها جمعية الرعاية الاجتماعية الصينية، القاهرة، مصر .
- عكاظ، صحيفة يومية، جدة، المملكة العربية السعودية .
- القبس، صحيفة يومية، الكويت.
- الكلمة، مجلة أدبية، فصلية تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، العراق.
- المجلة، مجلة أسبوعية، لندن.
- المجلة العربية، مجلة شهرية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- المحرر العربي، صحيفة أسبوعية، بيروت، لبنان.
- المدينة، صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية.
- المستقبل العربي، مجلة شهرية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، لبنان.
- المعرفة، مجلة شهرية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- النبأ المعلوماتية، مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة المستقبل للثقافة والإعلام، لبنان.
- النهار، صحيفة يومية، لبنان.

- الوطن، صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة عسير للصحافة والنشر، أبها، المملكة العربية السعودية.
- الوطن، صحيفة يومية تصدر عن دار الوطن للطباعة والنشر والتوزيع، قطر.
- اليوم، صحيفة يومية تصدر عن دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر.

مواقع الإنترنت:

- www.bokra.net/?cGFOaCUzRGFydGljbGUlMjZpZCUzRDM2MjEw .
- www.internetworldstats.com/stats5.htm .
- www.ISOC.org .
- www.moheet.com/show_news.aspx?nid=106949&pg=1
- www.qataru.com/vb/archive/index.php/t-31812.htm1 .
- www.startimes2.com/f.aspx?t=3268290.
- www.tanmia.maarticale.ph3?idarticle=202338 .
- www.wikpedia.org.com و Internet World Stats.
- www.zdnet.fr/actualites/internet/0,39020774,39303320,00.htm .
- www.4uarab.com/vb/archive/index.php/t-13717.htm1.

فهرست الأعلام

أ

إبراهام لنكولن 106
إبراهيم قويدر 481
أحمد بن حنبل (الإمام) 63
أحمد زويل 212
إدوارد سعيد 379، 380
أريك دريكسلر Eric Drexler
المؤسس الفعلي لعلم النانو تكنولوجي 157
إزرا فوجل (بروفيسور) 579
إكزينوفان 88
الان تورنج 168
ألان سولومونت 106
ألبرت أينشتاين 197، 459
الفريد مارشال 507
الملك سعود "طلاب" (جامعة) 343
الملك عبدالله (مشروع خادم الحرمين الشريفين للابتعاث) 414
الملك عبدالله للعلوم والتقنية (جامعة) 301، 561
الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (مدينة)، 177، 298
الملك عبدالله للمحتوى العربي (مبادرة) 343
الملك فهد للبترول (جامعة) 343
الملكة رانيا العبدالله (الملكة) 327
ألين ج لانجر 42، 44، 45
اميزونا دوت كوم (شركة) 302
اندرو راسيج 289
أورون كرامر 106
أي سمول ورلد 327

ب

بابك إديتورز (جورنال) 329
باراك أوباما (الرئيس الأميركي) 106، 107، 327، 331

بطرس غالي 109
بوريس روبينسكي 171
بوز ألن هاملتون (شركة) 208
بوش (الأب) خطاب الرئيس 557
بول جونسون 368
بونيجي ماسودا 318
بيتر فرومهيز 171
بير لينغباي 336
بيل جيتس 168
بيل جيتس 352
بينوشيه (الجنرال) 102

ت

تكنوكراتي (محرك بحث) 326
توماس كيني Thomas Kenny 159
توني هاي 301
تويتر 327

ث

ثيودور بيرجر 173

ج

جاكوب كلاتزمان 460
جان بودريار المفكر الفرنسي 164
جانييه 133
جمال البرغوتي 334
جمال الدين الأفغاني 77
جورج بوش الأب (الرئيس الأمريكي الأسبق) 410
جورج بوش الرئيس الأب 103
جورج كاونتس 508
جورج كاونتس 556
جون بودريار (المفكر الفرنسي) 314
جون دونوهيو 173
جون ديوي 47
جون كينيدي 106
جوهانس غوتنبرغ 340
جيروم جلين 170
جيسي جاكسون (القس) 107
جيسي سوليفان 174

ح

حاييم وايزمان 459

د

ديفيد كوبر (عالم الاجتماع) 144
ديفيد كينغ 401
ديفيد كينغ 294، 295

ر

رادوفان كاردزيتش 102
راي كيرزويل 172
روبنسون يوجين 107
روجرز 549، 550
رولار كابيلا 102
رونالد ريغان 107
ريتشارد فينمان Richard Feynman عالم الفيزياء، 159
ريشار فولك 319

س

سلوبدوان ميلوسوفيتش 103
سوزان باتريك 284
سيرجي برين 363

ش

شادية عسكر 344
شيراك 110
شيلي فانا 284

ص

صدام حسين (الرئيس العراقي الراحل) 102، 330

ط

طه حسين 64

ع

عبدالرحمن الكواكبي 42
عبدالعزيز (الملك - مدينة) 214، 226
عبدالله بن عبدالعزيز (خادم الحرمين الشريفين الملك) 300
علي فخرو 547
عمر البشير 102
عمرو عزت سلامة 482

غ

غوغل إيرث 329
غوغل فيديو 327
غونتر زيك 171

ف

فرانسيس بيكون 197، 236
فرنسوا ميتران 109
فليكر 327
فورد (وكالات) 353
في. إس. نيبال 293
فيس بوك (موقع التعارف) 326، 331

فيليب كينيدي 173

ق

قوقل 327، 343

ك

كارلا بروني 108
كاستر (الجنرال) 107
كلينتون 103
كمال أبو ديب 380
كوفي أنان 105

ل

لاري بيدج 363
لافوراج 331
لاندمان 329
لويس نوجاس 366
ليوتار 323
ليونيل جوسبان 374

م

مادلين أولبريت 102
مارتن لوثر كينغ (القس) 106، 107
مارك كورنبغ 106
مالك بن نبي 509
مايل روتكوسكي 517
محبوب الحق 537، 539، 547
محمد بن راشد آل مكتوم (الشيخ) 303
محمد عبده (الشيخ) 77
مور (قانون) Moor's Law 167
ميجي Meuji (الإمبراطور الياباني) 401، 402، 403، 409، 411

ن

نابليون (الجديد) 108
نوبل (جائزة) 215
نوبل (جوائز) 483
نوبل جائزة، 159
نيكولا ساركوزي 108
نيويورك تايمز (صحيفة) 335

هـ

هايبرماس (الفيلسوف الألماني) 332
هنري برنارد 557
هنش 176

و

وزير العلم البريطاني اللورد هلشام 485
وسلوبودان ميلوسوفيتش 102، 103
ولبور شرام 550
ولينكد أن 327
ويرنز فوجلس 302

ي

يوتيوب 327

F

Feiler Bruce (الكاتب الأمريكي) 372

W

Will Ferguson (الكاتب الكندي) 372

فهرست الأماكن

أ

أتلنتا 173
إثيوبيا 524
أرامكو شركة 214، 226
أريبيا أون لاين (شركة) 359
أسبانيا 203، 217، 481
اســـــترالیا 48، 281، 286، 290، 372، 408، 411، 478، 481، 482
استوكهولم (معهد) 524
إسـرائيل 202، 203، 364، 457، 458، 459، 460، 461، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 475، 476، 477، 478، 488، 489، 490، 491، 492، 494، 495، 496، 507، 508، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 526، 527، 528
آسيا 96، 338، 417 ، 473، 474، 517، 523، 524
إفريقيـــا 211، 294، 295، 302، 365، 366، 442، 443، 524
الاتحاد الأوروبي 290
الإتحـاد السوفياتي 416، 442 477
الأرجنتين 474
الأردن (جامعـة) للعلـوم التقنيـة 286
الأردن 201، 209، 264، 298، 359، 407، 480، 481، 482.
الاسـكندينافية (الدولـة) 201، 364
الإمارات (جامعة) 226

الإمـــارات 201، 209، 263، 264، 407، 523، 524.
ألباني مدينة Albany 283
البحرين (مملكة) 263
البحـــرين 302، 470، 471، 560
البرازيـــل (مكتبـــة البرازيـــل الوطنية) 378
البرازيل 48، 474
البلدان الآسيوية 414
البلدان الأوروبية 483
البلـــدان العربيـــة 209، 211، 230، 255، 259، 264، 265، 269، 347، 348، 462، 463، 466، 468، 471، 475
البوسنة 102، 103
الجابون 48
الجزائر 264، 380، 524
الخليج العربي 226
الـــدانمرك 139، 201، 249، 336
الدول الإسلامية 483
الدول الآسيوية 403
الـــدول العربيـــة 127، 201، 202، 209، 210، 212، 263، 264، 320، 376، 429، 472، 477، 479، 480، 481، 482، 487، 540،
الـــدول المتقدمـــة 209، 210، 212، 213، 233
الرباط (مؤتمر) 540، 541
الرياض 48، 93
الـــسعودية 176، 209، 213، 214، 215، 216، 226، 227، 229، 260، 262، 263، 264، 298، 299، 300، 301، 302، 344، 345، 365، 470، 471، 472، 480، 520، 523، 561، 571، 572، 575، 584، 585
السودان 264، 525
السويد 201، 365
الشرق الأوسط 407
الصناعية (الدول) 292، 512، 525
الصومال 103، 263، 264
الـــصين 50، 51، 95، 107، 176، 187، 207، 208، 217، 218، 219، 221،

249، 320، 338، 364،
367، 404، 405، 406،
416، 417، 418، 447،
472، 474، 478، 523،
524.
العالم الثالث 251
العـالم العربـي 29، 41، 52،
62، 92، 105، 178، 183،
197، 202، 210، 211،
231، 235، 236، 255،
260، 262، 286، 303،
343، 345، 359، 363،
368، 369، 408، 463،
471، 477، 481، 491،
492، 515، 539، 571
العـــــراق 55، 102، 103،
164، 262، 263، 264،
474، 480، 481، 482،
483، 526
الفيليبين 231
القاهرة 48، 105، 227
الكونغو 102
الكويـت 164، 201، 209،
262، 302، 407، 470،
480.
اللوفر 316
ألمانيـــا 96، 201، 203،
206، 218، 232، 461،
472، 482، 485، 491،
518، 521، 522، 524،
المغـــرب 209، 263، 264،
524
المكسيك 109
المملكة العربية السعودية 480،
561
المملكـة المتحـدة 94، 294،
357، 366، 472
المنطقـة العربيـة 209، 411،
541، 544
النامية (الدول) 520 ، 558
النرويج 365
النمسا 482
الهنـد 52، 95، 208، 249،
281، 320، 338، 372،
380، 404، 405، 406،
414، 417، 418، 447،
474، 523، 524، 525
الوطن العربي 53، 94، 198،
211، 212، 236، 260،
263، 461، 462، 464،
476، 517، 554،

الولايـــات المتحـــدة 48، 51، 93، 109، 136، 166، 169، 181، 200، 203، 206، 209، 218، 256، 281، 283، 284، 286، 287، 289، 290، 293، 337، 338، 339، 360، 364، 365، 367، 370، 404، 405، 406، 407، 410، 411، 414، 417، 472، 477، 478، 480، 481، 482، 484، 485، 488، 491، 492، 494، 507، 518، 521، 522، 524، 557
اليابـان 91، 94، 200، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 217، 221، 222، 223، 232، 249، 252، 281، 285، 287، 290، 292، 318، 338، 364، 365، 367، 372، 401، 402، 403، 407، 409، 411، 412، 413، 417، 447، 472، 478، 491، 513، 514، 515، 518، 575، 578، 579، 580، 581
اليمن 264، 471
إلينوي 176
اليونان 481، 523
أمريكـــــا 47، 50، 51، 52، 106، 107، 108، 109، 183، 203، 207، 282، 284، 285، 289، 292، 293، 298، 339، 340، 356، 357، 358، 362، 367، 372، 403، 407، 408، 442، 443، 444، 461، 464، 478، 479، 481، 483، 485، 514، 521، 540، 557، 579.
أمريكا الشمالية (دول) 284
أمريكا اللاتينية 478
إندونيسيا 360
أوروبا (شرق) 473
أوروبـــــا 96 ، 139، 142، 203، 207، 282، 286، 337، 339، 364، 366، 464، 473، 474، 478، 479، 540

أوروبا الغربية 403، 478
أوروبيـــــة (دول) 201، 209
481
أوهـايو ضـواحي كولـومبس فـي
أوهايو 182
إيـــــران 176، 408، 411،
483، 524
إيطاليا 201، 232، 481

ب

باريس 316، 380
باكستان 523، 525
بالو آلتو 172
بريطانيـــــا 50، 96، 201،
281، 298، 339، 372،
380، 472، 479، 482،
485، 491، 522، 524،
بكين 48، 219
بلدان الشرق الأوسط 404
بلدان العرب 211
بنجالور 95
بودونغ 95، 405، 406
بولندا 201
بومباي (المعهد الهندي للتقنية
في بومباي) 227
بيترا جامعة ماليزية 220
بيركلي 213

ت

تايوان 472، 491، 523
تركيا 203، 523
تشانغجيانغ 406
تشيلي 102
تكنولوجيا جامعة ماليزية 220
تـــــونس 201، 209، 263،
264، 483، 524
توهوكو 222، 223، 224
تيمور الشرقية 103

ج

جبل علي (ميناء) 359
جدة 298، 299
جورجيـــا (جامعـــة جورجيـــا
للتكنولوجيا) 282
جورجيا 173
جيبوتي 264

د

دبي (جامعة) 286
دبي 357، 359

دبي مدينة للانترنيت Smart Square 226
دول الاتحاد الأوروبي 200، 203، 204، 226
دول الخليج 231، 304، 409، 417، 469، 470، 545
دول الخليج العربية 302
دول الشرق الأوسط 302، 473
دول العالم الثالث 198، 236
دول الوحدة الأوروبية 210
دول جنوب وشرق آسيا 206، 406
دول نامية 290

ر

رابغ جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا في 226
روسيا 50، 522، 524، 581
روشستر جامعة للتكنولوجيا 282

ز

زيوريخ 357

س

سان بطرسبورغ (المكتبة الوطنية الروسية) 378
ستكهولم 48
سلطنة عمان 407، 520
سنغافورة (جامعة سنغافورة الوطنية) 227
سنغافورة 95، 320، 357
سوريا 201، 209، 262، 263، 480، 481، 482، 520
سويسرا 249، 365، 472، 482، 491.
سيتي (حي) 357
سيراليون 103

ش

شانغهاي 176، 357، 406
شمال أوروبا (دول) 364
شيكاغو 107

ص

صربيا 494
صنعاء 48

ط

طرابلس 462
طوكيو 48، 222، 357، 585

ع

عمان 264، 302

ف

فرانكفورت 357
فرنسا 96، 108، 109، 201، 203، 221، 224، 286، 380، 472، 482، 491، 522، 524.
فلسطين 264، 457، 459، 471، 476، 480، 481، 482، 496، 526
فنلندا 201، 357، 365
فوينكس (University of Phoenix) جامعة فوينكس 283
فيرجينيا (جامعة) 334
فيرجينيا (ولاية) 285
فيكتوريا (ولاية) 290
فينا (مدينة) 284

ق

قطر 264، 302

ك

كاليفورنيا 160، 171، 173، 213، 482
كاناجاوا 222، 223
كينساب 107، 224
كندا 201، 281، 286، 372، 406، 407، 478، 479، 481
كوريا الجنوبية 95، 206، 217، 320، 364، 367، 406، 472، 491، 517، 523، 524
كوسوفو 103
كوكيغلو 106، 107
كيبايجسان جامعة ماليزية 220
كينيا 106، 107

ل

لبنان 209، 262، 264، 407، 480، 481، 482، 483، 526
لندن 333 ، 338، 357، 380
لوس أنجلس 96

ليبيـــــا 262، 263، 264، 462، 520، 524

م

ماساشوستس 173
ماليا جامعة ماليزية 220
ماليزيـــــا 95، 219، 220، 221، 290، 291، 296، 298، 320، 404، 418
مانهاتن مشروع 197
مراكش (مؤتمر) 462
مركز التميز البحثي 215
مـــــصر 176، 201، 209، 262، 263، 264، 471، 475، 480، 481، 482، 520، 523
منطقـــة الخلـــيج 231، 474، 544، 558
منطقة الشرق الأوسط 483
موريتانيا 264
موزمبيق 524
ميتشيغن 166
مينابوليس 334
ميونيخ 171

ن

نبراسكا 166
نيانغومو 106، 107
نيكاراغوا 524
نيوزلنده 232
نيويورك 231، 283، 289

هـ

هارما 107
هابيتي 103
هولنـــــدا 166، 365، 482، 522
هوليوود 110
هونج كونج 162، 357
هونولو 107

و

وادي الـــسيلكون 96، 222، 406

K

Kyoto 224

N

Nara 224

O

Osaka 224

las.pdf 6/23/10 9:04:07 AM

صدر للمؤلف

* كتاب :"**وقت للعار!**" في السياسة، الرياض ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
* كتاب:"**قال إبن عباس...حدثتنا عائشة**" فصول في تآخي "الأدبي"و"الشرعي" في الثقافة العربية. الرياض ١٤١٦هـ/١٩٩٥هـ.
* له مع آخرين كتاب: "**اتجاهات الكتاب السعوديين والمطبوعات السعودية نحو الحرب على العراق**" ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣هـ.
* كتاب: "**أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل**" بيروت ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
* كتاب: "**المعرفة قوة.. والحرية أيضاً!**" بيروت ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

أشرف على إعداد وإصدار مجموعة من الموسوعات والمعاجم والمؤلفات منها:

* " موسوعة **أسبار** للعلماء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية" ثلاث مجلدات ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
* "معجم **أسبار** للنساء السعوديات" مجلدان ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
* "**معجم السفراء السعوديين**" ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
* كتاب "**مسيرة الإعلام السعودي**" ١٤١٩هـ/١٩٩٩م باللغات: العربية، الإنجليزية، الفرنسية.
* كتاب « عرائس الصحراء .. قصة التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية ٩١٤١هـ/٩٩٩١م باللغات العربية ، الإنجليزية، الفرنسية.
* كتاب "**الآثار التنموية لصناديق التنمية السعودية**" ١٤١٩هـ/١٩٩٩م باللغتين: العربية، والانجليزية.
* وغيرها.

المؤلف

• حاصل على شهادة دكتوراه الدولة في "الآداب والعلوم الإنسانية" بتقدير "مشرف جداً" (مرتبة الشرف الأولى) — جامعة السوربون بباريس.
• رئيس مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، وهو أحد مؤسسيه منذ عام ١٩٩٤م، ومن أهداف المركز المساهمة في تطوير المجتمع ورفع كفاءة مؤسساته من خلال تأكيد أهمية البحث العلمي باعتباره الوسيلة الأنجع باتجاه دعم القرار.
• رئيس تحرير مجلة اليمامة عام لمدة اثني عشر عاماً، وكان عضواً بمجلس إدارة المؤسسة.
• عضو هيئة تدريس، جامعة الملك سعود.
• عضو مجلس الشورى السعودي منذ دورته الأولى عام ١٩٩٣م وأعيد اختياره في المجلس للمرة الثانية عام ١٩٩٧م، ثم للمرة الثالثة عام ٢٠٠١م. وعمل في بعض دورات المجلس رئيساً للجنة الشؤون الثقافية والإعلام، ورئيساً للجنة التعليم.
• رئيس الفريق العلمي الذي قام بإعداد الدراسات التأسيسية والاستشارية لإنشاء صحيفة «الوطن» السعودية في عام ١٩٩٧م وهو قاد فريق العمل الذي خاض مرحلة تأسيس الصحيفة وإطلاق الصحيفة وأشرف إشرافاً مباشراً على تلك المرحلة وعلى ما تخللها من إنجازات (أكثر من عامين قبل الصدور وحوالي ثلاثة أعوام بعد الصدور) وانتخب أوّل رئيس لمجلس إدارة الصحيفة.
• رأس فريق العمل الذي تولّى إعادة تأسيس «صحيفة الندوة» التي تصدر من مكة المكرمة ويشمل العقد إعداد الدراسات والاستشارات التأسيسية والإشراف على تنفيذ مقتضيات ونتائج الدراسات والاستشارات وبالتالي الانطلاقة الجديدة للصحيفة.
• رأس الفريق العلمي الذي أعدّ مشروع الإستراتيجية الإعلامية لدول مجلس التعاون الخليجية ومدتها عشر سنوات (٢٠٢٠) من عام ٢٠١٠م - عام ٢٠٢٠م.
• رأس الفريق العلمي الذي أعدّ مشروع نظام الإعلام الإلكتروني في المملكة العربية السعودية.
• رأس بعض المجموعات البحثية التي كلفت بتحديث أداء بعض الشركات وإعادة هيكلتها، ولاسيما في مجال الطباعة والصحافة والإعلام.
• عضو في عدد من مجالس الإدارة واللجان في عدد من المؤسسات الرسمية والعلمية والشركات الأهلية، وله عضويات في بعض المنظمات العلمية والتنموية العربية والدولية.
• شارك في عدد من المؤتمرات والملتقيات، والوفود، الرسمية والأهلية، والفعاليات السياسية والثقافية، والبرلمانية والإعلامية، الإقليمية والدولية، وقد ترأس بعضها وقدم لها العديد من أوراق العمل والدراسات.
• شارك بإلقاء عدد من المحاضرات في الثقافة والتنمية والإعلام في عدد من الجامعات السعودية والعربية والأوروبية وكذلك في النوادي والمنابر العلمية والثقافية المختلفة.
• له عدد من المؤلفات، وقدم عدداً من الأبحاث المحكمة.